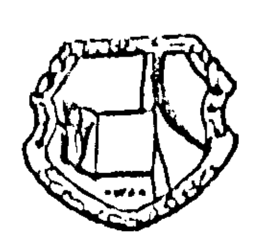
جامعة أمدرمان الإسلامية
كليـة الدراسات العـليا
قسم العلوم السياسية



العلاقات السودانية المصرية من منظور الأمن القومي

١٩٦٩م - ٢٠٠١م

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية

إعداد الطالب :
آدم محمد أحمـد عبد الله

إشراف الدكتور :
عبد اللطيـف محمد البوني

اكتوبر ٢٠٠٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى :

﴿ لإيلاف قريش * إيلافهم رحلة الشتاء والصيف * فليعبدوا رب هذا البيت * الذي أطعمهم من جوع وءامنهم من خوف ﴾

سورة قريش

﴿ يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ﴾

سورة الحجرات ، الآية (١١)

﴿ يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم ﴾

سورة الحجرات ، الآية (١٣)

صدق الله العظيم

الإهداء

* إلى والديّ الذين ربياني وعلماني .
* إلى من ولاهم وسيوليهم الله أمر الحكم في السودان سائلاً الله أن يهديهم لخدمة مصالح البلاد والعباد .
* إلى كل من حكم فعدل .
* إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع .

الباحث

الشكر والتقدير

الحمد لله القائل في محكمة تنزيله : « لئن شكرتم لأزيدنكم » ، أحمده تعالي أن مدني بالصحة ويسر لي إنجاز هذا البحث ، وأتقدم بعد حمد الله وثنائه بوافر آيات الشكر والامتنان إلى كل من قدم لي مساعدة في سبيل إنجاز هذه الدراسة ، وأخصَ بالشكر الجزيل الدكتور المتواضع عبد اللطيف محمد البوني الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث ، مقتطعاً من جهده ووقته وصبره الكثير .

وأتوجه بخالص الشكر والتقدير كذلك إلى أسرتي بجبل مرة وطويلة ، وأخص بالشكر والديّ الذين ربياني وعلماني ، وأخي أحمد الذي بذل من جهده الكثير في سبيل إخراج هذه الدراسة ، والشكر موصول أيضاً للاخوة في مركز السفير للطباعة بأمدرمان ، وخاصةً الاخوة وردي وأدم عبد الله ، والأخوات سحر وعيبة وهادية ، فقد بذلوا الكثير في سبيل إنجاز هذا البحث .

وأتوجه بالشكر الخالص أيضاً لأسرة جامعة أمدرمان الاسلامية التي فتحت لنا رحابها لننهل من معينها الفياض ، وخاصةً أسرة كلية الاقتصاد ، وأسرة المكتبة المركزية ، والدراسات العليا ، والشكر أيضاً لأسرة مكتبة الأكاديمية العسكرية العليا ، والاخوة في مكتبة جامعة الزعيم الأزهري ، ودار الوثائق القومية ، ومكتبة المعهد الدبلوماسي ، ووزارة الخارجية ، والسفارة المصرية بالخرطوم . فلهم ولهؤلاء جميعاً خالص شكري وتقديري .

الباحث

قائمة المحتويات

الموضوع : **الصفحة**

الباب الثاني

الباب الثالث

العلاقات الثنائية وقضايا الأمن القومي

الباب الرابع

قائمة الملاحق

ملخص البحث

تناول البحث العلاقات السودانية المصرية من منظور الأمن القومي بناءاً على حقيقة أن العلاقات الدولية تقوم على رعاية المصالح المشتركة التي تمثل محور الأمن القومي للدول ، حيث تجمع السودان ومصر الكثير من المصالح الحيوية التي جعلت أمنهما القومي كلٌ لا يتجزأ ، ومن ثم فقد كان من البديهي أن تنشأ بين البلدين علاقات حميمة ترعى تلك المصالح المشتركة ، إلاّ أن واقع العلاقات الثنائية كما اتضح من الدراسة يعكس طابعاً مغايراً ، حيث قامت العلاقات على أسس عاطفية جافت مصالح البلدين القومية ، وعليه فقد ناقش البحث في أبوابه الأربعة ماضي العلاقات الثنائية مبيناً أوجه القصور فيها ، وقد اتضح أن عدم وجود ثوابت للعلاقات ، وعدم إدراك الطرفين على قدم المساواة لأهمية المصالح المشتركة ، ومن ثم التخطيط المشترك لتحقيقها هو سبب فشل العلاقات الثنائية طيلة الفترة السابقة ، كما اتضح من خلال الدراسة أن مصر كانت على الدوام أكثر وعياً بمصالحها في السودان وأكثر تخطيطاً ودقة في سبيل تحقيقها ، أما السودان فقد اتضح أن سياساته تجاه مصر قد انبنت على أسس عاطفية في كل الأحوال ، وذلك بسبب تطلعه الحضاري تجاه مصر ، أو إرثه التاريخي الذي جعل البعض ينظر إلى مصر باعتبارها جزء من الاستعمار الأجنبي ذو الأطماع التوسعية في السودان ، ومن ثم فقد أثرت تلك الأسس العاطفية على سياسة السودان الواقعية تجاه مصر في معظم الأحيان ، مما أضر كثيراً بمصالح البلاد القومية .

بناءاً على ذلك التصور ناقش البحث قضايا العلاقات الثنائية والمصالح المشتركة في مختلف مجالاتها موجهاً النقد لماضي العلاقات ، ومحاولاً بقدر الإمكان الخروج برؤية تعين على بناء علاقات مستقبلية تراعي مصالح البلدين القومية على قدم المساواة ، دون تغليب لمصلحة طرف على حساب الآخر كما يحدث الآن . وقد تناول الباب الأول إطار نظري عن الأمن القومي من حيث التعريف والمفهوم والأهمية ، ومدى ارتباطه بالمصالح القومية باعتبارهما وجهان لعملة واحدة ، ووقف على السياسة الخارجية باعتبارها أداة لتحقيق الأمن القومي للدول ، في حين وقف الباب الثاني على مسيرة العلاقات الثنائية ، ومدى تحقيقها لمصالحهما القومية ، ووقف البابين الثالث والرابع على بعض القضايا والمصالح المشتركة بين البلدين ، ودور علاقاتهما الثنائية في تحقيقها ، مثل قضايا الوحدة السياسية والتكامل الاقتصادي ، وقضايا التبعية والحدود المشتركة ، إضافة إلى المصالح العسكرية والمائية .

Abstract

This research deals with the Sudanese-Egyptian relationship from a national security perspective due to the fact that international relations is based on maintaining mutual interests which are the core of national security to states.

Sudan and Egypt has much common vital interests which made their national security as unit .Therefore, there ought be intimate relations between the two countries But the practice of the bilateral relations as being studied here , reflects a reverse characteristic , which is a sympathetic basis .

Of the two countries mutual interests, thus , the research discusses in for sections , the past of the bilateral relationship and its shortcomes . its being observed that the reason of the failure of this relations is the absence of fixed determinants, the uneguivalent awareness of the importance of the common interests and the lack of bilateral planing to achieve it . its also observed that Egypt has always been more aware of its interests in Sudan than the latter's aware of its interests in Egypt . Egypt addresses its interests much by planning wile Sudan addresses his much by sympathy due to its look to Egypt from cultural prospect or due to its historical that made some Sudanese view Egypt as part of align colonization. These prospects has affluenced Sudanese real politic toward Egypt damaging Sudans National Security.

Hence the research discusses issues of bilateral relations and mutual interests in all fields, criticizing the past, attempting to conclude a perspection that would help building future relations based on equivalent national interests without favoring one country on the other as it is being now.

Section one is a theoretical frame of national security definition, concept, importance and it is linkage to national interest as being one two sides of one coin. Section two followed the bilateral relation and whether it had achieved the national interests of the two countries. Sections three and four deals with some issues and mutual intents between the two countries such as political unity , economic integration , dependency and boundary issues, and military and water interests .

المقدمـــــة

عرفت المجتمعات البشرية العلاقات الدولية منذ القدم ، وأقامت الدول علاقات فيما بينها منذ وقت بعيد ، واستقرت أساليبها في ذلك على أسس أصبحت مبادئ تسير عليها ، بهدف توطيد أواصر صداقتها ورعاية مصالحها ، ومن ثم فقد كانت المصلحة القومية هي المحور الذي انبنت عليه سياسات الدول وعلاقاتها الخارجية ، وتختلف هذه المصالح من دولة لأخرى إلاّ أنها تنصب جميعاً في الحفاظ على سيادة الدولة والدفاع عن أمنها القومي المتمثل في تحقيق الاستقرار السياسي ، والرخاء الاقتصادي والاجتماعي والعسكري والأمني ، وقد برز مفهوم الأمن القومي كقضية أساسية في العلاقات الدولية حديثاً ، وذلك انطلاقاً من مفهوم أن لكل دولة قومية مصلحة قومية ، وأن تلك المصالح القومية تندرج تحت إطارين : إما أنها موجودة فعلاً وتحتاج لحمايتها من تهديدات داخلية وخارجية ، أو أنها غير موجودة وتحتاج لجهد الدول القومية من أجل تحقيقها ، وكل ذلك لا يتم إلاّ بانتهاج سياسات داخلية وخارجية ، ففي الإطار الأول يبدو مفهوم الأمن القومي دفاعياً ، بينما يبدو في الإطار الثاني عدائياً . إذن فالسياسة الداخلية والخارجية هي أهم أدوات تحقيق الأمن القومي وجلب المصالح الحيوية للدول ، وتفادي المخاطر التي تهدد تلك المصالح ، وذلك من منظور أن المصالح الحيوية للدول لم تعد تنحصر في الإطار الداخلي فحسب ، فتعدد المناخات وتنوع الثروات والتخصص في الصناعة ... الخ ، كل تلك العوامل جعلت الدول تعتمد على بعضها البعض ، وجعلت مصالح الدول القومية ومسببات أمنها القومي متداخلة بصورة لا يمكن الفصل بينها ، الأمر الذي اقتضى تكامل الدول وتعاونها من أجل تحقيق تلك المصالح ، فتكونت تجمعات محلية وإقليمية ودولية بين دول قد تجمع بينها غير المصلحة المشتركة ، حيث أصبح ذلك طابع العلاقات الدولية الحديثة .

بناءاً على ذلك التحليل سيتناول البحث العلاقات السودانية المصرية ، والتي تميزت بالخصوصية ، خصوصية فرضتها ظروف الجغرافيا والتاريخ والدين واللغة والمصير المشترك ، التي اقتضت أن يكون أمن البلدين كلّ لا يمكن تجزئته ، ومصالحهما متداخلة بصورة لا يمكن الفصل بينها ببساطة ، وأصبح أي تهديد لطرف هو تهديد بالدرجة الأولي لمصالح الطرف الآخر . ونسبةً لذلك التداخل فقد كان من البديهي أن تقوم بين البلدين علاقات حميمة مبنية على أسس راسخة تغذي تلك المصالح المشتركة ، إلاّ أن واقع العلاقات الثنائية يعكس طابعاً مغايراً لذلك ، فقد تميزت العلاقات بالتقلب ، حيث شهدت مراحل من التقارب أوشكت أن تتحول إلى وحدة

كاملة واندماج ، إلاّ أنها سرعان ما تحولت إلى خصام وانفصال وتباعد وعداء قادت إلى تعبئة الجيوش وإعلان حالة الحرب . لقد تميزت العلاقات الثنائية بالشعارات البراقة عن الأزلية والخصوصية دون الاتفاق على صيغة عملية لمعالجة الواقع المعاش ، بصورة تحدد ثوابت هذه العلاقات ومتغيراتها ، وترسي دعائم المصالح المشتركة والتي لا تعني بالضرورة تطابقا في الرؤى والمواقف ، بل لأنها مصالح ولأنها مشتركة يمكن أن تؤدي إلى خلافات حادة ما لم يتحقق توازن دقيق في هذه الشراكة ، حتى لا يضار طرف من أطرافها وينشأ مجرد إحساس لدى طرف بأن الطرف الآخر يحقق مكاسب على حسابه ، فالشعوب لا تعرف أزلية العلاقات ولكنها تعي جيداً المصالح الأزلية ، فقد أدى عدم وجود الثوابت في العلاقات وعدم وجود مصلحة ملموسة إلى أن تكون العلاقات الثنائية أسيرة لقضايا اللحظة والثورات العاطفية ومحاطة بالكثير من الحساسيات ، التي تؤدي إلى سوء فهم وتوتر في حالات كثيرة ، مما يقتضي مراجعة العلاقات الثنائية وبناءها على أسس واقعية تخدم مصالح البلدين القومية .

من هذه الزاوية سيتناول البحث العلاقات السودانية المصرية ، فيقف على مقدمة نظرية للأمن القومي وارتباطه بالمصالح القومية والتداخل القائم بينهما ، وعلى دور السياسة الخارجية باعتبارها إحدى أدوات تحقيق المصالح الحيوية للدول ، ثم يقف بعد ذلك على مسيرة العلاقات السودانية المصرية ومدى تحقيقها لمصالح البلدين القومية في مجالاتها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والأمنية ، والمعوقات التي اعترضت سبيل ذلك بهدف الخروج برؤية واقعية لعلاقات ثنائية مبنية على ذلك الأساس .

سبب اختيار الموضوع :

دفع الباحث لاختيار هذا الموضوع عدة عوامل : **أهمها** التوترات التي صاحبت العلاقات الثنائية ، خاصةً في عهد حكومة الإنقاذ الوطني ، والتي عصفت بكل ثوابت العلاقات الثنائية ، ووصلت إلى مرحلة التآمر وتعبئة الجيوش ، وتأليب الأعداء وذلك رغم ما بين البلدين من وشائج قربى وجوار وإخاء . والعامل **الثاني** : اتضح للباحث من خلال دراسته للعلاقات السودانية الأمريكية في بحثه لنيل درجة الماجستير أن مفتاح فهم علاقات السودان الخارجية يكمن في فهم علاقة السودان بمصر باعتبارها مدخل السودان للعلاقات الدولية .

أهمية الموضوع :

تنبع أهمية البحث من ناحيتين : **الأولى** : أنه يتناول أهم حلقة في سياسة السودان **الخارجية كما ذكرنا** ، **والثانية** : أنه محاولة **للخروج برؤية جديدة للعلاقات الثنائية مبنية على** المصالح المشتركة بعيداً عن الانفعالات العاطفية التي كانت طابع العلاقات الثنائية في السابق .

مشكلة البحث :

يعالج البحث إشكالية أساسية تتمثل في الوقوف على مسيرة العلاقات السودانية المصرية ، ومدى تحقيقها لأمن البلدين القومي ومصالحهما المشتركة في مختلف مجالاتها ، ومدى حاجة كلاهما للاخر في هذا الصدد . والعمل على الخروج برؤية ترسي العلاقات الثنائية على أسس جديدة تحقق تلك المصالح . ومن ثم يحاول البحث الإجابة علي عدة أسئلة أهمها :

١/ ما سر هذه التناقض بين خصوصية العلاقات السودانية المصرية والواقع المعاش الذي يتأرجح بين الانطلاق والركود ؟ .

٢/ أين يكمن جوهر المأزق في العلاقات السودانية المصرية ؟ . هل هنالك هموم مشتركة تستدعي مسيرة مشتركة لبلوغ غاية مشتركة ، أم أن هنالك مصالح متناقضة تقود إلى زعزعة الثقة بين البلدين ؟ .

الفروض :

يختبر البحث الفروض التالية :

١/ عجزت العلاقات السودانية المصرية عبر مراحلها التاريخية المتعاقبة عن تحقيق مصالح البلدين القومية ، وذلك لقيامها على أسس عاطفية غير واقعية .

٢/ السودان لا يدرك مصالحه الاستراتيجية في تعامله مع مصر بعكس القاهرة التي تعي مصالحها جيداً وتخطط بدقة للحصول عليها .

٣/ الأمن القومي المصري يرتبط ارتباطاً كاملاً بالسودان وليس العكس .

٤/ مصر يهمها في السودان مصالحها فقط دون اهتمام كبير بمصالح السودان ، ومن ثم فهي لا تقبل في السودان ألاّ حكومة تابعة أو موالية لها .

٥/ إن الأزمات التي تنشب بين البلدين كأزمات الحدود وغيرها ما هي إلاّ أزمات مفتعلة ترتبط أساساً بالخلافات السياسية حول التبعية واستقلالية القرار .

٦/ إن جوانب المصلحة المشتركة بين البلدين كثيرة جداً إذا أمكن فهمها وإدراكها والتخطيط الثنائي لتحقيقها دون طمع أو تغول من طرف علي حساب الطرف الآخر .

٧/ وحدة السودان ومصر يؤدي إلي وحدة العالم العربي .

٨/ ظلت مصر وعلى الدوام مدخل السودان للعلاقات العربية والدولية .

منهج البحث :

في سبيل تحقيق هذه الفروض اتبع الباحث منهجية تقوم على التحليل والوصف والاستقراء لمسار العلاقات السودانية المصرية عبر مراحلها التاريخية المختلفة ، ونثر أسباب

الخلاف بين البلدين ، وطرح الاراء حولها وتحليلها للوصول إلى الأسباب الحقيقية التي تباعد بين السودان ومصر .

وقد تناول البحث الموضوع من خلال أربعة أبواب وعدة فصول ومباحث ، تناول الباب الأول إطار نظري عن الأمن القومي والمصالح القومية ، والسياسة الخارجية كأداة لتحقيق المصالح القومية ، إضافة إلى موقع كل من السودان ومصر في ميزان المصالح الدولية من خلال دراسة الأهمية الإستراتيجية لكلا البلدين ، كما سيتناول الفصل الرابع من هذا الباب دور السياسة الخارجية كأداة لتحقيق مصالح البلدين القومية في الأطر التي تحركت خلالها سياستهما الخارجية إقليميا ودوليا .

أما الباب الثاني فسيتناول مسيرة العلاقات السودانية المصرية عبر مراحلها التاريخية المختلفة ، حيث يتناول الفصل الأول قدم الوعي المصري بأهمية السودان والسياسات التي اتبعتها لابقاء السودان تحت سيطرتها في فترة ما قبل وبعد الاستقلال السودان ، وسيتناول الفصول الأخرى تلك السياسات المصرية في الفترة ١٩٦٩م وحتى مطلع عام ٢٠٠١م .

يتناول الباب الثالث بعض القضايا الرئيسية المتعلقة بالمصالح المشتركة في المجال السياسي مثل قضايا التكامل والإسلام السياسي والإرهاب الدولي ، أما الباب الرابع والأخير فيتناول المصالح المشتركة في المجالات العسكرية والمائية ومشاكل الحدود وذلك من خلال ثلاثة فصول على التوالي . وقد اشتمل البحث على عدد مقدر من الملاحق التي تمثلت في وثائق وبيانات وقرارات من قبل طرفي البحث تعضد الموضوعات التي تناولتها الدراسة .

والله المستعان وهو الهادي إلى سواء السبيل .

الباب الأول

السودان ومصر الأمن القومي والسياسة الخارجية

الفصل الأول : الأمن القومي مقدمة نظرية

الفصل الثاني : السودان ومصر في ميزان المصالح الدولية .

الفصل الثالث : أمن البلدين القومي ، المصادر والمهددات وسبل الحماية .

الفصل الرابع : دور السياسة الخارجية في تحقيق أمن البلدين القومي .

الباب الأول

السودان ومصر : الأمن القومي والسياسة الخارجية

يتناول هذا الباب بالدراسة ، إطار نظري عن الأمن القومي من حيث المفهوم والتعريف والأهمية . ويقف علي العلاقات التي تربط الأمن القومي بالمصلحة القومية ، والتداخل الكائن بين المفهومين . والارتباط بين الأمن القومي والسياسة الخارجية باعتبارها أداة لتحقيق المصالح القومية للدول في الخارج ، من خلال التعاون الدبلوماسي بينها في حالات السلم ، أو التصادم واستعمال القوة في حالات الحرب .

ثم يقف الباب علي موقع كل من السودان ومصر في ميزان المصالح الدولية ، وذلك بدراسة الأهمية الاستراتيجية لكلا البلدين ، بهدف معرفة أيهما أكثر غنىً بتلك المزايا ، وأيهما أحوج للآخر في مجال العلاقات الخارجية .

يدرس الباب كذلك الأمن القومي للبلدين موضع البحث ، من حيث المصادر والمهددات وسبل الحماية ، وذلك في مختلف حقول الأمن القومي والمصالح القومية ، اقتصادية كانت أم سياسية أم اجتماعية أم عسكرية ، تلك المصالح التي يعمل كلا الطرفين علي صيانتها منفرداً أو عبر التعاون المشترك ، والتي تبرز فيها جليةً أهمية السياسة الخارجية وعلاقتها بالمصلحة القومية ، ودورها في تحقيق أمن البلدين ومصالحهما منذ القدم ، حيث يقف الباب في الفصل الرابع والأخير منه علي مساعي البلدين الخارجية لتحقيق مصالحهما القومية ، سواء في الإطار العربي أو الإفريقي أو العالمي .

الفصل الأول

الأمن القومي : مقدمة نظرية

يتناول هذا الفصل مقدمة نظرية موجزة عن الأمن القومي ، تعريفه ، مفهومه ومستوياته ، والتداخل الكائن بين الأمن القومي والمصلحة القومية ، إضافةً لدراسة السياسة الخارجية كواحدة من أهم أدوات تحقيق المصالح القومية للدول ، وذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول :

الأمن تعريفه ، مفهومه ، أهميته :

أ/ تعريف الأمن :

الأمن لغة : ضد الخوف [١] ، وهو يعني الشعور بالاطمئنان والسكينة ، بسبب انتفاء المهددات التي تعيق جانباً من جوانب الحياة ، أو الحياة كلها ، أو امتلاك القدرة على مجابهة تلك المهددات [٢] . يقول تعالى في سورة قريش : ﴿ فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف ﴾ [٣] ، فقد صورت الآية الكريمة الحالة الأمنية لسكان مكّة بوجود عدة عناصر هي :

الأول : البعد عن تربص الأعداء بوجودهم جوار الحرم الآمن .

الثاني : انعدام الجوع بسبب الوفرة الاقتصادية الناجمة عن رحلتي الشتاء والصيف التجاريتين . ربط القران الكريم في آية أخرى كذلك بين الأمن والوفرة الاقتصادية ، إذ يقول تعالى على لسان سيدنا إبراهيم عليه السلام ، الذي أنزل أهله بواد غير ذي زرع فشعر بانتفاء الأمن ومن ثم دعا ربه قائلاً : ﴿ ربّ اجعل هذا البلد آمناً وارزق أهله من الثمرات من آمن منهم بالله واليوم الآخر ﴾ [٤] . وفي آية أخرى يربط الله تعالي بين الأمن

---

(١) محمد أبو بكر الرازي ، **مختار الصحاح** ، (بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر ، ١٩٨١م) ، ص ٢٦ .

(٢) مصطفي محمود منجود ، **الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام** ، (القاهرة : المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، ١٩٩٦م) ، ص ٦٤ .

(٣) سورة قريش ، الآية : (٤) .

(٤) سورة البقرة ، الآية : (١٢٦) .

والاستخلاف في الأرض والتمكين إذ يقول : ﴿ وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذين ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمناً ﴾ [١]، ولاشك أن الاستخلاف في الأرض يعني جعل المؤمنين علي خزائن الأرض ، وتمكينهم اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً ودينياً ، وبتحقيق كل ذلك يتبدل الخوف إلى أمن . وفي نفس الإطار يربط الله سبحانه وتعالى في آية النحل بين الأمن والجوع إذ يقول : ﴿ وضرب الله مثلاً قريةً كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون ﴾ [٢] . وفي هذا السياق الكثير من الآيات القرآنية التي تدل دلالة واضحة على أن الأمن يعني انتفاء الخوف من المهددات التي تستهدف بقاء الإنسان وحياته وسلامته ، ومن ثم فالخوف يكون مما يذهب الحياة كلها أو جزء منها مثل : الفقر والجوع والمرض والعدوان المسلح والكوارث الطبيعية ...الخ [٣] .

وعليه فإن حالة الأمن تتدرج حسب ظروف الفرد أو الدولة من مرحلة الكفاف إلى مرحلة الرفاهية ، وحالة الأمن هي الحالة التي تنعدم فيها تلك المهددات ، فالدولة تكون آمنة إذا نعمت بالوفرة الاقتصادية ، وشاعت فيها رايات السلم بانتفاء النزاعات الداخلية ، والعدوان الخارجي [٤] .

الأمن اصطلاحاً : عرف العلماء الأمن بعدة تعريفات منها تعريف كوينسي رايت : (Quincy Wright) والذي يعرف الأمن بأنه : " التحرر من الخوف " : *(security is freedom from fear, must be put first)* [٥] . ويعرف قاموس المحيط الأمن بأنه الشعور بالتحرر من الخوف والخطر : *(the state of feeling of being free from, fear, care ,danger, etc, safety or sense of safety)* [٦] . ويقول ليبمان : « إن الدولة تكون آمنة حينما لا تضطر للتضحية بمصالحها المشروعة » . ويتمثل

---

(١) [illegible] الآية (٥٥) .

(٢) سورة النحل الآية (١١٢) .

(٣) مصطفي محمود منجود ، مرجع سابق ، ص ٦٤.

(٤) المرجع نفسه ، ص ١٠٨ .

(5) Brown Harold, ***Thinking ablaut National security***, (Boulder, Colorado: West View Press , 1983) , P. 56 .

(6) Ibid. , P. 11.

مصالح الدولة في المتطلبات الحياتية التي توفر حاجيات الشعب من درجة الكفاف إلى درجة الرفاهية في مختلف المجالات ، السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والاجتماعية والثقافية الخ تلك المصالح [١] .

أما روبرت ماكنمار فيعرف الأمن بقوله : « إن أمن الدولة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية والرفاهية الاجتماعية ، ومن ثم فإن الأمن هو القضاء على الجوع والفقر » ، ومن ثم يؤكد أن الأمن هو التنمية ، وأن الأمن والتنمية وجهان لعملة واحدة [٢] . إذن فالأمن يعني تلك الإجراءات والخطط التي تنتهجها الدولة من أجل المحافظة على كيانها ودرء الخطر عن مواطنيها ومنشئاتها ومصالحها الحيوية في الداخل والخارج ، كما يعني تلك الاجراءات والخطط التي تنتهجها الدولة من أجل الحصول على ما يحقق مصالحها ومصالح مواطنيها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ... الخ

ب/ مفهوم الأمن : من خلال التعريفات المذكورة يتضح أن هنالك أسباب كثيرة تؤدي إلي انعدام الأمن ، وكلها تتعلق بمصالح المواطنين الحياتية ، ومدي تعرضها للخطر بفعل أي مهددات داخلية كانت أم خارجية ، ومن هذه الأسباب الجوع والخوف والظلم والمرض والعدوان وتردي الحالة النفسية والذهنية لدى الفرد والجماعة علي السواء [٣] .

من خلال التعريفات السابقة كذلك يتضح أن مصطلح الأمن مرن ، أي أنه اصطلاح واسع مطاط يستخدم للتعبير عن الكثير من المجالات بدءاً بالإجراءات الرامية إلى تأمين مصالح المواطنين وضروراتهم الحياتية داخل الدولة ، والمتمثلة في حماية وتأمين حياتهم وأموالهم وحرياتهم ، وانتهاءاً بالاجراءات الخاصة بتأمين كيان الدولة نفسها من الأخطار المحيطة بها [٤] . ومن ثم فإن مفهوم الأمن ليس بجديد ، فقد ارتبط بالفرد منذ وجود البشرية ، وهى تعني الإحساس بالطمأنينة الذي يشعر به سواء بسبب غياب الأخطار التي تهدد وجوده ومصالحه ، أو نتيجة امتلاك الوسائل التي تمكنه من مجابهة مثل تلك الأخطار حال ظهورها . إذن فالأمن يعني التحرر من الخوف ، ذلك التحرر

---

(1) Walter Lippman , ***United States Foreign Policy*** , (USA : Boston , Republic Prentice Hall , 1943) , P . 9 .

(2) Fromkin, David : ***The Independence of Nations***, (New York : Prager Special Studies, 1981) . P. 20 .

(٣) علي نميري ، **الأمن والمخابرات : نظرة إسلامية** ، (الخرطوم : مركز الدراسات الاستراتيجية ، ١٩٩٧م) ، ص ١٠ .

(4) F. O.Blair , ***Security and People*** , (London : Hutchun , 1968) , p. 22 .

الذي يمكن الإنسان من الحركة لمواجهة ضروراته الحياتية في مختلف مجالاتها ، والخوف كما ذكرنا هو نقيض الأمن [1] ، وهي حالة تغشى الإنسان حينما يشعر أن جانباً من جوانب حياته أو حياته كلها عرضة للتهديد في لحظة معينة ، ولتفادي ذلك التهديد يسعى الإنسان للبحث عن وسائل الأمن التي تمكنه من الحفاظ علي حياته ، وقد يسعى لذلك منفرداً أو عبر التعاون مع غيره من البشر ، وعليه فقد كان الخوف السبب الرئيسي في تكوين المجتمعات والتجمعات البشرية منذ القدم ، تلك المجتمعات التي أحيطت بضوابط أخلاقية وقانونية واجتماعية لصيانة حيا ة الإنسان وحقوقه وكرامته من التهديد من قبل أولئك الذين لا يتقيدون **بالضوابط الاجتماعية المرسومة** [2] .

وقد أجمعت التشريعات الإلهية والقوانين البشرية علي ضرورة حماية أمن الإنسان ومصالحه من المخاطر ، ولعل ذلك أكثر وضوحاً في الدين الإسلامي الذي يقوم علي حماية مصالح الإنسان ، أو ما يعرف بضروراته الخمس والتي هي : « النفس والمال والدين والأرض والعرض » [3] .

وقد كان تشريع الحدود من أجل محاسبة من ينتهك حرمة من هذه الحرمات في الدنيا ، والعقاب بالنار في الآخرة أو الجزاء بالجنة لمن يعمل على صيانتها ، يقول تعالى : ﴿ وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ﴾ [4]. ، وهذه هي الجوانب التي بالحفاظ عليها يعيش الإنسان في أمن وسلام ، يقول تعالى : **﴿ ولكم في القصاص حيا ة يا أولي الألباب لعلكم تتقون ﴾** [5] .

وعلى ضوء ما ذكرنا يتضح أن الأمن لا يعني حماية ذات الإنسان فقط من الإفناء والإهلاك ، وإنما يتعدى ذلك ليشمل كل ما يرتبط بوجوده ، ومن ثم فإن هدف الأمن بمعناه الواسع هو حماية طريقة حيا ة الإنسان بكافة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ... الخ .

وتبعاً لهذا المفهوم فقد ظهر في عصرنا الراهن معاني كثيرة للأمن ، كالأمن الصناعي ، والغذائي ، والاقتصادي ، ومفهوم الأمن السياسي أو أمن الدولة أو النظام ،

---

(١) د/ عطا محمد صالح زهره ، **الإقليم القومي العربي** ، (بنغازي : منشورات جامعة قاريونس ، ١٩٩١م) ، ص ٣٢ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٣٢.

(٣) يوسف حامد العالم ، **مقاصد الشريعة الاسلامية** ، (الخرطوم : الدار السودانية للكتب ، ١٩٩٨م) ، ص ١٥ .

(٤) سورة الطلاق ، الآية : (١) .

(٥) سورة البقرة ، الآية : (١٧٩) .

الذي قد يتعارض مع أمن وسلامة الأفراد كما في الدولة البوليسية [١] . وبناءا علي ذلك يمكن تلخيص مفهوم الأمن بأنه : « حالة إدراك شعورية نابعة من أسس موضوعية أساسها الإحساس بالطمأنينة وعدم التهديد المادي أو المعنوي » . وبالنسبة للمواطن العادي فإن الأمن يرتكز على وضوح الحقوق والواجبات من جانب ، ومشروعية وجوده من جانب آخر ، وما يترتب على ذلك من حق المشاركة في الحياة السياسية من جانب ثالث ، وفي ضمان حد أدنى من الاكتفاء الاقتصادى والحماية الذاتية من جانب رابع . وبصورة عامة فإن الأمن بالنسبة للفرد والمواطن العادي يرتكز على مفاهيم الأمن الحياتي ، والأمن السياسي ، والضمان الاجتماعي ، والاكتفاء الاقتصادي ، والطمأنينة [٢] . ومن ثم فإن أهمية الأمن تنبع من أهمية الحياة نفسها ، إذ بانعدامها قد يفقد الإنسان حياته كلها أو جانبا من جوانبها .

وبقدر ما ارتبط مفهوم الأمن في الإسلام والمجتمعات الغربية المعاصرة بالأمان والطمأنينة والرفاهية ، إذ لا يهابه إلا من يخالف القانون ؛ فإن هذا المفهوم قد أخذ معنى مغايرا في دول العالم الثالث ، حيث أصبح يعني تلك الأشياء المخيفة التي تقشعر منها الأبدان ، مثل الحرمان من الحرية ، والقسر والقهر من قبل أجهزة السلطان القمعية ، وأصبح يرتبط ببيوت الأشباه ، وانتهاك حقوق الناس ، ومصادرة حرية التفكير والكتابة والتجمع ، والتظاهر...الخ [٣] .

---

(١) د / حامد ربيع ، " نظرية الإقليم القومي " ، **دورية آفاق عربية** ، بغداد : دار آفاق عربية للصحافة والنشر ، العدد ٣ ، (مارس ١٩٨٥م) ، ص ١٨ .

(٢) محمود مشايخ ، " الإقليم القومي العربي " ، **دورية آفاق عربية** ، (١٩٩٠م) ، ص ١٤ .

(٣) محمد عبد العزيز وهاشم أبو رنات ، **أسرار جهز الأسرار : جهاز الأمن السوداني في الفترة من ١٩٩٦م-١٩٨٥م** ، (القاهرة : مطابع سجل العرب، ١٩٩٣م) ، ص ١٧.

المبحث الثاني :

مفهوم الأمن القومي :

سبقت الإشارة إلى أن الفرد لا يمكن أن يعيش منفرداً إذا أراد تلبية حاجاته ورغباته المختلفة والتي تشكل محور أمله الذاتي ، ومن ثم أصبح الإنسان حيوان اجتماعي يحتاج إلى الآخرين ، فتكونت بذلك المجتمعات البشرية بتقسيماتها المختلفة والمتدرجة بداية بالأسرة فالعشيرة فالقبيلة فالدولة فالمجتمع الدولي [١] . بارتباط الفرد بالجماعة ألقى مسئولية أمنه على تلك الجماعة بدءاً بالأسرة والتي يتولى فيها ربها مسئولية أمنها وانتهاءاً بالدولة ، والتي تتولى فيها الحكومة مسؤولية حماية وصيانة أمن أفرادها [٢] .

وبناءاً علي ذلك برز مفهوم الأمن القومي الذي يعني حماية الأمن العضوي للمواطنين ، وهو الهدف الرئيسي الذي نشأت من أجله الحكومات حينما شعر الفرد بضعفه وعجزه عن مواجهة تحديات الحياة [٣] .

مما لا شك فيه أن مصطلح الأمن القومي غامض وقد تعددت تعريفاته ، حيث عرفه البروفسير محمد طلعت الغنيمي بأنه : « مجموع مصالح الدولة الحيوية والسبل الكفيلة بصيانتها وحمايتها » [٤] . كما عرفه اللواء محمد عبد الكريم نافع بأنه : « الجهد اليومي الذي يصدر عن الدولة لتنمية ودعم أنشطتها الرئيسية السياسية والعسكرية والاقتصادية والفكرية ودفع أي تعويق أو إضرار بتلك الأنشطة » [٥]. كما عرفه وولتر ليبمان بقوله : « إن الأمن القومي للدولة يتحقق عندما تكون امنة وفي موقع أو موقف لا تضطر معه للتضحية بمصالحها المشروعة لتفادي الحرب أو العدوان عليها ، وعندما تكون أيضا قوية وقادرة علي صيانة مصالحها عن طريق الحرب » [٦] . وعرفته دائرة

---

(١) علي عميش ، **العلوم السياسية** ، ط٢ (ليبيا : المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، ١٩٨٢م) ، ص ١٢٣ .

(2) C.C. Rodee and Others , ***Introduction to Political Science*** , (Mc – Grow – Hill , Inc 1967) , p . 29.

(3) Nyes , Joseph and Robert O. Keohane , ***Power and Interdependence*** , (U. S .A , Boston : Little Brown , 1977) , P.23 .

(٤) د/ عمر احمد قدور ، **شكل الدولة وأثره في استراتيجيات وفلسفة الأمن** ، (الخرطوم : المؤسسة العامة للطباعة والنشر والإعلان ، ١٩٩٧م) ، ص١٥٥.

(٥) المرجع نفسه ، ص ١٥٦.

(6) Walter lippman , Ibid. , P.8 .

المعارف البريطانية بأنه : « حماية الأمن القومي أو حماية أمن الدولة من خطـــر القـــهر علي يدي قوي خارجية » [1] .

إذن الأمن القومي يعني حماية كيان الأمة وشخصيتها القومية من تهديدات القـــوى الأجنبية ، وشعور الأمة بالأمان في ظل الدولة بفعل غياب المهددات الخارجية أو قـــدرة الدولة علي ردع تلك السهددات حال وجودها . فالأمن القومي يعني أمن الدولـــــة مطلقـــاً داخلياً ومحلياً وإقليمياً ودولياً ، مع ارتباط هذا المفهوم بفلسفة النظام السياســـي وبمفـــهوم السيادة والمصلحة العليا للدولة . ويرتبط كذلك بالتهديدات التي تواجه الجماعة السياســـية في لحظة معينة ، والتي لاتتجه نحو الفرد وإنما إلى الجماعة ، حيث يتعرض الفرد للتهديد كأحد أعضاء الجماعة [2] .

---

(١) عمر احمد قدور ، مرجع سابق ، ص ١٥٦.

(٢) روبرت ماكنمار ، **جوهر الأمن** ، ترجمة يونس شاهين ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧٠م) ، ص ١٢٠ .

المبحث الثالث :

مستويات الأمن القومي وأطره :

ا/ المستويات :

يستند الأمن القومي علي حق الدولة في البقاء ، وعلي حماية وجودها وكيانها وسلامتها ومصالحها ومصالح مواطنيها من المهددات الداخلية والخارجية [1] . إذن فحق البقاء هو المحور الرئيسي للأمن القومي ، يؤكد ذلك قانون الطبيعة أو القانون الإلهي (first law of nature) [2] .

وينبثق من حق البقاء الحقوق الأخرى التي بإمكان الدولة أن تدعيها ، مثل حق الاستقلال ، وحق السيادة وحق الأمن والمساواة ، فتمتع الدولة بهذه الحقوق يعبر عن وجود حالة الأمن وحرمانه منها يعني انتهاك وخرق أمن تلك الدولة .

والبقاء أو حق الحياة لا يعني البقاء المادي العضوي فقط كما سبقت الإشارة ، إذ أن البقاء المادي يمثل مستوى واحد فقط من مستويات البقاء وهو المستوى الأول والرئيسي ، والذي يعني حق الدولة في البقاء علي قيد الحياة بعيداً عن التهديد بالفناء أو الذهاب والتلاشي [3] .

إن البقاء المادي هو **المستوي الأول** من مستويات الأمن القومي ، **والمستوي الثاني** يتمثل في البقاء السياسي للدولة ، ويعني حق الدولة في تقرير مصيرها وتدبير أمورها ، وحكم نفسها بنفسها في إطار دولة مستقلة تحمل اسمها ، وتعبر عن شخصيتها القومية [4] . أما **المستوي الثالث** من مستويات أمن الدولة فيعني المحافظة على مستوي المعيشة ، الذي يبدأ بقدرة المواطن علي الحصول على معيشته ، وينتهي بأقصى حد في قدرته علي مجاراة أمانيه وطموحاته في حياة تنسجم ومعايير العصر : « من حد الكفاف إلي حد الرفاهية » [5] . وعليه فقد أصبح الأمن القومي يتعلق بالتنمية الاقتصادية لما لها من صلة وثيقة بوجود الأمة من حيث القدرة علي الدفاع عن كيانها الذاتي من التهديدات

---

(١) محمد طلعت الغنيمي ، **قانون السلام** ، ط٢ ، (الإسكندرية : منشاة المعارف ، ١٩٧٧م) ، ص ١٦١.

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٦٢ .

(٣) د / عطا محمد صالح زهره ، مرجع سابق ، ص ٣٩.

(٤) روبرت ماكنمار ، مرجع سابق ، ص ٣٩ .

(٥) اللواء محمد عبد الكريم نافع ، **الإقليم القومي العربي** ، (القاهرة : مطبوعات الشعب ، ١٩٧٥م) ، ص١٣.

الخارجية ومن ثم فإن الفقر والظلم الاجتماعي لا يقلان أثراً عن العدوان الخارجي ، فهما ينتهيان إلي تعريض الأمن القومي للخطر [١] .

ب/ أطر الأمن القومي :

يخرج مفهوم الأمن الإقليمي من الإطار القومي للدولة ليشمل عدداً من الدول تربطها رابط معين في إطار جغرافي واحد ، ومن ثم فإن الأمن الإقليمي يبحث في عوامل الهدوء والاستقرار وغياب التهديد عن تلك المجموعة الدولية ، أو أي دولة من تلك المجموعة ، فتعرض دولة واحدة منها للعدوان يعني تهديد لأمن المجموعة بأسرها [٢] .

وعليه وكما يسعى الفرد لتحقيق أمنه ومصالحه ، والارتباط بالجماعة القومية من أجل ذلك ، فالدولة كذلك تسعى لتحقيق أمنها واستقرارها وحماية مصالحها الحيوية من الاعتداء ، ونسبةً لأن الدولة قد تعجز منفردةً عن تحقيق ذلك ، فقد لجأت أيضاً إلى التعاون مع دول أخرى في الإطار الإقليمي [٣] . وقد تعددت الروابط التي تجمع الدول في إطار إقليمي واحد منها الرابط الجغرافي ، وروابط أخرى تنشأ بسبب القيم والمعتقدات والايدولوجات المشتركة ، وأخرى بسبب الأهداف والمصالح الحيوية المشتركة ، سواء كانت مصالح اقتصادية أو سياسية أو غيرها ، وروابط أخرى تنشأ بسبب التجانس العرقي واللغوي ... الخ [٤] . وعلي ضوء ذلك تنشأ العديد من الروابط والتجمعات الإقليمية التي تهدف إلى صيانة الأمن الإقليمي لتلك الدول ، وقد وجدت هذه التكتلات تشجيعاً من الأمم المتحدة ، حيث نصت مواثيقها على ضرورة قيام مثل هذه التجمعات من أجل تحمل أعباء حفظ الأمن والسلم بجانب الهيئة الدولية [٥] . أما الأمن الدولي فيتخطى حدود الأمن القومي والأمن الإقليمي ليشمل الهدوء والاستقرار الذي يسود المجتمع الدولي بأسرة وغياب المهددات عنه [٦] ، وذلك بعد أن أصبح العالم بمثابة قرية واحدة بفضل الاتصالات والمواصلات ، وأصبح خطر الحروب العالمية يخيم على العالم

---

(١) د/ فاضل البراك ، **استراتيجية الإقليمي القومي** ، (بغداد : الدار العربي ، ١٩٨٧م) ، ص ١٥.

(2)David P. Barrows, ***Military Policy and National Security*** , (U.S.A : University of California , 1936) ,P 35 .

(3) Ibid, P. 35 .

(٤) د / فاضل البراك ، مرجع سابق ، ص ٥٢ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ٢٦.

(6) Ruth B. Russell , *The United Nations and United States Security Policy* , (U.S.A : Booking Institution ,1968) , P . 51.

بين الحين والآخر ، خاصةً بعد وقوع الحربين العالميتين الأولى والثانية ، حيث فكر الناس في ضرورة خلق آلية تحفظ السلم والأمن الدوليين ، وتحقق التعاون السلمي بين الدول في مختلف المجالات ، وقد كان تصميم هيئة الأمم بفروعها المختلفة خير تعبير عن تلك المجالات التي تهدد أمن وسلامة الدول ، فقد غطت فروعها المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والسياسية والثقافية ... الخ ، التي يجب التنسيق حولها بين الدول باعتبارها تمثل مصالح قومية يجب التعاون الدولي لتحقيقها ، ودرء الخطر عنها [1] .

---

(1) Donald , M. Snow , Op. cit . P 3 .

المبحث الرابع :

الارتباط بين الأمن القومي والمصلحة القومية :

المصلحة القومية مفهوم حديث عرفه الفكر السياسي في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، بعد أن أصبح المفكرون السياسيون يبررون السياسة الخارجية على ضوء المصلحة الوطنية). وقد عرف بعض المفكرين المصلحة القومية ، بأنه مفهوم يعني الإطار لما هو أفضل في السياسة الخارجية ، وهو يتضمن مجموعة من القيم التي تعبر عن حاجات الأمة وطموحاتها [1] .

مما لاشك فيه أن هناك علاقة وطيدة بين مفهوم الأمن القومي والمصلحة الوطنية ، وقد أثيرت العديد من التساؤلات حول : هل يعبر المفهومان عن شئ واحد بحيث يصير كل منهما مرادف للآخر ؟ ، أم أن **كل واحد منهما يختلف عن الآخر** ؟ ، وإذا كان الأمر كذلك فما هي حدود العلاقة بينهما ؟ ، وأيهما أكثر تأثيراً في تشكيل الاستراتيجية وصنع القرار السياسي ؟ [٢] .

إن كلا المفهومين يرتبطان بالدولة كحقيقة قائمة ويتطابقان في الكثير من الأوجه ، وما يوجد بينهما من اختلافات تعتبر اختلافات بسيطة وثانوية ، فمفهوم الأمن القومي يعني مجموعة المبادئ التي تدور حول حماية الدولة من التهديدات المختلفة ، بينما مفهوم المصلحة القومية يعني مجموعة المبادئ التي تدور حول ما هو ملائم ، وما هو أفضل للدولة ، فالتهديدات غالباً ما تكون مما هو ملائم للدولة ، وهي مجموعة مصالح الدولة القومية [٣] . الأمن القومي يرتبط بحقيقة قائمة وهي سلامة الجماعة والهدوء والاستقرار في الدولة بعيداً عن التهديدات الخارجية ، **أما المصلحة القومية فترتبط بالقيم من حيث** أنها تسعى للوصول بالجماعة إلى ما ينبغي أن يكون ، وهي بهذا المعنى تظل دائماً في دائرة القيم [٤] . وكلاهما أي الأمن القومي والمصلحة القومية ترتبطان بحق البقاء ، الأمن القومي يتعلق أساساً بالبقاء في المستوي العضوي والسياسي بينما ترتبط المصلحة القومية

---

(1) Hans J. Morgenthau , ***Politics Among Nations*** , Third Edition , (New York , Alfred A . Knopf, Inc , 1961) . p. 5 .
(2) Ibid , P. 6 .

(٣) محمد طلعت الغنيمي ، مرجع سابق ، ص ٤٤٧.

(٤) د/ إسماعيل صبري مقلد ، **الاستراتيجية والسياسية الدولية المفاهيم والحقائق الأساسية** ، ط ٢ ، (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨٥م) ، ص ٢٨ .

بصفة عامة بحق البقاء في مستواه الثالث الذي يدور حول تحسين مستوى معيشة الجماعة وتطورها وتقدمها . ومن ثم فإن مفهوم الأمن القومي أشمل من المصلحة القومية إذ أنه يتضمن مفهوم المصلحة القومية ، وكيفية الحصول عليها ، والسبل الكفيلة بحمايتها والدفاع عنها [1] .

وعليه فإن الصلة بين المفهومين صلة وثيقة تصل إلى حد تعتبر معه العلاقة بينهما معقدة وغامضة ، ولنتذكر أن مفهوم الأمن القومي يجد أصوله في الصياغات التاريخية لمفهوم المصلحة القومية ، ويكفي أن نشير إلى أن وولتر ليبمان كأول من حدد مفهوم الأمن القومي قال : « إن الأمة تكون آمنة عندما لا تكون مضطرة لأن تضحي بمصالحها المشروعة لتفادي الحرب وأن تكون قادرة في حالة التحدي للمحافظة عليها بالحرب » [2]

وتجمع بين مفهومي الأمن القومي والمصلحة القومية خصائص مشتركة أهمها تميزهما بالاستمرارية والثبات ، وتأثيرهما في صنع القرار السياسي وتشكيل الاستراتيجية ، ثم خضوعهما لمجموعة واحدة من المتغيرات [3] . فالمصالح القومية هي بدورها تمتاز بالثبات بدرجة كبيرة ، إذ أن المصالح القومية لأي دولة متى حددت فإنها تكتسب صفة الاستقرار إلى درجة تسمح بالاعتقاد بدوامها وهذا ما يفسر القول المأثور في العلاقات الدولية بأنه : « ليس هناك أصدقاء دائمين أو أعداء دائمين ولكن هناك مصالح دائمة » [4] . **فمصالح أمريكا مثلاً في الشرق الأوسط ثابتة وتتغير** الوسائل والأدوات ، بناءاً على ذلك فإن المصلحة القومية لأي دولة تشكل محور أمنها القومي ، فكما أن مصالح الدولة تتمثل في مصالح اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية ...الخ ؛ فإن هذه المصالح نفسها هي عناصر الأمن القومي لأي دولة ، فالمساس بهذه المصالح هي مساس بالأمن القومي [5] . هناك عدة عوامل تؤثر علي الأمن القومي والمصلحة القومية معاً ، بعضها داخلية كالقوى السياسية المحلية ، والبناء الهرمي للقيم السياسية ، والشخصية القومية ، وبعضها عوامل خارجية تدور حول تغيرات النظام الدولي ، وتوازن القوى .

---

(١) المرجع نفسه ، ص ٢٩.

(٢) خر وتشوف ، **الوصية الأخيرة** ، ترجمة هنري جاد الله ، (بيروت : الدار العربي للنشر والتوزيع ، ١٩٥٧م) ، ص ٧.

(3) Donald M. Snow , Op. cit , pp. 3 , 5

(4) John Rouke , ***Congress and pnesidency in U.S. foreign policy 1945 – 1982*** , (Colodo – U SA West View press , 1983) , p. 53.

(٥) د / حورية توفيق مجاهد ، **الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبدة** ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٦م) ص ٥١ – ٥٣ .

المبحث الخامس :

الأمن القومي والسياسة الخارجية :

كل الدول تسعى لتحقيق مصالح حيوية ، هي محور أمنها القومي ، وذلك انطلاقاً من قاعدة أن الإنسان حيوان اجتماعي وسياسي ، والتي تقضي باستحالة أن يعيش الإنسان منفرداً معزولاً عن المجتمع ، لصعوبة تلبية حاجياته الحياتية لوحدة ، فما يعجز الإنسان عن تحقيقه بنفسه يلجأ فيه للآخرين [١] . وهكذا الدول فلا توجد دولة واحدة قادرة علي العيش منعزلة تماماً عن المجتمع الدولي ، فتعدد المناخات ، وعدم عدالة توزيع الموارد ، والتخصص في الصناعة ... الخ ، كل تلك العوامل جعلت الدول تتعاون مع بعضها البعض من أجل تبادل المنافع وتحقيق المصالح [٢] .

ولتحقيق مصالحها تنتهج الدول سياسات داخلية وأخرى خارجية ، وذلك لأن مصالح الدول منها ما يمكن تحقيقها في الداخل من خلال السياسات الاقتصادية والعسكرية والأمنية والثقافية الداخلية ، ومنها ما تعجز الدول عن تحقيقها منفردة فتلجأ إلى التعاون مع دول أخرى لتحقيقها سواء في إطار الجوار أو الإطار الإقليمي أو العالمي ، حسب وجود المصلحة المطلوبة وإمكانية الحصول عليها . ومن المعلوم أن أداة هذا التعاون والتعامل الدولي هو السياسة الخارجية سلمية دبلوماسية كانت أم عدائية [٣] .

ومن ثم فقد عرفت المجتمعات البشرية العلاقات الدولية منذ القدم وأقامت الدول علاقات فيما بينها منذ وقت طويل ، واستقرت أساليبها في ذلك علي أسس أصبحت مبادئ تسير عليها بهدف توطيد أواصر صداقتها ورعاية مصالحها ، وعليه فقد كانت المصلحة القومية هي المحور الذي انبنى عليه سياسات الدول وعلاقاتها الخارجية [٤]. وتختلف هذه المصالح من دولة لأخرى ، إلاّ أنها تنصب جميعاً في الحفاظ علي سيادة الدولة والدفاع عن أمنها القومي المتمثل في تحقيق الاستقرار السياسي والرفاه الاقتصادي والعسكري والأمني ... الخ . وقد برز مفهوم الأمن القومي كقضية أساسية في العلاقات

---

(١) د / حورية توفيق ، مرجع ، ص ٥٢.

(٢) المرجع ، نفسه ، ص ٥٣.

(٣) علي محمد شمبش ، مرجع سابق ، ص ٢٤٣ .

(4) Fredric H. Hartman , ***The Relation of Nations*** , (New York , The Macmillan Company , 1973) , P. 15

الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية حينما أصبح المفكرون السياسيون يبررون السياسية الخارجية علي ضوء المصالح القومية [1] ، وذلك انطلاقاً من مفهوم أن لكل دولة قومية مصلحة قومية ، وأن تلك المصالح تقع في إطارين : إما أنها موجودة فعلاً وتحتاج لحمايتها من تهديدات داخلية وخارجية ، أو أنها غير موجودة وتحتاج لجهد الدولة القومية والسعي لتحقيقها ، وكل ذلك لايتم إلاّ بانتهاج سياسات داخلية وخارجية . ففي الإطار الأول يبدو مفهوم الأمن القومي دفاعياً ، بينما يبدو في الإطار الثاني عدائياً [2] . إذاً فالسياسة الداخلية والخارجية هي إحدى الأدوات الرئيسية لتحقيق الأمن القومي ، وجلب المصالح الحيوية للدول ودرء المخاطر التي تهدد تلك المصالح . فالدول تتلمس مصالحها الخارجية عن طريق التعاون السلمي الدبلوماسي بينها ، خاصةً في عصر ثورة التكنولوجيا والاعتماد المتبادل ، ومن ثم فقد أقامت الدول علاقات دبلوماسية تغطي شتى جوانب المصالح المشتركة ، فأقامت علاقات اقتصادية وتجارية وعسكرية وأمنية وثقافية وتعليمية وتكنولوجية ... الخ [3] . وما عجزت الدول عن الحصول عليها سلماً من خلال السياسة الخارجية السليمة لجأت لانتهاج سياسة خارجية عدائية عسكرياً وأمنياً من خلال العدوان العسكري المباشر أو التهديد باستخدام القوة ، وأمنياً من خلال التجسس والتخريب ، واقتصادياً بانتهاج سياسات المقاطعة الاقتصادية والتجارية ، وسياسات التخريب الاقتصادي ... الخ ، وسياسياً بالمحاصرة السياسية وعدم النصرة في المحافل الدولية ... الخ [4] . وعلية فإن الربط بين السياسة الخارجية والأمن القومي واضح جداً من خلال أن السياسة الخارجية هي أهم أدوات تحقيق الأمن القومي للدول ، وجلب المصالح ، ودرء المخاطر التي تهدد تلك المصالح [5] . ولاشك أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكثر دولة بنت سياستها الخارجية علي أسس واقعية ، حيث ربطت بين سياستها الخارجية ومصالحها القومية ومقتضيات أمنها القومي منذ نيلها الاستقلال في عام ١٧٨٧م

---

[1] Kenneth L. Twitchett and Others , ***International Security*** , (London: Oxford University Press , 1971) ,P4.

[2] I bid , P. 15 .

(٣) إسماعيل صبري مقلد ، **الاستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الأساسية** ، مرجع سابق ، ص ١٣٦ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ١٣٧ .

[5] Ray Jones , ***Analyzing Foreign Policy*** , (Rout Ledge and Keganpanul ,1970) .P. 12.

[1] ، فانتهجت لذلك سياسات مختلفة ، تمثلت في سياسات العزلة ثم المشاركة في الشـــئون الدولية والتعمق في المشاركة لدرجة الهيمنة كما يحدث الآن [2] .

وقد كان صناع السياسة الأمريكية الخارجية يعتقدون أن الأمن القومي الأمريكـــي يمتد إلى حيث توجد المصالح الأمريكية في أي بقعة في العالم ، مما يقتضي حمايتها ولـــو بالتدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى عسكرياً أو سياسياً ، وهو ما يحـــدث الآن فـــي منطقة الخليج العربي حيث المصالح الأمريكية البترولية والمالية . كما بـــرزت المقولـــة المشهورة في السياسة الخارجية الأمريكية بأنه : « ليس هنالك أصدقاء دائمين ولا أعـــداء دائمين ولكن هنالك مصالح دائمة » [3] .

---

(١) روي مكر يدس وآخرين ، **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم** ، ترجمة حسن صعب ، (بيروت : دار الكتاب العـربي ١٩٦٦م) ، ص ٣٧٩ .

(٢) د/ شوقي أبو شعيرة " الاستراتيجية الأمريكية لعالم ما بعد الحرب الباردة " ، **مجلة قضايا دوليـــة** ، العـــدد ٨١٢ ، (٢٢ مايو ١٩٩٥م) ، ص ٤ .

(3) Robert H. Ferrel , ***American Diplomacy*** , third Edition , (New York – USA : Indiana University ,W.W. North Company Inc , 1983) , P . 174.

الفصل الثاني

السودان ومصر في ميزان المصالح الدولية

تنبني العلاقات الدولية على المصالح المتبادلة ، وبقدر ما لأي دوله من أهمية في ميزان المصالح الدولية تزدهر علاقاتها وتكالب الدول عليها ، أما الدول الفقيرة بالمزايا الاستراتيجية فتظل مهملة بعيده عن الصراع الدولي [١] . هنالك عدة مزايا تجعل الدولة مهمة استراتيجيا ، وهذه المزايا هي ما تعرف بعناصر قوة الدولة ، والتي تتمثل في عدة عناصر ، منها العنصر الجغرافي من موقع استراتيجي ومساحة ، والعنصر الاقتصادي من موارد طبيعية ، ووفرة مالية ، وعناصر أخرى تتعلق بالسكان والثقافة والحضارة والقوة العسكرية ودوائر الانتماء ...الخ [٢]. وسيقف هذا الفصل علي الأهمية الاستراتيجية للدولتين موضع الدراسة ، ومكانة كل منهما في ميزان المصالح الدولية ، وفي ميزان مصالح الطرفين ، وذلك تمهيدا للوقوف علي أهمية العلاقات الثنائية لكل طرف ، وأي الطرفين يجب أن يكون أكثر حرصا علي إنشاء علاقات مع الآخر .

المبحث الأول :

الأهمية الاستراتيجية لمصر :

ا/ الجغرافيا : تلعب الجغرافيا دورا مهما في الأمن القومي للدول وفقا للمنظور الجيوبوليتيكي ، حيث يرى فريدريك راتزل : أن الدولة كائن حي يتكون من الأرض ، وينمو في مساحة ، مما يجعل حدود الدول غير ثابتة وقابلة للتغيير لصالح الدول الأكثر قوة ، الأمر الذي يؤدي إلى حروب وصراعات بين تلك الدول [٣]. تحتل جمهورية مصر العربية والتي تعرف بأرض الكنانة ، موقعا استراتيجيا فريدا في الجزء الشرقي للقارة

---

(١) محمد كمال عبد الحميد ، **الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي** ، ط٢ ، (القاهرة : مكتبة ألا نجلو المصرية ، أبريل ١٩٥٩م) ، ص ١٢ .

(٢) د/ محمد متولي ود / محمود ابو العلا ، **الجغرافية السياسية** ، (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٧م) ، ص ٥٧ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٢٩ .

الإفريقية ، وفي الطرف الشمالي لوادي النيل ، وقد جعل هذا لموقع من مصر إحدى الدول التي مثلت همزة الوصل بين العالمين الآسيوي والإفريقي [1] . تشرف جمهورية مصر على بحرين عظيمين هما البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر ، تبلغ مساحتها حوالي ٣٨٦ ألف ميل مربع ، تحدها من الغرب ليبيا ، ومن الجنوب السودان ، ومن الشرق إسرائيل والبحر الأحمر ، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط . يعبرها وادي النيل طولا حيث يشق أراضي صحراوية قاحلة ، مما يمثل مصدرا للحياة ، وشريانا يغذي الجسم المصري القاحل بأسباب البقاء [2] . وقد مكن هذا الموقع مصر من إنشاء علاقات ثقافية وتجارية وحضارية حميمة بالأمم الأخرى عبر الهجرات التي تصل إلى أراضيها بسبب سيطرتها علي طرق التجارة الهامة المارة بالشرق الأوسط ، وسيطرتها علي طرق المواصلات في العالم ، وأهم المعابر الاستراتيجية المتمثلة في قناة السويس [3] . خلاصة القول أن موقع مصر الاستراتيجي فريد تتلخص في الثوابت الجغرافية التالية :

١/ **مصر هي قلب العالم القديم وحول الإقليم المصري تتقابل القارات الثلاث** ، وهي بمثابة المركز للعالم القديم ، ولم تؤد في تاريخها الطويل أبدا وظيفة الضواحي .

٢/ من حيث الطبيعة الجغرافية مصر نقطة التقاء القارات الثلاث من جانب ، وتجمع البحار المتحكمة في العلاقات الدولية من جانب آخر ، هذا الموقع الجغرافي في الواقع هو الذي أعطى مصر تلك الأهمية ، فالقارات تتقابل حول مصر ، آسيا حيث أن سيناء هي جزء من تلك القارة ، وإفريقيا التي تعتبر مصر بالنسبة لها الباب الحقيقي بفضل وادي النيل الذي يقود إلى قلب إفريقيا ، وأوربا التي لا تفصلها عن مصر سوى منطقة البحر المتوسط الشرقي [4] . إن موقع مصر المتميز ليس فقط لأنه حولها وحول شواطئها تتقابل القارات ، بل ولأنه من تلك الشواطئ تبدأ البحار الداخلية المتحكمة في البحار الدولية

---

(١) د/ يسري الجوهري ، **الوطن العربي : دراسة في الجغرافيا التاريخية والإقليمية** ، (الإسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩م) ، ص ٣٢٩ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٣٣٠ .

(٣) الاميرلاي جمال عسكر ، " الشرق الأوسط من وجهات النظر الاستراتيجية " ، **مجلة العلوم السياسية** ، العدد ٣ ، (القاهرة : الجمعية المصرية للعلوم السياسية ١٩٥٧م) ، ص ٤٣ .

(٤) د / حامد ربيع ، **نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط** ، (القاهرة : دار الموقف العربي ، ١٩٨٤م) ، ص ٢٨ .

رحلتها نحو العالم الخارجي ، البحر المتوسط من جانب الشمال ، والبحر الأحمر من الجانب الآخر من الشرق [١] . هذه البحار التي ظلت طيلة العصور القديمة والوسطى وحتى القرن التاسع عشر معبر الاتصال بين القارات الثلاث ، بحيث أن أي تعامل بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب لا بد أن يجتاز هذه المنطقة ، كما أن فتح قناة السويس زاد هذه الحقيقة اشتعالا ، بل وقلب موازين التعامل الدولي ، لذلك فإن مصر كانت دائما دولة ممر ودولة التقاء [٢] .

بجانب الموقع الاستراتيجي فإن لمصر مزايا استراتيجية أخرى تتمثل في المزايا الحضارية والثقافية والدينية والتاريخ السياسي العريق ، الذي جعل من مصر رائدة وقائدة للأمة العربية والإسلامية ، فمصر هي مهبط الكثير من الديانات السماوية وخاصة اليهودية ، حيث ارتبط بنيل مصر أشواق وأحلام اليهود باعتبارها أرض الميعاد [٣] .

وقد أدى ذلك التاريخ العريق إلى أن تكون لمصر تجربة عريقة تفوق تجارب باقي الدول العربية في مجال الثقافة والفنون والعلوم الأخرى ، وقد أصبحت بذلك قبلة العالمين العربي والإسلامي في تلك المجالات منذ وقت طويل ، وقد اطلعت جامعة الأزهر علي وجه الخصوص بدور ريادي كبير في هذا الخصوص [٤] .

ومن خصائص مصر الاستراتيجية كذلك القوة العسكرية التي لا يستهان بها ، وقد ظهرت تلك القوة جلية في المواجهات العربية الإسرائيلية ، حيث كانت مصر رأس الرمح العربي في تلك المواجهات ، الأمر الذي دفع الكيان الصهيوني والولايات المتحدة لبذل جهود كبيرة لاخراج مصر من حلبة الصراع من خلال اتفاقيات كامب ديفد [٥] . وبخروج مصر توقفت المواجهات العربية الإسرائيلية تماما منذ حرب اكتوبو ١٩٧٣م ، مما يؤكد المقولة المشهورة أنه : « لا حرب بدون مصر ولاسلام بدون سوريا » [٦] .

اقتصاديا مصر كانت دولة غنية وسط دول فقيرة ، إلا أنه مع اكتشاف البترول انقلب الأمر فأصبحت دوله فقيرة تتوسط دول غنية ، هي دول الخليج العربي البترولية .

---

(١) المرجع نفسه ، ص ٢٩ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٣٠ .

(٣) محمد سليمان ، **دور الأزهر في السودان** ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥م) ، ص ٤٠ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٦٨.

(٥) محمد حافظ إسماعيل ، **أمن مصر القومي** ، (القاهرة : مركز الاهرام للترجمة والنشر ، ١٩٨٧م) ، ص ٤٥٨ .

(٦) المرجع نفسه ، ص ٣٦٥ .

ومن المعلوم أن نقطة الضعف الاستراتيجية الرئيسية لمصر تتمثل في العنصر الاقتصادي لقلة الموارد وزيادة عدد السكان ، مما جعلت مصر تعتمد على الإغاثات والإعانات من الدول الكبرى وخاصةً الولايات المتحدة الأمريكية [١] .

وقد كان العالم الأمريكي لينجل أول من حلل وظيفة مصر في العلاقات الدولية حيث قال : «أولئك الذين عرفوا كيف يضعون أقدامهم في مصر ارتفعوا إلى مصاف القوي العالمية ، ولكن أولئك الذين فشلوا في تثبيت نفوذهم في أرض الدلتا الخضراء قدر لهم أن يفشلوا أيضاً في فرض سيادتهم العالمية » .

تبوأت مصر بسبب الحقائق السالفة وظيفة إقليمية كبيرة جعلتها قائدة للوطن العربي ، ويمكن تلخيص تلك الحقائق في الآتي :

١/ موقع استراتيجي متميز .

٢/ كم وثقل معين أي أن تكون لعلاقاتها بالدول المجاورة وزن معين ، قد يكون العنصر الديموغرافي أهم مكونات ذلك الثقل ، وقد يرتبط أيضاً بتقدم تكنولوجي وإيناع حضاري .

٣/ الانتماء إلى نظام إقليمي يغلب علية طابع التكامل القومي واحتلال موقع القيادة في هذا النظام الإقليمي ، فتركيا مثلاً رغم موقعها الاستراتيجي وكثافتها السكانية لا تنتمي إلى نظام إقليمي قومي ، ومن ثم فقدت الوزن الاستراتيجي [٢] .

٤/ عنصر الهيبة الدولية : وهو أن تتعامل مع الدول الأخرى خارج الإقليم باسم ذلك الإقليم ولو نسبياً ويتوفر هذا في مصر [٣] .

---

(١) George M.Guess, *The Politics of United States Foreign Aid*, (New York : Martins Press , 1987) , p . 32 .

(٢) جريجوري ل . افتاندليان ، **سعي مصر للزعامة العربية : دلالات السياسة الأمريكية** ، ترجمة فوزي خيمر ، (القاهرة : المجموعة الصحفية للدراسات والنشر ، ١٩٩٥م) ، ص ١٢.

(٣) أحمد يوسف أحمد ، " دور مصر العربي : خبرة الماضي وفرص المستقبل " ، القاهرة ، **صحيفة الأهرام** ، (٢٨ أبريل ١٩٩٩م) .

المبحث الثاني :

أهمية السودان الاستراتيجية :

يتناول هذا المبحث وضع السودان في ميزان المصالح الدولية ، وهل السودان دولة مهمة استراتيجياً ، أم أنه دولة هامشية تكون عالة على من تقيم علاقات معها من الدول . إن الحديث عن الوضع الاستراتيجي للدولة كما سبقت الإشارة إنما يعني الحديث المفصل الشامل حول كافة تلك العناصر والمقومات التي تتألف منها قوة الدولة ، فهي بذلك تعني القوة والقدرة والعسكرية في البحر والبر والجو ، والتي تتوقف على كفاءتها وصلاحيتها سيادة الدولة وأمنها ورخائها . كما تعني القدرة الاقتصادية التي تمنحها أسباب القوة إضافة إلى العناصر الأخرى سالفة الذكر [1] . وسنقف علي بعض تلك النقاط لنرى أهمية السودان من عدمه .

أولاً : المحور الجيواستراتيجي :

يتمدد السودان في وسط وشرق القارة الإفريقية ، وهو أكبر الدول الإفريقية من حيث المساحة ، إذ تبلغ مساحته حوالي مليون ميل مربع [2] . وتحده من الشمال جمهورية مصر العربية ، وفي الشرق إثيوبيا وإرتريا والسعودية ، وفي الجنوب كل من كينيا ويوغندا وزائير ، وفي الجانب الغربي توجد دولتي إفريقيا الوسطى وتشاد ، وفي الشمال الغربي تقع الجماهيرية العربية الليبية [3] . يحتل السودان كذلك شريطاً طويلاً من ساحل البحر الأحمر تبلغ طوله ستمائة كيلومتر ، هذا الموقع جعل السودان جزءاً من القرن الإفريقي والشرق الأوسط ، وكلاهما يمثل مركزاً هاماً من مراكز الصراع الدولي [4] . وقد أهل هذا الموقع السودان ليمثل دور الجسر الذي يربط بين الثقافتين العربية والاسلاميه من جانب والثقافة الإفريقية من الجانب الأخر ، نسبةً لمجاورته للوطن لعربي وإفريقيا ، وطبيعة سكانه المزيج بين العرب والزنوج ، وقد أدى كل ذلك إلى تعدد

---

[1] محمد كمال عبد الحميد ، **مرجع سابق** ، ص ٤ .

[2] د/ عبد العزيز كامل ، **دراسات الجغرافيا البشرية للسودان** ، (القاهرة : مطابع دار المعارف ، ١٩٧٢م) ، ص ٤.

[3] المرجع نفسه ، ص ٣ .

[4] لواء ركن معاش عبد الستار عبد العظيم عوض الكريم " الابعاد الاستراتيجية للقرار الأمريكي ضد السودان والسيناريوهات المحتملة " **مجلة قضايا دولية** ، العدد ١٩٦ ، ص ٢٠ .

دوائر انتماء السودان عربيا وإسلاميا وإفريقيا ، مما زاد من أهميته الاستراتيجية [1]

اقتصاديا يعتبر السودان من أغني الدول العربية والإفريقية بالثروات ، وذلك لمساحته الشاسعة وموقعة الذي يمتد من الصحراء الكبرى في الشمال وحتى خط الاستواء في الجنوب ، والذي كفل له تمازجا مناخيا فريدا ، فالجزء الشمالي يغلب عليه المناخ الصحراوي القاحل ، ويتدرج إلى شبه الصحراء في الوسط ليتداخل مع السافنا بنوعيها الجافة ثم الرطبة ، ثم يخطو جنوبا لينتهي بالمناخ الاستوائي ، وعلي ذلك تتدرج نسبة الأمطار في العام من ٥ –٣٠٠ ملم في الصحراء وشبة الصحراء في الشمال وترتفع النسبة من ٣٠٠ –١٤٠٠ ملم في إقليم السدود والأقاليم الاستوائية [2] . وقد كان لهذه النسبة المتدرجة من الرطوبة والسهول الواسعة الممتدة والتربة الصالحة للزراعة والتي تصل إلى أكثر من مائتي مليون فدان ، كان لها أثر واضح في وفرة الإنتاج الزراعي ، والاستقرار السكاني ، والثروات الهائلة ، والثروة الحيوانية الكبيرة ، كما أن النيل بروافده المتعددة يشكل إضافة كبيرة علي صعيد الري الصناعي بما يوفره من مياه ، ويضيفه للتربة من خصوبة متجددة . لكل ذلك فالسودان يعتبر أحد أغني دول العالم بالثروات ، والتي تؤهله ليكون سلة غذاء العالم إذا أمكن استغلال واستثمار تلك الثروات ، خاصة وأن بالسودان وفرة مائية تتمثل في مياه النيل ، ومياه الأمطار كما ذكرنا [3] . أما في مجال **التعدين** فتدل الدراسات الأولية علي توفر المعادن التي ستساعد علي دفع عجلة الصناعة الحديثة ، وأن المكتشف منها حاليا لا تمثل إلا نذرا يسيرا مما هو موجود فعلا [4] ، ويحتوي السودان كذلك علي ثروات **بترولية** هائلة لو أمكن استغلالها لتفجرت طاقات اقتصادية وصناعية كبيرة [5] ، ولعل الإمكانات التي يتمتع بها السودان كانت من الأسباب الرئيسية التي جذبت اهتمام الدولة العظمي نحوه منذ القدم لاستفادة منها .

---

(١) آدم محمد احمد عبد الله ، **العلاقات السودانية الأمريكية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة امدرمان الإسلامية السودان ، ١٩٩٧م ، ص ٩٣.

(٢) البروفيسور محمد عمر بشير ، **تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠ – ١٩٦٩م** ، ترجمة هنري رياض وآخرين (بيروت : دار الجيل ، ١٩٨٣م) ، ص ٥ .

(٣) **الزراعة في السودان** ، تقرير وزارة الزراعة والغابات ، جمهورية السودان ، (تصميم وطباعة شركة مطابع السودان للعملة ، د ت) ، ص ٧.

(٤) **دليل المستثمر في جمهورية السودان** ، تقرير الأمين العام للاستثمار ، د ت ، ص ٤٩.

(٥) المصدر السابق ، ص ٤٩.

الفصل الثالث

الأمن القومي للبلدين : المصادر المهددات وسبل الحماية

يتناول هذا الفصل الأمن القومي للبلدين موضع الدراسة ، من حيث المقومات والمهددات ووسائل الحماية ، بناءا على الرابط القوى بين الأمن القومي والمصالح القومية في المجالات المختلفة ، السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية ، وذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول :

الأمن القومي السوداني :

يهدف الأمن القومي السوداني إلى حماية المصالح القومية العليا للبلاد ، من الاعتداءات الخارجية والمهددات الداخلية ، هذا في الجانب السلبي أما إيجابيا فيعمل على توفير مقومات البقاء للوطن والمواطن ليصل البلاد إلى حد الرفاهية والتقدم في شتى المجالات [١] . وعليه بالإمكان دراسة الأمن القومي السوداني من خلال المجالات التالية :

أولا : المجال السياسي :

في هذا المجال يهدف الأمن القومي السوداني إلى صيانة سيادة البلاد وحريته واستقلاله ، وحرية مواطنيه ومصالح البلاد السياسية في الداخل والخارج ، ففي الداخل تتمثل مصالح البلاد السياسية في تماسك كيان الأمة وخلق الوحدة الوطنية لمواجهة المخاطر ، وحماية المبادئ والقيم التي يؤمن بها الشعب السوداني ، إضافة إلى صيانة حريات المواطنين وحقهم في الممارسة السياسية علي قدم المساواة ، وارتضاء نظام الحكم الذي يرضي طموحاتهم ويحقق آمالهم ومصالحهم [٢] ، كما يتمثل المصالح السياسية في خلق استقرار سياسي بالبلاد ، واستقرار نظام الحكم علي نمط واحد ، وخلق آلية للتداول

---

(١) أمين هويدي ، **في السياسة والأمن** ، (بيروت : معهد الإنماء العربي ، ١٩٨٢م) ، ص ١١ .

(٢) محمد محمد احمد كرار . **الأمن القومي السوداني** ، (الخرطوم : د ن غ ، ١٩٩١م) ، ص ٧٣ .

السلمي للسلطة و إشاعة حريات الصحافة و التجمع و التظاهر و عقد الندوات دون قيود .
وفي كل ذلك يستند السودان على رصيد سياسي كبير يتمثل في مكانته كدولة عربية إفريقية إسلامية ، وكجسر رابط بين الحضارتين العربية والإفريقية ، ممزوجة بريع الحضارة الإسلامية ، مما يتيح للسودان فرصة العمل في دوائر متعددة والتحرك خلالها لتحقيق أهدافه السياسية في الساحة الدولية ، والعمل في شكل كتلة دفاعاً عنها في المحافل المختلفة [١] .

مهددات الأمن في المجال السياسي :

للأمن السياسي السوداني مهددات كثيرة تتمثل في مهددات داخلية وخارجية :
تتمثل **المهددات الداخلية** في عدة أمور أهمها عدم الاستقرار السياسي الذي صاحب نظم الحكم منذ الاستقلال ، وكثرة تقلب الحكومات مما أدى إلى تهديد الأمن القومي وتأخر النضج السياسي والفهم الديمقراطي من جانب ، وهمجية الممارسة السياسية والتبعية العمياء من جانب آخر ، وقد أسهم ذلك في الإطاحة بكل التجارب الديمقراطية الوليدة ، من خلال انقلابات عسكرية قمعية ، والتي كثيراً ما تفتقر إلى القاعدة الشعبية فتلجأ إلى شتي الوسائل المشروعة والغير مشروعة لكسب ود وتأييد الجماهير سواءً بالرشوة والإغراء بالمناصب ، أو بالترهيب والتهديد بالاجهز ة الأمنية القمعية التي تمارس ممارسات مجحفة بحقوق الإنسان [٢] ، ومن ثم فقد مثلت الحكومات العسكرية والمدنية معاً تهديداً للأمن القومي السوداني من خلال همجية الحكومات المدنية ، ودكتاتورية وقمعية الحكومات العسكرية [٣] ، وقد أدى الصراع السياسي إلى إغفال أمر الدستور الدائم للبلاد ، فبعد خمسين عاماً من الاستقلال مازال الصراع يدور حول الدستور الدائم وكيفية وضعه ، فكل حكومة تفصل دستوراً يتناسب مع مصالحها وتمزق الدستور الذي وضعته سلفها ، ومازال الصراع يحتدم حول هوية السودان الحضارية أعربية أم إفريقية ، إسلامية أم علمانية ، مما قد يهدد وحدة السودان وتماسكه القومي [٤] .

---

(١) آدم محمد احمد مرجع سابق ، ص ٩٣ .

(٢) جمال عبد الجواد ، " الحكم العسكري الثالث في السودان " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٩٩ ، (يناير ١٩٩٠م) ، ص ١٧٨ .

(٣) محمد محمد احمد كرار ، مرجع سابق ، ص ص ٢٦ – ٢٨ .

(٤) احمد علي إبراهيم ، " التطور الدستوري في السودان " ، **مجلة دراسات حوض النيل** ، العدد الأول ، المجلد الأول ، (ديسمبر ١٩٩٩م) ، ص ص ٥٣ – ٧٧ .

أما علي صعيد **المهددات الخارجية** ، فقد جذبت المزايا الاستراتيجية سالفة الذكر القوى العظمي تجاه السودان ، فاحتدم الصراع عنيفا بين طرفي المعادلة السياسية في العالم إبان الحرب الباردة منذ فجر الاستقلال ، فكان السودان ضمن الدول التي استهدفها برنامج المعونة الأمريكية لمكافحة الشيوعية في عام ١٩٥٧م [١] . وازداد تدخل تلك الدول في شئون السودان الداخلية دعماً لأنظمة موالية ، أو سعياً للإطاحة بأنظمة أخرى غير موالية ، أو دعماً لمعارضة أو تمرد في مواجهة نظام الحكم القائم ، وقد أدى كل ذلك إلى التبعية المطلقة من قبل بعض الحكومات السودانية لدوائر أجنبية ، أو ارتماء المعارضة في أحضان بعض الدول ، والمتاجرة بالكثير من أسرار البلاد الحيوية مما يعد تهديدا وانتهاكاً لأمن البلاد القومي [٢] .

كل هذه المهددات السياسية أثرت كثيراً علي مكانة ومستقبل السودان السياسي مما يتطلب من صناع القرار تلافي الخطر واتباع سياسات داخلية وخارجية حاسمة ترمي إلى صيانة الأمن السياسي للبلاد ، تقوم علي تحديد أهداف السودان ومصالحه القومية ومحاذيره الأمنية ، ورسم السياسات وفقا لذلك وخلق إطار للوحدة الوطنية ، وابتداع نظام حكم مستقر ترضي طموحات وتطلعات الشعب السوداني ، وتحقق قيم التداول السلمي للسلطة ، ووضع أسس لصيانة حقوق المواطن وحرياته الأساسية وتحقيق عدالة توزيع السلطة والثروة ، لإزالة الغبن الاجتماعي الذي أصاب قطاعات عريضة من الشعب السوداني ، علي أن يتم كل ذلك من خلال دستور دائم يلقي الاحترام لدي الجميع ، ويتم وضع أسس لحمايته وصيانته من الانقلابات العسكرية المتكررة .

ثانياً : المجال الاقتصادي :

في المجال الاقتصادي يهدف الأمن القومي السوداني إلى الاستغلال الأمثل لموارد السودان الاقتصادية ، وتوزيعها بعدالة بين المواطنين من أجل تحقيق التنمية والرفاهية الاقتصادية ، فالسودان دولة غنية بالثروات التي بإمكانها أن تحقق الأمن الاقتصادي للبلاد ، وتجعل السودان قوياً أمام المهددات الداخلية والخارجية . ففي مجال الثروة الحيوانية يعتبر السودان من أغني الدول بهذه الثروة ، حيث تضم مناطق غرب السودان أخصب

(١) حيلي عبد الرحمن ، **المعونة الأمريكية تهدد استقلال السودان** ، (القاهرة : دار النهضة للطباعة والنشر ، ١٩٥٨م) ، ص ٧١ .

(٢) محمد محمد احمد كرار ، **الأمن القومي السوداني** ، مرجع سابق ، ص ٣١ .

وأغنى المراعي [١] . أما في مجال الزراعة فيضم السودان أخصب وأوسع الأراضي ، ويمتاز بتعدد المناخات ، كما يمر به نهران عظيمان يعبرانه طولا ليوفرا مياه الشرب والري لتلك الأراضي الشاسعة التي لم تستغل حتى الان [٢] . وفي مجال الثروة المعدنية تحتوي أراضي السودان على ثروات معدنية ضخمة كما تحتوي على ثروة بترولية كبيرة لم تستغل إلا القليل منها حتى الآن [٣] .

كل هذه الثروات التي يكتنزها السودان بإمكانها أن تجعل البلاد في مصاف الدول المتقدمة ، وتحقق الأمن القومي في مختلف المجالات ، إلا أن هذه الثروات ظلت كامنة بعيدة عن متناول المواطنين ، بسبب عجز الحكومات المتعاقبة عن استغلالها نسبة لعدم الاستقرار السياسي ، والاضطرابات الداخلية ، وصراع السلطة [٤] . أن عجز الحكومات عن استغلال الثروات يمثل إهدار لمصالح البلاد القومية ، يضاف إليه أمر آخر يتعلق بعدالة توزيع الثروة ، حيث أنه من المعلوم أن عدالة التوزيع يحقق مصالح المواطنين على قدم المساواة ويصون الأمن القومي للبلاد ، ويبعده من الاضطرابات الناتجة عن الغبن الاجتماعي ، الذي يؤدي إلى تفكك المجتمع وتصدع الدولة كما أن ظلم قطاعات من المواطنين يمثل انتهاكا لأمنهم ومصالحهم الشخصية ، والتي هي جزء لا يتجزأ من أمن البلاد القومي [٥] .

وقد كان اختلال ميزان توزيع الثروة والسلطة السبب الرئيسي في أزمات نظم الحكم في السودان ، وتدهور الوضع في جنوب السودان ، وعدد كبير من الولايات الأخرى المهمشة ، والذي أدى إلى ظهور الغبن الاجتماعي والنعرات العنصرية والقبلية والجهوية ، التي تتصاعد حدتها يوما بعد يوم ، إلى أن اصبح من أهم وأكبر المهددات

---

(١) الهيئة العامة للاستثمار ، **دليل المستثمر في جمهورية السودان** ، (الخرطوم : معامل التصوير الملون ، ١٩٩٧م) ، ص ٣٩ .

(٢) جمهورية السودان وزارة الزراعة والغابات ، **الزراعة في السودان** ، ص ٦ – ٢٠ .

(٣) جمهورية السودان ، وزارة الطاقة والتعدين ، وحدة الاستثمار ، **دليل المستثمر في مجال الطاقة والتعدين** ، (الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، ٢٠٠١م) ، ص ص ١١ – ٥٣ .

(٤) عمر سعد الدين ، " واقع المأزق الاقتصادي في السودان : الابعاد والجذور " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٨٤ ، (إبريل ١٩٨٦م) ، ص ٤٦ .

(٥) تميم نبلوك ، **صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال وحتى الانتفاضة** ، ترجمة الفاتح التجاني ومحمد علي جادين ، (الخرطوم : مطبعة جامعة الخرطوم ، ١٩٩٠م) ، ص ٣٦ .

للأمن القومي السوداني ، والوحدة الوطنية في الوقت الراهن ، حيث أصبحت لعبة الموازنات والترضيات السياسية أمراً مألوفاً وسبباً في سكوت الحكومات عن الكثير من أوجه القصور في العمل التنفيذي مما أدى إلى انتشار الفساد والرشوة والمحسوبية دون حسيب أو رقيب [١] ، وأصبحت الكيانات القبلية والجهوية البديل القوي للنظام الحزبي التقليدي الموروث خاصة في عهد حكومة الإنقاذ الوطني التي أشعلت فتيل النعرات القبلية باستحداث ما يعرف ببيعة القبائل ، التي هدفت إلى كسب تأييد الكيانات القبلية للحكومة ، إلاّ أنها انقلبت وبالاً عليها [٢] .

ولتلافي هذا الخطر لا بد من سعي الحكومة وبكل جدية لاستغلال ثروات البلاد وتوزيعها بعدالة ، لأن العدل قيمة دينية وأخلاقية سامية ، والاستمساك بها واجب ديني لدوله تدعى تحكيم الشريعة الإسلامية حتى تظفر بنصر الله وتأييده ، فالرسول صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الله لينصر الدولة العادلة حتى وإن كانت كافرة وليخذل الدولة الظالمة حتى وإن كانت مؤمنة » [٣] ، وكان كثيراً ما يعتز بعدل كسرى رغم أنه كافر ووثني فيقول : « الملك العادل كسرى » [٤] ويعتز كذلك بالنجاشي ملك الحبشة فيقول لأصحابه المهاجرين : « اذهبوا إلى الحبشة فإن بها ملك لا يظلم عنده أحد » [٥] .

ثالثاً : الجانب العسكري والأمني :

يعتبر الجانب العسكري والأمني من أهم جوانب الأمن القومي لأي دولة ، ويتمثل ذلك في حده الأدنى في وجود قوات مسلحة قوية قادرة علي حماية أمن الدولة من التدخلات الخارجية ، ووجود أجهزة أمنية مقتدرة تحمي أمن الدولة من الاختراق ، وتحمي المكتسبات الداخلية والخارجية للدولة من الاغتصاب [٦] ، وتعتبر الدولة آمنة إذا خلت من الاضطرابات العسكرية والأمنية في الداخل ، ومن أي تهديد عسكري في

---

(١) حسن صالح [illegible] ، جهاز أمن الدولة أمام محكمة التاريخ ، (الخرطوم : [illegible] ، ١٩٩٢م) ، ص ١٣.

(٢) علي عبد الله يوسف ، **التجربة الفدرالية في السودان** ، (الخرطوم : دار البلد ، ١٩٩٩م) ، ص ١٠ .

(٣) حامد عبد القادر ، **الإسلام : ظهوره وانتشاره في العالم** ، ط٢ ، (القاهرة : مكتبة نهضة مصر ، دت) ، ص ٢٤٨ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٢٥٠ .

(٥) ابن هشام ، **السيرة النبوية** ، تحقيق مصطفى الشقا وآخرين ، ج٢ ، ط٢ ، (القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، ١٩٥٥م) ، ص ٣٢١ .

(٦) محمد عبد العزيز وهاشم أبو رنات ، مرجع سابق ، ص ١٨ .

الخارج [1] . من حيث الإعداد العسكري نجد أن السودان كمعظم دول العالم الثالث ضعيف عسكرياً من حيث عدد القوات ومستوى تدريبهم وعدتهم وعتادهم بصورة لا ترقى إلى مستوى المهددات التي تحاك ضد البلاد [2] ، حيث أن القوات المسلحة تعمل في ظروف قاسية جداً من حيث التجهيزات والمخصصات ، إذ يعتمد السودان في ذلك على الدول الأخرى شراءاً ومنحاً ، ونسبةً لعدم توفر النقد الأجنبي فإن إمكانية شراء أسلحة مستحدثة وقوية أصبح أشبه بالمستحيل للسودان [3] ، أما جانب المنح فإنها تكون بشروط قاسية قد تؤثر علي سيادة واستقلال البلاد ، وقد أدى كل ذلك إلى أن تعمل القوات المسلحة السودانية في ظل ظروف صعبة وبأسلحة تقليدية ، مما أدى إلى أن تكون مهنة الجندية في السودان طاردة لا يلجأ إليها إلاّ المضطر الذي عجز عن إيجاد فرصة عمل في موقع آخر [4] . ومع تلك الظروف الحرجة للقوات المسلحة السودانية نجد أن البلاد قد ابتلي بالكثير من الاضطرابات العسكرية والنزاعات منذ فجر استقلالها ، فكان التمرد في جنوب السودان من أهم المهددات للأمن القومي السوداني منذ اندلاع أول تمرد في عام ١٩٥٥م [5] ، والذي استنزف معظم ثروات البلاد ، وأدى إلى تشريد قطاعات عريضة من مواطني الجنوب ، وسفك الكثير من الدماء من الطرفين ، وتعطيل التنمية واستغلال الثروات في الجنوب والشمال على السواء ، كما أدى إلى سقوط معظم الحكومات التي تعاقبت علي السودان [6] ، وانتقل التمرد إلى أجزاء من شمال السودان وشرقه ، وفتح الباب واسعاً للتدخلات الأجنبية في البلاد ، سواء من الدول المجاورة أو غيرها ، باسم رعاية حقوق الإنسان ومحاربة المرض ، والتطهير العرقي ، وحماية العناصر غير العربية وغير المسلمة ، مما شكل تهديداً كبيراً لمصالح البلاد وأمنه القومي [7] . من المهددات العسكرية لأمن السودان القومي كذلك النزاعات المسلحة في غرب البلاد ، فقد

---

(١) المرجع نفسه ، ص ١٨ .

(٢) محمد محمد أحمد كرار ، **الأمن القومي السوداني** ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ١٣ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ١٣ .

(٥) لواء د / محمود خليل ،" الأمن القومي السوداني ومشكلة الجنوب " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٨٦، (أكتوبر : ١٩٨٦م) ، ص ٢٣٥ .

(٦) المرجع نفسه ، ص ٢٣٥ .

(٧) وزارة الخارجية السودانية ، إدارة الأمريكتين ، **ملف رقم و خ، أمريكتين ١/١/٧**، يناير – ديسمبر ١٩٩٢م .

أدى انتشار السلاح إلى بروز ظاهرة النهب المسلح ، وتفاقم الحروبات القبلية بصورة لم يسبق لها مثيل ، مما أدى إلى النزوح وعدم الاستقرار في بعض المناطق ، التي تعتبر من أهم مناطق الإنتاج في البلاد (١) .

ويتصل بالتهديد العسكري التهديد الأمني الاستخباري ، حيث أنه من المعلوم أن الأجهزة الاستخبارية هي أهم أدوات حفظ الأمن القومي في البلاد ، وقد ارتبطت بتقدم الدول تقدم أجهزة مخابراتها مثل الـCIA الأمريكي ، والـ KGB السوفيتي ، والموساد الإسرائيلي ، وحتى في مصر فإن الأجهزة الأمنية الفاعلة قد لعبت دوراً لا يستهان بها في صيانة مصالح مصر وأمنها القومي . وقد ازدادت أهمية أجهزة المخابرات في عصر المعلومات إذ أن امتلاك المعلومة كنز لا تقل قيمة عن الكنوز الأخرى ، فأجهزة المخابرات تقوم بصيانة أسرار البلاد من الاختراق ، كما تقوم باختراق الدول الأخرى ، وسرقة المعلومات التي تتعلق بمختلف مجالات المصالح القومية ، سواء كانت في المجالات العسكرية ، والأسرار الحربية ، وأسرار التصنيع الحربي ، أو المنجزات الاقتصادية ، أو الخطط السياسية ... الخ (٢) .

في السودان أدى عدم الاستقرار السياسي إلى عدم وجود جهاز أمن فاعل يرعى مصالح البلاد القومية ، فبتقلب الحكومات تتقلب الأجهزة الأمنية وذلك لأن الحكومات المتعاقبة أول ما تقوم بها هي إلغاء كل ما يتعلق بالنظام السابق وفي مقدمتها حل جهاز الأمن الوطني وطرد الكفاءات والخبرات التي خسر البلاد الغالي والنفيس في سبيل تدريبها ، واستيعاب عناصر جديدة تفتقر إلى الخبرة والكفاءة ليبدأ العمل من نقطة الصفر وهكذا (٣) .

ولا شك أن الفراغ الذي يحدث أثناء ذلك يعتبر فرصة نادرة لأجهزة المخابرات الأخرى التي تتحين الفرص لاختراق البلاد ، هذا بعكس أجهزة استخبارات الدول الأخرى مثل مصر والولايات المتحدة ، وحتى دول الخليج البترولية ، والتي تتسم نظام عملها بالاستقرار علي المدى الطويل ، ولا يحدث تغير يذكر بتغير الحكومات بخلاف

---

(١) مركز الدراسات الاستراتيجية ، **التقرير الاستراتيجي السوداني لعام ١٩٩٦م** ، (الخرطوم : دار جامعة إفريقيا العالمية للنشر ، ١٩٩٦م) ، ص ١١٢ .

(٢) علي نميري ، مرجع سابق ، ص ص ٥٣ ، ٦٧ .

(٣) عبد الغفار محمد أحمد ، **السودان والوحدة في التنوع** ، (برلين الغربية : المكتبة العربية ، ١٩٨٦م) ، ص ٩٨،٩٩.

التغيير الطبيعي الذي ربما قد يحدث في الإدارات العليا فقط ، فكل الاجهزة الأمنية و، للوطن قبل الأحزاب والتنظيمات السياسيـة والقبلية والجـهوية كما هـو الحـال فـي السودان .

رابعاً : الجانب الاجتماعي :

أدى التباين الإثني والثقافي والديني إلى تهديد كبير لأمـن السـودان القومـي ، فالسودان بلد متباين الأعراق والثقافات بها ما يزيد عن الخمسمائة قبيلة ودين [١] ، وقـد أدى ذلك التباين إلى تأخير عملية تكوين القومية السودانية والذي أضر كثـيراً بـالوحدة الوطنية للبلاد ، وأصبح شرخاً كبيراً في جدار الأمن القومي السوداني ، أهم معالمه حرب الجنوب ، والحروبات القبلية في بعض ولايات السـودان ، وفسـاد الخدمـة المدنيـة ، وممارسة المحاباة والمحسوبة في التعيين للمناصب العامة ، وانعدام التربيـة الوطنيـة ، وتشتت الولاءات ، فلربما كان الولاء للقبيلة أو الطائفة أقوي من الـولاء للوطـن الأم . هنالك أمر آخر يتعلق بالتداخل الإثني مع الدول المجاورة ، إذ أن أغلب قبائل السـودان عربية كانت أم زنجية لها امتدادات عرقية داخل الدول المجاورة ، مما أسهم في صعوبـة ضبط حدود السودان القومية ، وصعوبة تحديد الأجانب من السكان الأصليين خاصةً فـي ظل اللجوء المتدفق إلى السودان بسبب ظروف الجفاف والتصحـر والحروبـات التـي اجتاحت الدول المجاورة ، فأصبح من السهل جداً للأجنبي الوافد الحصول على الجنسـية السودانية بمعاونة أبناء قبيلته من السكان الأصليين [٢] . ويعد اللجوء من أهم وأخطر سبل الاختراق للأمن القومي للبلاد خاصةً اللجوء العشوائي غير المضبوط ، مع صعوبة تحديد اللاجئ من الوطني للظروف سالفة الذكر ، فاللجوء يمثل خلخلة للبنية الاجتماعية ، ونقـل لعادات وتقاليد وثقافات قد تكون ضارة بالبلاد وعلي حساب العادات والثقافات المحليـة ، كما أنه يمثل سرقة لأسرار البلاد ومشاركة في الثروات ... الخ [٣] .

يتصل باللجوء أمر آخر يتعلق بالنزوح ، وذلك بسبب الحروبات القبلية وحـرب الجنوب ، والجفاف والتصحر ، والمجاعة التي اجتاحت أجزاء كبيرة من البلاد في عـلمي

---

(١) د / محمود الباشا ، **التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان** ، (الخرطوم : دار هايل للطباعة والنشر والتغليـف ، ١٩٩٨م) ، ص ٣٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٣٧ .

(٣) المرجع نفسه ، ٣٥ .

١٩٨٤و١٩٨٥م ، إضافة لأسباب أخرى تتصل بتركيز التنمية واختلال ميزان توزيع السلطة والثروة ، مما أدى إلى هجر الولايات والنزوح نحو العاصمة والمدن الكبرى [١] .

ولا شك أن للنزوح آثار اجتماعية واقتصادية سالبة مضرة بأمن البلاد القومي ، فمن تلك الآثار الاجتماعية علي سبيل المثال لا الحصر انهيار البنية الاجتماعية وهجر العادات والتقاليد والمثل والقيم التي تقوم عليها بنية مجتمعات الريف ، فبانتقال النازح إلى مجتمع جديد وعادات وتقاليد وقيم جديدة يجد نفسه أمام تحد صعب يتمثل في التمسك بعاداته القديمة أو هجرها والانتقال لعادات وتقاليد جديدة ، وبين هذا وذاك تضيع القيم والعادات خاصة في ظل غياب رقابة المجتمع الأصلي ، ولا شك أن الكثير من الأحداث المخلة بالأمن داخل العاصمة وبعض المدن التي تمثل مراكز جذب سببها النزوح [٢] .

أما الآثار الاقتصادية للنزوح فكثيرة أهمها أن سكان الريف هم المنتجون الحقيقيون من شعب السوداني بعكس سكان المدن الذين هم عالة علي سكان الريف ، فالسودان دولة تعتمد علي الزراعة التقليدية والرعي وهذه كلها يقوم بها إنسان الريف البسيط دون عون من الحكومة ، ودون شكر من سكان المدن الذين مازالوا يعتقدون أن سكان الريف هم العالة علي المدن [٣] ، ففي السودان اختل الأمر تماما حيث أن سكان المدن هم عالة علي سكان الريف بلا مقابل ، ولا شك أن الخلل قد أصبح ظاهرا بعد أن أهملت الحكومات المتعاقبة سكان الريف المنتجين الحقيقيين ، وتركتهم لظروف الطبيعة القاسية فاضطروا إلى ترك الخدمة الطوعية لأهل المدن ، وهجروا مراعيهم ومزارعهم ونزحوا إلى المدن الكبرى ليعملوا في مهن هامشية ، ويعيشوا علي هامش مجتمع المدينة مسببين قلاقل واضطرابات أمنية ، فأصبحوا يمدون سكان المدن بأسباب الروع والخوف بدلا من أن كانوا يمدونهم بالغذاء وأسباب الرفاهية والعملات الصعبة ، فكان ذلك سببا رئيسا في الانهيار الاقتصادي الذي يعاني منه السودان اليوم [٤] .

إن الأمور السالفة الذكر هي جوانب الأمن القومي السوداني الذي يسعى السودان لتحقيقه من خلال سياساته الداخلية والخارجية ، فخارجيا يتلمس السودان في المجتمع

---

(١) عبد العظيم سليمان إبراهيم المهل ، **الآثار السياسية الاقتصادية والاجتماعية للنزوح في العاصمة القومية : ١٩٨٣م – ١٩٩٨م** ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، السودان ، جامعة أمدرمان الإسلامية ، ١٩٩٩م ، ص ٤٣ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٧٦ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٨٣ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ١٠٩ .

الدولي تلك الدول التي تحقق لها هذه المصالح ، فينشئ علاقات وطيدة معها ، وبسهل الدول التي لا توجد فيها مثل هذه المصالح ، فينشئ علاقات اقتصادية وتجارية مع دول تفيد البلاد وتستثمر أراضيه وتخرج كنوزه من باطن الأرض ، وتنشئ علاقات عسكرية وأمنيه مع الدول التي تقدم له الدعم عسكري " قوات وعتاد " لمواجهة التحديات العسكرية السابقة ، أو على الأقل تمسك عن التدخل عسكرياً في شؤون السودان الداخلية بدعم التمرد أو باحتلال الأراضي وهكذا .

سياسياً يقيم السودان علاقات مع الدول التي تدعم الوحدة الوطنية في البلاد ، وتقف بجانب السودان في المحافل الدولية مقدمة له الدعم السياسي المنشود ... الخ .

هذه هي الصورة المثالية التي يجب أن ينبني عليها علاقات السودان الخارجية مع كافة الدول ، وخاصةً مصر الدولة الجارة والشقيقة ، فهل انبنت علاقات السودان الخارجية وعلاقاته المصرية علي هذه الأسس الواقعية ؟ . هذا ما سيجيب عليه البحث في الأبواب القادمة .

المبحث الثاني :

الأمن القومي المصري :

إن دراسة الأمن القومي لمصر يعني الوقوف علي الأبعاد المكونة للجسد المصري ، واستخلاص عناصر القوة وعوامل التهديد ، تمهيداً لتحديد الدوائر الأمنية لمصر واستخلاص أهم المبادئ والمرتكزات التي يقوم عليها الأمن القومي المصري والسبل الكفيلة بصيانتها من المهددات الداخلية والخارجية .

أولاً : مقومات الأمن القومي المصري :

لقد وقفنا في الفصل الثاني من هذا الباب علي الأهمية الاستراتيجية لمصر ويمكن القول هنا أن كل مقومات الأمن القومي المصري تنبع من تلك المزايا الاستراتيجية التي يمكن إيجازها في الآتي :

أ/ **الموقع الاستراتيجي الفريد** الذي جعل من مصر قلب العالم القديم ، وملتقى القارات الثلاث ، ومشرفة علي بحرين عظيمين ، ومسيطرة علي طرق التجارة العالمية ، وخاصة عبر قناة السويس [١] .

ب/ **حضارة ضاربة في القدم** جعلت من مصر قائدة الأمة العربية والإسلامية ثقافياً ودينياً وسياسياً ، فمصر حقاً مركز الشعاع الحضاري للوطن العربي [٢] .

ج/ **قوة عسكرية لا يستهان بها** والتي ظهرت جليةً في المواجهات العربية الإسرائيلية [٣] .

د/ **يتمتع سكان مصر بأصل عرقي واحد في** شكل اندماج كامل ، له خصائصه المميزة ، ويتحدث السكان لغة واحدة هي اللغة العربية ، على عكس العديد من الدول العربية الأخري التي عرفت العديد من الأقليات السلالية واللغوية ، كما أن مصر غنية بالسكان الذين يبلغ عددهم حسب تعداد ٢٠٠٠م سبعين مليون نسمة ، فهي إذن قلب العالم العربي الناحية السكانية إذ تمثل مع السودان نصف سكان الوطن العربي .

---

(١) عقيد بحري محرز الحسيني ، " أهمية قناة السويس في مصر الحرب الباردة " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٧٦ ، (ابريل ١٩٨٤م) ، ص١٤١ .

(٢) موسى بدوي ، **السادات رجل السلام ورجل الحرب** ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٨م) ، ص٣٠ .

(٣) مريت بطرس ، " موقع الشخصية المصرية من القومية العربية " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (٣٦ ابريل ١٩٧٤م) ، ص ٨ .

و/ **علي الصعيد الاقتصادي** ، يعتبر نهر النيل الأساس الجوهري للاقتصاد المصري ، نسبةً للاعتماد الأساسي عليه في الزراعة ، فهو دعامة الاقتصاد المصري منذ القدم (١) ، كذلك شهدت الصناعة في مصر تطورات كبيرة منذ الستينات وخصوصاً في مجال الصناعات الثقيلة كالحديد والصلب (٢) ، كما تمثل مدخرات العاملين المصريين بالخارج مصدراً حيوياً للاقتصاد المصري (٣) .

ثانيا : مهددات الأمن القومي المصري وسبل درئها :

بقدر ما لمصر من مزايا استراتيجية مثلت مقومات أمنها القومي ، فإن تلك المزايا نفسها قد جلبت الكثير من المهددات الداخلية والخارجية للأمن القومي المصري ، فجعلت مصر تعيش في خطر علي الدوام ذلك أن الأهمية دائماً تخلق الاهتمام ، والاهتمام بدوره ليس إلاّ نقطة في تطوّر ضخم لابد أن يخلق الجاذبية التي لا بدّ في لحظة معينة أن تتحول إلى إرادة الاستشارة ، ومن ثم محاولات الاستيلاء والغزو وخلق التبعية ، ففي جميع مراحل تاريخ الإنسانية كلما حاولت إحدى القوي العظمي أو تطلعت إلى السيادة في المنطقة اعتبرت أن إخضاع مصر هو مرحلة حاسمة وخطوة لا بد من اجتيازها ٣ . إن تلك المزايا وضعت مصر في محط أنظار الأمم والشعوب منذ القدم كما سبقت الإشارة ، وقد شكلت بذلك تهديداً كبيراً لأمنها القومي في مجالاتها المختلفة يمكن أيجازيها في الآتي
أ/ **التهديدات العسكرية** : علي الصعيد العسكري تعرضت مصر لتهديدات عسكرية كثيرة منذ القدم ، غزوات متكررة فكانت غزوات البابليين والآشوريين والمغول والبطالمة والعرب والمسلمين وغيرهم في العصر القديم (٤) ، كما صارت عرضة للغزوات الصليبية وغزوات الأتراك والإنجليز في القرن التاسع عشر (٥) . وفي عصرنا الراهن أدى الموقع

---

(١) د. محمود محمد محمود خليل ، **أزمة المياه في الشرق الاوسط وال القومي العربي والمصري** ، (القاهرة : المكتبة الاكاديمية ، ١٩٩٨م) ص ١٥٣ .

(٢) فتحي علي حسين ، **الماء وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الاوسط** ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩٧م) ، ص ٦٥ .

(٣) محمد السيد سعيد ، " الاقتصاديات المصرية بين الواقع والمستقبل " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٧٥ (يناير ١٩٨٤) ، ص ١٢٩ .

(٤) د / مصطفى علوي ، **مصر من الاسكندر الأكبر إلى الفتح العربي** ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٦م) ص ١٠٤ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ١٠٦ .

الاستراتيجي الفريد لمصر وقيادتها الحضارية للأمة العربية إلى تعرضها للكثير من التهديدات بسبب الأطماع الغربية والشرقية في المنطقة ، أهمها العدوان الثلاثي الإسرائيلي البريطاني الفرنسي في عام ١٩٥٦م بسبب تأميم قناة السويس ، وحرب يونيو ١٩٦٧م ، واكتوبر ١٩٧٣م [١] ، **واليوم تمثل مصر بمزاياها الاستراتيجية** محط أنظار الدول الكبرى ومدخلاً للسيطرة علي الوطن العربي باعتبار أن من يملك مفاتيح مصر يملك مفاتيح الوطن العربي [٢] .

ب/ التهديدات السياسية :

علي الصعيد السياسي ، تعرضت مصر كذلك لتهديدات سياسية كثيرة عالمياً واقيلمياً ومحلياً ، وذلك منذ فترة ما قبل استقلالها ، وازدادت التهديدات السياسية في فترة ما بعد الاستقلال خاصةً في الفترة منذ السبعينات وحتى وقتنا الراهن ، حينما ارتبطت مصر بالدول الغربية ، وأصبحت تدور في فلكها اقتصادياً وسياسياً [٣] ، وقد ترتب علي ذلك تعرض مصر لكثير من التهديدات السياسية ذات البعد العالمي ، والتي تمثلت في محدودية **حرية القرار الوطني في الإطار الدولي وتبعيته الكلية للغرب** ، الأمر الذي أفقدت مصر مصالحها في دول الكتلة الشرقية قبل انهيار الاتحاد السوفيتي [٤] ، كما أدى إلى فقدان مصر مكانتها العربية وقيادتها السياسية والروحية للأمة العربية منذ ترتيبات السلام المصرية الإسرائيلية ، وفي الوقت الراهن ، حيث أصبحت معظم الشعوب العربية تنظر إلى نوايا المصريين بعين الريب والشك ، باعتبار القاهرة شرطي الولايات المتحدة وظلها في الوطن العربي [٥] .

علي الصعيد الداخلي أدى ارتباط القاهرة بالغرب إلى اضطرابات داخلية وعدم استقرار سياسي بسبب رفض بعض الجماعات السياسية والدينية للنفوذ الغربي والإسرائيلي في المنطقة العربية وفي مصر ، وقد واجهت السلطات المصرية تلك

---

(١) د/ بطرس غالي ، "الحرب بين مصر واسرائيل " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ١٠ ، (اكتوبر ١٩٦٧م) ، ص٤ .

(٢) محمد جاد ، " المعونة الخارجية الامريكية والاهداف الامنية " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ١٢٧، (يناير ١٩٩٧م) ، ص ١٠٤ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ١٠٦ .

(٤) محمد سعد أبو عامود ، " الرؤية الأمريكية لدور مصر الإقليمي " ، السياسة الدولية ، **العدد ١٣٤** ، (اكتوبر ١٩٩٨م) ، ص ١٣٠-١٣٢ .

(٥) المرجع نفسه ، ص١٣٢ .

الجماعات بممارسات قمعية أفرزت ردود أفعال عنيفة تمثلت في الممارسات الإرهابية التي تقوم بها بعض الجماعات في مصر ، الأمر الذي شكل تهديداً كبيراً لأمن البلاد القومي في هذا الصدد [١] .

ج/ التهديدات الاقتصادية :

علي الصعيد الاقتصادي ، مصر كانت دولة غنية وسط دول فقيرة ، إلاّ أنه مع **اكتشاف البترول انقلب الأمر فأصبحت دولة فقيرة تتوسط دول غنية هي** دول الخليج العربي البترولية [٢] ، وقد شكل العنصر الاقتصادي بذلك تهديداً كبيراً ورئيسياً لأمن مصر القومي ، حيث أنه من المعلوم أن نقطة الضعف الاستراتيجية الرئيسية لمصر تتمثل في الجانب الاقتصادي ، وذلك من عدة نواحي :

الناحية الأولى : قلة الموارد وزيادة عدد السكان : وقد جعلت ذلك مصر تعتمد على الإغاثات والإعانات من الدول الكبرى ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أصبحت مصر ثاني أكبر دولة تتلقى الإغاثات من أمريكا بعد إسرائيل [٣] ، وقد أدى ذلك إلى تبعية الاقتصاد المصري للغرب ، وتأثير ذلك علي الاقتصاد الوطني ، وحرية القرار الاقتصادي والسياسي الخارجي [٤] ، وقد بدأت الآثار الأمنية للتبعية الاقتصادية المصرية للغرب تظهر منذ أواخر الثمانينات تمثلت أهمها في الأتي : [اتساع وتزايد الفجوة الغذائية ، واستمرار التبعية الغذائية للعالم الخارجي ، وإهمال القطاع الزراعي ، وانفجار مشكلة المديونية الخارجية ، والاختلال بين الأجور والأسعار والبطالة واختلال سوق العمل المصري ، وهي جميعها تهديدات كبيرة للأمن القومي المصري في المجال الاقتصادي] [٥] .

---

(١) مجدي احمد حسين ، " كيف يمكن القضاء علي الارهاب ورائحة الموت في كل مكان " ، **صحيفة الشعب** ، القاهرة ، العدد ٦٤٠ ، (ابوليو ١٩٩٥م) .

(٢) ابراهيم نافع ، **نحن والعالم ونحن وأنفسنا** ، (القاهرة : مركز الاهرام للترجمة والنشر ، ١٩٨٦م) ، ص١٢٢ .

(٣) " آفاق التجارة والاستثمار بين مصر وأمريكا " ، **ملف الاهرام الاستراتيجي** ، العدد ١٠ ، (اكتوبر ١٩٩٦م) ، ص ٢.

(4) George M.Guess, Op. cit, p .33

(٥) لواء معاش احمد عبد الحليم ، " تحديات الأمن القومي المصري في التسعينات " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ١٠٠ ، (ابريل ١٩٩٠م) ، ص ١٤٩ .

الناحية الثانية : تمثل الناحية الثانية للتهديدات الاقتصادية في نهر النيل ، وقد سبقت الإشارة إلى أنه يمثل الدعامة الأساسية للاقتصاد المصري ، ويتمثل التهديد في هذا الصدد في أن منابع النيل تقع خارج الأراضي المصرية ، بل في أراضي غير عربية يمكن أن تتحول بسهولة سواء لطبيعتها الديمغرافية أو علاقاتها الخارجية إلى أرض معادية [١] ، خاصةً في ظل الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل ، وعدم اعتراف دول المنبع بالاتفاقيات الموقعة ، إضافة إلى إضطرابات الأوضاع في جنوب السودان [٢] .

ج/ التهديدات الاجتماعية والسكانية :

بقدر ما لثقل مصر السكاني من آثار إيجابية على الأمن القومي المصري ، فإن له كذلك آثار سلبية كثيرة ، تتمحور حول قلة الموارد وضيق الرقعة الجغرافية مقابل التزايد المضطرد في عدد السكان [٣] ، حيث أدى ذلك إلى هجرة داخلية بانعكاساتها الاجتماعية ومشكلة الإسكان والهجرة إلى بلاد البترول وهجرة العقول إلى الدول الغربية المتقدمة [٤] ، وقد انعكس كل ذلك في عدة آثار سلبية مهددة للأمن القومي المصري في المجال الاجتماعي أهمها السلبية في المشاركة السياسية والاغتراب عن المجتمع والتطرف ، والشعور بالنقص إزاء الغرب وتعويض ذلك عن طريق تضخيم وتفخيم الذات ، وانبهار الطبقات الجديدة بنمط الحياة الغربية ، ومحاولات محاكاتها وشيوع قيم الانتهازية والوصولية ، وعدم الاهتمام بالعلوم والثقافة واضطراب منهجية التفكير ، وشيوع الكذب والتضليل والأمراض المنقولة بسبب شيوع القيم الغربية [٥] ، كما أدت البطالة إلى عدة انعكاسات في جسد المجتمع المصري تمثل في وجود طاقات إنتاجية معطلة أدت إلى إهدار قيمة العمل وقيمة التعليم والتحصيل العلمي ، وظهور الاقتصاد السري والمهن الهامشية وغير المشروعة ، وتأخير سن الزواج وانخفاض معدلاته ، والتفكك الأسرى ، وانتشار الفساد الخلقي ، وشيوع حالة من السخط العام وتفكك الولاء للوطن ... الخ [٦] .

---

(١) د/ محمود محمد محمود خليل ، مرجع سابق ، ص١٦٨ .

(٢) المرجع نفسه ، ص١٦٩ .

(٣) لواء معاش احمد عبد الحليم ، مرجع سابق ، ص١٤٩ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ١٤٩ .

(٥) جلال احمد أمين ، **معضلة الاقتصاد المصري بحث في الاسباب الحقيقية للمشكلة الاقتصادية في مصر** ، مصريات ، ٣ ، (القاهرة : مصر العربية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٤م ، ص ١٤) .

(٦) المرجع نفسه ، ص ١٥ .

تلك هي أهم مهددات الأمن القومي المصري والتي تقتضي من صناع القرار في مصر العمل علي تلافيها تحقيقا لمصالح البلاد وتقدمه ورفاهية شعبه ، وذلك من خلال انتهاج سياسات داخلية رشيدة تؤدي إلى ذلك ، وعلاقات خارجية متوازنة تحقق مصالح مصر ومقتضيات أمنه القومي في المجال الخارجي ، مع القوى المحلية والإقليمية والدولية ، وخاصة مع السودان الدولة الجارة التي تمثل العمق الاستراتيجي لمصر ، وصمام الأمان بالنسبة لأمنها القومي وخاصة في المجال الاقتصادي والغذائي والتي تمثل نقطة الضعف الاستراتيجية الرئيسية للأمن القومي المصري .

الفصل الرابع

دور السياسة الخارجية في تحقيق أمن البلدين القومي

يتناول هذا الفصل استخدام البلدين دبلوماسيتهما الخارجية كأداة لجلب المصالح القومية منذ القدم ، ومدي نجاحهما في تحقيق ذلك تعاوناً فيما بينهما ، أم كل دولة علي حدة ، ولا شك أن مصر أكثر عراقة في الممارسة الدبلوماسية ، وأكثر دراية بمصالحها في العالم ، وأكثر استقراراً ، وأكثر واقعية ، ومن ثم أكثر نجاحاً في استخدام الدبلوماسية لتحقيق مصالحها في السودان ، كما أن موقع مصر الاستراتيجي الفريد جعل منها دولة مهمة في نظر القوى العظمي مما جعلها تلعب دوراً أكبر في السياسة الخارجية ، فتلعب في غالب الأحيان دور الرائد ، والسودان دور التابع الذي يسعى لتلمس خطى مصالحه الخارجية من خلال مصر في مختلف الدوائر ، وقد يتلمس في بعض الأحيان حتى تعارض مصالحه مادام أن مصر قد خطتها ، وسنتناول ذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول :

السودان ومصر في الإطار العربي :

السودان ومصر دولتان عربيتان تجمعهما وشائج الانتماء المتمثل في صلة الجوار والقربى والدم واللغة المشتركة والدين الواحد ، ومن ثم المصير المشترك والمصالح المشتركة ، فالدائرة العربية إذاً هي من أهم دوائر انتماء البلدين ، وعليه فإن أمن البلدين القومي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي للوطن العربي الكبير ، ومصالحهما تتشابك وتتداخل مع مصالح الأمة العربية ، وأي مهدد للأمن القومي العربي هو مهدد بالدرجة الأولى للأمن القومي للبلدين [1] .

وقد أدرك السودان ومصر ذلك منذ وقت طويل فعملا معاً في الدائرة العربية من أجل صيانة مصالحهما ومصالح الأمة العربية ، وإيصالها إلى الهدف المنشود المتمثل ببلوغ الوحدة العربية الشاملة ، وحماية الأمة من الأخطار والمهددات الأمنية الدولية ،

---

(١) أمين هويدي ، **أزمة الخليج والأمن القومي العربي** ، (القاهرة : دار الشروق ، ١٩٩١م) ، ص٤٣ .

وتحقيق مصالحها الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والثقافية والحضارية ... [illegible] [1]

ومما لا شك فيه أن مصالح الكيان العربي في الإطار الدولي كثيرة ، مما زاد من حجم الاستهداف الدولي على هذا الكيان بقصد الحصول علي تلك المصالح ، التي من أهمها الثروة البترولية التي خص الله بها الأمة العربية ، والموقع الاستراتيجي الفريد في قلب العالم ، إضافة إلى المصالح الثقافية والدينية ، فقد أصبحت بذلك الأمة العربية والإسلامية في موقع استهداف كبير ، وتكالب من قبل القوى العظمي لنهب تلك الثروات ، ومسخ الثقافة العربية والإسلامية ، والاستيلاء علي جزء كبير من تلك الأراضي ، وقد برز ذلك من خلال الأطماع الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة والوجود الأمريكي في الشرق الأوسط [2] . ويتطلب كل ذلك وحدة عربية لمجابهة تلك التحديات والمخاطر ، وبإمكان السودان ومصر معا أن يلعبا دورا محوريا لتحقيق ذلك الحلم ، خاصة وأن مصالح البلدين متداخلة وشبه متكاملة .

وقد لعبت مصر على الدوام دور الرائد في الوطن العربي والقدوة التي كثيرا ما احتذت خطاها الكثير من الدول العربية ، فكان من البديهي أن تكون سياسة السودان الخارجية تجاه الوطن العربي انعكاسا لسياسة مصر العربية بدرجة مسخت في الكثير من الأحوال سياسة السودان كدولة مستقلة ، وجعلته ظلا لسياسة مصر الخارجية . وسنتناول سياسة البلدين العربية في التحليل التالي :

أولا : السودان :

نسبة لأن السودان جزء لا يتجزأ من الوطن العربي فقد جسدت سياسته الخارجية هذا الانتماء ، حيث انضم السودان لجامعة الدول العربية بعد تسعة أيام من نيلة لاستقلال ، أي في ٩ يناير ١٩٥٦م . وقد حدد السيد إسماعيل الأزهري رئيس أول حكومة أهداف سياسة السودان الخارجية تجاه الوطن العربي بقوله : « ... أما صلتنا بالجامعة العربية

---

(١) مصطفى علوي ، " التكامل السوداني المصري وتنسيق السياسات الخارجية " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٥١ ، (يناير ١٩٨٧م) ، ص ٥٦ .

(٢) د/ ناصيف يوسف حتي ، **القوى الخمس الكبرى والوطن العربي** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧م) ، ص ١٧ .

فستقوم على أساس رابطه الدم التي تربطنا بشعوبها منذ القدم ، وسيكون هدفنا توثيق الروابط بيننا وبين حكومات وشعوب الجامعة العربية ، والعمل المتصل لتوطيد أركان الألفة والود والتعاون الصادق بيننا تحقيقا لمصالح أمتنا القومية » [١] وقد برزت سياسة السودان العربية في تلك الحقبة في مشاركته الفاعلة في كل القضايا والمشاكل التي واجهت الأمة العربية آنذاك ، وخاصة مشكلة تأميم قناة السويس ووقوف الدول الغربية ضدها ، حيث وقف السودان بكل صلابة مع الحق المصري في التأميم ، كما وضع الجيش والشعب السوداني علي أهبة الاستعداد للدفاع عن مصر في حالة أي هجوم غربي عليها [٢] . وقد سارت حكومة الفريق إبراهيم عبود علي نفس نهج الحكومة السابقة في تعاملها مع العالم العربي شجعها علي ذلك سعيها لإيجاد الدعم لمواجهة تكاليف الحرب في جنوب السودان وجلب الدعم للمشاريع التنموية بالبلاد ، فقد اتبعت حكومة عبود سياسة واقعية تقوم علي المصلحة القومية ، والتعامل مع الدول وفقا لذلك [٣] . اتبعت حكومات اكتوبر سياسة خارجية أكثر انحيازا للقضايا العربية ، وخاصة خلال حرب يونيو ١٩٦٧م ومؤتمر اللاءات الثلاث بالخرطوم ، وقرار الحكومة السودانية القاضي بقطع علاقاتها الخارجية مع أي دولة تساند إسرائيل [٤] .

أما حكومة مايو فقد أظهرت في بدايات عهدها موقفا معاديا للإمبريالية ومناصرا لحركات التحرر الوطني وخاصة العربية منها ، وقد أكد ذلك الموقف رئيس الوزراء السيد بابكر عوض الله حيث قال : «وفي المجال العربي ستعمل حكومة الثورة بإدراك تام لارتباط شعبنا المصيري بقوى الثورة العربية ارتباط أصل وانتماء ووجود وكيان ، وعليه فإن حكومة الثورة ستعمل على خلق الروابط والعلاقات الاقتصادية والعسكرية والثقافية مع الدول العربية بهدف تقوية قاعدة الأمة العربية في نضالها المرير ضد الاستعمار الحديث والصهيونية » [٥] . وقد حدد نظام مايو كذلك علاقاتها مع الدول وفقا لموقف أي دولة من القضية الفلسطينية ، فاعترف بألمانيا الاتحادية ،وتبادل التمثيل الدبلوماسي مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية . بعد الانقلاب الشيوعي اتبع النظام سياسة خارجية

---

(١) السودان ، وزارة الخارجية ، **سلسلة كتيبات السودان رقم ٢** ، ص ٢ .

(٢) صحيفة السودان الجديد ، العدد ٣٥٢٣ ، (٨ اكتوبر ١٩٥٨م) .

(٣) صحيفة الزمان ، العدد ٢٦٩ ، (السبت ٣ يناير ١٩٥٩م) .

(٤) محمد احمد محجوب، **الديمقراطية في الميزان** ، (الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر ، د. ت) ، ص ١٢٢.

(٥) صحيفة السودان الجديد ، العدد ٦٧٠٣ ، (الأحد ١ يونيو ١٩٦٩م) .

تبتعد عن المحورية وتقوم على المصالح القومية [1] ، ومن ثم سعى النظام لتوحيد علاقاته مع الدول العربية المحافظة ودول الخليج البترولية ، والتي أسهمت إسهاما كبيرا في برامج النظام الاقتصادية و التنموية ، وخاصة برنامج إعادة توطين اللاجئين الجنوبيين بعد توقيع اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢م [2] . وقد أدى التهديد الليبي الإثيوبي إلى ارتباط النظام بمصر والولايات المتحدة التي شكلت مظلة دفاعية للبلدين ضد المهددات الأمنية [3]. وقد أدى ذلك الارتباط إلى جر السودان لمزالق أضرت كثيرا بمصالح السودان وعلاقاته العربية ، منها تأييد الحكومة السودانية لمصر في خطوات السلام المصرية الإسرائيلية [4] ، وكذلك ترحيل اليهود الفلاشا إلى إسرائيل عبر السودان [5] . وقد أدت تلك الظروف إلى تقليص الوجود الدبلوماسي السوداني في معظم الدول العربية ، فأغلقت سفارات السودان تماما في بعض الدول العربية مثل الأردن وسوريا وقطر والجزائر ، وظلت كذلك حتى أعيد فتحها في عهد حكومة الانتفاضة التي حسنت من صورة السودان الخارجية في الوطن العربي وذلك برفضها التام لكل خطوات النميري سالفة الذكر [6] .

في عهد حكومة الإنقاذ الوطني تدهورت علاقات السودان العربية بسبب وقوف الحكومة بجانب العراق إبان حرب الخليج الثانية [7] ، وقد أدى ذلك إلى أسوأ عزلة عربية شهدها السودان منذ استقلاله . وتتالت الاتهامات للسودان من قبل الدول العربية برعاية العناصر الأصولية ، وممارسة الإرهاب ، ودعم جماعات المعارضة الإسلامية ضد بعض الدول ، خاصة في مصر وتونس والجزائر [8] . وقد أصيبت المصالح السودانية في

---

(١) من سياساتنا الخارجية ، **وزارة الإرشاد القومي**، سبتمبر ١٩٦٩م، ص ٣.

(2) Andrew Lycett "*Sudan Growing Significance*" **Africa Report** , (March – April 1977) , p. 12.

(٣) جريدة الصحافة , العدد ٥٢٨٨ ، (الاثنين ٥ يوليو ١٩٧٦م) .

(٤) صحيفة الأيام ، العدد ، ٩٤٧٢، (الأحد ٢٥ نوفمبر ١٩٧٧م) .

(٥) **أحداث أيلول الأسود الواقعة وردود الفعل** ، تقرير وزارة الخارجية ، دار الوثائق القومية ، الخرطوم مصنف رقم : (Departmental Report / 8 / 1/ 31) .

(٦) صحيفة السياسة العدد ٦١٢ ، (الأحد ٢٧ مارس ١٩٨٨م) ؛ أيضا منار الشورنجي ، " السياسة الخارجية السودانية بعد النميري " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٨٢ ، (اكتوبر ١٩٨٥م) ص ١١٢

(٧) د/ مختار المطيع ، **المشاكل السياسية الكبري المعاصرة** ، (الدار البيضاء : داير إيزيس للطباعة والنشر ، (يناير ١٩٩٣) ، ص ٣٥٢ .

(٨) " الصراع المصري لسوداني "، **مجلة الشاهد** ، العدد ١١١ ، (نوفمبر ١٩٩٤م) ، ص ٦٦ .

الوطن العربي بضرر كبير مما أدى إلى لجوء السودان إلى دول أخرى مثل دول آسيا والصين كبدائل لعلاقاته الخارجية ، وخاصة العربية والغربية [١] .

ثانيا : مصر والوطن العربي :

تعتبر جمهورية مصر العربية من أبرز الدول العربية ، وقد أهلها موقعها الجغرافي الفريد وحضارتها الضاربة في القدم للعب دور القيادة في الوطن العربي منذ أمد بعيد ، فقد بدأ اهتمام مصر بالعالم العربي قبل الفتوحات العربية الإسلامية لهذه المنطقة بقيادة عبد الله بن أبي السرح وسعد بن أبي وقاص [٢] ، ويدل على ذلك المعاهدة المبرمة بين أحد فراعنة مصر وهو "رمسيس الثاني" وملك الحيثيين ، والذي عرف بمعاهدة قادش ، وهى أقدم معاهدة دولية مكتوبة [٣] .

في القرن الثامن عشر انحصرت رؤية حكام مصر علي ضرورة الوحدة بين أطراف الوطن العربي ، ومن ثم كانت غزوات إبراهيم باشا التي استولى فيها علي سوريا في محاولة لجعله نواة للوحدة العربية الشاملة حسب زعمه [٤] . إلا أن عهد محمد علي باشا قد شهد تراجعا في السياسة الخارجية المصرية تجاه الوطن العربي ، وذلك لأن الدولة التركية لم تكن تؤمن بالوحدة علي أساس قومي عربي [٥] . ومن ثم فقد انصرفت سياسة محمد علي إلى إفريقيا بدلا من الوطن العربي ، حيث اتجه أنظاره غربا تجاه منابع مياه النيل مما أدى إلى عزل الحركة الوطنية المصرية عن رصيفاتها في الوطن العربي وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية [٦] . بعد ذلك برزت عوامل أخرى أدت إلى خلق شعور عام لدى العرب بضرورة الوحدة أهمها وعد بلفور القاضي بتقطين اليهود في فلسطين ، ثم بداية تدفق اليهود الفعلي في فلسطين [٧] ، والتي زادت من ترابط العرب بصورة أدت في نهاية المطاف إلى تكوين جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٩م . أعقب

---

(١) صحيفة الإتحاد الوطني ، العدد ١٤٠٢ ، (الأحد ٧ ديسمبر ١٩٩٣م)

(٢) د/ علي حسن الخربوطلي ، **مصر العربية الإسلامية** ، (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٣م) ص ٢٦٠ .

(٣) د / بطرس بطرس غالي، " الناصرية وسياسة مصر الخارجية " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٢٣ ، ص ١١ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ١١ .

(٥) عبد الرحمن الرافعي، **مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال** ، ط ٤، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٣م) ، ص٩١ .

(٦) المرجع نفسه ، ص ٩٤ .

(٧) د/ بطرس غالي ، " الناصرية وسياسة مصر الخارجية " ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

ذلك حرب فلسطين الأولى . وقد دفعت كل هذه العوامل مصر كغيرها من الدول العربية إلى الرمي بثقلها في الدائرة العربية ودعم العمل العربي المشترك في مواجهة تلك التهديدات الأمنية [١] .

كانت ثورة يوليو ١٩٥٢م ، نقطة تحول رئيسة في سياسة مصر العربية ، فقد قاد عبد الناصر حركة ثورية علي مستوي الوطن العربي ضد الاحتلال الصهيوني لفلسطين ، وضد الوجود الاستعماري في الأراضي العربية [٢] ، ونسبةً لأن عدد الدول العربية التي نالت استقلالها آنذاك لا تتعدى السبع دول ؛ فقد ساهمت مصر بفاعلية في دعم حركات التحرر الوطني في الدول العربية من أجل إنهاء السيطرة الاستعمارية [٣] ، وقد وقعت مصر مع الدول العربية كل الاتفاقيات التي هدفت إلى تدعيم العمل العربي المشترك ، ورعاية المصالح القومية في مختلف المجالات ، خاصةً العسكرية والاقتصادية منها ، فكانت مصر في طليعة الدول التي جابهت إسرائيل فتعرضت تبعاً لذلك للعدوان الثلاثي في عام ١٩٥٦م ، والنكسة في يونيو ١٩٦٧ م ، وحرب اكتوبر ١٩٧٣م [٤] . وقد مهدت كل تلك الحروبات لإعطاء مصر دور الزعامة في الوطن العربي ، فقاد عبد الناصر كل المحاولات الوحدوية ، والتي علي رأسها وحدة مصر مع سوريا تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة ، إلاّ أن تلك المحاولات جميعها باءت بالفشل بسبب الدسائس الاستعمارية التي نجحت في إحداث شرخ في الجدار العربي عبر ما يسمي بحلف بغداد [٥] ، وتتالت تلك الدسائس بموت عبد الناصر ، فانصبت معظمها تجاه عزل مصر عن الوطن العربي بناءاً على مفهوم أنه لا حرب بدون مصر ، فكانت معاهدات السلام المصرية الإسرائيلية التي أدت إلى عزل مصر وطرده من الجامعة العربية ، ونقل مقر الجامعة إلى تونس وقطع معظم الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية معها عدا السودان والصومال وعمان [٦] . وفي عهد مبارك في عام ١٩٨٧م نجحت المجهودات الدبلوماسية السودانية والمصرية في

---

(١) محمد أنور السادات ، " مصر الواقع العربي الجديد " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٦١ ، (يوليو ١٩٨٠م) ، ص ٣٧ .

(٢) د/ بطرس غالي ، " الناصرية وسياسة مصر الخارجية " ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ١٤

(٤) محمد أنور السادات ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .

(٥) د. محمد عزيز شكري ، **الأحلاف والتكتلات في السياسة الدولية** ، (الكويت : مطبعة عالم المعرفة ، يوليو ١٩٧٨م) ، ص ٦٤.

(٦) " الرأي العام العربي بين التأييد والرفض والحياد " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٥٥ ، (يناير ١٩٧٩م) ، ص ٢٣٢ .

إعادة المياه إلى مجاريها ، وعودة مصر إلى الجامعة العربية لتلعب دور الرائد مرة أخرى خاصة بعد موقفها من حرب الخليج الثانية ، والذي أرضى دول الخليج البترولية [1] .

خلاصة القول أن الدائرة العربية هي أهم دوائر انتماء البلدين ، وداخل هذه الدائرة تكمن مصالح البلدين القومية للمزايا الاستراتيجية التي اختصت بها الدول العربية ، من موقع استراتيجي فريد في ملتقى ثلاث قارات ، وثروة بترولية طائلة ، ووحدة دينية وثقافية وعرقية ، ومزايا أخرى ، وقد عمل البلدان منذ وقت طويل علي تدعيم مصالحهما داخل هذه الدائرة بالتعاون المشترك مع الدول العربية خاصة الغنية منها ، إضافة إلى السعي لخلق تكتل عربي قوي لمواجهة التحديات والتهديدات الخارجية للأمن القومي العربي ، وتدعيم هذا التكتل من أجل تحقيق المصالح القومية العربية في الخارج من خلال التعامل الموحد مع دول العالم اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وثقافيا ... الخ ، وقد خلقت تلك الرؤية المشتركة للمصالح من الأمة العربية أمة يحسب لها ولمصالحها ألف حساب من قبل معظم دول العالم ، في ظل تعامل دولي مبني علي المصالح القومية للدول [2] .

أهم ملاحظة في علاقات البلدين العربية أن مصر احتلت دائما دور القائد للدول العربية بعكس السودان ، فأصبحت بذلك الدولة الرئيسية المتحدثة باسم الأمة العربية ، وأصبح لرأي مصر وقراراتها وقع خاص داخل الوطن العربي ، وذلك لثقلها الثقافي والسياسي والعسكري وتضحياتها الكثيرة من أجل الأمة العربية خاصة في عهد عبد الناصر [3] ، إلا أن دور مصر القيادي بدأت تنحصر بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد ، وظهور دول عربية ذات ثقل مالي وعسكري كبير بسبب البترول ، حيث برزت دول نازعت مصر دور القيادة مثل سوريا وليبيا والعراق قبل غزوها للكويت [4] ، ولعل ذلك

---

(١) مجلة العالم ، العدد ٣٤١ ، (١٨ أغسطس ١٩٩٠م) ، ص١٥. أيضا د. السيد عليوة ، " الإقليم القومي العربي ومضاعفات حرب الخليج الثانية " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٨١ ، يوليو ١٩٨٥م .

(٢) د. المختار مطيع ، **المشاكل السياسية الكبرى المعاصرة** ، مرجع سابق ، ص ٢٣٥ .

(٣) عبد الحميد موافي ، " أبعاد الدور العربي في جامعة الدول العربية " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٦١ ، (يوليو ١٨٠م) ، ص ١٢ .

(٤) وحيد عبد الحميد ، مصر والنظام الاقليمي العربي في التسعينات ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ١٠٠ ، (ابريل ١٩٩٠م) ، ص ١٣٠ .

من الأسباب التي دفعت مصر للوقوف بجانب الولايات المتحدة وتأييد ضـــرب القـدرات العسكرية والاقتصادية العراقية إبان حرب الخليج الثانية .

هذا علي المستوي العربي ، أما علي مستوي البلدين فقد لعبت مصر كذلـــك دور القدوة لمعظم الحكومات السودانية المتعاقبة ، فكانت مصر دائما المتحدثة باسم الســـودان في المحافل العربية ، وكان السودان في غالب الأحيان ظل مصر في سياساته العربيـــة ، وفي كثير من الأحيان كان السودان يقدم مصالح مصر علي مصالحه الخاصة في الإطـار العربي ، فقد ضحت حكومة مايو بعلاقاتها ومصالحها العربية مقابل العلاقة مع مصـــر بعد توقيع معاهدات السلام المصرية الإسرائيلية ، فكانت إحدى ثلاث دول عربية اتخـذت موقفا مغايرا للإجماع العربي ، فاحتفظت بعلاقاتها مع مصر ولم تقطعها كما فعلت تلـــك الدول العربية [1] ، والأكثر من ذلك أن النميري وقف مدافعا عن بنود الاتفاقية في مواقف كثيرة كما سيتضح لاحقا .

---

(١) الرأي العام العربي بين التأييد والرفض والحياد ، **مجلة السياسة الدولية** ، مرجع سابق ، ص ٢٣٢ .

المبحث الثاني :

السياسة الخارجية ومصالح البلدين في الإطار الإفريقي :

السودان ومصر دولتان إفريقيتان ، **حيث يمثلان مع دول عربية أخرى الجزء** الإفريقي من الوطن العربي ، وهما بمثابة المدخل العربي لإفريقيا السوداء كما أنهما يمثلان معبر إفريقيا للوطن العربي وجسر يربط الحضارة العربية والإسلامية بالحضارة الإفريقية [١] . يربط البلدان بإفريقيا مصالح حيوية في مختلف المجالات ، ومن ثم فقد انضم البلدان مبكرا إلى منظمة الوحدة الإفريقية ، تلك المنظمة التي أسهمت إسهاما مقدرا في صيانة مصالح دول القارة ، وتوحيدها في مواجهة المستعمر ، ودعم حركات التحور الوطني الإفريقية [٢] .

إن إفريقيا تعتبر من أكثر قارات العالم تخلفا في مختلف النواحي ، ومن ثم فهي أكثر القارات فقرا واقلها أمنا واستقرارا ، والانضمام لهذه القارة يعني السعي الجاد لتعزيز **تلك المصالح التي قد تخرج دولها من تلك الظروف الحرجة ، وذلك عبر التعامل** الدبلوماسي الجاد بين الدول الإفريقية ، وبينها والدول الأخرى بهدف صيانة الآتي :

أولا : علي صعيد المصالح الاقتصادية لابد أن تعمل دول القارة في شكل وحدة اقتصادية من أجل استغلال الثروات الكامنة ، والعمل علي النهوض بها وإخراجها من براثن التخلف الاقتصادي المريع الذي أصبح طابع دول إفريقيا .

ثانيا : في المجال السياسي لابد أن تتوحد دول إفريقيا علي صعيد واحد لمواجهة التحديات الاستعمارية وتهديدات القوي العظمي الطامعة في إفريقيا .

ثالثا : علي الصعيد العسكري ضرورة العمل على تقوية هذه الدول عسكريا لمواجهة التهديدات الخارجية ، والعمل علي إطفاء نار الحروب والنزاعات المحلية والصراعات الدائرة بين بعض الدول الإفريقية ، **التي أضعفت كثيرا من وحدة القارة السياسية** .

رابعا : علي الصعيد الاجتماعي ، لابد من إزالة الحواجز الاجتماعية ، ومحاربة التفرقة العنصرية وأسبابها ، ومحاربة الفقر والمجاعات ، وأسباب اللجوء والنزوح ، والتي أدت

---

(١) مدني محمد احمد ، علاقات السودان الخارجية : **البعد العربي والإفريقي** ، (الخرطوم :دار جامعة الخرطوم للنشر ، ١٩٩٠م) ص١٣.

(٢) المرجع نفسه ، ص١٣.

إلى انهيار البنية الاجتماعية للمجتمع الإفريقي . تلك هي أهم متطلبات الأمن القومي الإفريقي ، ومصالح دولها القومية ، والتي تتطلب وحدة إفريقية من أجل تحقيقها ، والسودان ومصر باعتبارهما دولتان إفريقيتان فقد ارتبطتا بإفريقيا بتلك المصالح ، وعملتا معا منذ وقت طويل علي تدعيم علاقاتهما مع دول القارة السمراء كما سيتضح من خلال تحليلنا لعلاقات البلدين في الإطار الإفريقي .

أولا : السودان وإفريقيا :

السودان إضافة إلى انتمائه العربي هو دولة إفريقية ، بل هو أكبر الدول الإفريقية مساحة ، ويشترك في حدود مفتوحة مع ست دول إفريقية ، كما أن هناك الكثير من القبائل المشتركة بين السودان وبعض تلك الدول [١] ، وعليه فقد جسدت سياسة السودان الخارجية منذ الاستقلال هذا الواقع السكاني والانتماء الإقليمي ، فساهمت الحكومات المتعاقبة في حل القضايا الإفريقية ، ومناهضة الاستعمار بدعم حركات التحرر الوطني ، ومناهضة التفرقة العنصرية بشتى صوره وخاصة في جنوب القارة [٢] .

في أول بيان للحكومة السودانية في البرلمان عن السياسة الخارجية يوم ١٩ نوفمبر ١٩٥٦م ، تحدث رئيس الحكومة السيد إسماعيل الأزهري عن أهمية العلاقة مع إفريقيا قائلا : « ... إننا نهدف إلى تقوية عرى الصداقة والمودة والمصلحة المشتركة بيننا وبين الحكومات والشعوب الإفريقية المجاورة والتي يربطنا بها روابط الدم والإخاء والجوار » [٣] .

ومن ثم فقد كانت علاقات السودان الإفريقية قوية ومتينة في الفترة التي أعقبت الاستقلال ، ولم تطرأ تغيير في العلاقات إلا في عهد الفريق إبراهيم عبود حيث تدهورت العلاقات بسبب السياسات الحكومية إزاء حرب الجنوب بطرد القساوسة والسعي لنشر اللغة العربية والدين الإسلامي بالقوة في الجنوب [٤] ، إضافة إلى شن حملة عسكرية ضارية ضد متمردي جنوب السودان ، فقد نظرت الدول الإفريقية إلى تصرفات الحكومة تلك باعتبارها مسعى لطمس المعالم الإفريقية في الجنوب ، والاستعاضة عنها بالثقافة

---

(١) احمد يوسف حمد ، " السودان حلقة الوصل بين إفريقيا العربية وإفريقيا السوداء " ، **صحيفة الأنباء السودان** ، العدد ٥٢٤، (الخميس ٥ سبتمبر ١٩٦٣م) .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) سياسة السودان الخارجية ، **سلسلة كتيبات السودان رقم ٢** ، مرجع سابق ، ص ٢ .

(٤) صحيفة الزمان ، العدد ٩٦٣، (الجمعة ١٤ يناير ١٩٦٦م) .

العربية الإسلامية ، مما أدى إلى فرار عدد كبير من الجنوبيين إلى الدول الإفريقية المجاورة وتأليب حكومات تلك الدول ضد السودان [١] ، وقد بذلت حكومات اكتوبر جهودا كبيرة لوضع حد لحرب الجنوب إلا أنها باءت بالفشل [٢] .

أما حكومة مايو فقد أدركت مبكرا أن مفتاح العلاقات السودانية الإفريقية يكمن في حل مشكلة جنوب السودان ، وذلك باعتبار الحرب المعوق الرئيسي لمصالح السودان القومية ، والمهدد الرئيسي لأمن البلاد القومي ، فبعد أسبوعين من قيام ثورة مايو أذاع اللواء جعفر نميري بيانا عرف بإعلان التاسع من يونيو ١٩٦٩م ، تضمن الإعلان ثمان نقاط حول مشكلة الجنوب ، خلصت في النهاية إلى السعي لمنح الجنوب الحكم الذاتي [٣] .

إن اهتمام حكومة مايو بوضع حل نهائي لمشكلة جنوب السودان دفعه بالضرورة إلى الاهتمام بالدول الإفريقية وقضاياها وذلك من خلال توطيد العلاقات معها ، نسبة لأن لمشكلة الجنوب بعده الإفريقي الذي لا يمكن تجاهله ، حيث تقوم الكثير من الدول الإفريقية بدعم حركة التمرد باعتبار أن الصراع في السودان صراع عنصري بين الشمال العربي المسلم والجنوب الزنجي المسيحي [٤] . ومن ثم فقد أدرك قادة مايو أن حل مشكلة الجنوب دون مساعدة الدول الإفريقية المجاورة أشبه بالمستحيل ، لأن الدعم والعون يصل إلى المتمردين من هذه الدول أو من خلالها ، خاصة من إثيوبيا ويوغندا [٥] .

بالإضافة إلى مشكلة الجنوب هناك أسباب أخرى دفعت قادة مايو إلى تقوية علاقتهم بالدول الإفريقية ، علي رأسها قناعتهم بأن حركتهم حركة ثورية تقف ضد الاستعمار بنوعيه القديم والحديث ، وكذلك إيمانهم بضرورة إيصال الثقافة العربية عبر السودان إلى عمق إفريقيا . لكل ذلك فقد اتبعت حكومة مايو سياسة إفريقية قائمة علي دعم ومساندة حركات التحرر الوطني والعمل بنشاط داخل منظمة الوحدة الإفريقية وتحسين العلاقات الثنائية مع الدول الإفريقية وخاصة المجاورة منها [٦] .

---

(١) البروفيسور ، محمد عمر بشير ، مشكلة جنوب السودان خلفية النزاع ومن الحرب الداخلي للسلام ، ترجمة هنري رياض وآخرين ، (بيروت: دار الجيل، ١٩٨٣م) ، ص ١٨.

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٦٩ .

(٣) صحيفة السودان الجديد ، العدد ٦٧١ ، (الاثنين ١٠ يونيو ١٩٦٩م).

(4) " *Interview with Francis Deing : Sudanese Minister of State for Foreign Affairs* " , **Africa Report** , (U.S.A : November – December 1978) , P . 20 .

(٥) صحيفة السودان الجديد ، العدد ٦٧١٤، (الأحد ١٥ يونيو ١٩٦٩م) .

(٦) سياسة السودان الخارجية لعام ١٩٧٤م ، مرجع سابق ص ٦١ .

وبعد المحاولة الانقلابية الفاشلة في يوليو ١٩٧٢م اتبع نظام مايو سياسة خارجية ترمي إلى تنمية البلاد اقتصاديا ، وخلق وحدة وطنية بين الشمال والجنوب ، وبعد مجهودات مكثفة تم توقيع اتفاقية أديس أبابا للسلام في ٣ مارس ١٩٧٢م ، وقد أدى توقيع هذه الاتفاقية إلى انفراج كبير في العلاقات السودانية الإفريقية ، حيث أبدت الدول الإفريقية ارتياحها لهذا الاتفاق (١) ، فقد كانت الحرب بمثابة حجر عثرة أمام علاقاتها بالسودان وقد استمر الانفراج في علاقات السودان الإفريقية حتى عام ١٩٨٣م ، حينما قام الرئيس نميري ببعض الإجراءات التي اعتبرها الجنوبيون خرقا لاتفاقية أديس أبابا فعادوا إلى حمل السلاح مرة أخرى وقد أعاد ذلك شريط تدهور علاقات السودان بالدول الإفريقية (٢) . بعد سقوط حكومة مايو استمر الدعم الإفريقي لحركة التمرد ، وخاصة إثيوبيا التي آوت حركة التمرد ، ووفرت لها قواعد انطلاق ومحطة للبث الإذاعي ، وقوت حركة التمرد لدرجة مكنتها من احتلال بعض مدن الشمال معللة ذلك بإيواء السودان للثوار الإرتريين (٣) .

ولم تفلح الجهود التي بذلتها حكومة الإنقاذ الوطني التي أعقبت الحكومة الديمقراطية الثانية ، وبذلك لجأت الحكومة السودانية إلى معاملة الحكومة الإثيوبية بالمثل ، بدعم الثوار الإرتريين والمعارضة الإثيوبية ، فقد قدمت لهم كافة التسهيلات التي مكنتهما من تصعيد القتال ضد النظام الإثيوبي المتآكل ، ومن ثم إسقاطه في مايو ١٩٩١م (٣) . بعد سقوط نظام منقستو تحسنت علاقات السودان مع إثيوبيا ، وكذلك مع الدولة الإرترية الوليدة ، إلا أنه سرعان ما بدأت تظهر سحابات وغيوم في سماء العلاقات السودانية مع هذين البلدين حينما اتهمتا السودان بتقديم دعم للجماعات الإسلامية المعارضة لنظاميهما ، فقد أدلى الرئيس الإرتري أسياسي أفورقي بتصريحات اتهم فيها الجبهة الإسلامية القومية بأنها تعمل علي إضعاف حكومته والإطاحة بها ، واستشهد علي ذلك بدخول مجموعة من تنظيم الجهاد الإسلامي الأراضي الإرترية اشترك فيها مقاتلون

---

(1) *Interview With Francis Deng ; Sudanese Minister of State for Foreign Affairs* " **Africa Report** , Op.cit , p.20

(٢) عبد الغفار محمد احمد ، مرجع سابق ٩٨، ٩٩ .

(٣) صحيفة الأيام ، العدد ٦٣١٨، (١ مايو ١٩٨٨) .

(٤) محمد محجوب هارون "بينما تتزايد الضغوط الخارجية علي الخرطوم : تفاهم القوي الحديثة لتامين وحدة البلاد "، **مجلة العالم** ، العدد ٥١٥ ، (فبراير ١٩٩٤م) ، ص ١١ .

إسلاميون من الشمال الإفريقي عبر الحدود السودانية لتنفيذ عمليات عسكرية ضد حكومته ، وقد كانت هذه التصريحات أقوى رد فعل ضد الحكومة السودانية منذ دخول ثوار الجبهة **الشعبية اسمرا في مايو ١٩٩١م ، وإعلان دولة إرتريا المستقلة** (١) .

أما يوغندا فقد وقفت مع حركة التمرد ، وقدمت لها الدعم ، وفتحت لها أراضيها كقواعد انطلاق كما مكنت مؤسسات وهيئات التمويل الدولية من تقديم المساعدات العسكرية والغذائية للمتمردين عبر أراضيها (٢) . وبوتيرة سريعة وسع تصاعد حرب الجنوب وإعلان الجهاد تدهورت علاقات السودان الإفريقية بصورة غير مسبوقة ، فقد وقفت معظم دول الحزام الإفريقي المجاور للسودان ضد الحكومة السودانية مما أحكم من طوق الحصار المفروض عليها أصلاً (٣) .

ثانيا: سياسة مصر الإفريقية :

تعتبر جمهورية مصر العربية إحدى أهم دول القارة الإفريقية ، حيث ترتبط بإفريقيا برباط وثيق تتمثل في نهر النيل الذي يمتد جذوره في عمق إفريقيا لينتهي عند مصر ، حيث يمثل شريان الحياة بالنسبة للشعب المصري ، فقد أصبح المصريون حكومةً وشعباً علي رباط نفسي قوي بهذا النيل الذي ينقل لهم من مجاهل إفريقيا أسباب الحياة (٤) ، فامتد مع امتداد النيل تطلعات المصريين وسياستهم الخارجية نحو إفريقيا منذ عصور ما قبل التاريخ ، فقد مثلت مصر مع السودان وإثيوبيا دولة واحدة في عهد الفراعنة . كذلك كانت إفريقيا ملجئاً وملاذاً آمنا للقيادات والأسر المصرية التي فرت من غزو الهكسوس لمصر ، حيث استعادت هذه القيادات والأسر قوتها ، وانطلقت من إفريقيا تحت قيادة الأسرة الثانية عشر لتحرير مصر من قبضة الهكسوس . ويذكر التاريخ أن مؤسس **الأسرة الثالث عشر كان إفريقياً أسوداً** (٥) .

---

(١) المرجع نفسه ، ص ١١.

(٢) معاوية يس " السودان ودول الجوار : الخرطوم ترفع غصن الزيتون بعصا الجهاد " ، **مجلة الوسط** ، العدد ٢٠٢ ، (١١ ديسمبر ١٩٩٥) ص ص ٢٥ ، ٢٦ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ١٦ .

(٤) د / منير زهران ، " الدبلوماسية المصرية والتعاون فيما بين دول حوض النيل " ، **السياسة الدولية** ، العدد ٧٥ ، ص ١٦٨ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ١٦٩ .

مع نهاية الحكم الفرعوني بدأت علاقات مصر بإفريقيا في التراجع ، وذلك نسبة لظهور إمبراطوريات قوية في بلاد أخرى تمكنت من السيطرة علي المنطقة التي ضمت مصر ، حيث انقطعت علاقات مصر الإفريقية وسقط دورها الخارجي خلال قرون الحكم البطلمي والروماني والبيزنطي [١] ، **إلا أن الدور المصري في إفريقيا قد نشط مرة أخرى** بعد الفتح العربي الإسلامي ، وقد أعقب ذلك فترة أخرى تلاشى فيها النشاط المصري في إفريقيا وذلك منذ القرن السادس عشر الميلادي ، ولم يظهر ذلك الدور من جديد إلا بعد بناء الدولة المصرية الحديثة في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي ، ثم عاد الدور المصري في إفريقيا مرة أخرى إلى الانكماش والتراجع بسبب الاستعمار الأوروبي لمصر ، وامتد ذلك حتى عام ١٩٥٢م [٢] .

خلال الفترة التي أعقبت استقلال مصر في مارس ١٩٥٢م لم يكن لمصر تمثيل دبلوماسي يذكر في إفريقيا ، إذ لم يكن بالقارة آنذاك سوي ثلاث دول مستقلة بجانب مصر ، وهي إثيوبيا وليبيريا وجنوب إفريقيا وأخيرا ليبيا التي نالت استقلالها في عام ١٩٥١م [٣] . وهكذا فإن السياسة الخارجية المصرية في الفترة التي سبقت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م كانت محصورة في إطار دول حوض النيل ، وذلك لضمان الحصول علي مياه النيل ودرء أي خطر أو تهديد لجريانه ، بالإضافة إلى بعض المحاولات المحدودة لنشر الإسلام واللغة العربية عن طريق طلبة الأزهر الإفريقيين في شمال إفريقيا والصومال [٤] .

بقدوم جمال عبد الناصر ، تبلور الدور المصري الفاعل في إفريقيا ، وذلك لأن عبد الناصر اتبع سياسة ثورية ترمي إلى تحقيق تغيير جذري في الداخل ، مما حتم عليه اتباع سياسة خارجية ثورية تتناسب وخدمة أهداف التحرر والاستقلال والتنمية ، ليس فقط علي مستوي مصر ، ولكن علي مستوي شعوب العالم الثالث التي عانت كثيرا من حكم الاستعمار ، وبذلك بدأت بوادر التغيير في السياسة الخارجية المصرية الإفريقية تلوح في الأفق [٥] . فقد أدركت القيادة المصرية الجديدة أن نطاق الأمن القومي المصري يمتد إلى

---

(١) د / مصطفى علوي ، " أبعاد السياسة المصرية في إفريقيا الأدوات والمضامين "، **السياسة الدولية** ، العدد ٨٩ ، ص ٨

(٢) المرجع نفسه ، ص ٨ .

(٣) احمد يوسف القرعي ، " التحرك الدبلوماسي المصري في إفريقيا " **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٣١، (يناير ١٩٧٣) ص ١٦٦

(٤) د/ إبراهيم الحاردلو ، **الرباط الثقافي بين مصر والسودان** ، (الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر ، ١٩٧٧م) ، ص٩٥ ص ١٠٥

(٥) د/ عودة بطرس ، **عبد الناصر والاستعمار العالمي** ، (القاهرة : دار الوحدة للنشر ، د ت) ، ص ٩٥ .

إفريقيا بصورة مباشرة ، وأنه من الصعب عليهم حماية الثورة المصرية الوليدة والوجود الاستعماري يحيط بها من كل جانب ، مما يقتضي عليها جعل إفريقيا بعداً استراتيجياً لسياستها الخارجية (١) . من خلال ذلك المنظور لحدود الأمن القومي المصري قدمت **مصر يد العون** والمساعدة لمعظم حركات التحرر الوطني الإفريقية ، وقامت باحتضان الكثير من الثوار الأفارقة الذين حملوا علي أكتافهم لاحقاً لواء تحرير القارة من الاستعمار (٢) .

مع هذه التطورات قررت الحكومة المصرية إنشاء إدارة مستقلة للشؤون الإفريقية في وزارة الخارجية المصرية ، حيث تم ذلك في أغسطس ١٩٥٦م (٣) ، كما شهدت هذه الفترة إنشاء عدد أخر من الأجهزة المعنية بالشؤون الإفريقية منها : البرامج الموجهة إلى إفريقيا في الإذاعة المصرية ، ومكتب رئيس الجمهورية للشئون الإفريقية ، كما تم إنشاء عدة منظمات وأجهزة أخرى معنية بالشئون الإفريقية ، اتخذت من القاهرة مقراً لها منها علي سبيل المثال : السكرتارية الدائمة لمنظمة تضامن الشعوب الإفريقية والاسيوية ، والرابطة الإفريقية (٤) . **كما قدمت مصر عون ثقافي للدول الإفريقية** ، فبالإضافة إلى بعثات الأزهر ، فإن لمصر بعثات تعليمية في كل من السودان والصومال والجزائر وليبيا ، وقد خصص عدد كبير من المنح للطلبة الإفريقيين للدراسة في مصر ، ووضعت إدارة خاصة بوزارة التربية والتعليم لشئون الوافدين ، كما تم إنشاء معهد الدراسات الإفريقية في سنة ١٩٥٦م (٥) .

الجدير بالذكر أنه في الفترة من ١٩٦٠-١٩٦٧م تم افتتاح "٢٢" سفارة مصرية جديدة من مجموع "٢٩" دولة إفريقية نالت استقلالها ، والدول الإفريقية المستقلة التي ظلت بدون سفارات مصرية في هذه المرحلة هي : « مالاجاشي ، تشاد ، إفريقيا الوسطي ، الجابون ، رواندا وبتسوانا » (٦) . وقد ازدهرت علاقات مصر الإفريقية خلال هذه الفترة رغم

---

(١) المرجع نفسة ، ص ١٠ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٠٤ .

(٣) د / احمد يوسف القرعي ، " الحركة الدبلوماسية المصرية في إفريقيا ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٣١ ، (ينساير ١٩٧٣م) ص ص ١٦٨ — ١٦٩ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ١٦٩ .

(٥) محمد عيسي الشرقاوي ، " مصر ومرحلة دبلوماسية جديدة في إفريقيا ، **السياسة الدولية** ، العدد ٩٨ بتاريخ ص ١٣٢.

(٦) المرجع نفسه ص ١٣٢.

اختلاف وجهات النظر بين دول القارة في كثير من الأمور ، والتي أدت إلى شقاق في صف دول القارة ، حيث تجمعت كل من مصر وغانا وغينيا ومالي ومراكش والجزائر في مؤتمر الدائرة البيضاء في يناير ١٩٦١م ، والذي تألف منه ما يعرف بمجموعة الدار البيضاء ، وتجمعت بقية الدول الإفريقية في مجموعة منروفيا التي تضم عشرين دولة (١) ، وقد خفت حدة التوتر بين المجموعتين بعد فترة وجيزة باختفاء المشاكل التي أدت إلى الخلافات ، وذلك باستقلال الجزائر ، وانضمام موريتانيا إلى الأمم المتحدة وحل أزمة الكنغو (٢) .

خلاصة القول أن مصر والسودان دولتان إفريقيتان ، تجمعهما بدول إفريقيا مصالح حيوية واستراتيجية في شتى المجالات ، أهمها المصالح المائية والاقتصادية والثقافية والعسكرية والسياسية ، الأمر الذي جعل أمن البلدين يرتبط ارتباطا مباشرا بإفريقيا ، وقد أدرك البلدان ذلك منذ وقت بعيد فعملا معا من أجل صيانة تلك المصالح والتي تمثلت **أولاها** في تحرير دول القارة من الاستعمار الأجنبي فكان النضال المشترك ودعم حركات التحرر الوطني هو طابع العلاقات الإفريقية في بداية عهد الاستقلال .

وقد زاد من تطلع البلدين نحو إفريقيا مسالة مياه النيل ، الذي ينبع من مجاهل إفريقيا ليعبر البلدين ويغذيهما بأسباب البقاء ، ونسبة لأن النيل ينبع من دول أخرى فقد كان من البديهي أن يسعى البلدان إلى تحسين علاقاتهما مع تلك الدول لضمان تدفق المياه خاصة في ظل الأطماع الصهيونية في مياه النيل وتغلغلها في بعض دول المنبع ضمن الاستراتيجية الصهيونية المعروفة بالضلع الثالث للسيطرة علي الدول العربية من خلال المياه ، وتهديد الأمن القومي العربي في هذا الصدد .

علي صعيد المصالح الدينية والثقافية فإن القارة الإفريقية تعتبر قارة بكر في هذا الجانب ، ومن ثم فقد كانت مرتعا خصبا للثقافات والديانات الوافدة التي تتصارع من أجل السيطرة علي تلك القارة ، من تبشير مسيحي ، ودعوة إسلامية ، وأطماع صهيونية ، وتغلغل شيوعي ، وفي هذا الصدد فإن السودان ومصر هما مدخل الثقافتين العربية والإسلامية لإفريقيا ، **مع أن السودان بإمكانه لعب دور أكبر في خدمة تلك المصالح** لموقعه كجسر يربط إفريقيا بالوطن العربي ، ولتركيبة سكانه المزيج بين العرب والزنوج

---

(١) " أصول وأبعاد الديمقراطية المصرية في القارة الإفريقية "، **افتتاحية مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٩٦ (بتاريخ) ، ص ٥ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٥ .

، الأمر الذي جعله في موضع الاستهداف الدولي من قبل بعض القوي العظمي التي تسعى للسيطرة الثقافية والدينية علي إفريقيا ، وقد شكل ذلك الاستهداف أكبر تهديد للأمن القومي السوداني من خلال بروز مشكلة جنوب السودان ، ودعم بعض الدول لحركة التمرد ، وتصوير الحرب علي أساس أنها حرب عرقية ودينية بين مسلمي وعرب الشمال ضد زنوج ومسيحيي الجنوب ، وقد أدى ذلك التصور إلى خلخلة علاقات السودان الإفريقية وزعزعة ثقة الدول الإفريقية في حكومات السودان مما شكل حزاما من الدول الإفريقية المعادية للسودان ، ومساندة للتدخل الخارجي في الشئون الداخلية للبلاد .

إن مصالح البلدين الحيوية في إفريقيا يقتضي التنسيق الثنائي من أجل خدمة تلك المصالح ، ودرء المهددات التي تستهدفها ، إلا أنه من الملاحظ من خلال الدراسة أن مصر لم تعتمد علي السودان كثيرا في بناء علاقته الإفريقية ، إذ قامت بالأشراف علي بناء تلك العلاقات بنفسها ، ويدل علي ذلك كثافة البعثات الدبلوماسية المصرية في إفريقيا والتي تفوق بعثات السودان في هذه القارة ، ولعل ذلك يرجع لعدة أسباب أهمها :

١/ إن مصر كانت تتطلع منذ عهد عبد الناصر للعب دور الرائد والقائد في إفريقيا، كما في الوطن العربي ، ولا يمكن لمن يريد أن يلعب دور الرائد أن يعمل بالوكالة .

٢/ إن لمصر مصالح حيوية في إفريقيا ، والأمن القومي المصري يرتبط ارتباطا شبه كليا بإفريقيا أكثر من السودان ، إذ أن مياه النيل شريان الحياة بالنسبة لمصر تأتي من إفريقيا ، وقد اقتضى كل ذلك تدخل مصر بنفسها لرعاية تلك المصالح ، والسهر على حمايتها من التهديدات التي تتربص بها .

٣/ إن صورة السودان مشوهة في إفريقيا بسبب حرب الجنوب ، الأمر الذي جعل من العسير عليه خدمة مصالح البلدين الإفريقية ، فعلاقات السودان في أحيان كثيرة متوترة مع دول الجوار الإفريقي بصورة جعلت علاقات مصر أكثر تحسنا وازدهارا بالدول الإفريقية من علاقات السودان ، وقد أهل ذلك مصر لأن تلعب دور الوسيط في حرب الجنوب ، من جانب آخر فإن مصر لا ترغب في إعلان دعمها لحكومة السودان في مواجهة متمردي الجنوب ، فكثيرا ما تدعي الحياد حرصا علي علاقاتها ومصالحها الإفريقية .

٤/ علاقات السودان الخارجية غير مستقرة بسبب تقلب الحكومات ، ومن ثم فلا يمكن لمصر أن ترهن علاقتها الإفريقية لتقلبات السياسة السودانية ، وأمزجة صناع القرار في

السودان . وعشوانية الممارسة السياسية السودانية ، التي تفتقر إلى التخطيط ، ودقة التنفيذ في شتي المجالات ، وذلك بخلاف مصر التي تدرك مصالحها الإفريقية جيدا ، وتخطط بصورة علمية للحصول عليها ، وتنفذ بدقة وفقا للخطط المرسومة .

لكل تلك الأسباب تعذر التنسيق بين البلدين في كثير من الأحيان في الإطار الإفريقي ، ومن ثم تعرضت مصالح البلدين في هذه القارة للكثير من الأضرار من جراء ذلك .

المبحث الثالث :

السياسة الخارجية ومصالح البلدين على المستوى العالمي :

لم يقتصر مصالح البلدين ومقتضيات أمنهما القومـــي فـــي الإطـــارين العربـــي والإفريقي فحسب ؛ حيث أنهما جزء من المجتمع الدولي يربطهما بذلك المجتمع مصـــالح حيوية ، فرضت عليهما ومنذ الاستقلال انتهاج سياسة خارجية تحقق تلك المصالح وتتمثل أبرز مصالح البلدين في الإطار العالمي في عدة جوانب أهمها : التعاون مع دول العـــالم وخاصة المتقدمة منها من أجل تحقيق المصـــالح الاقتصاديـــة وجلـــب رؤوس الأمـــوال لاستثمار الأراضي ، واستغلال الثروات لصالح البلدين سواء كانت ثـــروات زراعيـــة أم حيوانية ، معدنية أم بترولية أو غيرها من الثروات الوفيرة التي يزخـــر بـــها البلديـــن ، وتتمثل كذلك في العمل علي نقل التكنولوجيا والخبرة والمعرفة العلمية الحديثة مـــن تلـــك الدول وتوطينها تطلعا للحاق بركب الدول المتقدمة [١] ، من جـــانب آخـــر تتمثـــل تلـــك المصالح في صيانة كيان البلدين وسيادتهما من الاختراق والتدخل في شئونهما الداخليـــة من قبل القوى الإقليمية والدولية ، والعمل على نشر قيم العدل والسلم والمساواة ، ونبـــذ الحروب وكل ما يؤدي إلى نسف الاستقرار علي المستوي العالمي ... الخ [٢].

لحماية وتحقيق تلك المصالح اتبع البلدان ومنذ نيلهما الاستقلال سياسة خارجية في الإطار الدولي من أجل ذلك ، فقد انتمى البلدان مبكرا لمنظمة عدم الانحياز كخيار ووسيلة لتحقيق تلك المصالح ، بل كان عبد الناصر ضمن مؤسسي تلك المنظمة بجـــانب نـــهرو وتيتو [٣] ، وقد ذكر عبد الناصر أهداف سياسة مصر اللاإنحيازية التي أملتها مصالحـــها القومية بقوله : « الواقع أنه ليس هناك من سبب يحملنا علي الانضمام إلى هذا المعســـكر أو ذاك ، وإن جوابي لمن يسألني أما إذا كنت أفضـــل الولايات المتحدة أو روســـيا هـــو أنني أفضل مصلحة مصر ، فمصلحـــة بلادنا وحـــدها يجب أن تملي علينا خطتنـــا » [٤] أما السودان فقد انضم لمنظمة عدم الانحياز قبل نيله الاســـتقلال بعـــامين فـــي ١٩٥٤م

---

(١) د/ منصور خالد ، " الدبلوماسية الأهداف والاستراتيجية ومنهجية العمل " ، **صحيفـــة الأيام** ، العدد ٩٩٤٨ ، (مـارس ١٩٨٠م) .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) أماني قنديل ، " مصر وعدم الانحياز من باندونق إلى هافانا " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٧٨ ، القاهرة ١٩ ص ٦٤

(٤) " من خطاب عبد الناصر الذي ألقاه في ٢٢يوليو ١٩٥٥م بالقاهرة " ، **كتاب فلسفة الثورة** ، المجلد الأول ، ص٣٨٠.

وأصبح عضوا نشطا فيها [١] ، وبعكس خطاب عبد الناصر الذي يؤكد أن هدف انضمام مصر إلى منظمة عدم الانحياز هو تحقيق مصالح مصر القومية ؛ بعكس ذلك فقد أوضح عبد الله خليل أسباب انضمام السودان للمنظمة في خطابه أمام النادي الروتاري في ٢٠ فبراير ١٩٥٧م حيث علل ذلك الانضمام بعلل عاطفية أكدت نهج السودان في سياسته الخارجية حيث قال : ((إن السودان بالرغم من إيمانه وتفضيله للنظام الديمقراطي للحياة إلا أنه يفضل الابتعاد من الصراع المذهبي الذي يتسم به عالم اليوم ، إنه ليس في نيتنا أن ندخل هذا المعترك أو نرتبط بأية أحلاف ضد أي دولة أو مجموعة من الدول ، إننا نكن لكل الدول أفضل النوايا)) [٢] .

علي الصعيد العملي التزم البلدان سياسة الحياد الإيجابي تارة وانحرفا عنها تارة أخرى ، وقد كانت مصر في كل تلك السياسيات ملتزمة ومهتدية بهدي مصالحها القومية ، أما السودان فقد كان في كثير من الأحيان ظل مصر في سياسته العالمية دون إدراك لمصالحه القومية في هذا الإطار ، ففي فترة الخمسينات عقب الاستقلال لعب العدوان الثلاثي علي مصر دورا كبيرا في ابتعادها عن المعسكر الغربي ، حيث قامت بإلغاء اتفاقية سنة ١٩٥٢م مع إنجلترا في يناير ١٩٥٧م [٣] ، كما قامت بتأميم المنشئات الاقتصادية الفرنسية والبريطانية في أراضيها وتأميم قناة السويس ، وقد أدى كل ذلك إلى تعزيز الاستقلال الاقتصادي المصري وانحيازها نحو الشرق [٤] .

أما الحكومة الوطنية الأولى في السودان فقد كانت تفضل النمط الديمقراطي للحياة كما ذكر ذلك عبد الله خليل نفسه في خطابة السابق ، فقد كان عبد الله خليل يتعاطف مع الغرب ويفضل التعامل مع دولها بخلاف عبد الناصر حيث حاول قبول المعونة الأمريكية ، وقد أدى تباين التوجهات إلى توتر العلاقات الأمر الذي أدى بعبد الناصر للتخطيط للإطاحة بحكومة عبد الله خليل مما دفعه لتسليم السلطة للجيش [٥] . اتبعت حكومة عبود

(١) صحيفة الصراحة العدد ٨٩١ ، (٢٢مايو ١٩٥٧م) .

(٢) **سياسة السودان الخارجية** ، سلسلة كتيبات السودان رقم (٢) ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

(٣) د / بطرس غالي ، " الناصرية وسياسة مصر الخارجية " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٢٣ ، ص٢٠ .

(٤) د / إسماعيل صبري مقلد ، "عدم الانحياز بين الأيدلوجية والتطبيق " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٤٥ ، (١٩٧٦م) ، ص ١٣ .

(٥) **من سياستنا الخارجية** ، سلسة كتيبات السودان قم (٢) ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

سياسة خارجية ترمي إلى جلب المعونات والقروض لأهداف التنمية ، وقد جاء ذلك في عدد من تصريحات قادة النظام منها ما جاء في البيان الذي أعلنه أحمد خير وزير الخارجية حيث قال : « نحن نسعى إلى تعاون سياسي واقتصادي ثقافي مع الجميع نحن في حاجة حقيقية إلى القروض لذلك سنخلق مناخ مفضل لجذبها ، في علاقاتنا الخارجية سنتعامل مع كل الأقطار علي أساس المصلحة المشتركة » (١) .

اقتضت هذه السياسة البراغمانية التي اتبعها نظام عبود إلى مصادقة الجميع وذلك بهدف جلب القروض والمنح لإعمار البلاد حيث أقامت تلك الحكومة علاقات حميمة مع كلتا الكتلتين فصارت الدول الغربية من الجهات المانحة الرئيسية للسودان وخاصة الولايات المتحدة وإنجلترا وألمانيا الغربية (٢) ، مع ذلك التزمت حكومة الفريق عبود بسياسة عدم الانحياز فسعت إلى موازنة علاقاتها مع الكتلة الشرقية عن طريق طلب المعونات والقروض من دول هذه الكتلة فاعترفت بالصين الشعبية وعقدت مباحثات واتفاقيات تجارية مع كل من يوغسلافيا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا (٣) ، أما حول العلاقة مع مصر فرغم تبعية عبد الناصر للمعسكر الشرقي انذاك إلا أن هذه السياسة العملية التي اتبعتها حكومة عبود سهلت لها التعامل مع مصر خاصة في ظل عداء الحكومة الديمقراطية السابقة لمصالح مصر في السودان ، فقد انصبت السياسة المصرية نحو الاستفادة من تلك الحكومة العسكرية في تحقيق مصالحها المائية في السودان ، فلم تأبه كثيرا بتوجهاتها شرقا أو غربا (٤) .

التزمت حكومة أكتوبر والديمقراطية الثانية بسياسة عدم الانحياز والموازنة بين المعسكرين في سياستها الخارجية ، إلا أن علاقات السودان توترت مع الكتلة الغربية في عام ١٩٦٧م بسبب مساندة هذه الدول لإسرائيل في حربها مع العرب (٥) ، أما علي صعيد مصر فقد أدت الحرب إلى لجوء عبد الناصر إلى دول المعسكر الشرقي لجلب الدعم العسكري والاقتصادي لمواجهة متطلبات الحرب ، حيث أثر ذلك علي موقف مصر

---

(١) صحيفة الأخبار ، العدد ٥٨ ، (الأحد ٣٠ نوفمبر ١٩٥٨) .

(٢) صحيفة أنباء السودان ، العدد ٥٣٢ ، (الخميس ٣ اكتوبر ١٩٦٣م) .

(٣) صحيفة الزمان ، العدد ٢٧٤ ، (الجمعة ٩ يناير ١٩٥٩م) .

(٤) خالد فتح الرحمن عمر ، " العلاقات السودانية المصرية ضمن إطار وادي النيل " ، **مجلة دراسات استراتيجية** ، العدد ٥ ، الخرطوم ، (يناير ١٩٩٦م) ، ص ٢٩ .

(٥) محمد احمد محجوب ، مرجع سابق ، ص ٢١٤ .

وسط مجموعة عدم الانحياز ، كما أثر على استقلالية سياسة مصر الخارجية بانحرافها نحو الكتلة الشرقية [1] . ورغم توافق البلدين في عدائهما للغرب إلا أن التوجه الاشتراكي لحكومة عبد الناصر وتضارب المصالح قد دفعته للتدبير للإطاحة بالحكومة الديمقراطية الثانية بدعم تنظيم الضباط الأحرار ، وتنفيذ انقلاب مايو ١٩٦٩م [2] .

اتبعت حكومة مايو سياسة خارجية موالية للكتلة الشرقية ولمصر ومعادية للغرب ، الأمر الذي أدى إلى حصر مصالح البلدين في هذه الدول فانحرفا عن خط عدم الانحياز في سياستهما الخارجية حتى وفاة عبد الناصر في عام ١٩٧٠م [3] ، بعد ذلك بدأت الدولتان تتجهان نحو الغرب بسبب الانقلاب الشيوعي في السودان ، وصراعات السلطة في مصر والتي أدت إلى طرد الخبراء السوفيت من القاهرة [4] ، وقد أدى ذلك أخيرا إلى ارتماء البلدين في أحضان الغرب حتى أطيح بحكومة مايو في انتفاضة ابريل ١٩٨٥م ، تلك الانتفاضة التي أنهت توجه السودان نحو الغرب ، فقد حاولت الحكومة الانتقالية والديمقراطية الثانية الموازنة بين الكتلتين في سياستهما الدولية [5] ، أما حكومة الإنقاذ الوطني فقد جاءت في وقت ضعف فيها المعسكر الشرقي ، حيث حاولت في بدايات عهدها الموازنة في سياستها الدولية ، وبانهيار المعسكر الشرقي أسهمت عدة عوامل في توتر علاقات السودان بالغرب أبرزها عصيانها لمصر ، وتوجهها الإسلامي وموقفها من حرب الخليج الثانية [6] . وقد بقيت مصر في ولائها التام للغرب حتى أصبحت ثاني دولة تتلقى معونات من الولايات المتحدة بعد إسرائيل ، الأمر الذي أسهم في تدهور علاقات السودان بالقاهرة والغرب على السواء ، وقد وصل التدهور ذروته في عهد حكومة الانقاذ الوطني .

---

(١) بهجت قرني ، " نحو نظرية لصنع السياسة الخارجية في العالم الثالث " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٤٧ ، (القاهرة يناير ١٩٧٧) ، ص١٣٦ .

(٢) محمد وقيع الله ، **الإخوان وسنوات مايو** ، (امدرمان : دار جامعة امدرمان الإسلامية للنشر ، دت) ، ص ١٥ .

(٣) د/ منصور خالد ، **السودان والنفق المظلم قصة الفساد والاستبداد** ، مرجع سابق ، ص ٥٠٢ .

(٤) عبد المنعم صبحي ، **السادات وثورة التصحيح** ، (القاهرة : دار الشعب ، ١٩٧٥) ، ص١٣ .

(5) Ann Mosely Lesch, Op.cit, P. 821.

(٦) د/ بهاء الدين حنفي ، " العلاقات السودانية الأمريكية خلال أربعة عهود " ، **مجلة الملتقى** ، العدد ٩٠ ، (ديسمبر ١٩٩٣م) ، ص٤٧ .

وحول سياسة البلدين العالمية يمكن إبداء الملاحظات التالية :

الملاحظة الأولى : لقد التزمت الدولتان نظريا بنهج عدم الانحياز ، إلا أن السياسة العملية للبلدين تدل علي عدم التزامهما كثيرا بذلك الخط ، وتقلبهما بين المعسكرين وفقا للظروف الدولية ومصالحهما القومية .

الثانية : بدراسة تاريخ العلاقات الثنائية يتضح أن توافق التوجه السياسي لدى الدولتين يمثل سببا للوئام وتحسين العلاقات . أما اختلافهما فيؤدي في معظم الأحوال إلى تدهور وتوتر العلاقات الثنائية .

الثالثة : يتضح كذلك أن مصر هي مدخل السودان للعلاقات الدولية وخاصة في عهد حكومة مايو ، التي تقلبت فيها تلك الحكومة في علاقاتها الدولية حسب توجه مصر ، فأصبحت بمثابة الظل لسياسة مصر الخارجية ، دون إدراك كامل لمصالح البلاد القومية

الرابعة : يتضح كذلك أن البلدين **يمثلان معا قوة لا يستهان بها الأمر الذي يقتضي توحيد** سياستهما الخارجية وتوجيهها لتحقيق مصالحهما المشتركة دون وصاية من طرف علي حساب الطرف الآخر ، إلا أن الواقع يؤكد أن ذلك لم يحدث في معظم الأحوال مما أضر بمصالح البلدين معا .

الباب الثاني

مسيرة العلاقات السودانية المصرية

الفصل الأول : خلفية تاريخية للعلاقات الثنائية .

الفصل الثاني : عهد حكومة مايو .

الفصل الثالث : فترة الحكومة الانتقالية والحزبية الثالثة .

الفصل الرابع : حكومة الإنقاذ الوطني .

الباب الثاني

مسيرة العلاقات السودانية المصرية

يتناول هذا الباب العلاقات السودانية المصرية عبر مراحلها التاريخية المختلفة ، والأسس والخلفيات التي انبنت عليها ، والتي تتمثل في قدم الوعي المصري بأهمية السودان بالنسبة لأمنها القومي ومصالحها الحيوية في مختلف المجالات ، إضافة إلى تطلع السودان الحضاري نحو مصر باعتبارها مهد الحضارتين العربية والإسلامية ، ومنار وشعاع للعلم والثقافة .

لقد كان السببان السابقان هما الدافع الرئيسي للعلاقات بين البلدين ، ونسبةً لأن القاهرة تدرك تماماً ومنذ القدم أهمية السودان الاستراتيجية ، فقد اتبعت تدابير وسياسات لضمان تبعية السودان وبقائه تحت سيطرتها ونفوذها منذ أمد بعيد ، وذلك حفاظاً على المصالح الحيوية المصرية في السودان ، وعلى رأسها المصالح المائية ، فاتبعت الحكومات المصرية المتعاقبة سياسة الترغيب تارةً والترهيب تارةً أخرى لتحقيق ذلك الهدف . أما الحكومات السودانية فبعكس ذلك ، لم تكن على إدراك تام بمصالح السودان القومية العليا في تعاملها مع القاهرة ، وإن أدركت بعض الحكومات تلك المصالح فهي لم تخطط بصورة دقيقة للسبل الكفيلة بإنشاء علاقات تحقق تلك المصالح ، فقد انبنت السياسة السودانية الخارجية تجاه مصر في أحيان كثيرة على النظرة العاطفية والاندفاع العاطفي نحو مصر مهد الحضارة العربية والشعاع العلمي والثقافي والديني ، وبذلك قامت العلاقات بين البلدين على أسس غير متكافئة ، طرف ينظر إلى العلاقات الثنائية من منظور المصلحة المحضة ، وطرف آخر ينظر إليه من منظور عاطفي بعيداً عن الواقعية ، طرف يدرك تماماً مصالحه من العلاقات الثنائية ويخطط بدقة للحصول عليها ، في حين أن الطرف الآخر لا يدرك مصالحه ، وإن أدركها فإنه ينقصه عنصر التخطيط للحصول على تلك المصالح ، وقد أدى ذلك التباين إلى سوء فهم وعجز البلدين عن الوصول إلى صيغة لبناء علاقات ثنائية متكافئة تحقق مصالحهما القومية . ولعل هذا الباب سيجلي تلك الحقيقة من خلال القراءة التاريخية للعلاقات الثنائية ، أحداثها وتقلباتها ، وذلك في أربعة فصول ، تغطي الفترة التي سبقت الاستقلال وحتى عهد حكومة الإنقاذ الوطني على النحو التالي :

الفصل الأول

خلفية تاريخية للعلاقات الثنائية

يتناول هذا الفصل تاريخ العلاقات الثنائية في فترة ما قبل حكومة مايو ، مركزاً على الأسس التي انبنت عليها تلك العلاقات ، والتي تتمثل في الإدراك المصري لأهمية السودان منذ القدم ، ذلك الإدراك الذي مثل الدافع الرئيسي لمصر لإنشاء علاقات مع السودان ، وتتمثل تلك الأسس كذلك في تطلع السودان الحضاري نحو مصر ، والذي دفع السودان للاهتمام بمصر والسعي لتوطيد علاقاته معها . ولأهمية السودان بالنسبة لمصر ، ووعي مصر بتلك الأهمية فقد اتبعت عدة تدابير لإبقاء السودان تحت سيطرتها وضمان تبعية الحكومات السودانية لها ، من تلك التدابير تدابير سياسية وأخرى عسكرية يناقشها الباحث في هذا الفصل ، والذي تم تقسيمه إلى أربعه مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول :

قدم الوعي المصري بأهمية السودان :

أدرك المصريون منذ القدم أهمية الأراضي الواقعة جنوب بلادهم والمعروفة حالياً باسم السودان بالنسبة لأمنهم القومي ، وقد ارتبطت هذه الأهمية أساساً بمياه النيل شريان الحياة بالنسبة لمصر ، وبالمصالح الاقتصادية والتجارية المختلفة والمتمثلة في موارد السودان وثرواته الطبيعية ، من معادن ثمينة ، وسن الفيل وريش النعام إضافة للثروة الحيوانية والزراعية . وبالمصالح العسكرية والأمنية باعتبار أن السودان يمثل العمق الاستراتيجي بالنسبة لمصر [(١)]. وعلية فقد انحصر الوعي المصري المبكر بأهمية السودان ، والرؤية المصرية للسودان في ثلاثة أبعاد هي : أ/ سودان وادي النيل . ب/ سودان الموارد الاقتصادية والتجارية والبشرية . ج/ سودان العمق الاستراتيجي . وعلى ضوء هذه المصالح انبنت سياسة مصر الخارجية تجاه السودان .

ا/ **بالنسبة للبعد الأول** : سودان نهر النيل : فقد أدرك المصريون أهمية هذا البعد قديماً وحديثاً ، فالنيل بمثابة شريان الحياة بالنسبة للشعب المصري ، ومصر هي هبة النيل ،

---

(١) شوقي الجمل ، **تاريخ سودان وادي النيل** ، ج ١ ، (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٩م) ، ص ٢٥٥ .

وبدون النيل لا وجود لها يذكر فعلى ضفافه قامت كل الحضـــارات المصريــة ، وخاصةً الحضارة الفرعونية ، وقد بلغ من اهتمام المصريين بالنيل أن قاموا بعبادته

ومع قدم أهمية النيل تأتي أهمية السودان بالنسبة لمصر ، فالتطلع المصري نحـــو مصادر مياه النيل يتبعه دائماً تطلع نحو مجاهل إفريقيا ، ومدخل مصر إلى إفريقيا هـــو السودان . **كان هذا التطلع نحو مصادر مياه النيل هو** ضمن الأسباب التي دفعت محمـــد على باشا لغزو السودان في عام ١٨٢٠م ، فمع الغزو انطلقت أولى الرحلات الاستكشافية لمنابع النيل ، واتخذت من الخرطوم مركزاً لها ، فقد قام الرحالة المصري إبراهيم كاشف بين ١٨٢٨م – ١٨٣١م باستكشاف معالم النيل الأبيض حيث وصل إلى شــــلال الشـــلك بالقرب من بحر الغزال ، وقد توالت البعثات الاستكشافية لمنابع النيل بعد ذلك مـــن قبـــل مصريين وأجانب حتى تم اكتشاف كل منابع النيل وتحديد معالمه بالشـــكل الراهـــن [٢] . ومع تلك الكشوف زاد الاهتمام المصري بمصادر مياه النيل ، وخاصةً في عهد إسـماعيل باشا والذي بدأ التوسع في المشاريع الزراعية ، الأمر الذي يقتضي تأمين المزيد من المياه لكفاية تلك المشاريع [٣] . كان قرار استعادة السودان في عام ١٨٩٨م ناتجاً عـــن تزايـــد المخاوف من **تهديد سودان مياه النيل من جراء الزحف الفرنسي** تجاه فاشودة [٤] . وقـــد ترتب على الاحتلال الإنجليزي المصري للسودان توقيع اتفاقية مياه النيل في عام ١٩٢٩م ، تلك الاتفاقية التي أعطت مصر نصيب الأسد على حساب السودان ، ووضعـــت أسســاً رقابية لمياه النيل ، تسهم فيها مصر بإقامة نقاط مراقبة على طول مجرى نـــهر النيـــل ، حيث تم إنشاء الري المصري على هذا الأساس [٥] .

ب / البعد الثاني يتصل بسودان الموارد الاقتصادية والبشرية :

ويمثل هذا البعد كذلك من أبرز أسباب قدم الوعي المصري بأهميـــة الســـودان ، فالسودان غني بالموارد المعدنية والزراعية والحيوانية مما جعله في محط أنظار الكثـــير

---

(١) " الحرب الإفريقية وتفجرها مياه النيل " ، **القبس** ، (الكويت : نوفمبر ١٩٨٩م) .

(٢) عبد الفتاح أبو الفضل ، **مصر والسودان بين الوئام والخصام** ، (القاهرة : دار الحرية للصحافة والنشـــر ، ١٩٩٥م) ، ص ، ٥٣ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٥٣ .

(٤) عبد الرحمن الرافعي ، **مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال** ، ط ٤ ، مرجع سابق ، ص ١٦٢.

(٥) د / مأمون مصطفى [illegible] ، " اتفاقية مياه النيل بين بريطانيا ومصر عام ١٩٢٩م " ، **مجلة دراسات حـــوض النيـــل** العدد الأول ، الخرطوم ، (ديسمبر ١٩٩٩م) ، ص ٨ .

من الدول [١] . وقد أدرك المصريون ذلك منذ القدم فأنشئوا علاقات تجارية مهمة مع الممالك السودانية القديمة المسيحية منها والإسلامية ، **فكانت القوافل تصل إلى الممالك** القديمة من مصر محملةً بالمنتجات المصرية لتعود بثروات تلك الممالك الثمينة كالذهب وسن الفيل والعاج وريش النعام والعبيد ، وغيرها من تلك المنتجات [٢]. ومع التطور الحضاري وزيادة حاجيات مصر عن ما يجلبه التبادل التجاري ، كان القرار المصري بغزو البلاد الواقع جنوبها واحتلالها بثرواتها المتوفرة ، فقد كان الهدف الرئيسي لغزو محمد على باشا للسودان في عام ١٨٢٠م ، جلب السودانيين للتجنيد في القوات المصرية ، وذلك لتحقيق حلمه في إنشاء إمبراطورية قوية ، إضافةً للبحث عن الذهب في السودان والذي يزخر بها منطقة فاذوقلي ، ومعادن أخرى ثمينة ، يضاف إلى كل ذلك جلب الرقيق كتجارة مربحة شاركت فيها السلطات المصرية حتى سبعينات القرن التاسع عشر [٣] .

ج/ البعد الثالث : يتعلق برؤية السودان باعتباره العمق الاستراتيجي لمصر :

ومن ثم فقد انبنت السياسة المصرية تجاه السودان على هذا الأساس أيضاً بجانب العاملين السابقين ، ويؤكد ذلك الكثير من الأحداث والمواقف . فقد كان من أهم أسباب غزو محمد على للسودان عام ١٩٢٠م ، خوفه من خطر المماليك الذين فروا جنوباً تجاه السودان . فقد خشي محمد على أن يجد المماليك إيواءاً من السودان وسنداً فيعيدوا تشكيل قواتهم ويهاجموا مصر ، فكان قرار غزو السودان لتأمين العمق الاستراتيجي المصري [٤]. وبعد الثورة المهدية في عام ١٨٩٨م قررت مصر وبريطانيا استعادة السودان ، وكان السبب في ذلك منظور العمق الاستراتيجي بسبب تكالب القوة الأوربية على إفريقيا ، خاصةً فرنسا وإيطاليا وبلجيكا وألمانيا ، وقد كانت فرنسا على وجه التحديد تنوي غزو السودان وضمه لمستعمراتها مما يمثل تهديداً لمصر وللمصالح البريطانية هناك ، على كل فإن السودان يمثل ظهراً لمصر وعمقاً إستراتيجياً فريداً حتى أصبح

---

(١) أ. د. إبراهيم الأمين ، "مستقبل القطاع الزراعي في السودان وتحديات العولمة" ، **مجلة دراسات حوض النيل** ، العدد الأول ، الخرطوم ، (ديسمبر ١٩٩٩م) ، ص ٦ .

(٢) محجوب عمر باشري ، **معالم تاريخ السودان** ، (الخرطوم : الدار السودانية للكتب ، ٢٠٠٠م) ، ص ٦٢ .

(3) John. Marlowe , ***Anglo – Egyptian Relations , 1800 - 1953*** , (London : 1954) p . 153 .

(4) Mandour Almahdi , ***Ashort History of The Sudan*** (London : Oxford University Press , 1963) , p . 53 .

الاستراتيجيون المصريون يرون أي تهديد للسودان باعتباره تهديد لمصر [١]. لكل ذلك فإن قدم الوعي المصري بأهمية السودان في تلك المجالات الثلاث قد وجهت سياسة مصر تجاه السودان على مر العصور[٢] ، وقد تعاملت مصر خلال كل تلك الفترات بوعي وإدراك كامل لمصالحها تلك ، وبنت سياستها على ذلك الأساس ، هذا بخلاف السودان الذي لا يعي مصالحه تجاه مصر ، ولا يعي كذلك أهداف مصر في التعامل معه ، ومن ثم اتسمت سياسة السودان الخارجية تجاه مصر **بالعشوائية والتخبط لغياب الأهداف** السودانية وعدم وعي السودان بأهداف وتطلعات مصر [٣] .

---

(١) د . جعفر محمد علي بخيت ، **الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ١٩١٩م – ١٩٣٩م** ، ترجمة هنري رياض ، ط٢ ، (الخرطوم : المطبوعات العربية لتكاليف الترجمة ، ١٩٨٧م) ص ١٣ .

(٢) د. يونان لبيب ، **الجذور التاريخية في العلاقات السودانية المصرية : محاور أساسية** ، في أسامة الغزالي حرب ، مرجع سابق ، ص ٥٨

(٣) المرجع نفسه ، ص ، ٥٨ .

المبحث الثاني :

تطلع السودان الحضاري نحو مصر :

ذكرنا في المبحث السابق أن سياسة مصر الخارجية تجاه السودان قد انبنت على وعيها بأهمية السودان منذ القدم ، بناءاً على مصادر الأهمية الثلاثة التي تتعلق بالعمق الاستراتيجي والمصالح الاقتصادية والمائية . وعلى عكس ذلك فإن سياسة السودان **الخارجية تجاه مصر حكمتها عوامل أخرى مغايرة تماماً ، بل وفي كثير من الأحيان** مناقضة لتلك الرؤى المصرية . تتمثل تلك العوامل في الجانب الوجداني والعاطفي المرتبط بتطلع السودان الحضاري نحو مصر منذ القدم . وفي هذا الصدد حري بالباحث أن ينبه إلي أنه لا يعتقد أن الجانب الحضاري لا يمثل مصلحة قومية ، فقد سبقت الإشارة في الباب الأول إلى أن المصالح القومية تنقسم إلى عدة أقسام ، منها المصالح الحضارية [1] .

إذن فهذا الجانب من صميم المصالح القومية للدول ، والتي هي ليست بمصالح مادية محضة ، وإنما هنالك مصالح روحية وحضارية واجتماعية يجب رعايتها بين الدول ، إلاّ أن رعاية تلك المصالح ينبغي أن تُتم بصوره متوازنة حسب حاجيات الشعب ، دون **تغليب لجانب معين من المصلحة على حساب الجانب الآخر** كما يحدث في علاقات السودان بمصر ، ففي حين يتعامل السودان مع مصر من منظور غير مادي يتمثل في الرابط الثقافي الحضاري والاجتماعي ، فإن المصريين يتعاملون مع السودان من منظور واقعي يتمثل في رعاية المصالح المصرية في السودان ، والتي تنحصر في الأمور الثلاثة سالفة الذكر " سودان العمق الاستراتيجي ، والمصالح الاقتصادية ، وسودان مياه النيل " [2] . ولاشك أن تلك الرؤية السودانية لمصر قد سبغت سياسته الخارجية تجاه مصر منذ القدم ، ففي حين كانت القوافل تأتى إلى السودان من مصر لجلب منتجاته الوفيرة ، والهجرة نحو السودان تتم لأسباب اقتصادية ، فإن الهجرة نحو مصر كانت في الغالب لأسباب تعليمية وحضارية . فمنذ عهد الممالك المسيحية في السودان كانت تلك الممالك تتطلع حضارياً نحو مصر ، **فقد انتقلت المسيحية إلى السودان من مصر** ، وقد

---

(١) د / رضوان السيد ، **ثقافة العالم الإسلامي والبحث عن هويته** ، **الكاتب العربي** ، العدد ٤٥ ، (الكويت : مكتبة الكويت الوطنية ، ١٥ يونيو ٢٠٠١م) ، ص ١٢٧ .

(٢) شوقي الجمل ، مرجع سابق ، ص ٢٥٥ .

دخل الإمبراطور جستنيان وزوجته ثيودورا من مصر إلى السودان ليقودوا حملة التبشير بالدعوة المسيحية ، وقد كان ارتباط الكنيسة السودانية في عهد تلك الممـــــاليك بالكنيســـة المصرية ارتباط الرافد بالأصل [1] .

بعد التغلغل العربي الإسلامي في السودان وقيام الممالك الإسلامية في كـــل مـــن سنار ودارفور ، زاد تطلع السودان الحضاري نحو مصر بدخول عناصر أخرى بالإضافة إلى عنصر الدين والتي تتمثل في الأصل الواحد واللغة المشتركة . فقـــد كـــانت رؤيـــة السودان لمصر باعتبارها مهد العروبة ومصدر الإشعاع الديني والثقافي ، ومن ثـــم فقـــد تتالت وفود العلماء المصريين نحو تلك الممالك الإســـلامية ، كمـــا زاد وفـــود الطـــلاب السودانيين إلى مصر لنيل العلم وخاصةً بالأزهر الشريف [2] ، فأصبحت مصر بذلك قبلـــة السودان الحضارية مما كان له كبير الأثر في التركيب الذهني للشعب السوداني . ســـاهم ذلك التركيب الذهني في تخفيف حدة العداء والكراهية لمصر باعتبارها مشاركة في غـزو السودان واستعماره بجانب الأتراك والإنجليز ، فلم يحسب الكثير من الكتـــاب والساســـة السودانيين الغزو التركي المصري للسودان غزواً ، بل اعتبروه فتحاً ضمـــن الفتوحـــات العربية الإسلامية ، ولا شك أن الكثير من كتب التاريخ السودانية قد انتهجت نفس الطريق فأطلقت على حملات محمد على باشا مصطلح فتح لا غزو [3] . وبنفس القدر فإن الكثـــير من الكتاب والساسة السودانيين حاولوا تبرئة مصر من استعمار السودان بجانب بريطانيـــا إبان الحرب العالمية الثانية باعتبار أن القاهرة مغلوبة على أمرها في فعل ذلك [4] .

كما ذكرنا فإن تطلع السودان الحضاري نحو مصر قد أفرز بنية ذهنية لدي الشعب السوداني مرتبط عاطفياً بمصر ، وعلى أساس هذه البنية تكون شق من الحركة الوطنيـــة السودانية مرتبط بمصر وساعي للوحدة المشتركة ، فكانت دعوات الاتحـــاديين للوحـــدة والاستقلال تحت التاج المصري . بجانب ذلك فقد زاد من تطلع السودان نحو مصـــر أن الكثير من الأحزاب والتنظيمات السياسية في مصر تكونت لها نظائر بالسودان ، فبجـــانب

---

(١) نوال عبد العزيز مهـــدي ، رياح الشمال : دراســـة في العلاقات المصـــرية السودانيـــــة في التـــاريخ الحــــديث والمعاصر ، (القاهرة : المطبعة التجارية الحديثة ، ١٩٨٥م) ، ص ٧ .

(٢) محمد عبد الحميد احمد حناوي ، معركة الجلاء ووحدة وادي النيل ١٩٤٥ – ١٩٥٤م ، (القاهرة : الهيئة المصريـــة العامة للكتاب ، ١٩٩٨م) ، ص ٧ .

(٣) عبد الفتاح أبو الفضل ، مرجع سابق ، ص ٣٢ .

(٤) محجوب عمر باشري ، مرجع سابق ص ١٠١ .

تلك التنظيمات الاتحادية هنالك الكثير من الحركات الراديكالية التي وفدت إلى السودان من مصر ، مثل الحزب الشيوعي السوداني (1) ، والذي تكونت أولى خلاياه باسم الحركة السودانية للتحرر الوطني [حستو] ، تأسياً بالحركة المصرية للتحرر الوطني [حمتو] . وصار تنظيم الشيوعيين في البلدين بمثابة التنظيم الواحد ، وتناول الكثير من الكتاب المصريين الشيوعيين قضايا السودان بالدراسة الجادة ، أمثال الكاتب احمد حمروش مؤلف كتاب : " **مصر والسودان كفاح مشترك** " ، وغيره من الكتاب (2) .

وبنفس الطريقة انتقلت إلى السودان حركة الإخوان المسلمين التي ارتبطت في فكرها بحركة الإخوان الأم في مصر ، وانتقلت من مصر إلى السودان من خلال الطلاب الدارسين هناك ، وقد أدى ذلك الارتباط إلى تكوين بنية ذهنية لدى أفراد هذا التنظيم متعاطفة مع قضايا الإخوان في مصر ومناصرة لهم بمختلف الوسائل (3) ، ونشأت حديثاً تنظيم الناصرين في السودان يحمل اسم عبد الناصر ويدعو بكل قوة للوحدة مع مصر وإحياء مبادئ عبد الناصر في التحرر والانعتاق من التبعية للغرب مرة أخرى . لم يقتصر التأثير المصري على التنظيمات المدنية والحزبية فحسب بل انتقلت إلى التنظيمات السرية داخل القوات ، فقد نشأ تنظيم الضباط الأحرار يحمل قيم ومبادئ الضباط الأحرار الذين **قادوا انقلاب يوليو ١٩٥٢م بمصر** (4) **، وقد قام هذه التنظيم الرافد بعدة محاولات** للاستيلاء على السلطة في السودان بدعم وسند من مصر ، ونجح أخيراً في الوصول إلى السلطة بقيادة جعفر نميري في مايو ١٩٦٩م ، مدعوماً ومسنوداً من التنظيمات اليسارية من شيوعيين وناصريين وبعثيين وغيرهم ، فكان ارتباط نظام مايو بمصر ارتباطاً وجدانياً قوياً في بدايات عهده حيث كان عبد الناصر هو المثل الأعلى والقدوة الذي يحتذي به جعفر نميري في كل تحركاته (5) . هذه المدارس والتنظيمات التي نشأت في السودان كلها أكدت بشكل أو بآخر تطلع السودان الحضاري نحو مصر ، وقد ارتبطت هذه

---

(١) نوال عبد العزيز مهدي ، **مصر والسودان في مفترق الطرق ، ١٩٥٣ - ١٩٥٦م** ، (القاهرة : دار النهضة العربية ١٩٨٩م) ، ص ، ١٧ .

(٢) أحمد حمروش ، **مصر والسودان كفاح مشترك** ، (القاهرة : دار الهلال ، ١٩٧٠ ، ص ١٥٥ .

(٣) د / حسن مكي محمد أحمد ، **حركة الإخوان المسلمين في السودان ١٩٤٤ - ١٩٦٩ م** ، مرجع سابق ، ص ٢ .

(٤) محمود عبد الرحمن الفكي ، **القوات المسلحة في تاريخ السودان الحديث ١٩٥٣ - ١٩٧٥ م** ، (أمدرمان : المطبعة العسكرية ، د ت) ، ص٥١ .

(٥) محجوب عمر باشري ، **معالم الحركة الوطنية في السودان** ، (بيروت : المكتبة الثقافية ، ١٩٩٦م) ، ص ٥٢٦ .

التنظيمات ارتباطا عاطفيا وروحيا بمصر ، فكانت دعوات وحدة وادي النيل انطلاقا من هذه النزعة العاطفية التي صبغت رؤية السودان لمصر . وقد كان رد فعل بعض التنظيمات السياسية المناهضة لمصر ضد دعوات الوحدة ، أيضاً رد فعل عاطفي بنفس مستوى منظور دعاة الوحدة ، فكانت التنظيمات الاستقلالية الداعية إلى استقلال السودان بعيداً عن الارتباط بمصر باعتبارها عدوة مستعمرة للسودان في وقت سابق (١) .

على المستوى الشعبي اصطبغت تصرفات الشعب السوداني تجاه القاهرة بتلك الرؤى العاطفية المثالية ، فاندفع الشعب السوداني لحماية مصر إبان العدوان الثلاثي بصورة تلقائية ومثالية بحسبان أن مصر هي قائدة الأمة العربية ، ورائدة الحضارة الإسلامية ، وبنفس المستوى وقف الشعب السوداني بجانب مصر بقوة إبان نكسة يونيو ١٩٦٧م ، وحرب أكتوبر ١٩٧٣م (٢) . كما أن كراهية الشعب السوداني لمصر في أحيان أخرى كراهية وجدانية ليست مبنية على أسس مادية وواقعية تراعي مصالح السودان القومية العليا ، فكانت المظاهرات الصاخبة وحرق العلم المصري عقب ثورة أكتوبر ١٩٦٤م ، وبعد انتفاضة إبريل ١٩٨٥م ، وكذلك إبان العدوان الغربي على العراق

على كل فقد رأينا مستوى وقدر التناقض في الدوافع المحركة للعلاقات الثنائية من قبل الطرفين ، دوافع واقعية ومصلحية من جانب مصر ، يقابله دوافع عاطفية ومثالية من قبل السودان وقد أدى كل ذلك إلى عجز الطرفين على الاتفاق على رؤية موحدة لتكييف وتوجيه السياسة الخارجية بصورة تخدم مصالحهما القومية المشتركة باعتبارهما أشبه بالكيان الواحد ، تربط بينهما مصالح مصيرية ، فكثيراً ما اشتكي السودانيون مصر واعتبروها دولة مصلحية لا تتعامل مع السودان إلاّ من هذه الزاوية ، ناسين أن مستقبل مصر ومصيرها وأمنها القومي كله مرتبط بالسودان ارتباطاً كلياً ، مما يقتضي من مصر اتباع كافة الوسائل لصيانتها ، وتجنب كل مغامرات الحكومات السودانية التي قد تضر بتلك المصالح ، فعدم الموازنة في المصالح المشتركة وعدم الموازنة في رؤية الطرفين لهذه المصالح كانت من أكبر إشكاليات العلاقات الثنائية بين البلدين والتي قادت إلى عدم الفهم أو سوء الفهم في كثير من الأحيان .

---

(١) عبد الحفيظ عباس الصديق ، **حزب الأمة السودان ومصر** ، (الخرطوم : مركز الأمة للدراسات والبحوث ، اكتوبر ١٩٩٦م) ، ص ٨٣ .

(٢) محمد سعيد محمد الحسن ، **عبد الناصر والسودان** ، (لندن : ميدلايت المحدودة ، ١٩٩٢م) ، ص ٧٦ .

المبحث الثالث :

التدابير المصرية لإبقاء السودان تحت سيطرتها في فترة ما قبل الاستقلال :

أولاً : تمهيد :

كما سبقت الإشارة فإن مصر قد أدركت مبكراً أهمية السودان الاستراتيجية وموقعه من مصالحها القومية ، وخاصةً المصالح الاقتصادية والعسكرية والأمنية والمالية ، ومن ثم فقد اتبعت مبكراً استراتيجيات وسياسات لإبقاء السودان تحت سيطرتها تحقيقاً لتلك المصالح . وقد مهّدت لتلك الاستراتيجيات رأى عام قوي مدفوع بحملة إعلامية وسياسية قادها الصحف والكتاب والساسة المصريين ، الذين نادوا بضرورة الوحدة السياسية مع السودان ، وعدم التفريط فيه باعتباره أرض مصرية [1] .

فقد وصف الكاتب المصري الكبير عبد الرحمن الرافعي ، التشبث المصري بالسودان في تناوله لقرار رئيس الوزراء المصري نوبار باشا القاضي بإخلاء السودان بعد الضغوط التي مارستها ضد مصر الحكومة البريطانية ، على إثر اندلاع الثورة المهدية وهزيمة هكس باشا في شيكان ، إذ يقول : « في الحق إن إخلاء السودان كان أمراً منكراً وعملاً خطيراً في ذاته وعواقبه ، فهو أشد ضربة أصيبت بها مصر بعد الاحتلال الإنجليزي بل كاد يعدل الاحتلال في خطورته ومضاره لأن الانسحاب من السودان معناه ضياع الإمبراطورية العظيمة التي ضحت مصر في سبيل تأسيسها بعشرات الألوف من أبنائها ، وملايين الجنيهات من أموالها ، وجهود عشرات السنين من تاريخها ، وبهذا القرار تخلت الحكومة عن دولة مترامية الأطراف وتركتها لقمة صائغة للفوضى أي الثورة المهدية ، ثم الاستعمار الإنجليزي ، تخلى عن نصف المملكة المصرية وما فيها من مدن أسستها على مدى السنين وحصون وثكنات وترسانات ومبان وعمارات وجيش يبلغ نحو خمسة وعشرين ألف مقاتل موزعين في أرجاء السودان » [2] . هكذا كان شعور المصرين إزاء السودان حينما اضطرهم الإنجليز للتخلي عنه وإخلاءه إبان الثورة المهدية ، هذا الشعور نفسه نجده يغمر نفوسهم خلال الثورة المصرية في عام ١٩٢٤م ، مما

---

(١) حسن احمد ابراهيم ، **رؤية سودانية للعلاقات التاريخية السودانية المصرية** ، في أسامة الغزالي حرب ، مرجع سابق ، ص ٤٦ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي ، **مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال** ، مرجع سابق ، ص ٣٤ .

يعكسه تصريح سعد زغلول زعيم الوفد المصري ورئيس الوزراء أمام البرلمان المصري عقب فشل مفاوضاته مع مستر رمزي ماكدونالد رئيس الحكومة البريطانية إذ يقول : «... إنني بالنيابة عن الشعب المصري جميعه وفي حضرتكم الموقرة أصرح بأن الأمة المصرية لن تتنازل عن السودان ما حييت وعاشت ، إن حقوق الأمم لا تضيع بمجرد أن يقول الغاصب إني أريد أن أتمتع بها دون أصحابها ، نعم أيها السادة لا يمكننا أبداً أن نتنازل عن السودان ، لا لأنه مستعمرة ، بل لأنه جزء من كياننا ، بل لأنه منبع حياتنا ، بل لأنه لا يمكن لمصر أن تعيش بدون السودان أصلاً... » [١] .

من ذلك أيضاً قول مصطفى كامل : « السودان مستعمرة مصرية وعلى المصريين ألا ينسوا حقوقهم فيه ، وما أريق فيه من دماء وما صرف فيه من أموال أثناء حملة الاسترداد ، عليهم ذكر ذلك صباحاً ومساءاً » [٢] . يقول عمر توسون كذلك : « السودان هو باب السلام الوحيد الذي ظل مفتوحاً لمصر منذ الأزمان الخالية ، ويجب أن يبقى كذلك إلى الأبد ، لأنه لازم لها لزوم الروح للجسد ، وإلي هذا الغرض يجب أن تصوب جميع مجهودات أولئك الذين في يدهم حظ مصر وفي قلوبهم يضمرون لها النفع والمصلحة » [٣]. وقد انبنت على هذه الأقوال والكتابات رؤية مصر للسودان ، والتي تبلورت في شكل سياسات واستراتيجيات اتبعتها الحكومات المصرية في تعاملها مع السودان ، منها استراتيجيات سياسية وأخرى عسكرية نتناولها بالتفصيل في السياق التالي

أولا : الاستراتيجيات والتدابير السياسية :

رفعت الحكومات المصرية المتعاقبة شعارات سياسية كثيرة لضمان ولاء وتبعية السودان ، وصيانة مصالح مصر القومية والحيوية فيه ، فقد دفعت المصالح الإقتصادية والتجارية وغيرها قدامى المصريين إلى إنشاء علاقات حميمة مع الممالك السودانية آنذاك ، الأمر الذي مهد السبيل للتجارة وسير القوافل بين السودان ومصر ، وقد كانت تلك الممالك المصرية القديمة بلا استثناء ترنو إلى خلق نوع من العلاقة والوحدة السياسية مع السودان حماية لمصالحها [٤] .

---

(١) بشير محمد سعيد ، **السودان من الحكم الثنائي إلى انتفاضة رجب** ، (الخرطوم : مطبعة التمدن المحدودة ، يونيو ١٩٨٦م) ، ص ٤٨ .

(٢) د. بركات موسى الحواتي ، مرجع سابق ، ص ٥١ .

(٣) عمر طوسون ، **مصر والسودان** ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .

(٤) مكي شبيكة ، **السودان عبر القرون** ، (القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٦٤م) ، ص ٣ .

بدخول الأتراك مصر زاد التطلع المصري لاستكشاف مجاهل السودان ومنابع النيل ، ومن ثم فكروا في ضم السودان وخلق شكل من الوحدة الاندماجية القسرية بين البلدين ، فقد كان محمد علي باشا يتطلع إلى تكوين إمبراطورية كبيرة يضم السودان ، إلاّ أن حركات المقاومة الوطنية السودانية حدّت من طموحاته تلك ، وأدت إلى إخراجه من السودان في ثورة عارمة قادها الإمام محمد احمد المهدي [1] . وجاء المصريون مرة أخرى تحت مظلة الإنجليز يراودهم حلم ضم السودان ، فتصاعدت حركات المقاومة الوطنية السلمية ضد المصريين والإنجليز معاً ، تتوجت باستقلال السودان في ١٩٥٦م [2] . إن التاريخ السياسي المعاصر للسودان يبدأ ببداية الحكم الثنائي الإنجليزي المصري للسودان عام ١٨٩٩م ، والتي نشأت من اتفاقية الحكم الثنائي التي عكست مدى التشبث المصري بالسودان ، فقد وصف أحد مهندسي الاتفاقية من البريطانيين المستر كلود كرومر الاتفاقية بقوله : ((... إن هذه الاتفاقية هجين غريب ، وهي وليدة تعقيدات السياسة الدولية والتنافس الاستعماري النشط في تلك الفترة ، وقد كان من الضروري اختراع طريقة للحكم تجعل من السودان مستعمرة بريطانية ، وهو في نفس الوقت مصرياً للحد الذي يلبي الطموحات العادلة لمصر ، خاصةً الوضع السياسي لمصر في السودان ، والحق المصري في السودان ، هذه المتطلبات المتضاربة لا يمكن تلبيتها إلاّ بخلق نوع هجين من الحكم لم يعرف حتى الآن في الفقه الدولي...)) [3].

بصدور قانون الحكم الثنائي تقاسمت مصر وبريطانيا السيادة على السودان ، إلاّ أن السيادة المصرية كانت شكلية فقط ، فقد انفردت بريطانيا بالإدارة الفعلية للبلاد ، وجعلت من مصر مجرد وسيلة لتحقيق هذه الغاية ، وقد أدرك المصريون النوايا البريطانية الرامية إلى تهميشهم وإلغاء دورهم في السودان ، فكان التنافس من قبل دولتي الحكم الثنائي على كسب مواقف ومواقع سياسية وسط القوي الوطنية السودانية بشقيها الاتحادي والاستقلالي [4] . وقد رعت مصر الشق الاتحادي ، حيث انحصرت الرؤية

---

(1) Collins Robert , ***Egypt and the Sudan*** , (N . J . Prentice Hall, 1967) , p 23 .

(٢) زاهر رياض ، **السودان المعاصر منذ الفتح المصري وحتى الاستقلال** ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٦م) ، ص ٤٩ .

(٣) عفاف عبد الماجد أبو حسبو ، **الخلفية التاريخية للعلاقات السودانية المصرية جذور العلاقة بين مصر والتيار الاتحادي** ، في أسامة الغزالي حرب ، مرجع سابق ، ص ٧٤ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٧٥ .

المصرية على أن الحكم الثنائي ما هو إلاّ إعادة فتح للسودان ، واسترجاع إقليم كان يتبع أصلاً لمصر ، جمعهما عوامل كثيرة من لغة ودين وجوار وأصل مشترك ، وترى مصر أن اندلاع الثورة المهدية واستيلاءها على السلطة سنوات معدودة لا تلغي حقوقها في السيادة على السودان [1] .

كما تبنت بريطانيا الشق الاستقلالي من الحركة الوطنية السودانية ، وانحصرت الرؤية البريطانية في أن السيادة على السودان من حق السودانيين أنفسهم دون وصاية من أحد ، ولا بد من اتخاذ الإجراءات التمهيدية التي تحقق ذلك ، فقامت بتعليق موضوع السيادة على السودان في معاهدتي ١٩٣٦م و ١٨٩٩م واتفاقية الحكم الذاتي في ١٩٥٣م ، حينما وافقت مصر مضطرة على عقد هذه الاتفاقية [2] . وقد كان موضوع السيادة على السودان من أبرز معوقات العلاقات المصرية البريطانية خلال تلك الحقبة ، إذ كانت بريطانيا هي العقبة الرئيسة أمام الحلم المصري بضم السودان ، فقد فوتت على مصر فرصة نادرة خاصةً في ظل وجود تيار اتحادي قوي موال لمصر ، حيث أعدت بريطانيا الساحة للحكم الذاتي من خلال الجمعية التنفيذية والمجلس التشريعي ، وقد عارضت مصر كل تلك الخطوات ، وأصدرت الحكومة المصرية قراراً يقضي بإلغاء اتفاقيتي ١٨٩٩م و١٩٣٦م ، في أكتوبر ١٩٥١م ، كما تم تعديل الدستور المصري ليكون فاروق ملكاً على مصر والسودان [3] . إلاّ أن الأحداث تلاحقت برفض بريطانيا والسودان لذلك القرار ، وتحت الرعاية البريطانية تم استقلال السودان بعيداً عن رغبة مصر في يناير ١٩٥٦م

ثانياً : التدابير العسكرية :

لم يكتف قادة مصر بالتدابير السياسية كوسيلة لإخضاع السودان وضمان ولائه والاستفادة من مزاياه الاستراتيجية ، فقد اتبع هؤلاء في أحيان كثيرة وسائل عسكرية لتحقيق ذلك ، وقد امتدت التدخلات العسكرية المصرية في السودان لعصور قديمة قدم الوعي المصري بأهمية السودان ، وقد ساعد على اتباع تلك الوسائل العسكرية الظروف الجغرافية نفسها ، حيث أن مصر والسودان دولتان متجاورتان في حدود مفتوحة تفتقر إلى العوامل

---

(١) زاهر رياض ، مرجع سابق ، ص ٥١ .

(٢) [illegible] ، خبايا وأسرار في السياسة السودانية ، **١٩٥٢ – ١٩٥٦م** ، (الخرطوم : [illegible] للنشر ، ١٩٩٣م) ، ص ٢٣ .

(٣) د. بركات موسى الحواتي ، مرجع سابق ، ص ١٥٦ .

الطبيعيـــة الفاصلة بينهما ، الأمر الذي سهل عمليات الغزو والإغارة المتكررة من قبـــل الطرفين [١] .

وقد أدرك المصريون القدامى وخاصةً الفراعنة أهمية السودان القديـــم فحـــاولوا فرض سيطرتهم على تجارة بلاد النوبة ، والاستيلاء على موارده الاقتصاديـــة ، وبنـــاءا على هذا التطلع والطمع المصري نجد أن تاريخ السودان القديم يرتبـــط بســير وتطــور الأحداث في مصر ارتباطاً وثيقاً . فمنذ عهد الأسرة الأولى في مصر تشـــير المصـــادر الأثرية إلى أن المصريين قاموا بتحركات عسكرية لتأمين حدودهم الجنوبية ، وإلى وجود علاقات وصراعات بين البلدين في ذلك العهد البعيد [٢] .

وقد قام تحمس الأول ١٥٣٠ - ١٥٢٠ ق م ، بغزو شمال السودان ، وقضي على كرمة حتى وصل إلى الشلال الثالث ، وواصل تقدمه جنوباً حتى وصل إلى كرقس علـــى بعد خمسين ميلاً جنوب أبو حمد ، وبذلك وقعت بلاد النوبة كلها تحت السيطرة المصريـــة الكاملة لتبدأ حقبة متميزة من تاريخ السودان تركت آثاراً على الحياة الثقافية والاجتماعيـــة والتجارية على شعوب تلك الحقبة ، وامتدت تأثيراته إلى العصر الراهن [٣] . لم يعـــرف التاريخ القديم تدخل عسكري سوداني في مصر إلاّ في عهد مملكة كـــوش السودانيـــــة ، حيث غزا الكوشيون مصر واستولوا عليها مكونين بذلك الأســـرة الخامســـة والعشـــرون الفرعونيـــة وامتدت حكمهم إلى أن تمت هزيمتهم مـــن قبل الآشوريين وانســـحبوا مـــن مصر [٤] . وقد كان غرض هذا الغزو ديني حضاري لا علاقة له بـــالجوانب الماديـــة ، حيث هدف إلى تطهير مصر من الأعداء والفوضى والعبث التي سادتها خلال تلك الفـــترة ، بتخلي المصريين عن عقيدة وتعاليم الإله آمون رع ، فقد كان ملوك كوش يعتقدون فـــي آمون رع ، وتسلحوا بتلك العقيدة وعملوا على إجبار المصرين على الحفاظ عليها وعلـــى تعاليمها [٥] .

---

(١) د/ محمد الحميد متولي ، **تطور نظام الحكم في السودان منذ أقدم العصور** ، (أمدرمان : دار جامعة أمدرمان الإســـلامية للطباعة والنشر ، ١٩٨٩م) ، ص ١٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٥ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٢٠ .

(٤) د . يوسف فضل حسن ، **لمحات من تطور العلاقات السودانية المصرية من منظور تاريخي** ، في أسامة الغـــزالي حـــرب ، مرجع سابق ، ص ٨٩ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ٨٩ .

وفي عهد الممالك المسيحية في السودان قامت تلك الممالك بعدة غارات على الحدود المصرية مناهضين انتشار الإسلام ومساندين ومناصرين لإخوانهم في الدين من الأقباط ، وقد أدت هذه التحرشات إلى إقدام مصر على عقد معاهدة وصلح مع النوبيين عرفت بمعاهده البقط [1] . وقد سهلت فترة الهدنة دخول الإسلام وتدفق العرب من مصر إلى أرضي السودان الأمر الذي أدى لسقوط الممالك المسيحية الثلاث ، وقيام ممالك إسلامية مكانها هي مملكة العبدلاب ، وسلطنة الفونج في سنار ، وسلطنة الفور في أقصى غرب السودان [2] .

في عام ١٨٢١م تعرض البلاد لأول غزو أجنبي منظم من قبل القوات التركية المصرية ، حيث انهارت السلطنات الإسلامية في شمال السودان أمام القوات الغازية المسلحة بعتاد ناري مقابل السلاح الأبيض ، وقد استمر الحكم التركي المصري في السودان ستين عاما [3] . وتقدمت القوات الغازية وقضت على سلطنة الفور في أقصى غرب السودان في عام ١٨٧٤م [4] . وتوسعت جنوبا فضمت أقاليم السودان الاستوائية الواقعة جنوب خط عرض ١٠ شمالا ، وذلك فيما عرفت بالكشوف الجغرافية المصرية التي أسهمت فيها السفن التجارية والأسلحة النارية . وقد توقف التوسع الاستعماري التركي المصري بعد الهزيمة التي تلقاها المستعمر من قبل الثورة المهدية [5] ، حيث مارست الدولة المهدية سيادة كاملة على السودان استمرت ثلاثة عشرة عاما دون نفوذ أجنبي [6] . شعرت مصر حينها بأنها فقدت جزءا عزيزا من أراضيها بسبب الثورة المهدية التي لا يحق لها ادعاء السيادة على السودان حسب الرؤية المصرية ، فأخذت تتحين الفرص لإعادة غزو السودان . ونسبة لأنها كانت عاجزة عن ذلك وحدها ، فقد وجدت مصر ضالتها في بريطانيا ، والتي كانت لها مصلحة في ضم السودان ، لضمان بقائها في مصر وتأمين حدودها الجنوبية . وبذلك التقت المصالح المصرية بالمصالح

---

(١) المرجع نفسه ، ص ٩٢ .

(٢) احمد الحفناوي ، **سودان وادي النيل في ظل الإسلام** ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢م) ، ص ١٠١ .

(٣) د/ يونان لبيب رزق ، نهج كين بويد ورواية علي البرير ، **الأهرام** ، (القاهرة : مايو ١٩٨٦م) ، ص ١١ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ١١ .

(٥) محمد بهاء الدين الغمري ، **الحركة المهدية وآثارها علي العلاقات المصرية السودانية** ، (القاهرة : مكتبة أوزوريس للكتب والمجلات ١٩٩٤م) ، ص ٥٨ .

(٦) محمد احمد محجوب ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

البريطانية فقامتا معاً بغزو السودان والقضاء على الثورة المهدية حيث دخل البلاد عـــهد جديد هو فترة الحكم الثنائي الإنجليزي المصري بتوقيع اتفاق عام ١٨٩٩م [١] . لم يكـــن المصريين على رضا بمشاركة بريطانيا لهم في حكم السودان ، ومن ثم لم يرض معظمهم باتفاق عام ١٨٩٩م لولا الضرورة ، وقد عبر الكثيرون عن ذلك الرفض ، حيـــث كتـــب مصطفي كامل في جريدة اللواء المصرية في عدد يوم ٢٠ يناير ١٨٩٠م ما يلـــي : « إن أكبر أيام الشقاء في تاريخ مصر وأسوأ تذكار كان يهيج في نفوس المصريـــين الأحـــرار الآلام والأشجان هو يوم ١٩يناير ١٨٩٩م ، ذلك اليوم الذي أعلنت فيه الحكومة الخديويـــة للأمة المصرية وللعالم كله أن الســـودان صار مستعمـــرة إنجليزية بالفعـــل » [٢] . وقـــد اعتبر حزب الوفد آنذاك أن كل من يتساهل في أمر السودان يرتكب خيانة كبـــيرة ضـــد الشعب المصري ، ويستحق بذلك العقاب [٣] . وفي نفس الإطار ذكر اونيس قانوس في جريدة المصري : « لا توجد قانوناً شئ اسمه الحكم الثنائي في السودان ، إذ أن الحكـم أو حق الولاية هو لمصر وحدها صاحبة السيادة السياسية فيه ، فالسودان أرض مصرية بـــلا منازع » [٤] . وقد استمر الوجود العسكري المصري في السودان بجانب بريطانيا ، إلـــى أن قام المواطن المصري عنايت بقتل السير لي ستاك في ١٩ نوفمـــبر ١٩٢٤م ، وذلـــك بسبب توصية تقدم بها السير لي ستاك يقضي بإخراج مصر من السودان مما أثار نقمـــة الحكومة والشعب المصري [٥] . وقد أدى ذلك إلى إرغام مصر على ســـحب موظفيـــها ووحداتها العسكرية من السودان ، وإنشاء قوة عسكرية عرفت بقوة دفاع السودان ، يكون مجندوها من السودانيين وقادتها من القوات البريطانية ، وأن يكون قسمها وولائها للحـــاكم العام بدلاً من ملك مصر .

وقد أصيبت القاهرة بصدمة كبيرة وخيبة أمل جراء القرارات البريطانيـــة تلـــك ، حيث ظلت منذ قرار الانسحاب في عام ١٩٢٤م تراقب تطورات الأحداث في الســـودان ،

---

(١) د/ محمود سها الدين الغمري ، مرجع سابق ، ص ٧٧ .

(٢) د/ مكي شبيكة مرجع سابق ، ص ٤٤ .

(٣) يوقايم رزق مرقص ، **تطور نظام الإدارة في السودان في عهد الحكم الثنائي الأول** ، (القاهرة : الهيئة المصريـــة العامـــة للكتاب ، ١٩٨٤م) ص ٨ .

(٤) يوقايم رزق مرقص ، **السودان في البرلمان المصري** ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩م) ، ص ٣١ .

(٥) ابراهيم أمين غالي ، " مقتل السردار والمؤامرة البريطانية في السودان " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العـــدد ٣٣ ، (يونيـــو ١٩٧٣م) ، ٧٤ .

وتتحين الفرص لإعادة نفوذها ووجودها فيه ، ففاوضت بريطانيا عدة مرات لهذه الغرض أبرزها مفاوضات تشمبرلين في عام ١٩٢٧م [١] . ومفاوضات هندرسون والنحاس في عام ١٩٣٠م [٢] ، وأخيراً أجبرت الظروف الدولية والإقليمية بريطانيا على عقد اتفاقية عام ١٩٧٦م مع مصر [٣] . وقد أعادت تلك الاتفاقية لمصر ما فقدته من نفوذ سياسي وعسكري في السودان ، حيث استمر ذلك الوجود حتى تم إعلان استقلال السودان في يناير ١٩٥٦م .

وهكذا نرى أن مصر عملت على إبقاء السودان تحت سيطرتها بمختلف الوسائل السياسية منها والعسكرية ، فركزت على دعوات الوحدة والتكامل والاستقلال تحت التاج المصري في أحيان كثيرة ، وفي أحيان أخرى استخدمت القوة العسكرية للإغارة على السودان وإخضاعه ، سواء كانت منفردةً أو بالاستعانة بالقوى الأخرى كالأتراك والبريطانيين ، وقد كان ذلك طابع العلاقات الثنائية في الفترة التي سبقت استقلال السودان .

---

(١) د. بركات موسى الحواتي ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ .

(٢) ، المرجع نفسه ، ص ١٠٤ .

(٣) د. يونان لبيب رزق ، **قضية وحدة وادي النيل بين المعاهدة وتغيير الواقع الاستعماري ١٩٣٦– ١٩٤٦م** ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٥م) ، ص ٢١ – ٦٠ .

المبحث الرابع :

التدابير المصرية في فترة ما بعد الاستقلال ١٩٥٦-١٩٦٩م :

وجدت مصر نفسها أمام الأمر الواقع بإجماع كل الأحزاب والجماعات الوطنية على استقلال السودان ، وعدم الارتباط بمصر ، ففي مطلع يناير ١٩٥٦م رفع الزعيم إسماعيل الأزهري علم السودان على سرايا غردون باشا { القصر الجمهوري حالياً } معلناً بذلك استقلال السودان [١] . الجدير بالذكر أن إسماعيل الأزهري يتزعم الحزب الوطني الاتحادي الذي كان من ضمن مبادئه وشعاراته الوحدة مع مصر ، وبذلك أصبح السودان دولة ذات سيادة ، الأمر الذي فرض على مصر ولأول مرة انتهاج أسلوب جديد للتعامل معه يوازن بين الالتزام بالمواثيق والاتفاقيات والأعراف الدولية الداعية لاحترام سيادة الدول وعدم الاعتداء عليها والتدخل في شئونها الداخلية ، وفي نفس الوقت انتهاج أسلوب يحافظ على مصالحها الحيوية والاستراتيجية في السودان والتي لا يمكن تجاهلها وإغفالها بأي حال ، ونسبةً لأن السودان أصبح دولة ذات سيادة ؛ فقد كان من البديهي أن تغلب التدابير السياسية على التدابير العسكرية في تعامل مصر معه ، عكس الذي حدث قبل استقلال السودان ، وسيتناول البحث في هذا السياق تلك التدابير في فترة الثلاثة عشر عاماً التي تلت استقلال السودان حتى مايو ١٩٦٩م .

أولاً : التدابير المصرية في فترة الحكومة الوطنية الأولى :

باستقلال السودان تبخرت أحلام الوحدة التي راودت الساسة والعسكريين المصريين منذ أمد بعيد ، فقد تدرجت تلك المحاولات من مساعي ضم السودان بالقوة العسكرية ، إلى دعوات الوحدة والاستقلال تحت التاج المصري ، إلى دعوات وحدة وادي النيل ، إلى استقلال السودان ليكون دولة ذات سيادة يربطها مع مصر علاقات متوازنة مهما كان شكل هذه العلاقات ، وكما سبقت الإشارة فإن لمصر مصالح استراتيجية في السودان تسعى للحفاظ عليها بشتى السبل ، مما يقتضي نهج جديد يتلاءم مع الوضع الجديد في السودان بدءاً بالاعتراف باستقلال السودان ، فقد أعلنت دولتا الحكم الثنائي اعترافهما باستقلال السودان ، من خلال بيانات تمت إذاعتها من قبل الدولتين ، وقد أذاع

---

(١) نوال عبد العزيز مهدي راضي ، **مصر والسودان في مفترق الطرق ، ١٩٥٣- ١٩٥٦م** ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .

الرئيس جمال عبد الناصر قرار الاعتراف المصري بالسودان في الثاني من يناير ١٩٥٦م ، مؤكداً ضرورة التزام السودان بكل الاتفاقيات التي تم توقيعها من قبل دولتي الحكم الثنائي والتي تتضمن رعاية لمصالح مصر في السودان ، وخاصةً المصالح المائية المتمثلة في اتفاقية عام ١٩٢٩م ، فقد نص قرار الاعتراف على الآتي : ((... إن حكومة مصر تعترف بأن السودان دولة مستقلة ذات سيادة اعتباراً من تاريخ أول يناير ١٩٥٦م ، وتأمل حكومة جمهورية مصر في نفس الوقت الذي تعترف فيه باستقلال السودان أن تستمر حكومة السودان في رعاية **الاتفاقيات والوفاقات التي عقدتها دولتا الإدارة الثنائية** نيابةً عن السودان ، أو اتفقتا على تطبيقها على السودان ، وستكون من دواعي سرورها تأييد الحكومة السودانية لذلك ، وترجو جمهورية مصر أن تتعاون معها السودان في كل الخطوات الضرورية لتصفية الإدارة الثنائية في السودان...)) [١] .

بناءاً على اتفاقية الحكم الذاتي الموقعة بين طرفي الحكم الثنائي في ١٢ فبراير ١٩٥٢م أجريت أول انتخابات برلمانية فاز فيها الاتحاديون . وقد بذلت مصر مجهودات كبيره لإيصال الاتحاديين للسلطة من أجل ضمان مصالحها في السودان ، وتحقيق الوحدة بناءاً على ذلك ، وقد أدى ذلك الدعم المصري بإجماع المراقبين إلى فوز الاتحاديين في تلك الانتخابات ، حيث تجلى الدعم المصري في عدة أوجه تمثلت في الأموال المصرية الطائلة التي استخدمها الاتحاديون **في تلك الانتخابات ، وقد أشارت بعض التصريحات** المصرية الرسمية إلى ذلك الدعم ، فقد ذكر الصحفي اللبناني جبران حائل أن عبد الناصر قد ذكر له أنه صرف خلال سنة واحدة أربعة مليون جنيه مصري دعماً لوصول الاتحاديين للسلطة في السودان . كما ذكر الرئيس المصري محمد نجيب في كتابه { كنت رئيساً لمصر } : ((... إن وصول إسماعيل الأزهري إلى رئاسة الحكومة كان بشرى خير لنا نسبةً لأن الخطة كانت تقوم على تدعيم الحزب الوطني لكي يعود السودان إلى مصر بعد أن يخرج منه الإنجليز...)) [٢] . ولم تخف مصر سرورها بفوز الاتحاديين واستبشارها بنجاح أمل الوحدة فقد زار الصاغ صلاح سالم { المسئول عن شئون السودان **في مصر** } البلاد ، وتنقل في عدد من المدن متحدثاً عن انتصارات الاتحاديين وخسران

---

(١) صحيفة الصراحة ، العدد ٦١٧ ، (الثلاثاء ٣ يناير ١٩٥٦م) .

(٢) خضر حمد ، **مذكرات خضر حمد في الحركة الوطنية السودانية : الاستقلال وما بعده** ، (الشارقة : مكتبة الشرق والغرب ، ١٩٨٠م) ، ص ١٨٢ .

الاستقلاليين زاعماً أن هذه هي رغبة الشعب السوداني الذي يريد أن يكون السودان متحداً مع مصر [1] .

من جانبه لم يرض حزب الأمة بنتيجة الانتخابات ورأى أن فوز الاتحاديين سببه التدخل المصري ، ومن ثم أصدر بياناً في ٣٠ نوفمبر ١٩٥٣م جاء فيه : « إن حزب الأمة لم يكن يتوقع أن تكون نتيجة هذه الانتخابات رغم التزوير والتضليل والتدخل المصري بمثل ما أسفرت عنه ، لذا فإن حزب الأمة يعلن للشعب السوداني وللعالم أجمع عدم اعترافه بنتيجة الانتخابات ، وإن حزب الأمة سوف يتخذ في الحال الخطوات العملية الحاسمة التي تقتضيها المصلحة العامة » [2] . تم تشكيل أول حكومة وطنية برئاسة الزعيم إسماعيل الأزهري ، وقد أوكل منصب وزير الخارجية للسيد مبارك زروق ، ونسبةً لأن الحكومة الجديدة قد ضمت الصفوة الاتحادية فقد تعاملت مع الحكومة المصرية بلطف شديد متجاهلةً دور مصر في استعمار السودان ، وقد أبدت حكومة الأزهري حسن النية تجاه مصر من أول خطوة أقدمت عليها مصر بتعيين أول سفير لها بالسودان السيد محمود سيف اليزل ، فقد كان أول سفير أجنبي يتم اعتماده بالخرطوم ليصبح عميداً للسلك الدبلوماسي وذلك بعد أن تلكأت الحكومة السودانية في قبول أوراق اعتماد السفير البريطاني حتى لا يفوز بذلك اللقب [3] .

حرصت القاهرة منذ فجر استقلال السودان على ضمان ولاء أية حكومة سودانية لها ، وأن تكون راعية لمصالحها ، ونسبةً لأن الأزهري من دعاة الاتحاد مع مصر فقد استبشرت القاهرة خيراً بتوليه السلطة ، إلاّ أن مصالح مصر تضاربت مع الطموحات الوطنية للسيد إسماعيل الأزهري بوصفه أول رئيس لدولة ذات سيادة ، نالت استقلالها في ظروف مشحونة بالمغامرات السياسية والمواقف الوطنية المتناقضة حول الاستقلال التام أو الاستقلال تحت مظلة مصر [4] . تمثلت مصالح مصر في تلك الفترة في أمرين عرقلتا مسيرة العلاقات الثنائية ، وساهمتا في زعزعة الثقة بين البلدين : **الأمر الأول :**

---

(١) أمين التوم ، **ذكريات ومواقف في تاريخ الحركة الوطنية السودانية ١٩١٤ – ١٩٦٩م** ، (الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للطباعة والنشر ، ١٩٨٧م) ، ص ١١٠ .

(٢) صحيفة السياسة : العدد ٥٢٨ ، (السبت ٢ يناير ١٩٨٨م) .

(٣) محمد سعيد محمد الحسن ، **السودان ومصر والمصير المشترك : مواقف وأحداث ١٩١٤م – ١٩٩٩م** ، (الخرطوم : إبداع لفن الطباعة والتصميم ، ١٩٩٩م) ، ص ٢٢ .

(٤) صحيفة الصراحة ، العدد ٦٦١ ، (الجمعة ١ أبريل ١٩٥٦م) .

يتعلق بمفاوضات العملة حيث كانت العملة المصرية متداولة في السودان ، **والثاني** : بمياه النيل والضجة التي أثيرت حول عدالة توزيعها من قبل المجموعات السياسية والحزبية السودانية ، فقد بدأت بوادر الخلاف تطفو على السطح حول هذين الموضوعين ، مما استدعي سفر السيد إسماعيل الأزهري إلى القاهرة في أول زيارة له بعد الاستقلال لمناقشة الموضوعين أعلاه ، وقد واجهت الحكومة المصرية مقترحات الأزهري حول العملة بالرفض ، وذكرت أن من مصلحة السودان أن تستمر عملته مرتبطة بالعملة المصرية كما هو الحال قبل الاستقلال ، ولمدة من الزمن حتى يتركز السودان في معاملته الخارجية [١] .

على كل فإن موضوعي العملة ومياه النيل قد ألقتا بظلالهما على العلاقات السودانية المصرية خلال تلك الفترة من حكم الزعيم الأزهري ، ولم تمهد لتطوير العلاقات بين البلدين رغم وجود نظام حكم اتحادي في السودان ، ومما يؤكد أن المصلحة القومية هو معيار تعامل مصر مع الحكومات السودانية بغض النظر عن توجهاتها .

عصفت الخلافات الحزبية بحكومة الأزهري في ٤ يوليو ١٩٥٦م ، وقد تم انتخاب حكومة جديدة برئاسة السيد عبد الله خليل ، تولي فيها محمد أحمد محجوب منصب وزير الخارجية ، ومن ثم فقد تم أبعاد الحزب الوطني الاتحادي الموالي لمصر من الحكومة الجديدة وأصبح في المعارضة [٢] . **ومن المعلوم أن عبد الله خليل رئيس الوزراء الجديد** هو سكرتير عام حزب الأمة المعروف بمواقفه العدائية لمصر ، والأكثر من ذلك أنه كان ضد شعارات عبد الناصر الثورية التقدمية ، إذ كان يتعاطف مع نوري السعيد رئيس وزراء العراق ، وكميل شمعون رئيس جمهورية لبنان ، والرئيسان حليفان للغرب المعادي لمصر انذاك [٣]. بناءا على ذلك فقد اتسمت فترة حكومة عبد الله خليل بفتور في العلاقات الثنائية ، حيث سيطرت قضيتي العملة ومياه النيل على أجواء العلاقات بين البلدين ، فقد استمرت المباحثات حول مياه النيل بغرض تعديل أو تجديد اتفاقية عام ١٩٢٩م . وحينما أيقنت القاهرة باستحالة احتواء حكومة السودان بدأت تخطط للإطاحة

---

(١) الصراحة ، العدد ٦٩٠ ، (الأحد ٢٤ يونيو ١٩٥٦م) .

(٢) P. M. Holt, ***Amodern History of the Sudan*** , (London : Red - Wood Press Limited , 1972) , p . 87.

(٣) عبد الملك عودة ، " قضايا الأمن القومي في إطار التكامل " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٥١ ، ص ٢٣ .

بها ، فقد تسلّم السيد عبد الله خليل تقارير سريّة عن تحركات مصرية تهدف إلى تقويض السلطة ، حيث وصل تقرير للحكومة من سفير السودان بالقاهرة السيد يوسف مصطفى التني يفيد أن ثمة اتفاق قد تم عقده بين قادة الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي في القاهرة للإطاحة بالحكومة الائتلافية وإعلان وحدة مصر والسودان [1] . وقد أكد تلك المعلومات السفير الأمريكي بالخرطوم في اتصال هاتفي بعبد الله خليل حيث أخبره بأنه تسلّم تقريراً مماثلاً من السفير البريطاني بالقاهرة [2] .

وقد ذكر السيد عبد الله خليل وهو يبرر فيما بعد دوره في تغيير النظام السياسي : « أن تقارير سريه تتالت إليه كرئيس للوزراء ووزير للدفاع ، وكذلك لقيادة الجيش عن تحركات مشبوهة يقوم بها الملحق العسكري المصري وبعض موظفي السفارة المصرية بالخرطوم ، وأن هناك لقاءات سرية بين الملحق العسكري المصري وبعض الضباط السودانيين في أماكن مختلفة مما أكد شكوكه بأن هناك انقلاباً تعدّ له مصر » [3] .

وحول ذات الموضوع صرح السيد عبد الله خليل لجريدة الفيجارو الفرنسية في ٢٥ نوفمبر ١٩٥٨م قائلاً : «... إن العناصر الهدامة كانت تخطط لقيام انقلابها الخاص ، وقد كان من الضروري إيقاف تلك الأعمال عند حدها ، لقد بدأ التدخل الأجنبي ، ورتبت بعض الدول أمورها على أن تنال ثقة وتأييد بعض السياسيين عن طريق الرشوة ...» ، وأضاف : «... إن أغلب السودانيين ضد الاتحاد مع مصر ولا يؤيدون ناصر » [4] . في الداخل كانت النزاعات والمشاحنات الحزبية على أوجها ، فقد كانت الجهود تجري بين الأحزاب لتشكيل حكومة قومية ، والذي يعني فقدان عبد الله خليل لمنصبه كرئيس للوزراء ، وهكذا شعر عبد الله خليل بالخطر ، وأنه سيفقد منصبه سواء بتشكيل حكومة قومية أو بانقلاب عسكري مدعوم من مصر ، ومن ثم قرر تسليم السلطة للجيش حيث تسلم الفريق إبراهيم عبود السلطة في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م [5] .

وهكذا نرى أن مصر سعت بكل جهودها لإبقاء السودان تحت سيطرتها خلال فترة الحكومة الديمقراطية الأولى ، إلاّ أن تلك المساعي اصطدمت بالطموحات والمشاعر

---

(١) عبد الحفيظ عباس الصديق ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٤١ .

(٣) أمين التوم ، مرجع سابق ، ص ٥٥ .

(٤) صحيفة السودان الجديد ، العدد ٣٥٤٨ ، (الخميس ٦ نوفمبر ١٩٥٨م) .

(٥) صحيفة السودان الجديد ، العدد ٤٥٦٦ ، (السبت ٢٩ نوفمبر ١٩٥٨م) .

الوطنية للقائمين على أمر السلطة في السودان ، إسماعيل الأزهـــري فعبـــد الله خليـــل ، وحينما فشلت في ذلك وأيقنت بأن الحكومة السودانية تناقض مصالحها بإثارة قضية ميــاه النيل ، واتخاذ مواقف سياسية استقلالية عن مصر بالميول نحو الغـــرب ؛ بـــدأت تكيـــد بوسائل أخرى غير سلميّة للإطاحة بالحكومة السودانية ، مثل افتعال مشـــكلة حلايـــب ، ودعم المعارضة الاتحادية ، وأخيراً التدبير لانقلاب عسكري للإطاحة بالحكومة السودانية ، مما يؤكد أن مصر ومنذ فجر الاستقلال لا ترضى بوجود أي حكومة غير تابعـــة لـــها وراعية لمصالحها في السودان .

ثانياً :
السياسات المصرية في عهد عبود :

في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م تسلّم الفريق إبراهيم عبود السلطة ، إذ لم يتردد في قبول عرض السيد عبد الله خليل بذلك ، فقد كان قادة الجيش أنفسهم مقتنعين بخطورة الموقف من خلال التقارير الاستخبارية التي كانت ترد إليهم عن تحركات صغار الضباط ، وخاصةً من أفراد المجموعة التي كانت تعرف باسم تنظيم الضباط الأحرار الموالين لمصر والمدعومين منها [1] .

وقد كان هاجس الضباط الأحرار تقلق قادة الجيش باستمرار ، حيث كان لهذا التنظيم وجود كبير في الجيش ، وكان متأثراً بالثورة المصرية ، وقد درج هؤلاء على توزيع المنشورات التي تدعو إلى التغيير [2] . والأخطر من ذلك أن هذه الحركة وبسند من مصر قامت بمحاولة انقلابية في ١٣يونيو ١٩٥٧م بقيادة الصاغ عبد الرحمن كبيدة [3] . ومن ثم فمن الواضح أن الفريق إبراهيم عبود تحرك لاستلام السلطة بدافع وطني ، حفاظاً على مصالح البلاد القومية العليا من التدخلات الخارجية ، وقطع السبيل للمحاولات الانقلابية المدبرة بأيدي أجنبية ، لكل ذلك فمن المستبعد أن يكون لمصر أدنى صلة بانقلاب الفريق ابراهيم عبود ، ومع ذلك قامت مصر مباشرة بتأييد الانقلاب [4] ، وذلك لعدة أسباب **أولاها : أن العلاقات بين البلدين كانت قد وصلت إلى درجة عالية من التوتر** مما جعلت القاهرة تتوق لأي تغيير سياسي في الخرطوم ، **والثاني :** أن المصريين قد علموا بأمر الانقلاب من خلال حزب الشعب الديمقراطي الموالي لمصر ، ذلك أن عبد الله خليل كان قد قابل السيد على عبد الرحمن رئيس الحزب ، وأبلغه بأنه سيسلم السلطة للفريق عبود الذي ينتمي لطائفة الختمية الموالية لمصر ، ومن ثم كان التأييد المصري [5] أما الحكومة الجديدة فقد وجدت ضالتها في التأييد المصري السبيل السالك للتأييد الدولي ، وقد أدرك الفريق إبراهيم عبود أهمية التأييد المصري فخصّها في بيانه الأول

---

(١) محمود عبد الرحيم الفكي ، مرجع سابق ، ص ٥١ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٥٢ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٥٢ .

(٤) محمد سعيد محمد الحسن ، **عبد الناصر والسودان** ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ٧٠ .

بالذكر الحميد مؤملاً إياها بأن النظام الجديد سيعمل على صيانة مصالحها في السودان ، وأنه سيقوم بإزالة الجفوة التي كثيراً ما اتهم المصريون عبد الله خليل بافتعالها مع مصر ، وذلك بإلغائه اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٢٩م ، وتصعيد أزمة حلايب حسب الزعم المصري ، فقد قال عبود في بيانه الأول : «... يطيب لي أن أؤكد أن السودان الحر المستقل سيبني علاقاته مع جميع الدول والعربية الشقيقة خاصةً على أساس الاحترام والود وتبادل المنفعة ، أما شقيقتنا الجمهورية العربية المتحدة فسنعمل جاهدين لتحسين علاقاتنا بها وحل جميع المشاكل المعلقة وإزالة الجفوة المفتعلة التي كانت تسود علاقات البلدين » (١).

على ضوء ذلك كانت الجمهورية العربية المتحدة أول دولة اعترفت بالنظام الجديد وسعت بجدية لاحتوائها ، فقد قام السفير المصري بالخرطوم محمود سيف اليزل بإبلاغ الحكومة بالاعتراف المصري ، كما أذاع راديو القاهرة تعليقاً موجزاً عن الوضع الراهن في السودان بارك فيها حركة الجيش السوداني ، وقال : «... إننا نظرنا إلى هذه الحركة بعين الثقة والأمل في المستقبل... » (٢) . وعلى الفور بدأ الفريق إبراهيم عبود في التعامل مع المصالح المصرية في السودان مهرولاً لاسترضاء مصر ، ذلك أن النظام الجديد مازال يعتريها هاجس تحركات الضباط الأحرار داخل القوات المسلحة ، فحاولت أن تطرح نفسها بديلاً لتلك المجموعة أمام مصر (٣) .

وكخطوة عملية للتعامل مع تلك المصالح المصرية ، أدلى الفريق إبراهيم عبود بتصريح ذكر فيه أن مجلس الوزراء قد اتخذ في اجتماعه الأول قراراً يقضي بتكليف السيد احمد خير وزير الخارجية بأن يعكف على دراسة المشاكل المعلقة بين الجمهورية العربية المتحدة وبين السودان ، ورفع تقرير للمجلس عنها وإجراء الاتصالات اللازمة في هذا الصدد (٤) . وقد رفع احمد خير تقريره فبدأ فوراً في التعامل الفعلي مع تلك المصالح فدخلت الحكومة الجديدة في مفاوضات مياه النيل مع مصر تمخضت عن توقيع اتفاقية مياه النيل في ٨ نوفمبر ١٩٥٩م (٥). وبتوقيع الاتفاقية حققت القاهرة أكبر حلم لها

---

(١) **المشكلة الدستورية في السودان** ، وكالة السودان للأنباء ، قسم البحوث ، الخرطوم ، الوثيقة رقم ٧ ، ص ١٥٧ .

(٢) السودان الجديد ، العدد ٣٥٥٧ ، ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م .

(٣) عبد الماجد أبو حسبو ، **زكريات عبد الماجد أبو حسبو** ، مرجع سابق ، ص ١١٧ - ١٧٣ .

(٤) السودان الجديد ، العدد ٣٥٥٧ ، ١٧(نوفمبر ١٩٥٨م) .

(٥) بركات موسى الحواتي ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ .

من السودان ، فرضيت تماماً عن الحكومة الجديدة ، وأوقفت دعمــــها لتنظيــم الضبــاط الأحرار ودعم المحاولات الانقلابية الرامية للإطاحة بالحكومة . وتعبيراً عن ذلك الرضـــا قدمت مصر دعوة للفريق إبراهيم عبود لزيارتها ، وقبل الدعوة في يوليو ١٩٥٩م ، حيث أعدّ له برنامج حافل واستقبالات اتسمت بالاهتّمام الشديد [١] .

شهدت هذه الفترة استقراراً كاملاً في العلاقات الثنائية وازدادت الصلات الرســمية والشعبية بين البلدين ، إلاّ أن الظروف السياسية في السودان لم تســعف حكومـــة عبــود للاستمرار في مشروعه الرامي إلى توطيد علاقات البلدين ، فقد ازدادت معارضة النظــام من قبل فئات الشعب السوداني ، وتكونت جبهة عريضة للمعارضـــة ضمــت الأحــزاب والهيئات السياسية السودانية ، واستمرت في مقاومة النظام إلى أن ســقطت فــي ثــورة أكتوبر ١٩٦٤م ، دون أن تجد أي دعم وسند من مصر والتي أدركت شعبية الثورة ولـــم تشأ أن تغامر بالوقوف مع نظام يفتقر إلى القاعدة الشعبية ، إضافة إلى أن النظام قد نفذت لمصر كل ما أرادت من السودان ، وليس من المتوقع منه أن يعطي أكثر من ذلك ، فقــد أعطت حكومة عبود كل ما ملكت .

---

(١) الصراحة ، العدد ١٧٤٤ ، (الخميس ١٤/٤/١٩٦٠م) .

ثالثاً :

حكومة أكتوبر والديمقراطية الثانية :

أ/ الحكومة الانتقالية :

واجه الشعب السوداني حكومة عبود في ثورة عارمة وصدامات أطاحت بها في ٢١ أكتوبر ١٩٦٤م ، وقد اتسمت ثورة اكتوبر بالقوة والصرامة والصمود والتصميم على مواجهة السلطة العسكرية الحاكمة ، الأمر الذي لفت انتباه أجهزة الإعلام العالمية والتي تابعت أحداث الثورة بتفاصيلها ، فقد ذكرت بعض الصحف الفرنسية : « إن الشعب السوداني قد أعاد للتاريخ الثورة الفرنسية واقتحام الباستيل » (١) . وقد كانت الثورة مفاجأة لمصر إذ لم تضع لها أي حساب ، فعجزت عن مساندة ودعم وإنقاذ حكومة عبود عن السقوط رغم العلاقات الحميمة التي كانت تربط بين البلدين ، والدليل على غفلة مصر أن إعلامها عجزت عن معرفة هويّة هذه الثورة وطبيعتها وتوجهاتها ، وأخطأت في تفسير دوافعها وأهدافها ، فحاولت تصوير ثورة اكتوبر وكأنها تمت بدعم ومساندة مصر ، ومن ثم فهي موالية للحكومة المصرية ، حيث ذهب بعض الكتاب إلى أن هذه الثورة هي امتداد طبيعي لثورة ٢٣ يوليو المصرية ومتجاوبة مع أهداف القومية العربية (٢) . من جانب آخر تناولت جريدة الأهرام القاهرية أخبار الثورة السودانية بصورة تفتقر إلى المصداقية حيث ذكرت أن الشعب السوداني خلال وأثناء ثورة اكتوبر كانت تحمل صورة عبد الناصر وتهتف باسمه ، والحقيقة أن الذين فعلوا ذلك هم شرائح محدودة من الطلاب الناصريين والقوميين العرب بجامعة القاهرة فرع الخرطوم (٣) .

تلك كانت محاولات مصرية رسمية وغير رسمية لاحتواء الثورة السودانية أو على الأقل تخفيف حدة التوتر التي قد يسود علاقات البلدين بسبب الدعم والسند المصري لحكومة عبود . وقد أثار الموقف المصري دهشة الشعب السوداني ، فمن جانب تجاهل تماماً مساندة ثورة يعتز بها السودان رغم وقوف الإعلام العالمي كله بجانب تلك الثورة وبطولات الشعب السوداني ، من جانب آخر سعي الإعلام المصري إلى احتواء الثورة

---

(١) د. بركات موسى الحواتي ، مرجع سابق ، ص ١٢٢ .

(٢) محمد سعيد محمد الحسن ، **السودان ومصر والمصير المشترك** ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

(٣) د. بركات موسى الحواتي ، مرجع سابق ، ٢٣٣ .

السودانية وتصويرها وكأنها تابعة لمصر ، وقد تساءل مندهشاً عن موقف مصر عبد الماجد أبو حسبو حيث قال : «... كيف لم تهز الأحداث لأيام ثلاثة الإعلام المصري ومصر جارة قريبة... » [1]. وقد أثار موقف مصر ومحاولاتها لاحتواء الثورة الشعبية المواطن السوداني فخرج في مظاهرات تستنكر ذلك ، وتوجه بعض المتظاهرين نحو السفارة المصرية بالخرطوم وقاموا بحرق العلم المصري وترديد هتافات معادية لمصر [2] ، وقد اعتذرت الحكومة السودانية لمصر عن ذلك التصرف ، واعتبرت الحكومة المصرية أن ما تم لا يتعدى الانفعال الجماهيري المشروع ، وأنه سوف لا يؤثر على علاقات البلدين ، وقال عبد الناصر إنه يعتبر وكأن شيئا لم يحدث [3] .

تولي السلطة في السودان حكومة انتقالية برئاسة السيد سر الختم الخليفة ، وقد أوكل إلى هذه الحكومة سهام محددة بجانب تسيير شئون الدولة منها ، إجراء الانتخابات في مدة لا تتجاوز العام من تاريخ اندلاع الثورة [4] . ومن ثم فقد كان هذا العام فترة ركود في العلاقات الثنائية لانشغال الحكومة بإجراء الانتخابات العامة ، وانشغالها كذلك بالسعي لإيجاد حل سلمي لمشكلة جنوب السودان والتحضير لمؤتمر المائدة المستديرة ، وقد زاد من ركود العلاقات كذلك أن مصر لم تكن راضية بسقوط حكومة الفريق إبراهيم عبود [5] . ومن ثم فقد سارت العلاقات خلال هذه الفترة بصورة طبيعية دون أن تشوبها انفراج أو توتر ، تعاون أو تصادم ، وقد تخللتها بعض الزيارات والتصريحات التي لم تخرج من طور التصريحات العادية .

ب/ الديمقراطية الثانية :

أجريت الانتخابات العامة في مارس ١٩٦٥م ، وفي مايو ١٩٦٥م تم تشكيل حكومة ائتلافية بين حزبي الأمة والوطني الاتحادي ، وأصبح السيد محمد احمد محجوب رئيسا للوزراء ، في حين تولي السيد إسماعيل الأزهري رئاسة مجلس السيادة [6] .

---

(١) عبد الماجد أبو حسبو ، مرجع سابق ، ص ٢٤٢ .

(٢) د/ بركات موسى الحواتي ، مرجع سابق ، ص ٢٣٣ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٢٣٣ .

(٤) تيم نبلوك ، **صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال وحتى الانتفاضة** ، ترجمة الفاتح التجاني ومحمد علي جادين ، (الخرطوم : مطبعة جامعة الخرطوم ، ١٩٩٠م) ، ص ٢١٥ .

(٥) صحيفة السودان الجديد ، العدد ٥٥٥٢ ، (٢٧ يوليو ١٩٦٥م) .

(٦) عبد الفتاح أبو الفضل ، مرجع سابق ، ص ٢٨٧ .

أصدرت الحكومة الجديدة ميثاقا تجاهلت فيه تماما أي إشارة لعلاقات السودان بمصر باعتبار أن هذه العلاقات لا تمثل أولوية في المرحلة الراهنة . عمليا انشغلت هذه الحكومة في بدايات عهدها كذلك بالمشاكل الداخلية ، والتي تمثلت في المناورات الحزبية ، والصراعات حول السلطة ، والمكاسب السياسة ، والانقسامات داخل بعض الأحزاب ، وعلى رأسها حزب الأمة الذي انقسم إلى جناح الصادق وجناح الأمام الهادي ، وكذلك خصومات بين الصادق المهدي والأستاذ محمد احمد محجوب ، وأخيرا طرد الحزب الشيوعي من الجمعية التأسيسية ، وغيرها من المشاكل الداخلية التي شابت تلك الفترة والتي أقعدت الحكومة عن التفرغ للشؤون الخارجية والتفكير في أمر العلاقات مع مصر [1] . بناءا على ذلك فقد اتسمت العلاقات الثنائية خلال أوائل عهد الحزبية الثانية بالفتور من قبل الطرفين ، فقد انعكست تلك المشاكل الداخلية على سياسة السودان الخارجية تجاه مصر ، فلم تتوحد الرؤى حول كيفية التعامل الخارجي ، كما عجزت القاهرة عن إيجاد صيغة للتعامل مع الحكومة السودانية المنقسمة المثقلة بالمشاكل الداخلية ، فاتخذت موقفا أشبه بموقف المراقب ولم تتعامل إلا مع القضايا الكبرى التي قد تضر بالأمن القومي السوداني والمصري على السواء ، مثل التدخل الغربي في جنوب السودان ، والمخططات الرامية لإذكاء نار الحرب ، وفصل الجنوب خلال تلك الفترة . وقد وجد الموقف المصري استحسانا من قبل الحكومة السودانية وساهم في التخفيف من حدة التوتر التي كانت سائدة بين حزب الأمة والقاهرة ، حيث صرح بذلك السيد الصادق المهدي حينما سئل عن رأيه في موقف مصر الأخير فقال : «... إن موقف حزبنا هو موقف الأخ والشقيق والجار...» [2] .

خلال تلك الفترة حدثت تطورات أخرى على الساحة العربية ساهمت في تحسن العلاقات بين البلدين ، تمثلت تلك التطورات في تزايد حدة الصراع العربي الإسرائيلي ونكسة يونيو ١٩٦٧م ، واحتلال إسرائيل للكثير من الأراضي العربية في مصر والجولان وجنوب لبنان . وقد أعلن السودان حكومة وشعبا وقوفه بجانب مصر منذ اللحظة الأولى وتم إعلان التعبئة العامة في جميع أنحاء القطر استعدادا للحرب حيث أعلن رئيس الوزراء الحرب على إسرائيل ، وعقد مجلس الوزراء جلسة طارئة اتخذ فيها كافة

---

(١) محمد عمر بشير ، **مشكلة جنوب السودان خلفية النزاع ومن الحرب الداخلي الي السلام** ، مرجع سابق ، ص ١٩٦ .

(٢) السودان الجديد ، العدد ، ٥٥٧٠ ، (١ أغسطس ١٩٦٥م) .

الإجراءات المتعلقة بإعلان التعبئة العامة ، وإرسال قوات إلى الجبهة المصرية ، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول التي تساند العدوان الإسرائيلي [١] . كما عقد مؤتمر اللاءات الثلاثة بالخرطوم لحشد الدعم العربي لمصر في مواجهة إسرائيل وتخفيف آثار الهزيمة عن عبد الناصر . وقد أدى ذلك إلى تحسن مؤقت في العلاقات الثنائية ، إذ سرعان ما توترت العلاقات بعد انقشاع سحابة الحرب ، فقد بدأت المكايدات الحزبية في السودان وبدأت لعبة الائتلافات والاختلافات ، ومساعي مصر لتقوية الاتحاديين على حساب الأحزاب الأخرى ، وبدأ الحديث يتردد مرة أخرى عن دعم مصر لتنظيم الضباط الأحرار دون تقدير أو مراعاة لموقف الحكومة السودانية بجانبها إبان النكسة [٢] . وقد تأكد الدعم المصري للضباط الأحرار بالمحاولة الانقلابية والتي وقعت بعد خمسة أشهر فقط من مؤتمر الخرطوم أي في نوفمبر ١٩٦٧م [٣] ، ومن ثم أيقنت الحكومة السودانية أن مصر لا ترض بأقل من احتوائها أو الإطاحة بها إن دعت الضرورة ، وقد أدت تلك المحاولة إلى توتر العلاقات بين البلدين ، إلى أن قاد جعفر نميري وبدعم مصري انقلاباً أطاح فيه بالحكومة الديمقراطية الثانية في مايو ١٩٦٩م .

---

(١) محمد سعيد محمد الحسن ، **السودان ومصر والمصير المشترك** ، **مرجع سابق** ، ص ٣٥ ؛ محمد أحمد محجوب ، مرجع سابق ، ص ١٢٣ .

(٢) د. بركات موسى الحواتي ، مرجع سابق ، ص ٢٣٥ .

(٣) محمد سعيد محمد الحسن ، **عبد الناصر والسودان** ، مرجع سابق ، ص ١١٣ .

الفصل الثاني

السياسات المصرية في عهد مايو

١٩٦٩م - ١٩٨٥م

تعتبر فترة مايو أكثر الفترات ازدهاراً في تاريخ العلاقات السودانية المصرية ، وذلك لطول عمر حكومة مايو من جانب ، والأحداث الكثيرة التي شهدتها هذه الفترة من جانب آخر ، وسيتناول هذا الفصل العلاقات السودانية المصرية والتدابير المصرية لاحتواء السودان خلال هذا الفترة . وذلك من خلال أربعة مباحث يقف الباحث فيها على الدور المصري في انقلاب مايو ، والعمل المشترك في ركب الاشتراكية الثورية ، ثم التحديات السياسية التي جابهت النميري والسادات والتي زادت من تقارب البلدين ، وأخيراً يتناول الفصل العلاقات الثنائية في عهد الرئيس محمد حسني مبارك .

المبحث الأول :

الدور المصري في انقلاب مايو :

ساعدت ظروف كثيرة على التمهيد لانقلاب مايو الذي أطاح بالنظام الحزبي في السودان ، وقد كان دور مصر في تلك الظروف واضحاً ، إذ لم تكن الحكومة الحزبية ترضي طموحاتها وتحقق مصالحها رغم موقفها القوي بجانبها في حرب يونيو ١٩٦٧م . وتتمثل أبرز تلك الظروف في الآتي :

أولاً : التطاحن الحزبي والصراع حول السلطة ، والذي أدى إلى نسف الاستقرار السياسي بالبلاد ، أبرز مثال لذلك أنة في الفترة من أكتوبر ١٩٦٤م - مايو ١٩٦٩م تم تشكيل خمس حكومات ، أي بمتوسط حكومة كل إحدى عشرة شهراً [1] . وقد أدى ذلك إلى فوضى أغضب الشعب السوداني من الديمقراطية الليبرالية ، فقد انشغلت الأحزاب بالصراع حول السلطة وتجاهلت هموم المواطن المعيشية في ظل أزمة اقتصادية طاحنة يمر بها البلاد ، بلغت ذروتها في عامي ١٩٦٨م و ١٩٦٩م [2] . كذلك فشلت الأحزاب

---

(١) محمد وقيع الله ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

(٢) د/ بركات موسى الحواتي ، مرجع سابق ، ص ٢٣٥ .

عن التوصل لحل سلمي لمشكلة جنوب السودان بعد فشل مؤتمر المائدة المستديرة . وقد كان الدور المصري في الصراع الحزبي واضحاً بل أقرب إلى دور المشارك في الصراع ، من خلال الدعم والسند الذي كانت تقدمه للأحزاب الاتحادية في مواجهة الأحزاب الاستقلالية [١] .

ثانياً : قرار الأحزاب القاضي بإقصاء الحزب الشيوعي السوداني من المسرح السياسي وطرد نوابه من البرلمان ، فقد دفع هذا القرار الحزب الشيوعي إلى اتباع طريق آخر للسلطة أقرب من طريق المنازلة الديمقراطية ، وهو طريق الانقلاب ، ومن ثم بدأ الحزب الشيوعي يتقرب من القوات المسلحة سراً وعلناً على صفحات الصحف من خلال كتابات الأستاذ عبد الخالق محجوب والأستاذ أحمد سليمان ، وقد توافق الموقف المصري مع الموقف الشيوعي في كراهية الحكومة السودانية فعملا معاً على الإطاحة .

ثالثاً : حرب يونيو ١٩٦٧م وما خلفته من وعي قومي ، وإحياء لمعاني النضال العربي ، وتجاوز الإطار القطري الضيق إلى التفاعل مع قضايا الأمة العربية ضد العدو المشترك ، فبرزت بذلك التنظيمات التي تمجد القومية العربية وبطولاتها المتجسدة في شخص قائدها عبد الناصر ، وقد تأثر السودان بذلك أيضاً ، فبرزت تنظيمات على ذات المنوال ، أهمها التنظيمات الناصرية [٢] ، كما ازداد نشاط تنظيم الضباط الأحرار والذي يضم طليعة ثورية من الضباط الموالين لمصر ، والمشبّعين بأفكار وقناعات تنظيم الضباط الأحرار المصري الذي قاد انقلاب يوليو ١٩٥٢م [٣] .

رابعاً : التحسن الذي طرأ على علاقات الحزب الشيوعي بمصر بعد صفقة الأسلحة التشيكية ، وتقرب عبد الناصر من المعسكر الاشتراكي ، وابتعاده بالتالي عن المعسكر الرأسمالي ، وقد صادف هذا التحسن طرد نواب الحزب الشيوعي من البرلمان بعد تكتل حزبي ضم الاتحاديين وحزب الأمة وجبهة الميثاق الإسلامي [٤] . أما عن مصر فقد

---

(١) المرجع نفسه ، ص ٢٣٥ .

(٢) د/ بركات الحواتي ، مرجع سابق ، ص ٢٣٥ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٢٣٥ .

(٤) محمد محمد احمد كرار ، **الأحزاب والتجربة الديمقراطية في السودان** ، (الخرطوم : دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر ، ١٩٨٥م) ، ص ١٠٠ .

صادفت تلك الفترة مشاكل الحكومة المصرية مع الإخوان المسلمين ، واتهام جبهة الميثاق الإسلامي بدعم الإخوان المسلمين في مصر .

خامساً : محاولات الحكومة السودانية ومساعيها لوضع دستور إسلامي الذي تمت إجازته من قبل البرلمان السوداني في مرحلة القراءة الثانية [1] ، مما ينذر بحكومة إسلامية في الخرطوم قد تقوّي من شوكة المعارضة الإسلامية في مصر ولو معنوياً .

تضافرت كل هذه الظروف وساهمت في التمهيد لانقلاب مايو المدعوم من الحكومة المصرية ، ومن الحزب الشيوعي السوداني والمجموعات الناصرية والبعثية ، وقد نفذ الانقلاب تنظيم الضباط الأحرار في ٢٥ مايو ١٩٦٩م ، ويبدو دور مصر في هذا الانقلاب واضحاً ، فقد استفاد تنظيم الضباط الأحرار ذو الميول اليسارية من علاقة السيد بابكر عوض الله الحميم بمصر ، إذ كان من المعجبين بعبد الناصر [2] ، حيث طلب التنظيم منه استشارة الحكومة المصرية في شأن الانقلاب ، والحصول على تأييدها ، وبعد الاتصال بمصر أكد بابكر عوض للتنظيم مساندة مصر التامة لهم إن نجحوا في الاستيلاء على السلطة ، **وقد كان ذلك دفعة قوية لهؤلاء الضباط للمضي قدماً في تنفيذ الانقلاب** [3] وقد أكد السيد محمد احمد محجوب رئيس الوزراء الأسبق الدور المصري في انقلاب مايو ، فكتب في مذكراته بعد الانقلاب قائلاً : « إن الأجهزة الأمنية لمصرية كانت ضالعة بشكل أو بآخر فيما حدث في مايو ١٩٦٩م » [4] . وقال كذلك مرارة شديدة : « في أخطر ساعات الأزمة ساعدت ناصر ، ولكنه كان وراء المؤامرة التي أدت إلى الانقلاب العسكري الثاني في السودان » [5] .

كذلك أفاد السيد حسن عوض الله وزير الداخلية قبل الانقلاب بما يؤكد دور مصر حيث قال : «... كان الصراع حول الدستور الإسلامي بالبرلمان قد مرّ بالقراءتين الأولى والثانية وقبل الثالثة ، وكان للصحافة دورها في الإشارة والتنبؤ بانقلاب عسكري في الطريق ، وكل هذا يستوجب دقّة التقارير الأمنية ، وكان من بينها في وقت مبكر التقارير الخاصّة بما يسمي بتنظيم الضباط الأحرار ، وبعد المداولة والاستطلاع التي تستلزمه

---

(١) بشير محمد سعيد ، مرجع سابق ، ٤٧ .

(٢) محجوب عمر باشري ، مرجع سابق ، ص ٥٢٦ .

(٣) بشير محمد سعيد ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .

(٤) محمد سعيد محمد الحسن ، مرجع سابق ، ص ٢٤٨ .

(٥) محمد احمد محجوب ، مرجع سابق ، ص ٢٤٨ .

خطورة الأنباء ، ثم رفع النبأ لرئاسة مجلس الوزراء فحدث التلكؤ الغريب ، ومن ثم رفع الأمر إلى رئيس مجلس السيادة إسماعيل الأزهري فلم يتلكأ ، واعتقد بعد أن اتضح له معالم تدخل مراكز القوى الحاكمة في مصر في الإعداد للانقلاب أن اتصالاً سريعاً وعاجلاً بالزعيم جمال عبد الناصر قد يكشف الخطة ويؤدي لتدخله للعدول عن المضي في التدبير ، وبتاريخ ٢١مايو ١٩٦٩م أرسل الرئيس إسماعيل الأزهري الأستاذ صالح محمد إسماعيل الذي درج على إرساله لمصر في المهمات المتصلة بها لمقابلة عبد الناصر ليتدارك الموقف بكف رجاله عن المضي في المخطط المرسوم ... » . وتكتمل شهادة حسن عوض الله بإفادة السيد صالح محمد إسماعيل حيث يقر لإسماعيل الأزهري في عام ١٩٦٩م ، أنه وجد صعوبة في مقابلة الرئيس جمال عبد الناصر الذي كان يجد الطريق سهلاً إليه في الماضي ، ولكنه في هذه المرة وجد الطريق مسدودا وقد وجد ألوانا من المماطلة لم يعهدها إلى أن حل يوم ٢٥ مايو ١٩٦٩م [١] .

هكذا نجد أن الدور المصري كان واضحاً في انقلاب مايو ، إذ لم تكن الحكومة الوطنية السابقة تلبي طموحاتها وتحقق مصالحها ، كما صعبت على مصر احتوائها والسيطرة عليها ، ومن ثم أقدمت على الإطاحة بها مستعينة في ذلك بتنظيم الضباط الأحرار ومجموعات اليساريين داخل السودان .

من جانبه نفي النميري صلة حكومته بأي جهة داخلية كانت أو خارجية ، وذكر في معرض رده لسؤال من جريدة الصحافة حول المبادئ والأفكار السياسية يؤيدها ، قال : «...إنني وسائر الضباط الذين قادوا الثورة لم نهتد بأفكار حزب أو هيئة أو أي تدخل من خارج القوات المسلحة ، كما أننا لم نتأثر بأية مبادئ محلية كانت أو خارجية ، وقد كان لتنظيم الضباط الأحرار مبادئه وفلسفته الخاصة ، وقد اهتدينا فقط بهذه الفلسفة... » [٢] . كانت مصر بالطبع أول دولة بادرت بتأييد النظام الجديد حيث أبلغ السفير المصري بالخرطوم الحكومة السودانية اعتراف مصر ومساندتها لها [٣] .

---

(١) مصطفي محمد الحسن ، **رجال ومواقف في الحركة الوطنية** ، د، م ، ص ٤٥ .

(٢) الصحافة ، العدد ١٩١٨ ، (الأحد ١يونيو ١٩٦٩م) .

(٣) أحمد حمروش ، مرجع سابق ، ص ١٦٩ .

المبحث الثاني :

المصالح الأيدلوجية والعمل المشترك في إطار التوجه الاشتراكي الثوري :

تميزت هذه الفترة من تاريخ العلاقات بين البلدين بأنها أكثر الفترات ازدهاراً ، إذ لم تجد القاهرة أي عناء في احتواء حكومة السودان التي ساندتها للوصول إلى السلطة ، وقد زاد من تقارب النظامين عدة عوامل أهمها التوجه الاشتراكي للنظامين ، ومعاداتهما المطلقة للاستعمار والقوى الإمبريالية والصهيونية العالمية ، ووقوفهما بجانب القومية العربية ، وحركات التحرر الوطني الإفريقية .

وقد أكدت ثورة مايو في بيانها الأول ذلك المنحى الثوري المقرب من مصر ، كما أكد النميري ذلك في تصريحات صحيفة حيث قال : «... سنعمل على تقوية علاقات السودان مع الشقيقة مصر قلعة النضال العربي الإفريقي ضد الإمبريالية والصهيونية العالمية...» [(١)] . كما برز التوجه الأيدلوجي المشترك في البيان المشترك الصادر عن المباحثات الثنائية بالقاهرة في يوليو ١٩٦٩م إذ جاء فيه : «... إن تقارب منهج البلدين الثوري والسياسي حافظ على إحداث مزيد من نمو هذه العلاقات... » [(٢)] .

بدأت أولى الصلات بين البلدين بتبادل وفود تنويرية ، فقد أوفد عبد الناصر كل من السيد أحمد حمروش رئيس تحرير مجلة روزاليوسف ، وأحمد فؤاد مطر رئيس مجلس إدارة بنك مصر بطائرة خاصة إلى الخرطوم لينقلا إليه صورة كاملة عما حدث ، حيث أن لكلا الرجلين علاقات خاصة بقيادة الثورة السودانية ، بحسبانهما ينتميان للحزب الشيوعي المصري ومن أبرز أعضاء الحركة المصرية للتحرر الوطني {حدتو} [(٣)] . وقد طلب من الوفد أن يبلّغا مجلس قيادة الثورة السودانية أن عبد الناصر على استعداد لوقف القتال في القنال ، وإرسال قوات لدعم الحركة في السودان إذا دعت الضرورة [(٤)] . ومن ثم فقد اتسمت هذه الفترة بتحسن غير مسبوق في العلاقات بين البلدين ، وازداد تقارب البلدين من ليبيا خاصةً بعد الثورة الليبية في الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩م ، وبروز

---

(١) من سياستنا الخارجية ، وزارة الإرشاد القومي ، (سبتمبر ١٩٦٩م) ، ص ٣ .

(٢) جريدة الصحافة ، العدد ١٩٦٢ ، (٢٢ يوليو ١٩٦٩م) .

(٣) بشير محمد سعيد ، مرجع سابق ٤٨٠ .

(٤) المرجع نفسه ، ٤٨٠ .

قيادة جديدة ثورية ومؤمنة بقضايا النضال العربي ، حيث برزت بوادر التنسيق بين الرؤساء الثلاثة خاصةً بعد المحادثات الثلاثية في طرابلس في ديسمبر ١٩٦٩م ، والتي تم خلالها تشكيل لجنة تنسيق بين البلدان الثلاثة يمثل فيها وزراء الخارجية والدفاع والاقتصاد [١] . في الأول من يناير ١٩٧٠م زار عبد الناصر السودان للمشاركة في احتفالات البلاد بالذكرى الرابعة لأعياد الاستقلال ، وقد خاطب الشعب السوداني بإستاد الخرطوم مشيداً بثورة مايو ومؤكداً الاتجاه الثوري الأيدلوجي الذي يجمع بين البلدين ، وقد كان خطاب عبد الناصر ضربة كبيرة للاتحاديين حيث وصف جهودهم الوحدوية بأنها وحدة إقطاع ، ووقف عبد الناصر مسانداً لنظام أطاح بحكمهم ، وأودع قادتهم السجون . وهكذا شهدت العلاقات الثنائية أحسن فترات ازدهارها بسبب وحدة الفكر والأيدلوجيا ، وبرز التنسيق الثلاثي السوداني المصري الليبي . ومن ثم فقد لعبت المصالح الفكرية والأيدلوجية المشتركة دوراً بارزاً في توطيد علاقات البلدين خلال تلك الفترة التي أعقبت انقلاب مايو ، وعمل السودان بنشاط بجانب ليبيا ومصر في سبيل خدمة تلك المصالح ، ووقف بقوة بجانب مصر خلال المحن التي ألمت بها آنذاك ، فكان السودان ضمن دول المواجهة مشاركاً بفاعلية في اجتماعاتها وملتزماً بقراراتها ، وقد كانت أبرز تلك القرارات آنذاك قرار مقاطعة المصالح الغربية [٢] .

من جانب آخر وقفت مصر بجانب السودان في أحداث الجزيرة أبا وود نوباوي الدامية في مارس ١٩٧٠م [٣] ، وقد كانت ثورة الأنصار ضد التوجه الاشتراكي الشيوعي لنظام مايو ، الأمر الذي يناقض توجه مصر وليبيا معاً ، فكان الدعم والسند المصري الليبي لحكومة مايو من أجل ضرب معاقل الرجعية وأذيال الاستعمار حسب تصريحات عبد الناصر نفسه . وقد سجل عبد الناصر آخر زيارة له للسودان لحضور أعياد مايو بجانب القذافي في ١٩٧٠م ، حيث توفي في ٢٨ ديسمبر ١٩٧٠م وقد شارك السودان حكومةً وشعباً مصر أحزانها بفقد عبد الناصر ، والذي بوفاته انطوت صفحة مهمة من صفحات العلاقات السودانية المصرية ، لعبت شخصية عبد الناصر الدور الرئيسي فيها .

---

(١) الصحافة ، العدد ٢٠٩٥ ، (السبت ٢٧ ديسمبر ١٩٦٩م) .

(2) Bynard Sally Ann , ***Sudanese Foreign Policy Under Nimiri*** , (U.S.A : The George Washington University Microfilms International , 1983) , p . 42.

(٣) بشير محمد سعيد ، " من مذكراتي " ، **الأيام** ، العدد ٦٠٥٥ ، (الثلاثاء ٥ مايو ١٩٨٧م) .

المبحث الثالث :

الفترة من مايو ١٩٧١م – اكتوبر ١٩٧٣م ، التقارب في ظل تحديات السلطة والتنافر في ظل تباين دوائر المصالح القومية :

بعد وفاة عبد الناصر وانتخاب أنور السادات رئيسا للجمهورية ، واجهت الدولتان عدة مشاكل وقلاقل داخلية وتحديات مشتركة زادت من تلاحمهما في مواجهتها والتصدي لها . ففي مصر بدأت الخلافات والصراعات حول السلطة تدبّ في أوصال النظام ، وبدأت هذه الخلافات واضحة للعيان في ١٥ مايو ١٩٧١م ، ومنبع هذه المشاكل ومصدرها شخصية عبد الناصر القوية المؤثرة ، والتي تركت بصمة واضحة في مجال السياسية الداخلية والخارجية لا يمكن محوها بسهولة ، ولا يمكن للسادات وهو خليفة عبد الناصر أن يكون ظلاً للناصرية مقتفياً أثرها دون أن يكون له بصمته الخاصة على نظام الحكم [١] . لكل ذلك بدأ السادات محاولاته الرامية إلى احتواء المسار الناصري وتطويقه وتحجيمه ، ليس مباشرة لأن ذلك قد يؤدي إلى الإطاحة به لقوة تأثير عبد الناصر ، ولقوة إيمان الشعب المصري والأمة العربية بمبادئه ومخططاته . فبدأ السادات يخطط لمحاربة الناصرية بتبني شعاراتها علناً والعمل على ضربها في الخفاء ، فأصبح ينادي بالشرعية الدستورية بدلاً عن الشرعية الثورية ، وأصبح ينادي بدولة القانون والمؤسسات والمبادئ والأخلاق الفاضلة وغيرها من الشعارات المعلنة للناصرية إلاّ أنه كان يقصد بذلك ضرب الناصرية نفسها [٢] . وقد أدت دعواته تلك إلى مواجهات مع المجموعات الناصرية ، فدخل معهم في صراعات حادة انتهت لصالحة في ١٥ مايو ١٩٧١م فيما عرفت بالثورة التصحيحية [٣] . تركت تلك الصراعات بصمة على العلاقات بين البلدين ، وذلك لأن النميري كان من المؤمنين بعبد الناصر ومبادئه وشعاراته ، فلم يكن ليرض وهو يرى السادات يكسّر ويهدم تلك المبادئ التي ناضل عبد الناصر من أجلها ، ومن ثم فقد فتر حماس النميري تجاه مصر وإزاء تحسين العلاقات ، ودعوات الوحدة والتكامل [٤] .

---

(١) نبيل راغب ، **أنور السادات رائد التأصيل الفكري** ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٥م) ، ص ٣٥ .

(٢) المعتصم صبحي ، **السادات وثورة التصحيح** ، (القاهرة : دار الشعب ، ١٩٧٥م) ، ص ١٩ .

(٣) المرجع نفسه ، ص٢٠ .

(4) Gabriel R. Warburg , ***Egypt and Sudan : Study In History and Politics*** , (London : Lranckass, 1985) , P . 172 .

هذا على صعيد مصر ، أما على صعيد السودان فقد تدافعت الأحداث لتلعب دوراً مغايراً انصب في صالح العلاقات الثنائية ، وذلك أيضاً بسبب صراعات السلطة في السودان . فقد سبقت الإشارة أن نظام مايو كان مدعوماً من اليسار { القوميين العرب والشيوعيين } ، وقد بدأت الخلافات تدبّ في جسم النظام بين دعاة القومية العربية من الناصريين من جانب ، وبين الشيوعيين من جانب آخر ، واحتدم الصراع لينفجر بالمحاولات الانقلابية الفاشلة في ١٩يوليو ١٩٧١م ، والتي أدت إلى إعدام الانقلابيين وقادة الحزب الشيوعي ، وابتعاد السودان من المعسكر الاشتراكي [١] .

في ظل تلك الظروف ، وفي خلال الأزمة وقفت مصر بجانب السودان بقوة وصلابة ، خاصةً وأن السادات بدأ يتراجع عن خط عبد الناصر التابع للمعسكر الاشتراكي حيث بدأ يتقرب من الدوائر الغربية باتخاذ عدة إجراءات معادية للشرق منها طرد الخبراء السوفيت من مصر ، ومن ثم فقد كان من البديهي أن يقف بجانب النميري وهو يقاوم الشيوعيين [٢] . وقد كانت تلك المحاولات الانقلابية الفاشلة دافع للمزيد من التقارب بين البلدين فبدأت محاولات الوحدة الثلاثية تلوح في الأفق ، حيث بدأت المحادثات فعلاً في مرسى مطروح ، وقد كان السادات يهدف من ذلك إلى إنشاء محور دفاعي ثلاثي من مصر والسودان وليبيا لمواجهة محاولات الاتحاد السوفيتي الرامية إلى اختراق المنطقة عبر حلفائها هناك ، وقد ظهرت بوادر تلك المحاولات السوفيتية في السودان بالمحاولات الانقلابية الفاشلة تلك ، مما أثار مخاوف السادات ، وقد أشار إلى ذلك في خطابه بمناسبة العيد الثالث عشر لثورة يوليو حيث قال : «... إذا تعرضنا نحن دول ميثاق طرابلس لأيّ هجوم فان أسناننا حامية وقد بانت في السودان » [٣] . وقال : « إن مصر لا تسمح لأحد بالتدخل في شؤون السودان الداخلية » [٤] .

كانت تلك الصعاب والتحديات التي واجهت البلدين سبباً في تقاربهما بجانب ليبيا ، وبزوال تلك التحديات عادت العلاقات إلى طبيعتها ، وتداخلت عوامل أخرى عرقلت مسيرة العلاقات الثنائية خلال ١٩٧٢م . وذلك بعد أن تردد النميري في الدخول

---

(١) اللواء خالد حسن عباس ، " الحزب الشيوعي من المعارضة الي التآمر " ، **صحيفة القوات المسلحة** ، العدد ١٦٦ ، (الأحد ٣٠ يناير ١٩٧٢م) .

(٢) جمال علي زهران ، **السياسة الخارجية لمصر ١٩٧٠– ١٩٨١م** ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٨٦م) ، ص ٢٤٣ .

(٣) بركات الحواتي ، مرجع سابق ، ص ٢٨٣ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٢٨٣ .

في وحدة فورية مع مصر وليبيا وسوريا مراعياً في ذلك ظروف السودان الداخلية وتكوينه الإثني المتباين والمتنوع والقلاقل الداخلية الناتجة عن ذلك خصوصاً حرب الجنوب [1].

وقد تبادل الطرفان الاتهامات حول أسباب تدهور العلاقات ، فمصر كانت تلقي بالكثير من التهم على السودان على لسان السادات نفسه منها : « أن السودان ابتعد عن مصر ، والنميري تخلي عن صداقته ، وأن النميري الذي قام بثورة من أجل تعميق الإحساس العربي في السودان لم يعد يهمه إلاّ التعايش مع جيرانه الأفارقة » [2]. كما ألقي السودان بالكثير من التهم على مصر منها : « أن مصر لا تفهم ظروف السودان ، والرئيس السادات يتناسى ما فعلة السودان ، ومصر لا تريد الاستغناء عن سياسة التعامل مع الآخرين من خلال مفاهيم الأجهزة ، والسادات يقود حملة الكراهية ضد النظام القائم في السودان ، وأن مصر تأوي أفراداً يعادون الثورة السودانية » [3] .

وهكذا استمر مسلسل الخلافات وتبادل الاتهامات بين النظامين المصري والسوداني ، وزاد تهم النميري للسادات بفرض الوصاية على السودان في مجال السياسة الخارجية ، فلم يرض السادات بتوجه السودان نحو جيرانه الأفارقة ، ودول الخليج البترولية . كما لم يرض للسودان إنشاء علاقات وطيدة مع أي دولة خاصةً الولايات المتحدة دون إذن مصر ، من ذلك قول النميري في لقائه مع صحيفة النهار البيروتية : «... عندما بدأنا الحوار مع الولايات المتحدة فإن السادات شجع التيار الذي يقول إننا بعنا القضية ، والأكثر من ذلك فإن السادات أرسل إلينا وزير الحربية ووزير الخارجية ليقولا لنا أن الاستراتيجية الأمريكية تسعي لكي تجعل من إثيوبيا ويوغندا والسودان جبهة تضغط على مصر ، فهل هذا منطق ؟ ، إن السادات لا يتشاور معنا ويشجع مورعي الاتهامات علينا...» [4] . ويمضي النميري إلى القول : «... إن السادات إذا تفاهم مع السعودية فإن الأمر يعتبر في نظره طبيعياً ، أما إذا تفاهمت أنا مع السعودية وأبوظبي وسائر إمارات الخليج فإنه يشجع أجهزته لتقول إن تحركنا هذا يتم بأمر من الاستعمار ،

---

(١) منصور خالد ، **السودان والنفق المظلم** ، مرجع سابق ، ص ٥١٨ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٥١٨ .

(٣) الصحافة ، العدد ٤٤٢٢ ، (الجمعة ٥ يناير ١٩٧٤م) .

(٤) فؤاد مطر ، " لقاء مع النميري " ، **صحيفة النهار البيروتية** ، (الجمعة ٢٥ يناير ١٩٧٤م .

وفوق أنه لا يتشاور معنا فإنه لا يقول لنا الحقيقة ، وإذا كان السادات يعتقد أن السودان يجب أن يتحرك بالإرادة المصرية فإن اعتقاده ليس في محله ، إننا نعرف كيف نتصرف وفي أي طريق نسير » [1] . وقد تصاعدت الأزمة بين مصر والسودان ووصلت إلى درجه قام بعدها السودان بسحب قواته من جبهة قناة السويس بعد أن طلب سحب جزء من قواته لترابط في الحدود مع يوغندا تحسباً لأي طارئ قد يحدث من جراء الأزمة الماثلة بين يوغندا وتنزانيا ، إلاّ أن القيادة المصرية طلبت من الحكومة السودانية سحب كل القوات من الجبهة [2] . وهكذا اشتعلت الأزمة بين السودان ومصر ووصلت ذروتها ، وفي نفس الوقت توترت علاقات السودان بليبيا كذلك بسبب رفض السودان الوحدة الفورية ، واتهام ليبيا للسودان بأن في نظام مايو عملاء لأمريكا في إشارة للدكتور منصور خالد . وقد ذكر الدكتور منصور خالد وزير الخارجية السوداني انذاك أن السبب الظاهري لتدهور العلاقات السودانية المصرية تتمثل في استئناف السودان علاقته الدبلوماسية مع الولايات المتحدة إلاّ أن هنالك عدة أسباب أغضبت القاهرة وأدت إلى تدهور العلاقات منها :

١/ قرار السودان بإغلاق شركة النصر التجارية نسبةً لما حسبه وزير التجارة آنذاك بالممارسات التي تضر بمصالح السودان .

٢/ طلب السودان إعادة النظر في دور جامعة القاهرة فرع الخرطوم حيث كان التركيز في دراستها على العلوم الإنسانية بصورة تخل بالتوازن في سوق العمل خاصةً بالنظر إلى ما تقول به خطة التنمية حول احتياجات القوى البشرية .

٣/ رسالة بعث بها وزير الخارجية السوداني يشير إلى مادة معينة من اتفاقية مياه النيل عام ١٩٥٩م ظلت معلقة لقرابة عقد من الزمان [3] .

ولا شك أنه من خلال الدراسة يتضح أن سبب تدهور العلاقات هو تباين دوائر مصالح البلدين ، ففي حين ركّز السادات على الوحدة العربية كأساس لتحقيق مصالح مصر القومية ومن ثم مصالح السودان ، فقد ركّز النميري على إفريقيا وأمريكا ، ذلك أن السودان عانى انذاك من مشكلة جنوب السودان كأكبر عائق للسودان عن تحقيق أهدافه

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) آدم محمد أحمد ، مرجع سابق ، ص ١٢١ .

وطموحاته ومصالحه القومية ، وقد فكر النميري أن مشكلة الجنوب لا يمكـــن حلــها إلاّ بإرضاء الأفارقة اللذين يدعمون حرب الجنوب فاتجه نحو إفريقيا ووطّد علاقاته مع دولها حتى نجح في حل المشكلة بعقد اتفاقية أديس أبابا في عام ١٩٧٢م . والغريب أن مصر لم تشارك السودان أفراحها بالاتفاقية كما ينبغي ولم تساهم كثيراً في دفع مساعي السلام الدائم في السودان آنذاك . كما لم تساهم كثيراً في البرنامج الدولي لإعادة توطين اللاجئين الـذي أعلنه حكومة السودان بعد توقيع الاتفاقية ، ذلك البرنامج الذي ساهم فيه عدد كبـــير مـــن الدول العربية وكأن توقيع الاتفاقية يناقض مصالحها القومية [1] . بل كانت تلوم الســـودان كما اتضح من الدراسة ، على اتجاهه نحو إفريقيا .

أما حول التوجه نحو أمريكا فقد استطاع الدكتور منصور خالد بذكـــاء أن يقـــود السودان عبر أديس أبابا إلى واشنطن وبمعزل عن الوساطة الساداتية مما أغضب مصـــر [2] . فشنت الصحف القاهرية هجوماً علنياً على الخرطوم ووصفته بالارتماء في أحضـــان أمريكا ، وأن السفير الأمريكي كريتس مور هو الذي يحكم الخرطوم [3] ، وقد أدى كـــل ذلك إلي التخطيط لأحداث أيلول الأسود الذي راح ضحيته السفير الأمريكي كريتس مـــور ومستشار السفارة كليونويل ، كما أدى إلى محاولة انقلابية مدعومة من مصر بقيادة محمد خير شنان . حيث كان ذلك ذروة توتر العلاقات خلال تلك الفترة .

---

(١) فؤاد مطر ، مصدر سابق .

(٢) محمد أبو القاسم حاج حمد ، **السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل** ، مرجع سابق ، ص ٤٣٤ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٤٢٩ .

المبحث الرابع :

المصالح المشتركة تحت المظلة الأمريكية :

تداخلت أحداث كثيرة عادت بالعلاقات الثنائية إلى طبيعتها وأزالت الغيوم التي غطت أجواء العلاقات بين البلدين خلال عام ١٩٧٢م وبدايات عام ١٩٧٣م ، من تلك الأحداث حرب أكتوبر ١٩٧٣م ، والخطر الإسرائيلي المحدق ، والذي أدي إلى وقوف السودان **حكومة وشعباً بجانب مصر ، إيذاناً ببداية مرحلة جديدة في العلاقات** السودانية المصرية تحت المظلة الأمريكية . كذلك زاد من تقارب البلدين ظهور محور عدن الذي يضم ليبيا وإثيوبيا واليمن الجنوبي وبدعم سوفيتي وشرقي كبيرين ، وقد بات هذا المحور من أكبر المهددات لأمن البلدين القومي [١] .

على صعيد السودان ومنذ أحداث يوليو ١٩٧١م ، بدأ نميري يتجه تدريجياً نحو الغرب ، كما بدأت حكومة مايو تتخلى عن الشعارات الثورية في سياستها الخارجية ، وبدأت في انتهاج سياسة خارجية أكثر واقعية ترمي إلى التعامل مع الدول حسب المصلحة القومية كما ركزت الحكومة داخلياً على البناء الاقتصادي وإرساء البنيات التحتية . وحول برنامج الحكومة ذكر الدكتور منصور **خالد** وزير الخارجية : « إن سياستنا الداخلية والخارجية ستكون مبنية على **المصالح الاقتصادية أولاً** » [٢] . **كذلك ذكر السفير جمال** محمد احمد وزير الدولة بالخارجية **السودانية** : « إن السودان تجاوز دبلوماسية التقارير إلى دبلوماسية التنمية ، وأضاف إننا لسنا فقراء ولا محتاجين وإنما نحتاج إلى الخبرة ، والخبرة تحتاج إلى الأرض والإنسان والماء ونحن نستلك كل ذلك إذاً نحن غير فقراء ولا محتاجين ، نحن شركاء ، وقد ابتكرنا صيغة للتعاون الاقتصادي هو صيغة التعاون المثلث ، أي أن يأت قطر عربي بالمال وقطر أوربي بالخبرة والسودان يشارك بالأرض والإنسان والماء ، ولا شك أن مظاهر سياستنا الآن محسوسة فالفنادق مكتظة بالمستثمرين » [٣] . وعليه فقد كانت هذه الأهداف العملية الرامية إلى إحداث التنمية الاقتصادية ، وتحقيق مصالح السودان القومية ، الموجه لسياسة السودان الخارجية تجاه مصر خلال هذه الفترة ، خاصةً وأن مصر هو مدخل السودان للخبرات الأوربيّة والغربية

---

(1) ***Sudanow Magazine,*** Vol, 3 , NO 2 , (February 1978) , P .13 .

(٢) الصحافة ، العدد ٤٢٣٨ ، (الاثنين ١١فبراير ١٩٧٤م) .

(٣) جمال محمد أحمد ، " سياسة السودان الخارجية " ، **الأيام** ، العدد ٧٣٥١ ، (الخميس ٢ يناير ١٩٧٥م) .

ومدخله أيضا لرؤوس الأموال العربية من دول الخليج البترولية . وقد أكد السيد مرغني حمزة سفير السودان بالقاهرة ذلك النهج الجديد في تعامل السودان مع مصر في لقاءه مع جريدة الصحافة حيث ذكر: إن أسباب تدهور علاقات السودان بمصر خلال الفترة السابقة تنحصر في سببين ، **الأول** : بعض السودانيين الذين يروجون الإشاعات في السودان ضد مصر وفي مصر ضد السودان { يقصد بذلك الاتحاديين } ، والحمد لله علمت الحكومتان في مصر والسودان بالجهات التي تروج الإشاعات وكشفت نواياها ، **السبب الثاني** : أن العلاقات كانت في السابق مبنية على العواطف والآن ستكون العلاقات أكثر واقعية تراعي المصالح للبلدين القومية [1] ، ونسبةً للرؤية الجديدة والفهم الجديد للسياسة الخارجية فقد بدأت العلاقات في التحسن منذ عام ١٩٧٣م ، حيث تبادل النميري والسادات رسائل بخصوص إزالة الغبار العالق بالعلاقات الثنائية . بدأ السودان ومصر في التحول التدريجي نحو الغرب مدفوعين في ذلك بتحركات محور عدن ، والتغلغل الشيوعي في المنطقة ، وقد تصادف أن المصالح القومية للبلدين أصبحت مرتبطة بالدول المعادية للشيوعية سواء على صعيد الخبرات ورؤوس الأموال الغربية ، أم على صعيد رؤوس الأموال العربية ، ومن ثم بدأ البلدان في التعامل مع الغرب متناسيين بذلك مرارات العدوان الإسرائيلي ، والأكثر من ذلك أن مصر بدأت خطوات جادة لتحقيق السلام مع إسرائيل خارقةً بذلك الإجماع العربي ، وقد وقف السودان بجانب مصر في كل تلك الخطوات ، مما أدى إلى ابتعاده من مجموعة الدول العربية الغنية ، وفقدانه بالتالي للتدفقات المالية العربية التي دخلت البلاد بكثافة بعد الحصار البترولي العربي للغرب باعتبار السودان سلة غذاء الوطن العربي والبديل العربي لاستثمار عائدات البترول بدلاً من إيداعها في بنوك الغرب واستثمارها هنالك . ولعل الحكومة السودانية كانت قد قدمت الحماية الأمنية التي توفرها الولايات المتحدة ومصر على الاستثمارات العربية ، فقد كانت الحكومة كما سبقت الإشارة مهددة من قبل محور عدن والكتلة الشيوعية ولقد كان لهذا المحور أثره في التقارب المصري السوداني الأمريكي .

---

(١) الصحافة ، العدد ٤٢٣٥ ، (الخميس ٧ فبراير ١٩٧٤م) .

المبحث الخامس :

العلاقات المشتركة في نهايات عهد مايو :

في عصر يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١م تعرض السادات لإصابة بطلقات نارية أثناء العرض العسكري الخاص باحتفالات أكتوبر والعبور ، أدت إلى وفاته (١) ، وقد أصدرت رئاسة الجمهورية في السودان بياناً نعت فيه السادات معدداً مآثره ودوره في خدمة مصر والأمة العربية ، كما أعلنت الحداد لمدة أربعين يوماً (٢) . اجتمع مجلس الأمن القومي السوداني بغياب النميري ، وقرر إرسال وفد برئاسة النائب الأول لتقديم واجب العزاء لحكومة وشعب مصر ، **والمشاركة في تشييع جثمان السادات** . كما قرر عدم مشاركة النميري نسبةً للمخاطر المتوقعة حسب التقارير الواردة من القاهرة والتي تشير إلى إمكانية استهداف المشيعين من الرؤساء العرب من قبل المتطرفين ، خاصةً وأن معظم الرؤساء العرب قد أعلنوا مقاطعتهم للتشييع بسبب العلاقات المصرية الإسرائيلية (٣) ، إلاّ أن النميري لم يستجب لرأي مجلس الأمن القومي حيث سافر على الفور لمصر وحضر تشييع جثمان السادات ، وكان الرئيس العربي الوحيد الذي شارك في التشييع بجانب بعض رؤساء أمريكا السابقين منهم نكسون وفورد وكارتر ، ورئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن وبعض رؤساء الدول الأوربية (٤) .

وقد أكد النميري بتصرفاته تلك إصراره على موقفه المؤيد للسادات في خطواته الرامية إلى مصالحة إسرائيل من جانبين : **الجانب الأول : أن كل القادة العرب قد قاطعوا** مراسم تشييع جثمان السادات باستثناء النميري ، **والجانب الثاني** : أنه أكد ذلك في خطابه أمام مجلس الشعب المصري حيث ذكر : أن من ضمن مآثر السادات مواقفه الصلبة خاصةً فيما يتعلق بخطوات تحقيق السلام ي مصر ، أي خطوات السلام المصرية الإسرائيلية . تولي مبارك السلطة خلفاً للسادات ، وقد ورث علاقات عربية فاترة متردية بسبب مصالحة إسرائيل ، إلاّ أنه سار على نفس نهج سلفه السادات في سياسته الدولية

---

(١) ألفت حسن أغا ، "رحيل السادات : تحليل مضمون للصحافة العالمية " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٦٧ ، (يناير ١٩٨٢م) ، ص ٦.

(٢) محمد سعيد محمد الحسين ، **السودان ومصر والمصير المشترك** ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٣٣ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٣٤ .

والإقليمية ، وحيال قضية الشرق الأوسط ومصالحة إسرائيل [1] . من جانبه حافظ النميري على علاقاته الطيبة بمصر ، وواصل جهوده الرامية لإعادة مصر إلى الحظيرة العربية ، وتضييف شقة الخلاف بينهما وبين تلك الدول ، وقد استغل النميري في سبيل تحقيق ذلك موقعه كرئيس للجنة التضامن العربي [2] ، وقد أدت جهوده تلك إلى تحسن كبير في العلاقات السودانية المصرية ، أدت في نهاية المطاف إلى توقيع ميثاق التكامل بين البلدين في ١٢ اكتوبر ١٩٨٢م ، وقد جاء توقيع ميثاق التكامل متأخرا بحسبان أن الخطوات الوحدوية بين البلدين قد بدأت منذ عام ١٩٧٤م ، بتوقيع منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي بين النميري ومبارك . وقد كان توقيع الميثاق قمة التحسن في العلاقات الثنائية في عهد مبارك ، حيث بدأ بعد ذلك العد التنازلي في العلاقات السودانية المصرية ، فقد عاني نظام مايو في أخريات عهده من عزلة جماهيرية طوقت وجوده ، ومع ذلك فإن مصر لم تجد خيارا أخر غير محالفة حكومة مايو ، وذلك لأنها كانت هي الأخرى تعاني من عزلة عربية بسبب توقيع اتفاقية كامب ديفيد مع الكيان الصهيوني [3] .

وقد واجهت حكومة مايو أنذاك مشاكل كثيرة منها : تزايد قوة المعارضة ، والأزمة الاقتصادية التي ضربت قطاعات كبيرة من الشعب السوداني بسبب شح الأمطار ، وكذلك اندلاع حرب الجنوب مرة أخرى ، إضافة إلى إعلان نظام مايو تطبيق التشريعات الإسلامية في سبتمبر ١٩٨٣م والانتقادات التي واجهتها وخاصة من الدول الصديقة لحكومة مايو مثل الولايات المتحدة ومصر ، وأخيرا إقدام نظام مايو على اعتقال حلفائه من الإسلاميين [4] . إزاء تلك التطورات برزت داخل الحكومة المصرية تياران لكل منها وجهة نظرها حول كيفية التعامل مع الحكومة السودانية :

التيار الأول : يري ضرورة دعم نظام مايو والتعاون معه صيانة للأمن القومي المصري ، وذلك أن وصول نظام جديد في السودان مغامرة لا يمكن التكهن بنتائجها [5] .

---

(١) " الدبلوماسية المصرية في عهد الرئيس مبارك : ١٩٨١م – ١٩٨٤ " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٧٨ ، (اكتوبر ١٩٨٤م) ، ص٦.

(٢) فضل الله محمد ، " قمة ما بعد الامتحان " ، **الصحافة** ، العدد ٧٢ ، (١٣ سبتمبر ١٩٨٤م) .

(٣) وحيد عبد ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .

(٤) د. عبد اللطيف محمد البوني ، **تجربة نميري الإسلامية في السودان** ، (الخرطوم : معهد البحوث والدراسات الاجتماعية ، ١٩٩٥م) ، ص ٩١ .

(٥) **التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٥م** ، القاهرة ، (١٩٨٦م) ، ص ٨٥ .

التيار الثاني : يري أن دعم النظام المايوي بعد هذه التطورات الأخيرة يعد مغامرة سياسية خاسرة ، ومواجهة ضد الشعب السوداني لن تفيد مصر مستقبلاً ، وقد انتصر هذا التيار في نهاية المطاف .

بدأ نظام مايو في العد التنازلي مطوقاً بحلف عدن ، وضغوط حركة التمرد في جنوب البلاد ، وبدايات تخلي مصر عنه ، والمعارضة العلمانية في الداخل ، واعتقالات الإسلاميين الذين كانوا يمثلون السند والدعم له ، وحينئذ لم تجد مواثيق التكامل ولا الدفاع المشترك فتيلاً في الإبقاء على نظام مايو ، ففي الأسبوع الأول من ابريل ١٩٨٥م بدأ التوتر يسود في الخرطوم ، حينما كان النميري يقوم بزيارة للولايات المتحدة ، وقد بلغ التوتر ذروته في الرابع والخامس من إبريل ، وفي السادس منه أعلن القائد العام للقوات المسلحة الفريق عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب استيلاء القوات المسلحة على السلطة ، وإقصاء النميري ، وحل جهاز أمن الدولة [١] ، ولم تتدخل مصر هذه المرة مثلما فعلت في ١٩٧١م ، وذلك أن حركة إبريل كانت حركة شعبية عريضة يصعب مقاومتها ، إضافة إلى انتصار التيار الثاني داخل الحكومة المصرية ، والذي كان يرى ضرورة التخلي عن نظام مايو صيانة لمصالح مصر القومية والابتعاد عن أي مغامرة قد تؤدي إلى استعداء الشعب السوداني والإضرار بمصالح مصر في حالة الإطاحة بالنميري [٢]، وهذا الموقف شبيه بموقفها من حكومة عبود إبان ثورة اكتوبر ، **فقد استنفذ النميري كذلك جميع** أغراضه ، وحقق لمصر كثيراً مما أرادت من السودان في مجال مصالحها الحيوية ، ومقتضيات أمنها القومي طيلة ستة عشر عاماً هي عمر نظام مايو [٣] .

وقد لعبت مصر دوراً إيجابياً ، فأسهمت في حقن الدماء السودانية حينما أخطرت النميري ، الذي نزل في مطار القاهرة في طريقه إلى الخرطوم من أمريكا ، بأن القوات المسلحة قد استولت على السلطة في الخرطوم ، وأن المصلحة يقتضي عدم مقاومتها ، وقد قبل النميري رأي الرئيس مبارك على مضض [٤] ، ولولا ذلك فقد كان محتملاً أن

---

(١) محمد سعيد محمد الحسن ، **قصر الحكم وصراع السلطة** ، (الخرطوم : إبداع لفن الطباعة والتصميم ، ٢٠٠م) ، ص ٧٢

(٢) المرجع نفسه ، ص ٧٣ .

(٢) جريدة الصحافة ، العدد ٨٠٢٦ ، (١٧ إبريل ١٩٨٥م)

(٢) المصدر نفسه .

تحدث صراعات وصدامات في الخرطوم لو أن النميري أصر على دخولـــها ، وبذلـــك انطوت صفحة حافلة بالأحداث من صفحات العلاقات السودانية المصرية .

الفصل الثالث

فترة الحكومة الانتقالية والحزبية الثالثة

إبريل ١٩٨٥م - يونيو ١٩٨٩م

يتناول هذا الفصل مسيرة العلاقات الثنائية في الفترة التي أعقبت سقوط حكومة مايو في انتفاضة إبريل ١٩٨٥م ، وحتى انقلاب العميد عمر البشير في يونيو ١٩٨٩م . ويقف على السياسات التي انتهجتها الحكومة المصرية لاحتواء الحكومات السودانية ، وتحقيق مصالحها في السودان خلال تلك الفترة ، والتي اتسمت بعدم الاستقرار السياسي وتقلب الحكومات ، الأمر الذي جعل من الصعب على مصر انتهاج أسلوب ثابت للتعامل مع تلك الحكومات . وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين تغطي الفترة الأولى عهد الحكومة الانتقالية من ابريل ١٩٨٥م إلى ١٩٨٦م . أما الفترة الثانية فستدرس العلاقات الثنائية في عهد الحكومة الحزبية الثالثة من ابريل ١٩٨٦م وحتى يونيو ١٩٨٩م .

المبحث الأول :

فترة الحكومة الانتقالية :

في السادس من إبريل ١٩٨٥م ، انتصرت الإرادة الشعبية التي تبلورت في شكل انتفاضة وعصيان مدني شمل معظم مرافق الدولة بينما كان النميري في أمريكا . حيث أعلنت قيادة القوات المسلحة وقوفها بجانب الشعب وعزل النميري [1] . ومما لا شك فيه أن حكومة الانتفاضة قد أطاحت بأقوى حليف لمصر في السودان ، فما هو مصير العلاقات السودانية المصرية خلال هذه الفترة ؟ .

نصّ ميثاق التجمع الوطني الذي قاد الانتفاضة الشعبية والذي يضم معظم الأحزاب السودانية – نصّ على ضرورة المحافظة على علاقات طيبة مع مصر وتنميتها لتحقيق أهداف ومصالح البلدين الشقيقين . وقد أعلنت الحكومة الانتقالية المبادئ الأساسية لسياسة السودان الخارجية والتي تضمنت عدة نقاط منها :

١/ الالتزام بالمواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية .

(١) منار الشوربجي ، مرجع سابق ، ص ١٧٣ .

٢/ الحرص والحفاظ على روابط الدم العربي ، ووحدة المصير مع الشقيقة مصر والعمل على تنمية العلاقات بما يخدم الأهداف المشتركة للشعبين الشقيقين وتحقيق آمالهما في بناء دولة متكاملة [١] .

في اليوم الثالث لنجاح الانتفاضة أعلن الرئيس المصري حسني مبارك تأييده للقيادة السودانية الجديدة التي أطاحت بالنميري ، وقد جاء إعلان مبارك بعد اجتماع لقيادة الحزب الوطني الحاكم في مصر تم خلاله مناقشة الأوضاع في السودان عقب استيلاء القوات المسلحة على السلطة ، وقد تلا وزير الخارجية المصري الدكتور عصمت عبد المجيد تصريح مبارك والذي جاء فيه : « وصف مبارك التطورات في السودان بأنه من صميم العمل الداخلي ونحن لا نتدخل في شئون أحد ، وإن السودان هو الذي يأخذ قراره بالنسبة لرئاسته وحكومته ولا دخل لنا في ذلك ، ولكننا لا نقبل بأي تدخل الشئون الداخلية للسودان » ، وأشار على أنه كان على اتصال مع القائد العسكري السوداني الذي تزعم حركة الاستيلاء على السلطة منذ البيان الأول الذي أعلن فيه عزل الرئيس السابق نميري وقال : «... إن القيادة السودانية تؤكد عمق العلاقات مع مصر ، وقد ظهر ذلك واضحاً في بياناتها ، وقال إن تلك القيادة تحترم جميع المواثيق والتعاقدات بين مصر والسودان » [٢] . وقد كان ذلك أول بيان اعتراف من قبل الإدارة المصرية بالوضع الجديد في السودان ، وقد حاول فيه مبارك تأكيد عدة أمور ومؤشرات :

أولاها : طمأنة الحكومة الجديدة بأن مصر سوف لن تتدخل في الشئون الداخلية للسودان ، فقد كان الحديث يدور آنذاك أن مصر ربما دعمت نميري لاستعادة عرشه ، وذلك قبل استقرار الأوضاع في يد الحكومة الجديدة .

الأمر الثاني : حاول مبارك في بيانه كذلك طمأنة الشعب المصري بأن القيادة الجديدة في السودان سوف لا تتبع من السياسات ما قد تضر بمصالح مصر القومية في جنوب الوادي

الأمر الثالث : ربط مبارك دعم مصر ومساندته واعترافه بالنظام الجديد بمدى احترامه للمواثيق والتعاقدات التي وقعت في السابق بين البلدين ، وأبرزها اتفاقية مياه النيل ومواثيق التكامل والدفاع المشترك . ولعل بيان مبارك كان يؤكد التخوف المصري من انجراف الحكومة الجديدة وراء الموجه الشعبية الغاضبة الداعية لمعاداة مصر ، مما قد

(١) صحيفة الصحافة ، العدد ٨٠٢٦ ، (١٧ إبريل ١٩٨٥م) .

(٢) صحيفة الصحافة ، العدد ٨٠٢٧ ، (١٨ إبريل ١٩٨٥م) .

يعرض مصالحها في السودان للخطر ، وذلك بسبب دعمها ومساندتها لنظام مايو ضد رغبات ومصالح الشعب السوداني .

في أول خطوة لتحريك العلاقات الثنائية أصدرت الحكومة الجديدة قراراً يقضي بإعفاء السفير السوداني بمصر ضمن قائمة شملت سفراء السودان بكل من أمريكا وبريطانيا [1] . وقد أثار ذلك القرار العديد من التساؤلات ، وذلك أنه شمل سفراء السودان في الدول التي ساندت نظام مايو ضد المعارضة الشعبية ، مما يدل على أن الحكومة الجديدة تنوي تغيير سياستها إزاء تلك الدول بأي شكل من الأشكال . وبعد أسبوع من الانتفاضة أوفدت الحكومة الانتقالية المهندس خليل توفيق عضو المجلس العسكري إلى مصر حيث سلّم رسالة خاصةً من سوار الذهب للرئيس المصري حسني مبارك تضمنت شرحها للأوضاع بالبلاد بعد أن استتب الأمر وتم التوصل لإجماع حول بدء تنفيذ المرحلة الانتقالية [1] . ولدي عودته صرح قائلاً : « لقد أوضح المجلس العسكري جليا في بياناته أن التطورات الجديدة في علاقات السودان بالدول المجاورة لن تؤثر بشيء على علاقاته بمصر التي يتفق الجانبان على خصوصيتها الأزلية » ، وقال : « إن كل الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق السابقة بين البلدين ستظل سارية كما هي ، وإن الدعم المعنوي الذي يتلقاه السودان من مصر قد ظل مستمراً طوال الوقت » [3] .

ورغم أن السلطة الرسمية في السودان سارت في طريق تحسين العلاقات مع مصر ، إلاّ أن الشارع السوداني مفجّر الانتفاضة اتخذ منحنى مغايراً لذلك ، فقد نظر الشعب السوداني وخاصةً تنظيمات التجمع الوطني الديمقراطي إلى مصر باعتبارها الذراع الأيمن لنظام مايو كل تلك المدة ، ومن ثم لم يتسامح مع مصر بل استمر في عداءه الشديد لها . وقد ارتفعت أصوات تنادي بإلغاء كل الاتفاقيات التي عقدها نظام مايو مع مصر وخاصة اتفاقيات التكامل والدفاع المشترك [4] . قد غالي الشعب السوداني في عدائه لمصر إبان الانتفاضة فطالب البعض بمراجعة الاتفاقيات القديمة والمشاكل المعلقة ، مثل اتفاقية مياه النيل ، ونزاع الحدود بين البلدين حول مثلث حلايب [5] . زاد من تشدد

---

(١) صحيفة الصحافة ، العدد ٨٠٣٥ ، (١٦ ابري ١٩٨٥م) .

(٢) صحيفة الصحافة ، العدد ٨٠٢٦ ، (الأربعاء ١٧ إبريل ١٩٨٥م) .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) السفير ميرغني النور جاويش ، مرجع سابق ، ص ٦٤٨ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ٦٥٠ .

الشعب السوداني تجاه مصر إيوائها للرئيس نميري بعد الانتفاضة ، فقد اعتقد البعض أن مصر تحتفظ بالنميري ككرت ضغط ووسيلة تهديد للثورة الشعبية والديمقراطية في السودان ، ومن ثم علت أصوات تنادي بتسليم النميري لمحاكمته على الجرائم التي ارتكبها أثناء وجوده في السلطة [١] . ونسبة لأن مصر لم تستجب لهذا الطلب بحجة أن ذلك يخالف الدستور والعرف المصريين ، فقد كان طلب تسليم النميري عاملا من عوامل التدهور في العلاقات الثنائية خلال هذه الفترة ، حيث اندلعت مظاهرات في العاصمة وبعض المدن السودانية ، وعلت هتافات خلالها ضد مصر ، وطوق المتظاهرون السفارة المصرية ، وأحرقوا العلم المصري ، وقدموا مذكرات للسفير المصري مطالبين فيها بتسليم النميري .

من جانبها اتسمت السياسة المصرية تجاه السودان بالحذر ، فبالرغم من أن القاهرة قد فقدت حليفا استراتيجيا في السودان ، إلا أنها لم تبادر بمعاداة ثورة السادس من ابريل ، حتى لا يزداد الأمر سوءا ، وقد فرضت مصر تعتيما إعلاميا كاملا على الأحداث في السودان باستثناء التغطية الخبرية العادية ، وهو نفس الموقف المصري بعد ثورة اكتوبر ١٩٦٤م [٢] ، وقد تبلور الموقف المصري بعد ذلك في عدة نقاط أهمها :

١/ إن ما يجري في السودان شأن داخلي ، وإن مصر حريصة على استقرار السودان .

٢/ إن مصر لن تسمح لأي قوي إقليمية باستغلال الأوضاع في المنطقة .

٣/ إن من حق الشعب السوداني تشكيل مستقبله السياسي والاجتماعي على حسب رؤيته

٤/ إن مصر تعتبر الرئيس نميري الموجود في القاهرة الآن لاجئاً سياسياً [٣] .

تزايدت مخاوف مصر تجاه ثورة السودان لعدة أسباب أهمها الانتقادات اللاذعة التي وجهت لمصر من قبل الصحافة السودانية ، والندوات الحزبية ، كذلك المظاهرات العدائية التي انتظمت العاصمة ومدن سودانية أخرى ، وأخيراً إقدام حكومة سوار الذهب على إعادة وتمتين علاقاته مع دول تعاديها مصر مثل ليبيا وإيران وسوريا وإثيوبيا ، وقد أدي كل ذلك إلى فتور الحماس المصري تجاه الحكومة الجديدة [٤] .

---

(١) د . حيدر ابراهيم علي ، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان** ، (القاهرة : دار الأمين للنشر والتوزيع ، ١٩٩٦م) ، ص ١٤٢ .

(٢) د . بركات موسى الحواتي ، مرجع سابق ، ص

(٣) السفير ميرغني النور جاويش ، مرجع سابق ، ص ٦٤٨ .

(٤) د . حيدر عبد الرحمن علي ، مرجع سابق ، ص١٢٤ .

حول الجانب الإعلامي : فقد كثفت الأجهزة الإعلامية هجومها على مصر خاصةً في ظل حريات الصحافة التي اتسمت بشيء من الفوضى في تأويلها للأحداث ، حيث وصفت الكثير من الصحف السودانية مصر بأنها جز من الاستعمار ذو الأطماع التوسعية في الأرضي السودانية ، وأن علاقاتها مع السودان تقوم على أساس مصالحها فقط دون مراعاة لمصالح السودان . كما وصفت بعض الصحف الوجود المصري في السودان المتمثل في البعثات التعليمية ومكاتب الري المصري ...الخ ، وصفتها باعتبارها أوكاراً للجاسوسية والتآمر على الشعب السوداني [1] . من جانب آخر لعبت أجهزة الإعلام المصرية كذلك دوراً مماثلاً عمقت من الشقة والخلاف بين البلدين ، فقد تناول بعض كبار الكتاب المصريين السودان وشعبه وثورته في مقالات خلت من روح الأخوة واحترام إرادة الشعب السوداني ، مثال ذلك مقالات محفوظ الأنصاري رئيس صحيفة الجمهورية والتي دعا فيها إلى ضرورة تدخل مصر في السودان لحماية مصالحها وأمنها على غرار التدخل الأمريكي في نيكاراغوا ، والتدخل السوفيتي في أفغانستان [2] .

من ذلك أيضاً مقالات أنيس منصور في مجلة أكتوبر والتي لا تخلو من مثل هذه النظرة الساخرة المتعالية المسيئة للسودان من ذلك قوله : « إن السودان بجوعه وعطشه جزء هام من مصر ، السودان لا يعطينا ما نحتاج إليه ولكنه يستطيع أن يقدم لنا وبسخاء ما لا نحتاج إليه من مشاكل وقلاقل وحروب » [3] .

أما عن الندوات الحزبية المعادية لمصر : فقد عقدت الكثير من الندوات والليالي السياسية ، التي تناول فيها المتحدثون مصر بالتجريح باعتباره السند الرئيسي لحكومة مايو ، ومأوى لرئيسها بعد الانتفاضة ، من أبرز تلك الندوات : الندوة الكبيرة التي عقدت بالخرطوم حول العلاقات السودانية المصرية ، حيث تحدث فيها السيد الصادق المهدي رئيس حزب الأمة ، والدكتور لام أكول من الأحزاب الجنوبية ، والسيد محمد إبراهيم نقد رئيس الحزب الشيوعي السوداني ، وقد انتقدوا في هذه الندوة علاقة مصر بنظام مايو .

وعن إعادة علاقات السودان مع دول تعاديها مصر : فقد تمت إعادة علاقات السودان مع كل من ليبيا وسوريا وإيران وإثيوبيا ، وقد صرح وزير الخارجية السوداني حول ذلك

---

(١) جريد السياسة ، العدد ٤١١ ، (٥سبتمبر ١٩٨٧م) .

(٢) جريدة السياسة ، العدد ٣٧١ ، (١٣ يوليو ١٩٨٧م) ، والجمهورية القاهرية ، (٨٥/٧/١١) .

(٣) السفير ميرغني النور جاويش ، مرجع سابق ، ص٦٤٣ .

بقوله : « إن عودة العلاقات مع تلك الدول ضرورية خاصةً وأن قطعها لم تراع مصالح السودان القومية » ، وقال : « إن قطع علاقات السودان مع إيران وسوريا تم بناءاً على إرادة قوي أجنبية لها مصالح في ذلك » (١) ، وذلك في إشارة واضحة لمصر والولايات المتحدة ، فقد كانت مصر وأمريكا تعاديان الثورة الإسلامية في إيران . ورغم أن الحكومة الانتقالية قد أرسلت وفوداً متتالية إلى تلك الدول إلاّ أنها تجاهلت تماماً وبصورة متعمدة إرسال أي وفد إلى مصر ، إلاّ بعد فترة طويلة (٢) ، ولعلها فعلت ذلك مدفوعة بالضغوط الشعبية الغاضبة المطالبة بقطع العلاقات مع مصر وتسليم النميري ، وقد أثرت تلك الضغوط على الحكومة فعقد مجلس الوزراء اجتماعاً بهذا الصدد ، قررت فيه مطالبة الحكومة المصرية رسمياً بتسليم النميري لمحاكمته بالتهم المنسوبة إليه ، إلاّ أن سوار الذهب أعلن أنه يحترم القوانين المصرية فيما يتعلق بتسليم الرئيس السوداني المخلوع (٣)

ومن ثم فقد ساهمت كل تلك الأمور سالفة الذكر في تصعيد التوتر في علاقات البلدين ، ودفع العلاقات لاتجاه القطعية ، وقد حدّ من ذلك الاتجاه التوازن الذي حاول خلقه المجلس العسكري الانتقالي الذي رفض الانقياد لتلك الضغوط الشعبية بخلاف مجلس الوزراء المدني كما رأينا ، وذلك لطبيعة تكوينه الذي يضم معظم قادة المجموعات السياسية والفعاليات التي قادت الانتفاضية الشعبية .

كانت تلك ذروة التوتر في علاقات البلدين في عهد الحكومة الانتقالية فقد بدأت الحكومة السودانية تراجع مواقفها تجاه مصر مدفوعة بعدة عوامل منها :

العامل الأول : الدعم الإثيوبي الكبير لحركة التمرد ، والتي باتت تشكل مهدداً لأمن واستقرار البلاد بعد أن استولت الحركة على بعض مدن الشمال (٤) .

العامل الثاني : قناعة الحكومة الانتقالية نفسها بضرورة الانفكاك من وطأة الضغوط الشعبية وإعادة النظر في العلاقات السودانية المصرية على أسس جديدة تخدم مصالح البلدين القومية بدلاً من العداء والمواجهة التي قد لا تخدم إلاّ مصالح الآخرين ، وذلك لارتباط أمن البلدين القومي وتداخلها بصورة لا يمكن الفصل بينها ببساطة .

---

(١) منار الشوربجي ، مرجع سابق ، ص ١٧٣ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٧٣.

(3) Ann Mosely Lesch , Op.cit , p .820

(٤) جريدة السياسة ، العدد ٤٨٢ ، ١٩٨٧/١١/١٦م .

العامل الثالث : لعب المثقفون في البلدين دوراً كبيراً أسهم في كسر الحاجز النفسي المترتب على ظروف الانتفاضة الشعبية ، فقد أقيمت الكثير من الندوات التي ناقشت العلاقات الثنائية بجرأة ووضوح ، وركزت على ضرورة قيامها على أسس واقعية تخدم مصالح البلدين القومية بعيداً عن المزايدات السياسية والعواطف ، وقد ساهمت كل هذه الندوات التي تناولت مختلف الموضوعات بصراحة ووضوح في تخفيف حدة التوتر ، ووقف الحملات الإعلامية العدائية ، وتمهيد الطريق لحوارات هادئة بين المسئولين في البلدين ، تتجاوز السلبيات ، وتضع أسساً جديدة للعلاقات الثنائية تقوم على الندية والتكافؤ والاحترام المتبادل للسيادة واستقلال القرار [1] .

العامل الرابع : تسابق الأحزاب السياسية نحو كسب ودّ مصر ، ولعل ذلك قد حدث بتخطيط وتدبير من مصر نفسها ، فقد استقبلت القاهرة وفد الجبهة الإسلامية برئاسة الدكتور حسن الترابي .

مهدت تلك العوامل لخطوات عملية نحو تحسين العلاقات بين البلدين بدأت بزيارات رسمية من قبل بعض وزراء الحكومة الانتقالية لمصر أسهمت تلك الزيارات في إزالة التوتر الذي ساد علاقات البلدين ، وفي أكتوبر ١٩٨٥م زار رئيس الوزراء الدكتور الجزولي دفع الله مصر ضمن جولة طاف خلالها على واشنطن ولندن وبون وبروكسل وصوفيا [2] . وقد أثمرت زيادة دفع الله ونجحت في إزالة الغيوم العالقة بأجواء العلاقات الثنائية ، كما أزالت جزءاً من شكوك المصريين تجاه النظام الجديد . وأخيراً وفي الأسبوع الأول من نوفمبر ١٩٨٦م زار الفريق سوار الذهب رئيس المجلس العسكري مصر ، أجرى خلال الزيارة مباحثات رسمية مع الرئيس المصري حسني مبارك هدفت إلى توطيد العلاقات الثنائية ، وقد توصل الرئيسان خلال المباحثات إلى تشكيل لجان فنية لإعادة صياغة مشروع التكامل وإعادة النظر في هياكله ومؤسساته وترشيده لتكون بالصورة التي تخدم مصالح البلدين [3] .

ونسبةً لقصر عمر الحكومة الانتقالية فقد انطوت تلك الصفحة بسرعة ، وقد اتسمت العلاقات خلالها بالصيغة الانتقالية ، وعدم الإقدام على اتخاذ قرارات خطيرة من

---

(١) السفير ميرغني ابراهيم حاويش ، مرجع سابق ، ص ٦٤٠ .

(٢) " ملف محاضر اجتماعات الوفود ، رقم ٧ " ، وزارة الخارجية السودانية ، ١٩٨٥م .

(٣) محمد سعيد محمد الحسن ، **السودان ومصر والمصير المشترك** ، مرجع سابق ، ص٤٧ .

قبل الطرفين رغم الضغوط الشعبية على حكومة سوار الذهب فقد أجلت تلك الحكومة كل الأمور الخطيرة لفترة ما بعد الانتخابات العامة .

على صعيد القاهرة فقد اتسمت علاقاتها تجاه السودان بالتوجس والحذر حفاظاً على مصالح مصر القومية في السودان ، ومن ثم فقد تحركت القاهرة لاحتواء الحكومة الجديدة من عدة محاور تمثلت في الآتي :

المحور الأول : تمثل في السعي الجاد لامتصاص الغضب الشعبي الناتج عن مواقف مصر الداعمة لنظام مايو ، فقد عملت القاهرة حيال ذلك على تفكيك الجبهة المعادية لمصر والمكونة من عدة تنظيمات سياسية وقد نجحت في ذلك إلى حد كبير .

المحور الثاني : تمثل في تحرك القاهرة لدعم التيار الاتحادي مادياً ومعنوياً لضمان فوزه في الانتخابات العامة المزمع عقدها بعد عام من الانتفاضة ، والعمل على صد الطريق أمام التنظيمات المعادية لمصر خاصةً حزب الأمة .

المحور الثالث : تمثل في سعي القاهرة لفرض وصاية على السودان وإبعاده عن المحاور والتكتلات المعادية لمصر ، فقد عملت على منع تطور علاقات السودان كل من ليبيا وإيران وسوريا وإثيوبيا .

المحور الرابع : تمثل في سعي مصر لاحتواء الحكومة الانتقالية واحتضانها خاصةً الجناح العسكري من تلك الحكومة ، فقد كانت بعض الدوائر المصرية تعتقد أن سوار الذهب قد لا يتنازل عن السلطة لصالح المدنيين مما يقتضي من مصر احتوائه وتوجيهه والسعي لخلق علاقات استراتيجية مع حكومته ، واحتواء الغضب الشعبي ضد مصر وامتصاصه ، خاصةً وأن معظم التنظيمات السياسية الكبيرة في السودان كحزب الأمة كانت أشد عداءاً لمصر ، مما ينذر بعلاقات سيئة في حالة وصولها إلى السلطة . وعليه فقد كانت القاهرة تنتهج كل تلك السياسات حفاظاً على أمنها القومي ومصالحها الحيوية في السودان ، وتعمل على تفادي أي قرارات وتصرفات غير محسوبة قد تصدر من السلطات السودانية وتضر بمصالحها تلك ، جراء تداعيات الانتفاضة الشعبية وموجة الكراهية لمصر والدول التي ساندت ودعمت نظام مايو .

المبحث الثاني :

الديمقراطية الثانية :

أوفت حكومة سوار الذهب الانتقالية بوعدها في تسليم السلطة للشعب ، حيث أجريت الانتخابات العامة على أساس ديمقراطي حزبي حر في مارس ١٩٨٦م ، تمخضت عن تكوين حكومة ائتلافية بين حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي الموالي لمصر ، والذي لقي دعماً كبيراً من القاهرة إبان الحملة الانتخابية ، وقد أصبح السيد الصادق المهدي رئيساً للوزراء .

جمعت تلك الحكومة بين النقيضين في مجال التعامل مع مصر ، فهي بقدر ما شملت حليف مصر في السودان والمتمثل في الحزب الاتحادي الديمقراطي ، فقد اشتملت كذلك على عدو مصر الأول في البلاد وهو حزب الأمة ، فكيف تعاملت القاهرة مع تلك النقائض ؟ ، وكيف عملت للحفاظ على مصالحها خلال هذه الفترة ؟ . لابدّ قبل الدخول في الموضوع من ملاحظة أمرين :

الأمر الأول : أن القاهرة تفضل التعامل مع النظم العسكرية في السودان أكثر من النظم الديمقراطية ، التي لا يضمن لها جانب ، والتي كثيراً ما تتأثر بالضغوط الشعبية ، ولعل ذلك هو السبب الذي جعل مصر تعمل على الإطاحة بكل النظم الديمقراطية التي تعاقبت على حكم السودان ، رغم أن معظمها كانت تضم أحزاباً موالية لها ، ولنفس السبب عملت مصر على تمكين معظم الحكومات العسكرية في السودان ، ودعمها واحتوائها لسهولة التعامل معها وتوجيهها وفرض الوصايا عليها .

الأمر الثاني : أن القاهرة قد خبرت التعامل مع الحكومات الائتلافية في السودان خاصة تلك التي تكون إحدى أجنحتها موالية لها ، فهي إما أن توجهها لتحقيق مصالحها ، وإما أن تزرع لها الدسائس والفتن وتزعزع استقرارها عن طريق الجناح الموالي لها في الحكومة ، وأخيراً قد تدبر للإطاحة بها كما حدث مع التجربتين الديمقراطيتين الأولى والثانية في السودان ، فماذا حدث مع التجربة الديمقراطية الثالثة ؟ .

في أول بيان له عقب انتخابه رئيساً للوزراء في إبريل ١٩٨٦م ذكر السيد الصادق المهدي أمام الجمعية التأسيسية : « إن للسودان علاقات مميزة مع بعض جيرانه مثل مصر والمملكة السعودية وليبيا ودول حوض النيل ، وبخصوص مصر تعتزم حكومتنا

على صياغة العلاقات الثنائية على نحو جديد وفي ضوء العلاقات الخاصة بما يوطّدها ويوجهها ويقويها لخدمة مصالح البلدين » [1] .

في الواقع العملي تجاهل السيد الصادق المهدي أمر العلاقة مع مصر ، حيث قام بزيارات لدول غربية وإفريقية واسيوية دون أن يزور مصر أو حتى يتوقف فيها في أي من تلك الجولات ، وهذا تقليد جديد وغير معروف من قبل الحكومات السودانية ، وقد انشغلت حكومة المهدي بأولويات أخرى مثل موضوع الوحدة الوطنية ، وإيقاف حرب الجنوب ، ووقف التدهور الاقتصادي ، وبناء المؤسسات الديمقراطية وتمكينها من أداء دورها في تسيير دفة الحكم [2] ، بل أن بعض القضايا التي حظيت بالاهتمام من قبل حكومة الصادق المهدي تنطوي على تهديد لمصر مثل إعلان كوكادام الذي وقعته بعض الأحزاب السياسية والتجمع النقابي مع حركة جون قرنق حيث انطوي هذا الإعلان على مطالبة حركة التمرد القاضية بإلغاء اتفاقية الدفاع المشترك بين السودان ومصر [3] .

من جانب اخر فقد اتسم تعامل حكومة الصادق المهدي الائتلافية مع القاهرة بالازدواجية ، ففي حين كان حزب الأمة يتجاهل مصر ويرفض مجرد التعامل معها ، بل أنه كان يفضل التعامل مع دول معادية للقاهرة مثل ليبيا وإيران ؛ فإن الحزب الاتحادي الديمقراطي حليف حزب الأمة في السلطة كان يفضل التعامل مع القاهرة وعلى كافة المستويات [4] . وبهذا التعامل المزدوج عجزت القاهرة عن احتواء حكومة الخرطوم ، إذ أن حزب الأمة كان يمثل الأغلبية في تلك الحكومة الائتلافية ، ومن ثم لم تثمر تعامل مصر مع جناح وأحد من ذلك النظام عن نتائج إيجابية تخدم مصالح مصر ، خاصةً وأن الجناح الآخر كان أكثر سرعةً في الاتجاه المعاكس ، بناءاً على ذلك رأت القاهرة ضرورة مراجعة علاقاتها مع حكومة الخرطوم بكلا جناحيها وقد كان الدافع لذلك عاملين : **الأول** : تضرر مصالحها جراء القطيعة ، **والثاني** : أن الجناح الاتحادي نفسه قد اقترح على القاهرة ضرورة التحرك بصورة أكثر إيجابية تجاه السودان بدلاً من ترك الأمر لدوائر أخرى معادية .

---

(١) السفير ميرغني النور جاويش ، مرجع سابق ، ص٦٤٩ .

(٢) المرجع نفسه ، ص٦٥٠ .

(٣) محمد أبو القاسم حاج حمد ، **السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل** ، المجلد الثاني ، مرجع سابق ، ص٥٣٩ .

(٤) صحيفة الأسبوع ، العدد ٢٤ ، (الخميس ١٤ أغسطس ١٩٨٦م) .

بناءاً على ذلك بادرت الحكومة المصرية بخطوات لتحسين العلاقات مع السودان وإزالة الجفوة التي صاحبت العلاقات الثنائية منذ الانتفاضة ، حيث أوفد الرئيس المصري حسني مبارك للخرطوم مبعوثه الشخصي الدكتور حلمي الحديدي وزير الصحة ونائب الأمين العام للحزب الوطني الحاكم في مصر [١] ، قام الحديدي بعقد لقاءات مع كافة أطراف النظام الحاكم ومعظم الأحزاب السياسية في الخرطوم ، تمخضت تلك اللقاءات عن تكوين لجنة من الحزبين المؤلفين لمراجعة العلاقات الثنائية ، والخروج برؤية موحدة حول كيفية التعامل مع مصر كما تم تكوين لجنة مماثلة من الحزب الحاكم في مصر لنفس الغرض [٢] . أعقب زيارة الحديدي زيارة وزير الإعلام المصري السيد صفوت الشريف ، وذلك في ديسمبر ١٩٨٦م وقد لقي ترحيباً كبيراً من الحكومة السودانية ، وأجرى محادثات مهمة مع الكثير من القيادات السياسية والتنفيذية في البلاد [٣] .

بدأ السيد الصادق المهدي يعد العدة لزيارة مصر متخلصاً من الكثير من العقد النفسية التي تحيط بالأنصار تجاه مصر ، والتي تكونت بسبب تراكم عوامل تاريخية ومعاصرة [٤] ، وقد ذكر في تصريح له أن زيارته لمصر مسألة وقت فقط ، وأن المطلوب هو الشكل الجديد الذي تقوم عليه تلك العلاقات بين البلدين موضحاً أن ميثاق الإخاء هو المناسب ، وأن هناك لجنة مكلفة بصياغته برئاسة الدكتور حسين أبو صالح والسيد إبراهيم الأمين ، وذكر أن وجود نميري في مصر يسبب قدحاً في العلاقات الثنائية ، **وأن وجوده لا زال يؤثر على العلاقات الثنائية فقد لعب النميري دوراً كبيراً في تخريب** السودان وأن للجميع موقف واضح ومحدد وهو أن محاسبة نميري مطلب شعبي لا يستطيع أحد أن يتنازل عنه ، غير أنه ذكر بأن السودان لم يجعل ذلك شرطاً في عودة العلاقات [٥] . ساهمت عوامل كثيرة في التعجيل بزيارة السيد الصادق المهدي أهمها أن القاهرة نفسها قدمت يد المصالحة له ولحكومته وطلبت منه زيارتها ، إضافة إلى أن معظم الكيانات السياسية بالسودان تدافعت نحو القاهرة وأقامت معها علاقات وطيدة خاصة الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب الأمة جناح الإمام والجبهة الإسلامية القومية كما

---

(١) جريدة الصحافة ، العدد ٨٠٥٣ ، (٥ مايو ١٩٨٥م) .

(٢) صحيفة الأسبوع ، العدد ٩٢ ، (الخميس ٢٨ ديسمبر ١٩٨٦م) .

(٣) جريدة السياسة ، العدد ٢٠٠ ، (١٨ يناير ١٩٨٧م) .

(٤) محمد زيادة حمور ، " عقدة كامب ديفيد وأحوالها " ، **صحيفة الأسبوع** ، العدد ١١٨ ، (٧ ديسمبر ١٩٨٦م) .

(٥) د / حيدر ابراهيم علي ، مرجع سابق ، ص١٤٣ .

سبقت الإشارة في المبحث السابق (١) ، على ضوء ذلك قرر السيد الصادق المهدي زيارة مصر ، وقد وصل إليها بالفعل في ١٨ فبراير ١٩٨٧م على رأس وفد كبير ، وقد استقبل استقبالاً رسمياً وشعبياً ، واهتمت أجهزة الإعلام المحلية والعالمية بالزيارة ، والتقي خلال الزيارة التي استغرقت خمسة أيام أبرز قيادات مصر الرسمية وقيادات المعارضة المصرية ، وقد أجرى محادثات مع الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء والرئيس المصري حسني مبارك وتم الاتفاق خلال ذلك على فتح صفحة جديدة لتأطير العلاقات بعد الاتفاق على إلغاء اتفاقية التكامل الذي وقعه النميري مع مصر وقد عرفت الصيغة الجديدة بميثاق الإخاء والذي تم توقعه من قبل الطرفين في ٢١ فبراير ١٩٧٧م (٢) . وبتوقيع ميثاق الإخاء وضعت الحكومتان أساساً جديداً للتعاون المشترك تنبع من قناعات الشعبين ، وتتجاوز عقدة المؤسسات الفوقية لاتفاقية التكامل ، وتؤطّر نظرياً للعلاقات الثنائية إلاّ أن الحواجز النفسية بين الحكومتين لم تتح الفرصة لإنزال النظرية على أرض الواقع كما سنفصل في الفصول اللاحقة إنشاء الله (٣) . في مارس ١٩٨٨م زار الرئيس مبارك السودان على رأس وفد كبير ضم أركان دولته وقد أسهمت الزيارة في إزالة شيء مما علق بنفوس السودانيين من كراهية لمصر بسبب موقفها من أحداث الكرمك وقيسان (٤) .

بعد الزيارة بدأ العد التنازلي في العلاقات الثنائية ، وقد تضافرت عدة عوامل أسهمت في تدهور العلاقات خلال الفترة الأخيرة من عهد حكومة الصادق المهدي :

أولاها : زيارة العقيد جون قرنق للقاهرة في ديسمبر ١٩٨٨م على راس وفد عسكري وسياسي كبير ، حيث استقبل استقبالاً كبيرا أثار الرأي العام السوداني والحكومة السودانية ، وقد أجري مشاورات مكثفة مع الحكومة المصرية شملت كافة المجالات وقد أبدت الحكومة المصرية تعاطفاً واضحاً ومتعمداً حيال جون قرنق وحركته ، الأمر الذي اعتبره السودانيون وقوفاً بجانب حركة التمرد على حساب الحكومة السودانية .

ثاني تلك الأسباب : ورود أنباء للحكومة السودانية تفيد بأنّ الرئيس السابق جعفر نميري قد خرج من صمته وأدلي بتصريحات لإذاعة صوت أمريكا ، وصحيفة الراية القطرية

---

(١) المرجع نفسه ، ص١٤٣ .

(٢) توفيق حامد السيد ، " ماذا بعد زيارة الاخوة الأعداء " ، **صحيفة السياسة** ، العدد ٣٦٩ ، (١١ يوليو ١٩٨٧م) .

(٣) د . محمد بهاء الدين الغمري ، مرجع سابق ، ص٢١٩ .

(٤) محمد سعيد محمد الحسن ، **السودان ومصر المصير المشترك** ، مرجع سابق ، ص

أعلن فيها استمرار نشاطه وجهوده الرامية لإسقاط الحكومة الديمقراطية ، وأنه استقبل في هذا الإطار عدداً من السياسيين السودانيين [١] .

بعد ذلك أذاعت الأجهزة الأمنية بياناً رسمياً ذكرت فيه أنـــها أحبطـت محاولـة للإطاحة بالحكومة الديمقراطية بقيادة عناصر موالية للنميري ومصر من بينـهم العميـد الزبير محمد صالح ، وقد ألغي السيد الصادق المهدي جدول أعمال الجمعيـة التأسيسـية ليذيع للحضور نبأ المحاولة الانقلابية حيث قال : « إن المخطط كان يهدف إلـى استـلام السلطة وتسليمها للقاتل نميري الذي كان من المقرر أن يعود في ذات اليوم من القـاهرة إلى الخرطوم » [٢]، إلاّ أن الحزب الاتحـادي المؤتلف شكك فـي ادعـاءات الصـادق المهدي ، واعتبر المحاولة بمثابة إشاعة أطلقت للنيل من العلاقات السودانية المصرية [٣]

وعلى ضوء ذلك البيان شنّ الرئيس المصري هجومـاً عنيفـاً علـى الحكومـة السودانية ، وخصّ بالهجوم السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء ، وقال في تصريحـات أوردتها الصحف المصرية : « إن الصادق المهدي جعل مصر شماعة لتعليق الأخطـاء عليها » [٤] .

وهكذا تدهورت العلاقات الثنائية في تلك الفترة وبصورة سريعة حيـث تزايـدت المساجلات الكلامية بين الصادق المهدي وحسني مبارك وبصورة خرجت فـي بعـض الأحيان عن الأعراف والمثل الدبلوماسية . وبذلك فقد عجزت الحكومة المصريـة عـن التعامل مع النظام الديمقراطي الثالث في السودان حيث حـالت دون تحسـين العلاقـات الموجه الشعبية الغاضبة ضد مصر بسبب دعمها لنظام مايو واسـتمرارها فـي إيـواء النميري بعد الانتفاضة ، إضافة الي توجس السيد الصادق المهدي إزاء التعامل الجاد مـع النظام المصري ، فقد ذكر الصادق المهدي نفسه : « إن المصـريين لا يـؤمن لـهم جانب » [٥] . هذا من جانب السودان ، أما من الجانب المصري فإن القاهرة تدرك تمامـاً أن وجود حزب الأمة على رأس السلطة في السودان سوف لن يخدم مصالحـها القوميـة

---

(١) شرف الدين احمد حمزة ، " مصر والشطرنج السياسي في السودان " **صحيفة القوات المسلحة** ، العدد ٢٠٣٢ (الثلاثـاء ٩يناير ١٩٩٣م) .

(٢) عبد الرحمن الأمين ، **ساعة الصفر : مذبحة الديمقراطية الثالثة** ، (أجندة واشنطن ، ١٩٩٢م) ، ص ٢٣٤ .

(٣) محجوب عمر باشري ، **معالم تاريخ السودان** ، (الخرطوم : دار السودان للكتب ، ٢٠٠٠م) ، ص٢١١ .

(٤) صحيفة السوداني ، العدد ٨٢٠ ، (١ مارس ١٩٨٩م) .

(٥) بشير محمد سعيد ، " من مذكراتي " ، **صحيفة الأيام** ، العدد ٦٠٥٥ ، (٥ مايو ١٩٨٧م) .

على إطلاقها ، إلاّ أنها حاولت أن تحافظ على الحد الأدنى من العلاقة بين البلدين حتى لا تصاب مصالحها بالضرر من جراء قرارات قد تتخذها الحكومة السودانية ، ومع كل ذلك بذلت القاهرة مجهودات كبيرة لاحتواء حكومة الصادق المهدي وسارت في سبيل تحقيق ذلك عدة مسارات منها :

المسار الأول : محاولة خلق جدار من الصلة مع حزب الأمة ، حيث رأت مصر أن معاداة أكبر حزب في السودان سوف لن تخدم مصالحها ، ومن ثم كانت اتصالات الدكتور حلمي الحديدي بقيادات الحزب إبان زيارته للسودان ، ومحاولة إجراء حوارات معهم حول رؤيتهم للعلاقات الثنائية ، وأخيراً التمهيد لزيارة قيادات من حزب الأمة للقاهرة لنفس الغرض .

المسار الثاني : استخدم الحزب الاتحادي المؤتلف كأداة ضغط لحكومة الصادق ، فقد كان هذا الشق من الحكومة الائتلافية على وئام تام مع مصر وتستقي معظم توجيهاته منها ، ومن ثم كانت لعبة الموازنات السياسية والائتلافات والاختلافات التي أرهقت كاهل الصادق المهدي فقرر أخيراً فض الائتلاف مع الحزب الاتحادي والتحالف مع مجموعات حزبية أخرى .

المسار الثالث : إنشاء مصر علاقات مع معظم الكيانات السياسية السودانية بما في ذلك الجبهة القومية الإسلامية [1] .

المسار الرابع : التلويح بعصا دعم حركة التمرد في جنوب السودان ، فقد استقبلت القاهرة زعيم حركة التمرد العقيد جون قرنق استقبالاً كبيراً أثار غضب الحكومة السودانية [2] .

المسار الخامس : تخريب علاقات السودان الخارجية ومنعه عن توطيد علاقاته مع دول تعاديها هي وحلفائها مثل إيران وليبيا ، وبإصرار حكومة المهدي على ذلك بذلت مصر مجهودات كبيرة لتشويه صورة حكومته لدي بعض الدوائر الغربية حيث بدأت أمريكا ولأول مرة في اتهام السودان بالإرهاب ، وبناءاً على ذلك وقفت أمريكا ضد التجربة الديمقراطية الوليدة في السودان رغم ادعاءاتها بحماية النظم الديمقراطية .

المسار السادس : التلويح بعصا النميري فقد سمحت القاهرة للرئيس المخلوع جعفر نميري بمقابلة الوسائل الإعلامية والإدلاء بتصريحات معادية لحكومة السودان .

---

(١) توفيق حامد السيد ، مصدر سابق .

(٢) صحيفة السوداني ، العدد ٧٤٨ ، (٤ سبتمبر ١٩٨٨م) .

المسار السابع : المواجهات الإعلامية بين القاهرة والخرطوم ، وأبرزها مواجهات الصادق المهدي والرئيس حسني مبارك وبصورة أساءت للأعراف الدبلوماسية ، وأواصر الأخوة والجيرة والقربي التي تجمع بين السودان ومصر [١] .

المسار الثامن : التجسس والاختراق الأمني والرشوة ، وقد بذلت القاهرة مجهودات كبيرة في ذلك الاتجاه ، أبرزها قضية شريط الكاسيت التي أثارت بلبلة في الشارع السوداني [٢].

المسار التاسع : المحاولات الانقلابية ، وأخيراً اقتنعت القاهرة أن لا جدوى من حكومة الخرطوم فقررت الإطاحة بها عبر انقلاب عسكري ، فقد أصدرت الأجهزة الأمنية بياناً أشارت فيه إلى أنها اكتشفت محاولة انقلابية ضد النظام بتخطيط وتدبير من مصر ، كما تواترت الأنباء والتقارير عن محاولات انقلابية أخرى تديرها دول أجنبية مجاورة في إشارة واضحة لمصر والعراق ، وقبل التحقق من صحة هذه التقارير وقع انقلاب عسكري مفاجئ بقيادة العميد عمر حسن احمد البشير ليضع حداً لتلك الفترة [٣] .

---

(١) صحيفة السوداني ، العدد ٨٤٠ ، (١ مارس ١٩٨٩م) .

(٢) صحيفة السياسة ، العدد ٨٥١ ، (١ مارس ١٩٨٩م)

(٣) محجوب عمر باشري ، مرجع سابق ، ص٢١١ .

الفصل الرابع

العلاقات الثنائية في عهد حكومة الإنقاذ الوطني

يونيو ١٩٨٩م - ديسمبر ٢٠٠١م

في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م ، أطاح انقلاب عسكري بقيادة العميد عمر حسن احمد البشير بحكومة الصادق المهدي الديمقراطية ، قاطعاً الطريق أمام المحاولات الانقلابية العديدة التي تديرها الكثير من الجهات بما فيها جهات أجنبية [1].

وضعت حكومة الإنقاذ الوطني حداً للخلاف المستفحل بين حكومة الصادق المهدي والنظام المصري ، فعادت العلاقات إلى مجاريها في بداية عهد البشير ، إلاّ أن العلاقات بين البلدين تدهورت مرة أخرى وبصورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ العلاقات الثنائية ، حيث شهد عهد حكومة الإنقاذ الوطني أسوأ مراحل التدهور في العلاقات السودانية المصرية ، بسبب تضارب المصالح ، ومحاولات حكومة البشير الرامية للانعتاق من تبعية مصر ، إضافة إلى ظروف أخرى محلية وإقليمية ودولية ، وسيتناول البحث هذه المرحلة من العلاقات الثنائية من خلال أربعة مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول :

موقف مصر من انقلاب البشير :

ذكر الباحث في الفصل السابق أن العلاقات السودانية المصرية قد وصلت ذروة تدهورها في أواخر عهد الصادق المهدي ، وقد أدى ذلك التدهور إلى سعي الحكومة المصرية للإطاحة بحكومة الصادق المهدي بكافة السبل ، ومن ثم اتهامها من قبل الأجهزة الأمنية السودانية بأنها تخطط لانقلاب عسكري في السودان . وقد كانت مصر مستعدة للترحيب بأي تغيير يحدث في السودان بعد أن وصلت العلاقات إلى طريق مسدود ، وبعد أن تأكد لها صعوبة إخضاع السيد الصادق المهدي لسياستها كما كان يحدث في عهد النميري . من جانبها لعبت حكومة الإنقاذ الوطني على هذه التناقضات فعملت على كسب التأييد الخارجي من خلال مصر ، وذلك بإيهامها بأن الثورة تتبع لها وتحقق وتصون

---

(١) محمد سعيد محمد الحسن ، **السودان ومصر والمصير المشترك** ، مرجع سابق ، ص ٧٥ .

مصالحها في السودان ، فأعلنت الحكومة في برنامجها السياسي الآتي : « إن حكومة الإنقاذ الوطني قد عقدت العزم على إصلاح العلاقات وإعمارها مع كل الجارات العربيات ، وخاصةً مصر والسعودية وليبيا ، وستسعى لبذل محاولات جادة لدفع التعاون الإقليمي مع دول الجوار وتوسيع آفاقه وتعميق روابطه » [١] .

وفي بادرة لحشد التأييد الدولي والعربي ، قابل قادة الانقلاب السفير المصري محمد تقي الدين الشربيني بالقيادة العامة لقوات الشعب المسلحة في اليوم الأول للانقلاب ، حيث أكدوا له موالاة الحكومة الجديدة لمصر ، وعزمها الأكيد على راب الصدع في العلاقات الثنائية [٢] ، **وعلى إثر ذلك اللقاء كانت مصر أول دولة أعلنت اعترافها بالوضع** الجديد ، وقد أصدرت الحكومة المصرية بيانا رسميا في الرابع من يوليو ١٩٨٩م ، أعلنت فيها اعترافها بالنظام الجديد وتأييدها للتغيير الذي حدث في السودان [٣] . من جانبه قام السفير المصري بخطوات أكثر إيجابية لدعم الانقلاب ، حيث أجرى اتصالات هاتفية بمعظم سفراء الدول العربية والأجنبية بالخرطوم طالبا منهم حشد دعم حكوماتهم وتأييدها للانقلاب بحسبانه انقلابا مواليا لمصر ، فقد كان السفير المصري يجري اتصالات هاتفية بالسفراء ويتحدث لهم باللهجة المصرية قائلا :« دول أولادنا أيدوهم » [٤] . كذلك قامت الحكومة المصرية بناءا على ذلك بإجراء اتصالات دبلوماسية مع معظم الدول العربية والأجنبية طالبة منهم تأييد الوضع الجديد [٥] ، وقد أثمرت الجهود المصرية **تلك فأعلنت عدد كبير من الدول اعترافها بحكومة الإنقاذ الوطني ، وأصدرت بيانات بهذا** الخصوص .

وحول التأييد المصري السريع لانقلاب البشير يتبادر إلى الأذهان الكثير من الملاحظات والتساؤلات ، **فمن الملاحظ أولا :** أن انقلاب البشير هو أول انقلاب عسكري يتم في السودان دون تخطيط من القاهرة أو علمها أو مساندتها ، فقد تفاجأت مصر

---

(١) صحيفة القوات المسلحة ، العدد ١٠٤٧ ، (الاثنين ٣يوليو ١٩٩٠م) .

(٢) محمد سعد أبو عامود ، " النظام السوداني من منظور علاقاته معه مع مصر " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ١٢٨ ، " إبريل ١٩٩٧م " ، ص ٨٧ .

(٣) عبد الرحيم الأمين ، **ساعة الصفر : مذبحة الديمقراطية الثانية في السودان ١٩٨٥ - ١٩٨٩م** ، (أجندة واشنطن ، ١٩٨٩م) ، ص ٢٢٨ .

(٤) شرف الدين احمد حمزة ، " مصر الرسمية والشطرنج السياسي في السودان " ، **صحيفة القوات المسلحة** ، مصدر سابق .

(٥) المصدر نفسه .

كغيرها من الدول بهذا الانقلاب ، بل أن انقلاب البشير قد قطع السبيل لانقلاب آخر كانت تخطط له المخابرات المصرية ، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن المخابرات المصرية لم تنجح حتى تلك اللحظة في اختراق الجبهة الإسلامية ، التي تمتلك جهاز استخباري قوي كغيرها من التنظيمات العقائدية ، حيث ساهم ذلك الجهاز نفسه في كشف عدد من المحاولات الانقلابية ضد حكومة الصادق المهدي بعضها بدعم وتخطيط من القاهرة [1] .

الملاحظة الثانية : أن القاهرة تظاهرت بعلمها بما حدث ، بل ودعمها له ، ولعل مصر كانت ترجو من ذلك عدة أمور أهمها : إقناع الدول الصديقة لها بتأييد الانقلاب ، وخاصةً الولايات المتحدة التي ترفض تأييد الانقلابات العسكرية التي تقوم على حساب نظم ديمقراطية حسب نص القانون ٥١٣ الصادر من الكونغرس الأمريكي بهذا الخصوص [2]. من جانب آخر ربما أرادت القاهرة من ذلك الإسراع في احتواء النظام الجديد كما حدث إبان ثورة اكتوبر حينما ادعت الصحف وأجهزة الإعلام المصرية أن ثورة اكتوبر تمت بتأييد ودعم من مصر ، وربما كان ذلك التظاهر بمثابة تمنيات أطلقتها في إشاعات ، وصدقتها هي قبل الآخرين فراحت تؤيد حكومة الخرطوم وتحشد لها تأييد الدول الأخرى.

لقد تأكد بما لا يدع مجالاً للشك أن القاهرة لم تصنع انقلاب البشير ، بل أنها لم تكن تعلم بهوية الانقلابين أصدقاؤها هم أم أعداؤها ، أم غير ذلك ؟ . فلماذا بادرت بتأييد الانقلاب ؟ وذهبت إلى أكثر من ذلك فحشدت له التأييد الدولي ؟ . لقد فعلت مصر ذلك لعدة أسباب منها :

السبب الأول : أن القاهرة لا ترض بالحكومات الديمقراطية في السودان ، وتفضل عليها النظم العسكرية لسهولة التعامل معها وتوجيهها ، ولذلك فقد تآمرت وخططت للإطاحة بكل النظم الديمقراطية التي مرت على حكم السودان .

الثاني : أن القاهرة كانت تبحث عن أي بديل لحكومة الصادق المهدي ، وتتمنى حدوث أي تغيير في السودان على أي شكل كان ، خاصةً في الأيام الأخيرة من عمر حكومة المهدي التي اشتد فيها العداء بين البلدين [3] .

---

(١) محجوب عمر باشري ، مرجع سابق ، ص ٢٥١ .

(٢) موسى يعقوب ، " المشهد السياسي " ، **صحيفة الإنقاذ الوطني** ، العدد ٣٩٠ ، (ديسمبر ١٩٩٠م) .

(٣) عبد الماجد الأمين ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ .

الثالث : أن الانقلابيين في الخرطوم قد أوهموا الحكومة المصرية وخدعوها بأن الانقلاب موال لها وفي صالحها ، وذلك من خلال سيناريو مقابلة الشربيني بالقيادة العامة ، والبيانات التي صدرت من الحكومة الجديدة ، والتي تأكد سعيها لتحسين العلاقات مع مصر [١] .

لقد واصلت الحكومة المصرية دعمها لنظام البشير ، فأرسلت في اليوم الثاني للانقلاب وفداً برئاسة وزير شئون الرئاسة المصري السيد أمين النمر ، ضم الوفد مدير الاستخبارات العامة ، **وقد هدفت الزيارة إلى التعرف على الوضع الجديد** وتوجهاته ، والاطمئنان على استقرار الأوضاع واستتباب الأمن ، وقد صرح أمين النمر خلال الزيارة قائلاً : « جئت أحمل تحيات الرئيس مبارك والشعب المصري إلى سيادة الفريق عمر وأعضاء المجلس مؤكدين وقفتنا واستعدادنا لدعم السودان » [٢] .

أعقبه زيارة استكشافية أخرى قام بها الصحفي المصري مكرم محمد احمد ، حيث أمضي أسبوعاً بالخرطوم وأجرى لقاءات واسعة مع قادة النظام تم نشرها في التلفزيون المصري والصحف المصرية مما أسهم في تعريف العالم بالنظام الجديد [٤] . وقد ركزت اهتمامات الوفود الزائرة على التحقق من هوية النظام والتثبت من الإشاعة التي سرت تشير إلى أن الانقلاب تم بتخطيط ومساندة ودعم من الجبهة الإسلامية القومية [٣] .

بعد ذلك قامت القاهرة بمجهودات دبلوماسية أخرى لتعريف النظام الجديد دولياً ، وحشد التأييد له ، فقد صادف وقوع انقلاب اجتماعات الدول الصناعية السبعة في باريس بهدف إلغاء بعض ديون دول العالم الثالث ، ومطالبة نادي باريس بتحويل جزء منها إلى مساعدات ، انتهز البشير هذه الفرصة فطلب في رسالة عاجلة لقاء مبارك ، وعلى الفور سافر إلى القاهرة في زيارة رسمية ، وقد هدفت الزيارة إلى أن يتولى مبارك خلال جولاته في أوربا التعريف بالوضع الجديد ، خاصةً أن الدول الأوربية قد اتفقت على عدم تقديم مساعدات لأي نظام عسكري يطيح بنظام مدني [٤] ، وبعد تلك المحادثات غادر مبارك إلى باريس يحمل لواء التبشير بحكومة الإنقاذ الوطني ويحشد تأييد تلك الدول لها ،

---

(١) محمد سعيد أبو عامود ، مرجع سابق ، ص ٧٨ .

(٢) صحيفة القوات المسلحة ، العدد ١٠٤٧ ، (الاثنين ٣ يوليو ١٩٨٩م) .

(٣) محمد سعيد محمد الحسن ، **السودان ومصر والمصير المشترك** ، مرجع سابق ، ص ٧٦ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٧٦ .

(٥) محمد سعيد محمد الحسن ، **السودان ومصر والمصير المشترك** ، مرجع سابق ، ص ٧٧ .

وقد كان لمجهوداته تلك كبير الأثر في قبول حكومة الإنقاذ الوطني دولياً ، وحول ذلك صرح البشير قائلاً : « إن زيارته لمصر التي سبقت زيارة مبارك لفرنسا ولقائه برؤساء الدول السبع العمالقة كانت ناجحة وقال : إن رؤساء الدول العمالقة تقبلوا استيلاء القوات المسلحة على السلطة في السودان بارتياح بالغ » [١] .

وهكذا نجد أن القاهرة قد اتخذت موقفاً إيجابياً ومسانداً لحكومة الإنقاذ الوطني فور استيلائها على السلطة ، فكان السبب الرئيسي في قبول النظام عربياً ودولياً بسبب **كراهيتها لحكومة الصادق المهدي وخلافاتها معها** ، **وقد اتضح أخيراً أن القاهرة بتصرفها** ذلك قد ارتكبت خطئاً كبيراً في حق نفسها ، فقد أزاحت الأنصار عن السلطة بسبب الكراهية التاريخية ، إلاّ أنها بالمقابل مكنت الجبهة الإسلامية أو جماعة الإخوان المسلمين من حكم السودان ، ومن المعلوم أن ما بين الإخوان المسلمين والحكومة المصرية عداوة معاصرة بلغت ذروتها في أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات ، فاستبدلت القاهرة العدو التاريخي بعدو معاصر ، ولم تدرك هذه الحقيقة إلاّ مؤخراً ، ذلك أن الانقلاب لم يسفر عن وجهه الحقيقي إلاّ بعد فوات الأوان .

---

(١) صحيفة القوات المسلحة ، العدد ١٠٦١ ، (الخميس ٢٠ يوليو ١٩٨٩م) .

المبحث الثاني :

التعاون المشترك ومحاولات الاحتواء يوليو ١٩٨٩م – يوليو١٩٩٠م :

تمكنت حكومة الإنقاذ الوطني من تجاوز المراحل الأولية الحرجة ومواجهه كل العواصف الداخلية ، وتوطيد علاقاتها في الخارج ، مستغلة في ذلك وإلى أبعد مدى ممكن تعاطف القاهرة معها . وقد تخللت تلك فترة قصيرة من التعاون المشترك وفقاً لمصالح البلدين القومية ، كما تخللتها مساعي ومحاولات من القاهرة لاحتواء الحكومة الجديدة وتطويعها وتوجيهها ، لتسير على خطى حكومة عبود ومايو في تحقيق مصالح مصر الحيوية ومقتضيات أمنها القومي . وقد تعمدت القاهرة أن لا تصدق الإشاعات التي سرت آنذاك حول انتماء الحكومة الجديدة لتنظيم الجبهة الإسلامية القومية ، رغم أنها بذلت مجهودات كبيرة للتحقق من تلك الإشاعات.

وحرصاً من الخرطوم على توطيد علاقتها بالقاهرة ، فقد قامت بتعيين السيد عز الدين حامد سفيراً لها بمصر ، وقد كان عز الدين حامد أميناً للتكامل خلال عهد مايو ، وأعفي من مناصبه إبان انتفاضة إبريل الشعبية . وقد استقبله حسني مبارك بحفاوة ، وأدلي حامد بتصريحات ذكر فيها أنه يحمل توجيهات مباشرة من البشير ببذل قصارى جهده لتمتين العلاقات بين البلدين [١] .

في ٢٣ يوليو ١٩٨٩م ، قام الرئيس مبارك نفسه بزيارة الخرطوم في طريقه إلى أديس أبابا لحضور مؤتمر القمة الإفريقي ، حيث التقي البشير ، وعقد مؤتمراً صحفياً في نهاية المباحثات ذكر فيها البشير « إن السودان سيسعى للاستفادة من الخبرة المصرية في مختلف المجالات التنموية خاصةً في المجال الزراعي » ، كما قال مبارك : « إننا سنسعى ونحرص على تقديم كل ما يمكن أن يساعد الاخوة في السودان لمعالجة مشكلة الجنوب بالوسائل السليمة ودون التدخل من جانبنا في شئون السودان الداخلية ، وكل ذلك في إطار مساعدة الأخ الشقيق لشقيقة »[٢] . بعد اللقاء سافر مبارك والبشير إلى أديس أبابا لحضور مؤتمر القمة الإفريقي الخاص باختيار رئيس للمنظمة ، وقد كان حسني مبارك ممن

---

(١) محمد سعيد محمد الحسن ، **السودان ومصر والمصير المشترك** ، مرجع سابق ، ص ٨٩ .

(٢) صحيفة القوات المسلحة ، العدد ١٠٦٤ ، (الاثنين ٢٤ يوليو ١٩٨٩م) .

ترشحوا لذلك المنصب ، حيث وقف السودان بقوة بجانب ترشيحه حتى فاز برئاسة تلك الدورة [1] . وفي الأول من يناير ١٩٩٠م ، وصل الرئيس المصري حسني مبارك الخرطوم لحضور احتفالات البلاد بأعياد الاستقلال ، وقد جاء وبرفقته وفد عالي المستوي يضم عدداً من الوزراء ، وأجرى خلال الزيارة مباحثات مع الجانب السوداني شمل كافة مجالات التعاون الثنائي [2] . وفي ٢٠ فبراير ١٩٩٠م زار الفريق عمر البشير القاهرة وبحث مع حسني مبارك الصيغة المثلى للتعاون الثنائي والتعاون بين دول حوض النيل وتنشيط مشاريع التكامل الاقتصادي ، والتعاون في الإنتاج الزراعي ، وقد أكد البشير خلال الزيارة في تصريحات صحفية سريان اتفاقية الدفاع المشترك بين السودان ومصر [3] .

خلال هذه الفترة القصيرة والتي لا تناهز السنة من عمر الإنقاذ ، يوليو ١٩٨٩م إلى يوليو ١٩٩٠م ، ساد العلاقات الثنائية جو ودي وتعاون مشترك في مختلف المجالات ، وزاد تقارب مصر بحذر شديد من حكومة الإنقاذ الوطني لاحتوائها ، وكشف الشائعات حول حقيقة انتمائها ، وقد كانت حكومة البشير نفسها في حاجة ماسة لمصر من أجل تمكين وتأمين نفسها كما قال الدكتور الترابي ، ومن أجل بناء علاقات خارجية راسخة ولا سبيل لكل ذلك إلاّ عبر مصر .

---

(١) صحيفة القوات المسلحة ، العدد ١٠٦٥ ، (الثلاثاء ٢٥ يوليو ١٩٨٩م) .

(٢) صحيفة السودان الحديث ، العدد ١٠٥ ، (١ يناير ١٩٩٠م) .

(٣) صحيفة السودان الحديث ، العدد ١٤٦ ، (٢١ فبراير ١٩٩٠م) .

المبحث الثالث :

فترة العداء والمواجهة أغسطس ١٩٩٠- ديسمبر ١٩٩٠م

المظاهر والأسباب والنتائج :

منذ مطلع عام ١٩٩٠م ، بدأت القاهرة تتردد في التعامل المفتوح مع حكومة السودان ، وبدأت شكوكها تتزايد حول علاقة الجبهة الإسلامية بانقلاب البشير ، كما بدأت آمالها تتبدد حول إمكانية تطويع واحتواء حكومة الإنقاذ الوطني . ومن ثم بدأت العلاقات تتدهور بين البلدين إلى أن وصلت مرحلة غير مسبوقة في تاريخ العلاقات الثنائية ، خاصةً بعد موقف السودان المغاير للموقف المصري من حرب الخليج الثانية . وسيتناول البحث تلك الفترة من خلال الوقوف على مظاهر تدهور العلاقات في تلك الفترة والأسباب الحقيقية والمستترة وراء ذلك . إضافةً لتقييم وتحليل لنتائج ذلك التدهور وأثره على مصالح البلدين القومية وذلك من خلال النقاط التالية :

أولاً : مظاهر تدهور العلاقات :

تبدّت مظاهر تدهور العلاقات الثنائية في عدة أوجه أثرت جميعها على مصالح البلدين القومية ومقتضيات أمنهما القومي ، التي تقتضي التعاون الثنائي لتحقيقها لا التخاصم والتدابر والتآمر مع الآخرين كما حدث بالفعل خلال تلك الفترة .

أولى تلك المظاهر سماح الحكومة المصرية **للمعارضة السودانية الموجودة بالقاهرة** بممارسة نشاط شبه علني ضد حكومة البشير[1] . وقد تزايدت الاتهامات حول ذلك بعد أن وقعت محاولة انقلابية كادت أن تطيح بحكومة الإنقاذ الوطني في ٢٩ رمضان ٢٤ إبريل ١٩٩٠ م ، حيث تم احتواء المحاولة وإعدام منفذيها على الفور وعددهم ثلاثين ضابطاً ، وقد زاد من تدهور الموقف الأقوال التي ترددت حول علاقة التجمع الوطني الديمقراطي المعارض في القاهرة بتلك المحاولة ، خاصةً وأن معظم الانقلابيين ينتمون إلى الحزب الاتحادي الديمقراطي ، مما أثار شكوك حول دور مصر في المحاولة [2] . وذلك رغم أن البشير نفسه قد نفي أن يكون لمصر أي دور في المحاولة حيث قال في مؤتمر صحفي : « إنه لا تدخل في المحاولة من خلال التحريات والوثائق » ، وقال : « إن توقيع ما

---

(١) "فرج فودة يطالب العسكريين المصريين بضرب السودان "، **صحيفة الشعب المصرية** ، العدد ٦٣٥ ، (الاثنين ٤ فبراير ١٩٩٢م) .

(٢) المرجع نفسه .

يسمي بالتجمع الوطني لميثاق بالقاهرة تم دون علم الحكومة المصرية ، وإن العلاقة الأزلية بين السودان ومصر لن يؤثر عليها أي مؤثر » ، وقال : « إن مصر تأوي الآن بعضاً من ساسة العصر المباد ، وهم بحكم العرف ينبغي أن لا تأت منهم أعمال معادية للسودان »[١] .

المظهر الثاني : تمثل في الحملة الإعلامية الشرسة التي شنتها أجهزة الإعلام في البلدين ، إضافةً للتصريحات العدائية المتبادلة من قبل مسئولي البلدين ، فقد وجه الإعلام المصري هجومه على حكومة السودان متهماً إياها بإيواء الإرهابيين من الأصوليين الإسلاميين ، فقد كشف مصدر أمني أن السلطات الأمنية ألقت القبض على مواطن سوداني يعمل لمصلحة المخابرات المصرية بهدف تشويه صوره السودان ودمغه بالإرهاب [٢] . وقد تزامن ذلك مع سلسلة من الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة لمحاصرة حكومة السودان والإطاحة به عبر الحصار الاقتصادي والإعلامي ، ودمغه بالإرهاب ، وانتهاك حقوق الإنسان وممارسة تجارة الرقيق ، وبالتآمر ضد الحكومة المصرية ، وإثارة القلاقل في دول الجوار إلى غير ذلك من الاتهامات [٣] . كما اتهم الإعلام السوداني مصر بأنها تسعى إلى تركيع الحكومات السودانية المتعاقبة وتطويعها لتحقيق مصالحها ، أو التآمر ضدها ولإطاحة بها ، وأنها تأوي المعارضة وتدعم حركة التمرد وتألب الدول العظمى ضد السودان ... الخ [٤] .

المظهر الثالث : كان أسوأ مظهر لما شهدته العلاقات السودانية المصرية خلال هذه الفترة من تدهور ، ما أطلق عليه حرب المطارات ، والقائمة علي إعادة المسافرين من البلدين في أسوأ قطيعة شعبية ورسمية تشهدها البلدان منذ الاستقلال ، حيث يعاد المسافرون من الخرطوم بعد بلوغهم مطار القاهرة والعكس ، وقد انطبق الأمر كذلك على مسافري البر والبحر [٥] .

وكان أسوأ نتائج هذا التصرف إعادة المرضى المسافرين لتلقي العلاج بالقاهرة ، حيث تمثلت معظمها في الأمراض المستعصية والحالات العاجلة ، وقد استمر ذلك التصرف من

---

(١) السودان الحديث ، العدد ٢٠٠ ، (٢٤ إبريل ١٩٩٠م)

(٢) محمد سعيد هرون ، " العلاقات السودانية المصرية سرمدية " ، **السودان الحديث** ، العدد ٢٠٥ ، (٣ مايو ١٩٩٠م) .

(٣) وزارة الخارجية السودانية ، إدارة الأمريكتين ، ملف رقم : و خ أمركتين ١٩٩١/١/٧م .

(٤) " لقاء مع الفريق عمر حسن احمد البشير " ، **مجلة قضايا دولية** ، العدد ١٩٢ ، (٦ سبتمبر ١٩٩٣م) ، ص ١٣ .

(٥) محمد سعيد محمد الحسن ، **السودان ومصر والمصير المشترك** ، مرجع سابق ، ص ٨٦ .

قبل الطرفين لفترة من الزمن أطاح بالأعراف والتقاليد المتبعة ، ودفع منها المواطنون فاتورة التوتر .

المظهر الرابع : انفجار مشكلة الحدود مرة ثانية وذلك باحتلال القوات المصرية لمثلث حلايب المتنازع عليه الأمر الذي وضع البلدين على حافة الحرب (١) .

المظهر الخامس : وصلت علاقات البلدين درجة من التردي تم خلالها تقليص التمثيل الدبلوماسي بين البلدين حيث تم في يونيو ١٩٩٣م إغلاق قنصليتي مصر بالأبيض وبورتسودان ، وقنصليتي السودان بالإسكندرية وأسوان . وحول ذلك صرح مصدر مسئول بالخارجية السودانية أن إغلاق القنصليتين جاء لأنهما كانتا تقومان بأعمال ضد أمن البلاد واستقراره ووحدته . وفي نفس الإطار تعرض بعض الدبلوماسيين في السفارة السودانية بالقاهرة للاعتداء والضرب من قبل أجهزة الأمن المصرية وهو أمر يخالف تماماً الأعراف الدبلوماسية ، ويعبر عن مدى ما وصلت إليه العلاقات من تردي بين القطرين الشقيقين (٢) .

المظهر السادس : تمثل في قرار الحكومة السودانية القاضي بتقليص الوجود المصري بالسودان ، حيث اتخذت قرراً يقضي بضم مدارس البعثة التعليمية المصرية الابتدائية والإعدادية بكافة ولايات السودان إلى وزارة التربية والتعليم السودانية (٣) . أعقبه قرار يقضي بإلغاء جامعة القاهرة فرع الخرطوم وضمه لوزارة التعليم العالي تحت اسم جامعة النيلين ، تلاه قرار يقضي بطرد الري المصري من السودان ومصادرة المنازل التابعة لها (٤) . وقد أثارت هذه القرارات ضجة إعلامية كبيرة حيث تناولت بعض الأقلام الشعب السوداني والحكومة السودانية بتجريح لاذع عبرت عن مدي الضرر الذي لحق بمصر جراء تلك القرارات .

المظهر السابع : بذلت القاهرة مجهودات كبيرة لمحاصرة السودان دبلوماسياً ، وقد نجحت في ذلك إلى حد كبير ، حيث تدهورت علاقات السودان الإفريقية والعربية

---

(١) عبد الفتاح أبو الفضل ، **مصر والسودان بين الوئام والخصام** ، (القاهرة : دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر ، ١٩٩٤م) ، ص ٣٠٣ .

(٢) صحيفة السودان الحديث ، العدد ١٩٩١ ، (١٤ يونيو ١٩٩٥م) .

(٣) **بيان الخارجية السودانية حول قضية حلايب وإخلاء المنازل المؤجرة للحكومة المصرية بالخرطوم** ، ملحق رقم : (هـ) .

(٤) " الصراع المصري السوداني " ، **مجلة الشاهد** ، العدد ١١١ ، (نوفمبر ١٩٩٤م) ، ص ٦٦ .

والغربية على السواء ، مما أدى إلى حصار اقتصادي ، وعزلة دولية غير مسبوقة انعكست سلباً على إنسان السودان ونالت كثيراً من أمنه ورفاهيته واستقراره [١] .

المظهر الثامن : تمثل في سلسلة من المحاولات المصرية للإطاحة بحكومة البشير ، والتدخل في الشئون الداخلية للبلاد ، من خلال دعم المعارضة واستقبال العقيد جون قرن زعيم حركة متمردي جنوب السودان رسمياً بالقاهرة [٢] . إضافة للمحاولات الانقلابية المدعومة من مصر ، ففي ٢٤ إبريل ١٩٩٣ كشف البشير في مؤتمر صحفي عن **مخطط تقوده القاهرة يهدف إلى الإطاحة بنظام الإنقاذ** وقتل رموزه عبر عمل عسكري مباشر [٣] .

المظهر التاسع : محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أديس أبابا في يونيو ١٩٩٥م ، حيث توجهت أصابع الاتهام إلى السودان ، وتم تصعيد القضية إلى مجلس الأمن من قبل مصر وحلفائها ، والذي اتخذ بدوره قرارات خطيرة ترمي إلى إدانة السودان ومحاصرته دبلوماسياً واقتصادياً ، إلاّ أن تلك القرارات لم تلق حظها من التنفيذ لأسباب كثيرة سيوردها البحث في مكانها [٤] .

تلك كانت مظاهر التدهور في العلاقات الثنائية ، وقد مست جميعها المصالح الحيوية للطرفين وألقت بظلالها على أمنهما القومي ، ويلاحظ في تلك المظاهر أن معظمها أتت من جانب مصر ، فالسودان دائماً في موقف دفاع ، حيث جاءت معظم تصرفات الحكومة السودانية كردود فعل للتصرفات المصرية ، **وذلك لأن مصر قد** شعرت بمرارة شديدة جراء توجهات حكومة الإنقاذ الاستقلالية .

ثانياً : مناقشة الأسباب المعلنة والمستترة لتوتر العلاقات :

الناظر إلى مستوى تدهور العلاقات الثنائية خلال تلك الفترة لابد أن يعتقد أن هنالك أسباب كبيرة وخلافات جوهرية أدت إلى ذلك ، لأن مظاهر التدهور وصلت مرحلة خرجت عن كل الأعراف الدبلوماسية ، ومقتضيات الجيرة وصلة الدم والقربى ،

---

(١) " حوار مع الفريق عمر البشير " ، **مجلة قضايا دولية** ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

(٢) مجلس الإعلام الخارجي ، **النشرة الخاصة** ، " زيارة جون قرنق للقاهرة الأهداف والنتائج " ، (الخرطوم : ٨ ديسمبر ١٩٩٧م) .

(٣) صحيفة الإنقاذ الوطني ، العدد ١١٦٧ ، (٢٥ إبريل ١٩٩٣م) .

(٤) **قرارات الأمم المتحدة ضد السودان بشأن محاولة اغتيال حسني مبارك** ، الملاحق : (و ، ز ، ح)

وطالت كل ثوابت العلاقات الثنائية ، حيث وصلت إلى درجة التامر ، وتـأليب الأعـداء ودعم التمرد ، ومساعي الحصار والتجويع ، ومحاولات الانقلاب والاغتيال ، واحتـلال الأراضي ، وتحـريك الجيـوش والتأهـب للقتال...الخ . فما السبب الحقيقي وراء كـل ذلك ؟ .

لقد أسهمت عدة عوامل في تدهور العلاقات السودانية المصرية ، منـها عوامـل تتعلق بمصالح البلدين القومية ، وعوامل أخرى تتعلق بمصالح الدول الحليفة لمصر مثـل الولايات المتحدة الأمريكية ، وعوامل تتعلق بالظروف الدولية آنذاك .

أولى تلك العوامل : التوجهات الإسلامية لحكومة الإنقاذ الوطني ، حيث لم تمـض فـترة طويلة حتى انكشفت حقيقة علاقة النظام بالجبهة الإسلامية القومية ، وذلك من خلال تولي كوادر التنظيم الوسيطة والقيادية والدنيا لمناصب في الدولة [١] ، وبروز توجهات الإنقـاذ الإسلامية ، بإعلان تطبيق الشريعة الإسلامية ، وتكوين كتائب الدفاع الشعبي ، وإعـلان الجهاد في مواجهة متمردي جنوب السودان [٢] ، وقد جاء كل ذلك في وقت كانت مصـر تعاني فيه من نشاطات المعارضة الإسلامية الداخلية ، التي دخلت في مواجهات مسـلحة مع السلطة الحاكمة في مصر ، بجانب معاداة الغرب للإسلام السياسي بحسبانه قد يكـون حضارة جديدة بديلة للحضارة الشيوعية في تهديد المصالح الغربية ، وخاصةً في منطقـة الشرق الأوسط . وبناءاً على ذلك فقد رأت مصر والولايات المتحدة في التوجهات الجديدة لحكومة الإنقاذ الوطني تهديد لمصالحها في المنطقة فبادرتاها بالعداء [٣] .

السبب الثاني : تهمة رعاية الإرهاب ، ويرتبط هذا بالسبب الأول فقد فتح السودان حدوده للمسلمين والعرب لدخولها من دون تأشيرات ، وأنشأت علاقات مع دول تعاديها مصـر وأمريكا ، وتتهماها برعاية الإرهاب ، مثل ليبيا وإيران ، وقد أدى كل ذلك إلـى اتـهام الحكومة السودانية بممارسة ورعاية الإرهاب ، حيث لعبت مصر وإسرائيل دوراً كبـيراً في إقناع الولايات المتحدة بوضع السودان ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب [٤] .

---

(١) محمد سعيد محمد الحسن ، **السودان ومصر والمصير المشترك** ، مرجع سابق ، ص ٨٢ .

(٢) " لقاء مع الدكتور حسن الترابي " **مجلة السواعد** ، العدد ٧ ، (الخرطوم : يناير ١٩٩٥م) ، ص ١٢ .

(٣) صمويل ب. هانتجتون ، **الإسلام والغرب آفاق الصدام** ، ترجمة مجدي شرشر ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩٥م) ، ص ص ٢١ – ٥٣ .

(٤) صحيفة المستقلة ، العدد ١٣٥ ، (٩ ديسمبر ١٩٩٦م) .

السبب الثالث : تداعيات حرب الخليج الثانية : ففي ٢ أغسطس ١٩٩٠م اجتاحت القوات العراقية دولة الكويت واحتلتها مسببة بذلك **أزمة دولية ومحلية ، ووضعت المنطقة في** حافة الحرب [١] ، وعلى إثر ذلك انعقد مؤتمر قمة عربي بالقاهرة لدراسة الموقف ، وقد اقترحت القاهرة اقتراحاً يقضي بإدانة العراق والسماح للقوات الأجنبية بدخول منطقة الخليج العربي لتحرير الكويت ، وقد أثار هذا الرأي جدلاً كبيراً داخل المؤتمر ، حيث عارضت بعض الدول العربية مسألة إدانة العراق بغرض إتاحة الفرصة للجهود الدبلوماسية لحل المشكلة ، كما عارضت تلك الدول دخول قوات أجنبية في المنطقة باعتبار أن المشكلة تهم الأمة العربية ويجب حلها في إطار البيت العربي [٢] .

كان السودان من ضمن الدول التي عارضت الرأي المصري ، فكان ذلك إيذان **بتدهور** علاقات السودان المصرية والعربية والأمريكية على السواء [٣] ، وقد وصلت العلاقات السودانية المصرية على وجه الخصوص **مرحلة من التدهور لم يسبق لها مثيل** منذ الاستقلال ، ووصلت الخصومة بين البلدين إلى مرحلة الفجور ، حيث تم توجيه هجوم إعلامي مكثف ضد السودان ، وبدأت سلسلة من الاتهامات تنهال على الحكومة السودانية من قبل الإعلام المصري ، والمسؤولين في الحكومة المصرية ، وقد تم اتهام الحكومة السودانية بأنها تمثل الأصولية الإسلامية ، وأنها تدعم الإرهاب في مصر بالتعاون مع إيران ، وأنها تنوي ضرب السد العالي بصواريخ عراقية تم تركيبها في السودان [٤] .

ولم يقتصر الأمر في حد الاتهامات العادية ، بل أن الحكومة المصرية سعت إلى تشويه صورة السودان في المجتمع الإقليمي والدولي ، واتخذت إجراءات أكثر عدائية ، **حيث** استقبلت المعارضة السودانية رسمياً بالقاهرة ، وفتحت لها أجهزة إعلامها ، وسمحت لبعض التنظيمات بالقيام بنشاط معاد للسودان مثل اتحاد المحامين العرب بزعامة فاروق ابن عيسي ، واللجنة العربية لحقوق الإنسان [٥] . وحول وجود صواريخ عراقية بالسودان نفي المسؤولون في الحكومة السودانية ذلك ، حيث أكد العقيد محمد الأمين خليفة

---

(١) د/ المصار مطيع ، **المشاكل السياسية الكبرى المعاصرة** ، مرجع سابق ، ص ٢٢٥ - ٢٥٤ .

(٢) " الصراع العربي السوداني " ، **مجلة الشاهد** ، مرجع سابق ، ص ٦٦ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٦٦ .

(٤) السيد ابراهيم ، " المحور الدولي لحرب الأصولية الإسلامية " ، **مجلة قضايا دولية** ، العدد ٢٦٨ (٢٠ فبراير ١٩٩٥م) ، ص ٢٧ .

(٥) **نشرة سونا** ، بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٩٤م .

رئيس دائرة السلام والشئون الخارجية عدم صحة مثل هذه الإشاعات ، وقال : أن هــــذه المزاعم هي محض افتراء مكشوف ينطوي على نوايا مغرضة ترمي إلى دعـــوة قــوات إمبريالية لتحل بالسودان كما حدث في الخليج ، وقال في تصريح لسونا : « إن الصواريخ المدمرة لأرض الكنانة منصوبة في الأرض العربية المحتلة تحت أيدي صهيونية »[1] .

وحول هذه الصواريخ كذلك أجري الصحفي المصري عادل حسين لقاءا مع عمر البشير نشرته جريدة الشعب المصرية ، حيث قال عادل حسين أن مصدر غربي أكد لــــه أن المخابرات الغربية لم تكن مصدرا لهذه الفرية وأن هذه الحكاية نشأت من القـــاهرة ، وفي سؤاله للبشير أجاب : «تعالوا نناقش الامر ببساطة ، حتى يوم ٢ أغسطس من كـــان حليفا للعراق ، هل كان السودان أم كانت مصر هي الحليفة من خـــلال عضويتـــها فـــي مجلس التعاون العربي ؟ ، حتى ٢ أغسطس لم نكن أصدقاء للعراق ، وتعاملنا معه لـــم يكن يخفى لأسباب معروفة * ، ويعني هذا أن الصواريخ العراقية الموجه لضرب الســد العالي ليس ممكنا أن تصل قبل ٢ أغسطس ، وبعد هذا التاريخ فــرض الحصـــار علـــى العراق ، وأصبح متعذرا أن يرسل لنا الصورايخ ، كيف إذا ومتي وصلـــت الصواريـــخ والطائرات ؟ »[2] .

السبب الرابع : سياسات داخلية لم ترض عنها مصر: ولعل هذا هو بيت القصيد ، فقـــد لعبت الأسباب سالفة الذكر دورها الكبير في تدهور العلاقات الثنائية ، إلا أن الامر كلــــه يرتبط بنهج حكومة الإنقاذ الوطني وسياساته الداخلية والخارجية التي لـــم تـــرض عنـــها القاهرة ، فقد اعتادت مصر على توجيه كل الحكومات السودانية المتعاقبـــة ، والإســـهام بصورة أو أخرى في صنع السياسة السودانية ، يساعدها في ذلك رصيد داخلــــي كبـــير يتمثل في الأحزاب الموالية لها وتغلغلها وسط القوات المسلحة وتكوين تنظيمات كتنظيـــم الضباط الأحرار ، إضافة إلى معرفتها اللصيقة بقواعد اللعبة السياسية السودانية لوجودهـا الكثيف وسط الشعب السوداني من خلال مكاتب الري الميصري ، والبعثـــات التعليميـــة ، والطلاب الدارسين بمصر ...الخ [3] . إن مسالة التدخل المصري في الشـــئون الداخليـــة للسودان وتوجيه حكوماته لم يفلت منها معظم الحكومات السودانية المتعاقبة منذ الاستقلال

---

(١) صحيفة السودان الحديث ، العدد ٣٣٠ ، (الأحد ٣٠ سبتمبر ١٩٩٠م) .

(٢) صحيفة الشعب القاهرة ، ١٠ يوليو ١٩٩١م .

(٣) محمد وقيع الله ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

وكل ما حـــاولت حكومة الخروج عن بيت الطاعة المصري فإنها تواجه إحدى مصـــيرين ، إما العودة إليها خاضعة ، أو الإطاحة بها ، وقد حاولت القاهرة الإطاحة بحكومة عبـــد الله خليل فكانت السبب في تسليم السلطة الجيش ، كما أطاحت بالديمقراطية الثانية وحاولت الإطاحة بالثالثة [1] ، كما أعادت نميري إلى بيت الطاعة بعد أن حاول مخالفـــة سياسات مصر في ١٩٧٢م [2] . لقد ذكرت حكومة الإنقاذ الوطني منذ البداية أنها ستتبع سياسات تخدم مصالح البلاد القومية فقط دون وصاية من أحد ، وقد أتبعت ذلـــك القـــول بالفعل في مختلف المجالات : ففي المجال للاقتصادي أعلنت سياسة الاعتماد على الـــذات ورفعت شعار [نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع] وتبع ذلك خطوات عملية تمثلت فـــي التوسع في القطاع الزراعي ، وتعلية خزان الرصيرص ، وحفر ترعتي الرهـــد وكنانـــة والتخطيط لإنشاء خزان الحماداب [4] ، وهذه سياسات قد تؤثر علـــى المـــوارد المائيـــة المصرية وهي ما لم تجرؤ على فعلها أي حكومة سودانية سابقة .

أما في المجال السياسي فقد حاولت الحكومة السودانية أن تتحرر من تبعية مصر في سياستها الداخلية والخارجية ، وأن تكون للسودان سياسته الخاصة به دون تدخل مـــن السفير المصري في تعيين الوزراء والمسؤولين السودانيين كما ذكر السفير المصري فـــي عهد الديمقراطية الثانية بأنه يعين وزراء الدفاع والداخلية والخارجية في الســـودان [5] ، وقد وجدت القاهرة صعوبة في التحكم في صنع القرار السياسي الداخلي للسودان حينمـــا عجزت توجيه حكومة الإنقاذ والتحكم في قراراتها ، وبنفس القدر وجدت صعوبـــة فـــي المجال الخارجي وخاصة إبان مؤتمر القاهرة الخاص بحرب الخليج الثانية ، فقـــد كـــان الرئيس المصري يقول لبعض القادة العرب قبل وصول الوفد السوداني : « أنا أضمن لكم رأي السودان » [1]. كيف لا ورأي السودان دائما هو رأي مصر في مثل هذه المناسبات ، إلا أن الوفد السوداني جاء برأي مغاير هذه المرة مما أذهل الحكومة المصرية التـــي لـــم تكن تتوقع أن يعصيها السودان ويخالفها في الرأي لهذه الدرجة ، وكان رد فعلها انفعاليـــا

---

(١) محجوب عمر باشري ، مرجع سابق ، ص ٢١١ .

(٢) منصور خالد ، **السودان والنفق المظلم** ، مرجع سابق ، ص ٥١٨ .

(٣) د/ محمود أبو العينين ، **الدور الإقليمي العربي في إفريقيا وتغيرات التسعينات** ، ندوة مصر وإفريقيا ، (القاهرة : معـــهد البحوث الدراسات الإفريقية ، مايو ١٩٩٦م) ، ص ٢٨ .

(٤) صحيفة الوفاق ، العدد ١٣٨ ، (١٩ مايو ١٩٩٨م) .

(٥) صحيفة السودان الحديث ، العدد ٣٣٠ ، الأحد ٣٠ سبتمبر ١٩٩٠م .

بقدر دهشتها كما رأينا في عرضنا لمظاهر العداء . إذاً فاستقلال القرار والإرادة هو من أبرز أسباب العداء المصري السوداني ، ولعل مصر ترفض استقلال القرار السوداني لعدة أسباب منها :

١/ أن وجود حكومة معادية او غير موالية لمصر في السودان قد تضر بمصالحها الحيوية وأمنها القومي ، لأن في السودان الشريان الذي يمد مصر بدماء الحياة ، ولا يمكن أن يكون ذلك الشريان إلاّ في أيدي أمينة تتمثل في حكومة موالية في الخرطوم .

٢/ لعل القاهرة مازالت تتعامل مع السودان بالعقلية التاريخية التي جعلتها يوم ما سيده ومستعمره للبلاد ، إذ لم ينجح المصريين أبداً في التخلص من هذه العقدة حيال تعاملهم مع السودان ، فما زالوا يتعاملون مع السودان بعقلية محمد علي وابنه إسماعيل باشا وما زالوا يتعاملون بعقلية حقوق الفتح والسيادة [١] ، ولعل هذا الفهم المصري هو الذي يؤدي إلى خلق ردود أفعال عنيفة وسط السودانيين ترمي إلى التحرر من الهيمنة المصرية مدفوعين كذلك بعقدة التبعية والدونية التي تقابلها السطرة الاستعمارية من قبل المصريين ، حيث أنه وبنفس القدر تأتي ردود الأفعال السودانية مشابهة لردود فعل المك نمر حيال إساءات إسماعيل باشا [٢] .

إذاً السببين أعلاه هما الذان دفعا المصريين وباستمرار لإخضاع الحكومات السودانية المتعاقبة (عقد السيادة، ومنظور الأمن القومي والعمق الاستراتيجي) كما سبقت الإشارة إلى ذلك في الباب الأول من هذا البحث [٣]. ولا ينكر أحد للمصريين اهتمامهم بأمنهم القومي وسعيهم لحماية الشريان الذي يمدهم بأسباب الحياة ، ولكن ما ينكره الجميع هو أن يكون ذلك عن طريق الهيمنة والإخضاع والتهديد بالإطاحة والعقلية الاستخبارية [٤] . وخاصةً في عصرنا هذا بعد أن تبلورت الدولة القومية ذات السيادة وتم سن القانون الدولي الذي يحمي الدول من اعتداءات الاخرين ، لأن ذلك ليس من مصلحة مصر إذ أن مياه النيل ليس مصدره السودان فحسب وانما هنالك دول أخرى تنبع منها هذا المياه .

---

(١) د/ عبد اللطيف البوني ، " سفينة العلاقات السودانية المصرية من شلالات النيل إلى أمواج الخليج " ،**صحيفة السودان الحديث** ، العدد ٧٤٩٠ ، (الثلاثاء ٢٦سبتمبر ١٩٩٢م) .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) د.يونان لبيب ، **الخبرة التاريخية للعلاقات السودانية المصرية** ، مرجع سابق ، ص ٥٨ .

(٤) د/ عبد اللطيف البوني ، سفينة العلاقات السودانية المصرية من شلالات النيل إلى أمواج الخليج ،**صحيفة السودان الحديث** ، مصدر سابق .

الأمر الذي يقتضي من السودان ومصر التعاون من أجل مواجهتها بدلا من التصادم وترك موارد المياه نهبا للتدخلات الخارجية وخاصة الإسرائيلية . إذا المطلوب أن تقيم مصر علاقات ودية متكافئة مع السودان وأن تعي أن السودان قد شب عن الطوق وأصبح دولة ناضجة كاملة السيادة ينبغي التعامل معه وفقا لقواعد العلاقات الدولية ، وحينها ستخلو العلاقات عن الأفعال وردود الأفعال ، وتتجه في اتجاه تخدم مصالح البلدين القومية وما أكثرها .

ثالثا : أمن البلدين القومي في ظل تداعيات القطيعة :

أفرزت ظروف القطيعة ومظاهر العداء سالفة الذكر الكثير من السلبيات التي أضرت بأمن البلدين القومي ، كما أفرزت بعض الإيجابيات علما بأن أمن البلدين كل لا يتجزأ فهو متداخل ومترابط بصورة يصعب فصلها ، الأمر الذي يقتضي التعاون المشترك لتحقيقها . وسنتناول تلك الآثار في التحليل التالي :

أولا : الآثار على السودان :

أدى تدهور العلاقات الثنائية إلى سلبيات كثيرة أضرت بالأمن القومي السوداني تمثلت أولاها في اقتطاع جزء عزيز من الأراضي السودانية من قبل الحكومة المصرية ، حيث تم احتلال مثلث حلايب وتمصيره وطمس معالم الوجود السوداني فيه [١] .

أيضا تأثر السودان من جراء الدعم المصري لحرب الجنوب ، وفتح جبهة جديدة في الشرق ، ودعم المعارضة الشمالية حيث ذهبت موارد البلاد جلها في الإنفاق العسكري والحرب وخسر البلاد زهرة شبابه في العمليات العسكرية .

كذلك لقد أدى الحصار المفروض على السودان بسبب السياسة المصرية إلى تدهور علاقات السودان الخارجية وحصاره اقتصاديا مما أدى إلى تدهور الاقتصاد السوداني وارتفاع أسعار العملة ، فقد ارتفع سعر الدولار مقابل الجنيه السوداني قرابة المائتين **وأربعين ضعفا** مما أدى إلى انتشار الجوع والفقر والكساد الاقتصادي داخل السودان [٢] .

أيضا أدى اتهام السودان بالإرهاب وإيواء الأصوليين إلى تدهور علاقات السودان العربية والإفريقية والغربية وأصبح البلاد يعيش أسوأ عزلة منذ استقلاله [٣] .

---

(١) " الصراع المصري السوداني " ، **مجلة الشاهد** ، مرجع سابق ، ص ٦٦ .

(٢) جمهورية السودان ، بيان السودان ، التقرير الأسبوعي ، ٢٠٠٠م ، ص ٥٧ .

(٣) محمد حسن الخضر ، " السودان بين منحل إثيوبيا ومطرقة الكنائس " ، مجلة العالم ، العدد ٢٠٢ ، (السبت ٢٦ ديسمبر ١٩٨٧م) ، ص ١٨ .

من جانب آخر كان لتدهور العلاقات بعض الآثار الإيجابية على الأمن القومي السوداني إذ لأول مرة في تاريخ البلاد تحررت فيها الإرادة الوطنية السودانية عن تبعية مصر ، حيث شعر السودانيون بذلك انهم نالوا الاستقلال الحقيقي بعد الاستقلال الصوري الذي تم في ١٩٥٦ حسب منظور الكثير من قطاعات الشعب السوداني . وقد أدت ظروف المحاصرة الاقتصادية إلى اعتماد السودان على نفسه بدلا من الاعتماد على الاغاثات والإعانات الخارجية ، حيث دفعت الحاجة الحكومة السودانية إلى البحث عن بدائل داخلية لمصالحها القومية ، فتم استخراج البترول السوداني لأول مرة بعد قرابة الأربعين عاما من الاستقلال [١] ، وتم تحرير الأسعار فنشطت الحركة الاقتصادية والاستثمارية والصناعية والتجارية بصورة غير مسبوقة ، وقد فرضت الضغوط الاقتصادية الحرجة على المواطن السوداني الخروج إلى العمل وكسب العيش بدلا من الخمول والكسل الذي كان طابع الإنسان السوداني كما أشار إلى ذلك إسماعيل باشا إبان فتحه للسودان. وقد زادت جراء ذلك نسبة الأيدي العاملة في البلاد بنسبة تزيد على ٣٠% [٢] .

كذلك بحث السودان في الخارج عن بدائل لمصالحه القومية بعد أن قاطعه معظم الدول وخاصة الغربية والعربية ، ومن ثم لم تعد مصر هي مدخل السودان للعلاقات الدولية كما كان في السابق حيث خرجت الدبلوماسية السودانية هذه المرة بحثا عن أصدقاء وفقا لمصالح البلاد لا لمصالح مصر التي تخلت عنها في مفترق الطرق في ظل حصار دولي نظمت حباله القاهرة نفسها [٣] ، **وقد كان ذلك أيضا في مصلحة السودان حيث أنها أول** فرصة لتدريب الدبلوماسية السودانية على مواجهة التحديات، والصعاب وشق طريقها إلى الخارج دون إعانة من القاهرة بل في ظل عداء منها وتحريض الدول عليها . وقد نجح السودان في خلق علاقات طيبة مع دول شرق آسيا والصين وبعض الدول الغربية ، حيث ركزت تلك الدول استثماراتها في مجال البنى التحتية للبلاد ، فساهمت شركاتها في استخراج البترول السوداني والمعادن المختلفة ، وفوتت فرصة نادرة للشركات الأمريكية والمصرية للاستثمار في هذا المجال الحيوي [٤] .

---

(١) وزارة الطاقة والتعدين ، **الأبعاد النفطية** ، (الخرطوم : عدد وثائقي) ، ص ٣ .

(٢) جمهورية السودان ، بنك السودان ، **التقرير الأربعون** ، ٢٠٠٠م ، ص ٥٧ .

(٣) عادل علي احمر ، "العلاقات السودانية المصرية إلى أين ، **صحيفة الوفاق** ، العدد ١٦٩ ، (١٩ يونيو ١٩٩٨م) .

(٤) د/ عبد اللطيف محمد البوني ، " سفينة العلاقات السودانية المصرية من شلالات النيل إلي أمواج الخليج " ، صحيفة **السودان الحديث** ، العدد ٧٤٧ ، (١٩٩٢/١/٢٦م) .

وفي المجال الاقتصادي كذلك نجحت الدبلوماسية السودانية في فتح أسواق جديدة لصادرات وواردات السودان تتحاشى القاهرة [1] .

أما في المجال الصحي وبعد حرب المطارات وإعادة المسافرين والمرضى منهم على وجه الخصوص ، فقد وجد السودان بدائل في هذا الصدد ، فتوجه المرضى نحو الأردن ودول أخرى لتلقي العلاج ، كما توجه البلاد كذلك إلى تلك الدول لاستيراد الأدوية والمعدات والطبية . وهكذا نجد أن الحكومة السودانية قد وجدت بدائل لمصالحها القومية إبان فترة توتر العلاقات الثنائية فلجأت إلى دول أخرى بدلاً عن مصر أو عن طريقها . **ولعل مصر قد** تضررت كثيراً من ذلك وفقدت الكثير من الفرص والأموال التي تجنيها مقابل تلك المصالح السودانية . فهل وجدت مصر بديلا لمصالحها القومية ؟ .

ثانياً: آثار القطيعة على أمن مصر القومي :

ذكرنا أن الأمن القومي المصري يرتبط ارتباطاً مباشراً بالسودان الذي يمثل حقيقة العمق الاستراتيجي لمصر وليس العكس ، ونسبةً لذلك فوجود حكومة معادية أو غير موالية لمصر في السودان لاشك سيلقي بأضرار كبيرة على تلك المصالح ، ومن ثم بذلت مصر مجهودات كبيرة لضمان موالاة الحكومات السودانية ، بما في ذلك حكومة الإنقاذ الوطني في بدايات عهدها [2] . أدى تدهور العلاقات وتداعياتها إلى إلحاق أضرار بليغة بالمصالح المصرية في السودان على كافة المستويات وبصورة غير مسبوقة منذ الاستقلال . فقد اتخذت الحكومة السودانية العديد من القرارات **واتبعت الكثير من السياسات التي** استهدفت تحرير القرار السوداني من التبعية لمصر ، من تلك القرارات :

إنهاء الوجود التعليمي المصري في السودان ، وذلك على كافة المستويات من الإعدادية حتى الجامعية [3] ، وقد بررت حكومة السودان هذا القرار بعدة مبررات **أولاها** : أن البعثة التعليمية المصرية الضخمة في السودان تعتبر بؤرة للتجسس وتكوين الخلايا الاستخبارية بهدف تطويع الإرادة السودانية والتدخل في الشئون الداخلية للبلاد حيث ذكر تقرير صادر من الأجهزة الأمنية بالبلاد أن معظم الأساتذة في جامعة القاهرة فرع الخرطوم يتبعون لجهاز الأمن المصري ، ويقومون بتدريب كوادر وسط الطلاب

---

(١) السودان ، وزارة الصناعة والاستثمار ، جهاز الاستثمار ، **مناخ الاستثمار في السودان** ، (٢٠٠٠م) ، ص ٢٠ .

(٢) لقاء مع الفريق عمر البشير ، **صحيفة السودان الحديث** ، العدد ٢٠٢٤ ، ٧ أغسطس ١٩٩٥م .

(٣) صحيفة القوات المسلحة ، العدد ٢٠١٩ ، (٥ يناير ١٩٩٣م) .

وخارجهم من أجل تحقيق السيطرة المصرية على السودان [١] . كما بررت الحكومة السودانية القرار أيضا بأن جامعة القاهرة فرع الخرطوم تدرس مناهج نظرية وتتحاشى إنشاء الكليات العلمية إذ لم تحو على كلية واحدة علمية مما أدى إلى خلل في ميزان سوق العمل بالبلاد ، وقال مصدر مسئول إن السودان لا يحتاج الآن لمثل هذه الدراسات النظرية ، وتساءل لماذا لا يقدم المصريون على إنشاء كليات علمية في السودان كما فعل الإنجليز حينما أنشئوا كلية غردون بكل كلياتها وتركوها للسودان بلا من ولا أذى [٢] . يذكر أن من ضمن أسباب توتر العلاقات الثنائية في عام ١٩٧٢م طلب تقدم به السودان لمصر لإعادة النظر في جامعة القاهرة الفرع لتشتمل على كليات علمية أيضا بدلا من الكليات النظرية التي لا تفيد البلاد كثيرا [٣] . **المبرر الثالث** لإلغاء الوجود التعليمي المصري هو أن السودان قد عقد العزم على إنشاء عدد كبير من الجامعات ضمن إطار ثورة التعليم العالي الذي أعاد الكثير من الطلاب الدارسين بالخارج ، والذين يكلفون الحكومة السودانية أضعاف تكلفة الطالب الدارس في الجامعات السودانية [٤] ، وذلك من خلال تسهيلات تحويل العملة التي تقدمها لهم الحكومة السودانية ، والتي تقدر بأموال طائلة أسهمت في تحويل عدد كبير من هؤلاء الطلاب إلى تجار بدلا من التحصيل الأكاديمي ، وقد كان عدد الطلاب السودانيين العائدين من مصر كبير . كما كان لحجم تحويلاتهم أثره الكبير على الاقتصاد السوداني وتدهور سعر العملة في البلاد . كما يرى منظرو الإنقاذ أن وجود هؤلاء الطلاب بالخارج وبذلك العدد الكبير يعد خرق للأمن القومي للبلاد ، ونقل لعادات وتقاليد وسلوكيات قد تضر بأمن البلاد القومي ، وإتاحة الفرصة للكثير من المساومات الضارة بسيادة الدولة ، وخاصة فيما يتعلق بمصر إذ تسوء معاملة الحكومة المصرية للطلاب السودانيين في حالة تدهور العلاقات الثنائية كما حدث في عهد الحكومة الانتقالية حينما عاملت القاهرة الطلاب السودانيين معاملة المبعوثين الأجانب ، فكان موضوع الطلاب ضمن أبرز أجندة الزيارة الأولى للدكتور الجزولي دفع الله لمصر [٥] ، وكما قال النميري نفسه في لقائه مع صحيفة النهار البيروتية في عام

---

(١) صحيفة الفوارس المساحة ، العدد ٢٠١٩ ، (١٦ مارس ١٩٩٣م) .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) د/ منصور خالد ، **السودان والنفق المظلم قصة الفساد والاستبداد** ، مرجع سابق ، ص ص ٥١٨ ، ٥٢٠ .

(٤) موسى يعقوب ، المشهد السياسي ، **صحيفة الإنقاذ الوطني** ، العدد ٣٩٠ .

(٥) الخرطوم وزارة الخارجية ، **ملف محاضر اجتماعات الوفود** ، ١٩٨٥م .

١٩٧٢م ، أنه وجد معاملة قاسية من المصريين حينما كان يتدرب بالقاهرة ، وتوترت علاقات السودان في عام ١٩٥٦م . وبإنهاء الوجود التعليمي المصري في السودان وبناءاً على مبررات الحكومة السودانية سالفة الذكر لاشك أن القاهرة تكون قد فقدت أهم ذراع من أذرع أمنها القومي الممتد في عمقها الاستراتيجي داخل السودان ، حيث تم طرد الجالية المصرية وتحويل الجامعات والمدارس لصالح الحكومة السودانية ، وقد قدر عدد العاملين ضمن الجالية التعليمية المصرية في السودان بحوالي ٥٠٠٠ شخص من عمال وموظفين وأساتذة وغيرهم ، كما كانوا يشغلون أفضل المواقع الاستراتيجية في قلب الخرطوم في حي المقرن وتقدر عدد العقارات التابعة لهذه البعثة بحوالي ٣٥٠ عقاراً [١] .

القرار الثاني : يتمثل في إلغاء مكاتب الري المصري بالسودان وطرد موظفيها ، وقد برر مصدر أمني ذلك القرار بأن مكاتب الري المصري تمتد من حلفا إلى نمولي حيث تمتلك هذه المؤسسة أجهزة اتصال متقدمة لا تتوفر حتى لدى الحكومة السودانية ، مما يعد خرق كبير لأمن البلاد القومي ، ولا يمكن لدولة ذات سيادة ان ترضى بذلك لولا هوان الحكومات السودانية المتعاقبة ، لقد وجدنا أن المصرين يعرفون معلومات عن البلاد أكثر مما نعرف ، فهم في كل موقع من حلفا إلى نمولي يتحركون بحرية مطلقة دون رقيب [٢] لقد أنشئت مكاتب الري المصري بالسودان ضمن اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٢٩م وامتد نشاطها في رصد وقياس موارد مياه النيل منذ ذلك الوقت إلى حين إلغاء وجودها في عهد الإنقاذ ، وحسب الرأي السابق ورأي الكثير من المراقبين فإن نشاط الري المصري لا يقتصر على مجرد مراقبة مياه النيل وانما تتعداه إلى نشاطات سياسية تمس جوهر الأمن القومي السوداني .

الثالث : من سياسات حكومة الإنقاذ التي انعكست سلباً على الأمن القومي المصري في فترة القطيعة حسب المنظور المصري كذلك سياسات الاعتماد على الذات السالفة الذكر ، حيث تري القاهرة أن أي تطور اقتصادي في السودان سيؤدي بالضرورة إلى استغلال المزيد من مياه النيل ، وقد نجحت حكومة الإنقاذ في استغلال البترول السوداني مما قد يؤدي إلى نهضة اقتصادية وزراعية ، كما عملت تلك الحكومة على تعلية خزان

---

(١) صحيفة القوات المسلحة ، العدد ٢٠٧٨ ، (١٦ مارس ١٩٩٣م) .

(٢) صحيفة الإنقاذ الوطني ، العدد ١٢٠٣ ، (١٨ مايو ١٩٩٣م) .

الرصيرص وإنشاء خزان الحماداب وشق ترعتي الهد وكنانة ، وكل هذه سياسات لا ترض عنها مصر ، ولم تجرؤ حكومة سودانية واحدة على فعلها منذ الاستقلال [١] .

الرابع : كذلك مسالة وجود بدائل لمصالح السودانية القومية الاقتصادية والتجارية والصحية والسياسية وغيرها ، قد أضرت كثيراً بمصالح مصر في هذا الإطار ، فقد كانت مصر هي المستفيد من ذلك وقد وجد السودان دول أخري بدائل لتلك المصالح [٢] .

الخامس : كذلك من مؤثرات تلك الفترة على الأمن القومي المصري تنامي للتيار المعادي لمصر في السودان ، فقد كانت مصر تحظ بتأييد أغلبية الشعب السوداني إبان الاستقلال والدليل على ذلك فوز الاتحاديين بأول انتخابات ، وقد استمر هذا العدد في التناقص المستمر بسبب سياسات الحكومات المصرية تجاه السودان حيث انحصر التيار الاتحادي إلى حد كبير ، حتى أصبح من الواضح أنه كلما ابتعد حزب سوداني عن مصر زادت شعبيته والعكس ، وأصبح معيار صلاح الحكومات في منظور الشعب السوداني هو مدى بعدها من مصر أو قربها منها [٣] .

وفي عهد حكومة الإنقاذ الوطني وبسبب السياسات المصرية العدائية ضد السودان من تشويه إعلامي ، وحصار اقتصادي ، ودعم حركة التمرد ، وإيواء المعارضة ، واحتلال حلايب ، وتأليب أمريكا ومجلس الأمن ضد السودان ، ومساعي حصار وتجويع الشعب السوداني ... الخ . بسبب تلك السياسات فإن مصر أصبحت في منظور الشعب السوداني أولى الدول في قائمة الأعداء ، ومن ثم فقد كانت المظاهرات الصاخبة ضد مصر تقدر عدد المشاركين فيها بالملايين [٤] . مما يدل أن الشعب السوداني قد وصل مرحلة بعيدة من الكراهية لمصر ، أسهمت في ذلك حكومة الإنقاذ الوطني بأجهزة إعلامها التي صورت تصرفات الحكومة المصرية بأنها ضد التوجه الإسلامي للشعب السوداني ، وأنها تتآمر مع القوي العظمي بقيادة أمريكا وإسرائيل ، وأنها تتفق مع حركة التمرد لذلك السبب فتدعمها بالسلاح لقتل ابنا الشعب السوداني واستنزاف موارد السودان ، وأن مصر تريد أن تعيد السودان إلى عهد الاستعمار [٥] ، ولا شك أن أكبر رصيد لعلاقات البلدين

---

(١) صحيفة الوفاق ، العدد ١٢١ ، (١٤ مايو ١٩٩٨م) .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) محمد أبو القاسم حاج حمد ، **السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل** ، المجلد الأول ، مرجع سابق ، ص ٧٧ .

(٤) صحيفة الوفاق ، العدد ١٣٨ ، (١٩ مايو ١٩٩٨م) .

(٥) المصدر نفسه .

كانت تتمثل في العلاقات الشعبية التي انهارت تماماً بسبب تصرفات القاهرة تلك ، ونسبة لأن الشعوب هي التي تختار الحكومات فليس من المتوقع في ظل العداء الشعبي لمصر أن تصل إلى كرسي الحكم في السودان حكومة موالية لمصر ، خاصةً إذا أتيحت الفرصة للاختيار الديمقراطي الحر ، فقد تآمرت القاهرة لإذهاب حكومة الصادق المهدي لأنها كانت معادية لها ، واستبشرت خيراً بقدوم حكومة الإنقاذ الوطني والتي أذاقت مصر الويلات أضعاف ما فعلته حكومة الصادق المهدي ، حيث أزالت هذه الحكومة كل مظاهر الوجود المصري في السودان ، ولا ندري إذا استمرت السياسة المصرية على هذا المنوال فأي نوع من الحكومات ستأتي في السودان بعد زوال حكومة الإنقاذ الوطني .

السادس : من تلك الآثار أيضاً منح جنوب السودان حق تقرير المصير ، فقد كانت السياسة المصرية تجاه حرب الجنوب تقوم على إدارة الحرب بصورة لا يكون فيها غالب ولا مغلوب ، لأنه في حالة انتصار أي من الطرفين يتعرض أمنها القومي للخطر . فإذا انتصرت الحكومة السودانية تفرغت للتنمية وخاصةً التنمية الزراعية وذلك يعني مزيد من استغلال مياه النيل وهذا ما لا يرض مصر ، وإذا انتصرت حركة التمرد تم فصل الجنوب الأمر الذي يعني قيام دولة جديدة على منابع النيل وهذا أيضاً ما لا يرض مصر . وفي عهد حكومة الإنقاذ الوطني ، وبسبب الضغوط الغربية والمصرية اقتنعت الحكومة السودانية بمنح الجنوبيين حق تقرير المصير ، مما يناقض هذا الموقف المصري ويلحق أضراراً بالغة بأمنها القومي ، الأمر الذي أدى إلى تراجع مصر عن مواقفها العدائية لحكومة السودان ، والداعمة لحركة التمرد .

وعليه فقد رأينا أن فترة العداء والمواجه قد ألقت بظلالها على أمن البلدين القومي ومصالحهما الاستراتيجية . وبالنسبة للسودان فإن الاثار محدودة وبعضها إيجابية ، وحتى الآثار السلبية منها قد أفرزت نتائج إيجابية في صالح مستقبل الشعب السوداني ، أما مصر فقد جنت من جراء تلك السياسات وبالاً على أمنها القومي ومستقبل علاقاتها مع السودان ، فقد فقدت وجودها التاريخي في السودان ، وفقدت هي وحلفائها فرصة نادرة للاستثمار في السودان خاصةً في مجال البترول والمجال الزراعي ، وخسرت علاقتها التجارية مع السودان والتي كانت دائماً في صالح مصر ، كما أسهمت في تنامي التيار المعادي لمصر في السودان وانحسار التيار الاتحادي لدرجة التلاشي ، وأخيراً مهدت سياستها تلك لقيام دولة جديدة في جنوب السودان قد تشارك مصر في مياه النيل .

المبحث الرابع :

تحسن العلاقات السودانية المصرية يناير ١٩٩٧م - ديسمبر ٢٠٠١م : الأسباب والنتائج :

وصلت العلاقات الثنائية ذروة تدهورها في عام ١٩٩٦م ، وفي مطلع عام ١٩٩٧م بدأت العلاقات تتحسن تدريجيا ، حيث بدأت القاهرة تتراجع عن عدائها المطلق للحكومة السودانية وذلك لعدة أسباب أهمها :

السبب الأول : تطور الوضع في جنوب السودان بعد العدوان الثلاثي [الإثيوبي - الإرتري - اليوغندي] ، المدعوم من الولايات المتحدة ، والذي بدأ في يناير ١٩٩٧م ، فقد دفع ذلك العدوان الحكومة السودانية إلى الاعتراف بحق الجنوبيين في تقرير مصيرهم الأمر الذي يعتبر تهديدا كبيرا للأمن القومي المصري يفوق تهديدات حكومة الإنقاذ الوطني [١] .

السبب الثاني : المجهودات الكبيرة التي بذلها الزبير محمد صالح النائب الأول لرئيس الجمهورية السوداني في سبيل إصلاح العلاقات بين البلدين ، حيث زار القاهرة عدة مرات في هذا الصدد ونجح في إرساء الكثير من الأسس التي أدت في النهاية إلى عودة العلاقات الثنائية ، وقد كان الزبير مخلصا في سعيه لولا أن وافته المنية في فبراير ١٩٩٨م ، وحول جهود الزبير تلك ووفاته دارت الكثير من الآراء والتحليلات ، وانطلقت الكثير من الإشاعات يمكن إيراد بعضها في التحليل التالي :

ذهب البعض إلى أن الزبير كان رجل مصر في السودان ، وأن الحكومة المصرية كانت تسعى من خلاله للنفاذ في عمق نظام الإنقاذ واختراقه ، وفي رأي هؤلاء أن موت الزبير كان مدبرا لقطع الطريق أمام تلك المساعي المصرية [٢] ، وقد عضد هذا الرأي عدة شواهد منها : أن الزبير كان قد قاد محاولة انقلابية فاشلة قبل أسبوع من انقلاب البشير ، وقد أعلن السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء آنذاك للصحافة المحلية والعالمية وفي جلسة الجمعية التأسيسية أن تلك المحاولة كانت مدعومة من مصر تخطيطا وتمويلا ، كما ذكرت الأجهزة الأمنية آنذاك أنها أحبطت محاولة انقلابية دبرتها القاهرة . إلا أن

---

(١) محمد أبو الفضل ، " الولايات المتحدة والمسألة السودانية " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ١٤٥ ، (يوليو ٢٠٠١م) ، ص ١٤٢ .

(٢) محمد طه محمد احمد ، **صحيفة الوفاق** ، العدد ٥٢٤ ، (١٥ اغسطس ١٩٩٩م) .

الإنقاذ أكدوا أن لا دور لمصر في تلك المحاولة ، وأنها كانت من صنع الجبهة الاسلامية نفسها لشغل الأجهزة الأمنية عن انقلابها الحقيقي بقيادة البشير[١] ، ويؤكد ذلك أن معظم قادة الانقلاب الفاشل وخاصةً الزبير محمد صالح وإبراهيم شمس الدين قد أصبحوا أعضاءاً في مجلس قيادة حكومة الإنقاذ الوطني بعد أن كانوا في السجون قيد المحاكمة .

السبب الثالث : تعرض المصالح المصرية في السودان للضرر بالصورة التي ذكرناها في المبحث السابق فقد رأت القاهرة أن المضي في هذا السبيل المعادي لحكومة السودان وشعبه سيفقدها الكثير من مصالحها الاستراتيجية في السودان [٢].

السبب الرابع : أيقنت القاهرة أن المعارضة السودانية الموجودة لا يمكنها الإطاحة بالحكومة السودانية خاصةً بعد أن أصبحت تلك المعارضة ضعيفة مخترقة تثقل كاهل الحكومة المصرية ، وقد ذكر ذلك مبارك نفسه في لقاء مع بعض قادة المعارضة السودانية بالقاهرة [٣] .

السبب الخامس : إبداء الحكومة السودانية رغبتها في عودة العلاقات الثنائية والتنازل عن الكثير من التصرفات التي تسبب التوتر في العلاقات ، وذلك بطرد عناصر المعارضة الاسلامية المصرية من السودان [٤] ، وإعلان البشير عن نية السودان في إعادة الممتلكات المصرية المصادرة ، واتباع ذلك بتكوين لجان بهذا الصدد ، إضافة إلى سكوت الحكومة السودانية عن المطالبة بتسليم مثلث حلايب وإبداء نيتها في جعل المنطقة حرة بين البلدين .

السبب السادس : توتر علاقات القاهرة بالولايات المتحدة وإسرائيل حيث اتهمت الإدارة الأمريكية مصر بتسليم معارض ليبي لسلطات القذافي ، إضافةً إلى قبض الجاسوس الإسرائيلي عزام عزام في القاهرة [٥] ، وأخيراً بسبب محاولات الولايات المتحدة الرامية **للضغط على** الحكومة السودانية والإطاحة بها ، خاصةً وأن أمريكا تقف مع حق الجنوبيين **في** تقرير مصيرهم [٦] .

---

(١) المرجع نفسه ، ص ٢١٢ .

(٢) عباس الطرابيلي ، " مصر والسودان قضية الأمن القومي " ، **صحيفة الوفد** ، القاهرة ، (١١ يونيو ١٩٩٨م) .

(٣) صحيفة السودان الحديث ، العدد ٢٠٣٧ ، (٢٠ أغسطس ١٩٩٥) .

(٤) صحيفة الأهرام ، القاهرة ، (١٧ نوفمبر ١٩٩٧م) .

(٥) صحيفة أخبار اليوم ، العدد ١٠٦٢ ، (٦ يناير ١٩٩٨م) .

(٦) محمد أبو الفضل ، **الولايات المتحدة والمسألة السودانية** ، مرجع سابق ، ص ١١٠ .

السبب السابع : السبب الأخير والأهم تأكد القاهرة من حقيقة خلافات الإسلاميين وصراعاتهم حول كراسي الحكم في السودان ، فقد كانت الولايات المتحدة والقاهرة تراهنان على هذا الجانب كأسهل وسيلة لإخضاع الحكومة السودانية واحتوائها أو الإطاحة بها ، وذلك عبر خصام وخلاف قد يحدث بين المدنيين والعسكريين مشابه لما حدث لعناصر مايو في عام ١٩٧١م ، وقد ركزت القاهرة جهودها في هذا الصدد إذ كانت تحمل كل سوءات حكومة الإنقاذ وتدهور العلاقات الثنائية للمدنيين من قادة الجبهة الاسلامية دون العسكريين [١] ، وبعد محاولة اغتيال مبارك حاولت القاهرة إلصاق التهمة بعناصر مدنية وتبرئة المجلس العسكري السوداني من ذلك في تصريحات علنية [٢] ، من جانب آخر ركزت القاهرة إعلامها على شخصية الدكتور حسن الترابي رئيس المجلس الوطني باعتباره العقبة أمام تحسين العلاقات وحاولت هي وحلفائها شن حرب نفسية مخططة على البشير باعتباره رئيس دولة لا يملك قراره ، حيث تعمد مبارك ذكر ذلك في عدة مناسبات منها قوله في مؤتمر القمة العربي المعقود بقطر حينما أجمع الرؤساء العرب على قرار مهم فقال مبارك ساخراً : « نخلي البشير يشاور ناسوا » [٣]، وفي إحدى تصريحات محمد عثمان الميرغني كذلك أصر على توضيح ذلك حيث ذكرت صحيفة المستقلة اللندنية : « إن واشنطن والقاهرة تراهنان على خلاف يقع بين الإسلاميين ، وأن هناك أشخاص يسعون للوقيعة بينهم ، وقالت : إن الرئيس البشير محرج لأن الميرغني رئيس التجمع أبلغه بأنه لا يمانع في مقابلته من دون الترابي ، وأن على البشير تقع مسئولية منع الترابي من الإدلاء بتصريحات تضر بعلاقات السودان مع الدول العربية » [٤] . يؤكد ذلك أن القاهرة استبشرت خيراً بخلافات الإسلاميين الأخيرة وتمنت بل سعت لأن يكون الخلاف أكثر شمولاً بحيث يضم كل الجناح المدني من الإسلاميين ولا يقتصر على الترابي ومجموعته بحيث ينفرد العسكريون بالسلطة ومع ذلك فبعد الخلاف مباشرة قام حسني مبارك بالاتصال بالرئيس عمر البشير للاطمئنان على استقرار الأوضاع حيث ذكر : « إن مصر تساند السودان والحكومة السودانية والرئيس

---

(١) محمد أبو القاسم حاج حمد ، **السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل** ، المجلد الثاني ، مرجع سابق ، ص ٦٢٢.

(٢) صحيفة الوفاق ، العدد ٥٤٩ (١٠ أغسطس ١٩٩٩م) .

(٣) صحيفة أخبار اليوم ، العدد ١٨٤٠ ، (٥ ديسمبر ١٩٩٩م) .

(٤) صحيفة الوفاق ، العدد ٥٤٩ (١٠ أغسطس ١٩٩٩م) .

فبعد الخلاف مباشرة قام حسني مبارك بالاتصال بالرئيس عمر البشير للاطمئنان على استقرار الأوضاع حيث ذكر : « إن مصر تساند السودان والحكومة السودانية والرئيس البشير على الخطوات التي اتخذت واستهدفت استقرار السودان ووحدته وسلامة أراضيه » [١] . وفي هذا الإطار بذل مبارك مجهودات دبلوماسية كبيرة لإقناع العالم العربي والغربي بالتطورات الجديدة في السودان وضرورة دعم البشير ضد خصمه الترابي ، حيث قام بزيارة عاجلة للجماهيرية الليبية والتقي رئيسها القذافي وتشاور معه حول الأمر ، وقد قطع التلفزيون المصري برامجه ليذيع البيان المصري الليبي المشترك الصادر في كل من القاهرة وطرابلس في وقت واحد وقد جاء في البيان : « إن الدولتين تقدمان الدعم بكل ما يمكن للتطورات السياسية التي شهدها السودان » [٢] . كذلك قام الرئيس حسني مبارك بجولة شملت عددا من دول الخليج العربي من أجل حشد الدعم لنظام البشير [٣] . وفي نفس الإطار كذلك أشار وزير الخارجية المصري عمرو موسى قائلاً : « إن الإجراء الذي اتخذه البشير سينقذ السودان من الغرق الذي كادت أن تسببه ازدواجية الحكم ومصر لا تقبل أن يغرق السودان ، وقد طلبت من واشنطن وعواصم أخرى عدم استعجال اتخاذ مواقف مناوئة للحكومة الشرعية في السودان » [٤] .

وبناءاً على ذلك فقد أعادت القاهرة علاقتها مع الخرطوم ، وقد تجلت مظاهرها في عودة السفير المصري للخرطوم في عام ١٩٩٩م ، وتبادل الزيارات بين البلدين على كافة المستويات ، وتكوين اللجان المشتركة وتوقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية التي غطت الكثير من مجالات المصالح المشتركة [٥] ، كما تجلت في مساعي مصر بجانب ليبيا لتسوية الخلافات السياسية في السودان ووضع حد لحرب الجنوب ، وكذلك إعادة السودان للكثير من الممتلكات المصرية التي تمت مصادرتها ، إضافة إلى الجهود الدبلوماسية التي بذلتها القاهرة من أجل إعادة سمعة السودان ومكانته الدولية بعد التشوهات التي لحقت بها ... الخ .

---

(١) صحيفة أخبار اليوم ، العدد ١٨٤٠ ، مصدر سابق .

(٢) صحيفة الرأي العام ، العدد ٨٣٤ ، (١٥ ديسمبر ١٩٩٩م) .

(٣) صحيفة أخبار اليوم ، العدد ١٨٤٣ ، (١٩ ديسمبر ١٩٩٩م) .

(٤) صحيفة الرأي العام ، العدد ٨٣٨ ، (١٩ ديسمبر ١٩٩٩م) .

(٥) صحيفة الخرطوم ، العدد ٢٧٤٩ ، (٧ يوليو ٢٠٠١م) .

الباب الثالث

العلاقات الثنائية وقضايا الأمن القومي في المجال السياسي

الفصل الأول : قضايا التكامل والتبعية في ظل اتفاقيات كامب ديفد .

الفصل الثاني : الإسلام السياسي وأثره على العلاقات الثنائية .

الفصل الثالث : تأثير الإرهاب الدولي على العلاقات الثنائية .

الباب الثالث

قضايا الأمن القومي في المجال السياسي

يتناول هذا الفصل المصالح السياسية في إطار العلاقات السودانية المصرية ، وذلك بعد عرض نظري لمفهوم الذراع السياسي للأمن القومي ، وأهميته بالنسبة للدولة القومية ، التي تتطلع لتحقيق مصالحها السياسية في خضم المجتمع الدولي . وفي نفس الإطار يقف الفصل على أهمية التنسيق السياسي بين السودان ومصر ، بحسبانهما دولتان تجمع بينهما الكثير من المصالح المشتركة ، ويقف علي الجهود التي بذلت من أجل ذلك من خلال دعوات الوحدة السياسية والتكامل ، وأسباب فشل تلك الجهود ، والمشاكل التي اعترضت سبيل التنسيق السياسي بين البلدين ، من تهم بالتبعية والتعالي ، وعدم الإدراك المتبادل لمصالح البلدين القومية المشتركة . ويقف الفصل كذلك على بعض المشاكل السياسية الأخرى التي شابت مسيرة العلاقات الثنائية مثل اتفاقيات كامب ديفيد والدعم السوداني اللامحدود لها ، وموقع ذلك الدعم من مصالح السودان القومية ، إضافة لدور الإسلام السياسي في عرقلة مسيرة العلاقات الثنائية ، ودور الإرهاب الدولي ومحاولة اغتيال الرئيس المصري محمد حسني مبارك ، وتوجيه التهمة للحكومة السودانية ، ومن ثم مساعي مصر الرامية لاستئصال حكومة الإنقاذ الوطني ، من خلال حشد حلفائها المحليين والدوليين ، واستغلال الهيئة الدولية لتحقيق ذلك ، وأثر كل ذلك على الأمن القومي السوداني . وسيتناول البحث هذا الموضوع من خلال سبعة مباحث علي النحو التالي :

الفصل الاول

قضايا التكامل والتبعية السياسية

يتناول هذا الفصل قضايا الوحدة السياسية والتكامل الاقتصادي ودوره في تحقيق أمن البلدين القومي ، وذلك بالوقوف علي مقومات الوحدة والجهود التي بذلت في سبيل تحقيقها ، والأسباب التي أدت إلى فشل تلك الجهود ، كما يقف في مبحث اخر منه على اتفاقيات كامب ديفد والدعم السوداني الكبير لها ، وذلك كله بعد عرض نظري لمفهوم الأمن السياسي والمصالح السياسية بين الدول .

المبحث الأول :

مفهوم الأمن السياسي والمصالح السياسية :

من أبرز محاور الأمن القومي المحور السياسي ، والدولة تكون آمنة سياسياً إذا لم تتعرض مصالحها السياسية للخطر [١] ، وتتمثل المصالح السياسية في عدة عناصر منها : الاستقرار السياسي ، وإشاعة الحريات وقيم الشورى والديمقراطية ، والتداول السلمي للسلطة وصيانة حقوق الإنسان ، إضافةً إلى مكانة الدولة وهيبتها علي المستوي الدولي وعدم التدخل في شئونها الداخلية وصيانة سيادتها واستقلال قرارها الخارجي [٢]

وعلي ضوء ذلك فالمصالح السياسية للدولة تندرج تحت إطارين هما :

أ/ **الإطار الداخلي** : وأبرز صورة لمصالح الدولة في هذا الإطار تتمثل في الاستقرار السياسي ، والذي تعكسه الحكومة التي تمثل الشعب ، وبدون استقرار سياسي لا يمكن أن تتحقق مصالح الدولة أو أن تتوفر لها الأمن والحماية حتى وإن كانت الجوانب الأخرى سليمة ، حيث أن استقرار الحكومة يمثل قوة للدولة ، ولا يمكن أن يتوفر الاستقرار السياسي داخل الدولة إلاّ بتوفّر أمرين هما :-

١/ وجود سند أغلبية الشعب للحكومة بغض النظر عن شكلها .

٢/ أن تعمل الحكومة علي تحقيق المصالح العليا للدولة [٣] .

---

(1) David S. Robert , *National Security* , (London : Oxford University Press , 1997) , P . 23 .

(2) Ibid , P . 26 .

(٣) شوقي عبد المنعم سعيد ، **قضايا الأمن القومي العربي** ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩٨م) ، ص ٣١ .

فالشرط الأول الذي ينص علي وجود سند أغلبية الشعب للحكومة شرط أساسي لخلق استقرار سياسي داخل الدولة ، حيث يؤدي ذلك إلى تماسك الجبهة الداخلية ، وحماية حريات الأفراد من الانتهاك من قبل أجهزة السلطان القمعية ، كما يرسخ قيم التداول السلمي للسلطة ، وعدم الاستئثار بها من قبل فرد أو قبيلة أو جهة أو طائفة ، كما يحدث الآن في معظم دول العالم الثالث ، حيث أن أغلب الحكومات لا تحظ برضى شعوبها ، فتلجأ للأساليب القمعية من أجل ضمان بقائها في السلطة [1] ، وعليه نجد أنه كثيراً ما تتأثر الدولة بالانقسامات في داخلها ، سواء علي أساس طائفي أو عرقي أو ديني ... الخ ، ويؤدي ذلك إلى عدم وجود دراية واضحة بمصالح الدولة القومية العليا ، ويكون الولاء للطوائف والانتماءات الأخرى أقوى من الولاء للدولة مما يؤدي إلى الإضرار بمصالح الدولة القومية العليا [2] .

أما الشرط الثاني فأساسي لتحقيق الأمن السياسي وهو أن تعمل الحكومة علي تحقيق المصالح العليا للدولة ، لا أن تعمل علي تحقيق مصالح فرد أو قلة دون كافة الشعب ، وقد تحدث الفلاسفة كثيراً في هذا الإطار أثناء بحثهم عن النظم السياسية المثلي ، من خلال معيار تحقيق مصلحة من ؟ : (فرد أم قلة أم كثرة) . فحكومة الفرد في نظر أغلبية الفلاسفة لا تحقق إلاّ مصلحة الفرد ، وبنفس القدر فإن حكومة القلة تحقق مصالح القلة فقط ، أما حكومات الكثرة أو الحكومات الشعبية فغالباً ما تحقق مصالح الجميع ، ومن ثم رأى معظم منظري العلوم السياسية أن حكومات الكثرة هي أفضل أنواع الحكومات من خلال تحقيقها لمصالح الشعب كافة [3] .

ب/ الإطار الخارجي : يتمثل الإطار الثاني من أطر تحقيق المصالح السياسية للدولة في **الإطار الخارجي أو العالمي ، ففي ظل علاقات دولية متشعبة لا تنحصر مصالح الدولة** السياسية في الإطار الداخلي فحسب ؛ إذ تتأثر تلك المصالح بظروف البيئة الدولية . وتتمثل تلك المصالح في حماية كيان الدولة وسيادتها ووجودها من التدخلات الخارجية

---

(١) المرجع نفسه ، ص ٣٦ .

(2) David S. Robert , Op . cit , P . 29 .

(٣) روبرت أ . دال ، **التحليل السياسي الحديث** ، ترجمة د . علاء أبو زيد ، (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٣م) ، ص ١٠٠ .

من قبل الدول الأخرى ، أو فعل ما ينتقص من سيادتها ، وبروز مكانة الدولة كعضو **مشارك في المجتمع الدولي علي قدم المساواة مع الدول الأخرى ، وقدرتها علي التأثير** السياسي في الإطار الإقليمي والدولي ، وعلو صوتها في المحافل والمؤسسات الدولية كدولة فعالة ومؤثرة ومشاركة [1] . وفي هذا الإطار هنالك عدة عناصر تؤثر على الأمن السياسي في الإطار الدولي منها :

١/ عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول .

٢/عدم احترام القانون الدولي رغم سلبياته .

٣/ سعي الدول القوية في تحقيق مصالحها علي حساب الدول الضعيفة .

حيث يؤدي كل تلك العناصر إلى تهديد السلام العالمي ، وقد تتطور تلك المهددات من الجانب السياسي إلى جوانب أخرى [2] .

وهكذا نجد أن لكل الدول مصالح سياسية تسعي لتحقيقها ، سواء كانت تلك المصالح مصالح حكومات أو مصالح شعوب أو الاثنين معاً حسب نوع الحكومة [فرد أو قلة أو كثرة] ، وقد تتبع تلك السياسات منفردةً أو عبر التحالف والتعاون مع الدول الأخرى في شكل محالفات ثنائية أو تكتلات جماعية ، كما هو الحال علية في عالم اليوم .

---

(١) د . إسماعيل صبري مقلد ، **الاستراتيجية والسياسية الدولية** ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

(٢) شوقي عبد المنعم ، مرجع سابق ، ص ٣٧ .

المبحث الثاني :

دعوات الوحدة السياسية والتكامل الاقتصادي :

أولا : أهمية الوحدة ودواعيها :

مما لا شك فيه أن العلاقات السودانية المصرية تتسم بالخصوصية ، خصوصية فرضتها ظروف الجغرافيا والتاريخ واللغة والدين والتاريخ المشترك [١] . والتي تبلورت في شكل روابط اجتماعية واندماج ومصاهرة بين السكان منذ عهود بعيدة ، فالبلدان يمثلان وحدة متكاملة لا يمكن تجزئتها بسهولة ، وتتداخل مصالحهما وتتشابك بصورة لا يمكن الفصل بينها [٢] . وقد ظلت وشائج الود والإخاء بين الشعبين ثابتة مستقرة لا يعكر صفوها إلا اختلاف الحكام بسبب تضارب المصالح واختلاف وجهات النظر حول بعض القضايا السياسية ، التي تنم عن قصر نظر حكومات البلدين عن استيعاب مقتضيات الوحدة بين البلدين تحقيقا لتلك المصالح المشتركة ، وما أكثرها ! [٣] . فقد عجزت الحكومات المتعاقبة عن أيجاد إجابة شافية للكثير الأسئلة التي تطرح هنا وهناك ، والدراسات التي تجرى حول ضرورة الوحدة بين البلدين ، ففي مصر تطرح الكثير من التساؤلات حول ضرورة تقنين الوحدة الطبيعية بين شطري وادي النيل ، الوحدة التاريخية لشعب طالما أحس بأنه شعب واحد ، وطالما أقام بين أفراده روابط التجارة والزواج والثقافة ، إضافة لروابط السياسة [٤] . وفي مصر يقولون كذلك : من غير المعقول أن تعاني مصر من أزمة الغذاء [القمح واللحم] وهناك على بوابته الجنوبية واحدة من أكبر المراعي وأوسع المزارع ؟ . إن المنطق يفرض التكامل لأنه بقدر ما يحتاج مصر للاستيراد يحتاج السودان للتصدير والعكس صحيح [٥] . وفي السودان يقولون إننا نملك أرضا بكر وثروات مهدرة ، وإذا كنا ندعو

---

(١) محجوب محمد صالح ، **العلاقات المصرية السودانية وإشكاليات الإدراك المتبادل** ، في أسامة الغزالي حرب ، ندوة العلاقات السودانية المصرية . مرجع سابق ، ص ١٤١ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٤١ .

(٣) رأفت غنيمي الشيخ ، **مصر والسودان ، في العلاقات الدولية** ، (الخرطوم : عالم الكتب ، ١٩٧٩م) ، ص ١٣ .

(٤) د/ يونان لبيب رزق ، " أيدلوجية الوحدة بين السودان ومصر " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٢٤ ، (إبريل ١٩٧١م) ، ص ٥٧ .

(٥) المرجع نفسه . ص ٥٩ .

العالم كلّه للاستثمار في السودان فلماذا لا تكون الأولوية لمصر ؟ ، لماذا لا تتوحد إمكانات البلدين لتأتي دفعه نحو اقتصاد سوداني حديث يستغل معظم الموارد ويشبع معظم الحاجات ؟ [1] . ثم يضربون المثال بالأخشاب في الجنوب والتي لا تجد من يقطعها ويهذبها ويقوم بتصنيعها ، ويضربون المثال بالثروة الحيوانية في غرب السودان التي تفيض عن الحاجة ولا تتحول لصادرات تثري السودان بسبب مشكلة النقل وغياب التصنيع والتعليب ، هذا بالإضافة إلى الثروات الأخرى التي يزخر بها السودان [2] . كل ذلك مطروح في التصريحات السياسية والدراسات الاقتصادية إلاّ أنها لم تجد الإجابة الشافية تنفيذاً لها من قبل الساسة ، فقد فشلت كل المحاولات الوحدوية بسبب سوء الفهم ، وعدم الإدراك المتبادل لحجم المصالح المشتركة ، التي تقتضي التكامل والتعاون لتحقيقها ، حيث ظلت العلاقات بين القطرين الشقيقين في حدّها الأدنى في الوقت الذي يتجه فيه العالم كله نحو تكوين وحدات سياسية كبرى في الشرق والغرب بين دول لا تجمع بينها غير المصلحة المشتركة [3] . وتبدو أهمية التكامل للبلدين بصورة أساسية في الجانب الاقتصادي ، وذلك نتيجة لتنوع الثروات الطبيعية والقدرات الإنتاجية ، والموارد البشرية ، فإذا كانت مصر تفتقر إلى الموارد الأرضية والزراعية ، والإنتاج النباتي والحيواني التي يحوزها السودان ؛ فان السودان يفتقر إلى البنية الصناعية المتقدمة المتنوعة نسبياً ، وإلى المهارات العلمية والفنية والإدارية التي تمتلكها مصر ، وبتوافر العوامل الأخرى والاستفادة من السوق الواسع بالبلدين فإن ما يمتلكه البلدان يجعل التكامل ضرورياً للتعجيل بالتنمية الزراعية والصناعية علي أساس المنافع المتبادلة والمتكافئة للشعبين ، وذلك لتجاوز واقع التخلف الاقتصادي والاعتماد غير المتكافئ علي الخارج [4] . إن بناء ودعم مقومات الأمن القومي للبلدين وبشكل خاص الأمن الاقتصادي القومي يمثل أهم مبررات التكامل

---

(١) فؤاد مطر ، لقاء مع النميري ، **صحيفة الأيام** ، مصدر سابق .

(٢) جمهورية السودان ، الأمانة العامة لشئون مصر بالسودان ، **قرارات وتوصيات وإنجازات الاجتماع السابع للجنة الوزارية المشتركة** ، الخرطوم ، (١٢ – ١٥ يناير ١٩٧٩م) ، ص ٣ .

(٣) منصور خالد ، **السودان والنفق المظلم قصة الفساد والاستبداد** ، مرجع سابق ، ص ٥٢٤ .

(٥) عبد المنعم حسن شافعي ، **المشاكل التي تواجه تجارة السودان ومصر** ، (القاهرة : دار القومية للثقافة والنشر ، ١٩٨٧م) ، ص ٦ .

الاقتصادي المصري السوداني وذلك لأهمية الاقتصاد وضرورته بالنسبة لفروع الأمن القومي الأخرى ، فالقدرة العسكرية والمكانة السياسة والعدالة الاجتماعية لايمكن تحقيقها بدون قدرة اقتصادية فاعلة (١) .

ثانيا : جهود البلدين نحو الوحدة السياسية والتكامل :

تأكيدا لتلك الخصوصية في العلاقات والمصالح المشتركة ، فقد بذلت الدولتان مجهودات كبيرة لتقنينها وتأطيرها اعترافا بأهميتها وضرورتها ، إلا أنها جميعا لم تكلل **بالنجاح ، لأسباب كثيرة سيناقشها البحث في موضعها .** من تلك المجهودات دعوات وحدة وادي النيل قبل وبعد استقلال السودان من قبل بعض الأحزاب والمجموعات السياسية في البلدين ، وكذلك مساعي تمتين العلاقات برفع شعار إزالة الجفوة المفتعلة بعد تولي عبود السلطة ، وأخيرا ميثاق التكامل في عهد مايو ، وميثاق الإخاء في عهد حكومة الصادق المهدي (٢) .

أ/ فترة ما قبل استقلال السودان : لقد كان الدافع لدعوات الوحدة خلال تلك الفترة كما ذكر البحث في الباب الثاني يتمثل في عنصرين هما قدم الوعي المصري بأهمية السودان بحسبانه العمق الاستراتيجي لمصر وشريان حياته ، وتطلع السودان الحضاري نحو مصر (٣) . وقد ذكر البحث أن مصر في الفترة التي سبقت استقلال السودان قد بذلت مجهودات **كبيرة لاحتواء السودان وخلق نوع من الوحدة القسرية** معه ، وقد استعانت في ذلك بالأتراك تارة وبالإنجليز تارة أخرى (٤) . إلا أن تلك المجهودات لم تحقق لها ما أرادت إذ أن مصر نفسها لم تكن تملك إرادتها خلال العهد الاستعماري ، وقد كانت مصر ترى ضرورة خروج الإنجليز من السودان وتحقيق الاستقلال تحت التاج المصري الأمر وجد معارضة من شريحة كبيرة من الشعب السوداني والحركة الوطنية السودانية (٥) . وقد نجحت مصر في اجتذاب شريحة من

---

(١) د/ طه عبد العليم ، **التكامل المصري السوداني بين الضرورات والعقبات** ، في أسامة الغزالي حرب ، مرجع سابق ، ص ٢٨٧ .

(٢) السفير ميرغني النور حاويش ، مرجع سابق ، ص ٦٢٣ .

(٣) د . يونان لبيب ، **الخبرة التاريخية للعلاقات السودانية المصرية** ، مرجع سابق ، ص ٥٨ .

(٤) علي مبارك باشا ، **الخطط التوفيقية الجديدة** ، (القاهرة : مطبعة دار الكتب ، ١٩٦٩م) ، ص ٩٩ .

(٥) محمد عمر بشير ، **تاريخ الحركة الوطنية في السودان** ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

الحركة الوطنية السودانية إلي جانبها ، وقدمت لها كل وسائل الدعم المادي والمعنوي لتتولى نيابة عنها التبشير بالمبادئ الاتحادية ، وقد كان جزءاً من هذه الشريحة تؤمن بالوحدة كسبيل لتحقيق مصالح البلدين ، وبناءاً علي ذلك فقد رفضت القاهرة مساعي الإنجليز الرامية لمنح السودان استقلاله ، فرفضت اتفاقية الحكم الذاتي لعام ١٩٥٣م (١) وبعد إصرار الإنجليز عولت مصر علي الأحزاب الاتحادية فدعمتها وقامت بتوحيدها للفوز بالانتخابات العامة المترتبة علي تلك الاتفاقية ، ومن ثم الانتصار لمشروع الوحدة ، وبناءاً علي ذلك الدعم المصري فاز الاتحاديون في الانتخابات وتشكلت حكومة برئاسة الزعيم إسماعيل الأزهري كما ذكرنا سابقاً (٢) .

ولظروف كثيرة بدأ الحزب الاتحادي نفسه يتراجع عن مشروع الوحدة إذ عرض الأزهري علي لجنة الحزب اقتراحاً جاء فيه : " أن يكون السودان جمهورية برئيسها ومجلس وزرائها ، كما أن مصر جمهورية ، ويكون الرابط بينها في شكل اتحاد يتكون من مجلس أعلى يضم مجلس الوزراء السوداني والمصري " ، وقد وجد اقتراح الأزهري رضا معظم التيارات السياسية في البلاد واعتبروه خطوه في طريق الاستقلال ، بناءاً علي ذلك بدأت الحكومة نفسها في الانحياز نحو المعسكر الاستقلالي وقد برز انحيازها في عدة أوجه منها : أنها رفضت دون سبب مقنع هدية من الأسلحة قدمتها مصر للسودان ، كما رفضت إرسال ضباط سودانيين لتلقي تدريبات في القاهرة (٣) . وأخيراً رفضت مبلغ أربعة مليون جنيه هدية قدمتها مصر لتنفيذ مشروعات صحية واجتماعية في السودان (٤) .

علي ضوء ذلك أيقنت القاهرة أن الحكومة السودانية قد غيرت موقفها من الاتحاد ، وأن معظم قيادات الختمية قد غيروا موقفهم أيضاً ، وأن الصراع قد انتقل من ميدان الاستقلاليين إلى ميدان المتمردين من الاتحاديين . بناءاً علي ذلك شنت حملة من الهجوم والسباب علي الحزب الوطني عموماً ، وعلي الزعيم إسماعيل الازهري

---

(١) أمين التوم ، **ذكريات ومواقف** ، مرجع سابق ، ص ٣٩ .

(٢) بشير محمد سعيد ، **خبايا وأسرار في السياسة السودانية** ، مرجع سابق ، ص ٩١

(٣) بشير محمد سعيد ، **الزعيم الأزهري وعصرة** ، (القاهرة : القاهرة الجديدة للطباعة والنشر ، د ت) ، ص ٣٠

(٤) المرجع نفسه ، ص ٣٣ .

وبعض القيادات الاتحادية علي وجه الخصوص ، وبعد أن قام الزعيم الأزهري بزيارة بريطانيا والإدلاء بتصريحات ضد فكرة الاتحاد - شنت أجهزة الإعلام المصرية عليه وعلي حزبه هجوماً عنيفاً واتهمه الصاغ صلاح سالم بالتنكر لمبادئه والتآمر مع الإنجليز ضد مصر [1] ، وفي إبريل ١٩٥٥م قاد الأزهري وفد السودان للمشاركة في مؤتمر باندونق ، وقد حاول الوفد المصري برئاسة عبد الناصر إقناع الوفد السوداني بالانضمام إليه ، ولما أصر الوفد السوداني علي تمثيل البلاد دون وسيط وجد من الوفد المصري مضايقات كبيرة [2] ، وقد زادت تلك المضايقات مع إصرار الحزب الوطني علي التمسك بمبدأ الاستقلال ، فقد أقدم الحزب الوطني علي الخطوة التي حاولت مصر جاهدة بالترغيب والترهيب منع حدوثها إذ أصدر الحزب برنامجه محدداً أهدافه بكل وضوح حيث أكد الهدف الأول على : « **أن يكون السودان جمهورية مستقلة** » [3] .

وقد أغضب برنامج الحزب القاهرة فزادت من ضغوطها عليه مستخدمةً محمد نور الدين ورفاقه ، وإغراء نواب الجنوب في الوطني الاتحادي إلى غيرها من الوسائل ، إلاّ أنها جميعاً باءت بالفشل [4] ، إذ أجمع السودانيون على إعلان الاستقلال ، والذي تم في يناير ١٩٥٦م .

ثانيا : أسباب فشل الجهود الوحدوية في فترة ما قبل الاستقلال :

تضافرت أسباب كثيرة لتؤدي إلى فشل الجهود الوحدوية خلال تلك الفترة منها

١/ موقف الجبهة الاستقلالية القوي الرافض للاتحاد مع مصر ، فقد نظرت هذه الجبهة إلى مصر باعتبارها سبب بلايا السودان ، وجزء من الاستعمار التركي والإنجليزي للبلاد ، ومن ثم فإن الاتحاد معها يعني استمرارها في استعمار السودان [5] ، وقد انعكس ذلك على رفض حزب الأمة لنتائج الانتخابات بحسبان أن القاهرة تدخلت في تزويرها [6] ، وزاد من الشقة أحداث ٣مارس الدامية التي عبر فيها

---

(١) عبد الرحمن مختار ، **خريف الفرح : أسرار السودان ١٩٥٠ - ١٩٧٠م** ، (الخرطوم ، ب د ن ، ١٩٧٨م) ، ٩٠ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٩٣ .

(٣) احمد حمروش ، **مجتمع جمال عبد الناصر** ، ج ٣ ، ص ١١ .

(٤) بشير محمد سعيد ، مرجع سابق ، ص ٢٢٦ .

(٥) عبد الماجد أبوحسبو ، **مذكرات أبوحسبو** ، مرجع سابق ، ص ١١١ .

(٦) المرجع نفسه ، ص ١١٣ .

الجبهة الاستقلالية عن رفضها لزيارة محمد نجيب للسودان لحضور افتتاح اول برلمان والاحتفال بفوز الاتحاديين في الانتخابات [١] .

٢/ الرفض الشعبي للاتحاد مع مصر ، حيث زاد عدد الأحزاب المنضوية تحت اسم الجبهة الاستقلالية ، وأصدر اتحاد طلاب كلية غردون الجامعية بيانا دعا فيه للاستقلال عن كل من مصر وبريطانيا [٢] ، كما أعلن اتحاد المزارعين في الجزيرة واتحاد العمال في الخرطوم في مواكب وقوفهم إلى جانب الاستقلال [٣] ، مما يؤكد أن مسألة الوحدة لم تكن مطلباً شعبياً بقدر ما كانت قناعة في رؤوس زعماء الجبهة الاتحادية .

٣/ موقف الحكومة البريطانية الصلب بجانب استقلال السودان ورفض أي شكل من أشكال الوحدة والارتباط مع مصر [٤] .

٤/ انشقاق الجبهة الاتحادية إلى عدة تنظيمات رفضت بعضها الوحدة مع مصر .

٥ / يري بعض المحللين أن شعار وحدة الوادي الذي رفعه الاتحاديون كان تكتيكياً من بعضهم للتخلص من بريطانيا أولاً بالاعتماد علي مصر ، ثم التخلص من مصر نفسها لاحقاً ، إذ لم يكن أغلب الاتحاديين مخلصاً في دعوته للوحدة [٥] .

٦/ شعور معظم السودانيين بمن فيهم الاتحاديين بأن السودان قد أصبح دولة ناضجة وبإمكان أبناءه إدارة شئونهم بأنفسهم دون الارتباط مع مصر ، وقد صرح بذلك الأزهري نفسه في عدة مناسبات .

٧/ إبعاد محمد نجيب من السلطة والذي أحدث ردود فعل داخل السودان ، فقد كان اكثر أعضاء مجلس قيادة الثورة تعاطفاً مع السودان ، حيث كانت أسره سودانية ، إضافة إلى أن عبد الناصر نفسه لم يكن يؤمن تماماً بفكرة الوحدة حسب رأى بعض المحللين ، فقد كان يرى أن السودان سيكون عبئاً على مصر .

---

(١) أمين التوم ، **ذكريات ومواقف** ، مرجع سابق ، ص ٧٢ .

(٢) عبد الرحمن علي طه ، **السودان للسودانيين طمع فتراع ووثبة فجهاد** ، تحقيق فدوى عبد الرحمن علي طه ، (الخرطوم : مطبعة جامعة الخرطوم ، ١٩٩٢م) ص ٢٠٤ .

(٣) نوال عبد العزيز مهدي ، **مصر والسودان في مفترق الطرق ١٩٥٣– ١٩٥٦م** ، مرجع سابق ، ص ٧١ – ٧٧ .

(٤) عبد الرحمن علي طه ، مرجع سابق ، ص ٣٧ .

(٥) محجوب عمر بشير ، مرجع سابق ، ص٢٢ .

٨/ معاملة الحكومة المصرية القاسية لجماعة الإخوان المسلمين ، وقتل قادتهم ، فقد كان الإخوان في مصر يتعاطفون مع محمد نجيب حيث كانت مظاهراتهم في مصر السبب الرئيسي في عودة محمد نجيب للحكم [1] . علما بأن الشعب السوداني يتعاطف مع محمد نجيب ، ونسبة لأن الحكومة المصرية قد مارست حملات تشهير وتعذيب وقتل في وسط الإخوان ؛ فقد أدى ذلك إلى الاستياء والنفور وسط الشعب السوداني [2] .

٩/ تصرفات الحكومة المصرية الرامية لفرض الوحدة بمختلف الوسائل ، والتي استفزت الشعب السوداني فزادت حجم الجبهة الاستقلالية حتى وسط الاتحاديين من تلك التصرفات :

الحملات الإعلامية الغاضبة التي كانت تشنها مصر على رموز الاستقلاليين ، وتتهمهم فيها بالارتماء في أحضان الاستعمار البريطاني ، وقد انصبت تلك الحملات أخيرا على من رفضوا الوحدة من قادة الحزب الوطني مثل إسماعيل الأزهري والذي اتهمه الصاغ صلاح سالم بالتنكر لمبادئه والتآمر مع الإنجليز بعد زيارته لبريطانيا .

النظرة الاستعلائية من قبل المصريين للشعب السوداني في مواقف كثيرة منها أنه بعد فشل مفاوضات مياه النيل اتهمت القاهرة خضر حمد وزير الري السوداني بأنه كان يوزع منشورات ضد مجلس الثورة المصري ، وبعد ذلك استخف الجانب المصري بخضر حمد في مؤتمر صحفي عقده القائمقام سمير حلمي تناقلته الإذاعات عمدا حيث قال : « يؤسفنا أن نقرر أن وزير الري السوداني الذي يترأس وفد المباحثات قد استهل المحادثات التي قبلنا أن نكون فيها ندا للسودان استهلالا سيئا ، فقد حدث أن ضبطت إحدى المطابع وكان بها وزير الري وهو يشرف على طبع منشورات ضد نظام الحكم في مصر ، وهذا يوضح العقلية التي تسيطر على هذه المباحثات والتي لم يقبل فيها الجانب السوداني أي أساس عادل معقول لتقسيم مياه النيل ولم يقبل مساواة المصري بالسوداني بل لم يقبل العرض الذي تقدمت به مصر » [3]

---

(١) نوال عبد العزيز مهدي ، **دراسات في تاريخ العلاقات المصرية السودانية ، ١٩٥٤ – ١٩٥٦م** ، (القاهرة : دار الأنصار ، ١٩٨٢م) ، ص ١٢٠ .

(٢) محمد احمد كرار ، **الأحزاب السياسية والتجربة الديمقراطية في السودان** ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ .

(٣) محمد محمد أحمد كرار ، **الأحزاب السياسية والتجربة الديمقراطية في السودان** ، مرجع سابق ، ص ١١٣ .

تصرفات الصاغ صلاح سالم الذي أغضب السودانيين ، فقد كان يتدخل باستمرار في شئون البلاد الداخلية مما أدى إلى توتر العلاقات حتى أقيل من منصبه في ٢٩ أغسطس ١٩٥٥م ، وقد أعلنت القيادة المصرية أن سبب إقالته هو فشل السياسة التي كان يتبعها في السودان [١] .

احتواء الحكومة المصرية لبعض العناصر الاتحادية وتقريبها ودفع الرشوة لها من أجل خلق بلبلة داخل السودان ينصب في صالح الوحدة ، **من هؤلاء مجموعة محمد** نور الدين ، فقد كان محمد نور الدين من المقربين لمصر ، يذكر أنه في العيد الثالث لثورة يوليو في ١٩٥٥م وجهت الدعوة للسودان فتوجه الأزهري على رأس وفد البلاد ، وفي ذات الوقت أرسلت الحكومة المصرية خمسمائة تذكرة سفر لمحمد نور الدين لتمكين أنصاره من حضور الاحتفالات ، وفي القاهرة ظل محمد نور الدين وأنصاره وبتأييد مطلق من صلاح سالم يوسعون وفد الحكومة سباً وتجريحاً ، وأهمل الوفد في الاحتفالات بإنزاله في فندق بعيد لا يليق بمكانة الوفد [٢] ، وقد نبه الصحفي اللبناني جبران حائل – المطلع علي دقائق الأمور في السودان – الرئيس جمال عبد الناصر علي ذلك حينما التقى به **في القاهرة في نوفمبر** ١٩٥٥م وأوصاه بتغير سياسته تجاه السودان ، لأن ذلك سيضر بمستقبل العلاقات الثنائية [٣] ، وقد أوصاه في هذا الصدد بأن يتخلى عن محمد نور الدين نهائياً ، وذكر كيف أن نور الدين كان يدعي ضغط الحكومة عليه وعلي أعوانه وكيف أن ذلك لم يكن صحيحاً وإنما كان يريد أن يكون موضع اهتمام الحكومة المصرية ، وذكر الجمال : « كيف يجوز أن يكون نور الدين السخيف ممثلاً لمصر » ، وقال : « إن مصيبتكم بنور الدين أعظم من بلاءكم بالأزهري ، إذا أردتم أن لا تقطعوا عطفكم ومساعدتكم لنور الدين علي اعتبار أن يبقي معكم فذلك عائد لكم ولكن التخلي سياسياً عنه أمر ضروري لمصر » [٤] ، وطلب من عبد الناصر وقف دفع الرشوة لنور الدين لأن الإشاعات في السودان تقول بثراء نور

---

(١) نوال عبد العزيز مهدي ، رياح الشمال : **دراسة في العلاقات المصرية السودانية في التاريخ الحديث والمعاصر** ، مرجع سابق ، ص٧١ .

(٢) خضر حمد ، **الحركة الوطنية السودانية ، الاستقلال وما بعده** ، مرجع سابق ، ص ١١٤ .

(٣) محمد عمر بشير ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٣٥ .

الدين ثراءا فاحشا ، وقال : « ان علي مصر أن لا تنفق قرش واحد في السودان إلا في مشروعات تخلد اسم مصر » [1] . وقد أسهمت كل تلك الأسباب السالفة في فشل مشروعات الوحدة التي نادى بها البعض قبل استقلال السودان .

ب/ الجهود الوحدوية في عهد مايو :

تبخرت كل مساعي وأحلام الوحدة والاندماج بإعلان استقلال السودان في يناير ١٩٥٦م ، ونسبة للعوامل المشتركة سالفة الذكر ؛ فقد استمرت دعوات وحدة وادي النيل في فترة ما بعد الاستقلال ، وقد دفعت المصالح الحيوية مصر للسعي لاحتواء كل الحكومات الوطنية الحاكمة في السودان بهدف إقامة شكل من أشكال الوحدة معها ، وفي حالة فشل تلك المساعي لجأت مصر إلى أسلوب التآمر والانقلابات العسكرية كما استعرض البحث في الباب الثاني [2] . وقد وقفت تضارب المصالح أمام أي مسعى للوحدة بين مصر وأول حكومة وطنية بزعامة إسماعيل الأزهري ، ومن بعده حكومة عبد الله خليل [3] . أما حكومة عبود فقد رفعت شعار إزالة الجفوة المفتعلة التي خلفتها حكومة عبد الله خليل مع مصر ، ومن ثم تسارعت خطي تقارب البلديين ، إلا أن قصر عمر حكومة عبود قد أوقفت ذلك التقارب وقطع الطريق أمام الجهود الوحدوية [4] ، أما حكومة اكتوبر الانتقالية ، والحكومة الديمقراطية الثانية ، فقد انشغلتا بمشاكل البلاد الداخلية عن تحسين علاقتهما بمصر ناهيك عن السعي لإقامة وحدة أو تكامل معها ، خاصة وأن مصر في نظر الكثيرين كانت السبب في تقويض الحكومة الديمقراطية الأولى ودعم ومساندة حكومة عبود [5] .

بوصول النميري إلى السلطة ١٩٦٩م ، عادت مصر لاحتواء السودان مرة أخرى وقد ساعدت الظروف الدولية آنذاك في زيادة تقارب البلدين بجانب ليبيا ، فقد كان العدوان الإسرائيلي علي الأراضي العربية والدعم الغربي له في ذروته ، وقد برز عبد

(١) المرجع نفسه ، ص ٣٥ .

(٢) محمد وقيع الله ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

(٣) د/ محمد عمر بشير ، **الجذور التاريخية للتكامل المصري السوداني والواقع المعاصر** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥١ ، (يناير ١٩٨١م) ، ص ١٧ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ١٨ .

(٥) محمد وقيع الله ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

الناصر آنذاك كقائد عربي قومي مناصر لقضايا الأمة العربية ومناهض للاستعمار والإمبريالية وقد تأثر بمبادئه وأفكاره ثورتي السودان وليبيا ، فقد كان الباعث لاندلاعهما ، ومن ثم كان القذافي النميري كعبد الناصر يؤمنان بالمبادئ الاشتراكية وبضرورة محاربة الاستعمار ومناصرة قضايا الأمة العربية [1] ، وقد كان ذلك التوافق الأيديولوجي سببا في مزيد من التقارب بين الجمهوريات الثلاث ، وقد كان القذافي النميري أكثر لهفة للوحدة الفورية ، إلا أن عبد الناصر وبحكم تجاربه رأى ضرورة التريث حتى تكون التجربة ناضجة وناجحة ، وحتى لا تتكرر تجربة الوحدة المصرية السورية الفاشلة [2]. وقد مات عبد الناصر قبل أن تتحقق أي شكل من أشكال الوحدة بين البلدين . أدت المحاولة الانقلابية الشيوعية الفاشلة في يوليو ١٩٧١م إلى تغيير سياسة السودان الخارجية بالتركيز علي المصالح الاقتصادية بدلا عن المبادئ الأيديولوجية الثورية ، فقد ذكر منصور خالد وزير الخارجية آنذاك : « إن سياستنا الداخلية والخارجية ستكون مبنية علي المصالح الاقتصادية أولا » [3] . اقتضت تلك السياسة الجديدة مراجعة علاقات السودان وفقا لتلك المصالح ، فبدأ السودان يتجه نحو الغرب والدول البترولية الغنية مما يعني أن مصر قد لا تمثل حلقة مهمة في علاقاته الخارجية إلا بقدر ما تؤديها من دور كوسيط بين السودان وتلك الدول ، علما بأن علاقات مصر قبل طرد الخبراء السوفيت لم تكن علي ما يرام مع الغرب ، على صعيد آخر فقد كان من أهم أولويات سياسة السودان الخارجية حل مشكلة جنوب السودان بحسبانها العقبة الرئيسية أمام نهضة السودان الاقتصادية ، وقد اقتضى ذلك تركيز السودان في علاقاته علي الدول الإفريقية لأن معظمها كانت تدعم حركة التمرد [4] ، وقد انعكست كل تلك التوجهات الجديدة علي علاقة السودان بمصر حيث لم تعد لها الأولوية في سياسة السودان الخارجية القائمة علي المصالح الاقتصادية والأمنية . وبناءا علي ذلك توترت علاقات السودان بالقاهرة ، خاصة في عام ١٩٧٢م حينما

---

(١) من سياستنا الخارجية ، وزارة الإرشاد القومي ، سبتمبر ١٩٦٩م ، ص ٣ .

(٢) محمد سعيد محمد الحسن ، **عبد الناصر والسودان** ، مرجع سابق ، ص ١٢٣ .

(3) Andrew Lycett, Op . cit , P . 12 .

(4) " *Interview with Francis Deng : Sudanese Minister of State for Foreign Affairs* " Op . cit , p – 20 .

رفض السودان الانضمام لبرنامج الوحدة الرباعية بين السودان ومصر وليبيا وسوريا [1] ، فقد ذكر نميري بأن للسودان وضعه الخاص الذي يحول دون الارتباط بأي برنامج للوحدة العربية في الوقت الراهن ، ذلك أن السودان متنوع الأعراق والأجناس الأمر الذي يضع البلاد في موقف حساس في حالة دخوله في مثل هذه التجمعات ، خاصة في ظل الصراع الدائر في جنوب السودان والذي يبذل مجهودات كبيرة لحله [2] . وقد اتهم السادات فيها النميري بأنه تنكر لمبادئ الأمة العربية رغم أن ثورته كان يهدف لإقامة وحدة عربية شاملة ، وقد حدثت مواجهات كلامية وتصريحات معادية ، وتحريك مصر لبعض المجموعات الاتحادية ضد نظام مايو [3] . إلا أن الرئيسان قررا تصفية الخلافات بين البلدين عقب اللقاء الذي تم بينهما في مؤتمر القمة الإفريقي بأديس أبابا [4] ، وقد تضافرت بعد ذلك أحداث أخرى أسهمت في توطيد العلاقات أبرزها حرب اكتوبر ١٩٧٣م المصرية الإسرائيلية ، حيث أعلن السودان وقوفه بجانب مصر ووضع مطاراته وموانيه وإمكاناته العسكرية في خدمة المعركة [5] ، وعلى إثر ذلك عادت العلاقات الثنائية إلى طبيعتها إلا أن عودتها جاءت هذه المرة بفهم جديد يواكب المرحلة الجديدة من سياسة السودان الخارجية . فقد رأى الطرفان ضرورة قيام العلاقات على أسس عقلانية وواقعية تخدم مصالح البلدين بعيدا عن العواطف . فالسودان في حاجة لمكانة مصر العربية والعالمية من أجل الحصول على الدعم اللازم لمشاريعه التنموية [6] ، ومصر في حاجة لثروات السودان وخيراته الوفيرة ، وفي حاجة لتأمين مياه النيل ولابد من تكامل جهود البلدين خدمة لتلك المصالح ، وقد رأى الطرفان أن الوسيلة المثلي لتحقيق ذلك هو الخروج إلى دائرة الواقعية والتنفيذ العملي بدلا من التمنيات التي لم تخدم غرضا منذ الاستقلال ، ذلك بوضع العلاقات في قوالب فعلية وأطر تخدم تلك المصالح فكانت فكرة التكامل .

---

(١) د/ منصور ، **السودان والنفق المظلم : قصة الفساد والاستبداد** ، مرجع سابق ، ص ٥١٨ .

(٢) عبد الغفار محمد احمد ، **السودان والوحدة في التنوع** ، مرجع سابق ، ص ٩٩ .

(٣) فواد مطر ، " حوار مع النميري " ، **صحيفة القوات المسلحة** ، العدد ٢٠٦ ، (السبت ٢٨ اكتوبر ١٩٧٢م) .

(٤) السفير محمد ميرغني ، **سياسة السودان الخارجية** ، الصحافة ، العدد ٤٢٣٥ ، (٧ فبراير ١٩٩٧م) .

(٥) الصحافة العدد ٤٢٣٥ ، (٧ فبراير ١٩٧٤م) .

(٦) السفير محمد ميرغني ، مصدر سابق .

ميثاق التكامل :

في ١٢ فبراير ١٩٧٤م زار النميري القاهرة علي راس وفد كبير ضم أركان **حكومته ، وقد أجرى محادثات مع نظيره المصري تمخضت عن توقيع منهاجا للعمل** السياسي والتكامل الاقتصادي بين البلدين (١) ، وطبقا لذلك قامت العديد من المؤسسات والأجهزة السياسية والفنية التي تشرف على تنفيذ الأهداف التي تضمنتها الميثاق وتشمل الآتي : ١/ المجلس الأعلى للتكامل برئاسة رئيسي الدولتين . ٢/ الأمانة العامة للتكامل ٣/ اللجان الفنية المشتركة ٤/ صندوق التكامل . ٥/ اللجان الفرعية الأخرى .

هناك عدد من **اللجان** هي :

أ/ اللجنة السياسية العليا المشتركة : نص المنهاج على تكوين لجنة سياسية عليا من ثلاثة أعضاء من الأمانة العامة لكل من التنظيمين السياسيين [الاتحاد الاشتراكي السوداني والاتحاد الاشتراكي المصري] ، وتتولى هذه اللجنة تنشيط أجهزة التنظيمين لتنفيذ برامج التعاون بينهما ومتابعة نشاط الأمانة المتخصصة لتوحيد الأفكار والمفاهيم وتبادل الخبرات التنظيمية والحركية (٢) .

ب/ اللجنة الوزارية المشتركة : نص المنهاج علي تكوين اللجنة من البلدين تجتمع دوريا في كل من القاهرة والخرطوم مرة كل ستة أشهر لتبحث مقترحات ومشروعات محددة ، وتنشئ الأجهزة الكفيلة بتوفير الإمكانات الفنية والإدارية والمالية اللازمة لنقل هذه المشروعات إلى حيز التنفيذ ، كما ترفع تقارير دورية للرئيسين كل ستة أشهر تعكس الإنجاز الفعلي للعمل المشترك (٣) .

ج/ المؤتمر المشترك لمجلسي الشعب المصري والسوداني : ويمثل قمة السلطة **التشريعية في البلدين ويقوم بمهام المراقبة والمتابعة والحساب والاقتراح يقابلة تقديم** كشف حساب من السلطة التنفيذية في البلدين ممثلة في اللجنة الوزارية العليا المشتركة (٤) .

---

(١) جريدة الصحافة ، العدد ٤٢٤٠ ، (١٣ فبراير ١٩٧٤م) .

(١) محمود الميرغني ، " التكامل بين مصر والسودان " ، **مجلة الاقتصاد العربي** ، العدد ٢٢ ، (مارس ١٩٧٦م) ، ص ٦ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٧ .

(٤) احمد يوسف القرعي ، " الإطار البرلماني للتكامل المصري السوداني " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٥٦ ، (إبريل ١٩٧٩م) ص ١٩٢ .

د/ مجلس الدفاع المشترك : أنشئ بموجب اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين الموقعة في ١٥ يوليو ١٩٧٦م ، وقد أضافت هذه الاتفاقية بعدا جديدا لمنهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي إذ امتدت إلى الميدان العسكري لتعزيز أمن وسلامة البلدين (١) .
ووفقا للمنهاج تم تكوين **اللجان الفنية المشتركة** الثمانية الآتية :
١/ اللجنة الفنية المشتركة للاقتصاد والتجارة .٢/ اللجنة الفنية المشتركة للتنمية الزراعية والري . ٣/ اللجنة الفنية المشتركة للصناعة والتعدين .٤/ اللجنة الفنية المشتركة للنقل والمواصلات .٥/ اللجنة الفنية المشتركة للشئون الدينية والثقافة والإعلام والشباب والسياحة .٦/ اللجنة الفنية للتعليم والبحث العلمي.٧/ اللجنة الفنية للصحة والعمل والشئون الاجتماعية والتعاون . ٨/ اللجنة الفنية للشئون القانونية (٢) .

كما أنشأت الشركات التالية :
١/ الشركة السودانية المصرية للتكامل الزراعي .٢/ الشركة السودانية المصرية لمشروعات الري والإنشاءات . ٣/ هيئة النيل للملاحة النهرية .٤/ الشركة السودانية المصرية للتعدين .٥/ الشركة الإفريقية للمياه الجوفية .٦/ شركة الاستثمار المصرية السودانية المحدودة .٧/ الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل (٣) .

كذلك تم الاتفاق على إنشاء المنطقة المتكاملة التي تجمع أقصى الجنوب المصري مع أقصي الشمال السوداني في منطقة متكاملة ، وقد شملت مديرية أسوان في مصر والمديرية الشمالية في السودان (٤) . وفي ١٥ يونيو ١٩٧٦ م ، وبعد أحداث الجبهة الوطنية وقع الرئيس نميري والسادات **اتفاقية للدفاع المشترك** بين البلدين كأول محاولة للتكامل العسكري ، وقد هدفت إلى التعاون والتنسيق بين البلدين من أجل رد العدوان وتبادل الخبرات العسكرية والعمل المشترك علي تطوير القوات المسلحة في البلدين ،

---
(١) د/ عبد الملك عودة ، " قضايا الأمن القومي في إطار التكامل " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٥١ ، (يناير ١٩٧٨م) ، ص ٢٣ .
(٢) احمد يوسف القرعي ، " البنيان التنظيمي للتكامل المصري السوداني " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٥٦ ، يناير ١٩٧٨م ، ص ٣٠
(٣) د/ يونان لبيب ، " التكامل التاريخي بين مصر والسودان " ، **السياسة الدولية** ، مرجع سابق ، ص ١٠٨ .
(٤) احمد يوسف القرعي ، " منطقة التكامل السوداني المصري " ، **السياسة الدولية** ، العدد ٥٢ ، (إبريل ١٩٧٨م) ، ص ١٧٧ .

وقد تم إنشاء الأجهزة الكفيلة بتنفيذ ذلك تمثلت في مجلس الدفاع المشتركة وهيئة الأركان المشتركة وغيرها من الأجهزة الفرعية [١] . في اكتوبر في ١٩٨٢م وقع الرئيسان مبارك والنميري ميثاق التكامل السوداني المصري في الخرطوم ، وقد كان توقيع الميثاق إنجازا فريدا وخطوة متقدمة في سبيل تقارب البلدين ، وقد تم التصديق عليه من قبل برلماني البلدين بعد أسبوعين من تاريخ التوقيع [٢] ، وقد تميز بوجود كيان مستقل هو المجلس الأعلى للتكامل ، وبميزانية مستقلة ، ويتضمن العديد من المؤسسات التي تخدم أغراض التكامل في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية سالفة الذكر[٣] . وقد دخل الميثاق حيز التنفيذ العملي في اكتوبر ١٩٨٣م حينما أجاز في مقرة في الخرطوم عددا من التشريعات الخاصة ببعض الأنشطة الزراعية والاقتصادية وتنظيم الهجرة بين البلدين [٤] . جاء توقيع الميثاق متأخرا بحسبان أن الخطوات الوحدوية بين البلدين قد بدأت منذ عام ١٩٧٤م بتوقيع منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي بين السادات ونميري ، وعن سبب تأخير إعلان التكامل ذكر مبارك في تصريح له عقب توقيع الميثاق معللا ذلك بقوله : « أن أول الدروس والعبر التي استفدناها هو أن الخطوات الوحدوية السلمية لا يجوز أن تأخذ شكل القفزات الفجائية والطفرات العشوائية ، وأن لا يضحي فيها بالمضمون جريا وراء الشعارات لأن مثل هذه الخطوات تسئ إلي الوحدة وتزعزع ثقة الجماهير فيها وإيمانها بها ، وتقلل من فرص تحقيقها في المستقبل ، ومن ثم فإنها تكون وبالا على الوحدة ومفهومها ومسيرتها ، ولذلك كان طبيعيا أن نلجأ إلى خطوات تدريجية متصاعدة تحقق كل منها إضافة ملموسة لتجربتنا المشتركة ورصيدنا القومي » [٥] .

تقييم تجربة التكامل في عهد مايو :

لقد ظل البلدان ينشدان الوحدة والتكامل منذ فترة بعيدة سبقت استقلال السودان ، وبصرف النظر عن الدوافع من وراء دعوات الوحدة ، إلا أن الواقع يؤكد أن البلدين

---

(١) انظر : **نص اتفاقية الدفاع المشترك** ، ملحق رقم : (د)

(٢) احمد يوسف القرعي ، " التكامل المصري والسوداني بين الفكر والممارسة " ، مرجع سابق ، ص ١٣٧ .

(٣) محمد عبد الغني سعودي وآخرين ، **التكامل المصري السوداني** ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٣م) ، ص ١٠

(٤) المرجع نفسه ، ص ١٢ .

(٥) جريدة الصحافة ، العدد ٧٢٢٢ ، (١٣ اكتوبر ١٩٨٢م) .

كلّ لا يمكن تجزئته . ومصالحهما متداخلة بصورة لا يمكن الفصل بينها. ورغم كثرة الحديث عن تكامل الجهود لرعاية تلك المصالح ، إلاّ أن الحكومات السابقة لحكومة مايو لم تقدم علي خطوة جريئة من أجل تأطير العلاقات ووضعها في قوالب رسمية تخدم تلك المصالح ، ومن ثم فبإمكاننا القول أن ميثاق التكامل الذي وقع في عهد مايو هي أكثر الخطوات جديةً وجرأةً في سبيل تقارب البلدين بغض النظر عن أهدافها وملابسات وظروف توقيعها ، فقد مثل من الجانب النظري على الأقل إجابة شافية للكثير من الأسئلة التي ظلت تطرح هنا وهنالك حول ضرورة التقارب بين البلدين ، وقد وضع الميثاق قوالب علمية وهياكل فعلية لتنفيذ المشروعات المرسومة وتحقيق الاهداف التي وضعت من أجلها ، وقد اتسعت تلك المشروعات وتشعبت حتى غطت كافة نواحي الحياة ومختلف جوانب المصالح المشتركة التي ستحقق رفاهية البلدين وازدهارهما [1] ، غير أن ما صادف هذه المشروعات من تنفيذ محدود للغاية مما يؤكد حقيقة استمرار العلاقات فعلياً عند حدها الأدنى بصرف النظر عن كل الشعارات والأهداف الطموحة التي أعلنت ، وقد حدث ذلك ليس فقط لعدم إرادة تحويل هذه المشروعات لواقع عملي ، وإنما أيضاً لقلة الإمكانات وضيق الوقت والإجراءات الروتينية في البلدين ولحداثة التجربة ، وأيضاً لما لقيته اتفاقيات التكامل من رفض من جانب القوى الوطنية المعارضة لحكم مايو والتي كانت قوتها تتزايد باطراد [2] ، ومن ثم فقد كان لميثاق التكامل بعض الإيجابيات والكثير من السلبيات .

ويمكن تلخيص **الإيجابيات** في الآتي :

١/ أنه أول خطوة عملية نحو تأطير العلاقات الثنائية وإقامة وحدة فعلية في إطار قوالب وهياكل علمية تغطي معظم جوانب المصالح المشتركة في البلدين ، مما يعني تجاوز لمرحلة التمنيات التي استمرت منذ فترة ما قبل استقلال السودان حتى تاريخ توقيع الميثاق في ١٩٧٤م .

٢/ ان الكثير من مشروعات التكامل قد دخلت حيز التنفيذ الفعلي رغم قصر عمر حكومة مايو بعد التوقيع وقلة الإمكانات . من تلك المشروعات مثلا : تم إنشاء عدد من

---

(١) احمد يوسف القرعي ، **البيان التنظيمي للتكامل المصري السوداني** ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .

(٢) محمود الميرغني ، مرجع سابق ، ص ٧ .

الشركات العاملة في المجالات الاقتصادية بعضها ما تزال مستمرة حتى عـــام ١٩٩٣م وبعضها حتى الآن ، وقد حققت بعض تلك الشركات نجاحات كبيرة انصبت في صـــالح البلدين .

٣/ خلال تلك الفترة كذلك تم إلغاء الرسوم الجمركية وخفضها علـــى معظـــم السلـــع المتبادلة بين البلدين ، كما تم إنشـــاء المنطقة المتكاملـــــة بيـــن المديريـــة الشـــمالية ومحافظـــة أسوان [١] .

٤/ كذلك صدرت الكثير من القرارات في مجال الثقافة والإعلام والشئون الدينية ، فقـد تم إنشاء إذاعة وادي النيل والتي لا تزال تعمل حتى اليوم [٢] .

٣/ كذلك تم إصدار **بطاقة وادي النيل لتسهيل الهجرة والتنقل بين البلدين** [٣] .

٥/ أيضاً بدأ العمل الفعلي في تنفيذ مشروع جونقلى ، حيث تم جلب الآليات وأســـهمت شركات فرنسية في تنفيذ المشروع والذي استمر العمل به حتى وقف في عـــام ١٩٨٣ بسبب هجمات حركة التمرد [٤] .

من جانب أخر صاحبت تجربة التكامل **الكثير من السلبيات** منها :

١/ أن معظم مشروعات التكامل ظلت حبر على ورق ولم تجد حظـــــها مـــن التنفيـذ الفـــعلي [٥] .

٢/ أن الانفعـــال بتجربة التكامل ظل محصــــوراً على المستوى الرسمي ، فلم تأخـــذ التجربة البعد الشعبي المطلوب ، وخاصةً في السودان حيث نظــــر معظـــم قطاعـــات الشعب السوداني للتجربة نظرة شك وريب باعتبارها تمت لخدمة نظام **مايو** [٦] .

٣/ وجدت التجربة صعوبات في تمويل معظم المشروعات حيث أن ميزانية صنـــــدوق التكامل والتي تقدر بـــ ٥٤٠ مليون لم يدفع منها سوى ٢٨ مليوناً من الجنيهات ، إضافةً

(١) احمد يوسف الفرعي ، " منطقة التكامل المصري السوداني " ، مرجع سابق ، ص ١٧٧ .

(٢) أسامة غيث ، **التكامل الاقتصادي : دار تطبيقية التكامل المصـــري السوداني** ، (القـــاهرة مركـــز النيـــل للإعـــلام ١٩٧٩م) ، ص ١٣ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ١٤ .

(٤) محمد قنديل ، " مشروع قناة جونقلي " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٥١ ، (يناير ١٩٧٨م) ، ص ٥١ .

(٥) محمود المرغني ، مرجع سابق ، ص ٧ .

(٦) السفير ميرغني النور جاويش ، مرجع سابق ، ص ٦٣١ .

إلى أن الدول العربية رفضت تمويل مشروعات التكامل بسبب خطوات السلام المصرية الإسرائيلية .

٤/ نظر الجنوبيون إلي تجربة التكامل بأنها لم تراع التعدد الإثني في السودان ، وأنها قد تستهدف متمردي الجنوب ولعل هذا هو السبب الذي أدى إلى استهداف مشروع قنلة جونقلى من قبل المتمردين وتعطيل العمل فيه [١] .

٥/ ركز النظامان على تنفيذ الجانب السياسي من الاتفاقية أكثر من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، وهى الأهداف التي تهم الشعب أكثر من غيرها ، فقد كان هنالك تحيز واضح لصالح الأهداف السياسية التي استثمرها نظام مايو لتأمين استمراره في الحكم ، كما استثمرتها مصر للتخفيف من أثر العزلة التي فرضت عليها بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد [٢] .

وبناءا على ذلك **تم توجيه عدة انتقادات لتجربة التكامل** يمكن تلخيصها في الآتي :

١/ أن حكومة مايو وقعت ميثاق التكامل مع القاهرة من أجل الاستعانة بها في تمديد **بقاءها في السلطة وقمع المعارضة الداخلية التي** تزداد نشاطها وقوتها باطراد [٣] .

٢/ إن القاهرة أيضا هدفت من ذلك إلى فك الحصار المضروب عليها من قبل الأمة العربية بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد .

٣ / أن للقاهرة أطماع في السودان تنوي تحقيقها عن طريق احتواء أنظمة الحكم لصيانة تلك المصالح المتمثلة في العمق الاستراتيجي ومياه النيل .

٤/ إن تعدد مؤسسات التكامل وترهل هياكله ما هو إلا وسيلة للصرف البذخي وتبديد أموال البلدين في أمور لا تخدم المصالح المشتركة [٤] .

رغم كل تلك الانتقادات فبالإمكان القول أن تجربة التكامل تعتبر تجربة رائدة وخطوة جريئة لتأطير علاقات البلدين في سبيل تحقيق مصالحهما المشتركة ، وقد كان حري

---

(١) محمود الميرغني ، مرجع سابق ، ص ٧ .

(٢) السفير ميرغني النور جاويش ، مرجع سابق ، ص ٦٤٣ .

(٣) صلاح احمد إبراهيم ، مصر مسؤولة عن بقاء النميري رغم كراهية الشعب له ، **صحيفة السياسة** ، العدد ٤١٢ ، (٦ سبتمبر ١٩٨٧م)

(٤) د/ محمد علي الدمنهاوي ، التكامل السوداني المصري ومعوقات التعاون العربي ، **السياسة الدولية** ، العدد ٧١ ، (يناير ١٩٨٣م) ، ص ١١٤ .

بالحكومات التي أعقبت حكومة مايو رعايتها والحفاظ عليها وتطويرها وإزالة السلبيات التي علقت بها بدلاً من الانسياق وراء الغضب الشعبي المترتب علي انتفاضة ابريـــل والذي أدى إلى تجميد التجربة من قبل حكومة سوار الذهب ثم إلغائها في عهد حكومـة الصادق المهدي واستبدالها بميثاق الإخاء [١] .

ج/ **الجهود الوحدوية في الفترة الديمقراطية الثالثة :**

أطاحت انتفاضة إبريل الشعبية بالخطوات الوحدوية التي تمت في عهد مــايو ، وقد تضمنت مواثيق الانتفاضة في إحدى بنودها علي التزام الحكومة الجديدة بـالمواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية التي وقعتها الحكومات السـابقة [٢] ، مما يعني الإلتزام بميثاق التكامل والدفاع المشرك ، وقد كان ذلك دافعــاً لاعـتراف مصر بالحكومة الجديدة **فقد ذكر مبارك في بيان الاعتراف : « إن تلك القيادة تحـترم** جميع المواثيق والتعاقدات التي وقعت بين مصر والسودان » [٣] ، وقد كانت القــاهرة تأمل في أن توفي تلك الحكومة الانتقالية بوعدها في رعاية تلك المواثيق ، وربما كانت الحكومة الانتقالية نفسها لا تنوي اتخاذ خطوة تؤذي العلاقات الثنائية ، وترك كل شـئ لما بعد الفترة الانتقالية المقدرة بسنة ، إلاّ أن الضغوط الشــعبية المدفوعـة بعاطفـة الكراهية لمصر ، قد دفعت العلاقات الثنائية إلى اتجاه التدهور ، فقد ارتفعت أصـوات إبان الانتفاضة تنادي بإلغاء كل الاتفاقيات التي عقدت مع مصـر وخاصـة اتفاقيـات التكامل والدفاع المشترك [٤] . وذلك باعتبارها اتفاقيات عقدت بهدف حماية نظام مـايو وتمكينه من مواجهة وقمع الشعب السوداني من جانب ، ومن جانب اخر نظـر إليـها باعتبارها هدفت لفك العزلة التي فرضتها الدول والحكومات العربية علي مصر بعـد عقد اتفاقيات كامب ديفيد ، وفي كلا الحالتين فإن أهداف هذا الاتفاقيات لم تكـن فـي مصلحة الشعب المصري والسوداني وإنما عقدت لحماية النظـامين فقـط ، وحمايـة ممارساتهما التي تتجافى مع مصالح الشعبين .

---

(١) محمد فضل ، حول العلاقات السودانية المصرية تدور الدوائر وتبقي مصر ، **صحيفة السياسة** ، العدد ٣٤٥ ، (١٧ يونيـو ١٨٨٧م) .

(٢) منار الشوربجي ، مرجع سابق ، ص ١٧٣ .

(٣) جريدة الصحافة ، العدد ٨٠٢٦ ، (١٧ ابريل ١٩٨٥م .

(٤) السفير ميرغني النور جاويش ، مرجع سابق ، ص ٦٣٨ .

وقد غالي البعض قطاعات الشعب السوداني في عداء لمصر إبان الانتفاضة فطالب بمراجعة الاتفاقيات القديمة ، والمشاكل المعلقة مثل اتفاقية مياه النيل والنزاع الحدودي بين البلدين [١] ، ساعد على ذلك وقوف معظم التيارات السياسية بالبلاد ضد الارتباط بمصر ، وضد كل ما يتعلق بنظام مايو من اتفاقيات ، وقد عقدت الكثير من الندوات والليالي السياسية حول علاقة السودان بمصر منها الندوة التي تحدث فيها السيد الصادق المهدي معرباً عن رفضه التام لبرامج التكامل والدفاع المشترك وذلك لأنها جاءت بعد أحداث يوليو ، وهدفت إلى حماية نظام مايو ، وقال إن سياسة السودان الخارجية يجب بعيداً عن المحورية [٢] ، كما قال محمد ابراهيم نقد رئيس الحزب الشيوعي السوداني في نفس الندوة « إن جوهر التكامل والدفاع المشترك هو حماية نظام مايو ، لذلك فهي لم تعد صالحة مع من أزال ذلك النظام ، ولابد من إلغائه لأن الشعب السوداني لم يشارك فيه ولم يستشر ، ووهو نموذج سيئ لاستغلال العلاقات السودانية المصرية [٣] .

وقد شعرت القاهرة نفسها أن الإصرار علي سريان اتفاقيات التكامل مع رفض الشعب السوداني غير ممكن ، فبدأت تتجاوب مع تلك المطالبات الشعبية الخاصة بمراجعة تلك الاتفاقيات بحسبان أن العلاقات الأزلية تتجاوز أي مواثيق موضوعة [٤] ، ومن ثم بدأت العلاقات الثنائية في التحسن ، حيث زار رئيس الوزراء السوداني الدكتور الجزولي دفع الله القاهرة في أواخر عام ١٩٨٥م ، وقد تم خلال الزيارة الاتفاق علي مراجعة اتفاقيات التكامل على أن يقدم كلا الجانبين تصوراً في هذا الصدد لاجتماع مشترك بهدف الخروج برؤية موحدة حول شكل التكامل في ظل الوضع الجديد ، وقد أكد دفع الله في القاهرة ضرورة وجدوى التكامل من حيث المبدأ ، وأن مآخذهم عليه تتلخص في عجزه وترهل هياكله والصرف البذخي عليه ، ودعا إلى إعادة النظر في هذه الهياكل مؤكداً أن الاتجاه العام في السودان لا يدعو لإلغاء أو تجميد التكامل وانما يدعو إلى إعادة النظر في هياكله .

---

(١) المرجع نفسه ، ص ٦٣٨ .

(٢) د/ حيدر إبراهيم علي ، مرجع سابق ، ص ١٤٢ .

(٣) وزارة الخارجية السودانية ، " **ملف محاضر اجتماعات الوفود** " ، ١٩٨٥م .

(٤) محمد فضل ، مصدر سابق .

وسع أن المجلس العسكري كان يسير في اتجاه تحسين العلاقات مع مصر والإبقاء علي التكامل إلاّ أن مجلس الوزراء وبضغوط شعبه كان يسير في الاتجاه المعاكس ، فقد أصدر قراراً يقضي بتعليق مؤسسات التكامل وتحويلها إلى مكاتب تتبع للوزارات باعتبارها عملاً فوقياً وبذخياً لا يعبر عن المصالح المشتركة [1] ، وقد انقضى أجل الحكومة الانتقالية قبل اتخاذ موقف جاسم من تجربة التكامل .

الصادق المهدي وتجربة الإخاء :

تمخضت الانتخابات العامة التي أجريت في أبريل ١٩٨٦م عن فوز كبير لحزب الأمة التي تعاديها مصر مقابل الاتحاديين ، مما يعكس حقيقة كراهية الشعب السوداني لمصر إبان فترة الانتفاضة ، ورفض أي شكل من أشكال الارتباط معها . تولى السيد الصادق المهدي رئاسة الوزراء في تلك الحكومة ، وقد تعمد في سياسته الخارجية تجاهل مصر ، حيث استمرت في بدايات حكمه الضغوط الشعبية الداعية لإلغاء التكامل مع مصر خاصةً من قبل المجموعات اليسارية [2] ، وقد كان الشق الاتحادي من الحكومة الائتلافية تفرض ضغوطاً علي السيد الصادق المهدي من أجل توثيق العلاقات مع مصر بدلاً من التوجه نحو ليبيا ودول أخرى ، فقد عارض الاتحاديون بناءاً علي ذلك مساعي الصادق المهدي نحو التكامل مع ليبيا ، بحسبان أن الوحدة الطبيعية ووحدة المصالح تجمع السودان بمصر أكثر من ليبيا ، ومن ثم بدأ الاتحاديون وبدعم مصري في عرقلة سياسة الصادق المهدي في هذا الصدد مما أدى إلى عرقلة نظام الحكم وفض الائتلاف عدة مرات [3] . علي ضوء ذلك ونسبةً لضغوط كثيرة قرر السيد الصادق المهدي ضرورة التخلص من إشكالية العلاقات السودانية المصرية ومن أوسع المنافذ والثغرات التي تسبب في عرقلة حكومته ، فقرر زيارة القاهرة ، وذكر في تصريح له أن زيارته لمصر-مسالة وقت فقط وأن المطلوب هو الشكل الجديد الذي تقوم علية تلك العلاقات بين البلدين ، موضحاً أن ميثاق الإخاء هو المناسب ، وان هنالك لجنة مكلفة بصياغته برئاسة الدكتور حسين أبو صالح والسيد

---

(١) جريدة السياسة ، العدد ٤٨٢ ، (١٦ نوفمبر ١٩٨٧م .

(٢) د/ محمد بها الدين الغمري ، مرجع سابق ، ص ٢١٨ .

(٣) محمد عمر بشير ، " المعادلة الصعبة : سودان حر ومصر ديمقراطية " ، **الأهرام** : (١٤/٥/١٩٨٦م) .

إبراهيم الأمين [١] . وفي ١٨ فبراير ١٩٨٧م زار السيد الصادق المهدى القاهرة ، وقد تمخضت لقاءاته هنالك عن صيغة جديدة لتأطير العلاقات الثنائية بعد الاتفاق علي إلغاء اتفاقية التكامل الذي وقعة النميري مع مصر [٢] ، وقد ذكر السيد الصادق المهدي أنــه حمل معه تصوراً للعلاقات الثنائية التي تقوم علي الندية والتكافؤ ومراعــاة المصلحــة المشتركة للبلدين ، وإرساء مؤسسات تنبع من قناعات الشعبين حتى تكون راسخة باقية لا تتأثر بتغيير الحكومات ، وبعد محادثات مضنية توصل الجانبان إلى تلــك الصيغــة الجديدة البديلة لميثاق التكامل والتي عرفت "بميثاق الإخاء". حيث تم توقيعه مــن قبــل الطرفين يوم ٢١فبراير١٩٨٧م [٣] . تقوم نظرية الإخاء علي أساس فلسفي يستند علــى أزلية العلاقات بين البلدين وضرورة تنميتها واستقرارها على أساس النديــة والتكــافؤ تحقيقاً لمصالح البلدين القومية ، وقد شملت مجالات مختلفة غطت الجوانب الاقتصاديــة والسياسية والثقافية والاجتماعية والأمنية بيــن البلديــن ، والتــي ســتحقق متطلبــات مصالحهما الاستراتيجية المشتركة وتحركهما السياسي حيال الثوابت والمتغيرات فــــي المجال العربي والإفريقي والإسلامي والعالمي ، وقد حددت النظرية آليــــات تنفيذهــا تمثلت في اللجان العليا المشتركة برئاسة رئيسي وزراء البلدين وعضويــــة الــوزراء المختصين إضافة للّجان الفنية [٤] . وقبل أن تدخل نظرية الإخاء حيز التنفيذ العملـــــي توترت العلاقات بين البلدين ولم تلق النظرية حظها من التطبيق حتى أطيــح بحكومــة الصادق المهدي في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م [٥] .

تقييم ميثاق الإخاء :

رغم أن ميثاق الإخاء ظل نظرياً لم يجد حظه من التطبيق إلاّ أنه يعتبر خطــوة في سبيل تأطير العلاقات الثنائية بصورة تخدم مصالح البلدين ، وقد انطوت النظريــــة علي الكثير من السمات الإيجابية كما انطوت علي سلبيات صبت عليــها الكثـير مــن الانتقادات ، ويمكن تلخيصها في الآتي :

---

(١) صحيفة الأسبوع ، العدد ٢٤ ، (الخميس ١٤ أغسطس ١٩٨٦) .

(٢) د/ حيدر إبراهيم علي مرجع سابق ، ص ١٤٢ .

(٣) د/ محمد بهاء الدين الغمري ، مرجع سابق ، ص ٢١٩ .

(٤) عبد الحفيظ عباس الصديق ، **مرجع سابق** ، ص ص ٥١ ، ٥٤ .

(٥) المرجع نفسه . ص ٥٣ .

أولاً : إيجابيات الميثاق :

١/ يعتبر ميثاق الإخاء ثاني محاولة وحدويّة تم التوقيع عليها من قبل البلدين بعد استقلال السودان ، حيث تمثلت المحاولة الأولى في ميثاق التكامل . وعلية يمكن اعتبارها خطوة في سبيل وحدة البلدين ورصيداً في التجارب الوحدوية يمكن الاستفادة من سلبياتها وإيجابياتها في المستقبل .

٢/ جاء مشروع الإخاء بعد تقييم شامل للعلاقات الثنائية علي إثر التوتر الذي شابها إبان الانتفاضة ، وبعد تقييم شامل لتجربة التكامل الموقع في عهد مايو ، ومن ثم حاول المشروع تلمّس المشاكل الحقيقية بين البلدين ، وأوجه المصالح المشتركة والعمل على حلها وتأطيرها بالصورة التي ترضي الطرفين ، متلافياً اخفاقات تجربة التكامل (١) .

٣/ جاء ميثاق الإخاء في عهد ديمقراطي مستصحباً الرأي العام السوداني ، بخلاف كل الاتفاقيات والمواثيق التي وقعت في السابق والتي تمت في ظل حكومات دكتاتورية فظلت اتفاقيات فوقية مفروضة افتقرت للبعد الشعبي (٢) .

٤/ من إيجابيات التجربة كذلك أنه اشترك في صياغتها حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي بعد دراسة مستفيضة ، ولا شك أنهما يمثلان طرفي نقيض في شأن التعامل مع مصر ، مما أصبغ علي مشروعهما سمة الواقعية ، فقد كان وسطاً بين رأيين عاطفيين متناقضين في حب وكراهية مصر (٣) .

٥/ توقيع الميثاق من قبل السيد الصادق المهدي زعيم حزب الأمة يعتبر خطوة كبيرة لصالح القاهرة ، إذ لأول مرة يتخلى فيها حزب الأمة عن أراءه الاستقلالية ويفكر ولو نظرياً في الاتحاد مع مصر (٤) .

ثانياً : السلبيات والانتقادات : احتوت نظرية الإخاء علي بعض السلبيات ، التي صبت عليها بعض الانتقادات أهمها :

أن ميثاق الإخاء لم يتضمن هياكل وآليات عملية لتنفيذه ، إذ نص علي إنشاء لجنة مشتركة برئاسة رئيسي الوزراء في البلدين وعدد من الوزراء المختصين ، بهذه

---

(١) المرجع نفسه ، ص ٦٥٩ .

(٢) عبد الحفيظ عباس الصديق ، مرجع سابق ، ص ٥٤ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٥٤ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٥٤ .

العسوسية دون تكوين لجان أو تحديد اختصاصات ، هذا بخلاف ميثاق التكامل الموقـــع في عهد مايو ، والذي نص علي آليات محدده لتنفيذه تمثلت في المجلس الأعلى للتكامل والأمانـــة العامة وبرلمان وادي النيل وصندوق التكامل واللجـــان الفنيـــة وشـــركات التكامل ... الخ [1] . نسبةً لذلك فإن ميثاق الإخاء كان أقرب للبيان المشترك من كونـــه اتفاقية أو معاهدة ، فقد ذكر الدكتور فيصل عبد الرحمن علي طـــه : « أنـــه لا يمكـــن قانوناً تكييف ميثاق الإخاء كاتفاقية أو معاهده فـــهو لا يـــترتب عليـــه أي حقـــوق أو التزامات متبادلة في ظل أحكام القانون الدولي ، ولا يعدو كونه إعلاناً أو بياناً مشـــتركاً يفصح عن مواقف البلدين بشأن العـــلاقات الثنائية وإزاء بعـــض القضايـــا الإقليميـــة الدولية » [2] ، وقد طرح الرئيس المصري حسني مبارك نفسه بما يؤكد ذلـــك حينمـــا توترت علاقات البلدين في أواخر عهد حكومة الصادق المهدي حيث قـــال: « إنـــه لا يوجد ميثاق إخاء أو غير إخاء وإنما هنالك بيان مشترك » [3] . هنالك اتجاه يـــرى أن السيد الصادق المهدى وبسبب رواسب تاريخيـــة لم يـــكن علي قناعة بالتكـــامل مـــع مصر ، إذ كان يفضل التوجه نحو ليبيا ، ولم يلجأ للتعاون مع مصر إلاّ مضطراً كمـــا ذكرنا في مبحث سابق ، ناهيك عن إقامة تكامل معها ، وقد صـــرح السـيد الصـــادق المهدي نفســـه بما يفيد ذلك إبان توتر العلاقات حيث قال : « إن ميثاق الإخـــاء كـــان وسيلة للتخلص من إشكالية العلاقـــة مع مصر وابقـــاء خصوصيـــة العلاقـــات بيـــن البلـــدين » [4] ، وذكر في مكان آخر: « إن المصريين لا يؤمن لهم جانب » [5] ، ومـــن حق السيد الصادق المهدي إن يفقد الثقة في المصريين فقد كانوا السبب فـــي إقصـــاء حزب الأمة عن السلطة منذ الاستقلال ، مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ، وحينما أدلى بهذه التصريحات كانت الأجهزة الأمنية السودانية تشير إلى عدة محـــاولات انقلابيـــة تديرها دوائر أجنبية للنيل من حكومته ومن بينهم مصر .

---

(١) **مصر والعرب : مصر والسودان** ، التقرير الإستراتيجي العربي ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاســـتراتيجية ، ١٩٨٨م) ، ص ٣٨٨ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٣٨٨ .

(٣) د/ محمد بها الدين الغمري ، مرجع سابق ، ص ١١٩ .

(٤) صحيفة السودان الحديث ، العدد ٨٢٠ ، (١ مارس ١٩٨٩م) .

(٥) **حديث السيد الصادق المهدي في ندوة الأمن القومي السوداني** ، (الخرطوم : إبريل ١٩٨٩م) .

لقد كان ميثاق الإخاء آخر التجارب الوحدوية بين البلدين ، فقد أطيح بحكومـــة السيد الصادق المهدي ، وجاءت حكومة الإنقاذ الوطني والتي لوحت باستمرار اتفاقيات التكامل والدفاع المشترك الموقعة في عهد مايو مما يعني عدم اعترافها بميثاق الإخاء ، إلاّ إن التدهور السريع في العلاقات المصرية السودانية خلال فترة التسعينات قد حـــالت دون التفكير في أي مشروع وحدوي بين البلدين ، وقد اتجه السودان إلى ليبيـــا وأقـــام شكلاً من أشكال التكامل معها بدلاً عن مصر .

المبحث الثالث :

الدعم السوداني لاتفاقيات كامب ديفيد وموقعه من مصالح البلاد القومية :

كثيرا ما اتهم البعض نظام مايو بالتبعية والذيلية لمصر دون إدراك منه أو مراعاة لمصالح السودان القومية ، ودليلهم الرئيسي علي ذلك موقف السودان من خطوات السلام المصرية الإسرائيلية ، والذي خالف الإجماع العربي الرافض لتلك الخطوات ، والقاضي بمقاطعة مصر . فقد تراوح موقف حكومة السودان آنذاك بين تأييد السادات تارة ، والتحفظ ، والتردد ، والمعارضة تارة أخرى . فما الدافع وراء ذلك الموقف السوداني ؟ ، وما أثر ذلك على أمن البلاد القومي ومصالحة الحيوية ؟ . كل هذه أسئلة مطروحة سيحاول البحث الإجابة عليها في النقاط التالية :

أولا : خطوات السلام المصرية الإسرائيلية :

بعد انتصار مصر وهزيمة إسرائيل في حرب أكتوبر ١٩٧٣م ، فاجأ الرئيس المصري أنور السادات العالم العربي بقرار أعلن فيه أنه على استعداد لزيارة القدس مادمت هذه الزيارة في خدمة السلام في الشرق الأوسط ، وتحقيق استرداد الأراضي العربية المحتلة (١) ، من جانبه لم يتوان الكيان الصهيوني في استثمار هذه الفرصة فوجه رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن دعوة فورية للسادات لزيارة إسرائيل (٢). بعد ذلك ألقى السادات خطابا في مجلس الشعب المصري أعلن فيه استعداده للذهاب للقدس ومخاطبة الكنيست الإسرائيلي (٣) . بعد أسابيع من ذلك زار السادات القدس ، واستقبله قادة إسرائيل استقبالا رسميا ، وكان في مقدمتهم قولدا مائير وشارون وإسحاق شامير وموشي ديان ومناحيم بيغن (٤) ، وبعدها أدى صلاة العيد في المسجد الأقصى

---

(١) " التطبيع بين مصر وإسرائيل " ، **مجلة الحوادث** ، العدد ١٢٧١ ، (الجمعة ١٣ مارس ١٩٨١م) ، ص ١٩ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٩ .

(٣) " نص خطاب السادات في مجلس الشعب حول الزيارة " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٥٢ ، (إبريل ١٩٧٨م) ، ص ٢٥ .

(٤) محمد سعيد محمد الحسن ، **السودان ومصر والمصير المشترك** ، مرجع سابق ، ص

وألقى خطابه الشهير أمام الكنيست الإسرائيلي ، والذي حدد فيه مطالب الأمة العربية لتحقيق السلام [1] . وقد واصل السادات خطوات التطبيع مع إسرائيل فوقع اتفاقية سلام في كامب ديفيد مع الرئيس الإسرائيلي مناحيم بيغن ، بحضور الرئيس الأميركي جيمي كارتر ، وذلك بعد محادثات طويلة ومضنية استمرت ثلاثة عشر يوما [2] ، وقد أثارت تلك الخطوات حيرة المجتمع الدولي فطرأت العديد من التساؤلات حول أسباب الخطوة الجريئة التي اتخذها السادات في مصالحة إسرائيل ، خاصة وأن خطوات المصالحة تلك جاءت بعد انتصار مصر في حرب أكتوبر ١٩٧٣م وهزيمة إسرائيل . ويرى الباحث أن هنالك ثلاثة احتمالات وأسباب دفعت السادات لذلك هي :

الاحتمال الأول : أن يكون السادات قد فعل ذلك بضغوط من الولايات المتحدة الأمريكية أو مغريات منها ، بهدف كسر شوكة الأمة العربية في مواجهة إسرائيل ، حيث أنه لا حرب بلا مصر ولا سلام بلا مصر [3] ، وقد كان هذا تفسير معظم الدول العربية ، فاتهموا السادات بالعمالة والذيلية والتبعية لأمريكا وإسرائيل [4] .

الاحتمال الثاني : وينبني على الاحتمال الأول ، حيث يري بعض المحللين أن مصر لم تحقق انتصارا في حرب أكتوبر ١٩٧٣م ، وقد كان سيناريو النصر خطة أمريكية إسرائيلية نفذتها القاهرة ، وترمي إلى فك الحصار الدبلوماسي والعسكري العربي المفروض على إسرائيل . فتم التخطيط لانسحاب إسرائيل من الأراضي المصرية بتلك **الصورة الدراسية مقابل عقد اتفاقية صلح مع مصر يتبعها صلح مع الدول العربية** الأخرى خاصة وأن إسرائيل لم تكن تنوي البقاء في الأراضي المصرية المحتلة وانما هدفت من ذلك إلى درء الخطر المصري عنها . ويستدل هؤلاء علي أن تلك الخطوات السلمية جاءت بعد انتصار مصر في حرب اكتوبر مباشرة .

---

(١) " نص خطاب السادات في الكنيست الإسرائيلي " ، (٢٠ نوفمبر ١٩٧٧م) ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٥٢ ، (ابريل ١٩٧٨) .

(٢) إبراهيم سعد ، " خواطر شخصية عن السادات " ، **أخبار اليوم** ، القاهرة ، (١٤ نوفمبر ١٩٨١م) .

(٣) بطرس غالي ، " أسرار لم تنشر عن رحلة السلام " ، **مجلة أكتوبر** ، القاهرة ، العدد٢٨٧ ، (٢٥ إبريل ١٩٨٢م) ، ص ٢٩ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٣٠ .

الاحتمال الثالث : يرى أن السادات قرر وضع حد لمعاناة مصر بسبب تحمله مشاكل العالم العربي قرابة الثلاثين عاما ، فقد دخلت في ثلاثة حروب شهيرة ضد إسرائيل هي : « حرب النكبة عام ١٩٥٦م ، والنكسة عام ١٩٦٧م ، والنصر في اكتوبر ١٩٧٣م » ، وقد خسرت مصر كثيرا في هذه الحروب وكان موقف العالم العربي إزائها موقفا فاترا . وعليه فقد رأى السادات ضرورة انكفاء مصر على البناء الداخلي ، وترك تحمل أعباء الوطن العربي ، فرفع شعار [مصر أولا] لتحقيق ذلك [١] .

وقد انبنت علي هذه التحليلات مواقف ، يهمنا منها موقف السودان والدول الدول العربية من تلك الاتفاقيات

ثانيا : موقف الدول العربية من خطوات السلام المصرية الإسرائيلية :

جابهت الشعوب العربية خطوات السلام المصرية الإسرائيلية في كل مراحلها بالرفض التام ، وخرجت مظاهرات عاصفة في مختلف العواصم العربية تنديدا بالاتفاق وبالرئيس السادات ، وقد أعلنت جميع الحكومات العربية رفضها لتلك الخطوات وشنت أجهزة الإعلام هجوما عنيفا علي السادات ووصفته بالعمالة لأمريكا وإسرائيل [٢] . وعلي إثر ذلك انعقد مؤتمر القمة العربي الشهير ببغداد تقرر فيه تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية ونقل مقر الجامعة من مصر إلى تونس ، كما قررت كل الدول العربية قطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر باستثناء السودان ، حيث قاطع النميري القمة وأرسل وزير خارجيته لينوب عنه [٣] . وكانت أكثر الدول العربية تشددا ضد مصر هي ليبيا و سوريا والعراق واليمن الديمقراطية ، وقد عرفت هذه الدول بمجموعة دول الرفض [٤] . وقد أدت كل تلك الخطوات إلى عزل مصر عن محيطه العربي الإسلامي وشن حملة إعلامية مكثفة ضد الحكومة المصرية وتخفيض المساعدات الاقتصادية التي كانت تتلقاها من الدول العربية البترولية الغنية [٥] .

---

(١) " الاستراتيجية المصرية قبل قمة كامب ديفد " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٥٥ ، (يناير ١٩٧٩م) ، ص ١٩٣ .

(٢) " الرأي العام العربي بين التأييد والرفض والحياد " ، **مجلة السياسة الدولية** ، مرجع سابق ، ص ٢٣٢

(٣) وحيد عبد المجيد ، **العلاقات المصرية العربية في عهد السادات ، في كتاب سعد الدين إبراهيم ، مصر والعرب** ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٨٤م) ، ص ٦٧ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٦٧ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ٦٩ .

ثالثا : موقف السودان : اتخذت حكومة السودان موقفا مغايرا للإجماع العربي تجاه مصر ، فقد تراوح موقف السودان بين التأييد المطلق ، والتحفظ والمعارضة ، وفي كل تلك الاحوال استمرت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين واستمر التواصل ، وقد مر التقارب المصري الإسرائيلي بعدة مراحل بدءا بإعلان السادات عن نيته لزيارة القدس وتنفيذ الزيارة ، ومرورا بتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد وانتهاءا ببداية التطبيع الفعلي للعلاقات المصرية الإسرائيلية بتبادل التمثيل الدبلوماسي [١] ، في كل مرحلة من هذه المراحل تثور خلافات داخل حكومة مايو حول الاستمرار في تأييد السادات من عدمه ، وكثيرا ما يكون الغلبة لرأي النميري الذي يستخدم من الحجج ما يقنع به أعضاء حكومته ، وقد كان أقوي حجة قوله : « إن لم نكن مع إخواننا في شمال الوادي في ساعات الخطر فمتي نكون معهم » [٢] . وقد حرص السادات بعد كل الخطوة يخطوها في تطبع العلاقات على مقابلة النميري وإقناعه بما حدث وشرح مبرراته من وراء تلك الخطوة ، وفي كل مرحلة يأتي النميري مقتنعا برأي السادات ويسعى إلى إقناع أركان حكومته بذلك [٣] .

صادف توقيع اتفاقية كامب ديفيد وجود نميري في الولايات المتحدة وبعد عودته إلى الخرطوم أصدر بيانا تضمن تحفظات على الاتفاقية والمعاهدة حيث وصف بعض بنودها بالغموض وخاصة في ما يتعلق بالأراضي العربية المحتلة وإغفال مدينة القدس ، وقد كان البيان متعاطفا مع القاهرة رغم تلك التحفظات ، مما أثار الصحافة الدولية علي السودان [٤] . وقد أدى الهجوم الإعلامي العربي الكثيف علي القاهرة وشيئا ما على الخرطوم إلى تحفظ النميري في تأييده المطلق للسادات وخاصة خلال عام ١٩٧٩م مما أدى إلى فتور العلاقات بين البلدين ، وقد زاد من التوتر بداية الخطوات العملية في مسلسل التطبيع مع إسرائيل ، وذلك بقبول أوراق اعتماد السفير الإسرائيلي بالقاهرة ، وقد أثار ذلك الإجراء غضب النميري فاتخذ عدة إجراءات معادية لمصر منها :

---

(١) محمد سعيد محمد الحسن ، **السودان ومصر والمصير المشترك** ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٢٠٢ .

(٣) د/ محمد الحسن مصيلحي ، مصدر سابق .

(٤) صحيفة الأيام ، العدد ٩٢٨٧ ، (الاثنين ٦ يناير ١٩٨٧م) .

١/ استدعاء السفير السوداني بالقاهرة سيرغني حمزة ، فقد قال النميري أنه لا يستطيع أن يتقبل وجود سفير السودان بالقاهرة بجانب سفير تل أبيب .

٢/ قرار بإيقاف بعض الصحف العربية عن دخول السودان وخاصة صحيفة أخبار اليوم القاهرية لتعرضها بالهجوم علي بعض ملوك ورؤساء الدول العربية ، وكذلك لأن رئيس تحريرها موسى صبري تعرض بالنقد للرئيس نميري [١] .

٣/ قال النميري أن قدمه لن تطأ أرض مصر بعد الان ، أي بعد أن أعلن عن خطوات التطبيع مع إسرائيل ، وقد رد عليه السادات بعبارة مسيئة لشخصه هو قوله بأن أرض مصر طاهرة [٢] .

٤/ كذلك اتخذ السودان موقفا متشددا إزاء المعلومات المتعلقة بمياه النيل ، والتي تفيد بأن الحكومة المصرية تنوي الاستفادة منها في ري الصحراء المصرية بمساعدة خبراء إسرائيليين ، فقد التقى النميري السفير المصري سعد الفطاطري وأثار معه موضوع المساس بقدسية مياه النيل ، ومن جانبها ردت القاهرة باستدعاء سفيرها على الفور من الخرطوم [٣] .

كانت تلك محاولات للإفلات من قبل النميري ، وقد قابلتها ردود أفعال حاسمة من قبل السادات الذي بدأ وكأنه لم يكن يأبه كثيرا بتأييد حكومة مايو . بعد ذلك التوتر عادت العلاقات إلى طبيعتها حيث زار السادات الخرطوم ، وساهمت الزيارة في إزالة الجفوة التي شابت علاقات البلدين كما زار النميري القاهرة في ٢٠ يوليو ١٩٨١م بدعوة من السادات . بعد ذلك تحول النميري إلى مؤيد للاتفاقية وأصبح يشيد بها بحسبانها السبيل الوحيد لتحرير الأراضي العربية المحتلة من ذلك ما قاله عقب الغزو الإسرائيلي للبنان ، إذ قال : « أقول بصدق إنه لمن الحظ أن مصر متمسكة باتفاقية كامب ديفيد وتسعي إلى تنفيذها وهذا هو الأمل ، ولو لم تكن هذه الاتفاقية موجودة لكان المجال متسعا لإسرائيل ولما كان هناك شئ يمكن للعرب التمسك به لإرغام إسرائيل [٤] . وبناءا علي تلك القناعات بذل النميري مجهودات كبيرة في سبيل تقريب

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) جريدة الصحافة ، العدد ٦٤١٨ ، (الثلاثاء ٢٦ فبراير ١٩٨٠م) .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) جعفر محمد نميري ، **السادات : المواقف والمواقف** ، (القاهرة : المكتب المصري الحديث ، ١٩٨١م) ، ٩٧ .

وجهات النظر العربية المصرية ، وإعادة مصر إلى الصف العربي خاصة في ظل تشدد دول الرفض التي تضم ليبيا والعراق وسوريا واليمن الجنوبي ، وقد استفاد النميري في سبيل تحقيق ذلك من موقعه كرئيس للجنة التضامن العربي [١] . وفي هذا الإطار ألقى خطابا ضافيا في مؤتمر القمة العربي بفاس دعا فيه صراحة إلى ضرورة عودة مصر للأمة العربية ، وقد وجد خطابه قبولا لدى الكثير الدول العربية حيث تمخضت القمة عن رؤية تتيح للدول العربية الاتصال بمصر على أساس ثنائي [٢] .
وبنفس القدر بذل نميري جهوده على صعيد منظمة المؤتمر الإسلامي ، والتي كانت قد اتخذت قرارا يقضي بتعليق عضوية مصر بعد تطبيعها العلاقات مع إسرائيل ، وقد تكللت تلك المساعي بالنجاح في مؤتمر الدار البيضاء حيث طرح النميري مقترح عودة مصر ، وأيدته معظم الدول الإسلامية ومن ثم استعادت مصر عضويتها في المنظمة رغم الاعتراض الليبي والسوري [٣] .

على الصعيد الشعبي لم تحظ الاتفاقية بتأييد قطاعات عريضة من شعب السودان ، فقد عارضته جميع الأحزاب السياسية المحظورة والتنظيمات والمجموعات الاجتماعية والسياسية غير تنظيمات حكومة مايو ، حيث عبرت تلك المجموعات عن معارضتها بطريقة تتناسب والوضع الشمولي آنذاك .

رابعا : دوافع الموقف السوداني بجانب مصر وأثره علي أمن البلاد القومي :

برزت الكثير من الآراء والتحليلات حول الأسباب التي دفعت جعفر نميري لتأييد اتفاقيات كامب ديفيد ، ويري الباحث أن هناك ثلاث احتمالات وراء الموقف السوداني ، وكلها تؤثر علي الأمن القومي السوداني ومصالحه الاستراتيجية سلبا أو إيجابا : **الاحتمال الأول** : ذهب الكثير من المحليين وخاصة المعارضين لحكومة مايو أن النميري أيد مصر بضغوط من السادات وإرضاءا له ، مما يؤكد ذيلية وتبعية نظام مايو للقاهرة آنذاك ، ويرى هؤلاء أن السودان بذلك الموقف قد أضر بمصالحه الاستراتيجية ومصالح الأمة العربية بتأييد ودعم خطوات الاستسلام للكيان

---

(١) د/ محمد الحسن مصيلحي ، مصدر سابق .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) حسن أبو طالب، " قمة الدار البيضاء وعودة مصر " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٩٧ ، (يونيو ١٩٨٩م) ، ص ١٥٥

الصـــهيوني ، وقد أيد هذا الرأي موقف بعض وزراء مايو ضد الاتفاقية منهم موســـى المبارك وزير الثقافة والإعلام آنذاك والذي اعترض بشدة علي خطوات السلام بحسبان أنه مخالف للإجماع العربي ، وأن النميري بتأييده لتلك الخطوات قد غلب الاعتبــارات العاطفية علي الاعتبارات السياسية (١) . وقد حاول السادات بعد توقيع الاتفاقية طمأنـــة النميري بأن يستقل برأيه في تأييد مصر حيث قال له :« إن صدري لــن يضيــق لــو أعلنت رأيا يخالف ويعارض الاتفاقية حيث إنني أرى أن الخلاف في ظـــل العلاقــات ممكن بل مطلوب ، حيث أن تعدد الاتجاهات قد يكون مفيــدا لكــل الأطــراف » (٢) .

وعلى أية حال إذا كان الدافع من موقف النميري هو تبعية مصر ، فلا شــك أن ذلــك سيضر بالأمن القومي السوداني من ناحية خروج السودان عن إجماع الأمـــة العربيــة وفقدانه لرؤوس الأموال العربية ، حيث وقف بجانب السادات دون مصلحة للســـودان مؤكدة في حين أن السادات كان يجني ثمار توقيعه لاتفاقيات كامب ديفيد حيث تمكنت مصر من تحرير جزء من أراضيها في إطار الاتفاقية [سيناء وطابا مثلا] . وتمكنت أيضا من الحصول علي الدعم والتأييد الأمريكي الكبير إذ أصبحت مصر ثاني دولـــة تتلقى المعونات الأمريكية بعد إسرائيل ، فقد ربحت مصر وخسر السودان (٣) .

الاحتمال الثاني : يري آخرون أن النميري أيضا كان علي قناعة تامة بــأن اتفاقيــات كامب ديفيد يمكن أن يؤدي إلى حل للقضية الفلسطينية وأن الحرب مع الهوان العربـــي لا يمكن أن تؤدي إلى نتيجة إيجابية ، وأن موقف الدول العربية تجاه اتفاقيات كـــامب ديفيد موقف عاطفي يضر بالقضية أكثر مما يصلحه ، وقد اتضح هذا الجانب في معظم خطب نميري وتصريحاته التي أدلى بها دفاعا عن اتفاقية كامب ديفيد (٤) .

الاحتمال الثالث : يرى أن المصلحة هو الدافع وراء تأييد نمـــيري ، فبعــد الانقــلاب الشيوعي أعلن النميري [أن سياسته الخارجية سيكون مبنيا علي المصالح الاقتصاديـــة أولا] ، بخلاف الشعار المرفوع قبل الانقلاب والذي يقول : [إن علاقـــات الســـودان

---

(١) محمد سعيد محمد الحسن ، **السودان ومصر والمصير المشترك** ، مرجع سابق ، ص ٢٠٢ .

(٢) جريدة الصحافة ، العدد ٥٨٧٧ ، (الأحد ٢٨ مايو ١٩٧٨م) .

(٣) عادل حسين ، **الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية** ، (القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٢م) ، ص ٨٦ .

(٤) " خطاب النميري في قمة فاس حول التضامن العربي " ، **جريدة الصحافة** ، العـــدد ٧١٩٨ ، (الســبت ١١ ســبتمبر ١٩٨٢م) .

الخارجية ستكون مبنية علي موقف أي دولة من القضية الفلسطينية] ، ففي ظل الشعار السابق قطع السودان علاقاته مع أمريكا ودول أخرى تؤيد إسرائيل ، وبعد رفع الشعار الجديد ، تحرك السودان نحو الغرب وأقام علاقات معها كما تحرك نحو الدول العربية البترولية الغنية كالسعودية والكويت ، ومدخل السودان لهذه الدول لا شك أنها مصر ، وبذلك توثقت علاقات السودان بمصر وتوجه الدولتان نحو الغرب في عهد السادات (١) . ومن ثم فمن المرجح أن يكون موقف السودان منطلقا من مصالحه القومية [قد تكون مصالح النظام دون مصلحة الشعب] ، وتتمثل المصالح في تلك الفترة في جانبين :

الجانب الأول : المصالح العسكرية والأمنية : فالسودان خلال تلك الفترة كان محاصرا بمحور عدن ، ويتعرض لتهديدات كبيرة من دول المعسكر الشرقي ، وكان درع الوقاية للسودان من تلك التهديدات يتمثل في تحالف ضم بجانب السودان مصر والولايات المتحدة والمملكة السعودية ، ومن ثم لا يمكن للنميري أن يخسر أهم حلقة من حلقات أمن النظام وبقاءه في ظل تلك التهديدات المتكررة التي كادت أن تطيح بحكومته (٢) .

الجانب الثاني : يتمثل في المصالح الاقتصادية : فقد كانت العلاقات الخارجية مبنية علي المصالح الاقتصادية ، وكانت دول الخليج البترولية تنفق على السودان أموالا طائلة بعد دحر الانقلاب الشيوعي ، كما كانت الولايات المتحدة تقدم للسودان معونات اقتصادية كبيرة ، ورغم أن نظام مايو بموقفه المؤيد للاتفاقية قد فقد جزءا من الأموال العربية ؛ إلا أن ذلك يقدر بالنذر اليسير مقابل الإعانات الأمريكية الاقتصادية والعسكرية (٣) ، وقد اتخذ نظام مايو موقفا وسطا حتى لا يخسر أيا من الجهتين ، فقد كان يقف مع مصر أحيانا ، ويدلي ببعض التصريحات المتقطعة التي تعارض سياسة مصر أحيانا أخرى ، وبذلك الموقف المعتدل لم يخسر نظام مايو علاقاته مع الدول العربية المعتدلة مثل السعودية والكويت ومعظم دول الخليج البترولية ، وهي الدول المهمة في ميزان المصلحة الاقتصادية السودانية ، وقد كانت المساعدات الكبيرة التي قدمتها السعودية للسودان في عام ١٩٧٩م سببا في تراجع النميري عن تأييده المطلق

---

(1) Andrew Lycett ,Op . cit , p .12 .
(2) ***Sudanow Magazine*** , Vol .3, No 2 , (February 1978) , P13 .
(3) Byrard Sally Ann , op .cit , p – 243 .

لاتفاقية كامب ديفيد .[1] أما الدول العربية المتطرفة [دول الرفض] فهي دول فقيرة قد لا تلعب دوراً كبيراً في ميزان مصالح السودان الاقتصادية .

علي أية حال فإن **خصوصية العلاقات السودانية المصرية** ، وتداخل مصالح البلدين القومية لا يمكن أن يجعل موقف السودان من كامب ديفيد مماثلاً لمواقف الدول العربية الأخرى ، خاصةً وأن مواقف تلك الدول لم تكن على مستوى واحد فقد تباينت مواقف الدول العربية من قضية كامب ديفيد حسب تباين المصالح والانتماءات الأيدلوجية ، فالدول الخليجية البترولية المتحالفة مع الولايات المتحدة كان موقفها أكثر اعتدالاً من موقف دول الرفض ، التي تضم القوميين العرب واليساريين من الشيوعيين وغيرهم ، فموقف هذه الدول المتشدد تجاه مصر لم تكن من منطلق الدفاع عن القضية الفلسطينية فحسب ، وإنما لكراهية هذه الدول للمعسكر الغربي وتعاطفها مع المعسكر الشرقي كذلك .

---

(١) د/ بها الدين صنفي ، " العلاقات السودانية الأمريكية في أربع عهود " ، **مجلة الملتقي** ، العدد ٩٩ ، (١٠ ابريل ١٩٩٤م) ، ص ٤٧ .

الفصل الثاني

موقع الإسلام السياسي من أمن البلدين القومي

من أبرز قضايا الأمن القومي بين البلدين في المجال السياسي تلك القضايا المتعلقة بالجانب الديني أو الحضاري ، والمتمثل في بروز الإسلام السياسي كظاهرة مؤثرة في العلاقات الدولية في الآونة الأخيرة ، ورغم أن الدولتين يعتنقان الإسلام إلاّ أن اختلاف المذاهب وتباينها حول الجانب التطبيقي للدين الإسلامي ، وخاصة فيما يتصل بنظام الحكم قد أحدث تبايناً كبيراً ألقي بظلاله على العلاقات الثنائية منذ الخمسينات من القرن الماضي ، وذلك بسبب وقوف بعض الجماعات الدينية في السودان ضد الإعدامات التي تمت لرموز الحركة الإسلامية في مصر[1] ، مروراً بإعلان النميري تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان في سبتمبر ١٩٨٣م [2] ، وانتهاءاً بوصول **الحركة الإسلامية إلى الحكم عبر انقلاب العميد عمر حسن البشير** في يونيو ١٩٨٩م [3] . ولعل تأثير الإسلام السياسي علي العلاقات الثنائية ينبع من جانبين : جانب يتعلق بمصالح البلدين القومية ، وجانب آخر يتعلق بمصالح الدول الصديقة لمصر مثل إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية .

أ/ مصالح البلدين : تتمثل مصالح البلدين القومية في التهديد الأمني والسياسي الذي يمثله جماعات المعارضة الإسلامية للنظام المصري منذ عهد عبد الناصر وحتى الآن ، مما اسهم في خلق عدم استقرار سياسي وأمني في مصر ، يقابلها الاتهامات الموجهة للسودان بدعم تلك الجماعات [4] . ويتمثل كذلك من جانب السودان في نظرة الشعب السوداني ومعظم الحكومات والتنظيمات السياسية في السودان إلى نظام الحكم في الإسلام باعتباره النظام الأمثل الذي يجب أن يطبق في السودان ، الأمر الذي

---

(١) محمد كرار ، **الأحزاب السياسية والتجربة الديمقراطية في السودان** ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ .

(٢) د/ عبد اللطيف محمد البوني ، **تجربة نميري الإسلامية في السودان** ، مرجع سابق ، ص ١١ .

(٣) صحيفة القوات المسلحة ، العدد ١٠٤٩ ، (٥ يوليو ١٩٨٩م) .

(٤) عادل حمودة ، " السادات والإخوان والسفارة الأمريكية " **مجلة روز اليوسف** ، العدد ٣٣٢٧ ، (١٦ مارس ١٩٩٢م) ، ص ص ٣٨ – ٤١ .

تعارضه مصر وحليفاتها ، وتسلك مختلف السبل لإبطاله ، مما يعد تـــهديداً لمصـــالح السودان الدينية وتدخلاً في الشئون الداخلية للبلاد [١] .

ب/ مصالح الدول الحليفة لمصر : وتتمثل في مصـالح إســرائيل والولايــات المتحــدة الأمريكية وبعض دول الغرب التي تحتفظ بمصالح حيوية في منطقة الشرق الأوســط ، وتتبع [illegible] الطرق للحفاظ عليها [٢] ، وهي معظمها سبل تناقض مصــــالح شــعوب المنطقة مما أثار جماعات الإسلام السياسي والقوميين العرب ، والذين بادروا بمقاومــة التدخل الغربي في المنطقة الأمر الذي أدى إلى خلق مواجهات بيـــن الغــرب وتلــك الجماعات ، فبات الغرب ينظر إليها بمثابة التهديد الرئيسي لمصالحــها فــي المنطقــة خاصةً في عهد النظام الدولي الجديد [٣] .

ونسبةً لوصول جماعات الإسلام السياسي للسلطة في السودان فـــي عــهد حكومــة الإنقاذ الوطني ؛ فقــد ناصب الغرب السودان العــداء والتقت المصالح الغــربية مــع المصالح المصرية في هذا الصدد مما أدى إلى توتر العلاقات السودانية المصرية [٤] .

المبحث الأول :

ظاهرة الصحوة في السودان ودور مصر :

لعبت جمهورية مصر العربية وعلي الدوام دور الرائد في العـــالمين العربـــي والإسلامي ، وذلك لعدة عوامل أبرزها موقعها الاستراتيجي في قلب العالم ، إضافـــةً إلى قدم حضارتها. فمن مصر انطلقت شرارة العلم والثقافة لتغزو جميع أنحاء العالميين العربي والإسلامي ، وتضفي علي ثقافات تلك الدول طابع الثقافة المصرية [٥] ، وبنفس

---

(١) البروفيسور مدثر عبد الرحيم ، " الإسلام والسياسة في السودان " ، **مجلة دراسات إفريقية** ، العدد ٤ ، (الخرطـــوم : دار المركز الإسلامي الإفريقي للطباعة والنشر ، مارس ١٩٨٩م) ، ص ١٥ .

(2) Thoe. Stork Merip , ***The Cartor Doctorine and U. S. Bases in Middle Eeast*** , (Colorado – U S A ; West view press , 1980) , p . 30 .

(٣) د/ عبد الله الشيخ ، " دور العامل الإسلامي في فشل السياسة الخارجية الأمريكية " ، **مجلة قضايا دولية** ، العـــدد ٢٢٠ ، (٢٩ مارس ١٩٩٤م) ، ص ١٠ .

(٤) **الولايات المتحدة والإسلام** ، نشرة سفارة الولايات المتحدة بالخرطوم ، بتاريخ ، ٢٧ يوليو ١٩٩٣م .

(٥) د/ عبد العزيز كامل ، " وجهة الإسلام في القارة الإفريقية " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٣ ، (ينـــاير ١٩٦٦م) ، ص ٩٤ .

القدر فقد كانت مصر مركز الشعاع الديني والإسلامي ، ولقد لعبت جامعة الأزهر دوراً رئيسياً في نشر الدعوة الإسلامية ، وذلك بما تتيحه هذه الجامعة من فرص دراسية لطلاب العلم من شتى أنحاء العالم ، وقد عاد هؤلاء إلى بلادهم ليقودوا حملة الفكر والدعوة الإسلامية (١) .

من جانب آخر ساهم عدد كبير من المفكرين الإسلاميين المصريين في إثراء الثقافة والمكتبة الإسلامية ، والإدلاء بدلوهم في الصحوة الإسلامية التي انتظمت العالم خلال القرن التاسع فظهر عدد كبير من المجددين الإسلاميين أمثال الشيخ محمد عبده وغيره من العلماء (٢) .

قادت ظاهرة الصحوة الإسلامية الحديثة عدد من الحركات الإسلامية أبرزها وأكثرها تأثيرا وأوسعها انتشارا حركة الإخوان المسلمين التي أسسها الإمام حسن البنا في مصر ، ومنها انطلقت لتغطي كافة أنحاء العالم الإسلامي وتؤثر بصورة فعالة في الصحوة الإسلامية المعاصرة ، وتسهم بفعالية في العمل السياسي في العالم العربي والإسلامي (٣) .

وس ثم فقد لعبت مصر الدور المحوري في حركة الإحياء الإسلامي خلال القرن التاسع عشر . وأثرت كثيراً بذلك على معظم دول العالم الإسلامي وخاصةً ، السودان كما سيوضح المبحث في الفقرات التالية :

التأثير الإسلامي المصري على السودان :

مما لا شك فيه أن مصر تمثل بوابة السودان للعالم ، ومن ثم فقد دخلت كل الحضارات والديانات السودان عن طريق مصر ، فالمسيحية دخلت السودان على يد الإمبراطور جستنيان وزوجته ثيودورا القادمين إليه عبر مصر (٤) . أما الإسلام فقد بدأ دخوله السودان على إثر معاهدة البقط التي وقعها عبد الله بن أبي السرح مع الممالك

---

(١) محمد سليمان ، **دور الأزهر في السودان** ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥م) ، ص ١٣٤ .

(٢) ماكوم كير ، " ندوة حركة الإحياء الإسلامي ومظاهرها المعاصرة " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٦١ ، (يوليو ١٩٨٠م) ، ص ١٩١ .

(٣) مجدي حماد ، " اليقظة الإسلامية في السياسة الدولية " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٦١ ، (يوليو ١٩٨٠م) ، ص ٩٤

(٤) ضرار صالح ضرار ، **تاريخ السودان الحديث** ، ط ٣ ، (بيروت : دار مكتبة الحياة ، د ت) ، ص ٥٦ .

المسيحية السّودانية في عام ١٤٠٦هـ [١] . فأخذت القبائل العربية تتقاطر على سـهول السودان الواسعة وبدأ الإسلام ينتشر من خلالها ليشمل جميع أرجاء السودان ، وقد أدى ذلك أخيراً إلى قيام ممالك إسلامية مثل سلطنة الفونج في سنار ، ومملكة الفـور فـي غرب السودان ، وسلطنة العبدلاب في شمال السودان [٢] . واكب ذلك انتشار الثقافـة الإسلامية وروادها من علماء الفقه ومشائخ الطرق الصوفية. ولمـا دخـل المسـتعمر السودان كانت أكثر القوى المناهضة له تتثمل في القوى الإسلامية مثل حركة الإمـام محمد احمد المهدي التي تمكنت من توحيد كلمة السودانيين تحت راية الإسلام ليصبحوا قوة ضاربة تمكنت من مجاهدة المستعمر ودحره وإقامة نظام إسلامي استمرت اثنـي عشر عاماً [٣] ، وفي فترة الحكم الثنائي تبلورت رؤى القوة الوطنية وتوحدت تحت تاج الطريقتين الختمية والأنصارية ، وبعد نيل البلاد استقلاله كان أشـهر حزبيـن دخـلا المعترك السياسي وفازا بأصوات الناخبين هما حـزب الأمـة والحـزب الاتحـادي الديمقراطي المرتكزان علي تلكما الطائفتين [٤] ، وقد تمثل تطبيق الشريعة الإسـلامية في السودان البند الأول من بنود برنامجها الانتخابي ، وانضـم إليـهما فـي اكتوبـر ١٩٦٤م جبهة الميثاق الإسلامي ، وهي أكثر تمسكاً بالدعوة إلـى تطبيـق الشـريعة الإسلامية من الحزبين السابقين ، وتقوم فلسفتها العامة علي هـدى حركـة الإخـوان المسلمين في مصر ، وقد نجحت في التغلغل وسط الطبقة الوسطى خاصةً من طـلاب الجامعات وأصبحت أحد أكبر ثلاثة أحزاب في السودان [٥] .

أسست بعض الأحزاب السياسية مشروعيتها علي الدين الإسـلامي باسـتثناء الحزب الشيوعي السوداني الذي تعرض طبقاً لذلك لحصار من قبـل تلـك الأحـزاب بسبب توجهه السياسي مما أدى إلى حله في نوفمبر ١٩٦٥م ، وقـد تبلـور موقـف الأحزاب السياسية من الدين الإسلامي في محاولتين لكتابة الدستور الإسلامي في عـام

---

(١) د/ احمد الحفناوي ، **سودان وادي النيل في ظل الإسلام** ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢م) ، ص ٥٦ .

(٢) أ . د/ محمد عمر بشير ، **تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠م** ، مرجع سابق ، ص ٢ .

(٣) أ. د/ مدثر عبد الرحيم ، **الإسلام والسياسة في السودان** ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

(٤) د/ عبد اللطيف البوني ، **تجربة نميري الإسلامية في السودان** ، مرجع سابق ، ص ٩ .

(٥) د/ حسن عبد الله الترابي ، **الحركة الإسلامية في السودان ، التطور والمنهج والكسب** ، ط٢ ، (باكستان : مطبعة إيمان ، ١٤١٠هـ) ، ص ٣٢ .

١٩٥٧م و ١٩٦٨م ، إلا أن تلك الجهود باءت بالفشل نسبة لكثرة الخلافات بين الأحزاب الكبرى إضافة إلى المعارضة الشديدة التي واجهتها من قوي اليسار والجنوبيين [١] ، واستمرت تلك الجهود إلى أن قامت حكومة مايو في ١٩٦٩م بمساندة ودعم من اليساريين وقد بادرت تلك الحكومة بتمزيق مسودة الدستور الإسلامي ، ونسبة إلى ميولها اليسارية ، فقد واجهت حكومة مايو مقاومة عنيفة من قبل التيارات الإسلامية وخاصة جماعة الأنصار والإخوان المسلمين الذين رأوا فيه نظاما يساريا بشكل خطرا على الإسلام ، مما دفعهم إلى رفع راية الجهاد في وجهه ، فكانت محاولات المقاومة التي قادوها ضد النظام في الجزيرة أبا وودنوبادي في مارس ١٩٧٠م ، وحركة يوليو ١٩٧٦م ، والتي يشار إليها بالغزو الليبي [٢] . أدت المحاولة الانقلابية التي قادها الحزب الشيوعي السوداني ضد النظام النميري إلى تراجع النظام عن ميوله اليسارية ومعاداته السافرة للدين الإسلامي ، كما أسفرت المواجهات المتصلة مع الحركة الوطنية عن محاولات مصالحه بين النظام ومعارضيه ، وقد نتجت هذه المحاولات في يوليو ١٩٧٧م عن دخول حزب الأمة وحركة الإخوان المسلمين في مصالحة مع النظام المايوي والعمل داخل إطار الاتحاد الاشتراكي السوداني ، الحزب الوحيد المسموح له بممارسة العمل السياسي [٣] ، وقد تمخض كل ذلك عن تراجع النميري عن ميوله اليسارية واقتناعه بتطبيق الشريعة الإسلامية وإعلانها في سبتمبر ١٩٨٣م [٤] . بعد الانتفاضة كان تطبيق الشريعة محور الحملة الانتخابية ، وقد رفعت الأحزاب الثلاثة الكبرى : [الأمة الاتحادي والجبهة الإسلامية القومية] شعار تطبيق الشريعة الإسلامية ، إضافة إلى أحزاب أخرى صغيرة ، إلا أن الحكومة التي أسفرت عنها تلك الانتخابات قد ترددت في ذلك إلى أن أطيح بها في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م ، في انقلاب عسكري بقيادة العميد عمر البشير الذي أعلن تطبيق الشريعة الإسلامية في يناير ١٩٩١م [٥] . الأمر الذي نقل الخلاف السياسي في السودان إلى مرحلة جديدة من

(١) المرجع نفسه ، ص ١٠٩ .

(٢) د/ حسن عبد الله الترابي ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٣٧ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٣٨ .

(٥) صحيفة الإنقاذ الوطني ، العدد ٤١٧ ، (٢ يناير ١٩٩١م) .

المواجهات بين حكومة الإنقاذ ومعظم الأحزاب والتنظيمات الأخرى ، وبمساعدة المجتمع الدولي الذي يرى أن الخطر الإسلامي الذي ينتهجه السودان يشكل إشاعة لعدم الاستقرار في منطقة القرن الإفريقي والشرق الأوسط [(١)] ، بناءاً على ذلك يمكن إبـــداء الملاحظات التالية :

١/ أن الاسلام قد انتقل إلى السودان ابتداءاً من مصر وانتشر بعد ذلك ليشـــمل معظـــم ربوع السودان .

٢/ استمر التأثير المصري على السودان ضمن إطار التأثير المصري الشـــامل علـــى الوطن العربي والإسلامي عن طريق جامعة الأزهري والبعثات التعليمات المختلفة .

٣/ أن أكبر حركة إسلامية أثرت في العالم الإسلامي وبصورة أساسية على السودان قد انطلقت من مصر وهي حركة الإخوان المسلمين ، والتي لعبت دورا بارزا في الحركـــة السياسية السودانية وأصبحت الآن أحد أكبر الأحزاب السياسية في الســـودان وأكثرهـــا تأثيراً ، خاصةً بعد أن قادت الحركة انقلاباً عسكرياً بقيـــادة العميـــد عمـــر البشـــير ، واستمرت السلطة حتى تاريخ كتابة هذا المبحث ثلاث عشرة عاماً، وحاولت طيلة هـــذه الفترة إجراء تغييرات جوهرية في نظام الحكم باعتماد التوجه الإسلامي وكانت للحركة الإسلامية أثره الكبير على العلاقات السودانية المصرية .

٤/ رغم انتقال الإسلام إلى السودان من مصر ورغم أن مصر هـــي منبـــع الصحـــوة الإسلامية المعاصرة ؛ فإن ظاهرة الإسلام السياسي انحصرت في مصر في الإطـــار الشعبي فلم تتبناها الحكومات المصرية المتعاقبة ، بل على العكس مـــن ذلـــك قـــامت بمحاربتها ومحاصرة كل التنظيمات والجماعات التي تدعو لها ، وعلى رأسها جماعـــة الإخوان المسلمين مما أدى إلى مواجهات بين الحكومة المصرية وتلـــك الجماعـــات ، فأصبحت بذلك ضمـــن المهددات الأمنية لمصر ولنظـــم الحكم القائمة فيها [(٢)] .

٥/ بعكس مصر فإن الإسلام السياسي في السودان تتبناه معظم التنظيمـــات السياســـية الكبيرة ، كما تبنته عدد كبير من الحكومات المتعاقبة ، ودافع الشعب الســـوداني عـــن

---

(١) فلاح السمهري ، " التوجيه الإسلامي في السودان بين مقاصد ثورته والمكائد التي تتربص به " ، **مجلة الجهاد** ، العـــدد ٩٦ ، (مارس ١٩٩٣م) ، ص ٤٢ .

(٢) نبيل عبد الفتاح ، " الجماعات الإسلامية والنظام السياسي في مصر " ، **مجلة السياسة الدوليـــة** ، العـــدد ٦٨ ، (إبريـــل ١٩٨٢م) ، ص ١٢٢ .

الشريعة بالغالي والنفيس ، فأصبحت بذلك ضمن المصالح القومية المختلفة للبلاد [1] ، فبقدر ما يمثله بين نظام الحكم في الإسلام من دور محوري ضمن مصالح السودان ومقومات أمنة القومي ، فانه يمثل كذلك ضمن مهددات الأمن المصري أو على الأقل ضمن مهددات المصالح الذاتية للحكومات المصرية [إذ ليس بالضرورة أن تكون مصلحة الشعب مطابقة لمصلحة الحكومات القائمة] ، وبسبب هذا التناقض لعب الإسلام السياسي دوره في عرقلة مسيره علاقات البلدين .

---

(١) أ.د / مدثر عبد الرحيم ، **الإسلام والسياسة في السودان** ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

المبحث الثاني :

الإسلام السياسي والعلاقات الثنائية :

من التحليل السابق يتضح أن معظم الشعب السوداني والأحزاب السودانية ، ومن ثم معظم الحكومات السودانية المتعاقبة تفضل التوجه الإسلامي في البلاد ، ولذلك فقد أصبح هذا التوجه إحدى المصالح القومية ، بذل الشعب السوداني في سبيل تحقيق والحفاظ عليه الأرواح في حقب متفاوتة ، في حين يمثل تهديد للأمن القومي والمصالح القومية للحكومات المصرية بغض النظر عن موقف الشعب منه .

وعلى ضوء هذا التعارض في الأهداف فقد شهدت العلاقات السودانية المصرية خلال تاريخها الطويل توترات بسبب ذلك ، حيث مثل التوجه الإسلامي أيضا مثابة ترمومتر لقياس العلاقات الثنائية ، ففي الفترات التي تتبنى فيها الحكومة السودانية النظام الإسلامي أو تسعى لتبنيها تتوتر العلاقات ، في حين أنها تتحسن في الفترات الأخرى .

ولعل للتاريخ دوره في ذلك فقد قوض الاستعمار التركي المصري ممالك الفونج والفور الإسلامية ، وكانت حركة المقاومة لذلك الاستعمار بقيادة رجال الدين أمثال الإمام محمد أحمد المهدي ، الذي دخل في مواجهات مع الاستعمار انتهت بخروجه من البلاد وتكوين دولة المهدية الإسلامية في السودان [1] ، إلا أن المصريين عادوا مرة أخرى بصحبة الإنجليز وقضوا على تلك الدولة الإسلامية ، في معارك دامية واجه فيها مجاهدي المهدية العزل بالسلاح الأبيض قوة السلاح الحديث ، وقد استشهد منهم عشرات الآلاف في معارك شهيرة مثل معارك كرري وأمدبيكرات [2] .

وبناءا على ذلك تكون شق كبير من الحركة الوطنية السودانية تضمر الكراهية لمصر ، وتدعو للعودة إلى الأصول الإسلامية في حكم البلاد [3] ، بجانب حركة الإخوان المسلمين التي انتقلت إلى السودان من مصر في الخمسينات من خلال الطلاب الدارسين هناك ، وقد كانت علاقة الحركة الإسلامية السودانية بالحركة الأم في مصر

---

(١) نعوم شقير ، **تاريخ السودان** ، تحقيق د.محمد إبراهيم أبو سليم ، (بيروت : دار الجيل ، ١٩٨١م) ، ص ٥٨٦ .

(٢) د/ عبد الفتاح عبد الصمد منصور ، **العلاقات السودانية المصرية في ظل الإنقاذ الوطني ١٨٩٩م – ١٩٢٤** ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣م) ، ص ٤٣ - ٥٣ .

(٣) د/ رأفت غنيمي الشيخ ، **مصر والسودان في العلاقات الدولية** ، (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٧م) ، ص١٣٥ .

علاقة الرافد بالأصل ، ومن ثم فقد نشأت الحركة الإسلامية السودانية في بدايات عهدها على حب مصر [1] ، أما حركة الإخوان المسلمين فقد كانت تنظر إلى السودان باعتباره ميدان خصب لنشر الدعوة الإسلامية ومبادئ الحركة ، ومن ثم فقد دعا هؤلاء لوحدة وادي النيل من هذا المنظور المصري ، وفي هذا الإطار قال الإمام حسن البنا في جريدة الإخوان المسلمون في أكتوبر ١٩٤٦م : « إن مصر لا تحرص على وحدة وادي النيل لمجرد حصولها على ما تحتاج إليه من مياه النيل ، فهذا التفكير السادي البحت بعيد عن الشعور المصري ولكن مصر حريصة علي السودان لأنه جزء من حدود هذا الوطن ولأن أبناءه مواطنون حقيقيون بدينهم ولغتهم وعقيدتهم وشعورهم وآمالهم وأنسابهم وألقابهم » . كما كتب صالح العشماوي في جريدة الإخوان المسلمين بتاريخ ٢٥/ أغسطس ١٩٤٤م : " مصر والسودان أمة واحدة ولن نسمح للسودان بالانفصال إلا إذا سمحنا للإسكندرية أو لأسوان بهذا الانفصال » [2] . تلك كانت رؤية الحركة الإسلامية حول طبيعة العلاقات بين البلدين ، وبعد ذلك أسهمت عوامل كثيرة في تغيير هذه الرؤية الوحدوية ووضع الحركة الإسلامية السودانية بجانب حزب الأمة في خانة التنظيمات المعادية لمصر . من تلك العوامل ، الخلاف الذي وقع بين حركة الإخوان المسلمين في مصر وحكومة عبد الناصر ، والذي أدى إلى اغتيال مرشدهم الإمام حسن البنا ، وإعدام معظم قادة الإخوان المسلمين في مصر [3] .

وقد تعاطف الشعب السوداني مع حركة الإخوان المسلمين ضد ممارسات الحكومة المصرية وذلك لعدة أسباب فيها :

أ/ السبب الأول : إن الشعب السوداني بطبعة يكره أسلوب الاغتيالات كوسيلة لتصفية الخصومات السياسية . **ب/ السبب الثاني** : كذلك فإن الحركة الإسلامية المصرية كانت قد وقفت بقوة وصلابة ضد اتفاقية صدقي بيفن ، وخاضت مظاهرات عبرت عن رفضها لتلك الاتفاقية مما أثلج صدور الشعب السوداني الذي رفض الاتفاقية كذلك .

---

(١) د/ حسن مكي محمد احمد ، **حركة الإخوان المسلمين في السودان ١٩٤٤ – ١٩٦٩م** ، (الخرطوم : دار جامعة إفريقيا العالمية ، دت) ، ص ٢ .

(٢) د/ بركات موسى الحواتي ، مرجع سابق ، ص ١٣٤ .

(٣) نوال عبد العزيز مهدي راضي ، **دراسات في تاريخ العلاقات السودانية المصرية ١٩٥٤ – ١٩٦٦م** ، مرجع سابق ، ص ١٢٠ .

ج/ السبب الثالث : أن الحركة الإسلامية المصرية قد وقفت أيضاً بجانب اللواء محمد نجيب المؤامرات التي أدت إلى إقصاءه من السلطة في مصر ، حيث فرضت الحركة ضغوطات على عبد الناصر ومجلس قيادة الثورة حتى تمت إعادة محمد نجيب مرة أخرى ، يذكر أن محمد نجيب هو أقرب وأحب إنسان للشعب السوداني داخل الحكومة المصرية إضافة إلى أن أمة سودانية [1] ، وقد أدت كل تلك الأسباب إلى تعاطف الشعب السوداني مع حركة الإخوان المسلمين ، خاصةً في الفترة الديمقراطية الثانية ، **وقد تجلت مظاهر ذلك التعاطف في عدة أوجه منها :**

١/ **خاضت بعض الصحف والمنابر السياسية والدينية حملة إعلامية شرسة ضد** الحكومة المصرية [2] .

٢/ خروج مظاهرات ومواكب في الخرطوم ضد تلك الممارسات من قبل الحكومة المصرية ، وقد قاد بعض تلك المظاهرات الزعيم إسماعيل الأزهري على طالب الله وعبروا فيه عن رفضهم لأسلوب العنف والتعذيب ضد الإخوان المسلمين [3] .

٣/ قام أعضاء مجلس النواب بأداة صلاة الغائب علي روح الإخوان الذين أعدمتهم النظام المصري [4] .

٤/ في وقت لاحق عقدت الجمعية التأسيسية جلسة خاصة ناشدت فيها الحكومة المصرية عبر خطاب أرسلته للرأفة بسيد قطب ورفاقه .

٥/ منح مساعد الطيار المصري الذي ينتمي لتنظيم الأخوان المسلمين حق اللجوء السياسي في السودان .

وقد أسهمت كل تلك التصرفات في توتر العلاقات السودانية المصرية ، كما دفعت تنظيم الأخوان المسلمين في السودان إلى تغير وجهة نظره تجاه الاتحاد مع مصر ، والوقوف في معسكر الاستقلاليين ، والإسهام في حملة الكراهية ضد الحكومة المصرية التي انتظمت صفوف الشعب السوداني آنذاك . وبالرغم موقف الحكومة الديمقراطية الثانية الموالي لمصر إبان مؤتمر اللاءات الثلاثة ، إلاّ أن الحكومة

---

(١) المرجع نفسه ، ص ١٤٩ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٥٠ .

(٣) محمد احمد كرار ، **الأحزاب السياسية والتجربة الديمقراطية** ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ١٠٠.

المصرية خافت من بعض التوجيهات الإسلامية لتلك الحكومة ، والتي قد تذكرها بممارسات المعارضة الإسلامية في مصر ، من تلك التوجهات طرد الحزب الشيوعي من البرلمان ، ومحاولة كتابة الدستور الإسلامي وإجازته في البرلمان في مرحلة القراءة الثانية [١] ، ومن ثم فقد قاد الشيوعيون والتنظيمات السياسية الموالية لمصر داخل القوات المسلحة كتنظيم الضباط الأحرار قاد هؤلاء تحالفا أطاح بالديمقراطية الثانية بمساعدة ودعم مصر [٢] ، ونسبة للتوجه اليساري لحكومة مايو فقد وجدت دعما كاملا وتعاونا من مصر عبد الناصر ، حيث أكد الطرفان في مناسبات عديدة أن التوجه الأيدلوجي المشترك للبلدين قد أسهم بشكل أساسي في توطيد العلاقات الثنائية [٣] ، وكما سبقت الإشارة فإن عوامل عديدة تضافرت لتؤدي إلى انسلاخ الدولتين من المعسكر الاشتراكي والتوجه صوب المعسكر الرأسمالي ، منها الانقلاب الشيوعي في السودان ، وصراعات السلطة في مصر ، والخلافات المصرية الروسية التي أدت إلى طرد الخبراء السوفيت من مصر [٤] ، خلال تلك الفترة كانت قوى المعارضة الرئيسة لنظام مايو تتمثل في الأحزاب ذات الصبغة الإسلامية مثل جبهة الميثاق الإسلامي وحزب الأمة ، وقد قاد هؤلاء عدة محاولات للإطاحة بحكومة مايو منها محاولة حسن حسين الانقلابية في سبتمبر ١٩٧٥م ، وحركة يوليو ١٩٧٦م [٥] ، وقد أسمت القاهرة بصورة فاعلة في دحر تلك المحاولات بداية بكشف معلومات للنميري عن تحركات الجبهة الوطنية وانتهاءا بتحريك القوات السودانية المرابطة في القناة للمساهمة في دحر الحركة [٦]. وقد فعل السادات ذلك لأنه كان على توافق تام مع النميري في كراهيتهما للجماعات الإسلامية ، حيث يقود السادات حربا شرسة ضدها في مصر فقد كان ضمن تصريحاته آنذاك : «... لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة ولن أسمح بوجود آيات الله مصريين ... » . بعد المصالحة الوطنية في عام ١٩٧٧م عادت جبهة

---

(١) د/ عبد اللطيف محمد البوني ، **تجربة نميري الإسلامية في السودان** ، مرجع سابق ، ص ٩ .

(٢) بشير محمد سعيد ، مرجع سابق ، ص ٤٧٠ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٧٣٧ .

(٤) عبد المنعم صبحي ، **السادات وثورة التصحيح** ، (القاهرة : دار الشعب ، ١٩٧٥م) ، ص ١٠ .

(٥) صحيفة القوات المسلحة ، العدد ٣٩٧ ، (الأحد ٤ يوليو ١٩٧٥م) .

(٦) صحيفة الأيام ، العدد ٧٨١٨ ، (٨ يوليو ١٩٧٦م) .

الميثاق الإسلامي وحزب الأمة للبلاد ودخلا في مصالحة وتحالف مع حكومة مايو ، وقد أدى ذلك إلى تراجع النميري عن كراهيته للحركات الإسلامية ، وأدى في نهاية المطاف إلى إقدامه على إعلان تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان في سبتمبر ١٩٨٣م [١] ، ورغم ما وجده ذلك الإعلان من تأييد وقبول من عامة الشعب السوداني ، إلاّ أن معظم التنظيمات السياسية قد عارضته باعتباره إعلان سياسي يرمي إلى تطويل عمر حكومة مايو المتهالك ، وقد كان الإعلان سبباً في تدهور العلاقات السودانية المصرية وبداية تخلي مصر عن دعم حكومة مايو خوفاً من انتقال العدوى إليها [٢] ، ذلك أن تصريحات رصدت داخل مصر تدعو إلى حذو سبيل السودان في تطبيق الشريعة الإسلامية ، فقد دعا شيخ الأزهر الحكومة المصرية إلى الرجوع إلى الأصول الإسلامية [٣] ، كما أصدر مجلس الشعب المصري قراراً يقضي بأن تكون الشريعة الإسلامية مصدراً للتشريعات بالبلاد ، كما ازداد نشاط الحركات الإسلامية الداعية إلى تطبيق الشريعة في مصر . لم تتخل مصر عن حكومة مايو فحسب بل فرضت عليها ضغوطاً بمساعدة الولايات المتحدة للتراجع عن إعلان تطبيق الشريعة ، وبالفعل بدأ النميري يتراجع عن ذلك الإعلان ، حيث أصدر بياناً اتهم فيه الإخوان المسلمين بأنهم يخططون للإطاحة بحكومته ، فقام باعتقال كافة قيادة الحركة الإسلامية وسافر إلى الولايات المتحدة بدعوة من الإدارة الأمريكية ليعود بعد ذلك ويتخذ قراره بشأنهم [٥] . إلاّ أنّ انتفاضة ابريل ١٩٨٥م قد حالت دون عودته إلى السودان . خلال فترة الحكومة الانتقالية الذهب كانت الأحزاب السياسية تعد نفسها لخوض الانتخابات العامة ، وقد تركزت شعاراتها حول تطبيق الشريعة الإسلامية ، أو تصحيح تطبيقها بعد التشوهات التي أحدثها نظام مايو ، وكان ضمن تلك الأحزاب الجبهة الإسلامية القومية التي تضم جماعة الإخوان المسلمين . ونسبةً لأن معظم الأحزاب السياسية قد قاطعت القاهرة لموقفها من نظام مايو بما في ذلك الحزب

---

(١) جمال عبد الجواد ، " تعثر التعديلات الدستورية في السودان " **الموقف العربي** ، العدد ٥٣ ، (سبتمبر ١٩٨٤م) ، ص ٢٨

(٢) المرجع نفسه ، ص ٢٩ .

(٣) صحيفة الأيام ، العدد ١١٠٦٨ ، (الثلاثاء ١٣ اكتوبر ١٩٨٣م) .

(٥) " الترابي يدخل السجن بعد مغادرة بوش السودان " ، **مجلة المجتمع** ، الكويت ، العدد ٧٠٩ ، (الثلاثاء ١٩ مارس ١٩٨٥م) ، ص ٣٥

الاتحادي الديمقراطي الموالي لمصر ، والذي شارك في المظاهرات الداعية لتسليم نميري وساهم في إحراق العلم المصري –نسبةً لذلك فقد حسنت القاهرة علاقاتها مع الجبهة الإسلامية القومية التي لم تسهم في تلك التظاهرات بل اتخذت موقفاً مؤيداً لمصر . فقد زار وفد كبير من الجبهة الإسلامية القاهرة برئاسة الدكتور الترابي ، وأجرى لقاءات علي كافة المستويات حيث استقبل الرئيس مبارك الوفد استقبالاً كبيراً [1] . ولعل القاهرة كانت تريد بذلك أن تلفت نظر الاتحاديين الذين انجرفوا وراء الموجة الشعبية المعادية لمصر ، وحينها قال بعض قيادات التجمع الوطني الديمقراطي : « إن القاهرة تحارب الأصولية الإسلامية وتريد أن تحاربنا بالأصولية الإسلامية » [2] ، وقد وعي الاتحاديون الدرس وتخلوا عن معارضتهم لمصر بل انسلخوا عن التجمع الوطني الديمقراطي .

خلال الفترة الديمقراطية الثالثة وقفت القاهرة مع التيار الداعي لإلغاء القوانين الإسلامية التي سنها نميري ، وعملت على وقف مجهودات استبدالها بقوانين إسلامية بديلة ، وقد كانت أداتها في ذلك استخدام الحزب الاتحادي الديمقراطي المؤتلف والتيارات اليسارية للضغط علي الحكومة الصادق المهدي وعرقلة مساعيها الرامية لسن قوانين إسلامية بديلة ، والأكثر من ذلك أن القاهرة استمرت في محاولاتها لاحتواء المعارضة الإسلامية بزعامة الدكتور حسن الترابي من أجل الضغط علي حكومة الصادق المهدي . وكان من أبرز الخطوات المصرية الناجحة لتعويق مسيرة حكومة المهدي ما يتعلق باتفاقية السلام بين الميرغني وقرنق ، فقد خططت القاهرة للقاء الميرغني وقرنق بأديس أبابا لتوقيع اتفاقية السلام ، حيث جرت الاجتماعات التمهيدية لهذا اللقاء بالقاهرة تحت رعاية مصر ، وقد نصت الاتفاقية علي تجميد التشريعات الإسلامية تمهيداً لعقد المؤتمر الدستوري ، ووقف حرب الاستنزاف في جنوب البلاد . وقد أثارت الاتفاقية ضجة كبيرة في السودان خاصةً من أنصار الجبهة الإسلامية القومية . وفي غضون ذلك كانت هناك عدة محاولات للإطاحة بحكومة الصادق المهدي بعضها تدار بأيدي أجنبية ، حيث أشارت أصابع الاتهام الأمنية إلى القاهرة ،

---

(١) " الجبهة الإسلامية تقود ماراثون الخرطوم القاهرة " ، **جريدة السياسة** ، مصدر سابق .

(٢) المصدر نفسه .

إلا أن الجبهة الإسلامية عجلت بانقلابها في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م . لم تكتشف القاهرة هوية الانقلاب فقامت بتأييده وحشد التأييد الدولي له نكاية في الصادق المهدي ، وبمرور الزمن بدأ النظام يسفر عن وجهة الإسلامي ، وعن علاقة الجبهة الإسلامية بالوضع الجديد ، فبدأت سلسلة من الاتهامات تنهال علي السودان من قبل الأجهزة الإعلامية المصرية ، والمسئولين المصريين ، حيث اتهمت حكومة البشير بالأصولية الإسلامية ، وبالإرهاب الأصولي ، والتطرف الديني ، وأنها تأوي أعضاء الجماعات الإسلامية الذين يمارسون الإرهاب في دولهم ، إلى غير ذلك من الاتهامات ، وقد اشتط بعض الكتاب في معاداتهم للسودان إلى درجة السخرية والاستعلاء علي الشعب السوداني ، أمثال الدكتور فرج فودة ، الذي كتب مقالات كثيرة وصف فيها النظام الإسلامي بالتخلف ، ووصف الشعب السوداني بأنها شعب جائع يلهث وراء الإعانات ، ودعا السلطات المصرية للتدخل علنا وغزو السودان على غرار غزو العراق للكويت ، وقال إن الحكومة السودانية تشكل خطرا على مصر تتعدى خطورة إسرائيل ، وأن هذه الحكومة أقامت علاقات مع إيران من أجل محاصرة مصر وتصدير الإرهاب إليها [1].

بناءا علي ذلك اتخذت مصر عددا من الإجراءات العدائية ضد السودان ، وعملت علي إسقاط حكومة البشير بعدة سبل منها الضغوط الخارجية وتأليب المجتمع الدولي و محاولات الاختراق الداخلي ، إلا أن العلاقات بين البلدين تحسنت خاصة بعد أن تأكدت للحكومة المصرية حقيقة الخلافات داخل الجبهة الإسلامية القومية ، والتي انتهت بإقصاء الدكتور حسن عبد الله الترابي عن السلطة في ١٩٩٩م [2] ، فقد كانت القاهرة تراهن علي هذه الانشقاق منذ زمن طويل ، رغم أنها كانت ترجو أكثر مما حدث بأن يحدث فصال بين الجناح العسكري والمدني في الحركة الإسلامية الحاكمة ، ومع ذلك قامت باحتضان جناح البشير وقدمت له كل التسهيلات اللازمة لتصفية وجود الحركة الإسلامية في السلطة .

---

(١) د/ عبد اللطيف البوني ، " في العلاقات السودانية المصرية حوار هادئ مع فرج فوده " ، **صحيفة السودان الحديث** ، العدد ٧٤٧ ، (الاحد ٢٦ يناير ١٩٩٢م) .

(٢) محمد سعيد محمد الحسن ، **قصر الحكم وصراع السلطة** ، مرجع سابق ، ص ١١٥ .

الفصل الثالث

الإرهاب الدولي والعلاقات السودانية المصرية

من القضايا التي أثرت علي العلاقات السودانية المصرية ، ظاهرة الإرهاب الدولي ، فقد أصبح الإرهاب خلال العقود الأخيرة من هذا القرن ظاهرة دولية تهدد مصالح الكثير من الدول ، ولم تدخل هذه الظاهرة في أجنده العلاقات السودانية المصرية إلاّ مؤخراً ، في عهد حكومة الصادق المهدي حينما ازداد تقارب تلك الحكومات من ليبيا ، وأدى ذلك التقارب إلى دخول عناصر تتهمها الولايات المتحدة بممارسة الإرهاب ، خاصة بعد أن تعرض موظف اتصال بالسفارة الأمريكية لمحاولة اغتيال في الخرطوم [1] ، فقد بدأت الصحف المصرية والمسئولين المصريين يتحدثون عن وجود عناصر ارهابية في السودان . وفي عهد حكومة الإنقاذ الوطني أصبحت ظاهرة الإرهاب الدولي ضمن العوامل المؤثرة على علاقات البلدين خاصة بعد أن اتضح حقيقة التوجه الإسلامي لحكومة الإنقاذ الوطني بإعلان تطبيق الشريعة الإسلامية ، وبعد أن أعلنت حكومة الخرطوم عن فتح حدود السودان للمسلمين والعرب لدخوله بدون الحصول علي تأشيرات ، وتقارب السودان من ايران ، وتكوين المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي الذي يضم زعماء الحركات الإسلامية والعربية المهتمة بالإرهاب [2] . وأخيراً جاءت محاولة اغتيال الرئيس المصري محمد حسني مبارك بأديس أبابا لتكون في يد القاهرة وحلفاءها بمثابة الدليل القاطع لاتهام السودان برعاية الإرهاب ، ومن ثم محاصرته والتضييق عليه [3] ، ونسبةً لأن مصر تتعرض لعمليات إرهابية متواصلة واغتيالات سياسية وتصفيات ، فقد رأت أن إيواء الجماعات الإسلامية بالسودان يشكل خطراً علي أمنها القومي ، إضافة إلى أن ذلك يشكل خطراً على أمن حليفاتها مثل إسرائيل والولايات المتحدة ، التي حملت لواء مكافحة الإرهاب في العالم ، وذلك لأنها أكثر الدول تعرضاً للعمليات الإرهابية .

---

(١) صحيفة السياسة ، العدد ٦١٥ ، (الأربعاء ٣٠ مارس ١٩٨٨م) .

(٢) فلاح السمهري ، مرجع سابق ، ص٤٢ .

(٣) صحيفة السودان الحديث ، العدد ٢١٢٠ ، (١٣ فبراير ١٩٩٦م) .

وعلي ضوء ذلك بدأت القاهرة تتهم السودان بممارسة ورعاية الإرهاب ، وقد أسهمت بذلك في دفع الجهود التي أدت في نهاية المطاف إلى وضع السودان في القائمة الأمريكية للدول الراعية للارهاب ، حيث لعبت القاهرة دوراً كبيراً في الحملة الدولية الرامية إلى إدانة السودان بالإرهاب ، ومن ثم التضييق عليه دبلوماسياً واقتصادياً والإساءة إلى سمعته دولياً (١) ، وقد أسهم كل ذلك في التدهور الذي شهده البلاد في عهد حكومة الإنقاذ الوطني .

وبناءاً عليه فقد برزت الكثير من التساؤلات حول : هل يمارس السودان حكومة وشعباً الإرهاب أو يقوم برعايته ؟ ، ولماذا انتشرت العمليات الإرهابية ضد المصالح الأمريكية ومصالح حليفاتها مثل القاهرة وإسرائيل على وجه الخصوص ؟ ، وما هو الهدف من إدانة السودان بالإرهاب ؟ ، وما مدي تأثير الإرهاب على العلاقات السودانية المصرية وعلى مصالحهما الاستراتيجية ؟ ، سيحاول البحث الإجابة على تلك التساؤلات في النقاط التالية :

المبحث الأول :

دوافع اتهام السودان بالإرهاب :

أصبح السودان ضمن قائمة الدول المتهمة بممارسة ورعاية الإرهاب في عقد التسعينات ، وقد أسهمت عدة دول وجهات في دفع السودان إلى تلك القائمة ، على راسها مصر وإسرائيل والولايات المتحدة ، لأسباب تتعلق معظمها بممارسات حكومة السودان المنافية لمصالح تلك الدول ، ففي عهد مايو والفترة السابقة لها لم تكن لظاهرة الإرهاب الدولي الصدأ الكبير والأثر البالغ على العلاقات الدولية كما هو الحال عليه الآن ، كما أن وجود القطب السوفيتي قد أضعف القدرة الأمريكية على اتهام ومحاسبة الدول والجماعات بممارسة ورعاية الإرهاب ، إضافة إلى أن وصم الإسلام السياسي بالإرهاب جاء مؤخراً بعد انهيار الشيوعية (٢) ، ومن ثم لم تتهم السودان بالإرهاب

---

(١) محمد الخطيب ، " مرتكزات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط " ، **مجلة قضايا دولية** ، العدد ٢٩٣ ، (٤ أغسطس ١٩٩٥م) ، ص ١٦٦ .

(2) Fredric S. Bearson & J.Martin , ***International Relations , The Golobal Condition in The Twenties Centuary*** , Second Edition , (New Yourk : M c . Graw Hill Publishing House , 1988) , P . 295 .

خلال تلك الفترة ، بل علي العكس كان السودان ضمن الدول التي تكيل التهم علي دول أخرى بممارسة الإرهاب ، فقد كان نظام مايو بجانب مصر وبتحريض من الولايات المتحدة تعتبر أن جمهورية إيران الإسلامية دولة إرهابية ، ومن ثم فقد أسهمت حكومة مايو بقوات لمحاربة إيران بجانب العراق .

أول تهمة وجهت للسودان بذلك كان عهد الحكومة الانتقالية بعد سقوط حكومة مايو حليفة الولايات المتحدة ومصر ، وقد كان السبب في ذلك توقيع تلك الحكومة ميثاقا للتكامل مع الجماهيرية العربية الليبية ، وإعادة علاقاتها مع إيران ، إضافة إلى خروج الشعب السوداني في مظاهرات تنديدا بالغارات الجوية التي شنتها الولايات المتحدة علي ليبيا في مارس ١٩٨٥م [١] ، وقد تخلل تلك الأحداث محاولة اغتيال فني لاسلكي بالسفارة الأمريكية بالخرطوم إذ أصيب بطلق ناري من مجهول في مارس ١٩٨٥م نقل على أثره إلى واشنطن [٢] ، وبناءا على ذلك تناقلت بعض وسائل الإعلام العربية والغربية أنباءا عن الإرهاب في السودان ، كما أجرى السفير الأمريكي بالخرطوم اتصالات مع جهات عديدة . مشيرا إلى وجود أفراد ينتمون إلى أكثر من جهة لهم سجل إرهابي أو سوابق عنف مما يقتضي إجراءات أمنية مشددة لحماية أعضاء البعثة الدبلوماسية الأمريكية ومنشآتها [٣] ، وقد تواصلت تلك الاتهامات في عهد حكومة الصادق المهدي نسبة لعلاقات تلك الحكومة الحميمة بليبيا وإيران ومعاداتها للحكومة المصرية .

في عهد حكومة الإنقاذ الوطني تزايدت الاتهامات للسودان بممارسة ورعاية الإرهاب للأسباب سابقة الذكر ، والتي تتعلق بالتوجيهات الإسلامية لحكومة الإنقاذ الوطني . فقد بدأت الاتهامات تكال علي السوادن بالإرهاب من قبل مصر والولايات المتحدة وإسرائيل وتونس وعدد من الدوائر المعادية للسودان [٤] . وقد تجلت مظاهر الاتهام في عدة تصريحات وقرارات اتخذتها تلك الدول ضد السودان إبتداءا بتصريح المستر باوتشر نائب الناطق الرسمي باسم الحكومة الأمريكية للصحفيين والذي قال فيه

---

(1) Ann Mosely , Op . cit , P . 820 .

(٢) صحيفة السياسة ، العدد ٦١٥ ، (الأربعاء ٣٠ مارس ١٩٨٨م) .

(٣) صحيفة الأسبوع ، العدد ١٨١ ، (الجمعة ٢٠ فبراير ١٩٨٧م) .

(٤) "لقاء مع الرئيس عمر البشير " مجلة قضايا دولية ، مرجع سابق ، ص١٣ .

« ... إننا نتابع الوضع في السودان عن كثب إذ تتواجد مجموعات إرهابية واتصال هذا البلد بدول ترعي الإرهاب ، وقد أعربنا عن وجهة نظرنا في هذا الصدد لكبار المسئولين في الحكومة السودانية في كل من واشنطن والخرطوم ولزعيم الجبهة الإسلامية القومية . وقال : إن للسودان صلات وثيقة بعدد من الدول التي ترعي الإرهاب مثل إيران وليبيا ، وأشار إلى أن الولايات المتحدة تشعر بالقلق من جراء ذلك إذ أن للسودان تاريخ يؤسف له كدولة يستطيع الإرهابيين العمل فيها بحرية ... »[1] .

أعقب ذلك في يوم ١٨ أغسطس ١٩٩٣م ، أن قامت وزارة الخارجية الأمريكية بإدراج السودان ضمن قائمة الدول التي ترعى الإرهاب ، معللة ذلك بما يلي [2] :

١/ سماح السودان باستخدام أراضيه كملجأ للإرهابيين ومن بينهم أعضاء حزب الله ومنظمة الجهاد الإسلامي ، وحركة حماس .

٢/ السماح بوجود مخابئ آمنة أخرى لدعم الإرهابيين بدعم وعلم السلطات السودانية .

٣/ تدريب متطرفين ليقوموا بأعمال إرهابية وزعزعة الاستقرار في الدول المجاورة

٤/ ممارسة بعض الموظفين في جهاز الدولة التابعة للحكومة السودانية للإرهاب .

٥/ رفض الحكومة السودانية اتخاذ خطوات إيجابية حيال ذلك رغم إلحاح الحكومة الأمريكية [3] . وبذلك أصبح السودان ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب التي تضم بجانب السودان كل من إيران وليبيا وسوريا وكوريا وكوبا ، فهل يمارس السودان الإرهاب أو يرعاه ؟ ، ولماذا وضع في قائمة الدول الراعية للإرهاب ؟ ، ولمصلحة من تم ذلك ؟ . وحول ممارسة السودان للإرهاب يمكن القول أن تاريخ السودان في هذا الصدد وبعكس معظم الدول العربية خال بنسبة كبيرة من العنف ، وخاصة من قبل أياد سودانية أو ضد سودانيين رغم ظروف عدم الاستقرار السياسي والحرب التي يعيشها السودان لفترة طويلة ، إذ أن الصراع السياسي في السودان مهما بلغ من مراحل الخصومة والفصام لا تصل إلى مرحلة الاغتيالات السياسية ، ويؤكد ذلك سجل السودان في هذا الصدد إذ أن ما وقعت من أحداث إرهابية بالبلاد جميعها تمت بأياد

---

(١) نشرة السفارة الأمريكية حول الإرهاب في السودان ، بتاريخ ١٢ مارس ١٩٩٢م .

(٢) نشرة السفارة الأمريكية حول قرار ضم السودان لقائمة الإرهاب ، بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٩٣م

(٣) المصدر نفسه .

أجنبية استغلت جو التسامح المتاح في البلاد لتقوم بعملياتها تلك ، مثل مقتـــل الســـفير الأمريكي بالخرطوم المستر كليونوبل ، مستشار السفارة المستر مور علي أيدي جماعة أيلول الأسود الفلسطينية في عام ١٩٧٣م ، كذلك حادث فندق الاكروبـــول والنـــادي السوداني ، والذي قامت به جماعات فلسطينية أيضا [١] ، ثم حادث اغتيال المعـــارض العراقي مهدي الحكيم في فندق هلتون في عام ١٩٨٦م ، وقد أشارت أصابع الاتـــهام إلى دبلوماسيين بالسفارة العراقية [٢] . إذاً فالسودانيون أنفسهم لا يمارسون الإرهـــاب ، إلاّ أن وجود الأجانب الذين يقومون ببعض الأنشطة الإرهابية هي التي دفعت بالسودان إلى قائمة الإرهاب حسب المفهوم الأمريكي الذي يكيل بمكيالين في شأن الإرهـــاب ، حيث أكدت عدة جهات عدم ممارسة السودانيين ، من ذلك :

١/ في سبتمبر ١٩٧٣م ذكر الأمريكي الأسبق جيمي كارتر : « أن الإدارة الأمريكية لا تملك دليل على ادعاءاتها ضد السودان » .

٢/ كذلك أصدرت نشرة اير الأمريكية(*E I R*) *[Executive Intelligence Review]* بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٩٣م مقالاً ذكر فيه : « إن التهم الأمريكية للســـودان بممارســـة الإرهاب غير صحيحة ، وهنالك عدة أسباب لم تفصح عنها الإدارة الأمريكية أدت إلـــى ذلك القرار منها نزاع السودان مع صندوق النقد الدولي ، والطريقة التـــي تديـــر بـــها الحكومة حرب الجنوب ، إضافة إلى تصاعد المعارضة الإسلامية في مصـــر واتـــهام الحكومة السودانية بالوقوف معها » [٤] .

٣/ وفي نفس الإطار أكد المستر تيموثي مايكل كـــارني الســـفير الأمريكـــي الأســـبق بالخرطوم في يونيو ١٩٩٦م ، حول قرار الولايات المتحدة القاضي بســـحب بعثتـــها الدبلوماسية من السودان ، فقد قال : « إن هذا القرار اتخذ لأن السودان يعتبر ملاذاً آمنا لعدة منظمات إرهابية ، تاريخياً فإن المنظمات الأجنبية هي التي قامت بأعمـــال أدت إلى قتل وجرح أجانب وكان من بينهم أمريكيين » [٥] .

---

(١) / آدم محمد احمد ، مرجع سابق ، ص ١٩٥م .

(٢) موسى يعقوب " الغرب والإسلام السياسي والإرهاب " ، **الإنقاذ الوطني** ، العدد ١١٣٧ ، (١٣ مارس ١٩٩٣م

(٤) مجلة قضايا دولية ، (١٣ ديسمبر ١٩٩٣م) .

(٥) " لقاء مع السفير الأمريكي بالخرطوم : تيموثي مايكل كارني " ، **صحيفة السودان الحديث** ، العدد ٢٣١٦ ، (٥ يونيو ١٩٩٦م) .

٤/ كذلك قال جورج موسى مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الإفريقية : « أؤكد عن قناعتي بأن السودانيين ليسوا إرهابيين إلا أن لدينا مخاوف من بعض الأجانب الموجودين بالسودان ، إضافة إلى أننا قلقون علي سلامة سفيرنا ...» ، إذا فالدافع الظاهري وراء اتهام السودان بالإرهاب يمكن في إيوائه لجماعات الجهاد الإسلامي والمعارضة الإسلامية في مصر ، وكل هذه الجماعات ليس على خصومة مباشرة مع الولايات المتحدة إلا بقدر ما تقدمه أمريكا من دعم لأنظمة تقوم بقمعهم ، مثل ممارسات الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني وممارسات بعض الحكومات العربية ضد الجماعات الإسلامية المعارضة وعلى رأسها الحكومة المصرية ، إذا فالتهم الأمريكية للسودان بالإرهاب يأتي دفاعا عن مصالحها ومصالح حليفاتها في المنطقة ، إذ أن الجماعات الإرهابية باتت تستهدف تلك المصالح وتتلخص مصالح تلك الدول في الآتي : **تتمثل مصالح مصر** في أن الحكومة السودانية انتهجت سياسة خارجية مستقلة عن القاهرة ولأول مرة في تاريخها ، كما بذلت تلك الحكومة جهودا تنموية كبيرة مما يقتضي استغلال المزيد من نصيبها من مياه النيل والأمر الثالث أن حكومة السودان فتحت الباب على مصراعيه لدخول العرب والمسلمين مما أدى إلى دخول عناصر من المعارضة المصرية السودان لأول مرة في تاريخ البلاد ، فبالرغم من أن القاهرة تأوي الجماعات المعارضة لمعظم الحكومات التي تعاقبتْعلى السودان حتى تلك الموالية لها لضمان استمرار ولائها ، إلا أن الحكومات السودانية لم تقدم على معاملة القاهرة بالمثل على الإطلاق ، إلا حكومة الإنقاذ الوطني الأمر الذي أثار جنون القاهرة فعمدت إلى إطلاق اتهامات للسودان بإيواء الإرهابيين وحرضت الولايات المتحدة لاتخاذ إجراءات ضده في هذا الصدد .٢/ ويتمثل التهديد السوداني **لمصالح إسرائيل** في إيواء بعض الجماعات الإسلامية والعربية التي تقاتل الكيان الصهيوني مثل منظمة حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله وجماعة أبونضال ، إضافة إلى رجل الأعمال السعودي أسامة بن لادن ، إذ أن هذه الجماعات هي التي تقود العمليات الفدائية ضد الكيان الصهيوني ، الأمر الذي دفعت إسرائيل إلى مطاردتها وملاحقتها ، وبذل مجهودات كبيرة لتصفية وجودها [1] . ٣/ أما التهديد السوداني **للمصالح**

---

(١) صحيفة الحرر ، القاهرة ، العدد ٢٧٩ ، (٢١ نوفمبر ١٩٩٤م) .

الأمريكية فيأتي من باب تهديد الحكومة السودانية لمصالح حليفاتها كما ذكرنا آنفا ، إضافة إلى مصالحها الذاتية المتداخلة مع مصالح تلك الدول والتي تتمثل في تخوف الولايات المتحدة من ظاهرة الإسلام السياسي بعد انهيار الشيوعية بحسبانها قد تكون بديلة للشيوعية في مناهضة الحضارة الغربية والمصالح الغربية في الشرق الأوسط [١] . وبناءا علي ذلك تولت الولايات المتحدة حملة مكافحة هذه الجماعات ومطاردتها ووصمها بالإرهاب والتطرف الديني ، ودعم الحكومات العربية والإسلامية من أجل تصفية وجودها الأمر الذي وضع أمريكا في رأس قائمة المستهدفين من قبل هذه الجماعات [٢] .

ولا شك أن الأمر كله يتعلق بالجدل حول مفهوم وتعريف الإرهاب أو صراع المصالح ، فبالنسبة للسلطات المصرية والإسرائيلية تمثل كل الحركات المقاومة لوجودها حركات إرهابية . وقد تصادف أن هذه الحركات معظمها حركات إسلامية فرضت عليها ضغوط حكوماتها بمعاونة الولايات المتحدة اللجوء إلى ممارسة العنف ، أما في نظر الولايات المتحدة فإن كل الحركات التي تعارض وجودها ووجود الأنظمة الموالية في منطقة الشرق الأوسط والراعية لمصالحها تعتبر حركات إرهابية منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران [٣]. ولعل هذا يغاير ويناقض النظرة الإسلامية بما فيها الجبهة الإسلامية الحاكمة في السودان لتلك الحركات مثل حماس والجهاد الإسلامي والمقاومة الإسلامية في مصر ، فهي في نظرهم حركات جهادية قتيلها شهيد [٤] ، وبناءا علي ذلك فقد لعبت مصر وإسرائيل دورا كبيرا في وصم السودان بالإرهاب ، وإقناع الولايات المتحدة بوضعه ضمن قائمة الدول الراعية لهذه الظاهرة ، حيث ركز الإعلام الإسرائيلي علي تشويه صورة الحركات الإسلامية عموما ووضعها في صدارة الجماعات المتهمة بالإرهاب في العالم [٥] . وفي إطار ذلك جاءت الحملة

---

(١) السيد إبراهيم ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

(٢) صحيفة الأهرام ، القاهرة العدد ٣٩٥٨٧ ، (٢٦ إبريل ١٩٦٥م) .

(٣) مكرم محمد أحمد ، " الحوار مع الإرهاب " ، **مجلة المصور** ، القاهرة ، العدد ٣٦٦٨ ، (١٧ يناير ١٩٩٥م) ، ص ٥

(٤) د / يوسف القرضاوي ، **الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي الإسلامي** ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٩٣م) ، ص ١٠ ، ١٥ .

(٥) **مجلة العالم** ، لندن العدد ٢٧٩ ، (الاثنين ٢ نوفمبر ١٩٩٤م) .

الإسرائيلية على السودان ، وكثيرا ما حملت الصحف الإسرائيلية وأجهزة إعلامها وتصريحات مسئوليها أخبارا بإيواء السودان للإرهاب وتدريب الإرهابيين ، من ذلك ما لإذاعة راديو إسرائيل في ١٥ مارس ١٩٩٢م ، **حيث ذكر أن الولايات المتحدة قدمت** تحذيرا بشأن إيواء الإرهاب وتدريب الإرهابيين ، وأضاف : أن الحكومة السودانية تقوم بعمل دورات تدريبية لعناصر أصولية متطرفة ، حيث يتلقى هؤلاء الأشخاص تدريبات عسكرية ودورات سياسية وأمنية في كيفية تنظيم الثورات وإشاعة الفوضى تدريب الكوادر المعارضة المدنية والعسكرية لإثارة القلاقل في بلادهم ، وأن هذا التدريب يتم في المباني الرئيسية لجهاز الأمن السوداني وفي معسكر برمبيطة بجنوب السودان ومعسكر أبو رخم بالإقليم الشرقي ، ثم في المركز الإسلامي الإفريقي بالخرطوم ، والقاعة الرئيسية لبنك فيصل الإسلامي [1] .

وبنفس القدر فقد لعبت السلطات المصرية دورا كبيرا في تشويه صورة الحركات الإسلامية عموما ، بجانب بعض الأنظمة العربية التي فشلت لأسباب كثيرة عن التفاهم بطريقة سلمية مع الأحزاب المعارضة لها ، وهي التي يغلب عليها حاليا الطابع الإسلامي فراحت تصور معركتها ومساعيها الرامية إلى التضييق علي هذه الأحزاب لتضمن بقائها في الحكم بأنها حرب ضد الإرهاب الإسلامي أو ضد إرهاب الجماعات الإسلامية [2] ، فقد أصبحت أخبار وقضايا الإرهاب في مصر مادة دسمة تلوكها كل الأجهزة الإعلامية الحكومية ، وأصبحت هي الوسيلة الرئيسية التي تتقرب بها الإدارة المصرية من الدوائر الغربية بهدف مساعدتها للقضاء على هذه الظاهرة ، وقد تنبه إلى خطورة ذلك المنحى المؤدي إلى تشويه الإسلام بعض المهتمين بالشئون الإسلامية ، فحذروا حكام المسلمين من ذلك ، أبرزها البيان الذي أصدره المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والفنون الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري ، حيث حذر حكام المسلين من إطلاق التهم والأكاذيب والدعايات الباطلة والمضللة ضد الإسلام والمسلمين ، ودعاهم إلى تحاشي تضليل شعوبهم من أجل إرضاء الغرب وذلك بتشويه صورة الإسلام ووصمه بالإرهاب .

---

(١) صحيفة السودان الحديث ، العدد ٧٨٩ ، (٧مارس ١٩٩٢م) .

(٢) مكرم محمد أحمد ، مرجع سابق ص ٩ .

وفي نفس ذلك الإطار ونتيجة لتعارض المصالح بين الحكومة المصرية والحكومة السودانية المتهمة بالأصولية ، فقد شن الإعلام المصري هجوما عنيفا على السودان متهما اياه بالإرهاب ، وقد حملت القيادة المصرية لواء التشهير بالحكومة السودانية بوصفها بالإرهاب والتطرف الديني ، وقادت كل المساعي الرامية للتضييق علي الحكومة السودانية واستئصالها ، وفي هذا الإطار أوردت صحيفة المستقلة اللندنية في لقاء مع أحد الخبراء المتخصصين في شئون الشرق الأوسط والحركات الإسلامية ، والذي ذكر : « إن تزايد الضغط السياسي للإدارة الأمريكية علي السودان ، يعكس إلى حد كبير زيادة الضغوط التي تواجهها إدارة الرئيس كلنتون من حليفين أساسيين في الشرق الأوسط هما إسرائيل ومصر ، وكلاهما متفقان علي تصعيد الحرب السياسية والإعلامية ضد السودان » ، وأضاف : « إن الحكومة الإسرائيلية تؤيد الضغوط على السودان ضمن حملتها على ما تسمي بالأصولية الإسلامية عامة إذ ترى فيها خطرا إستراتيجيا على أمنها ، وهي تحث علي قطع أي قنوات قائمة للحوار مع الحركات الإسلامية في مصر والجزائر مثلا ، وتضييق الخناق علي الحكومات المتهمة بتبني توجيهات إسلامية مثل إيران والسودان [١] ، أما الحكومة المصرية فإنها تبدو أكثر هلعا وفزعا من إسرائيل نفسها ، فيما يخص التيار الاسلامي بشكل عام وهي تلعب منذ فترة دور المحرض الرئيسي ضده داخل الولايات المتحدة بالتحالف مع الجماعات الضغط السياسي المؤيدة لإسرائيل ، وذكر : إن تشديد الحصار علي السودان كان باستمرار واحدة من المطالب الرئيسية للرئيس المصري حسني مبارك في كل زياراته الأخيرة إلى واشنطن ، ويعتقد أن الحكومة المصرية تري أن مجرد وجود الحكومة الحالية يمثل خطرا إستراتيجيا على أمنها في الحرب الدائر منذ عشرين عاما مع جماعات المعارضة الإسلامية المعتدلة والمتطرفة علي حد سواء » ، وقال : « إن من الممكن توقع ردود فعل الرئيس بيل كلينتون إذا لاحظ أن تضييق الحصار علي السودان ، أصبح مطلبا لبنيامين نتنياهو وحسني مبارك ، وربما بعض القادة العرب الآخرون » [٢] .

---

(١) صحيفة المستقلة ، العدد ١٣٥ ، (٩ ديسمبر ١٩٩٦م) .

(٢) المرجع نفسه .

المبحث الثاني :

مصر وظاهرة الإرهاب الدولي :

من أبرز المؤثرات علي الأمن القومي المصري خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي ومطلع القرن الحالي ، ظاهرة العنف السياسي التي باتت تهدد المصالح المصرية في مختلف مجالاتها . ولم تكن هذه الظاهرة جديدة علي مصر فقد عرفتها الحضارات القديمة التي سادت هناك ، وعلى رأسها الحضارة الفرعونية ، حيث كانت ظاهرة الاغتيالات السياسية معروفة وشائعة انذاك . إلا أن العصر الراهن قد شهد تطوراً للظاهرة بتطورها على المستوي العالمي فاستشرت الاغتيالات السياسية التي استهدفت رموز السلطة والمعارضة على السواء ولم يسلم منها عامة الشعب المصري حيث تبرز الإحصاءات أرقاماً مذهلة في هذا الصدد ، أبرزها قديماً مقتل محمد بن أبي بكر الصديق والي مصر في عهد سيدنا عثمان بن عفان ، والذي أعقبه اغتيال عدد كبير من الولاة والوزراء منهم مروان بن محمد وموسى بن مصعب وخمارويه بن احمد... الخ [1] . ومن أبرزها كذلك خلال العهد الإستعماري اغتيال سليمان الحلبي خليفة نابليون بونابورت في ١٤ يونيو ١٨٠٠م ، واغتيال بطرس باشا ناظر النظار رئيس الوزراء في ١٩١٠م علي يد المحامي المصري الورداني [2] ، واغتيال السيرلي ستاك في ٥ نوفمبر ١٩٢٤م علي يد عبد الفتاح عنايت ، واحمد ماهر باشا في هرم البرلمان ، والنقراشي باشا في مصعد وزارة الداخلية ، وسليم زكي باشا مدير شرطة القاهرة ، ووصفي التل رئيس وزراء الأردن في بهو أحد فنادق القاهرة ، ثم حسن البنا في دار الشبيبة بالقاهرة ، ومحاولة اغتيال سعد باشا والنحاس باشا وصدقي باشا ومحمد محمود باشا ... الخ .

ومن أبرز أحداث العنف السياسي في مصر وأهمها في العصر الراهن محاولة اغتيال الرئيس جمال عبد الناصر [3] قتل الرئيس محمد أنور السادات ١٩٨٢م علي يد

---

(١) محمد يوسف الكندي ، **ولاة مصر** ، (بيروت : دار بيروت للطاعة والنشر ، ١٩٥٩م) ، ص ص ٥٢، ١٨٨ ، ١٦٨ ، ٢٩٢ .

(٢) إبراهيم أمين غالي ، مرجع سابق ، ص ٧٤ .

(٣) هاني الخير ، **أشهر الاغتيالات السياسية في العالم** ، (بيروت : دار أسامة للنشر ، ١٩٨٨م) ، ص ١٤٩ .

الجماعات الإسلامية المعارضة [١] ، ومحاولة اغتيال الرئيس المصري محمد حسني مبارك بأديس أبابا في عام ١٩٩٦م على أيدي تلك الجماعات أيضاً ، إضافة إلى قتل وزير الداخلية رفعت المحجوب ، وقتل الصحفي المصري المناوئ للحركات الإسلامية الدكتور فرج فودة [٢] .

ولعل السبب الرئيسي الذي أدى إلى استشراء ظاهرة العنف السياسي في مصر يتمثل في الغبن السياسي الذي يشعر به بعض الفئات من جراء عزلها عن الساحة السياسية وقمعها وانتهاك حقوقها من قبل السلطات الحاكمة ، فقد تأثرت الممارسة السياسية في مصر بفكرة الفرعون الواحد الحاكم القابض الذي يطاع ولا يعصى له أمر ، وبناءاً على ذلك فإن التعبير عن بعض المواقف السياسية قد تعد معارضة لنظام الحكم القائم وجريمة يعاقب عليها ، مما اضطر البعض إلى اللجوء إلى العنف . ولعل ما يهمنا في هذه الدراسة هو استشراء ظاهرة العنف السياسي في مصر الحديث ، والذي أصبح يؤثر بصورة واضحة على الأمن القومي لتلك الدولة ، مما دفعها للوقوف صفاً واحداً مع الدول التي تسعى لمكافحة الإرهاب ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية .

ارتبطت ظاهرة الإرهاب والعنف السياسي في مصر حديثاً بالجماعات الإسلامية المعارضة ، والتي دفعت السلطات المصرية بعضها بسياساتها القابضة إلى أن تنحو منحى متطرفاً في مواجهاتها مع تلك السلطات [٣] ، وقد بدأت أولى المواجهات بين الحكومة المصرية والإسلاميين عقب ثورة يوليو ١٩٥٢م ، بعد أن انفض التحالف الذي كان يربط بعض الجماعات الإسلامية بقيادة تلك الثورة [٤] ، حينما أبدت جماعات الأخوان المسلمين معارضتها لكثير من السياسات التي اتبعتها الحكومة المصرية آنذاك وعلى رأسها اتفاقية السودان لعام ١٩٣٦م [اتفاقية صدقي بيقن] ، وكذلك قرار عزل

---

(١) عادل حمودة ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .

(٢) يوسف علي سليمان ، **الاغتيالات السياسية في مصر** ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩٨م) ، ص ١٠ .

(٣) د/ حيدر إبراهيم علي ، **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، اكتوبر ١٩٩٦م) ، ص ١٥ .

(٤) حسن محمد احمد حمودة ، **أسرار حركة الضباط الأحرار والأخوان المسلمين** ، (القاهرة : دار الإعلام العربي ، ١٩٨٥م) ، ص ٩٥ .

محمد نجيب من السلطة . فقد وقفت الجماعة بجانب محمد نجيب ضد عبد الناصر حتى تمت إعادته إلى السلطة بصورة مؤقتة [١] ، وبعد إقالته للمرة الثانية دخلت الحركة الإسلامية وعبد الناصر في مواجهات أدت إلي محاولة اغتياله ، الأمر الذي دفعه للتنكيل بالإسلاميين ، وإعدام ستة من أبرز قياداتهم ، وإيداع الآلاف منهم في السجون ، واغتيال مرشد الأخوان المسلمين الإمام حسن البنا من قبل أجهزة الأمن المصرية [٢]

بعد مجيء السادات إلى السلطة حاول التصالح مؤقتاً مع حركة الأخوان المسلمين ، ثم عاد الوضع إلى الانفجار مرة أخرى فمارس السادات إعتقالات واغتيالات واعدامات وسط أفراد وقيادات الحركة والجماعات الإسلامية الأخرى مما أدى في نهاية المطاف إلي اغتياله من قبل تلك الجماعات [٣] .

لم تنحصر الحركة الإسلامية في مصر على جماعة الأخوان المسلمين التي تعتبر أكثر اعتدالاً ، فقد ظهرت حركات إسلامية أخري متطرفة واجهت الحكومات المصرية بأعمال عنف أقلقت مضاجعها ، من تلك الحركات حركة الجهاد الإسلامي والجماعة الإسلامية ، وجماعة التكفير والهجرة ... الخ [٤] . فقد واجهت تلك الحركات محاولات الحكومة الرامية إلى تحجيم دورها بأعمال عنف حصدت الكثير من الأرواح ، كما واجهتها الحكومات المصرية كذلك بعمليات قمعية أدت إلى مقتل الكثير من عضويتها وقياداتها ، وإيداع عدد كبير منهم في السجون .

ولعل لجوء تلك الجماعات لممارسة الإرهاب سببه ردود الفعل الانتقامي للعنف المقنن الذي تمارسه السلطة المصرية ضدها ، وعجزها عن اللجوء إلى وسائل أخري للدفاع عن نفسها ، فمثلاً يبلغ عدد المعتقلين من الجماعات الإسلامية في مصر عشرة آلف شخص يقابل هذا العدد عشرة آلاف ناقم خارج السجون يريدون الأخذ بالثأر لهم ، حيث أن لكل معتقل أو قتيل أخاً أو صديقاً أو قريباً ينفعل باعتقاله أو قتله ، وهذا في

---

(١) د / نوال عبد العزيز مهدي ، **الإخوان ووفد السودان** ، (القاهرة : المطبعة التجارية الحديثة ، ١٩٨٨م) ، ص ٩٧

(٢) محسن محمد ، **من قتل حسن البنا** ، ط ٢ ، (القاهرة : دار الشروق ١٩٧٨م) ، ص ٣ .

(٣) جميل السيد عبد الجواد محمد ، **العلاقة بين النظام السياسي والحركات الإسلامية في مصر ، ١٩٧٠ - ١٩٧٧م** ، (القاهرة : دار المعارف ١٩٨٤م) ، ص ١٢١ .

(٤) فؤاد عبد الرحمن محمد البنا ، **الأخوان المسلمين والسلطة السياسية في مصر** ، (الخرطوم : دار جامعة أفريقيا للطباعة والنشر ، د ت) ، ص ٤٣٨ .

حد ذاته يشكل نواة تنظيم أو خلية إرهابية ، فخالد الاسلامبولي الـــذي قتـــل الرئيـــس المصري محمد أنور السادات كان شخصية ذات اهتمامات عامة ، إلا أن اعتقال أخيـــه دفعه إلى قتل السادات [1] . ويشهد التاريخ كذلك أن اغتيال علاء محي الدين المتحـــدث الرسمي باسم تنظيم الجماعة الإسلامية المصرية عام ١٩٩٠م كان نقطة تحـــول فـــي تصاعد أعمال العنف والإرهاب من قبل تلك الجماعات الإسلامية [2] . وقد أصبحـــت ظاهرة الإرهاب والعنف السياسي المتبادل ، طـــابع السياســـة المصريـــة الراهنـــة ، وأصبحت من أبرز مهددات الأمن القومي المصري في السنوات الأخيرة من مختلـــف الأوجه ، فقد أسهمت الظاهرة **سياسيا** وأمنيا في عرقلة نظام الحكم وخلق توتـــر فـــي العلاقات بين أطراف المعادلة السياسية في مصر ، وتشويه صورة السلطات المصريـــة علي المستوي الدولي ، وذلك باتهامها بممارسات بشـــعة ، وانتـــهاكات لحقـــوق [3] . الإنسان وممارسة التعذيب ، والقتل الجماعي ، وتشـــريد الأســـر ، وإزهـــاق الأرواح البريئة ، وخلق مجموعات إضافية من الحاقدين والناقمين علي السلطة القائمة والمجتمع بإثره [4] ، كما ساهمت في خلق جو من الرعب والخوف وعدم الشعور بالأمن وســـط المجتمع المصري ، وفئات المعارضة ، ولم يسلم من ذلك الشعور مسئولي الحكومـــة والتنظيم الحاكم ، والأجانب وخاصة من رعايا الدول التي تناصر السلطات المصريـــة في تصرفاتها تلك ، فقد تعرض عدد كبير منهم للاغتيال أو محاولة اغتيال ، مما أدي إلى خلق سياج أمني متين بينهم وبين عامة الشعب المصري [5] .

من جانب أخر هددت الظاهرة مصالح مصر **الاقتصادية** وذلك بالصرف البذخي علي الإجراءات الأمنية الرامية إلى تأمين النظام ورموزه ، وتعقب تلـــك الجماعـــات وضربها وتصفيتها [6] ، كما ألحقت الظاهرة أضرارا بالغة بأهم الموارد الاقتصاديـــة

---

(١) مجدي احمد حسين ، " كيف يمكن القضاء علي الإرهاب ورائحة الموت في كل مكان " ، **صحيفة الشعب** ، القـــاهرة ، العدد ٦٤٠ ، (١١ يوليو ١٩٩٥م) .

(٢) صحيفة الأهرام ، القاهرة ، العدد ٣٩٥٨٧ ، (٢٦ ابريل ١٩٩٥م) .

(٣) فلاح السمهوري ، مرجع سابق ، ص٤٢ .

(٤) صحيفة الأخبار ، القاهرة ،العدد ١٣٤٠٦ ، (٢٥ ابريل ١٩٩٥م) .

(٥) مجدي احمد حسين ، مصدر سابق .

(٦) المصدر نفسه .

المصرية والتي تتمثل في قطاع السياحة والاستثمارات الأجنبية ، حيث استهدفت الكثير من العمليات أفواج السياح الأجانب وتلك الاستثمارات الأجنبية [1] ، ونسبة لكل الأضرار التي ألحقتها ظاهرة الإرهاب بالأمن القومي المصري ومصالحها الحيوية ، فقد تولت السلطات المصرية راية مكافحة الإرهاب والجماعات الإسلامية ، وأصبحت في طليعة الدول التي تقاتل هذه الظاهرة .

(١) يوسف علي سليمان ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

المبحث الثالث :

محاولة اغتيال حسني مبارك :

أولاً : وقوع المحاولة :

من القضايا التي ألقت بظلالها علي العلاقات السودانية المصرية في حقبة التسعينات ، والتي تتعلق بظاهرة الإرهاب الدولي ، هي محاولة اغتيال الرئيس المصري محمد حسني مبارك ، الذي تعرض لمحاولة اغتيال فاشلة بالعاصمة الأثيوبية أديس أبابا في السادس والعشرين من يونيو ١٩٩٥م ، وذلك حينما كان موكبه يمر في طريقه للمشاركة في اجتماعات منظمة الوحدة الإفريقية ، فقد تعرض موكبه لاطلاق نار مكثف من مجموعة مسلحة حيث تبادل رجال الأمن الإثيوبي إطلاق النار معهم مما أدى إلى وفاة عدد من الأشخاص من الجانبين ، وفرار بقية المهاجمين ونجاة الرئيس المصري الذي عاد فوراً إلى بلاده [١] . بعد ساعات معدودة من عودته أدلى الرئيس مبارك بتصريحات معادية للسودان وحملة مسئولية الحادث والتورط فيها ، وقال أن العقل المدبر لها سوداني ويدعي محمود سراج ، كما اتهم مبارك إثيوبيا نفسها بالضلوع في المحاولة ، وقد تناقلت أجهزة الإعلام الدولية تلك التصريحات [٢] . كما شنت الأجهزة الإعلامية المصرية هجوماً ضارياً على السودان وركزت علي وجود معسكرات لتدريب وايواء الإرهابيين داخل الأراضي السودانية ، وأنهم من الجماعات الإسلامية المناهضة لأنظمة الحكم في عدد من الدول ، كما ذكر مبارك أن السودان أصبح يشكل خطراً على جيرانه ولابد من تحرك دولي لاحتواء ذلك [٣] .

ثانياً : الموقف الأثيوبي :

في الثالث من يوليو ١٩٩٥م أصدرت وكالة الإعلام الإثيوبية بياناً ذكرت فيه أن ما صرح به الرئيس المصري عبارة عن إشاعات وقصص مختلفة وأكاذيب لا أساس لها من الصحة ، وجاء في البيان ما نصه : « إن على السلطات المصرية أن

---

(1) David Hoile , ***The Klinton Administrations Policy Tward Sudan : 1992-2000*** , (The European Sudanese Public Affeirs Councid June 2000) . P.18 .

(٢) صحيفة السودان الحديث ، العدد ٢١٢٠ ، (١٣ فبراير ١٩٩٦م) .

(3) David Hoile ,Op.cit, P.18 .

تكف عن حملة الأكاذيب والتشهير التي تعلم وحدها دواعيها » ، ومضى البيان إلى القول : « إنه بينما كانت الحكومة الإثيوبية مشغولة بتوفير الحماية للشخصيات الزائرة وتسعى جادة لإلقاء القبض على العناصر الإرهابية التي شاركت في المحاولة ؛ ظل المسئولون المصريون وطوال الأسبوع الذي تلى وقوع المحاولة يتبعون كل أنواع القصص الخيالية ذات الغرض » . ووصفت السلطات الإثيوبية الاتهام المصري بالضلوع في المحاولة بأنها مدعاة للسخرية [١] . بعد مباشرة التحقيقات حاولت السلطات المصرية الضغط على إثيوبيا لإلصاق التهمة بالسودان ، ومن ثم أصدرت وزارة الإعلام بياناً آخر أدانت فيه المحاولات المصرية للتأثير على سير التحقيق ، وأكدت أن جميع الذين خططوا وشاركوا ونفذوا المحاولة هم مصريون مائة بالمائة ، وعددهم أحد عشر شخصاً **وينتمون إلى الجماعات الإسلامية في مصر** [٢] . **بعد أيام** أوفدت القاهرة فريقاً من رجال التحقيق الجنائي والمخابرات العامة لأديس أبابا من أجل مساعدة السلطات الأثيوبية في الوصول إلى الجناة ، كما وصل أديس أبابا فريق أخر من المباحث الفدرالية الأمريكية لنفس الغرض [٣] بعد ذلك بأيام غيرت إثيوبيا من موقفها فاتخذت خطوة مفاجئة حيث أوفدت مبعوثاً خاصاً من الرئيس الإثيوبي ملس زناوي وصل الخرطوم في الثامن والعشرين من يوليو ١٩٩٥م ، أي بعد اثنين وثلاثين يوماً من وقوع المحاولة ، وقد جاء يحمل رسالة من زناوي للبشير يزعم فيها أن ثلاثة من المشاركين في محاولة اغتيال مبارك تسللوا هرباً إلى السودان وعلى رأسهم المواطن المصري مصطفي حمزة [٤] . بعد ذلك اتخذت إثيوبيا عدة إجراءات تصعيدية ضد السودان حيث شنت الأجهزة الإعلامية الإثيوبية هجوماً مكثفاً على السودان متهمةً إياه باختراق سيادة إثيوبيا ، وعدم التعاون في تسليم المتورطين في المحاولة ، ثم قامت إثيوبيا بتقليص بعثتها الدبلوماسية بالخرطوم واتخاذ إجراءات أخرى معادية لحكومة السودان ، وقد أثار التغيير المفاجئ للموقف الإثيوبي الحيرة

---

(١) **تصريح لوزير الإعلام بالحكومة الانتقالية الأثيوبية** ، أديس أبابا ٣يوليو ١٩٩٥م .

(٢) **كتاب ابيض ، الزج باسم السودان في محاولة اغتيال الرئيس المصري مبارك** ، الخرطوم ، مجلس الإعلام الخارجي ، (فبراير ١٩٩٦م) ص ٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ص٥ .

(4) David Hoile , OP.cit p.19 .

والشك في أن واحد ، فذهب البعض إلى أن الموقف الإثيوبي الأول كان هو الموقف الطبيعي قبل توفر المعلومات بترك الأمر للجهات القانونية وعدم التدخل لتغيير سير القضية والعدالة ، وبعد أن تكشفت للسلطات الإثيوبية بناءا علي التحقيقات التي أجريت حقيقة ضلوع السودان ، فإن إثيوبيا اتخذت الموقف الطبيعي الذي كان بإمكان أي دولة اتخاذه عندما تخترق سيادتها بهذه الصورة السافرة ، ويري آخرون بأن الولايات المتحدة ومصر قد فرضتا ضغوطا ومغريات على إثيوبيا لتغيير مجري التحقيق وإلصاق التهمة بالسودان ، خاصة بعد وصول وفدين للتحقيق من مصر وأمريكا ، وأن العملية كلها مدبرة من قبل مخابرات أجنبية من أجل توريط الحكومة السودانية والعمل علي الإطاحة بها كما حدث بالفعل بعد ذلك ، ويستدل هؤلاء على ذلك بأن إثيوبيا كانت قد ألقت القبض على ثلاثة من المتهمين المصريين الضالعين في العملية ، وقامت بمحاكمتهم سرا وأصدرت أحكاما عاجلة للإعدام عليهم ونفذتها دون إطلاع الرأي العام الإقليمي أو المحلي أو الدولي على حيثيات هذه المحاكمات رغم مطالبة السودان والهيئة الدولية بعلنية تلك المحاكمات ، وتمكين الجهات ذات الصلة من الاطلاع على ما يدور فيها ، مما يدل على أن السلطات الإثيوبية تتعمد إخفاء معالم الجريمة ومرتكبيها الحقيقيين لإلصاق التهمة بالسودان [١] .

ثالثا : موقف الحكومة السودانية :

علي الصعيد السوداني فقد أدانت الحكومة محاولة اغتيال الرئيس المصري في حينها ، وأعلنت شجبها لها وأبدت أسفها لوقوعها ، ورفضها لأسلوب العنف كوسيلة لتصفية الخلافات السياسية ، وأكدت رفضها كذلك للإرهاب بكافة أشكاله وصوره ، كما رحبت بنتاج التحقيقات الأولية التي توصلت إليها السلطات الإثيوبية ، إذ أنها تعتبر شهادة براءة للسودان من الاتهامات التي وجهها إليه الرئيس حسني مبارك [٢] . وبعد تغيير الموقف الإثيوبي أبدت الحكومة السودانية النية في التعامل الجاد مع إثيوبيا في البحث عن المطلوبين إن كانوا قد دخلوا الأراضي السودانية ، وقد طلبت الحكومة السودانية من أديس أبابا مدها بمعلومات مفيدة للوصول إلى نتائج إيجابية مع إيفاد

(١) " المشهد في السودان " ، الميدل إيست انترناشيونال ، لندن ، (ديسمبر ١٩٩٦م) .

(٢) كتاب أبيض ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

فريق تحقيق إثيوبي للسودان للعمل في إطار التعاون المشترك ، كما طلبت السودان من القاهرة تعاونا مماثلاً ، إلاّ أن الدولتان لم تستجيبان للطلب السوداني ، ومن ثم قامت الحكومة السودانية بعدة إجراءات للبحث عن المتهمين بما فيها تعميم المعلومات والأوصاف التي جاءت بها مذكرة الحكومة الإثيوبية ، حيث تم تشكيل لجنة برئاسة **الدكتور عبد الرحمن إبراهيم المدعي العام لهذا الغرض** ، حيث قامت بتعميم تلك المعلومات على جميع نقاط البوليس والمطارات والموانئ كما قامت بفحص قوائم وصول ومغادرة الركاب وقوائم خدمات التاكسي والفنادق وتفتيش عدد من المنازل بالإضافة إلى نشر إعلان بكافة أجهزة الإعلام بأوصاف المصريين الثلاثة [١] ، وقامت أخيراً بحصر الأجانب الموجودين بالبلاد بمن فيهم الرعايا المصريين باستثناء حاملي الجوازات الدبلوماسية ، وأخيراً اتخذت حكومة السودان خطوة أكثر أهمية بإلغاء قرارها الصادر في مارس ١٩٩٠م والقاضي بالسماح للأجانب من المسلمين والعرب بدخول السودان بدون الحصول على تأشيرات ، بعد كل ذلك أوضحت اللجنة عدم وجود أي من المتهمين الثلاثة بالبلاد . وبالفعل فقد أعاقت الجهود السودانية للبحث عن المتهمين عدة أمور أهمها : أن الأوصاف المقدمة من السلطات الإثيوبية غير كافية لإيجاد المتهمين حيث ذكرت مذكرة الأوصاف المقدمة من إثيوبيا أن واحداً من المتهمين يرتدي ساعة كاسيو، والآخر متزوج ولعل ذلك يعد مخالفة لاتفاقية تبادل المجرمين بين البلدين الموقعة في عام ١٩٦٤م ، والتي تنص على ضرورة تقديم أوصاف واضحة ومفصلة عن المجرم المراد تسليمه . أيضا فإن حدود السودان المفتوحة وإمكانيات البلاد الأمنية الضعيفة قد تحول دون الوصول إلى المجرمين إن دخلوا السودان فعلاً ، والاحتمال الأخير هو أن يكون المتهمين قد فروا إلى دول أخري غير السودان وهذا هو الأرجح إذ تأكد ذلك بعد ظهور أحدهم في أفغانستان .

رابعاً : أدلة في صالح السودان : في غمرة تلك الاتهامات والإجراءات الرامية إلى التضييق علي السودان من قبل مصر وإثيوبيا والولايات المتحدة ، برزت الكثير من الأدلة التي انصبت في صالح السودان منها :

---

(١) فاطمة سالم ، قضايا في ميزان العدل الدولي قراءة في قراري مجلس الأمن ١٠٤٤ – ١٠٥٤، (الخرطوم : المركز القومي للإنتاج الإعلامي ، ١٩٩٦م) ، ص ١٢ .

الدليل الأول : في الرابع من يوليو ١٩٩٥م أعلنت الجماعة الإسلامية المحذورة في مصر مسئوليتها عن محاولة اغتيال مبارك ، وقالت أنها قامت بها في إطار تصفية الحسابات مع النظام الحاكم في مصر الذي يدخل في مواجهات معها ، وقال البيان إن العملية قامت بها كتائب الشهيد طلعت ياسين أحد قادتها الذي قتلته الشرطة المصرية في أبريل ١٩٩٤م ، وجاء في البيان ما نصه : « إن محاولة التخلص من هذه الطاغية إنما هو واجب شرعي قامت به الجماعة الإسلامية ، وإن محاولاتها لتنفيذ حد الله في هذا المجرم لن تتوقف بأذن الله وذلك لأنه سفك دماء الشباب المسلم المجاهد ، وسجن الشيوخ والأطفال والنساء ، وقام بتعذيب الكبير والصغير ، كما قام بممارسات أضوت بالشعب المصري والأمة الإسلامية »(١) .

الدليل الثاني : في ١٩أبريل ١٩٩٦م أجري مراسل صحيفة الحياة اللندنية لقاءا مع المدعو مصطفي حمزة المتهم الأول في محاولة الاغتيال ، وذلك بمقره بمحافظة كونر بأفغانستان ، أوضح المتهم أنه موجود خارج السودان وأن محاولة الاغتيال ليست للسودانيين ضلع فيها ، وإن الجماعات الإسلامية المصرية هي التي خططت لها وقامت بتنفيذها داخل الأراضي الإثيوبية ، وقال أنه دخل إلى إثيوبيا عن طريق باكستان بجواز سفر عربي ، وقال أنه أثناء المحاولة كان في أفغانستان ولم يكن بالسودان ، وأعلن أن المتهم الثاني في بلد آخر ولا يوجد بالسودان وسيظهر قريبا (٢) .

خامسا : التصعيد الإثيوبي الأمريكي المصري للقضية :

لم ترض الإجراءات التي اتخذتها حكومة السودان بالبحث عن المتهمين ، كل من مصر وإثيوبيا فقامتا بتصعيد القضية على عدة مستويات ، بداية بالمستوي الإقليمي ثم العالمي . فقد تم عرض القضية على اجتماع آلية فض النزاعات الإفريقي المنعقد في ١١سبتمبر ١٩٩٥م ، حيث أصدرت الآلية بيانا شديد اللهجة ضد السودان حملته فيها مسئولية تلك العملية الإرهابية ، وطالبته في نفس الوقت بتسليم المتهمين الثلاثة إلى الحكومة الإثيوبية (٣) . بعد ذلك وفي يوم ٢١ديسمبر ١٩٩٥م قامت إثيوبيا بنقل

---

(١) صحيفة السودان الحديث ، العدد ٢١٢٣ ، (٢٩ فبراير ١٩٩٦م) .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) فاطمة سالم ، مرجع سابق ، ص ١٩ .

القضية إلى مجلس الأمن ، حيث قدم وزير الخارجية الإثيوبي بياناً حول القضية في مجلس الأمن متهماً فيها السودان بالضلوع في المحاولة ، وعدم التعاون في تسليم المتهمين ، [1] أعقبه إصدار القرار رقم ١٠٤٤ ضد السودان في يوم ٣١يناير ١٩٩٦م ، وقد طالب القرار السلطات السودانية باتخاذ الإجراءات الفعلية بتسليم المتهمين الثلاثة لإثيوبيا ، وطالبت الحكومة السودانية بالكف عن دعم الأنشطة الإرهابية وإثارة القلاقل مع جيرانها ، وقد طالب المجلس أن يقدم الأمين العام تقريراً حول التزام السودان بالقرار في غضون ستين يوماً ، وقد أبدت كل من روسيا والصين تحفظات على قرار مجلس الأمن من واقع أنه لا يستند على أدلة قاطعة [2] . بعد انتهاء مهلة الستين يوماً التي حددها القرار ١٠٤٤ لتسليم المتهمين ، رفع الأمين العام للأمم المتحدة تقريره بهذا الصدد ، حيث ذكر فيه أن السودان لم يسلم المتهمين الثلاثة الهاربين ، وبعد مداولات في مجلس الأمن ، وطرح عدة خيارات في جلسة يوم ٢٧إبريل ١٩٩٦م أصدر المجلس قراره رقم ١٠٥٤ ، والقاضي بفرض عقوبات دبلوماسية على السودان هي الأولى من نوعها في تاريخ الأمم المتحدة ، وقد تقرر أن يسري القرار بعد أسبوعين من تاريخ صدوره أي في العاشر من مايو ١٩٩٦م [3] . بعد ذلك أجرت مصر اتصالات مكثفة داخل أروقة مجلس الأمن بهدف استصدار عقوبات إضافية ، والتي تنص على حظر الطيران السوداني وحظر شركة الخطوط الجوية السودانية ، وأي شركات طيران أخري مسجلة بالسودان حيث صدر القرار رقم ١٠٧٠ والذي يحوي تلك العقوبات في ٢٦أغسطس ١٩٩٦م [4] . إلاّ أن القرار لم ينفذ حيث تم تأجيله عدة مرات بسبب الاعتراض عليه من عدد من أعضاء المجلس ، نسبةً للآثار الإنسانية السالبة التي قد تلحق تنفيذها بالشعب السوداني ، ولعدم قناعة بعض الدول الأعضاء بكفاية الأدلة ضد السودان بعد أن وجد مجلس الأمن نفسه أمام بينات ناقصة في ظل ظهور بعض المتهمين خارج السودان ، ومعارضة بعض الدول

---

(١) المرجع نفسه ، ص ٢٦ .

(٢) انظر نص القرار ١٠٤٤ ،ملحق رقم : (و) .

(٣) انظر نص القرار ١٥٤ ،ملحق رقم : (ز) .

(٤) انظر نص القرار ١٠٧٠ ،ملحق رقم : (ح) .

الأعضاء لتلك العقوبات ، ولأسباب أخرى غير معلومة قرر المجلس تعليق العقوبات إلى أجل غير مسمى ، إذ لم تنفذ حتى تاريخ كتابة هذا البحث .

سادسا : تأثير المحاولة على أمن البلدين القومي :

لقد ألقت ظاهرة الإرهاب بصورة عامة ، ومحاولة اغتيال مبارك على وجه الخصوص بظلالها على العلاقات السودانية المصرية ، وأثرت على أمنهما القومي ومصالحهما المشتركة ، وذلك بغض النظر عن الفاعل والجهات التي تقف وراءه .

أ/ تأثيرها على الأمن القومي المصري : على الصعيد المصري يعتبر استهداف رئيس الحكومة المصرية أكبر استهداف لسيادة البلاد القومية وأمنه واستقراره ، خاصة إن حدث ذلك بدعم أو تخطيط من دولة أجنبية كما تشير بذلك الاتهامات ، فمن هذه الزاوية فقط تختلف هذه الحادثة عن سابقاتها والتي تمت جميعها بدعم وتخطيط وتنفيذ داخلي ، مما تعد أحداث داخلية في ظل الصراع على السلطة ، وهو شأن يخص مصر وحدها ولا يعتبر تدخلا أجنبيا في شئون البلاد الداخلية ، وبنفس القدر فقد تمت معالجة كل تلك الأحداث داخليا . وقد كانت للمحاولة بجانب المردودات السلبية ، مردودات أخرى ايجابية استفادت منها حكومة القاهرة ، إذ استدرت من خلالها عطف المجتمع الدولي ودعمها في صراعه مع جماعات المعارضة الداخلية ، فقد أسهمت الحملة الإعلامية المصاحبة لمحاولة الاغتيال على أقل تقدير في سكوت المجتمع الدولي عن الممارسات القمعية التي تمارسها حكومة القاهرة ضد هذه الجماعات ، كما أعطت المحاولة للقاهرة الفرصة للتضييق على حكومة الخرطوم المناوئة لمصالحها في السودان ، وتبرير ودعم محاولاتها الرامية إلى استئصالها ، وذلك بمساعدة المجتمع الدولي والهيئة الدولية ، كما ساهمت المحاولة في إقناع المجتمع المصري بعدالة الإجراءات العدائية التي تتخذها حكومة القاهرة ضد الخرطوم[1] .

ب/ الآثار على الأمن القومي السوداني :

إما على صعيد السودان ، فقد تأثر البلاد كثيرا بما حدث ، وتضرر الأمن القومي السوداني في مختلف مجالاته من جراء ذلك ، ومن تلك الآثار :

---

(١) محمد علي ، دواعي اتهام السودان بالإرهاب ، **السودان الحديث** ، العدد ٢٣٢٠ ، (فبراير ١٩٩٧م) .

أولا : الآثار السياسية :

على الصعيد السياسي كان لإلصاق التهمة بالسودان أثره الكبير في تشويه صورته على المستوي الدولي ، حيث ركزت أجهزة الإعلام العالمية والمصرية على وجه الخصوص علي هذا الحدث ، وصورت السودان كدولة راعية للإرهاب ، مما أعطى القوى المعادية للسودان مبررا مقنعا أمام الرأي العام للتدخل في الشئون الداخلية للبلاد [1] ، وعلى هذا الصعيد كذلك اشتمل القرار ١٠٥٤ على عقوبات دبلوماسية ضد السودان وذلك بإرغامه على تخفيض بعثاته الدبلوماسية في الخارج ، وحث كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تقليص بعثاتها في السودان إلى أدني درجة ممكنة ، كما فرض نفس القرار تقليص تمثيل السودان في المؤتمرات الدولية وعدم عقد مؤتمرات دولية في السودان [2] . من أثاره السياسية كذلك على المستوي الثنائي تدهورت علاقات السودان مع عدد من الدول منها إثيوبيا وإرتريا ومصر وعدد من دول الجوار [3] ، وقد أثرت كل تلك الإجراءات على المكانة الدبلوماسية والسياسية للسودان في المجتمع الدولي وأضرت بمصالحه في هذا الصدد .

ثانيا: الآثار العسكرية :

أما على الصعيد العسكري والأمني فقد أدت محاولة اغتيال مبارك إلى عدد من الأمور التي أضرت بمصالح السودان في هذا الجانب منها :

١/ دعمت الولايات المتحدة عقب المحاولة معظم دول الحزام العربي والإفريقي المعادي للسودان ، وبذلت مجهودات كبيرة للإطاحة بالحكومة السودانية ، وقد انعكس كل ذلك على التحركات العسكرية من قبل دول الجوار ضد البلاد .

٢/ كذلك صعدت مصر من عملياتها العسكرية وإجراءاتها في مثلث حلايب ، وقامت بتهجير بعض المواطنين من المنطقة قسرا ، وقطع إمدادات المياه عن بعض المناطق ، كما قام الجيش المصري بشن هجوم عنيف علي مراكز الشرطة السودانية بشلاتين وأبو رماد ، وحلايب وذلك يوم ٢٧يونيو ١٩٩٥م مما أدي إلى قتل ضابط برتبة ملازم

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) انظر نص القرار ١٠٥٤ ، مصدر سابق .

(٣) محمد علي محمد ، مصدر سابق .

وعددا من الجنود ، كما قامت أربعة طائرات ميج بتطلعات جوية فوق حلايب ، بجانب إطلاق قذائف مدفعية داخل البحر الأحمر بهدف ترويع المواطنين [١] .

٣/ علي الصعيد الإثيوبي فقد ذكر البحث أن إثيوبيا اتخذت إجراءات دبلوماسية ضد السودان بتخفيض التمثيل الدبلوماسي معه ، إضافة إلى إجراءات إعلامية تمثلت في الهجوم الإعلامي الكثيف التي شنته إثيوبيا ضد السودان ، أما على الصعيد العسكري والأمني فقد قامت بإيقاف الرحلات الجوية بين البلدين وإغلاق مكاتب منظمات الإغاثة السودانية والمدارس السودانية بإثيوبيا ، كما وقع حادث اغتيال لأثنين من موظفي منظمات الإغاثة السودانية بإثيوبيا ، وقد تجاهلت السلطات الإثيوبية البحث في الجريمة ومحاكمة المتسببين فيها [٢] ، وقد كان مبررات إثيوبيا إزاء تلك الإجراءات أن هذه المؤسسات السودانية تمثل مدخلا لاختراق الأراضي الإثيوبية . عسكريا في السابع والعشرين من ديسمبر عام ١٩٩٥م زادت إثيوبيا من حشودها العسكرية على حدودها مع السودان ، وقد اعتدت على منطقة باسلام واحتلتها ، وفي الأول من يناير ١٩٩٦م جددت إثيوبيا عملياتها العسكرية واحتلت منطقة العلاو الحدودية ، كما هاجمت القوات الإثيوبية مناطق أخرى في الجبهة الشرقية للسودان ، وهكذا كثفت إثيوبيا من عملياتها العسكرية ضد السودان ، ودعمت حركة التمرد وجماعات المعرضة السودانية علانية منذ تلك الفترة ، بسبب محاولة الاغتيال تلك ، وقد خسر السودان علاقاته الدبلوماسية مع جارة طالما تعاطف مع محنتها ووقف مع ثورتها حتى انتصرت بفعل الدعم السوداني الكبير في عام ١٩٩٠م .

وهكذا فقد أدت محاولة الاغتيال إلى استعداء معظم الدول المجاورة على السودان ، وفتح جبهات قتالية مع معظم دول الجوار مما شكل تهديدا عسكريا منقطع النظير للبلاد ، إذ لأول مرة في تاريخ السودان تدار قتال في الشرق والجنوب والشمال ، ومع معظم الدول المجاورة .

ثالثا : الآثار الاقتصادية :

خلفت محاولة الاغتيال كذلك آثار اقتصادية بالغة علي السودان تمثلت في الآتي :

---

(١) محمد علي محمد ، مصدر سابق .

(٢) المصدر نفسه .

١/ زادت الضغوط الاقتصادية الأمريكية على السودان ، وتمت مقاطعة السلع والمنتجات السودانية من قبل الدول التي تساند مصر والولايات المتحدة .

٢/ أدى الحصار الدبلوماسي الذي نص عليه القرار ١٠٥٤ كذلك إلى تقليص نشاط السودان الاقتصادي في الخارج رغم أن معظم الدول لم تلتزم بذلك القرار[١] .

٣/ لقد أدت الإجراءات العسكرية سالفة الذكر وفتح جبهات قتالية عديدة في آن واحد إلى استنزاف موارد السودان الاقتصادية بصورة غير مسبوقة ، إذ تكلف حرب الجنوب وحدها قرابة الاثنين مليار دولار في اليوم الواحد .

٤/ أنطوى القرار ١٠٧٠ على حظر شركة الخطوط الجوية السودانية الناقل الوطني الوحيد بالبلاد ، وحظر الشركات الأخرى المسجلة بالسودان ولو قدر لهذا القرار أن يطبق حسب الضغوط المصرية الأمريكية فإن السودان سيصاب بضرر اقتصادي كبير نسبة لأهمية الشركة بالنسبة للاقتصاد السوداني ، ودوره في النقل داخليا وخارجيا [٢] .

هكذا ألقت محاولة اغتيال مبارك بظلالها على علاقات البلدين ومصالحها القومية ، سواء تمت العملية بدعم من السودان أم لا ، ولقد كان السودان أكثر تضررا بسبب اتهامه في تلك المحاولة وتأليب المجتمع الدولي عليه ، حيث تضرر السودان من جراء ذلك كثيرا رغم عدم ثبوت التهمة ضده ، فقد اختفت القضية وبصورة غامضة في أروقة مجلس الأمن ، ولم يدر الكثيرون سبب اختفائها المفاجئ ، ويرى الباحث أن هنالك عدة احتمالات أدت إلى اختفاء القضية وتناسيها من قبل مصر وإثيوبيا والولايات المتحدة منها :

الاحتمال الأول : قد يكون ذلك بسبب قناعة مصر وحلفائها بأن لا دور للسودان في العملية ، وأن استمرار تلك الإجراءات سوف لا تحقق الهدف المرجو منه والمتمثل في إسقاط الحكومة السودانية ، لأن التحديات الخارجية كثيرا ما تزيد من حجم التلاحم والوحدة الوطنية خاصة في السودان .

الاحتمال الثاني : قد يكون السبب اعتراض معظم الدول الأعضاء على فرض عقوبات جديدة على السودان لعدم كفاية الأدلة خاصة بعد ظهور أحد المتهمين خارج السودان ،

(١) نص القرار ١٠٥٤ ، ملحق رقم : (ز)

(٢) انظر فهرس القرار ١٠٦٠ ، مصدر سابق .

إسقاط الحكومة السودانية ، لأن التحديات الخارجية كثيرا ما تزيد من حجم التلاحم والوحدة الوطنية خاصة في السودان .

الاحتمال الثاني : قد يكون السبب اعتراض معظم الدول الأعضاء على فرض عقوبات جديدة على السودان لعدم كفاية الأدلة خاصة بعد ظهور أحد المتهمين خارج السودان ، ورفض إثيوبيا تسليم حيثيات المحاكمات السرية التي تمت للمتهمين الثلاثة .

الاحتمال الثالث : تقارير المنظمات الإنسانية العاملة بالسودان والتي أشارت إلى أن فرض عقوبات جديدة على السودان ، وحظر شركة الخطوط الجوية السودانية سيلحق ضررا بالأبرياء وعامة المواطنين ويقود إلى مآسي إنسانية .

الاحتمال الرابع : تخوف مصر من استمرارها في معاقبة واستعداء الشعب السوداني مما يزيد ويعمق الكراهية ضدها ، ويلحق أضرارا إضافية بمصالحها الاستراتيجية في السودان وخاصة في مجال المياه .

الاحتمال الأخير : يري البعض أن هنالك مقايضة تمت التزم من خلالها السودان بعدم الأضرار بمصالح مصر ، وتنفيذ بعض السياسات الداخلية المرضية للولايات المتحدة والقاهرة ، ويؤكد هؤلاء أن تلك المقايضات هو سبب خلافات الإسلاميين الأخير في السودان ، فقد أبرزت حملة كشف الأسرار التي أعقبتها الكثير من الخفايا حول تلك العملية وغيرها ، فذهب البعض في ندوات وتصريحات علنية أن سبب الخلاف هو أن إحدى جناحي الحركة الإسلامية الحاكمة في السودان هي التي قامت بتدبير العملية دون علم الطرف الأخر ، وبعد أن تكشفت خيوطها دخلت في مساومات ومقايضات مع القاهرة والولايات المتحدة ، تقضي بإقصاء الطرف الآخر من السلطة وصيانة مصالح مصر في السودان مقابل سكوت مصر وحلفائها وتنازلهم عن متابعة القضية في مجلس الأمن ، ويري هؤلاء أن أكبر دليل على ذلك أن نفس الأشخاص الذين تتهمهم مصر وتطالب بتسليمهم هم الذين قادوا حملة الانشقاق الأخيرة ، ووقفت مصر بجانبهم لإقصاء الطرف الآخر من السلطة [1] .

---

(١) ندوة الدكتور الترابي بامدرمان : امبدة ، أغسطس ٢٠٠٠م .

الباب الرابع

القضايا العسكرية والمائية وقضايا الحدود

الفصل الأول : القضايا العسكرية والأمنية وحرب الجنوب .

الفصل الثاني : القضايا المائية وأمن البلدين القومي .

الفصل الثالث : قضايا الحدود المشتركة .

الباب الرابع

القضايا العسكرية والمائية ومشاكل الحدود المشتركة

يتناول هذا الباب بعض القضايا التي ألقت بظلالها على العلاقات الثنائية مثل القضايا العسكرية والمائية وقضايا الحدود المشتركة ، فقد جابهت البلدين مشاكل عسكرية كثيرة اقتضت وقوفها معاً للتصدي لها حيث تعرضت مصر للكثير من أوجه العدوان الخارجي ، ووقف السودان بجانبها زوداً عن أمنها القومي ، أما السودان فقد تعرض لأحداث عسكرية داخلية تمثلت جميعها في الصراع السياسي حول السلطة والتي تحولت في بعض الأحيان إلى صراع عسكري استدعت تدخل مصر لصالح أحد أطراف الصراع وكان لكل ذلك آثاره على أمن البلدين القومي .

من جانب آخر فقد ألقت مشاكل المياه بظلالها على علاقات البلدين باعتبار المياه المصلحة المحورية بينهما ، إذ يرتبط الأمن القومي المصري ارتباطاً مباشراً بمياه النيل الذي يعبر السودان ليمد مصر بأسباب الحياء الأمر الذي وضع السودان في موضع اهتمام السياسة المصرية وأدى إلى نشوء الكثير من المشاكل المائية بين البلدين بصور أثرت على مصالحهما المائية المشتركة التي تقتضي التنسيق الثنائي لمواجهة التهديدات التي تستهدف مياه النيل .

على صعيد آخر سيناقش الفصل مشاكل الحدود المشتركة التي تطفح في السطح من حين إلى آخر لتعكر صفو العلاقات الثنائية ، وتضع البلدين في موقف مواجهة تشل قدرتهما نحو التحرك الإيجابي لتحقيق مصالحهما المشتركة وتتيح الفرصة للتدخلات الخارجية التي تستهدف أمنهما القومي . وسيتناول البحث كل ذلك من خلال ثلاثة فصول على التوالي .

الفصل الأول

القضايا العسكرية والأمنية وحرب الجنوب

تعتبر المشاكل العسكرية والأمنية من أبرز وجوه التهديد لأمن الدولة القومي ومصالحها الوطنية ، وقد واجه البلدان مصر والسودان مهددات عسكرية كثيرة داخلية وخارجية ، تطلبت في كثير من الأحيان وقوفهما معاً للتصدي لها ، وسيتناول هذا الفصل تلك المشاكل التي جابهت البلدين والجهود المبذولة من قبل الطرفين في هذا الصدد ، وذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول :

التحديات العسكرية والأمنية

آثارها وسبل مواجهتها :

جابهت المشاكل العسكرية المجتمعات البشرية منذ القدم ، فألقت بظلالها على مصالحها القومية ، وألحقت أضراراً بالغة بأمنها القومي ، إذ أن تاريخ البشرية كله تاريخ حروب وصراعات بين الأمم والشعوب على تلك المصالح [(١)] ، فأصبحت الحرب واستخدام القوة العسكرية أحد الوسائل المهمة لتحقيق الأهداف القومية ، وصيانة الأمن القومي للمجتمعات البشرية بعد فشل الوسائل الدبلوماسية السلمية [(٢)] ، وتبعاً لذلك أصبح امتلاك القوة العسكرية والإعداد العسكري في حد ذاته مصلحة قومية قد يحقق وجودها فقط الهدف المنشود في ترهيب وإخافة العدو ، دون اللجوء إلى استخدامها فعلاً ، يقول تعالى : **﴿ وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله** وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم ﴾ [(٣)] . ونسبةً لأهمية القوة العسكرية فقد عمدت المجتمعات البشرية إلى تكوين الجيوش وإعدادها من أجل حماية وجودها ، أو بهدف الاعتداء على الآخرين [(٤)] ، وقد انحصرت أسباب

---

(١) د/ إسماعيل صبري مقلد ، **الاستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الاساسية** ، مرجع سابق ، ص ١٢٣ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٢٤ .

(٣) سورة الأنفال ، الآية : (٦٠) .

(٤) لواء ركن احمد أنور زاهران ، **العالم والحرب** ؛ (القاهرة : مطابع الأهرام التجارية ١٩٩٢م) ، ص ٦ .

العدوان منذ القدم في الإطماع التي تساور بعض المجتمعات والدول من أجل الحصول على حقوق الآخرين ، من ثروات و موارد مائية وبشرية واحتلال الأراضي بالقوة [١] . تنقسم المهددات العسكرية والأمنية التي تجابه الدولة القومية إلى شقين :

الشق الأول : المهددات الداخلية : وتتمثل في الاضطرابات الداخلية ، وحركات التمرد والعصيان والانقلابات العسكرية ، وغيرها من تلك المهددات التي تؤثر على استقرار الدولة الاقتصادي والسياسي والأمني [٢] .

الشق الثاني : المهددات الخارجية : وتتمثل في الغزو الخارجي والعدوان من قبل الدول الأخرى وخاصةً القوية منها ، أو الدعم الخارجي لحركات التمرد الداخلية وإذكاء نار الاضطرابات داخل الدولة [٣] .

وتلحق المشاكل العسكرية أضراراً بالغة بجسد الدولة القومي ومصالحها الحيوية ، فقد تؤدي إلى الاستيلاء على الدولة كلها واستحواذها بما فيها ومن فيها ، أو استحواذ جزء من مصالحها كنهب الثروات ، وأخذ الأسرى وقتل السكان ، واقتطاع الأراضي ، أو خرق السيادة ، وإذهاب الحكومة الوطنية ، وخنق الإرادة القومية ... الخ [٤] .

ونسبة لتلك الأضرار التي تسببها الحروب فقد اتبعت الدول والمجتمعات وسائل كثيرة لتجنبها أو مجابهتها في حالة الضرورة منها :

أ/ إقامة علاقات دبلوماسية بالوسائل السليمة [٥] . ب/ تكوين التحالفات السلمية والمنظمات التي ترعى التعامل السلمي بين الدول ، وتعمل على تجنب الحروب وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة [٦]، ج/ اتبعت الدول وسائل أخرى تتمثل في الإعداد لمجابهة العدوان وذلك بتكوين الجيوش والأساطيل والترسانات ، والتحالف مع الأطراف

(١) المرجع نفسه ، ص ٧ .

(٢) د/ إسماعيل صبري مقلد ، **الاستراتيجية والسياسة الدولية المعاصر والحقائق الاساسية** ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٤١ .

(٤) جو زيف س . ناي الابن ، **المنازعات الدولية : النظرية والتطبيق** ، ترجمة د/ احمد أمين الجمل ومجدي كامل ، (القاهرة : الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، ١٩٩٧م) ، ص ٥٥ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ٥٨ .

(٦) جمال عبد الملك ابن خلدون ، **السياسة والاستراتيجية في الحربين العالميتين الأولى والثانية** ، (بيروت : دار الجيل ، ١٩٨٧م) ، ص ٣٤ .

الأخرى في وجه تلك الأخطار[١] ، وقد كانت تلك سمة العلاقات الدولية خاصـــة فـــي العصر الراهن بعد أن أصبح خطر الحرب يحدق بالشعوب من كل جانب خاصة فـــي ظل تطور الأسلحة إذ باتت الحروب تهدد معظم جوانب حياة الإنسان ورفاهيتـــه [٢] ، وأخيرا فإن لعبة الحرب والسلام هي أيضا لعبة الرفاهية والتنمية ، فإما أن ننفق علـــى الحرب والاستعداد لها ، وإما أن ننفق للتنمية ورفاهية البشر ، فقد ذهبت معظم أمـــوال دول العالم الثالث في الإنفاق على العسكرة وشراء الأسلحة على حساب البنيات التحتية ووسائل الرفاهية والنماء الاقتصادي .

---

(١) د/ محمد عزيز شكري ، **الأحلاف والتكتلات في السياسة الدولية** ، (الكويت : مطبعة عـــالم المعرفـــة ، يونيـــو ١٩٧٨م) ، ص ٦٤.

(٢) المرجع نفسه ، ص ٥٠ .

المبحث الثاني :

موقف السودان من التهديدات العسكرية التي واجهت مصر :

السودان ومصر دولتان جارتان جمعتهما الكثير من وشائج القربى التي تتمثل في الأصل الواحد ، والتاريخ واللغة والدين المشترك ، إضافة لعلاقة الجوار والمصالح المشتركة . وقد فرضت تلك الوشائج على الدولتين تطلعات وآمال وآلام مشتركة اقتضت بالضرورة نصرة بعضهما البعض في حالتي السلم والحرب ، إلاّ أن واقع العلاقات الثنائية يختلف عن ذلك في أحيان كثيرة رغم ، التهديدات التي جابهت البلدين ، حيث يواجه السودان حرباً في جنوبه استمرت قرابة الخمسين عاماً ، أما مصر فقد واجهت منذ استقلالها الكثير من التهديدات العسكرية الخارجية خاصةً من قبل إسرائيل وبعض الدول الغربية أبرزها العدوان الثلاثي ١٩٥٦م وحرب يونيو ١٩٦٧م ، وأكتوبر ١٩٧٣م ، وقد وقف السودان حكومة وشعباً بجانب مصر خلال تلك المحن زوداً عن أمنها ودفاعاً عن مصالحها القومية ، وسيتناول البحث تلك المواقف من خلال النقاط التالية :

١/ **العدوان الثلاثي** : بدأت الخلافات بين عبد الناصر والكتلة الغربية تطفو على السطح بسبب صفقة الأسلحة التشكيلية لمصر ، والتي تمت بعد الشروط التعجيزية التي وضعتها الدول الغربية لعبد الناصر في هذا الصدد [١] ، وقد أدت تلك الصفقة إلى تراجع الدول الغربية وخاصةً بريطانيا والولايات المتحدة عن دفع ما وعدت به مصر لبناء السد العالي الأمر الذي أثار غضب عبد الناصر ، فأصدر قراراً مفاجئاً في ٢٦ يوليو ١٩٥٦م بتأميم شركة قناة السويس [٢] ، وقد أثار قرار عبد الناصر غضب الدول الموقعة على اتفاقية قناة السويس : [اتفاقية القسطنطينية ١٨٨٨م] ، والدول الرئيسة التي كانت تستخدم القناة ، فبادرت هذه الدول بعقد اجتماع في لندن قررت فيها أن يعهد بالقناة إلى مجلس دولي يضم المصريين ومستعملي القناة الرئيسيين ، وبعد أن اطلع عبد الناصر على هذا القرار أصرّ على موقفه القاضي بتأميم القناة ورفض أي وصاية

(١) محمد احمد محجوب ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .

(٢) نصر محمد ، مرجع سابق ، ص ٢٢١ .

أجنبية عليه [1] . في اكتوبر ١٩٥٦م وقع العدوان الثلاثي على مصر ، حيث أغـارت عليها القوات الإسرائيلية والفرنسية والبريطانية من كل صوب ، وقد احتلـت القـوات المعتدية السويس وشبه جزيرة سيناء ، وشكلت بذلك تهديداً كبيراً لأمن مصر القومـي ومصالحها الاستراتيجية [2] .

موقف السودان :

وجد الموقف المصري تعاطفاً كبيراً من الشعب العربي والإسلامي فخرجـت مظاهرات عارمة تنديداً بذلك العدوان [3] . على صعيد السودان لـم تكـن الحكومـة السودانية برئاسة عبد الله خليل على وفاق مع مصر آنذاك ، وذلك بسبب خلافات حول بعض المصالح الإستراتيجية بعد نيل السودان استقلاله أبرزها الخلاف حـول العملـة وقسمة مياه النيل ، إضافة إلى أن عبد الله خليل كان يري أن من مصلحـة السـودان الانحياز للكتلة الغربية والنأي عن الكتلة الاشتراكية بعكس عبـد النـاصر[4] . بعـد العدوان الثلاثي وجدت الحكومة السودانية نفسها في موقف حرج بين الانحياز لمصـالح البلاد القومية القاضية بعدم التعاطف مع مصر والاستمرار في مصادقة الكتلة الغربية ، وبين الانحياز للرأي العام الشعبي المناصر لمصر ، فبالرغم من أن السلطة الرسـمية برئاسة عبد الله خليل كان على إصرار بعدم التعاطف مع مصر مراعاة لمصالح البلاد القومية آنذاك ؛ إلاّ أن موقف الشعب السوداني ومجموعات المعارضة الحزبية خاصـةً الموالية منها لمصر قد أخذت منحىً مغايراً لموقف الحكومة السودانية ، حيث خـرج الشعب السوداني في مظاهرات كبيرة تأييداً لعبد النـاصر [5] ، كمـا وقفـت معظـم المجموعات الحزبية بجانب مصر ووجهت نداءات إلى الجماهير وأصـدرت بيانـات أدانت فيها العدوان الغربي ودعت لنصرة مصر ، وقد طالب الشعب السوداني خـلال تلك المظاهرات بإلغاء التمثيل الدبلوماسي بين السودان وكل من بريطانيـا وفرنسـا ، وإعلان التعبئة العامة وإغلاق المطارات في وجه طائرات الأعداء ، وفرض رقابـة

---

(١) المرجع نفسه ، ص ٢٢٢ .

(٢) د/ فتح الله الخطيب ، " العدوان الإسرائيلي " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٩ ، (يوليو ١٩٦٧م) ، ص ٥٧ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٥٩ .

(٤) محجوب عمر باشري ، **معالم الحركة الوطنية في السودان** ، مرجع سابق ، ص ٥٠٦ .

(٥) محمد سعيد محمد الحسن ، **عبد الناصر والسودان** ، مرجع سابق ، ص ٣١ .

على أوكار الجاسوسية والصهيونية والاستعمار[1] ، إزاء تلك المواقف الشعبية ومواقف المعارضة الموالية لمصر لم يجد عبد الله خليل بداً من التعاطف ولو ظاهرياً مع مصر انصياعا لرغبة الشعب السوداني وسدا للثغرات التي بدأت تستغلها مجموعات المعارضة ، التي اتهمت عبد الله خليل وبعض أعضاء حكومته بالعمالة للغرب على حساب مصالح الأمة العربية [2] ، بناءاً على تلك الضغوط أوفد عبد الله خليل وزير خارجيته محمد احمد المحجوب إلى مصر لمساندة عبد الناصر والوقوف مباشرة على مجريات الأحداث ، ومتابعة محادثات لجنة منزيس الخماسية بشأن القناة ، وقد استثمر علاقات السودان الطيبة بإثيوبيا التي كانت ضمن لجنة مستعملي القناة الخماسية ، حيث عمل الوفد الإثيوبي بالفعل خلال المؤتمر للحيلولة دون استخدام القوة ضد مصر [3] ، من جانب آخر حرك عبد الله خليل الدبلوماسية السودانية لخوض معركة دبلوماسية مؤيدة لمصر في مقر الأمم المتحدة بنيويورك ، حيث وصف المحجوب العدوان الثلاثي بأنه ليس عدوان على مصر وإنما عدوان مباشر على الأمم المتحدة ومواثيقها ، وطالب بانسحاب الجيوش المعتدية فورا من السويس وتعويض مصر عن كل الخسائر التي نجمت عن العدوان ، وتوقيع عقوبات قاسية على الدول المعتدية [4] .

ماذا استفاد السودان ؟ .

وقف السودان بجانب مصر إلى حين انجلاء العدوان الثلاثي وانسحاب القوات المعتدية من السويس وشبه جزيرة سيناء ، ولا شك أن موقف السودان بجانب مصر قد حققت لها الكثير من أهدافها ، إذ كان لموقف الشعوب العربية القوي بما فيها السودان دوره في انسحاب الدول المعتدية من مصر ، وانتصار الإرادة المصرية في تأميم قناة السويس واتباعها للسيطرة المصرية بعد أن كانت مواردها تذهب لدول أخرى فقد استفادت مصر أيما فائدة من موقف السودان ، فماذا خسر السودان وماذا استفاد ؟ .
بوقوف السودان بجانب مصر تنازل عن الكثير من مصالحه آنذاك منها :

١/ كانت الحكومة المصرية تعادي حكومة السودان بسبب خلافات جوهرية حول بعض

(١) المرجع نفسه ، ص ٣٢ .

(٢) ٦ محجوب عمر باشري ، **معالم الحركة الوطنية في السودان** ، مرجع سابق ، ص ٥٠٧ .

(٣) محمد احمد محجوب ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

(٤) المرجع نفسه ، ص٢٦ .

المصالح الاستراتيجية ، مثل تجديد اتفاقية مياه النيل ، وقضية العملة ، وقد تناسى السودان تلك القضايا الحيوية ونسي عداء مصر ووقف بجانبها إبان العدوان الثلاثي [1].

٢/ خلافات أخرى تتعلق بالتوجه الأيدلوجي للبلدين ، إذ كانت مصر عبد الناصر ووفقاً لمصالحها تتبع للمعسكر الاشتراكي ، الذي قدم للقاهرة دعم عسكري تمثل في صفقة الأسلحة التشيكية ، واقتصادي تمثل في تمويل بناء السد العالي ومعونات اقتصادية أخرى أما السودان فقد كانت مصالحه مع الغرب ، وقد قدمت الدول الغربية معونات للسودان منها العرض المقدم من الولايات المتحدة ضمن برنامج المعونة الأمريكية [2] ، وقد خسر السودان صداقته مع الغرب كذلك ، ووقف بقوة بجانب عبد الناصر ، بل لقد طالب الشعب السوداني بتصفية المصالح الغربية في البلاد ، وهي بلا شك مصالح مشتركة تتمثل معظمها في مشروعات البنى التحتية للاقتصاد السوداني [3] . وقد أكد خسارة السودان لصداقاته ومصالحه في الغرب رئيس الوزراء المطاح به السيد عبد الله خليل متحسراً ، إذ قال : « لا شك إن أحد الأسباب الرئيسية لتألم الولايات المتحدة من السودان موقفنا الصلب في الجانب المصري في فترة حرب الأيام الستة ، ولكن ذلك إنما كان شيئاً طبيعياً ، وكان ينبغي أن يكون مفهوماً لأنه مهما تكن الخلافات بيننا وبين الرئيس ناصر فليس هناك موقف آخر نستطيع اتخاذه » [4]. وقد أثار ذلك الموقف السوداني دهشة المراقبين الذين كانوا يتوقعون عكس ذلك وفقاً لمعاييرهم القائمة على معطيات اللعبة السياسية ، والمصالح المادية ، وقد علق على ذلك الموقف رئيس الوفد الفرنسي في الأمم المتحدة حين قال : « أن الوفد السوداني يقاتلنا في أروقة الأمم المتحدة ، ورئيسه يحرجنا بنظرات قاتلة وعنجهية وتقريع ، وكنا نظن أننا بضربتنا لمصر ولناصر قد أتحنا للسودان فرصة التخلص منه ، ولكن السودانيين يلقون الآن بكل ثقلهم بجانب مصر وعبد الناصر ، وكأنما العدوان وقع على رؤوسهم وحدهم وليس على قناة السويس في مصر [5] ، ولعل السودان كانت قد رجح المصالح الاجتماعية ووشائج القربى التي تربطه بمصر على المصالح المادية في مواقفه تلك ، وليت مصر كانت تبادله نفس الشعور ، إذ أن السودان لم يجن

(١) صحيفة الرأي العام ، العدد ٣٥٤٥ ، الجمعة (١فبراير ١٩٥٧م)

(٢) جيلي عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص٧١ .

(٣) محمد احمد محجوب ، مرجع سابق ، ص١٧ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ١٧ .

(٥) محمد سعيد محمد الحسن ، **السودان ومصر والمصير المشترك** ، مرجع سابق ، ص٢٢٤ .

ثمار ذلك الموقف إلاّ تخطيطاً وتآمراً للإطاحة بحكومته الديمقراطية الوليدة من قبل السلطات المصرية ، الأمر الذي دفع عبد الله خليل لتسليم السلطة للجيش ، فبالرغم من موقف السودان القوى في حرب الأيام الستة ، ورغم الصداقة الحميمة التي كانت تربط المحجوب بعبد الناصر كما ذكر أحمد حمروش في كتابة قصة ثورة ١٣ يوليو [١] ، رغم كل ذلك فإن عبد الناصر كان يخطط للإطاحة بالحكومة الديمقراطية ، وحينما وصلة خبر استيلاء القوات المسلحة على السلطة كان مشرق الوجه مهتماً أشد الاهتمام بما حدث في السودان [٢] ، مما يدل على أن الذي يهم السلطة في مصر ليس موقف السودان إزاء القضايا المهمة ، وإنما المهم مدى تحقيق نظام الحكم في السودان لمصالح مصر وتبعيته لها ، وقد شعر المحجوب بمرارة ذلك الخذلان ، إذ لم تشفع للسودان معاداته لأصدقائه من القوى العظمى لمصالح مصر [illegible] على حساب مصالحه القومية [illegible] قال في مرارة : « [illegible] في أخطر ساعات الأزمة ساعدت ناصر ، ولكنه كان وراء المؤامرة التي أدت إلى الانقلاب العسكري الأول في السودان » [٣].

ب / حرب يونيو ١٩٦٧م وموقف السودان :

في مايو ١٩٦٧م بدأت نذر الحرب تلوح في سماء الشرق الأوسط ، بعد أن أطلق الكيان الصهيوني تهديداته لسوريا [٤] ، إزاء ذلك أمر عبد الناصر بسحب قوات الطوارئ الدولية المتمركزة في سيناء منذ العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦م [٥] ، وتلاه إعلان آخر يقضي بإغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية [٦] ، وقد كان ذلك الإعلان إيذان ببداية الحرب بين العرب وإسرائيل ، إذ فاجأ الكيان الصهيوني الطيران المصري بضربة خاطفة ، فقضي عليها وهي رابضة في مطاراتها ، وقد أدي ذلك إلى هزيمة مصر والنكسة التي منيت بها القوات العربية في يونيو ١٩٦٧م [٧] .

---

(١) محمد سعيد محمد الحسن ، **السودان ومصر والمصير المشترك** ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .

(٢) المرجع نفسه ، ص٢٨٠ .

(٣) محمد احمد محجوب ، مرجع سابق ، ص٢٤٨ .

(٤) د . بطرس غالي ، " الحرب بين مصر وإسرائيل " ، **مجلة السياسية الدولية** ، العدد ٩ ، (يوليو ١٩٦٧م) .

(٥) المرجع نفسه ، ص٥ .

(٦) المرجع نفسه ، ص٨ .

(٧) د / بطرس غالي ، **الجابهة العربية الإسرائيلية** ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٩ ، (يوليو ١٩٦٧م) ، ص٥ .

موقف السودان :

في ظل هذه الظروف أعلن السودان ومنذ اللحظة الأولي ، وقوفه بجانب مصر في محنتها ، فتم إعلان التعبئة العامة في جميع أنحاء القطر استعداداً للحرب [١] ، حيث أعلن رئيس الوزراء الحرب على إسرائيل ، **وعقد مجلس الوزراء جلسة طارئة اتخذ فيها كافة** الإجراءات المتعلقة بإعلان التعبئة العامة ، وإرسال قوات سودانية إلى الجبهة المصرية ، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول التي تساند العدوان الإسرائيلي ، إضافة إلى إرسال المواد الغذائية والماشية إلى شعب مصر ، وأعلن السودان إغلاق أجواءه وموانيه في وجه طائرات بريطانيا والولايات المتحدة وسفنها ، كما اتخذت الحكومة خطوات سلبية لتصفية النفوذ الغربي في البلاد [٢] . وبالفعل وصلت القوات السودانية مصر بعد انتهاء الحرب الخاطفة وعسكرت في بور سعيد [٣] . بعد ذلك اقترح الأزهري عقد مؤتمر قمة عربي بالخرطوم لمعالجة آثار الهزيمة ، وبالفعل انعقدت القمة في أغسطس ١٩٦٧م والتي عرفت بمؤتمر اللاءات الثلاثة [٤] .

أوجه الدعم السوداني لمصر وأثرها على أمن البلاد القومي :

تجلي الدعم السوداني لمصر في عدة أوجه معظمها كان خصماً على مصالح البلاد القومية منها :

١/ تناست تلك الحكومة تحفظاتها تجاه التعامل مع مصر ، فقد رفعت الثورة الشعبية في اكتوبر شعارات معادية لمصر وحرقت العلم المصري ، بسبب تامرها على التجربة الديمقراطية ومساندة حكومة عبود ، ودفعها لتوقيع اتفاقية مياه النيل المجحفة بنصيب الشعب السوداني [٥] . وقد كانت حرب يونيو ١٩٦٧م فرصة لينسى الشعب السوداني ولو مؤقتاً ما فعلته به مصر خلال عهد عبود .

٢/ إعلان التعبئة العامة وخروج مظاهرات مؤيدة لمصر .

---

(١) صحيفة الرأي العام ، العدد ٦١١٠ ، ٥(يونيو ١٩٦٧م) .

(٢) صحيفة السودان الجديد ، العدد ٦١٩٦ ، (الخميس ١٤ سبتمبر ١٩٦٧م) .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) صحيفة الأخبار ، العدد ٤٧٠ ، (الأحد ٣ سبتمبر ١٩٦٧م)

(٥) صحيفة التلغراف ، العدد ١١١٤ ، (الجمعة ٢٣ يونيو ١٩٦٧م) .

٣/ تقديم دعم مادي كبير للقاهرة بجانب الدعم العسكري المتمثل في المؤن وإرسال قوات سودانية إلى الجبهة [١] .

٤/ إعلان الحرب على إسرائيل وحلفاءها .

٥/ قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول التي تساند إسرائيل .

٦/ إجراء حصر شامل للمصالح الغربية بالبلاد تمهيدا لتصفيتها ، وخاصة مصالح أمريكا وبريطانيا وألمانيا الغربية ، وهو ما لم تفعله حتى مصر نفسها ، وقد كان الوجود الغربي في البلاد من أجل المساهمة في مشروعات السودان الإنشائية والإعمارية ، إلا أن موقف الحكومة السودانية قد أدى إلى إيقاف كل تلك المشروعات [٢] ، حيث كان رد فعل الولايات المتحدة وحلفائها إزاء تصرفات الحكومة السودانية تلك عنيفا ومتسرعا ، فقد قامت أمريكا بسحب بعثتها الدبلوماسية من الخرطوم بجانب جميع الخبراء والفنيين ، كما أوقفت برنامج المساعدات الفنية والاقتصادية ، وأصدرت بيانا حذرت من خلالها رعاياها عن السفر إلى الخرطوم[٣]. وقد ذكر تلك العقوبات وزير المالية والاقتصاد السوداني انذاك السيد الشريف حسين الهندي حيث قال : « لقد قامت الحكومة الأمريكية بممارسة سلسلة من العقوبات ضد السودان بسبب موقفه الأخير ، خارقة بذلك كل الاتفاقيات المعقودة بين البلدين في المجالات الاقتصادية والثقافية بغرض تخويف السودان وتهديده لتغيير موقفه السياسي ، فقد أوضحت الحكومة الأمريكية للخرطوم ذلك ، وقد قطعت أمريكا الإعانات المالية عن المبعوثين السودانيين الذين بعثتهم برنامج المعونة الأمريكية للدراسة هناك ، وقامت بإيقاف قرض البنك الصناعي ومعدات مشروعات الطرق وغيرها » [٤] ، وفي نفس الإطار أعلن الدكتور أحمد السيد حمد وزير التجارة والتموين : « إنه تقرر وقف التعامل التجاري مع أمريكا بسبب الحصار الاقتصادي الذي تحاول الحكومة الأمريكية فرضه على السودان » [٥] .

---

(١) صحيفة الرأي العام ، العدد ٦١٣٠ ، (١٩يونيو ١٩٦٧م) .

(٢) صحيفة السودان الجديد ، العدد ٦١٩٩ ، (الأحد ١٨ سبتمبر ١٩٦٧م) .

(٣) صحيفة السودان الجديد ، العدد ٦١٩٦ ، (الخميس ١٤ سبتمبر ١٩٦٧م) .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) المصدر نفسه .

٧/ عقد مؤتمر اللاءات الثلاثة بالخرطوم لمعالجة آثار العدوان .

٨/ تمخض عن المؤتمر عقد مصالحه بين الملك فيصل وعبد الناصر بعد طول خصام ، مما فتح لمصر فرصة الاستفادة من الأموال السعودية والخليجية بعد أن توقفت بسبب القطيعة [١] .

٩/ قدمت الدول العربية المقتدرة دعم مالي كبير لدول المواجهة ومنها مصر [٢] .

١٠/ ساهمت استقبالات الشعب السوداني الكبيرة لعبد الناصر في رفع روحه المعنوية وتحويله من قائد مهزوم إلى قائد منتصر .

وحول تلك الاستقبالات علقت صحيفة أمريكية بقولها : « إنها لا تعرف له نظير تجاه قائد مهزوم »[٣] . كما نشرت مجلة التايمز والنيوزويك خبر الاستقبال حيث ذكر النيوزويك : « إن الاستقبالات المذهلة للشعب السوداني حولت عبد الناصر من رجل مهزوم وجريح لقائد منتصر ، وإنه لولا استقبالات الخرطوم وشحناتها المعنوية العالية لظل عبد الناصر أسيرا لضغوط الهزيمة المريرة »[٤] . وقد قال عبد الناصر نفسه بعد مغادرته الخرطوم : « جئت إلى الخرطوم وأنا جثة هامدة ، وخرجت منها قويا مرفوع الرأس ملئ بالأمل » [٥] .

ماذا جني السودان جراء ذلك الدعم اللامحدود لمصر ؟ :

هكذا وللمرة الثانية وقف السودان بقوة بجانب مصر في محنتها العسكرية ، فضربت بعلاقاتها الغربية ومصالحها في تلك الدول أرض الحائط ، كما اتضح من الدراسة ، حيث قرر الوقوف بجانب مصر خصماً على تلك المصالح ، فقدمت لمصر كل أوجه الدعم المادي والمعنوي ، وقد كان من الطبيعي بعد ذلك الموقف السوداني أن تتحسن العلاقات بين البلدين إلى أبعد مدي ممكن ، وأن تقف مصر بجانب تلك الحكومة كما وقفت هي بجانبها ، إلاّ أن ما حدث بعد ذلك أمر حيّر المراقبين ، حيث أنه وبعد خمسة أشهر فقط من مؤتمر اللاءات الثلاثة في نوفمبر ١٩٦٧م دعمت مصر محاولة انقلابية فاشلة ضد حكومة الخرطوم ، واستمرت القاهرة بعد ذلك تتدخل في الشؤون

---

(١) محمد سعيد محمد الحسين ، **عبد الناصر والسودان** ، مرجع سابق ، ص٧٦ .

(٢) المرجع نفسه ، ص٧٧ .

(٣) محمد سعيد محمد الحسن ، **السودان ومصر المصير المشترك** ، مرجع سابق ، ص٣٥ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٣٥ .

(٥) بشير محمد سعيد ، مرجع سابق ، ص ٤٧٧ .

الداخلية للبلاد بصورة سافرة من أجل عرقلة نظام الحكم ، بدعم الجناح الاتحادي من الحكومة [1] . وأخيراً دعمت القاهرة تنظيم الضباط الأحرار الموالي لها من أجل الإطاحة بتلك الحكومة الديمقراطية ، حيث قاد جعفر نميري الانقلاب في مايو ١٩٦٩م ، بدعم وسند كاملين من الحكومة المصرية [2] .

ج/ حرب أكتوبر ١٩٧٣م :

قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣م تدهورت العلاقات السودانية المصرية بسبب خلافات بين النميري والسادات حول برنامج الوحدة الفورية الذي رفضه النميري ، وتحول العلاقات السودانية الأمريكية ، وتوجه النميري نحو الدول الإفريقية من أجل حل مشكلة جنوب السودان الأمر الذي رفضه السادات [3] .

رغم ذلك التدهور في العلاقات الثنائية جاءت أحداث أكتوبر ١٩٧٣م لتعيد المياه إلى مجاريها ، فقد حققت مصر خلال تلك الأحداث انتصاراً كبيراً على إسرائيل أثلج صدور الأمة العربية [4] . وكان السودان أكثر دوله شاركت الشعب المصري أفراحها بذلك النصر ، فخرجت مسيرات مؤيدة لمصر بالبلاد ، وتحسنت العلاقات بين البلدين ، ووضع الجيش السوداني في حالة استعداد تمهيداً لأي رد فعل قد تقوم به إسرائيل تجاه مصر ، وهكذا وكما شارك الشعب السوداني مصر أحزانها في نكبة ١٩٥٦م ونكسة ١٩٦٧م شارك السودان مصر أفراحها في انتصار أكتوبر ١٩٧٣م ، وذلك رغم توتر العلاقات بين البلدين قبيل تلك الأحداث .

خلاصة القول أن مصر تعرضت لتلك المهددات الأمنية سالفة الذكر ، مما استدعي تدخل السودان ، والملاحظ أن كل المهددات الأمنية التي تعرضت لها مصر هي مهددات خارجية استهدفت الأمن القومي المصري ومصالحها الحيوية ، ومن ثم فإن فتدخل السودان كان ذوداً عن تلك المصالح المصرية ، وكما رأينا فقد وقف السودان بجانب مصر دون اكتراث لمصالحه الحيوية ، إذ أضرت مواقفه تلك كثيراً بمصالحه القومية ، إما تنازلاً عنها لمصر كما حدث إبان العدوان الثلاثي حينما كانت المفاوضات

---

(١) د / بركات موسى الحواتي ، مرجع سابق ، ص٢٣٥ .

(٢) محجوب عمر باشري ، **معالم الحركة الوطنية في السودان** ، مرجع سابق ، ص٥٢٦ .

(٣) د / منصور خالد ، **السودان والنفق المظلم : قصة الفساد والاستبداد** ، مرجع سابق ، ص ٥١٨ .

(٤) محمد حسنين هيكل ، **اكتوبر ١٩٧٣م : السلاح والسياسة** ، (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٣م) ، ص ٥٦١ .

على أوجها في موضوعي العملة ومياه النيل كما رأينا ، أو إلغاءاً لمصالحه في دول أخري بسبب معاداتها لمصر ، كما حدث أيضاً حينما عادي السودان أصدقاءه من الدول الغربية بسبب العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦م ، وكذلك في أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧م ، حينما هدد السودان بقطع العلاقات مع تلك الدول وألغى مصالحه معها .

المبحث الثالث :

التهديدات العسكرية للسودان وموقف مصر :

واجه السودان كذلك تهديدات عسكرية كثيرة استدعت تعاطف الكثير من الدول معه ، وخاصةً العربية والإسلامية منها ، وعلى رأسها مصر . إلاّ أنه وبعكس مصر فإن معظم التهديدات التي واجهت السودان ، واستدعت تدخل القاهرة نابعة من الصراع السياسي الداخلي حول السلطة ، والذي يتبلور في بعض الأحيان في شكل صراع عسكري بين أطراف المعادلة السياسية السودانية ، ومن أمثلة تلك الصراعات حرب الجنوب ، وأحداث الجزيرة أبا وودنوباوي ، ويوليو ١٩٧١م ، ونوفمبر ١٩٧٥م ، ويوليو ١٩٧٦م ، وسيدرس هذا البحث تلك الأحداث وموقف مصر منها ، في حين يدرس البحث حرب الجنوب في مبحث آخر منه ، وفي هذا الصدد لا بد لنا أن نشير ابتداءاً إلى أن التهديدات العسكرية التي واجهت السودان قديماً وحديثاً أتت الكثير منها من قبل مصر نفسها ، ومن ثم فإن موقف مصر في تلك الأحداث هو موقف المعتدي لا موقف النصير . من تلك التهديدات في فترة ما قبل الاستقلال الغزو التركي المصري للسودان واحتلاله ، وكذلك الغزو الإنجليزي المصري [١] . وقد كانت كل تلك الغزوات العسكرية من أجل تحقيق مصالح مصر القومية بجانب مصالح حلفائها من الأتراك والإنجليز ، وقد تمثلت تلك المصالح في جلب العبيد ، والوصول إلى مناجم الذهب في السودان ، والوصول إلى الثروات الأخرى التي يزخر بها البلاد ، إضافة إلى تأمين العمق الاستراتيجي لمصر وتأمين مياه النيل [٢] ، وقد أضرّت تلك الغزوات كثيراً بمصالح البلاد القومية في شتى مجالاتها .

أما في الفترة التي أعقبت استقلال السودان ، فقد واجه البلاد بعض التهديدات العسكرية من قبل مصر ، معظمها بسبب مثلث حلايب حيث استخدمت مصر القوة العسكرية لضم مثلث حلايب مرتين ، مرة في عام ١٩٨٥م ، ومرة أخرى في مطلع التسعينات في عهد حكومة الإنقاذ الوطني ، وقد كان سبب اللجوء المصري إلى القوة العسكرية إخضاع الحكومات السودانية التي تخالف سياساتها وتعرقل مصالحها القومية في

---

(١) نعوم شقير ، مرجع سابق ، ص٥٨٦ .

(٢) مكي شبيكة ، **السودان عبر القرون** ، ط٣ ، (بيروت : دار الجيل ، ١٩٩١م) ، ص٢٤ .

البلاد [١] . أما حالات النزاع الداخلي حول السلطة التي وقفت فيها مصر بجانب حكومة السودان فقد تمثلت في الآتي :

أ/ أحداث أبا وودنوباوي :

تمثلت تلك الاحداث في المواجهات التي تمت بين سلطات النميري والأنصار والتي أدت إلى سقوط الكثير من الضحايا آنذاك ، **وقد كانت الدور المصري في تلك** الاحداث واضحا ، فبعد محاولة قتله في منطقة شوال عاد النميري إلى الخرطوم واتصل بعبد الناصر فأوفد إليه أمين هويدي على الفور [٢] ، وأجرى اتصالات مع السوفيت ولكنهم رفضوا أن يشتركوا في ضرب الجزيرة أبا وسمحوا لطائراتهم أن يقودها طيارو هم ويحلقوا فوق أبا ليوزعوا منشورات مساندة ، وقد حصل النميري على السلاح من ليبيا ومصر وخاصةً مدافع الهاوتزر التي تم بها دك المدينة . كما شاركت طائرات مصرية بقيادة الطيار حسني مبارك الرئيس المصري الحالي في ضرب الانصار بالجزيرة أبا [٣] .

وقد كان الدور المصري الداعم لنظام مايو ضد الانصار آنذاك ضمن أسباب الخلاف بينهم وحكومة مايو حيث كان ضمن شروط الإمام الهادي للمصالحة مع النميري رفض الإمام للتدخل الليبي المصري **في شئون السودان الداخلية ورفض المحور الرباعي** الذي يضم بجانب السودان كل من مصر وليبيا وسوريا [٤] . وقد كتب الإمام الهادي خطاباً لعبد الناصر وأوضح فيه بجلاء مدى التدخل المصري في شئون السودان الداخلية من أجل تحقيق مصالحها الذاتية فقط رغم ما يكنه الشعب السوداني لمصر من حب وما يقدمه لها من تسهائل [٥] .

ب/ أحداث يوليو ١٩٧١م : وذلك حينما قاد الشيوعيون محاولة انقلابية فاشلة للإطاحة بنظام مايو في ١٩ يوليو ١٩٧١م ، وقد تم دحر الانقلاب وإعدام منفذيها من العسكريين والمدنيين [٦]. منذ البداية لم تكن مصر بعيدة عن تلك الأحداث الدامية التي ألمَت بالسودان

---

(١) خضر حمد ، مرجع سابق ، ص ٢٢١ .

(٢) محجوب عمر باشري ، **معالم الحركة الوطنية في السودان** ، مرجع سابق ، ص ٦١٩ .

(٣) د / الصادق الهادي المهدي ، **الجزيرة أبا والهجرة و احداث الكرمك** ، (مطابع سجل العرب ، ١٩٩١م) ، ص ٤١

(٤) بشير محمد سعيد ، من مذكراتي ، **صحيفة الايام** ، مصدر سابق .

(٥) **خطاب الامام الهادي لعبد الناصر حول التدخل المصري في الشئون الداخلية للسودان** ، ملحق رقم : (ط) .

(٦) اللواء خالد حسن عباس ، " الحزب الشيوعي من المعارضة إلى التآمر " ، **صحيفة القوات المسلحة** ، العدد ١٦٦ . (الاحد ٢٠ يناير ١٩٧٢م) .

فقد توفرت للأجهزة الأمنية المصرية معلومات مفادها أن الشيوعيين بمعاونة السوفيت مقدمين على عمل ما في السودان ، وذلك لتعويض ما فقدوه في مصر بعد طرد الخبراء السوفيت منها ، وتسديد ضربة لمصر من عمقها الاستراتيجي [1] ، وبعد توفر تلك المعلومات طلب السادات من النميري الحضور إلى مصر على جنح السرعة لإطلاعه على أمر مهم ، إلاّ أن النميري اعتذر لانشغاله ببعض الأمور الداخلية ، وأوفد نيابة عنه الرائد زين العابدين محمد أحمد ، وبعد عودته وقبل مقابلة النميري وإطلاعه على فحوى الرسالة وقع الانقلاب [2] .

لم يتعامل السادات بهدوء فقد كان على علم بخطورة العملية ، حيث قرر في البداية التعامل مع الانقلابيين ، واعتبرت القاهرة أن الأمر يعنيها تماماً ، فدعا السادات إلى اجتماع طارئ لمستشاريه ، استعرض معهم خلاله التطورات الراهنة في السودان وآثارها على مصر وبوجه خاص في جبهة القتال ضد الكيان الصهيوني ، ووصف الموقف أنه خطيرة ومتفجر [3] ، بعد ذلك قرر السادات إرسال مبعوث بطائرة خاصة حمل رسالة إلى الرائد هاشم العطا قائد الانقلاب مفادها : « أن مصر معنية تماماً ومهمته بسلامة اللواء النميري وزملائه أعضاء مجلس الثورة المعتقلين » [4] ، وقد جاء رد قائد الانقلاب هجوماً على مصر بأنها انحازت ضد التغيير الذي حدث في السودان ، وأعلن هاشم العطا أن النميري سيقدم للمحاكمة ، كما طلب من مبعوث السادات بأن تقوم مصر بتسليم اللواء خالد حسن عباس عضو مجلس قيادة الثورة وزير الدفاع ، والسيد بابكر عوض الله وزير الخارجية [5] ، وقد أجابت القاهرة أن الأول على رأس وفد اقتصادي في بلغراد ، وأن الثاني في برلين الشرقية وأضاف : أنه حتى وإن كانا في مصر ، فإن تقاليد مصر في مثل هذه الأحوال لا تسمح بالتسليم مهما كانت الظروف [6] ، وبناءاً على ذلك اعتبر قادة الانقلاب الجديد أن مصر قد أخذت موقفها الحاسم منه .

---

(١) محمد سعيد محمد الحسن ، **السودان ومصر والمصير المشترك** ، مرجع سابق ، ص ٢٥٧ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٢٥٨ .

(٣) الصحافة ، العدد ٥٢٣٥ ، (٢٤ يوليو ١٩٧١م) .

(٤) محمد سعيد محمد الحسن ، **السودان ومصر والمصير المشترك** ،?مرجع سابق ، ص ٢٥٨ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ٢٥٩ .

(٦) المرجع نفسه ، ص ٢٥٩ .

بعد سماعه خبر الانقلاب غادر وزير الدفاع خالد حسن عباس بلغراد إلى القاهرة ، حيث طلب من السادات توفير طائرات لنقل الضباط والجنود السودانيين الموجودين بالجبهة المصرية لدحر الانقلاب ، وقد ذكر السادات : « إن الجبهة المفتوحة حديثاً في السودان ليست أقل خطراً من الجبهة المتفجرة في مصر في ضفة القناة » ، ومن ثم أصدر أوامره بإعداد طائرات لنقل الضباط والجنود السودانيين من الجبهة المصرية مباشرة إلى الخرطوم ، إلاّ أن جماهير الخرطوم أطاحت بالانقلاب الشيوعي قبل وصول القوات ، حيث أعادت نميري إلى السلطة (١) .

ج/ أحداث ٥ سبتمبر ١٩٧٥م :

في يوم ٥ سبتمبر ١٩٧٥م ، قاد المقدم حسن حسين محاولة انقلابية ضد النميري وقد تم القضاء على الانقلاب وإعدام قادته . وقد كانت المحاولة بدعم وسند من الجبهة الوطنية المعارضة في ليبيا (٢) ، وبناءاً على ذلك شنت الأجهزة الإعلامية هجوماً مكثفاً على ليبيا . وقد وجه النميري خطاباً للقذافي قال فيه : « إن عاصمة بلادك تضم عناصر ثبت تآمرها ضد بلادنا وسيادتها ووحدتها الوطنية »(٣)، وكعادتها كانت مصر أول دولة تقف مع السودان فقد اتصل السادات بالنميري مطمئناً على سلامته وسلامة الجميع ، ومستوثقاً من فشل الانقلاب وسير الأمور بصورة طبيعية (٤) .

د / أحداث يوليو ١٩٧٦م :

في الثاني من يوليو ١٩٧٦م قادت الجبهة الوطنية المعارضة محاولة انطلقت من ليبيا للإطاحة بحكومة مايو ، وقد قاد المحاولة العميد محمد نور سعد ، وبعد معارك في شوارع الخرطوم تم القضاء على المحاولة وإعدام قادتها (٥) . وعن موقف مصر من هذه المحاولة فقد تلقي السادات خبر الغزو من سفارة مصر بالخرطوم ، وعلى الفور طلب من أجهزته بأن تكون في حالة استعداد تام ومتابعة قصوى لأن ما يحدث في الخرطوم يهم القاهرة ويعنيها تماماً (٦) ، يذكر أن السادات كان قد بعث برسالة إلى النميري يحذره من

---

(١) د / بركات موسى الحواتي ، مرجع سابق ، ص ٧٣ .

(٢) Bgnard Sally Ann , O p cit

(٣) صحيفة الأيام ، العدد ٧٥٦٢ ، (السبت ٦ سبتمبر ١٩٧٥م) .

(٤) صحيفة الأيام ، العدد ٧٥٦٣ ، (الأحد ٧ سبتمبر ١٩٧٥م) .

(٥) مصطفي علوي ، " السياسة الخارجية السودانية بعد انقلاب يوليو " ، مرجع سابق ، ص١٦٦ .

(٦) المرجع نفسه ، ص١٦٧ .

هذا الغزو كما فعل إبان الانقلاب الشيوعي [1] ، وقد لخص السادات موقف مصر من المحاولة في لقائه بجريدة أخبار اليوم القاهرية إذ قال : « تجمعت لدينا معلومات وأدلة وقرائن تقول أن السودان مقبل على حركة يتحالف فيها أقصى اليمين [الصادق المهدي] مع أقصى اليسار [الشيوعيين] مروراً بالإخوان المسلمين ، وقد أرسلت مندوباً إلى النميري يحذره بأن هنالك عملاً يدبر ضده وموعده ٢٥ مايو ، إلاّ أن التوقيت بوصول نميري كان مفاجئاً » [2].

كان طلب نميري من القاهرة أن ترسل القوات السودانية المرابطة في القناة ، ومن ثم أصدر السادات تعليمات بتجهيز اثنين وعشرين طائرة أنتنوف لنقل القوات ، حيث تم نقل ألف وخمسمائة جندي وضابط إلى الخرطوم [3] ، كذلك قامت الطائرات المصرية بتصوير منطقة حدود السودان مع ليبيا حيث اتضح أن هنالك عدداً من القوات قادمة إلى السودان ، وتم ضربهم من الجو بطائرات مصرية [4] ، كذلك وجهت إذاعة ركن السودان بالقاهرة موجاتها نحو السودان بديلاً عن إذاعة أمدرمان التي عُطلت ، وقد كان لذلك دور كبير في قمع الثورة في أيامها الأولي [5] . وحول الدور المصري في دحر المحاولة ذكر اللواء الباقر نائب رئيس الجمهورية : « لقد كان لتحرك مصر السريع دور كبير في القضاء على المرتزقة وتدميرهم وقد وضعت مصر كل إمكاناتها تحت تصرف السودان ، ونحن لا نستغرب ذلك فإن مصلحة السودان هي مصلحة مصر ، واستقرار السودان هي استقرار مصر ، فقد جمعتنا المصالح والتاريخ المشترك » [6] . وحول الدافع من الموقف المصري صرح نائب الرئيس المصري حسني مبارك أثناء زيارته للخرطوم للتهنئة بالنصر قائلاً : « إن الحكومة المصرية لا تسمح لأي قوى خارجية بأن تبعث بسلامة السودان وأمنه ، إن تهديد سلامة السودان تهديد لسلامة الشعب المصري وأمنه الاستراتيجي » [7] .

---

(١) محمد سعيد محمد الحسن ، **السودان ومصر والمصير المشترك** ، مرجع سابق ، ص ١٧٤ .

(٢) صحيفة الايام ، العدد ٧٥٦٥ ، (الثلاثاء ، ٩ سبتمبر ١٩٧٥م) .

(٣) محمد سعيد محمد الحسن ، **السودان ومصر والمصير المشترك** ، مرجع سابق ، ص ١٧٥ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ١٧٥ .

(٥) محمد وقيع الله ، مرجع سابق ، ص٢٠١ .

(٦) صحيفة الأيام ، العدد ٧٨١٨ ، (الخميس ٨ يوليو ١٩٧٦م) .

(٧) جريدة الصحافة ، العدد ٨٨٢٦ ، (الأحد ٢٥ مايو ١٩٨١م)

وقد أكد السيد الصادق المهدي التدخل المصري في المحاولة في خطاب أرسله باسم **الجبهة الوطنية إلي الرئيس المصري** محمد أنور السادات يعاتبه فيها على تدخل مصر في شئون السودان الداخلية من أجل مصالحها دون مراعاة لأواصر الأخوة والصداقة والجيرة التي تجمع بين البلدين [1].

تلك هي الأحداث التي جابهت السودان واستدعت تدخل مصر ، ومن خلال دراسة تلك الأحداث بالإمكان إبداء الملاحظات التالية :

١/ ذكرنا سابقاً أن التهديدات العسكرية التي تعرضت لها مصر كلها تهديدات خارجية مؤثرة على الأمن القومي المصري ، وأن تدخل السودان كثيراً ما يكون على حساب مصالحه الاستراتيجية .

٢/ يلاحظ أن التهديدات التي جابهت السودان وتدخلت مصر لدرئها انقسمت إلى قسمين :

القسم الأول : تهديدات خارجية آتية غالباً من مصر نفسها مثل الغزو التركي المصري والإنجليزي المصري للسودان ، وتدخل مصر في حلايب .

القسم الثاني : تهديدات داخلية تتعلق بالصراع السياسي حول السلطة ، وتدخل مصر في هذه الحالة دائماً يكون من أجل ترجيح كفة طرف من أطراف الصراع على حساب الطرف الآخر ، وغالباً ما تكون لمصر مصلحة ذاتية وراء ذلك التدخل ، الأمر الذي يعد تدخل في شئون السودان الداخلية ، ومن ثم يعد انتهاك للأمن القومي السوداني ومصالحه الحيوية لا تحقيق لها .

٣/ معظم الحالات التي تدخلت فيها مصر عسكرياً في السودان تمت في عهد مايو وهدفت إلى تعضيد ذلك النظام ضد الأغلبية الشعبية الرافضة له ، والتي تمثلت في الجبهة الوطنية المعارضة ، **وجماعات المعارضة الداخلية الأخرى .**

٤/ أسهمت الأجهزة الأمنية المصرية بدور فعال في كشف جزء من التحركات العسكرية لجماعات المعارضة السودانية ، مما يدل على أن تلك الأجهزة تعنيها أمر السودان حكومةً ومعارضةً ، ومن ثم فهي تتجسس عليهما معاً من أجل التنبؤ بمستقبل الحكم في السودان صيانةً لمصالح مصر الاستراتيجية فيه .

---

(١) نص خطاب السيد الصادق المهدي للسادات حول أحداث يوليو ١٩٧٦م ، ملحق رقم : (ج) .

المبحث الرابع :

موقف مصر من حرب الجنوب وأثره على الأمن القومي السوداني :

من التهديدات العسكرية التي واجهت السودان فأثرت على أمنه القومي مشكلة الحرب في الجنوب ، والتي ظلت تستنزف ثروات البلاد وموارده المادية والبشرية لمدة قاربت نصف قرن من الزمان [١] ، ونسبةً لوشائج القربى والجوار التي تربط مصر بالسودان فقد كان متوقعاً أن تعايش مصر آلام السودان المتمثل في الجرح النازف في جنوبه ، ذلك أن لحرب الجنوب تأثيراتها البالغة على الأمن القومي المصري أيضاً ، والذي يرتبط في أحيان كثيرة بالأمن القومي السوداني ، إلاّ أن الأمر الذي يثير الدهشة لدى الكثير من المراقبين **وخاصةً من الشعب السوداني ، هو** أن درجة المعايشة المصرية لمشكلة السودان في جنوبه ، ودرجة انفعالها بها تعتبر محدودة للغاية ، بالقياس مع حجم التهديدات التي تمثلها الحرب على أمن البلدين القومي . والذي يثير الدهشة والحيرة أكثر هو أن مصر استغلت هذه الحرب في أحيان كثيرة كأداة لإدارة اللعبة السياسية في السودان وفقاً لمصالحها التي اقتضت في بعض الأحيان الوقوف بجانب متمردي الجنوب ضد الحكومة السودانية . وبناءاً على ذلك طرحت العديد من التساؤلات حول مدى تأثير حرب الجنوب على أمن البلدين القومي ؟ ، وما هو حقيقة الموقف المصري من حرب الجنوب ؟ ، وتساؤلات أخري سيجيب عليها **هذا المبحث** بالقدر المستطاع .

أولاً : خلفية تاريخية عن حرب الجنوب :

تعتبر الحرب الدائرة في جنوب السودان من أطول الحروب أمداً في العصر الراهن ، إذ استمرت زهاء الخمسين عاماً ، وأسهمت بصورة رئيسية في التخلف الذي يعيشه السودان اليوم ، وقد اندلعت حرب الجنوب أساساً بسبب سياسات الاستعمار الثنائي في السودان ، كما لعبت مصر دوراً كبيراً في إشعالها ، بسبب السياسات التي انتهجتها هناك من خلال مندوبها في السودان الصاغ صلاح سالم [٢] . أسهمت الحكومات

---

(١) د/ منصور خالد ، " العوامل الخارجية في الصراع السوداني " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٩١ ، (يناير ١٩٨٨م) ، ص ١٠١ .

(٢) محمد سعيد محمد الحسن ، **الصاغ صلاح سالم والسودان ١٩٥٢-١٩٥٦** ، مرجع سابق ، ص ٨٦ .

السودانية المتعاقبة بدورها في إسعار نار الحرب في الجنوب ، بسبب سياساتها الغير مدروسة تجاه المشكلة منذ فجر الاستقلال ، خاصةً فيما يتعلق بمطلب الفدرالية وإخفاقات لجنة السودنة واستغلال مشكلة الجنوب كأداة للصراع الحزبي وإدارة اللعبة السياسية في البلاد [١] ، زاد من تطور حرب الجنوب سياسات حكومة عبود الرامية إلى حل المشكلة عن طريق فرض اللغة العربية والدين الإسلامي في الجنوب بالقوة [٢] ، وقد تمكنت حكومة مايو من حل المشكلة وعقد اتفاقية مع المتمردين أدت إلى توقف الحرب لمدة أحد عشرة عاماً ، وانفجر الوضع مرة أخرى في ١٩٨٣م [٣] ، ثم جاءت حكومة الإنقاذ الوطني وانتهجت سياسات عمقت من جذور قضية الجنوب وأعطتها أبعاداً دولية أصبحت تهدد وحدة السودان وأمنه واستقراره [٤] . ورغم الجهود التي بذلتها الحكومات السودانية المتعاقبة لإيجاد مخرج لحرب الجنوب ، إلاّ أنها فشلت جميعاً بسبب الخلافات الجوهرية حول بعض القضايا وانعدام الثقة بين أطراف الصراع ، وتدخل أطراف أخري لها مصلحة في استمرار الحرب .

ثانياً : تأثير حرب الجنوب على الأمن القومي السوداني :

تركت حرب الجنوب أثاراً بالغة على جدار الأمن القومي في السودان ، في مختلف مجالاته ، حيث كان السبب الرئيسي في تخلف البلاد وإقعاده عن اللحاق بركب الأمم المتقدمة رغم توفر الإمكانيات لذلك [٥] ، فقد أسهمت حرب الجنوب في عدم الاستقرار السياسي الذي يعاني منه أنظمة الحكم في السودان منذ الاستقلال ، حيث كان لهذه الحرب دورها الرئيسي في سقوط الحكومات السودانية المتعاقبة [٦] ، كما أسهمت في تعثر عملية الوحدة الوطنية والانصهار القومي الأمر الذي أصبح يهدد البلاد بالتمزق خاصةً في الآونة الأخيرة ، حيث احتدم الصراع عنيفاً بين التيارات السياسية

---

(١) عبد الغفار محمد أحمد ، **السودان والوحدة والتنوع** ، مرجع سابق ، ص ٩٦ .

(٢) بونا ملوال ، " حول جذور النزاع الراهن في جنوب السودان " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٩، (يناير ١٩٨٨م) ، ص ٨٠ .

(٣) " أثر الحل السلمي لمشكلة جنوب السودان علي أفريقيا " ، **صحيفة السودان الحديث** ، (٣٠سبتمبر ١٩٩٩م) .

(٤) عبد لسلام إبراهيم بغدادي ، مرجع سابق ، ص ١٧٣ .

(٥) لواء د/ محمود خليل ، " الأمن القومي السوداني ومشكلة الجنوب " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٨٦ ، (أكتوبر ١٩٨٦م) ، ص ٢٣٤ .

(٦) المرجع نفسه ، ص ٢٣٥ .

والعرقية والجهوية والدينية بصورة لم يسبق لها مثيل [١] . هذا على الصعيد السياسي الداخلي ، أما على صعيد سياسة السودان الخارجية فقد أسهمت الحرب كثيراً في عرقلة مصالح السودان الخارجية ، إذ كانت السبب الرئيسي في تدهور علاقات السودان مع معظم دول الجوار الإفريقي ، التي نظرت إلى هذه الحرب بحسبانها حرباً بين عرب الشمال وزنوج الجنوب ، مما أدى إلى خلق طوق من الدول الإفريقية المعادية للسودان [٢] ، وعلى المستوى العالمي أسهمت حرب الجنوب في تدهور علاقات السودان مع عدد كبير من دول العالم ، فحينما كان جون قرنق يرفع شعارات ماركسية تدهورت علاقات السودان مع دول المعسكر الاشتراكي ، وبعد انهيار الشيوعية تحول قرنق إلى الغرب فتدهورت علاقات السودان مع تلك الدول ، والمسيحية منها على وجه الخصوص [٣] ، حيث تزعمت الولايات المتحدة الحملة الدولية ضد حكومة الإنقاذ السودانية باتهامها بخرق حقوق الإنسان ، وممارسة العنصرية ، والتفرقة الدينية والرق ، والتطهير العرقي ، والاضطهاد الديني ضد العناصر الزنجية في الجنوب وجبال النوبة ، وقد كانت تلك فرصة للتدخلات الأجنبية في السودان للنيل من سيادة البلاد وأمنه واستقراره [٤] ، **وقد أسهمت القاهرة وأدلت بدلوها في هذا الصدد** ، وأصبحت ضمن الدول التي تنفذ الاستراتيجيات الغربية تجاه حكومة السودان المناوئة لمصالحها القومية في البلاد [٥] . على الصعيد الاقتصادي أسهمت الحرب في إقعاد السودان اقتصادياً ، وعجزه عن استغلال الثروات التي تزخر بها البلاد ، من ثروات بترولية وزراعية وحيوانية ومعدنية وسياحية ... الخ [٦] ، فبدلاً من أن يصبح السودان دولة عظيمة وسلة لغذاء العالم ، أصبح من أفقر دول العالم ، حيث أصبح محطاً للاغاثات والمنظمات الطوعية بسبب العجز عن استغلال الثروات ، أو تبديد القليل المستغل منها

---

(١) جمال عبد الجواد ، " أزمة التكامل القومي في السودان : حالة الجنوب " ، **مجلة الفكر الاستراتيجي العربي** ، العدد ٢٩، بيروت (يوليو ١٩٨٩م) ، ص ٣٤ .

(2) *Interview With Francis Deng* ", **Africa Report** , Op . cit , P.20 . "

(٣) محجوب الباشا ، **التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان** ، (الخرطوم : مركز الدراسات الاستراتيجية) ، ص ٢٤٠ .

(٤) **بيان وزارة الخارجية الأمريكية حول المناطق الآمنة في الجنوب،** ١٤ يونيو ١٩٩٣م .

(٥) صحيفة الأهرام ، القاهرة ، (١ديسمبر ١٩٩٧م) .

(٦) لواء د/ محمود خليل ، **الأمن القومي السوداني ومشكلة الجنوب** ، مرجع سابق ، ص٢٣٦ .

في الحرب وإفرازاتها من صراعات سياسية وفساد سياسي واقتصادي [١] ، هذا بالإضافة للآثار الاجتماعية والأمراض التي خلفتها حرب الجنوب في جسد المجتمع السوداني من فقر وجوع ، ونعرات عنصرية وجهوية ، وحروبات قبلية ، ونزوح ولجوء إلى دول الجوار ، إضافة إلى قتلى وأسرى وجرحى ومشوهي الحرب الذين يفوق عددهم التصور ، مما يدل دلالة قاطعة على أن هذه الحرب قد خلفت آثاراً عميقة في جسد الأمن القومي السوداني يصعب إزالتها [٢] .

ثالثاً : تأثير حرب الجنوب على الأمن القومي المصري :

مما لاشك فيه أن آثار حرب الجنوب لا تقتصر على السودان فحسب ، وإنما تتعداه لتطال الأمن القومي المصري كذلك ، فالسودان ومصر تاريخياً بمثابة الجسد الواحد ، إذا اشتكى منه عضو تداعي له سائره بالسحر والحمى ، وذلك لصلة الجوار والقرابة والمصالح المشتركة [٣] .

ونسبة لأن التركيز في هذا البحث على جانب المصالح الاستراتيجية ومهدداتها الأمنية ، فإن المصالح المصرية قد تضررت كثيراً من جراء حرب الجنوب ، فقد كانت السبب الرئيسي في عرقلة إنشاء قناة جونقلي التي ستوفر الكثير من الفوائض المائية للبلدين حال إنشائها ، فقد تعطل المشروع بسبب الحرب بعد أن قطعت الإنشاءات فيها طوراً متقدماً في عهد حكومة مايو [٤] ، من جانب آخر فقد كانت حرب الجنوب الذريعة الرئيسية للتدخل الإسرائيلي في المنطقة ، وتعزيز مساعيها الرامية للسيطرة على مياه النيل عبر إثيوبيا ويوغندا وعدد من دول المنبع ، حيث أنشأ الكيان الصهيوني بالتعاون مع حكومات هذه الدول وتمويل الولايات المتحدة عدداً من السدود والخزانات والمشروعات الزراعية على منابع النيل [٥] .

---

(١) المرجع نفسه ، ص ٢٣٦ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٢٣٧ .

(٣) د / سليمان عثمان ، " كلمات علي رؤوس الأصابع : بين مصر والسودان مصالح دائمة ومصير مشترك " ، **صحيفة السودان الحديث** ، العدد ٧٥٧ ، (٥ فبراير ١٩٩٢م) .

(4) Jorge Tombelako " *The Impact of The Jonglei Scheme On The Economy Of The Dinka* " **African Affairs** ,Vol 84 , No 334, (Jan 1985) .

(٥) شوقي سعيد ، " المياه في الشرق الأوسط : أزمة في عهد الأزمات " ، **نشرة بحوث استراتيجية** ، العدد صفر ، بيروت لبنان ، (١٩٩١م) . ص ٣٣ .

إن الخطر الكبير على الأمن القومي المصري يكمن في حالة تعثر حل مشكلة جنوب السودان وقيام دولة جديدة هناك ، فقد يؤدي ذلك إلى ظهور شريك جديد يقاسم مصر حصته من مياه النيل ، وغير مرتبط بالاتفاقيات المائية المعقودة بين مصر والسودان ، مما يعني فرصة جديدة للتدخل الإسرائيلي في المنطقة وتهديد أمن البلدين القومي في مجال الموارد المائية [١] ، كذلك فإن الأمن القومي المصري يرتبط ارتباطاً مباشراً بالأمن السوداني ، ومن ثم فإن أي حروب وقلاقل داخل السودان مثل حرب الجنوب سيمتد تأثيره ليطال الأمن القومي المصري في كثير من الأحوال ، ومن الملاحظ أن عدم الاستقرار السياسي في السودان وتقلب الحكومات ، قد تفرز حكومات معادية لمصر إذ لا ترضى مصر في السودان بغير حكومة موالية لها وراعية لمصالحها ، وحرب الجنوب كثيراً ما تحول دون استقرار الحكومات السودانية سواء كانت الموالية منها لمصر أو المعادية لها [٢] ، إلاّ أن هذه الحرب في أحيان أخرى قد تنصب في صالح مصر ، ذلك أنها تضعف السودان ، وتجعله عاجزاً عن التفرغ للتنمية خاصةً في المجال الزراعي ، مما يجعله عاجزاً عن استغلال نصيبه من مياه النيل والمطالبة بالمزيد ، وهذا ما لا يرضى مصر [٣] ، لكل ذلك نجد أن موقف الحكومات المصرية من حرب الجنوب غامض ومتذبذب ، إذ أنها في كثير من الأحيان تقف مع الحكومة السودانية ، فقد كانت مصر لا تقبل أي كلام عن جنوب السودان ، وتقف مع الحكومات السودانية بقوة ، إلاّ أن ذلك الموقف يجب أن لا تؤدي إلى انتصار الحكومة على المتمردين ووقف الحرب مما يعني استقرار سياسي وتنموي في السودان وهذا في غير صالح مصر [٤] ، وبعد نظرية بطرس غالي عن أهمية دول المنبع أصبحت مصر تمد حبال الوصل مع الجنوبيين مع رفض فكرة تقرير المصير الذي يعني وجود شريك جديد يقاسم مصر مياه النيل وفرصة جديده لإسرائيل لتهديد مصر مائياً عبر ما يعرف بنظرية الضلع الثالث .

---

(١) عباس الطرابيلي ، مصر والسودان قضية الأمن القومي ، **صحيفة الوفد** ، القاهرة ، (١٩يونيو ١٩٩٨م) .

(٢) د/ حسن مكي ، " الأمن الاستراتيجي للسودان وركائزه " ، **صحيفة السودان الحديث** ، العدد ٥٨٢ ، (أكتوبر ١٩٩١م)

(٣) شرف الدين احمد حمزة ، " مصر الرسمية والشطرنج السياسي في السودان " ، **صحيفة القوات المسلحة** ، مصدر سابق .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) د / عبد اللطيف البوني ، " سفينة العلاقات السودانية المصرية من شلالات النيل إلى أمواج الخليج " ، **صحيفة السودان الحديث** ، مصدر سابق .

رابعاً : موقف مصر من حرب الجنوب :

لقد اتضح من المباحث السابقة أن حرب الجنوب تؤثر على الأمن القومي السوداني بدرجة كبيرة ، وتؤثر على الأمن القومي المصري كذلك من خلال تأثيرها على الأمن القومي السوداني المتداخل مع الأمن القومي المصري ، كما أنها تؤثر على الأمن القومي المصري في مجال المياه سلباً بتعطيل المشروعات المشتركة الرامية إلى زيادة إيرادات المياه مثل مشروع جونقلي ، وكذلك بإتاحة الفرصة للتدخلات الأجنبية ، والصهيونية على وجه الخصوص في منابع النيل ، وقد تؤثر عليه ايجاباً بإقعاد السودان عن النهضة الاقتصادية والزراعية ، والتي قد تنقض ما تأخذه مصر من مياه النيل .

وقد كان من الطبيعي ، وحسب وشائج الاخوة والجوار التي تربط البلدين أن تقف مصر بجانب السودان في حربه الطويلة الأمد في جنوبه ، خاصةً وأن الحرب تؤثر على مصر أيضاً ، وفي ظل تدخل أيادي أجنبية في هذا الحرب لصالح المتمردين ، إلاّ أن الواقع يؤكد غير ذلك ، حيث أن تاريخ العلاقات الثنائية يؤكد على أن موقف مصر من حرب الجنوب يتحدد وفقاً لمصالحها فقط ، فقد تقتضي مصالحها الوقوف بجانب الحكومة أحياناً ، وفي حالات أخري الوقوف على الحياد ، وتارة الوقوف بجانب متمردي جنوب السودان ، وقد كان لمواقف مصر المتباينة تلك آثارها الكبيرة على الأمن القومي السوداني سلباً أو إيجاباً كما سنري من خلال التحليل التالي

لقد ركزت معظم الكتابات والتحليلات على تحميل وزر نشوء مشكلة الجنوب السوداني للاستعمار البريطاني وسياسات الحكومات الوطنية السودانية وذلك إما خشية من مصر ، أو حباً فيها بالتغاضي عن أخطائها إبان العهد الاستعماري لصالح الوحدة ، فقد تجاهلت معظم تلك الكتابات دور مصر في نشوء وتطور حرب الجنوب . ويؤكد الباحث أن الأطراف الثلاثة : [بريطانيا ومصر والحكومات السودانية] يتحملون أوزاراً متساوية أو متقاربة في نشأة هذه الحرب وتطورها ، وما يهمنا هنا هو الدور المصري والذي يمكن تناوله في التحليل التالي :

أ/ الدور المصري في فترة ما قبل استقلال السودان :

يتمحور الدور المصري أساساً حول مساعي القاهرة بشتى السبل لاحتواء السودان تحقيقاً لمصالحها وصيانةً لعمقها الاستراتيجي وشريان حياتها الممتد حتى منابع النيل عبر السودان شماله وجنوبه ، ونسبةً لأن بريطانيا شريكة مصر في استعمار السودان كانت تحد من طموحات مصر تلك فقد دار الصراع عنيفاً بين الشريكين حول مستقبل السودان بين الوحدة مع مصر أو الاستقلال التام [١] . وبقدر ما كانت لمسالة الشركاء المتشاكون في استعمار السودان من آثار إيجابية على البلاد إذ عجلت بالاستقلال دون إراقة دماء ؛ فقد كان لها أيضاً آثار سلبية تمثلت في التمهيد لحرب الجنوب طويلة الأمد ، فقد استخدم الطرفان مختلف الوسائل لتحقيق سياساتهما في السودان فدعمت بريطانيا التيار الاستقلالي **في حين دعمت مصر التيار الاتحادي** [٢] . وامتد عبث الطرفين إلى الجنوب لينقض من نسيج الوحدة الوطنية الهشة أصلاً والمتكونة حديثاً ، فقد كان الجنوب ومستقبله أيضاً موضع مساومات وأداة للصراع بين الطرفين ، فقد حاولت بريطانيا فرض عزلة على الجنوب تمهيداً لفصله عن الشمال وحينما تعذر ذلك حاولت استخدام تخلف الجنوبيين كذريعة لتأخير الاستقلال وإعاقة الوحدة مع مصر [٣] ، أما مصر فقد حاولت استخدام الجنوب كعنصر ضغط على بريطانيا والتيارات السياسية في شمال السودان من أجل فرض الوحدة والاستقلال تحت التاج المصري ، وذلك من خلال سياساتها عبر الصاغ صلاح سالم في السودان ، والتي أسهمت إسهاماً كبيراً في تطور مشكلة جنوب السودان والتمرد الذي وقع في عام ١٩٥٥م [٤] . وسيبين البحث تلك السياسات والممارسات في السياق التالي .

أولاً : زار صلاح سالم الجنوب السوداني في عام ١٩٥٣م على راس فريق مصري بجانب الزعيم إسماعيل الأزهري ، وقد شارك الجنوبيين رقصاتهم الشعبية أملاً في

---

(١) د / جعفر محمد علي بخيت ، **مرجع سابق .** ، ص ٤٨ .

(٢) محمد أبو القاسم حاج حامد ، **السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل** ، المجلد الأول ، مرجع سابق ، ص ٢٧٤ .

(3) Muddathir Abdel Rahim , ***Imperialism & Nationalisim , in the Sudan*** , Op .cit . 166 .

(٤) عبد الرحمن مختار ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ .

استمالتهم لجانب الوحدة مع مصر حتى سمي بالصاغ الراقص [The dancing major] [١] ، حيث قدما نيابةً عن الحزب الوطني تعهدات سخية للجنوبيين في حالة موافقتهم على الاستقلال تحت التاج المصري وإجراء الانتخابات في الجنوب [٢] ، وقد ذكر بعض الكتاب أنه أثناء زيارة صلاح سالم للجنوب سأله مساعد جراح قائلاً : هل سأصبح مديراً للصحة في المديرية بعد السودنة ؟ ، فأجاب صلاح سالم بالإيجاب [٣] ، ولأسباب كثيرة لم تتحقق تعهدات صلاح سالم للجنوبيين ، مما أدى إلى بذر الكراهية في نفوسهم لأبناء الشمال ، فقد قال تقرير لجنة السودنة الذي أذيع في ٢٠ يونيو ١٩٥٤م بأن التعيينات في الوظائف الموروثة من المستعمر ستكون على أساس **الأقدمية والتجربة والمؤهلات** [٤] ، وقال الأزهري أنه لا يوجد جنوبيين يستحقون الترقية [٥] ، ومن ثم أصبح من الواضح أنه لأن تكون وزيراً أسهل من أن تكون مديراً لأحد المديريات الجنوبية ، وبذلك فإن ستة فقط من الجنوبيين اختيروا للوظائف الإدارية التي تركها المصريون والإنجليز ، بينما كانت للشماليين ٨٠٠ وظيفة [٦] ، وقد شعر الجنوبيون إزاء ذلك بمرارة وتألم كبيرين ، فقد ذكر النائب أبيل الير أحد زعماء الحزب الجنوبي الذي أصبح اسمه حزب الأحرار : « كل باخرة وكل طائرة تصل إلى الجنوب كانت تقل شماليين ليشغلوا وظائف الإدارة والشرطة والجيش » [٧] .

بناءاً على ذلك اتضح عدم صدق تعهدات صلاح سالم والأزهري ، وأيقن الجنوبيون أن مصر وشمال السودان قد عقدا العزم على خداع الجنوب ، بدلاً من التعامل

---

(١) بونا ملوال ، جنوب السودان في سياق العلاقات المصرية السودانية، في أسامة الغزالي حرب ، مرجع سابق ، ص ١٥٥ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٥٥ .

(٣) محسن محمد ، مصر والسودان : الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية ، (القاهرة : دار الشروق ١٩٩٤م) ، ص ٢٩٤ .

(4) Bona Mulual , “ *The Roots Of Current Contention* ” , in : Francis M . Deng , the Seerch For Peace and Unity in the Sudan , (Washington : Wedrow Wilson Imistitute , 1987) , P . 9 .

(5) Ibid , P. 70 .

(6) Ibid , P. 10 .

(٧) محسن محمد ، مرجع سابق ، ص ٢٩٣ .

معه بصدق وجدية ، الأمر الذي أسهم في بذر ترسبات في نفوس الجنوبيين وحساسية ضد أبناء الشمال أسهمت بصورة أو أخرى في الأحداث اللاحقة [1] .

ثانياً : ذكر أحد المشتركين في تمرد ١٩٥٥م المستر دانييل جوى المذيع بأحد اللهجات المحلية الجنوبية من إذاعة القاهرة - ذكر أن لصلاح سالم دور في التمرد الذي وقع عام ١٩٥٥م فقد حرض الجنوبيين على الاتحاد مع مصر لكي تحميهم من الشماليين [2] .

ثالثاً : ذكر اللواء أحمد محمد قائد قوة دفاع السودان لإسماعيل الأزهري أن هناك طائرة مصرية تقذف منشورات من صلاح سالم على الناس في الجنوب وقال إن مدير الري المصري في ملكال كان يوزع الأموال والمنشورات المعادية للشمال . كما أشار مدير المديرية الاستوائية السوداني في مايو ١٩٥٥م إلى الأنشطة المصرية المتزايدة واجتماعات بين مهندس الري المصري المقيم والسياسيين والموظفين من جوبا ، وأن المصريين وراء الملصقات التي ظهرت في الشوارع تدعوا الوحدة مع مصر ، وقد كان ذلك في وقت اتجه فيه كل أحزاب الشمال نحو الاستقلال بعيداً عن مصر مما يعني سباحة عكس التيار من قبل الجنوبيين بتحريض من القاهرة [3] .

رابعاً : قال الحاكم العام السير نوكس هيلم في مايو ١٩٥٥م محذراً لندن من أن بعض المتطرفين طالبوا بقوات مصرية لمساعدة الجنوبيين على طرد الشماليين ، وهناك أفكار تنتشر في الجنوب تنادي باتحاد بينه وبين مصر ينتهي بخروج الشماليين وفي هذه الحالة يحكم الجنوبيون بلادهم [4] ، وفي أواخر يوليو في لندن قال السير هيلم لأنتوني ليك وزير الدولة للشؤون الخارجية [الخطر الوحيد الرشاوى المصرية في الجنوب] [5] .

خامساً : كان صلاح سالم على اتصال بالنواب الجنوبيين أعضاء الحزب الوطني وقد دعا في نوفمبر ١٩٥٤م كل من بلين ألير الوزير السوداني وسيريسيو أبرو عضو لجنة الحاكم العام وجوردون أيوم النائب لزيارة مصر وبعد عودتهم عبروا عن استيائهم لموقف الأزهري من مصر وفي أوائل ١٩٥٥م انضم الوزيران بديو وداك داي إلى هذه المجموعة التي بعثت برسالة إلى الأزهري في ١٥ ابريل ١٩٥٥م قالوا فيها أن مصر

---

(١) بونا ملوال ، **جنوب السودان في سياق العلاقات السودانية المصرية** ، مرجع سابق ، ص ١٠٥ .

(٢) محسن محمد ، مرجع سابق ، ص ٢٩٨ .

(٣) بشير محمد سعيد ، **خبايا وأسرار في السياسة السودانية** ، مرجع سابق ، ص ١٣١ .

(٤) محسن محمد ، مرجع سابق ، ص ٢٩٨ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ٢٩٨ .

مسؤولة عن تنمية الشمال ويجب أن تساعد في تنمية الجنوب [1] ، وفي ٧ مايو عام ١٩٥٥م طالب نواب حزب الأحرار الجنوبي وبعض نواب الحزب الوطني في جوبا باتحاد بين الجنوب ومصر ، وقالوا أن الجنوبيين عقدوا اجتماعاً مع عميل مصري وسياسيين مؤيدين لمصر زاروا جوبا ، بعد ذلك حاول الجنوبيون إسقاط حكومة الأزهري [2] .

سادساً : في ٢٢ أغسطس ١٩٥٥م قال السيد مبارك زروق وزير المواصلات السوداني في البرلمان : « إن الحكومة تعتقد أن أيادي أجنبية وراء أحداث الجنوب وأنه يأسف لأن بعض أعضاء المجلس يمتدح هذه الأيادي » . وكان يجيب بذلك على محمد نور الدين في إشارة لمصر [3] .

سابعاً : ذكر خضر حمد السكرتير العام للحزب الوطني الاتحادي في مذكراته : « إن العوامل الخارجية أسرعت بالتمرد وشاركت فيها أيدي سودانية لخلق حالة من عدم الاستقرار ، وليس لها من غاية إلا زعزعة أركان حكم الأزهري الذي تجرأ أن ينادي باستقلال بلاده » [4] ، وذلك في إشارة أيضاً لمصر .

ثامناً : هاجمت إذاعة أمدرمان الصاغ صلاح سالم وقالت : أخذ صلاح سالم يرسم سياسية مماثلة للبريطانيين للتفرقة بين الشماليين والجنوبيين في محاولة للضغط على الأزهري وعلى الحكومة الوطنية » وأضافت : « مسكين عبد الناصر جعل الضباط الأحرار يتصرفون في مصر كما شاءوا وأعطى كلا منهم ضيعة وأضاف إليها ضيعة اسمها السودان أعطاها لصلاح سالم يتصرف فيها كما يريد » ، واتهمت الإذاعة صلاح سالم بأنه تآمر مع الجنوبيين ودفعهم إلى التمرد وحرق الجنوب وقتل الشماليين وهو الذي أغراهم بفصل الجنوب عن الشمال [5] .

من جانبها رفضت القاهرة الاتهامات الموجهة إليها بدعم تمرد الجنوب وقد رد مسؤول مصري على محاولة إلقاء اللوم على الغير وقال : إن عدم طلب المعونة من مصر والتلميح إلى أنها بطريقة أو أخرى مسئولة عن أحداث الجنوب لا تخدم إلاّ العدو المشترك .

---

(١) محسن محمد ، مرجع سابق ، ص ٢٩٨

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٣١ .

(٣) محسن محمد ، مرجع سابق ، ص ٢٩٨ .

(٤) مذكرات خضر حمد ، مرجع سابق ، ص ٥٦ .

(٥) محسن محمد ، مرجع سابق ، ص ٢٩٨ .

ب / موقف مصر من حرب الجنوب فترة ما بعد استقلال السودان :

لقد كان الموقف المصري إزاء الجنوب في الفترة ما قبل الاستقلال نابع من مساعيها لتحقيق الوحدة مع السودان والاستقلال تحت التاج المصري باستخدام مختلف الوسائل ، فلجأت القاهرة للجنوبيين بعد أن خذلها الشماليون والاتحاديون أنفسهم بميولهم نحو الاستقلال ، بإعلان الاستقلال تبخر أمل الوحدة ، وقد ورثت الحكومة الوطنية الأولى جراء تلك السياسات حرباً مستعصية في جنوب البلاد ، فما هو موقف القاهرة من هذه الحرب ؟ . لقد تراوح الموقف المصري من مشكلة الجنوب بين التأييد والرفض ، وفقا لمصالحها في السودان ، وفي معظم الأحوال تعاملت القاهرة مع هذه المشكلة باعتبارها شأن داخلي لا يد لها فيها ، إلاّ أنها في أحيان أخرى استثمرت حرب الجنوب كوسيلة للضغط على الحكومات السودانية وتطويعها .

ففي الفترة التي أعقبت استقلال السودان في عهد الحكومة الوطنية الأولى ، لم تكن تلك الحكومة على وئام تام مع مصر ، ومن ثم رفضت مصر الحياد من حرب الجنوب خاصة وأن الحرب كانت في بدايتها ، ولم تأخذ أبعاداً مؤثرة على مصالح البلدين . اتبعت حكومة عبود سياسة رامية إلى استئصال التمرد بالقوة العسكرية ، وقد دعمت الحكومة المصرية جهود عبود تلك عبر تسليح وتدريب الجيش السوداني ، حيث قدم عبد الناصر طائرات هيلي كوبتر عسكرية هدية للجيش السوداني ، كما قدم مدافع وشاحنات للنقل الحربي [١] .

ركزت الحكومة الديمقراطية الثانية جهودها على الحل السلمي لمشكلة الجنوب ، فعقدت عدداً من المؤتمرات في هذا الصدد . وقد ازدادت منذ عهد عبود التدخلات الخارجية في حرب الجنوب ، وبدأت الحرب تأخذ أبعاداً دولية مما قد تؤثر على الأمن القومي المصري ، وقد تحرك الرئيس المصري عبد الناصر آنذاك لحشد التأييد الدولي لحكومة السودان خاصةً حلفاء مصر من المعسكر الشرقي حيث زار عبد الناصر الاتحاد السوفيتي وصدر عقب مباحثاته هناك بيان مشترك يشير إلى دعم الحكومة السودانية [٢] . بذلت حكومة مايو منذ فجر اندلاعها جهوداً مقدرة لحل مشكلة الجنوب ، وقد تمت

---

(١) صحيفة الصراحة ، العدد ١٨٨ ، (٢٦ نوفمبر ١٩٦٠م) .

(٢) صحيفة السودان الجديد ، العدد ٥٥٥٢ ، (٢٧ يوليو ١٩٦٥م) .

أخيراً توقيع اتفاقية أديس أبابا مع المتمردين ، والتي أوقفت الحرب لمدة ١٢ عامـــاً [١] ، ورغم معارضة السادات لتوجيهات السيري الإفريقية آنذاك وأدت إلى توتر العلاقات ، إلا أن القاهرة أسهمت إسهاماً كبيراً في برامج إعادة التوطين التي أعقبت توقيع الاتفاقيـــة ، حيث قدمت مصر دعم مالي كبير للسودان ، كما شارك الري المصري في إنشـــاء عـدة قرى بالجنوب [٢] ، وقدمت الحكومة المصرية منحاً تعليمية مجانية للطلاب الجنوبيين فـي الجامعات المصرية ، ففي حين كانت الجامعات السودانية تتقيد بلوائحها الصارمـــة ولـم تواكب الحدث باستيعاب عدد كبير من الطلاب **الجنوبيين حيث استوعبت جامعة الخرطوم** في تلك السنة سبع وعشرين طالباً فقط ، في حين كانت الجامعات السودانية تفعل ذلـك ؛ فقد اتخذت مصر خطوات أكثر مواكبةً وملائمةً لظروف توقيع الاتفاقية حيث قدمت فـي تلك السنة ١٥٠٠ منحة مجانية للطلاب الجنوبيين [٣] . وبعد توقيع الاتفاقية توقفت الحرب حتى اندلعت مرة أخرى في عام ١٩٨٣ ، ونسبةً للدعم الذي كانت تتلقاه حركة التمرد من محور عدن ، إضافةً إلى تعطيل الحركة للعمل في مشروع قناة جونقلي ، نسبةً لذلك فقـد وقفت مصر بجانب النميري ، وقدمت لحكومة مايو عتاد عسكري في إطار اتفاقية الدفـاع المشترك الموقعة بين البلدين في يوليو ١٩٧٦م [٤] .

بعد سقوط حكومة مايو وقع التجمع الوطني الديمقراطي ميثاق كوكدام مع حركـة التمرد والذي يقضي بإلغاء كل الارتباطات العسكرية للسودان بالخارج ، وعلى رأس تلك الارتباطات اتفاقية الدفاع المشترك الموقعة في عهد مايو [٥] ، وقد نشطت حركة التمـــرد آنذاك ووصلت بعض مدن الشمال في عهد الحكومة الانتقالية والديمقراطية الثالثة ، ورغم الدعم العسكري الكبير الذي قدمته بعض الدول العربية خاصةً العراق وليبيـــا للحكومـة الديمقراطية الثالثة ، إلاّ أن مصر وقفت على الحياد من تلك المعارك ولم تقدم أي دعـــم لحكومة السودان باعتبار أن حرب الجنوب شـــأن داخلـــي ، بل أنها سعـــت إلى توطـــيد

---

(١) أ . د/ محمد عمر باشري ، مشكلة جنوب السودان : **خلفية النزاع من الحرب الداخلية الي الســـلام** ، مرجـــع سابق ، ص ٤٣٨ .

(٢) السفير محمد التابعي ، مرجع سابق ، ص ٣٨٩ .

(٣) بونا ملوال **جنوب السودان في سياق العلاقات السودانية المصرية** ، مرجع سابق ، ص ١٠٨ .

(٤) عبد الغفار محمد احمد ، **السودان والوحدة في التنوع** ، مرجع سابق ، ص ٩٨ .

(٥) محمد ابو القاسم حاج حامد ، **السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل** ، المجلد الثاني ، مرجع ســابق ، ص ٥٣٩

علاقاتها مع إثيوبيا التي كانت تدعم حركة التمرد [١] ، وأخيراً استقبلت القاهرة العقيد جون قرنق في ديسمبر ١٩٩٨م استقبالاً كبيراً وأبدت تعاطفاً واضحاً ومتعمداً حيال قرنق وحركته ، الأمر الذي اعتبره السودانيون وقوفاً بجانب حركة التمرد على حساب الحكومة السودانية [٢]. وقد أثار كل ذلك غضب الصادق المهدي رئيس الوزراء فصرح قائلاً : « لقد كان السودان يأمل أن تقف مصر بجواره إزاء حرب استنزاف مدعومة من قوي أجنبية ، إلاّ أن مصر تقف على الحياد من حرب الجنوب » [٣]، وقد رد عليه الرئيس المصري قائلاً : « إن مصر ظلت تدعم السودان ولن تستطيع أن تقدم أكثر مما فعلت ، وإن الحرب ليست لعبة » [٤] . بعد ذلك رتبت القاهرة للقاءات بين زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي محمد عثمان الميرغني والعقيد جون قرنق ، تمخضت عن توقيع اتفاقية سلام بين الطرفين ، وقد أثارت تلك الاتفاقية بلبلة واضطرابات في الخرطوم قادت للإطاحة بحكومة الصادق المهدي [٥].

في عهد حكومة الإنقاذ الوطني ، وبعد تدهور العلاقات بين البلدين حاولت القاهرة استخدام حرب الجنوب كأداة للضغط على الحكومة السودانية والتضييق عليها فاتخذت إجراءات في هذا الصدد منها :

١/ تقديم الدعم اللازم للتجمع الوطني الديمقراطي المعارض ، وتقريب الشقة بينها وحركة التمرد وأخيراً توحيدهما حيث أصبحت الحركة تمثل الجناح العسكري للتجمع .

٢/ استقبال جون قرن عدة مرات بالقاهرة ودعمه عسكرياً ومعنوياً ، وبذل مجهودات دبلوماسية كبيرة لاقناع العالم العربي بأن حركة جون قرنق ليست حركة عنصرية تمهيداً لدعمه من تلك الدول ، التي أبدت بعضها مرونة واضحة في هذا الصدد خاصة الكويت والمملكة العربية السعودية [٦] .

---

(١) محمد سعيد محمد حسن ، **السودان ومصر والمصير المشترك** ، مرجع سابق ، ص ٩٨ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٥٨ .

(٣) صحيفة السودان ، العدد ٨٢٠ ، (١ مارس ١٩٨٩م) .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) د/ فرانسيس دينق ، " آفاق السلام في جنوب السودان " ، **مجلة الدراسات الاستراتيجية** ، العدد صفر ، (١٩٩٣) ص ١٣١ .

(٦) " لقاء مع العقيد جون قرنق " ، **صحيفة الخرطوم** ، القاهرة ، العدد ١٦٦٧ ، (٢ ديسمبر ١٩٩٧م) .

٣/ إتاحة أجهزة الإعلام المصرية المختلفة لعناصر التجمع وحركة التمرد لتوجيه نقدها وهجومها على الحكومة السودانية [١] .

٤/ في عام ١٩٩٧م شاركت مصر في العدوان الثلاثي الإرتري الإثيوبي اليوغندي على السودان ، والتي تمثل دول الحزام المدعوم من الولايات المتحدة لإسقاط الحكومة السودانية ، حيث قدمت القاهرة دعم عسكري للمتمردين ولتلك الدول ، وأسهمت طائراتها في نقل عتاد عسكري لحركة التمرد [٢] .

٥/ أسهمت القاهرة في فتح جبهة قتالية جديدة بشرق السودان ، كما فتحت جبهة حلايب لإضعاف وتشتيت القوة العسكرية السودانية [٣] .

٦/ أسهمت في الحملة الدولية الرامية لتشويه صورة الحكومة السودانية ووصمها بأنها السبب في استمرار حرب الجنوب ، واستمرار الممارسات المجافية لحقوق الإنسان من قتل وتشريد وتهجير الأبرياء ، وقصف المدن وممارسة الرق وتجبيش الأطفال ، ودفع المتطرفين من قوات الدفاع الشعبي والمجاهدين لارتكاب مثل تلك الممارسات [٤] .

٧/ العمل على إفشال كل جولات المفاوضات التي تعقد بين الحكومة وحركة التمرد ، فقد ذكر شهود عيان وجود وفد مصري وأمريكي في كل جولة تعقد بين الطرفين وأنهما يلعبان دوراً كبيراً في تعنت حركة التمرد ، واتخاذ مواقف صلبة وجامدة تؤدي إلى إفشال المفاوضات [٥] .

وبذلك فقد اتخذت القاهرة موقفاً مؤيداً ومسانداً لحركة التمرد ، بسبب عدائها لحكومة السودان ، إلاّ أن هذا الموقف سرعان ما تغير حيث تراجعت القاهرة واتخذت موقفاً مغايراً وشبه مساند للحكومة السودانية ، إذ بذلت القاهرة مجهودات مقدرة منذ مطلع عام ١٩٩٨م في سبيل تحقيق السلام في السودان [٦] ، وقد كان السبب الرئيسي في ذلك اتخاذ الحكومة السودانية قراراً تقضي بمنح الجنوب حق تقرير المصير ، فبعد الدعم المصري والغربي لحرب الجنوب شعرت حكومة الإنقاذ الوطني أن الجنوب أصبح عبئاً

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) " حوار مع العقيد جون قرنق " ، **مجلة المصور** ، القاهرة ، العدد ٣٨١٧ ، (٥ ديسمبر ١٩٩٧م) .

(٣) صحيفة الشرق الاوسط ، بتاريخ (١ ديسمبر ١٩٩٧م) .

(٤) "لقاء مع العقيد جون قرنق " ، **مجلة المصور** ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

(٥) " اثر الحل السلمي لمشكلة جنوب السودان علي افريقيا " ، **صحيفة السودان الحديث** ، (٣٠ ديسمبر ١٩٩٣م) .

(٦) اشرف الفقي ومحمد علام ، قرنق يعلن بالقاهرة التزامه بوحدة السودان ، **صحيفة الحياة** ، لندن ، (٢٧ نوفمبر ١٩٩٧م)

على الشمال ، وأن هذه المشكلة لا يمكن حلّها عسكرياً خاصة في ظل التدخلات الخارجية ، وبعد تراجع انتصارات الحكومة على المتمردين عقب عمليات صيف العبور ومسك الختام . وقد فشلت كذلك المساعي السلمية بعد فشل معظم المفاوضات بسبب التحريض المصري الأمريكي للمتمردين . وإثر ذلك قررت الحكومة السودانية منح الجنوبيين الحق في تقرير مصيرهم (١) . وقد كان القرار بمثابة الصدمة للقاهرة التي لم تكن تتوقع أن تقدم الحكومة السودانية على ذلك ، وقد أصبح هذا القرار ثابتاً للجنوبيين في دستور عام ١٩٩٨م وأصبح من الصعب التراجع عنه ، بل أن مجرد الاعتراف به من قبل القوى السياسية السودانية الحاكمة منها والمعارضة لهو أمر خطير ، وخطوة لم تفكر فيها أو تقدم عليها أيّ من الحكومات السودانية السابقة ، والحق أن المضار التي ستلحق بالأمن القومي السوداني جراء فصل الجنوب لا تسوي شئ مقابل ما سيلحق بالأمن القومي المصري ، وقد كانت القاهرة السبب الرئيسي في إقدام الحكومة السودانية على اتخاذ تلك الخطوة ، فقد ذكر البشير نفسه ذلك بقوله : « لا يمكن لنا أن نقاتل خمسين سنة من أجل حماية الاخرين » (٢) . وبذلك فقد جنت مصر وبالا على أمنها القومي ، فقد كان السودان هو الحارس الأمين والراعي لشريان حياتها طيلة هذه الفترة ، والآن وقد قررت الحكومة السودانية التنازل عن تلك الرعاية الطوعية ، فهل ستتدخل مصر ضد قيام دولة في جنوب السودان ؟ ، هذا ما يحدث الآن إذ تراجعت الحكومة المصرية عن عدائها للسودان **ولكن بعد فوات الأوان ، فقد تدخلت القاهرة في صراعات الإسلاميين الأخيرة لصالح** تراجع حكومة البشير عن دستور ١٩٩٨م ، الذي تضمّن حق تقرير المصير للجنوب ضمن اتفاقية الخرطوم للسلام ، فقد كان الجناح الموالي للبشير أكثر تشدداً في الاعتراف بحق الجنوبيين في تقرير مصيرهم ، وبالفعل بدأت الحكومة تتراجع عن ذلك فلم تقم الاستفتاء في موعدها في إبريل ٢٠٠٢م حسب ما نصت علية الاتفاقية، حيث عادت معظم الفصائل الجنوبية الموقعة للاتفاقية إلى التمرد عدا بعض القيادة أمثال الدكتور لام أكول رئيس الجبهة الوطنية المتحدة ، والذي أظهر هو الآخر خلافات جوهرية مع نظام الإنقاذ برزت أخيراً في إعلان خروجه عن تنظيم المؤتمر الوطني الحكومي ، والبيان الذي أصدره بهذا الصدد ، إلاّ أن ذلك كله لن يشفع للقاهرة إذ أن مستقبل الوحدة في السودان

---

(١) عباس الطرابيلي ، " مصر والسودان ، قضية الامن القومي " ، **صحيفة الوفد** ، القاهرة ، (١١يونيو ١٩٩٨م) .
(٢) صحيفة المستقلة ، (الثلاثاء ١٤ سبتمبر ١٩٩٩م) .

أصبح بعيد المنال ، بعد أن تراضى على ذلـك معظـم السـودانيين شـعباً وحكومـة ومعارضةً ، شماليين وجنوبيين ، وأصبح حق تقرير المصير أمراً واقعاً يقر به الجميـع **إلاّ القاهرة .**

الفصل الثاني

القضايا المائية وأمن البلدين القومي

يتناول هذا الفصل موقع مياه النيل في أجندة العلاقات السودانية المصرية ، وذلك من خلال الوقوف على الأهمية التي تكتسبها المياه في الأمن الدولي ، والأزمة المائية في الشرق الأوسط ، والتي أدت إلى صراعات بين دول المنطقة على تلك الموارد المائية ، خاصةً في ظل الأطماع الإسرائيلية ، حيث تعتبر مياه النيل أهم مورد للمياه في المنطقة ، ويقف الفصل على أهمية مياه النيل بالنسبة للأمن القومي المصري على وجه الخصوص ، ومن ثم على المشاكل المائية بين السودان ومصر من خلال الوقوف على الاتفاقيات التي عقدت بين البلدين في هذا الصدد ، وأخيراً يتناول الفصل الري المصري في السودان ، والدور الذي يقوم به في حماية الموارد المائية المصرية والأسباب الأمنية وغير الأمنية التي تذرعت بها حكومة السودان لطرد الري المصري من البلاد في مطلع التسعينات ، والأضرار التي قد تلحق بالأمن القومي المصري من جراء ذلك .

المبحث الأول :

المياه والأمن الدولي :

تلعب المياه الدور الجوهري والرئيسي في الوجود الحياتي بشتى مظاهره ، وهو أهم ثروات العالم على الإطلاق ، واغلي كنوز الأرض لارتباطه بالحياة ، يقول تعالى : ﴿ وجعلنا من الماء كل شئ حي ﴾ [1] ، ويقول : ﴿ وتري الأرض هامدة فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت وانبتت من كل زوج بهيج ﴾ [2]. ونسبة لذلك فقد ارتبطت الحضارات القديمة والحديثة بمواقع المياه وخاصةً حضارة حضرموت وسبأ ، يقول تعالى ﴿ لقد كان لسبإٍ في مسكنهم آية جنتان عن يمين وشمال كلوا من رزق ربكم واشكروا له بلدةٌ طيبةٌ ورب غفور ﴾ [3]، وكذلك الحضارة المصرية والفرعونية التي ارتبطت بالنيل منذ القدم [4]. وفي عصرنا الحديث تمثل مواقع المياه مواقع الوجود الحياتي بشتى مظاهره

---

(١) سورة الأنبياء ، الآية (٣٠) .

(٢) سورة الحج ، الآية (٥) .

(٣) سورة سبأ ، الآية (١٥) ، (١٦) .

(٤) رشدي سعيد ، **نهر النيل نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل** ، (القاهرة : دار الهلال ، ١٩٩٣م) ، ص ٢٠ .

حيث يعتمد الإنسان على الماء في شربه وشرب أنعامه وزراعتـــه ، وصناعتـه ونقـل منتجاته إلى دول أخرى ، وتوليد الطاقة ... الخ [1] ، ولكل ذلك فقد أصبح الميـاه أساسـاً للثروة وموردا لتحقيق مصالح الإنسان ووجوده في الحياة ، فهو سر الحضارات ومؤشـراً للتقدم ، والتخلف في الاقتصاد [1] .

لذا فقد أصبح المياه قضية أمن قومي ، وأمن دولي ، وأصبح الكثيرون يتوقعون بأن تكون المياه وليست الأرض وغيرها سبب الحروب القادمة ، ومن ثم عنيت أجـهزة صناعة القرار ومراكز البحث والاستراتيجية بدراسة قضية المياه كعنصر مـن عنـاصر التوتر [3] ، وبناءاً على ذلك جاء اهتمام البنك الدولي بقضية المياه ، حيث أصدر الكثـير من التقارير والدراسات في هذا الصدد ، أهمها تقريره لعام ١٩٩٥م حول أزمـة الميـاه العالمية والذي ذكر فيه أن ٨٠% من أمراض دول العالم الثالث تحـدث بسـبب الميـاه الملوثة ، وأن ١٠ ملايين شخص يموتون سنوياً بنفس السبب ، إلاّ أن الخطر هو نقـص المياه وليس تلوثها ، إذ أن ٨٠ دولة في العالم تضم ٤٠% من سكانها مهددة بنقص المياه ، وأن القرن المقبل سيشهد تفاقم الأزمة وتأثيرها على الزراعة والصناعة والصحة العامة ، وأنها ستتحول إلى صدامات وصراعات وحروب [4] ، وقد دفع ذلك البعض إلى القـول : « أن ثمن كوب الماء سيزيد على ثمن كـوب البـترول » [5] .

الأزمة المائية في الشرق الأوسط:

إن الأزمة المائية العالمية تتركز بصورة أساسية في منطقـة الشـرق الأوسـط وشمال أفريقيا ، إذ يدخل حوالي ٧١% من سكان هذه المنطقة تحت حزام الفقر المـائي إن جاز التعبير ، وهو ما يقل فيه نصيب الفرد عن معدل الندرة ومعدل الضـائـقة [6] ، وتقول الأرقام أن الشرق الأوسط هو الأفقر مائيا بالقياس للعالم كله ، فقد ذكرت دراسـة

---

(١) فتحي محمد احمد ، " الماء : الواقع والمستقبل " ، **مجلة العلوم** ، العدد الاول ، (الخرطوم : المركز القومي للبحوث ، يناير ١٩٩٥م) ، ص ١٢ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٢ .

(٣) د/ محمود أبو زيد ، **المياه مصدر للتوتر في القرن الواحد والعشرين** ، (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٨م) ، ص ٩

(٤) محمود المراغي ، **أرقام تصنع العالم** ، الكتاب العربي الثاني والثلاثون ، الكويت (١٥ ابريل ١٩٩٨م) ، ص ١٦٥ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ١٦٦ .

(٦) المرجع نفسه ، ص ١٦٦ .

لوكالة المخابرات الأمريكية في الثمانينات : أن هناك عشرة أماكن على الأقل في العالم يمكن أن تندلع فيها حروب بسبب تقاسم المياه والغالبية توجد في منطقة الشرق الأوسط [١] ، كذلك أصدر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن في أواخر ١٩٧٨م دراسة تحت عنوان [السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصادر المياه في الشرق الأوسط] جاء فيها : ((تقف الشرق الأوسط على شفا أزمة مصادر طبيعية رئيسة ، فقبل القرن الحادي والعشرون يحتمل أن يمزق الصراع على مصادر المياه المحدودة الروابط الهشة أصلاً بين دول المنطقة ويؤدي إلى جيشان لم يسبق له مثيل)) [٢] .

هذه هي الصورة العالمية التي ترسم علاقة الماء بالأمراض والتلوث إضافة لمشكلة الندرة ، وخاصةً في منطقة الشرق الأوسط التي تضم الدولتين موضع البحث . ولكل تلك الأسباب كما ذكرنا فقد تحولت مشكلة المياه إلى قضية أمن قومي وأمن دولي ، فالاستراتيجيون يتوقعون حروباً تديرها أزمة المياه والسياسيون والاقتصاديون يبحثون عن وسائل لمعالجة هذه المشكلة قبل أن تتفاقم ، عن طريق التعاون الإقليمي ، وترشيد الاستهلاك ، واستخدام تكنولوجيا أكثر تقدماً في مجال المياه ، كل ذلك لتفادي ما قد ينشب بسبب المياه من حروب قد تضر بالأمن الدولي .

---

(١) عصام سليمان النراعنة ، **الأطماع المائية الصهيونية في مياه حوض النيل** ، (الخرطوم : دار جامعة إفريقيا العالمية للطباعة والنشر ، ١٩٩٣م) ، ص ٩ .

(٢) عبد الله مرسي العقالي ، **المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية** ، (الجيزة : مركز الحضارة العربية ، ١٩٩٦م) ، ص ١٩ .

المبحث الثاني :

الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل :

ترتبط الأطماع الإسرائيلية في المياه بأساطير وخرافات دينية منذ القدم ، إذ أن حوض النيل مثلاً في الأساطير اليهودية حوض مقدس يرتبط بالذاكرة اليهودية ، إذ ترعرع في ضفافه سيدنا يوسف عليه السلام وحملت أمواجه سيدنا موسى ، وارتوى اليهود من مائه في مصر ، وأغرق النيل فرعون ونجا اليهود من شروره بذلك [١] . ومن خلال النيل تمت هجرات يهودية إلى أعالي النيل ، مثل هجرة اليهود الفلاشا وهم يحملون التابوت حتى وصلوا إلى اكسيوم { إقليم التقراي في إثيوبيا الحالية } [٢] ، ووفقاً لهذه الأساطير فقد ربط الكيان الصهيوني وجوده وحدوده بالمياه ، حيث أن الشعار المرفوع على منصة الكنيست الإسرائيلي يقول : « حدودك يا إسرائيل من النيل للفرات » أي من الماء للماء [٣] .

عملياً بدأت علاقة الفكر الصهيوني الحديث بالمياه منذ تجوالها بحثاً عن موطئ قدم لها على الأراضي الفلسطينية والعربية ، حيث يتضح أهمية المياه بالنسبة للمشروع الصهيوني من طبيعته نفسها القائمة على ركيزتين أساسيتين هما الهجرة والاستيطان ، وتشكل هاتان الركيزتان العمود الفقري لنظرية الأمن الصهيونية ، فالهجرة تحتاج إلى مزيد من الأراضي والأراضي تحتاج إلى مزيد من المياه [٤] .

بدأ اليهود في تأسيس دولتهم استناداً إلى وعد الرب إلى إبرام بقوله : « في ذلك اليوم قطع الرب مع إبرام ميثاقاً قائلاً : لنسلك أعطى هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات » [٥] ، إذاً فالسيطرة على نهر النيل والفرات ليست ضرورة أمنية وحياتية فحسب بل هي من الحقائق الدينية للشعب اليهودي . وقد بدأ الصراع الفعلي بين العرب واليهود حول المياه بعد قيام الدولة العبرية في عام ١٩٤٨م ، وقد أكد ديفيد بن غوريون أول رئيس وزراء للدولة الإسرائيلية ذلك بقوله « إن اليهود

---

(١) د/ نبيل السمان ، حرب المياه من الفرات إلى النيل ، ([illegible]) ، ص ٧٨ .

(٢) عصام سليمان السراعنة ، مرجع سابق ، ص ٣٥.

(٣) المرجع نفسه ، ص ٤٠.

(٤) د/ نبيل السمان ، مرجع سابق ، ص ٧٩.

(٥) عنان دمشقية ، أزمة المياه والصراع في المنطقة العربية ، (دمشق : الأهالي للطباعة والنشر ، ١٩٩٤م) ، ص ١٤١ .

يخوضون اليوم مع العرب معركة المياه ، وعلى مصير هذه المعركة يتوقف مصير إسرائيل وإذا لم ننجح في هذه المعركة فإننا لن نكون في فلسطين)) [1] ، ويقول ليفي أشكول رئيس وزراء إسرائيل الأسبق : ((إن إسرائيل العطشى لا يمكنها أن تقف مكتوفة الأيدي وهي ترى مياه الليطاني يذهب هدراً إلى البحر)) [2] .

وقد انحصرت الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية في ثلاثة محاور هي :

١/ محور دجلة والفرات . ٢/ ومحور نهر الأردن والليطاني والحصباني والمياه الفلسطينية . ٣/ والمحور الثالث محور نهر النيل ، ويرمي إسرائيل من ذلك إلى إخضاع الدول العربية عبر السيطرة على شرايينها المائية من خلال ما يعرف بنظرية الضلع الثالث ، خاصةَ وأن المياه العربية كلها تنبع من أراض غير عربية [3] .

وحول الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل ، فقد بدأت الصهيونية ومنذ تأسيسها تهتم بالقارة الإفريقية ، فقد فكر اليهود في الاستيطان بشرق إفريقيا وكينيا كما فكروا في السودان ، إن الكيان الصهيوني يري أن حدود دولته المعروفة بأرض الميعاد تمتد إلى نهر النيل لتضم مصر والسودان ، ولذلك فإن إسرائيل يري أن نهر النيل حق شرعي له ولابد أن يطاله طال الزمن أم قصر [4] .

ومنذ قيام الكيان الصهيوني ظهرت مطامعه اللامحدودة في مياه النيل تحت شعار الاستصلاح والتسوية السياسية ، وهو ما يعرف بمشروع ترعة السلام الذي يرمي به إسرائيل إلى إيصال مياه النيل إلى صحراء النقب وغزة والضفة الغربية [5] .

في عام ١٩٧٤م تقدم اليشع كالي مدير التخطيط بشركة تاحال الإسرائيلية بمشروع لنقل مياه إلى النقب وذلك بهدف حل مشكلة المياه التي ستواجه الكيان الصهيوني في السنوات القادمة ، ويرى أن الحل لا يحتاج إلى أكثر من ١% من مياه النيل سنوياً أي ٨٠٠ مليون متر مكعب في السنة من حوالي ١٠مليار متر مكعب هي حصة السودان

---

(١) المرجع نفسه ، ص ١٤٣ .

(٢) خرج من الأمة ، " المياه في السوقية الصهيونية " ، **مجلة الوحدة ، العربية** ، المجلس القومي للثقافة العربية ، العدد ٧٦ ، (يناير ١٩٩١م) ، ص ٧٣ .

(٣) شوقي سعيد ، مرجع سابق ، ص ٣١ .

(٤) أمين هويدي ، **أحاديث في الأمن العربي** ، (بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨٠م) ، ص ٣٢ .

(٥) عبد السلام تدمري ، " أزمة مياه النيل والتحديات الخارجية " **صامد الاقتصادي** ، الأردن : دار الكرمل للنشر والتوزيع ، العدد ٨٩ ، (ديسمبر ١٩٩٢م) ، ص ٨١ .

ومصر سنوياً من مياه النيل ، وذكر أنه يمكن نقل المياه بواسطة أنابيب تمر تحت قناة السويس بجانب الإسماعيلية حتى غزة فصحراء النقب ، وقال : أن تبيع مصر المياه لإسرائيل لزراعة القطن بنفس الثمن الذي يبيع به مصر القطن ، ويري من الناحية الاقتصادية أن ذلك نافع لإسرائيل ، حيث يستطيع المزارع الصهيوني أن ينتج بواسطة متر مكعب من الماء ستة أضعاف ما ينتجه الفلاح المصري من القطن بنفس كمية المياه [١] . وفي ١٩٧٧م طالب شاؤول أرلوذروف مدير هيئة تخطيط المياه الإقليمية بإسرائيل ، بتنفيذ مشروع يور ، أي النيل الأزرق والأبيض بحيث يتم حفر ثلاثة أنفاق تحت قناة السويس عبر ساحل سيناء إلى إسرائيل لتغذية المستوطنات [٢] .

وقد استمرت التطلعات الإسرائيلية للحصول على مياه النيل إلى أن وقعت اتفاقية كامب ديفيد للسلام مع مصر في عام ١٩٧٨م ، والذي تشير التقارير إلى أن من ضمن بنودها السرية تزويد مصر إسرائيل بمياه النيل [٣] ، حيث تقدم إسرائيل بعدة مشروعات للرئيس المصري السادات لنقل مياه النيل ، وقد كاد السادات أن يوافق لولا ثورة مجلس الشعب المصري على ذلك [٤] ، حيث لجأ إسرائيل بعد ذلك إلى سرقة المياه المصرية حيث يقوم بسحب المياه الجوفية شمال سيناء من خزان وادي الجراف غرب الحدود الإسرائيلية ، وكذلك المياه الجوفية بصحراء سيناء من خزان هضبة التيه وما زال الحديث يدور عن رضاء السلطات المصرية وعلمها بذلك ، بل أن السلطات المصرية هي التي تبيع تلك المياه إلى إسرائيل [٥] . حيث نشرت مجلة اكتوبر المصرية معلومات عن أسرار اتفاقية كامب ديفيد والتي تضمنت تعهدات من السادات لمد اسرائيل بمياه النيل ضمن مشروع زمزم الجديدة [٦] .

لقد كانت اتفاقية كامب ديفيد فرصة للتغلغل الإسرائيلي في إفريقيا وتهديد منابع النيل ،

---

(١) محمد سمير أحمد ، **معارك المياه في الشرق الأوسط** ، (القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٩١م) ، ص ١٣٧ .

(٢) مجدي شندي ، **المياه : الصراع القادم في الشرق الأوسط** ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٩٢م) ، ص ١٠٤ .

(٣) محمود فوزي ، **أسرار المعاهدة المصرية الإسرائيلية** ، (القاهرة : مكتبة النسر للطباعة ، ١٩٩١م) ، ص ١١٦ .

(٤) عبد الرحمن إسماعيل ، " تقرير مجلس الشعب المصري عن أزمة المياه في المنطقة العربية " ، **مجلة العالم** ، لندن ، العدد ٤٨٩ ، (يونيو ١٩٩٣م) ، ص ٤١ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ٤٣ .

(٦) فخر الدين لبيب ، **نهر النيل الحاضر والمستقبل** (القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٥م) ، ص ٩ .

حيث اعتبرت إسرائيل الاتفاقية بمثابة شهادة حسن سير وسلوك له من أعظم دولة عربية أمام الأفارقة الذين قاطعوا إسرائيل تعاطفاً مع القضية العربية [١] ، ومن ثم نجحت إسرائيل في إنشاء علاقات دبلوماسية مع عدد كبير من الدول الإفريقية ، وشيئاً فشيئاً بدأت في تحريض يوغندا وإثيوبيا للتنكر لاتفاقيات مياه النيل والمطالبة بنصيبها ، والعمل على إنشاء سدود وخزانات بمساعدة وتمويل إسرائيل والولايات المتحدة [٢] .

وقد ركز إسرائيل بصورة أساسية على إثيوبيا التي تمد النيل بنحو ٨٥% من المياه ، وقد هدف الكيان الصهيوني أن تحذو إثيوبيا في المستقبل حذو تركيا لتمارس **الضغط على مصر والسودان عبر نظريته الأمنية المعروفة بالضلع الثالث للتحكم** والسيطرة على الدول العربية عبر دول الجوار الإقليمي [٣] ، وقد استغل الكيان الصهيوني الحلم الذي كان يراود الحبش منذ القدم لتحويل نيل مصر وتعطيشها ، حيث دارت الأساطير منذ عدة قرون حول قدرة أباطرة الحبشية على تحويل مياه النيل [٤] .

وقد دعمت السياسة الخارجية المصرية في الستينات والسبعينات هذه الفكرة ، وذلك بمساعدة مصر للحركة الإرترية وتشجيع فكرة الصومال الكبير ، وتشجيع معلمي إثيوبيا على الثورة حتى يعم عدم الاستقرار إثيوبيا فتعجز عن التفرغ للتنمية واستغلال مياه النيل ، وقد زادت السياسة المصرية نشاطاً في هذا الصدد أثناء معارضة إثيوبيا لقيام السد العالي ، وقد قادت إثيوبيا انذاك المعارضة في عدة محاور :

١/ **التنكر للاتفاقيات المعقودة بحجة أنها اتفاقيات استعمارية لم تكن طرفاً فيها .**

٢/ رفض التعاون والتنسيق مع دول حوض النيل ، وعدم السماح بإجراء رقابة على روافد النيل الإثيوبية .

٣/ التوسع ببناء سدود على روافد النيل الأزرق لتقليل المياه المتدفقة لمصر والسودان كما فعلت تركيا ببنائها سد أتاتورك [٥] .

---

(١) عصام سليمان الفراعنة ، مرجع سابق ، ص ١٥٠ .

(٢) كامل الشريطي ، **المغامرة الإسرائيلية في إفريقيا** ، ط ٢ ، (الرياض : الدار السعودية للنشر والتوزيع ، ١٩٨٤م) ، ص ٢٧ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٢٩ .

(٤) علي احمد أنور ، **النزاع الصومالي الإثيوبي : الجذور التاريخية** ، (القاهرة : مطبعة أطلس ، ١٩٧٨م) ، ص ١٩ .

(٥) عصام سليمان الفراعنة ، مرجع سابق ، ص ٧٤ .

وقد امتد العدوان الإثيوبي الصهيوني لجنوب السودان في عام ١٩٨٣م ، بتعطيل قناة جونقلي ، ودعم حركة قرنق لضمان سيطرته على بحر الجبل وإثيوبيا على النيل الأزرق ، وقد دخل ترحيل اليهود الفلاشا ضمن صفقات في هذا الإطار [1] ، ويواصل النظام الإثيوبي الحالي نفس خطط أسلافه في هذا الصدد .

وبذلك نجد أن الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل كبيرة مما قد يهدد الأمن القومي للبلدين ومصالحهما المائية ضمن تهديد النظام الإقليمي كله ، فكيف أن يسعى الكيان الصهيوني أو أي دولة كبرى للعبث بمصادر مياه النيل في إثيوبيا ولتهدد بذلك استقلال بل وحياة دولتين عربيتين أحدهما الأكبر مساحة والأخرى الأكثر سكانا .

---

(١) محمد رضى فوده ، " المصالح الأمريكية في القرن الإفريقي " ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ٨٥ ، (يوليو ١٩٨٩م) ، ص ٢٠١ .

المبحث الثالث :

أهمية مياه النيل بالنسبة لأمن البلدين القومي :

تحتل مياه النيل أهمية قصوى بالنسبة لأمن البلدين القومي ومصالحهما الحيوية ، إذ أن النيل بمثابة الشريان الذي يمد البلدين بأسباب الحياة ، فعلى مياهه يعتمد البلدين اعتماداً كبيراً ، إلاّ أن اعتماد مصر علي النيل يفوق اعتماد السودان عليه ، كما سيتضح من خلال الدراسة .

أ/ نهر النيل والأمن القومي المصري :

يرتبط الأمن القومي المصري ارتباطاً مباشراً بالنيل ، فجغرافية مصر تؤكد أنه لولا النيل لما كانت هناك حضارة مصرية عريقة ، إذ أن مصر كله صحراء قاحلة حيث يمثل الصحراء نسبة ٩٧% من أراض **مصر ، أما مساحة النيل فهي أقل من ٣% والذي** يمثل الشريان الذي يمد هذا الصحراء بأسباب الحياة [(١)] ، ولذلك فقد ارتبط عنصر الحياة لدى المصريين منذ القدم بالنيل بحسبانه مصدر الماء والغذاء لهم ، وبناءاً على ذلك جاءت المقولة المشهورة أن مصر هبة النيل مدللاً على أهمية النيل لمصر[(٢)] ، وبقدر ما مثل النيل من أهمية للحضارات المصرية القديمة ، فهو يمثل أهمية أكبر للنهضة ووجود مصر في عصرنا الراهن ، وذلك للارتفاع المطرد في عدد سكان مصر والذي يزيد عن السبعين مليون نسمة [(٣)] ، مما يعني الحاجة إلى استصلاحها بصورة أساسية على مياه النيل ، تجدر الإشارة إلى أن النيل هو المصدر المائي الوحيد لمصر بخلاف دول حوض النيل الأخرى التي تمتلك بدائل وموارد مائية غير النيل ، ومع ذلك تقاسم وتشارك مصر مياه النيل [(٤)] ، ونسبةً للزيادة المطردة في عدد السكان فمن المنظور أن تواجه مصر أزمة مائية هائلة في القرن الحالي ، مما يعد تهديداً كبيراً لأمنها الغذائي والمائي ، وبسبب ذلك فإن مصر تنظر إلى نوايا الدول المشاركة في حوض النيل بعين القلق خاصةً وأن مياه السد العالي الآن آخذة في الانخفاض [(٥)] ، ومن المؤشرات الواضحة في هذا المجال

---

(١) شوقي سعيد ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

(٢) " أصول وأبعاد الدبلوماسية المصرية في القارة الإفريقية " ، **افتتاحية مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٩٦ ، (إبريل ١٩٨٩م) ، ص ٤٠ .

(٣) شوقي سعيد ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٤٥ .

(٥) **مجلة العربي** ، العدد ٤٤٤ ، (نوفمبر ١٩٩٥م) .

التصريح الذي أدلى به الدكتور بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجيــة المصريــة سابقاً والذي نشرته جريدة الهيرالد ترتبون العالمية في فبراير ١٩٨٥م ، والذي تنبأ فيــه بأن الحرب القادمة في المنطقة ستنشب حول مياه النيل وليست السياسة [١] .

ومن ثم يبدو أن جميع الأولويات بالنسبة لمصر بما فيها علاقاتها مــع إسرائيل أصبحت تتضاءل أمام مشكلة المياه ، ومن المنظور أن تقوم الحكومة المصرية بخطــوات لمواجهة الموقف من خلال عدة محاور منها :

المحور الأول : مواجهة دول المنبع والممر وخاصةً السودان كما أشار إلى ذلك محمــد أنور السادات بعد أن غير النميري موقفه الداعم لاتفاقية كامب ديفيد فــي ١٩٧٩م بفعــل الدعم الاقتصادي السعودي حيث قال : « **ما أقبلش أي تلاعب في حدودي الجنوبية** » [٢] ، وكما دعا لذلك علانيةً الدكتور فرج فودة في مقالاته هذا بيان للناس الذي يري أن تتدخــل مصر عسكرياً في السودان لحماية مواردها المائية وعمقها الاستراتيجي[٣] ، وأن الحكومة السودانية الحالية أكثر خطورةً على مصر من إسرائيل . وكمـــا ذكــر ايضــاً الرئيــس المصري حسني مبارك إبان الغزو العراقي للكويت وموقف السودان حيــث قــال : « إن لمصر حقوق في مواقع أخرى كما للعراق حقوق في الكويت » [٤] ، وكما قال المشير أبــو عبد الحليم أبو غزالة : « إن تهديد المصلحة المائية لمصر يبرر الدخول في الحرب دفاعــاً عنها » [٥] ، وقال بطرس غالي « يظل افريقيا والسودان على وجه الخصـــوص هاجســاً أساسياً للأمن القومي المصري يلزم ضمان موالاته » [٦] ، ويعني بذلك أن بإمكان القاهرة أن تتدخل عسكرياً في السودان لحماية تلك الحقوق ، ولا شك أن هذا الطريـــق صعــب المنال لأنه لو فرضنا أن مصر قد نجحت من السيطرة العسكرية علـــى الســـودان فــإن السودان ليس إلاَ معبراً لمياه النيل ، ومن ثم لكي تؤمن مصر الموارد المائية لا بدّ لها أن تسيطر على كل دول حوض النيل وخاصةً دول المنبع وهذا مستحيل .

---

(١) خالد فتح الرحمن ، " العلاقات السودانية المصرية من ضمن إطار وادي النيل " ، **مجلة دراسات اســـتراتيجية** ، الخرطــوم ، العدد ٥ ، يناير فبراير مارس ١٩٩٧م .

(٢) صحيفة الوفاق ، العدد ١٥٠ ، (الاحد ٣١ مايو ١٩٩٨م) .

(٣) د/ عبد اللطيف محمد البوني ، " في العلاقات المصرية السودانية (حوار هادي مع الدكتور فرج فوده " ، **صحيفة الســـودان الحديث** ، مصدر سابق .

(٤) صحيفة الوفاق ، العدد ١٥٠ ، مصدر سابق .

(٥) د. محمد عبد القادر ، **مقدمة في أصول النظم السياسية والاجتماعية** ، ج١، (القاهرة : مكتبة النهضة المصريــة ،١٩٦٥م) ، ص ٣٦٥ .

المحور الثاني : أن تسلك القاهرة السبيل الدبلوماسي للتباحث مع دول حوض النيل من أجل إيجاد السبيل الأمثل لتقاسم المياه ، ودرء الأطماع الخارجية في مياه النيل وخاصةً ، الأطماع الصهيونية وكذلك من أجل زيادة الموارد المائية للنيل بإنشاء القنوات والسدود التي تسهل ذلك ، ويقتضي ذلك مثلاً التباحث مع الحكومة السودانية لوضع حد لحرب الجنوب ، وإكمال مشروع قناة جونقلي على جنح السرعة ، كل ذلك لمواجهة الزيادة الهندسية في عدد السكان خاصةً في مصر ، حيث بدأت الجهات المسئولة في مصر بالفعل في ترشيد استهلاك المياه وتوعية المواطنين بذلك [١] .

وعليه فإن الأمن القومي المصري يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمياه النيل ، وأي تهديد لتدفق المياه هو تهديد للأمن القومي المصري بالدرجة الأولى ، سواء كان ذلك بفعل إسرائيل أو إثيوبيا أو أي دولة أخرى كالسودان مثلاً [٢] ، ونسبةً لأن المياه لمصر هو مسألة حياة أو موت ؛ فإنه من المتوقع أن تستخدم مصر كل ما هو متاح لديها من قوة للدفاع عن هذا المورد الحيوي كم ذكرنا سابقاً .

ب/ مياه النيل وأمن السودان القومي :

السودان هو أحد الدول الرئيسية لحوض النيل بجانب إثيوبيا ومصر ودول أخرى ، ويمتاز بموقعة الاستراتيجي المطل على البحر الأحمر والقرن الإفريقي ، كما أنه يجاور تسع دول منها ما ينفذ إلى أعماق الجنوب الإفريقي ، ومنها ما يمتد لغرب إفريقيا ومنها ما يلي البحر الأبيض المتوسط [٣] ، إضافة إلى أنه يعتبر من أهم الدول التي يمكن الاعتماد عليها مستقبلاً من ناحية الغذاء مع كندا واستراليا والبرازيل حسب تقديرات الخبراء في هذا المجال [٤] ، بالإضافة إلى تمتع السودان بثروات معدنية وحيوانية ونفطية بجانب أنه من أكثر الدول المؤهلة لانتاج الطاقة الشمسية ، وتشكل موارده المائية عنصراً جذاباً للدول التي تحتاج إلى المياه [٥] . من ناحية أخرى فإن السودان يأتي

---

(١) يوسف أبو نجم ، " نهر النيل والأمن القومي المصري " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٧٩ ، (يناير ١٩٨٥م) ، ص ٤٢ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٤٣ .

(٣) أ . د / محمد عمر بشير ، **مشكلة جنوب السودان ، خلفية النزاع ومن الحرب الداخلية إلى السلام** ، مرجع سابق ، ص ١٨٠ .

(٤) د/ عبد العزيز [illegible] ، مرجع سابق ، ص ١٤

(٥) عمر سعد الدين ، " واقع المأزق الاقتصادي في السودان الأبعاد والجذور " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٨٤ ، (

راس قائمة اهتمامات السياسة الخارجية المصرية ، إذ أن مصر يرتبط أمنها القومي بالسودان الذي يمثل أول دولة ينساب منها نهر النيل إلى مصر حاملاً إليها أسباب الحياة [١] . وبطبيعة الحال فإن احتياجات السودان من المياه ستتزايد في العقود القادمة مما تستدعي استعداده للتعايش مع جيرانه من منظور الأمن المائي في إطار خياراته لتحقيق مصالحه العليا سلماً كان أم باستخدام القوة إذا لزم الأمر ، فضلاً عن سعيه الحثيث لنبذ الخلافات بين تلك الدول التي تربطها جميعا سمات مميزة وموروثة .

ومن جهة أخرى يرى بعض المحللين أنه إذا ما نشبت حرب حول مياه النيل فإن السودان سيكون واحداً من دول المواجهة الأمر الذي يعني أهمية وضع الحسابات الملائمة مع التمسك بالسعي إلى ضرورة معالجة المسائل الخاصة بالمياه في إطار تعاون سلمي [٢]

إذاً فلمياه النيل أثره الكبير على الأمن القومي السوداني ومصالحه الحيوية ، وذلك لاستخداماته الواسعة في تأمين الغذاء للاستهلاك المحلي والتصدير ، بحسبان أن السودان قطر زراعي في المقام الأول ، ونسبة لأنه بأراضيه الشاسعة وثرواته الوفيرة أكثر الدول تأهيلاً لأن تكون في مصاف الدول المتقدمة ، وسلةً لغذاء العالم ؛ فإن مياه النيل يحتل الدور الرئيسي في إعداد السودان لبلوغ ذلك المقام ، وتحقيق تطلعات الأمة المشروعة في هذا الصدد [٣] .

إلاّ أنه يجب الإشارة إلى أن الأمن القومي المصري أكثر ارتباطاً بمياه النيل من الأمن القومي السوداني ، إذ تعتمد مصر كلياً على مياه النيل نسبةً لأن أراضيها صحراوية قاحلة ، أما السودان فقد تعددت فيه المناخات ، ومن ثم كثيراً ما تعتمد الزراعة فيه على الري المطري خاصةً في شرق وغرب وجنوب البلاد ، إضافة إلى أن السودان غني بالثروات الأخرى التي لا ترتبط بمياه النيل والتي تعتبر بدائل لموارده الاقتصادية بخلاف مصر ، مثل الثروة الحيوانية والمعدنية والبترولية ... الخ [٤] .

---

(١) يوسف أبو نجم ، مرجع سابق ، ص ٤٣ .

(٢) نبيل فارس ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

(٣) المختار مطيع ، " ارتباط الأمن المائي بالأمن الغذائي في الوطن العربي " ، **مجلة الوحدة ، المغرب** ، العدد ٧٦ ، (يناير ١٩٩١م) . ص ١٥ .

(4) Horia Mogahed , ***The Development of the Nile Barism*** , (Budapest : Center for afro - American Research , 1988) , P 25 .

المبحث الرابع :

المصالح المائية و أثرها على العلاقات الثنائية :

تعتبر المياه المصلحة المحورية في علاقات البلدين باعتبارهما يتغذيان من شريان واحد يمثل محور الأمن القومي بالنسبة لهما ، ومن ثم فإن أي تهديد لمياه النيل يعتبر تهديدا للبلدين مما يقتضي التنسيق الثنائي من أجل مقاومة ذلك التهديد في شتى صوره .
تمثلت التهديدات التي واجهت المصالح المائية للبلدين في عدة صور منها : التهديد الكائن بسبب الظروف الطبيعية ، وتهديد من قبل طرف ثالث ، وتهديد من قبل أحد الطرفين للاخر .

ففي الحالة الأولى : المتمثلة في التهديد بسبب الظروف الطبيعية كثيرا ما تكون بسبب قلة الأمطار والموارد المائية ، إضافة إلى تزايد عدد السكان ، وزيادة الحاجة لرقعة زراعية أكبر مما ينذر بالخطر [١] ، ويتطلب تضافر جهود البلدين لترشيد المياه وزيادة موارده باستخدام تكنلوجيا المياه ، وإنشاء الخزانات وحفر القنوات التي تقلل من نسبة التبخر مثل قناة جونقلي ، والتوسع الرأسي في الزراعة ، وغير ذلك من الوسائل التي قد تدرأ عن البلدين خطر شح المياه واثاره المدمرة على أمن البلدين القومي .
أما في الحالة الثانية : والمتمثلة في التهديد من قبل طرف ثالث ، فقد وقف البحث على حجم التهديد الذي يشكله الكيان الصهيوني على منابع وموارد مياه النيل ، وذلك بمساندة بعض دول الحوض من أجل الضغط على البلدين ومن ثم السيطرة على الوطن العربي في إطار برنامج الضلع الثالث الإسرائيلي [٢] ، ويتطلب الأمر من البلدين تنشيط دبلوماسيتها الخارجية في إطار القارة الإفريقية ودول حوض النيل ، ودفع التعاون المشترك من أجل تنمية الموارد المائية وتفادي التأثير الإسرائيلي على دول القارة ، كما يقتضي من البلدين تناسي خلافاتهما السطحية والآنية ، والنظر بعمق إلى حجم الخطر الماثل ، والذي يستهدفهما معا دون تمييز .
والحالة الثالثة : تتمثل في التهديد الذي قد يشكله أحد الطرفين للآخر في هذا الصدد ، وهو محور المشاكل المائية بين البلدين ، الأمر الذي يقتضي تنظيم العلاقات المائية

---

[١] محمود المراغي ، مرجع سابق ، ص ١٦٥ .

[٢] يوسف أبو نجم ، مرجع سابق ، ص ٤٣ .

بينهما ، حتى يتم توزيع الحصص المائية بصورة ترضي الطرفين ، وتؤدي إلى خلق علاقة تعاون من أجل ترشيد وزيادة الموارد المائية ، بدلا من التنافس والتغول والطمع الذي قد ينسف علاقات البلدين وأمنهما القومي ويتيح الفرصة للتدخلات الخارجية كما يحدث الآن . والناظر إلى علاقات مصر والسودان قبل الاستقلال وبعده يلحظ الدور المحوري لمياه النيل في توجيه تلك العلاقات سلبا أو إيجابا ، وسيقف البحث على تلك العلاقات المائية في التحليل التالي :

انصب اهتمام مصر بالسودان منذ القدم باعتباره مورد لمياه النيل ، وقد بذلت القاهرة بناءا على ذلك جهودا كبيرة لضمان تدفق المياه إليها تراوحت بين محاولات ضم السودان بالقوة ، ومساعي الوحدة والتكامل ، واحتواء الحكومات السودانية المتعاقبة [1] ، إلى ضمان تدفق مياه النيل عبر اتفاقيات عقدتها مع دول الحوض ، حيث أنه كثيرا ما تلجأ الدول لتفادي التصادم في مجال المياه إلى تنظيم علاقاتها المائية عبر اتفاقيات عادلة مرضية للجميع يتم التراضي بها ، ولقد كان من البديهي أن يتم تنظيم عملية توزيع مياه النيل خاصة وأنه من أطول أنهار العالم ، ومن ثم يشترك فيه عدة دول هي السودان مصر اثيوبيا يوغندا كينيا تنزانيا زانير بوروندي ورواندا ، مع الوضع في الحسبان ان السودان ومصر دولتا ممر ومصب وليستا دولتا منبع [2] ، ونسبة لتعدد الشركاء في مياه النيل فقد كان من الضروري وجود اتفاقيات حتى يتم التعامل بين هذه الدول بصورة سليمة بدلا من وسائل العنف والتوتر في العلاقات بسبب المياه ، من جانب آخر لا بد أن تكون الاتفاقيات المعقودة في هذا الصدد عادلة تمثل كل الأطراف حتى تأخذ كل دولة نصيبها العادل ويتم الاعتراف من قبل الجميع بالاتفاقية حتى لا تتعرض للخرق والانتهاك أو الإلغاء من قبل بعض الأطراف ، فهل توفرت لاتفاقيات مياه النيل المعقودة بين مصر والسودان وبينهما والدول الأخرى هذه الصفات ؟ ، هذا ما سيحاول البحث تبيينه في هذا الفصل .

تقويم اتفاقيات مياه النيل :

هناك عدة اتفاقيات تم عقدها لتنظيم استخدام مياه النيل ، بعضها عقدت في فترة الاستعمار ، والبعض الآخر بعد نيل هذه الدول استقلالها ، بعضها أيضا عقدت بين مصر

(١) بشير محمد سعيد ، **السودان من الحكم الثنائي إلى انتفاضة رجب** ، مرجع سابق ، ص ٤٦ .

(٢) عصام سليمان الفراعنة ، مرجع سابق ، ص ١٩ – ٢٦ .

والسودان ، والبعض الآخر بينهما وباقي الدول النيلية وأبرز هذه الاتفاقيات هي :

أولاً : بروتوكول روما : وقد تم توقيعه بين بريطانيا وإيطاليا في عام ١٨٩١م ، حيث تعهدت إيطاليا في المادة الثالثة من هذا البروتوكول بعدم إقامة أية إنشاءات على نهر عطبرة من شأنها أن تؤثر على كمية مياه ذلك النهر الذي يغذي نهر النيل [١] .

ثانياً : معاهدة مايو ١٩٠٢م بين بريطانيا وإثيوبيا ، وقد تعهد فيه الملك منليك أعمال على النيل الأزرق أو السوباط أو بحيرة تانا من شأنها إعاقة سريان المياه إلى نهر النيل إلاّ بعد موافقة بريطانيا على ذلك [٢] .

ثالثاً : اتفاق مايو ١٩٠٦م بين بريطانيا والكونغو ، وقد تعهدت حكومة الكونغو المستقلة في الاتفاق بأن لا تقيم أو تسمح بإقامة أية منشئات على نهر سميكي من شأنها أن تقلل من سريان المياه إلى بحيرة ألبرت إلاّ بموافقة حكومة السودان المصري الإنجليزي [٣] .

رابعاً : مذكرات ديسمبر ١٩٢٥م بين بريطانيا وإيطاليا ، حيث تم تبادل مذكرة بين الطرفين بشأن مياه النيل ، اعترفت فيها إيطاليا بالحقوق المائية المكتسبة لمصر والسودان في مياه النيل الأزرق والنيل الأبيض ويتعهد فيها بأن لا تنشئ أية منشئات من شأنها تعديل كمية المياه التي تحملها النيل تعديلاً محسوساً .

خامساً : اتفاق عام ١٩٢٩م بين مصر وبريطانيا العظمي ، حيث تم توقيعه بين الطرفين نيابةً عن السودان وكينيا وتنجانيقا ويوغندا ، وقد نصت الاتفاقية بأن لا تقيم تلك الدول أية منشئات على مجري النيل أو مشروعات قد تؤثر على انسياب المياه دون موافقة مصر ، كما تعطي الاتفاقية مصر حق مراقبة مياه النيل من منبعه إلى مصبه [٤] .

سادساً : اتفاقية الانتفاع الكامل من مياه النيل لعام ١٩٥٩م ، وقد تم توقيعها بين حكومة مصر وحكومة السودان تعديلاً لاتفاقية عام ١٩٢٩م ، حيث نصت على توزيع مياه النيل بواقع ٥٥,٥ مليار متر مكعب لمصر و ١٨,٥ مليار متر مكعب للسودان.

(١) يوسف فضل احمد ، " المؤشرات ت السياسة لموارد المياه في حوض النيل والشرق الأوسط " ، **مجله دراسات استراتيجية** ، الخرطوم ، العدد ٤ (اغسطس ١٩٩٥م) ، ص ٩ .

(٢) عصام سليمان الفراعنة ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

(٣) يوسف أبو نجم ، مرجع سابق ، ص ٥٠ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٥٠ .

تلك هي الاتفاقيات التي تم عقدها بصدد توزيع مياه النيل ، فهل توفرت لهذه الاتفاقيات الصفات سالفة الذكر حتى تكون محترمة من قبل دول الحوض ؟ ، بالنظر إلى تلك الاتفاقيات نجد أنها جميعها تفتقر تماماً إلى تلك الصفات ، ومن ثم واجهت انتقادات من دول . وعدم اعتراف من دول أخرى لأسباب كثيرة أهمها :

السبب الأول : أن معظم الاتفاقيات السابقة تمت بين دول أخرى استعمارية لا يد لتلك الدول فيها وخاصة اتفاقيتي ١٩٠٢و ١٩٢٩م ، واللتين واجهتا انتقادات حادة من عدة دول أهمها إثيوبيا والسودان لذات السبب [١] .

والسبب الثاني : أن بعض تلك الاتفاقيات قد اقتصرت على دول بعينها ولم تشمل كل دول حوض النيل ، مثل اتفاقية عام ١٩٢٩و ١٩٥٩م بين مصر والسودان إذ لم تعترف دول حوض النيل الأخرى وعلى رأسها إثيوبيا بهاتين الاتفاقيتين بحسبان أنها لم تكن طرفا فيهما [٢].

والسبب الثالث : احتجاج بعض الدول على عدم عدالة تلك الاتفاقيات ، وخاصة الاتفاقيات الموقعة بين مصر والسودان ، فقد كان رفض السودان لتلك الاتفاقيات بسبب عدم عدالتها سببا في توتر علاقاته مع مصر وسقوط الحكومة المدنية الأولى ، ووصول الجيش إلى السلطة ومن ثم توقيع اتفاقية عام ١٩٥٩م [٣] ، ذلك الاتفاق الذي واجه انتقادات عنيفة من قبل الشعب السوداني بحسبان أن مصر استأثرت بالنصيب الأكبر من مياه النيل ، وبحسبان أن الاتفاقية تمت في ظل نظام عسكري لا يحظ بالتأييد الشعبي [٤] .

وقد كانت تلك الأسباب الثلاثة : (عدم وجود اتفاقيات أو عدم شمولها أو عدالتها) **كانت سببا في توتر العلاقات المائية** بين دول حوض النيل خاصةً مع شح المياه وتدخل أطراف خارجية .

---

(١) فتحي علي حسين ، المياه وأوراق **اللعبة السياسية في الشرق الأوسط** ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩٧م) ، ص ٦٥ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٧٣ .

(٣) خالد فتح الرحمن ، " العلاقات السودانية المصرية ضمن إطار وادي النيل " ، **مجلة دارسات استراتيجية** ، الخرطوم ، العدد ٥ ، ١٩ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ١٩ .

مياه النيل ومسيرة العلاقات السودانية المصرية :

نسبةً للأهمية الكبرى التي تلعبها مياه النيل في أمن البلدين القومي ؛ فقد كان موضوع المياه أهم أجندة العلاقات الثنائية منذ فترة ما قبل استقلال السودان ، فقد كانت مصر تنظر للسودان من خلال مياه النيل ، وذلك باعتباره الدولة الأكثر تأثيراً في انسياب المياه إليها . وكما ذكرنا فقد سجل أهمية السودان المائية بالنسبة لمصر العديد من المقولات والتصريحات المصرية الرسمية قديماً وحديثاً ، فقد ذكر رياض باشا في مذكراته التي قدمها للسيد ايفين بتاريخ ٢١ديسمبر ١٨٧٧م : « لا ينازع أي إنسان في أن النيل هو السودان ، ولا يرتاب أحد أن العلاقات التي تربط بين مصر والسودان لا فكاك منها فهي أشبه بعلاقة الروح والجسد ، فالسودان بحكم موقعه وحقيقة طبيعته هو بمثابة همزة الوصل وقنطرة الاتصال بين قوى العطاء في الجنوب والأخذ في الشمال والسودان بما فيها وبما ينتظر أن يقام فيها من منشئات ومشروعات هندسية للتحكم والسيطرة في مياه النيل يعد صمام الأمان الذي تقاس عليه الرفاهية لمصر والتي تقوم عليها كافة ألوان الرخاء القومي ومن ثم يجب أن تكون اليد التي تسيطر علي النهر من منبعه إلى مصبه واحدة وهي مصر »(١) . وبناءاً على ذلك فقد ركزت القاهرة في علاقاتها المائية على السودان وقد انصبت السياسة المصرية تجاه السودان في هذا الصدد في عدة محاور منها:

الأول : تقييد السودان باتفاقيات مائية غير عادلة تضمن تدفق المياه وبكميات كبيرة إليها ، دون مراعاة أو اهتمام بنصيب السودان من المياه ، فكانت اتفاقيات عام ١٩٢٩و ١٩٥٩م (٢) .

الثاني : ضمان وجود حكومات موالية لها في السودان ترعى مصالحها المائية ، ومن ثم فقد تدخلت مصر في اللعبة السياسة السودانية باستمرار لدعم التنظيمات والحكومات الموالية لها وضرب الحكومات والتنظيمات التي تعادي سياساتها تلك ، وبالرغم من الصلات التي تربط مصر بالسودان إلاّ أن شكوكها حيال السودان لم تنقطع قط بسبب عدم الاستقرار السياسي وتقلب الحكومات ومن ثم فإن مصر لم تأمن جانب السودان في شأن المياه (٣) .

---

(١) د / بركات موسى الحواتي ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

(٢) د / منصور خالد ، مرجع سابق ، ص ٥١٨ .

(٣) خضر حمد ، **مذكرات خضر حمد** ، مرجع سابق ، ص ١٨٢ .

الثالث : اتبعت القاهرة كذلك مع السودان الوسيلة الدبلوماسية المتمثلة في سياسات التعاون المشترك من أجل رعاية موارد مياه النيل وحمايتها من المهددات الخارجية ، وزيادة تلك الموارد المائية بالترشيد وإنشاء القنوات والسدود التي تقلل كمية التبخر (١) .

الرابع : في حالات أخرى كما ذكر البحث سابقا اتبعت القاهرة وسيلة التهديد العسكري وإضعاف السودان كما حدث قبل الاستقلال وبعده ، فقد كان الدافع لاحتلال مثلث حلايب عام ١٩٥٨م تعثر مفاوضات مياه النيل (٢) .

وسنرى من خلال الدراسة أن السياسة المصرية المائية تجاه السودان قد انصبت في هذه المحاور الأربعة في فترة ما قبل الاستقلال وبعده :

في الفترة التي سبقت استقلال السودان كان موضوع حماية موارد مياه النيل ضمن الأهداف التي دفعت مصر لاحتلال السودان مرتين في ركب الأتراك والإنجليز ، وقد كان هم مصر خلال تلك الفترة ينصب في رعاية الموارد المائية (٣) ، ونسبة لأن بريطانيا كانت هي التي تفاوض باسم السودان وتوقع اتفاقيات نيابة عنه ، فقد كانت تستخدم مسألة مياه النيل ككرت ضغط من أجل تحقيق مصالحها الاستعمارية على حساب شريكتها في استعمار السودان مصر ، وذلك بتطويعها وإخضاعها من خلال محاولة التأثير على أمنها القومي باستخدام هذا المرفق الحيوي الحساس جدا بالنسبة لمصر(٤) ، فخلال الأزمات السياسية التي تحدث بين بريطانيا ومصر كثيرا ما ترتفع أصوات في مجلس العموم البريطاني تنادي بمنع المياه عن مصر ، فكانت بريطانيا دائما تحرض دول شرق إفريقيا مثل أوغندا وكينيا وتنزانيا للمطالبة بحقوقها كاملة من مياه النيل (٥) ، في عام ١٩٢٠م تعهدت بريطانيا لمصر بأن لا تزيد مساحة مشروع الجزيرة عن ٣٠٠ فدان ، وأن لا تحدث أي زيادة إلا بعد إخطار الحكومة المصرية مسبقا ، إلا أن بريطانيا وجهت إنذارا لمصر في أعقاب مقتل السير لي ستاك الحاكم العام للسودان في عام ١٩٢٤م ، وقد حوى الإنذار التهديد بزيادة مساحة مشروع الجزيرة زيادة غير محدودة ، وقد أدى ذلك لتشكيل

---

(١) أنس مصطفى كامل ، " نحو بناء نظام للتعاون الإقليمي في حوض النيل " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ١٠٥ ، (يوليو ١٩٩١م) ، ص ١٨ .

(٢) عبد الحفيظ عباس الصديق ، مرجع سابق ، ص ٦١ .

(٣) فدوى عبد الرحمن علي طه ، مرجع سابق ، ص ٣٤ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٣٤ .

(٥) ابراهيم أمين غالي ، مرجع سابق ، ص ٧٤ .

لجنة محايدة لدراسة الموضوع ، وقد تمخض تقرير اللجنة عن توقيع اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٢٩م (١) .

الحكومات الوطنية في السودان والمسالة المائية :

لقد كانت مسالة حماية موارد مياه النيل ضمن الأسباب التي دفعت مصر للتشبث بالسودان إلا أن الأمور سارت في غير مرادها ، حيث نال السودان استقلاله في عام ١٩٥٦م ، وقد كانت مسالة مياه النيل في قمة الأجندة الوطنية لأول حكومة ديمقراطية منتخبة ، وكان أهم لجنتين تم تكوينهما بعد الاستقلال هما لجنة العملة ولجنة مياه النيل برئاسة السيد ميرغني حمزة وزير الري السوداني (٢) ، وذلك للتفاوض مع الحكومة المصرية في هذا الشأن .

كانت حكومة عبد الله خليل ترى في اتفاق عام ١٩٢٩م إجحاف بحق الشعب السوداني ، إذ أن نسبة السودان من مياه النيل كانت ضئيلة جدا بالمقارنة مع نسبة مصر ، ومن ثم فقد أبدت تلك الحكومة اعتراضها على مدفوعة في ذلك بالرأي العام الشعبي الكاره لمصر بحسبانها طرفا في استعمار البلاد ، وقد أدى ذلك في نهاية المطاف إلي إقدام حكومة عبد الله خليل إلي إلغاء الاتفاقية من جانب واحد بعد مشادات كلامية مع الحكومة المصرية وتصريحات عدائية عبر أجهزة الإعلام في البلدين ، وقد ركزت الحكومة المصرية في اتهاماتها على بريطانيا بتحريض الحكومة السودانية وحملها على عرقلة المفاوضات حيث أصدرت بيانا ذكرت فيه ان وجود المستر مورس مستشار وزارة الري السوداني في لجنة مباحثات مياه النيل هو من أسباب تعطل تلك المفاوضات وطالبت بإبعاده(٣) . كما نشرت الديلي تلغراف اللندنية حديثا لمراسل خاص مع عبد الناصر ذكر فيه أنه احتج لدى وزير خارجية بريطانيا سلوين لويد على تصرفات بريطانيا تلك (٤) ، وقد بذلت القاهرة جهودا كبيرة لتفادي النفوذ البريطاني عن طريق تحريك المعارضة الاتحادية واتهام الحكومة السودانية بالعمالة للاستعمار ضد القومية العربية ، والسعي أخيرا لتكوين حلف ثلاثي يضم السودان ومصر وإثيوبيا إلا أن تلك

---

(١) د / بركات موسى الحواتي ، مرجع سابق ، ص ٧١ .

(٢) صحيفة الصراحة ، العدد ٦٩٠ ، (الأحد ٢٤ يونيو ١٩٥٦م) .

(٣) صحيفة الصراحة ، العدد ٦٥٧ ، الجمعة ٦ابريل ١٩٥٦م .

(٤) المصدر نفسه .

المجهودات باءت بالفشل [١] . كان الدافع الرئيسي لمفاوضات مياه النيل احتجاج السودان على اتفاقية عام ١٩٢٩م ، إضافةً إلى مساعي مصر لإنشاء السد العالي والذي يتطلب موافقة السودان ، ومن ثم بدأت المفاوضات بين البلدين في القاهرة إلاّ أنها تعثرت بسبب صعوبة تحديد النسب وتعويضات أهالي حلفاء وربط إنشاء السد العالي بإنشاء خزان الرصيرص في السودان ، وقد فشلت جولات المفاوضات تلك وساد التوتر علاقات البلدين [٢] ، خلال المباحثات تقدمت كل من إثيوبيا ويوغندا بمذكرات لاشراكهما في مفاوضات مياه النيل ، إلاّ أن مصر والسودان رفضتا تلك المذكرات ، وقد كان رفض إشراك تلك الدول من مبررات سحب بريطانيا وأمريكا دعمهما لمشروع السد العالي ، حيث علّل البيان الأمريكي ذلك بأن على مصر أولاً أخذ موافقة دول حوض النيل [٣] .

في عام ١٩٥٨م زاد التوتر في علاقات البلدين بسبب إقدام الحكومة السودانية على فتح المياه في قناة المناقل قبل موعده، حيث أرسلت الخارجية المصرية مذكرة للحكومة السودانية اتهمت فيها السودان بغرق اتفاقية عام ١٩٢٨م ، وقد ردت الحكومة السودانية على ذلك بمذكرة أعربت فيها عن أسفها لتناول ذلك الموضوع خارج الأطر الدبلوماسية وعبر أجهزه الإعلام ، وقالت أن اتفاقية عام ١٩٢٨م أبرمت بين السودان ومصر قلمت على أساس سياسي بحت دون مراعاة لمصالح السودان . وأضافت أن السودان لا يمكنه بأي حال من الأحوال أن يعترف باتفاقية مياه النيل العام ١٩٢٨ التي استندت عليها مصر لاتهام السودان ، وذلك لأنة لم يكن طرف فيها وأضاف : إنه منذ إعلان الاستقلال قد درجت الحكومة على العمل دائماً للمحافظة على حق السودانيين الطبيعي في مياه النيل ، وفي نفس الوقت فإن حكومة السودان قد عالجت عن طريق المفاوضات بحسن نية مع حكومة مصر هذه المسالة آملةً أن تصل إلى تسوية عادلة لمشكلة مياه النيل ، إلاّ أن كل مجهودات حكومة السودان لم تؤدي حتى الآن إلى نتيجة ، من جانبها رفضت مصر وجهة النظر السودانية ورحبت بالدخول في مفاوضات على أساس الاعتراف باتفاقية عام ١٩٢٨م ، وهكذا توترت العلاقات بين البلدين أصبحت الحكومة السودانية حسب المنظور المصري عقب أمام قيام السد العالي ، وصنفت باعتبارها معادية

(١) محمد احمد محجوب ، مرجع سابق ، ص ٨٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٨٤ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٨٤ .

للمصالح المصرية في السودان خاصةً بعد أن فكرت تلك الحكومة في قبـــول المعونـــة الأمريكية معللةً ذلك بظروف البلاد الاقتصادية الحرجة [1] . ومن ثم بدأت مصر تثـــير القلاقل في السودان عن طريق الأحزاب الاتحادية المعارضة كما قامت بإثـــارة مشـــكلة الحدود، وأخيراً بدأت الدوائر المصرية تخطط للإطاحة بحكومة عبد الله خليل عن طريق انقلاب عسكري ينفذه تنظيم الضباط الأحرار الموالي لها ، وحينما تجمعت لعبد الله خليل خيوط تلك المؤامرات وشعر بالخطر على السودان ومصالحة القوميـــة ، قـــام بتسـليم السلطة للجيش قاطعاً الطريق أمام عناصر الضبط الأحرار [4] ، وبذلك انطوت صفحـــة تلك الحكومة التي تعتبر من أكثر الحكومات الوطنية التي دخلت في مواجهات مع مصـــر بسبب مياه النيل وسقطت زوداً عن نسيب السودان في المياه .

جاء عبود إلى السلطة وقد لقي دعماً وتأييداً كبيراً من مصر نكاية فـــي عبـــد الله خليل وحكومته ، وقد وعد في بيانه الأول بإزالة الجفوة المفتعلة التي صنعتها الحكومـــة السابقة مع مصر وحل جميع المشاكل المعلقة بين البلدين [5] ، بعد ذلك أدلـــى الفريـــق إبراهيم عبود ببيان ذكر فيه أن مجلس الوزراء قد اتخذ في اجتماعه الأول قراراً يقضـــي بتكليف السيد أحمد خير وزير الخارجية بالحكومة بدراسة المشاكل المعلقة بيـــن مصـــر والسودان وإجراء الاتصالات اللازمة بهذا الصدد ، وكان أبرز المشاكل المعلقة حســـب تعليق عبود مسالة مفاوضات مياه النيل [6] . وقد أشارت تصريحات الحكومـــة الجديـــدة على عدم اعترافها بقرار إلغاء اتفاقية عام ١٩٢٩م الذي اتخذته حكومة عبد الله خليـــل ، وقد ذكر اللواء محمد عبد الوهاب عضو المجلس العسكري حينما ســـؤل عـــن موقـــف الحكومة من الاتفاقية قال : «إذا تقدم وزير الخارجية بتقريره إلى مجلس الـــوزراء ،إذا وجدنا ان مصلحتنا في إلغاءها ألغيناها وإذا وجدنا أن مصلحتنا عدم فعل ذلك فعلنـــا»[1]. وقد استحسنت الحكومة المصرية على لسان عبد الناصر خطاب الفريق إبراهيم عبـــود وقالت أن هذه خطوة لعلاقات طيبة وتعاون مثمر بين البلدين كما أعلن عبـــد النـــاصر

(١) Mohamed Omer Bashir, ***Sudan : Aid and External Relations***, Op .cit. , P . 171.

(٢) محمد محمد احمد كرار ، **الانقلابات العسكرية في السودان** ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

(٣) بشير محمد سعيد ، مرجع سابق ، ص ٣٤٨ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٣٤٨ .

[1] وكالة السودان للأنباء ، **المشكلة الدستورية في السودان** ، مرجع سابق ، ص ١٧٥ .

رسميا فتح باب الاستيراد من السودان بعد أن أغلق في عهد حكومة عبد الله خليل كنوع من العقاب على مواقفها تلك [١] .

بعد الانقلاب تقدمت الحكومة السودانية بمذكر للحكومة المصرية مطالبة فيها بفتح باب المفاوضات بين البلدين من أجل تصفية مسالة مياه النيل والمشاكل التجارية ، وقد رحبت الحكومة المصرية بالمذكرة وبوفد الحكومة السودانية الذي زار القاهرة لهذا الغرض برئاسة اللواء طلعت فريد عضو المجلس العسكري والذي سلم خطاب من عبود لعبد الناصر متمنيا أن تكون هذه المفاوضات الجولة الأخيرة لتدعيم العلاقات وأن تودي إلى توثيق الصلات [٢] ، وبناءا على ذلك بدأت المفاوضات رسميا بين البلدين في مطلع اكتوبر ١٩٥٩م ، وقد ترأس الجانب السوداني اللواء محمد طلعت فريد في حين ترأس الجانب المصري السيد ذكريا محي الدين ، وفي ٨ نوفمبر ١٩٥٩م وبعد مفاوضات طويلة تم توقيع اتفاقية مياه النيل ، والتي قضت بمنح السودان ١٨,٥ مليار متر مكعب في حين أصبح نصيب مصر ٥٥.٥ مليار متر مكعب [٣] .

اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٩م :

تضمنت هذه الاتفاقية عدة جوانب هي :

الجانب الاول : الحقوق المكتسبة :

نصت الاتفاقية على الإبقاء على الحقوق المكتسبة للبلدين وذلك بأن يكون ما تستخدمه مصر من مياه النيل حتى تاريخ توقيع هذا الاتفاق هو الحق المكتسب لها ومقدارها ٤٨ مليار متر مكعب . ويكون ما يستخدمه السودان في الوقت الحاضر هو حقه المكتسب ، ومقدارها اربعة مليار متر مكعب .

الجانب الثاني : توزيع فوائد مشروعات ضبط النهر :

١/ توافق الجمهوريتان على أن تنشئ مصر خزان السد العالي كأول حلقة من سلسلة مشروعات للتخزين المستمر على النيل .

٢/ توافق الجمهوريتان على أن تنشئ جمهورية السودان خزان الروصيرص أو أي أعمال أخرى ترى جمهورية السودان لازمة لاستغلالها لنصيبها .

---

(١) عبد الماجد أبو حسبو ، مراجع سابق ، ص ١١٧ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٧٣ .

(٣) د / بركات موسى الحواتي ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ .

٣/ يحسب صافي فائدة السد العالي على أساس متوسط إيراد النهر الطبيعي عند أسوان سنويا ٨٤ مليار ، ويستبق من هذه الكمية الحقوق لمكتسبة للجمهوريتين [١] .

٤/ يوزع صافي فائدة السد العالي بين الجمهوريتين بنسبة ١٤,٥ مليار متر مكعب للسودان و٧,٥ مليار متر مكعب لمصر ، وذلك لتكون جملة نصيب السودان ١٨,٥ مليار متر مكعب ونصيب مصر ٥٥,٥ مليار متر مكعب .

٥/ أن تدفع مصر مبلغ خمسة عشر مليونا من الجنيهات للحكومة السودانية كتعويض شامل على الأضرار التي ستلحق بالممتلكات السودانية نتيجة إنشاء السد العالي .

٦/ يترتب على انشاء العالي استغناء مصر عن التخزين في خزان جبل أولياء .

الجانب الثالث : مشروعات استغلال المياه الضائعة في حوض النيل :

يقوم البلدان بانشاء مشروعات لزيادة ايراد النيل بسنع الضائع من المياه في مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف والنيل الأبيض ويوزع صافي الفائدة مناصفة بين البلدين [١] .

وحول اتفاقية عام ١٩٥٩م يمكن إبداء الملاحظات التالية :

الأولى : أن هذه الاتفاقية قد أبقت على معظم ما جاء في اتفاق عام ١٩٢٩م وجاءت تماما بما رفضته الحكومة السودانية السابقة في مفاوضاتها مع مصر بقيادة ميرغني حمزة وخضر حمد ، وذلك سواء كان من حيث الحصص المائية والتي اقسم فيها ميرغني حمزة بأن لا يتنازل عن جالون واحد من المياه لمصر ، وقد كانت التقديرات آنذاك تتراوح بين ٣٩-٤٩ مليار متر مكعب للسودان مقابل ٥٦ مليار متر مكعب لمصر أو من حيث تعويضات أهالي حلفا والتي كانت حسب مطالبة ميرغني حمزة ٣٦ مليون جنيه انخفضت في هذه الاتفاقية إلى ١٥ مليون جنية فقط [٣] .

الثانية : أن هذه الاتفاقية قد تجاهلت دول حوض النيل الأخرى وتجاهلت نداءات تلك الدول الداعية لمشاركتها في المفاوضات ، حيث أصبحت هذه الدول تنظر إلى مصر بأنها تريد أن تستأثر بكل مياه النيل ويساعدها السودان في ذلك ، والغريب أن الاتفاق نص على أن أي ترتيبات لاحقه بشأن نصيب تلك الدول ستؤخذ مناصفة من نصيب

---

(١) نص اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٩م ، الملحق رقم (ب)

(١) المصدر نفسه .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٢٠٩ .

مصر والسودان مما يعني فقدان السودان لكامل نصيبه في حالة مطالبة تلك الدول بأكثر من ٣٦ مليار متر مكعب [١] .

وقد بدأت مصر تشعر بأن الخطر سيأتيها من باقي دول حوض النيل بعد أن ضمنت جانب السودان بالاتفاقية الثنائية ، فتبنت مبادرات لخلق مجموعة من دول حوض النيل بغرض دعم التعاون ، فتكون في عام ١٩٨٣م تجمع أندوجو ، الذي ضم في البداية كلا من مصر والسودان ويوغندا وزائير وتنزانيا وبوروندي ورواندا ، وبقيت كينيا واثيوبيا خارج هذا التجمع [٢] .

وقد انصبت سياسة مصر المائية تجاه السودان بعد ذلك في عدة نواحي منها :

١/ التخلص من التزاماتها المنصوص عليها في الاتفاقية تجاه السودان ، وقد كانت بعض هذه الالتزامات تتعلق بتعويضات أهالي حلفا ، وأخرى بالتزام مصر بمد المديرية الشمالية بالكهرباء التي تنتجه مياه السد العالي ، إضافة إلى التزامات أخرى [٣] ، وقد كان ضمن أسباب توتر العلاقات الثنائية في عام ١٩٧٢م ، رسالة بعث بها الدكتور منصور خالد وزير الخارجية آنذاك - إلى وزارة الخارجية المصرية يشير فيها إلى مادة معينة من اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٩م ، ظلت مجمدة حتى ذلك الوقت ، ووفقا لهذه المادة تنازل السودان عن جزء من حصته المقررة في مياه النيل وقدره ١,٥ مليار متر مكعب لكيما تستخدمها مصر إلى أن تردها السودان متى ما اقتضى تطوره الزراعي ذلك ، وقد أدى ذلك إلى توتر العلاقات والحملة الإعلامية الشرسة التي شنتها الصحف المصرية على السودان وشخص وزير الخارجية آنذاك [٤] .

٢/ إعاقة تطور السودان الزراعي بشتى السبل ، وذلك للاستفادة من نصيب السودان الفائض من المياه إذ لا يتعدى ما يستغله السودان عشر مليار متر مكعب بسبب ضعف **الحكومات وعجزها عن الاستثمار الزراعي ، علماً بأن مصر تستغل كامل نصيبها من** مياه النيل إلاّ ما تسرب منها عبر السدود إلى البحر .

---

(١) يحي عبد المجيد ، **مسالة مياه النيل في العلاقات السودانية المصرية** ، في أسامة الغزالي حرب ، ندوة العلاقات السودانية المصرية بين الماضي والحاضر والمستقبل ، مرجع سابق ، ص١٧٨ .

(٢) عبد العظيم أبو العطا وآخرون ، **نهر النيل الماضي والحاضر والمستقبل** ، (القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٥م) ، ص٤٥ .

(٣) محمد طه محمد احمد ، صحيفة الوفاق .

(٤) د . منصور خالد ، **السودان والنفق المظلم ، قصة الفساد والاستبداد** ، مرجع سابق ، ص٥١٨ .

٣/ الحفاظ على المكاسب التي جنتها من اتفاقية عـــام ١٩٥٩م باعتبارهـــا أكـــبر نصـــر للدبلوماسية المصرية يقتضي عدم التفريط فيه ، فقد سعت مصر لضمان ولاء الحكومـــات السودانية المتعاقبة بهدف صرفها عن التطرق لمسالة مياه النيل ، وكبح جمـــاح الغضـــب الشعبي الناجم عن الشعور بعد عدالة الاتفاقية ، حيث ارتفعت أصوات في أحيـــان كثـــيرة مطالبة بإلغاء اتفاقية مياه النيل مع مصر لعدم عدالتها ولأن الحكومة التي وقعتها لم تكـــن تتمتع بالتفويض والتأييد الشعبي ، وقد حـــدث ذلـــك أثنـــاء انتفاضـــة ابريـــل الشـــعبية ، والمظاهرات التي انتظمت السودان إبان حرب الخليج الثانية [١] .

خلاصة القول أن مسالة مياه النيل هي التي ترسم سياسية مصر تجاه الســـودان ، وذلك لأن السودان هو الدولة الوحيدة التي تشارك مصر فعليا في مياه النيل ، خاصة فـــي حالة تطوير السودان لموارده الزراعية ، ونسبة لذلك فإن مشكلة المياه إن عدت مشـــكلة فإنما تكون أساسا بين السودان ومصر ، وتعارض المصالح المائية إن قام فإنمـــا يقـــوم بينهما في الدرجة الأولي ، وهذا يفسر ضمن عوامل أخرى عدم استقرار وتوتر العلاقـــات بين البلدين رغم أنهما الشقيقان الوحيدان في الحوض كله .

---

(١) محمد المراغي ، مرجع سابق ، ص١٦٦ .

الفصل الثالث

مشاكل الحدود المشتركة و أمن البلدين القومي

من المشاكل التي ألقت بظلالها على العلاقات السودانية المصرية وأثرت في مسيرتها ، مشكلة الحدود الثنائية والنزاعات الدائرة حولها ، فقد ورث البلدان كغيرهما من دول العالم الثالث حدوداً استعمارية غير واضحة المعالم ، مما أدى إلى نزاعات متكررة أضرت بمصالحهما القومية ، وسيتناول هذا الفصل تلك النزاعات الحدودية والآثار التي خلفتها في جدار الأمن القومي للبلدين .

المبحث الأول :

نزاعات الحدود وأثرها على الأمن الدولي :

عرف أوبنهايم كلمة الحدود [Boundary] بأنها : « الخطوط الوهمية على سطح الأرض التي تفصل إقليم الدولة من إقليم دولة أخرى » [١] . وعرفها [Adams] بأنها : « الخط الذي يعين النطاق الذي تستطيع الدولة فيها أن تمارس سيادتها » [٢] . بما أن إقليم الدولة يخضع لسيادتها ، وبما أن السيادة الإقليمية هي المحور الذي تدور حوله الحقوق والمصالح والالتزامات الأساسية في القانون الدولي ؛ كان لابدّ من وجود حدود تفصل أقاليم الدول عن بعضها البعض ، وتعين بداية سيادة كل دولة ونهايتها . وقد اكتسب موضوع الحدود أهمية خاصة في القانون الدولي منذ بداية العقد الثاني من القرن العشرين ، وهي الفترة التي حصلت فيها معظم الدول على استقلالها واتجهت نحو استغلال مواردها إلاّ أنها اصطدمت بتغيّرات الحدود التي خلفها المستعمر ، فدارت صراعات لفتت انتباه المجتمع الدولي ، وجعلت موضوع الحدود تحظى باهتمام القانون الدولي والداخلي على السواء ، وذلك لآثارها الكبيرة على الأمن الدولي[٣] .

---

(١) مجموعة الأمم المتحدة لأحكام التحكيم الدولي ، المجلد الثاني ، ص ٥٣١ .

(2) T . T . Behrens , ***National Frontiers in Relation to International Law*** , (London : 1927) , P . 3 .

(٣) محمد عاشور مهدي ، **الحدود السياسية وواقع الدولة في إفريقيا** ، (القاهرة : مركز دراسات المستقبل الإفريقي) ، ص ٥٠

ولعل السبب الرئيسي في ازدياد منازعات الحدود في العقود الأخيرة يرجع إلى عدة عوامل منها :

العامل الأول : انتهاء الاستعمار واستقلال عدد كبير من الدول مما أدى إلى ظهور دعاوى كثيرة كان الاستعماري يمنع ظهورها .

العامل الثاني : زحف العمران والإدارة إلى المناطق القاصية من الدول والحاجة إلى تحديد واضح للحدود .

العامل الثالث : ظهور ثروات في المناطق المتنازع عليها .

العامل والرابع : أن تكون للإقليم أو منطقة الحدود أهمية استراتيجية مثل الهند الصينية [١]

خلاصة القول أن الحدود تكتسب أهمية كبيرة في أمن الدولة القومي ، باعتبارها الإطار الذي تتحرك داخلها مصالح الدول القومية ، تلك المصالح التي تحميها الشرائع والقوانين الدولية التي تقدس حدود الدولة وإقليمها وسيادتها وتصونها من الانتهاك [٢] .

ونسبةً لظروف الاستعمار وإعادة تشكيل معظم دول العالم بصورة جديدة بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية ، فقد نشبت نزاعات حدودية بين عدد كبير من دول العالم الأمر الذي أدى إلى صراعات مسلحة أسهمت كثيراً في تهديد الأمن الدولي ، وإشاعة عدم الاستقرار السياسي والتوتر في عدد كبير من دول العالم ، وأصبحت ذريعة للتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول الأخرى خاصةً دول العالم الثالث [٣] . وقد أصبحت تلك المشاكل الحدودية بمثابة القنابل الموقوتة التي قد تنفجر في أي وقت لتهدد أمن تلك الدول ، **الأمر الذي يفرض على تلك الأطراف بذل مجهودات كبيره** لترسيم الحدود وتحديدها بصورة واضحة ترضيها جميعاً وتجنبها خطر الاقتتال والاحتراب والتدخل الخارجي .

(١) المرجع نفسه ، ص ٦٣ .

(2) T . T . Behrens, OP. cit . 3 .

(٣) د / عبد الله الأشعل ، **مشكلة الحدود في الخليج العربي** ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٧٩م) ، ص ١٤ .

المبحث الثاني :

الأبعاد التاريخية والقانونية لتقسيمات الحدود السودانية المصرية :

تعتبر الحدود السودانية المصرية من أقدم الحدود التي ظهرت في العالم فمنذ فترة مصر الفرعونية كانت حدودها تقف عند الشلالات والجنادل في الجزء الجنوبي منها [١] ، ولقد ظلت هذه الحدود هادئة لفترة طويلة من الزمن ، ولكن في بعض الأحيان كانت تظهر على سطح العلاقات الثنائية **مظاهر التوتر بشأن** هذه الحدود ، ولكنها سرعان ما تهدأ بعد أن تزول الأسباب الحقيقية لها ، والتي غالباً ما تكون لأسباب أخرى بعيدة عن إشكاليات الحدود نفسها ، ولقد ظهر هذا جلياً في فترة ما بعد استقلال السودان [٢] .

لم يكن السودان دولة موجدة بالصورة التي هو عليها الآن ، فقد كان ممالك ودويلات متناثرة ، ومن ثم لم تكن حدود السودان الراهنة موجودة [٣] ، [illegible] البريطاني المصري للسودان في عام ١٨٩٩م أصبح لزاماً للمستعمر الجديد تحديد حدود إدارته في ظل تنافس استعماري دولي على إفريقيا ، ومن ثم فقد نصت المادة الأولى من اتفاقية يناير ١٨٩٩م على تعريف حدود السودان على النحو التالي :

تطلق لفظة السودان في هذا الوفاق على جميع الأراضي الكائنة جنوب الدرجة الثانية والعشرين من خط العرض وهي :

أولاً : الأراضي التي لم تخلها قط الجنود المصرية منذ عام ١٨٨٣ أو

ثانياً : الأراضي التي كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتياً ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد أو

ثالثاً : الأراضي التي قد فتحتها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعداً [٤] .

---

(١) أ . د / السعيد البدري ، **الحدود السياسية السودانية المصرية ، نظرة جغرافية** ، في د / عبد العظيم رمضان ندوة الحدود السودانية المصرية عبر التاريخ ، ديسمبر ١٩٩٧م ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩م) ، ص ٢٦ .

(٢) حديث الأستاذ مهدي إبراهيم ، " ندوة العلاقات السودانية المصرية في ضوء مشكلة حلايب " ، **مجلة دراسات استراتيجية** ، الخرطوم ، العدد صفر ، (١٩٩٣م) ، ص ١١٠ .

(٣) د / رأفت غنيمي الشيخ ، **مصر والسودان في العلاقات الدولية** ، (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٧م) ، ص ٢٩١ .

(٤) **نص وفاق ١٩٨٩م بين مصر وبريطانيا** ، أنظر الملحق رقم : (أ)

كان اتفاق عام ١٨٩٩م أول اتفاق دولي يحدد بنص صريح خط حدود السودان ومصر [١] ، ومن الملاحظ في الاتفاق أن الحكومة البريطانية حرصت على عدم استخدام لفظة الحدود أو أي من مشتقاتها وذلك لأنها كانت تعلم بأن خط عرض ٢٢ درجة شمال لا تنطبق عليها كلمة الحدود بالمعني الدقيق لأنها تجاهلت خصائص المنطقة التي يقسمها الخط الحدودي من النواحي الطوبغرافية والجغرافية والإثنوغرافية ، فقد قسم الخط قبائل النوبة الذين كانوا يعيشون في إقليم واحد ، وقد كانت بريطانيا تعلم أن النوبة من وجهة النظر العرقية والتكوين الاجتماعي سودانيون وليسو مصريين [٢]. وقد أكد خطأ ذلك التقسيم أنه بعد ثلاثة شهور من الاتفاقية ظهرت ضرورة مراجعة الخط الحدودي في عدة مواقع منها :

أولاً : تعديل نتوء وادي حلفا : وقد كان الهدف منه إحداث تعديل جزئي في خط الحدود عند مدينة حلفا السودانية ، بحيث يبتعد الخط قليلاً إلى الشمال من المدينة ولا يحرمها من حزامها الزراعي ، بناءاً على ذلك تم تفويض كل من قومندان حلفا وضابط بوليس التوفيقية من جانب ، وممثل مصلحة الأراضي المصرية وضابط بوليس مركز حلفا القديمة من جانب آخر ، وذلك لإجراء مفاوضات بهدف الوصول إلى صيغة تجعل الخط مناسباً مع الظروف الجغرافية والتركيبة الإثنية في المنطقة ، وقد توصلت اللجنة إلى نتائج صدقت عليها السلطات المصرية وأصدرت لائحة تشريعية بهذا الصدد حيث تم ضم ما يسمي الان بنتوء حلفا إلى السودان [٤].

ثانياً : التعديل الثاني تم في منطقة مثلث حلايب ومثلث جبل برتازوجا ، فقد شجعت تجربة التعديل السابقة السلطات المصرية على الاستمرار في تعديل الحدود ، فبعد سنتين من ذلك التعديل قررت مصر تعديل الحدود مرة أخرى بعد أن وضح فيها أن هناك مشكلة أخرى تتعلق بالقبائل الحدودية بسبب الخط ، حيث أن قبيلة البشاريين التي توجد أغلبيتها

---

(١) د / يونان لبيب ، **نشأة الحدود السودانية المصرية في العصور الحديثة** ، في د / عبد العظيم رمضان ، ندوة الحدود السودانية المصرية عبر التاريخ ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩م) ، ص ٣٢٨ .

(٢) معاذ محمد أحمد ، " نزاع الحدود السوداني المصري بين التاريخ والقانون الدولي " ، **مجلة دراسات استراتيجية** ، العدد ١٠ ، (يوليو ١٩٩٧م) ،ص ١٦ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ١٧ .

العظمى في السودان تعيش وترعى وتقيم في الأراضي الواقعة ما بين نهر عطبرة وخط طول ١٧ درجة شمال وبئر شلاتين الواقعة على ساحل البحر الأحمر على خط طول ٢٣,٨ درجة شمال [١]، ومن ثم فقد اتضح خطأ التقسيم الذي ضم قبيلة سودانية إلى مصر . وبنفس القدر أدى التقسيم إلى ضم قبيلة العبابدة المصرية وجزء كبير من أراضيها إلى السودان ، إذ تقيم الجزء الكبير من هذه القبيلة في مصر إلاّ أنها تعيش وترعى وتقيم في أراضي تقع للجنوب من خط عرض ٢٢درجة شمال [٢]، بناءاً على ذلك تم تكوين لجنة ضمت الطرفين المصري والسوداني للتباحث في الأمر . وقد توصلت اللجنة إلى قرار ضم كل قبائل البشاريين وأراضيهم بصفة نهائية إلى السودان ، في حين ضم قبائل العبابدة وأراضيهم إلى مصر ، وقد تم رفع تقرير اللجنة إلى وزير الداخلية المصري والذي أصدر بدوره قراراً بذلك في ١٤ نوفمبر ١٩٠٢م [٣]، وقد ضمت مناطق البشاريين مثلث حلايب ، في حين ضمت مناطق العبابدة مثلث البارتازوجا الذي يقع غرب مثلث حلايب .

وهكذا فقد مثل اتفاق عام ١٨٩٩م والتعديلات التي طرأت عليها بعد ذلك أول تحديد وتعيين رسمي للحدود السودانية المصرية ، والتي تمت جميعها باتفاقيات ومشاورات بين الحكومة المصرية والإدارة البريطانية في ظل شراكة ثنائية في استعمار السودان .

(١) د / محمود أبو العينين ، **مشكلة الحدود السودانية المصرية في أواخر القرن العشرين** ، في د . عبد العظيم رمضان ، ندوة الحدود السودانية المصرية عبر التاريخ ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩م) ، ص ٤٣٧ .

(٢) يوسف أبو قرون ، **لمحات عن حياة وعادات قبائل السودان الكبرى** ، (الخرطوم : المطبعة الحكومية ، ١٩٩٩م) ، ص ٥٩ .

(٣) محمود أبو العينين ، مرجع سابق ٤٣٨ .

المبحث الثالث :

النزاع الحدودي الأول في عام ١٩٥٨م :

مثلت اتفاقية عام ١٨٩٩م والتعديلات التي طرأت عليها الحدود الرسمية بين البلدين ، ولم تثر أي مشكلة بشأن الحدود طيلة الفترة التي امتدت من عام ١٨٩٩م وحتى الفترة التي أعقبت استقلال السودان في عام ١٩٥٦م ، أي قرابة الستين عاماً . بعد عامين من استقلال السودان ، وبالتحديد في يناير ١٩٥٨م نشبت أزمة مفاجئة بين البلدين بشأن الحدود تعتبر أول بداية للنزاع الحدودي المصري السوداني ، الذي أصبح يخيم على سماء العلاقات الثنائية من حين لآخر .

ففي مساء ١٧ فبراير ١٩٥٨م ، عقد رئيس الوزراء السوداني السيد عبد الله خليل مؤتمراً صحفياً ، أدلى فيه ببيان جاء فيه أن الحكومة المصرية تقدمت بمذكرة تطالب فيها بتسليم الأراضي السودانية التالية :

١/ المنطقة الواقعة شمال شرق السودان وشمال خط العرض ٢٢ درجة والمتكونة من حلايب والمناطق المجاورة لها .

٢/ منطقة غير محدودة شمال خط العرض ٢٢ درجة ، وتشتمل على أراضي سودانية تمتد من شمال مدينة وادي حلفا ، وتضم قرى صرة ودبيرة وفرص [١] ، وبينما طالبت المذكرة المصرية بتسليم هاتين المنطقتين إلاّ أنها أبدت استعداد الحكومة المصرية لتسليم السودان منطقة بالقرب من الحدود الشمالية الشرقية تقع تحت الإدارة المصرية [٢] ، وقبل أن تقوم حكومة السودان بإعداد الرد تلقت تقارير بأن فرقة من الجيش المصري أخذت طريقها إلى منطقة حلايب والمناطق المجاورة لها ، وبناءاً على ذلك استدعي وزير الخارجية السوداني السفير المصري بالخرطوم ، وسأله عن صحة هذه التقارير وطلب منه أن ينقل لحكومته بأن حكومة السودان تتمنى أن تكون الأخبار الواردة بتحركات القوات المصرية غير صحيحة ، لأن ذلك سيكون له أثر كبير على علاقات البلدين [٣] .

---

(١) علي عبد الله علي ، **حلايب ١٩٥٨م : كيف نشأت الأزمة وكيف حلت** ، (الخرطوم : المركز القومي للبحوث ، يوليو ١٩٩٥م) ، ص ٧ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٤ .

(٣) د / البخاري عبد الله الجعلي ، **نزاع الحدود بين مصر والسودان** ، في أسامة الغزالي حرب ، ندوة العلاقات السودانية المصرية ، مرجع سابق ، ص ٥٠٦ .

بعد يومين من تلك المقابلة قدّمت السلطات المصرية مذكرة معنونة إلى رئيس الوزراء السوداني ذكرت فيها « إنه بمناسبة الاستفتاء القادم وانتخاب رئيس للجمهورية العربية المتحدة فإن الحكومة المصرية إعمالاً منها لحق السيادة قد قررت أن تعطي الفرصة للمواطنين في هذه المناطق ليدلوا بأصواتهم » [١] ، أعقب ذلك أن قامت الحكومة المصرية بإرسال لجان استفتاء ومعها فرقة من الجيش المصري من حرس الحدود إلى المنطقة [٢]

بعد أن اقتنعت الحكومة السودانية بعدم جدوى الحوار مع مصر هذا الصدد ، قامت برفع مذكرة لجامعة الدول العربية بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٥٨م ، إلاّ أن الجامعة العربية لم تتحرك ولم تستجب للمطلب السوداني [٣] ، بعد ذلك قامت الحكومة السودانية برفع الأمر للأمم المتحدة في ٢٠ فبراير ١٩٥٨م ، حيث دعاء مندوب السودان مجلس الأمن لاجتماع طارئ لمناقشة الوضع المتفاقم على الحدود السودانية المصرية والذي نشأ بسبب القوات المصرية المكثفة المتحركة نحو الحدود السودانية [٤] ، وأكدت المذكرة على عزم السودان على الدفاع عن أراضيه وحماية سيادته الإقليمية في وجه الحشود العسكرية المصرية **الأمر الذي قد يؤدي إلى الإخلال بالسلم ، وعلى الفور استجاب الأمين العام للأمم المتحدة** لطلب السودان إذ عقد مجلس الأمن جلسة في يوم ٢١ فبراير ١٩٥٨م لمناقشة الموضوع [٥] ، وبعد أن طرح مندوب السودان حججه تحدث مندوب مصر قائلاً : « أن الحكومة المصرية قد أصدرت بياناً اليوم قررت فيها تأجيل مسالة الحدود حتى الانتهاء من الانتخابات السودانية وذكر البيان أن مصر فعل ذلك لقطع الطريق أمام التدخلات الأجنبية الرامية لضرب العلاقات الأبدية بين البلدين » [٦] .

بعد ذلك قرر مجلس الأمن تأجيل الموضوع إلى حين مناقشته مرة أخرى متي ما اقتضت الضرورة ذلك [٧]، وبعد الانتخابات انشغلت السلطات في البلدين عن متابعة الموضوع ، حيث انشغل الشارع السوداني بموضوع المعونة الأمريكية ، وإضرابات

---

(١) المرجع نفسه ، ص ٢٠٦ .

(٢) عبد الفتاح أبو الفضل ، مرجع سابق ، ص ٢٣٩ .

(٣) محمد محمد احمد كرار ، **الأحزاب السودانية والتجربة الديمقراطية** ، مرجع سابق ، ص ٨١ .

(٤) صحيفة الأهرام ، القاهرة ، ١٩ فبراير ١٩٥٨م .

(٥) حسن حمد ، الحركة الوطنية السودانية ، مرجع سابق ، ص ٢٨٠ .

(٦) د / البحاري عبد الله الجعلي ، مرجع سابق ، ص ٥١٢ .

العمال ، والاختلافات التي وقعت بين الحزبين المؤتلفين بتدخل واضح من مصر [١] ، أما مصر فقد انشغلت ببناء السد العالي ، وجلب التمويل له ، والتفاوض مع السودان حول مياه النيل والتي شكلت أولوية لمصر عن مسألة الحدود [٢] ، كما أن القاهرة قد تعمدت تجاهل الموضوع لأن النتيجة قد لا تكون في صالحها خاصةً في ظل تعاطف دولي مع حكومة السودان آنذاك ، ولعلّ الحكومة المصرية قد وصلت إلى قناعة تامة بعدم جدوى المحاورة مع الحكومة السودانية التي تسيطر عليها حزب الأمة المساوئ لمصر ، حيث رأت أن تحقيق مصالحها في السودان وخاصةً في موضوعي الحدود ومياه النيل لا يمكن تحقيقها إلاّ بزوال حكومة عبد الله خليل فبدأت تخطط للإطاحة بها كما رأينا ، وبذلك طويت صفحة الخلافات الحدودية ولم يتم فتحتها إلاّ في عهد حكومة الإنقاذ الوطني ، وظل شكوى السودان معلقة في مجلس الأمن إلى أن سحبها وزير الخارجية السوداني الدكتور منصور خالد في عام ١٩٧٢م [٣] .

---

(1) Mohammed **Omer Basher**, ***Sudan : Aid and External Relations*** , Op ,cit , P . 63 .

(٢) أمين التوم ، **ذكريات ومواقف** ، مرجع سابق ، ص ١٣٧ .

(٣) د / منصور خالد ، **السودان والنفق المظلم ، قصة الفساد ولاستبداد** ، مرجع سابق ، ص ٥٢٠ .

المبحث الرابع :

النزاع الحدودي الثاني ١٩٩٣م :

تناسي البلدان مشكلة الحدود الثنائية بعد جلسة مجلس الأمن والبيان المصري القاضي بتأجيل الموضوع إلى ما بعد الانتخابات العامة في السودان وللأسباب سالفة الذكر لم يطرق البلدان للمشكلة بعد الانتخابات حتى أطيح بحكومة عبد الله خليل في نوفمبر ١٩٥٩م ، ونسبةً لأن حكومة عبود لم تناصب مصر العداء ، فقد خمدت مشكلة الحدود بين البلدين تماماً خاصة بعد أن حققت مصر هدفها الأول المتمثل في توقيع اتفاقية مياه النيل ، وفي عهد مايو تحسنت العلاقات الثنائية بدرجة كبيرة ، ونسبةً للصراع المصري الإسرائيلي ؛ فقد طلب السادات من النميري في عام ١٩٧٣م ، السماح لمصر بإقامة نقاط واقية على طول ساحل البحر الأحمر المحاذي لمنطقة حلايب ، وذلك لمراقبة الطائرات الإسرائيلية ومنعها من التسلل من الجنوب أو من البحر الأحمر إلى منطقة السد العالي ، وقد سمح النميري بذلك فتمت إقامة تسع نقاط مراقبة ظلت قائمة حتى اليوم ، وقد كانت تلك النقاط الثغرة التي تسللت منها القوات المصرية للسودان في عام ١٩٩٢م ، والذريعة التي تذرعت بها مصر لإثبات أحقيتها في حلايب والمناطق المتنازع عليها [(١)] ، بعد وصول حكومة الإنقاذ الوطني إلى السلطة بفترة وجيزة توترت علاقات البلدين بدرجة كبيرة ، خاصةً بعد مؤتمر القمة العربي الخاص بالغزو العراقي للكويت ، وموقف حكومة السودان المغاير للموقف المصري ، في ظل اختلال توازن القوى لصالح مصر هذه المرة [(٢)] .

في جو العداء والتوتر الذي ساد علاقات البلدين أثارت القاهرة مشكلة الحدود مرة أخرى متذرعة بالآتي :

١/ قرار الحكومة السودانية القاضي بمنح ترخيص لشركة كندية للتنقيب عن البترول في المنطقة .

٢/ منح ترخيص آخر لشركة يابانية للتنقيب عن الآثار هناك .

---

(١) محمد سعيد محمد الحسن ، **السودان وحق والمصير المشترك** ، مرجع سابق ، ص ٥٨ .

(٢) المرجع سابق ، ص ٨٨ .

٣/ تكوين اللجان الشعبية وسط قبائل المنطقة مما قد يحول السلطات الإدارية إلى سلطات سياسية [١] .

تذرعت القاهرة بتلك الأسباب للتدخل التدريجي في المنطقة واحتلالـــها وتكثيـف وجودها العسكري فيها ، وإنهاء الوجود العسكري السوداني في المنطقة [٢]، وبعد تصاعد المشكلة تم تكوين لجنة مشتركة للتباحث حول مشكلة الحدود حيث عقدت عدة اجتماعـــات في القاهرة والخرطوم بهذا الصدد ، إلاّ أنها فشلت جميعاً في الوصول إلى حــــل ، وقــد تصاعدت حدة التوتر بين البلدين حينما قامت القاهرة بقتل بعض أفراد الشرطة في بعـض النقاط الحدودية [٣] .

من جانبها رفعت الحكومة السودانية مذكرات وشكاوى إلى جامعة الدول العربيـــة ومجلس الأمن الدولي ، إلاّ أنها جميعاً لم تجد استجابة بسبب الوضع السياسي الدولي المناوئ للسودان [٤] ، كذلك اتخذت الحكومة السودانية إجراءات أخرى استهدفت الوجـــود المصرية في السودان والمصالح المصرية ، فتم إلحاق مدارس البعثة التعليمية المصريـــة بوزارة التعليم السوداني ، وإغلاق جامعة القاهرة فرع الخرطوم وتحويلها إلـــى جامعـــة سودانية ، وتصفية مكاتب الري المصري بالسودان [٥] ، كما تم تجميد التعاون الســـوداني في الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل [٦] ، كذلك لوحت الحكومة السودانية بإغفال اتفاقيـــة مياه النيل لعام ١٩٥٩م ، فقامت عملياً بإجراءات تعلية خزان الرصيرص ، وإنشاء خزان الحماداب ، وحفر ترعتي الرهد وكنانة [٧] .

من جانبها قامت مصر بتكريس سياسة الأمر الواقع واحتلال مثلث حلايب وبدأت في تمصيرها تمهيداً لأية إجراءات لاحقة بشأن التسوية ، بما فيها استفتاء سكان المنطقـــة مثلاً ، كما قامت باستجلاب الزوارق ومراكب الصيد إلى منطقة أبي رماد بجانب قيامـــها

---

(١) د / محمود أبو العينين ، مرجع سابق ، ص ٤٤٥ .

(٢) عادل أحمد ، " العلاقات السودانية المصرية إلى أين " ، **صحيفة الوفاق** ، العدد ١٦٩ ، (١٦ يونيو ١٩٩٨م) .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) صحيفة السودان الحديث ، العدد ٧٥٩ ، (٧ فبراير ١٩٩٢م) .

(٥) **التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٢** ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بـالأهرام ، ١٩٩٣م) ، ص ٤٤١ .

(٦) فهمي هويدي ، " الحقيقة الغائبة بين القاهرة والخرطوم " ، **الأهرام** ، (٣سبتمبر ١٩٩١م) .

(٧) المصدر نفسه .

بتوزيع ثلاجات للأسر ، وتهديدها بقطع إمدادات المياه عن المنازل في حالة عدم استجابة أصحابها لإرسال أبنائهم إلى المدارس المصرية وغيرها من الاجراءات التي مـا زالـت قائمة حتى الآن [1] .

(١) د / سليمان عثمان ، "شعب السودان رفض بيع المواثيق بالبتر ودولار "**صحيفة السودان الحديث** ، (٥ فبراير ١٩٩٢م)

المبحث الخامس :

الدوافع المعلنة والمستترة للصراع الحدودي وأثره على أمن البلدين القومي :

تناول البحث في المباحث السابقة سردا موجزا لخطوات وأحداث النزاع الحدودي بين السودان ومصر ، والذي ألقى بظلاله على علاقات البلدين ومصالحهما الحيوية المشتركة ، وبناءا على ذلك يمكن طرح العديد من التساؤلات أبرزها : هل هذا الصراع حقيقي أم أزمة مفتعلة ؟ بمعني هل الصراع الحدودي في عامي ١٩٥٨م و ١٩٩٢م صراع قانوني يتعلق بتخطيط الحدود المشتركة أم أن هناك أسباب أخرى وراء إثارة موضوع الحدود من حين لآخر ؟ إذا اعتبرنا أن الصراع قانوني ، فما هي حقيقة الأسانيد القانونية التي يستند عليها الطرفان ؟ وإذا كان الصراع غير قانوني فما هي الدوافع الحقيقية التي دفعت مصر لتحريك مسالة الحدود في عامي ١٩٥٨م و ١٩٩٢م ، بالتحديد ؟ ، وما أثر هذا الصراع الحدودي على علاقات البلدين الثنائية ومصالحهما الحيوية المشتركة ؟ ، كل هذه أسئلة تخطر ببال الباحثين والمراقبين والسياسيين وعامة المواطنين في البلدين ، وسيحاول البحث بقدر الإمكان الإجابة عليها في النقاط التالية :

أولا : الجوانب القانونية وحجج الطرفين :

لعل من الأسباب المعلنة من قبل الدولتين حول دوافع الصراع الحدودي ما يتعلق بادعاء كل طرف الملكية القانونية لمثلث حلايب والمناطق الأخرى المتنازع عليها ، وقد قدم كل طرف حجج وأسانيد قانونية وواقعية تتعلق أغلبها باتفاقيات الحدود المعقودة بين البلدين في العهد الاستعماري عام ١٨٩٩م [(١)] ، وليس البحث هنا بصدد مناقشة تلك الحجج من أجل تصديق بعضها وتكذيب البعض الآخر ، وانما سيقوم البحث بعرض تلك الحجج وتوضيح جوانبها المختلفة مع ترك الحكم بعد ذلك للقارئ .

أولا : حجج مصر :

ادعت مصر ملكيتها القانونية للمثلث حسب اتفاق عام ١٨٩٩م ، وقد أكد ذلك نص المذكرة المرفوعة للسودان في الأول من فبراير ١٩٥٩م ، حيث طلبت من حكومة

---

(١) د / يونان لبيب رزق ، " حلايب الملف السري " ، **الأهرام** ، ١٩ أكتوبر ١٩٩٥م .

السودان بأن لا تقام الانتخابات في المناطق الواقعة شمال خط عرض ٢٢ درجة شمال باعتبارها مناطق مصرية [١] .

وقبل مناقشة الحجج المصرية تجدر الإشارة إلى أن حجة مصر في النزاع على الحدود مع السودان تستند في جذورها التاريخية على الرأي المصري القائل بأن السودان كان قبل إعلان استقلاله في عام ١٩٥٦م ، أرضا مصرية ، ولا نزاع في أن لمصر حق السيادة عليه ، وقد كان هذا هو الرأي المصري الرسمي قبل الاستقلال [٢] ، ولعل دعاوى حق السيادة هي التي دفعت مصر للتعاون مع بريطانيا في إعادة غزو السودان ومحاربة الثورة المهدية ، وكثيرا ما يردد الساسة والباحثين المصريين هذه الاطروحات وادعاءات حق السيادة كلما حدث إشكال بين البلدين ، فقد ردد المصريون ذلك إبان اختيار السودان الاستقلال بعيدا عن مصر ، وخلال محادثات مياه النيل في عامي ١٩٢٩م و ١٩٥٩م [٣] ، وحتى في التسعينات بعد غزو الكويت ذكر الرئيس المصري مبارك [بان لمصر حقوق في أماكن أخرى كما للعراق حقوق في الكويت] [٤] ، وبنفس القدر فقد كانت حجج مصر حول إشكاليات الحدود مع السودان منطلقة من هذا الفهم السياسي ويدلل المصريون على حق السيادة القانونية بالآتي :

١/ أنه في عهد محمد علي باشا وابنه إسماعيل كان والي مصر حاكما شرعيا على السودان ، مما يدل على أن السودان ومصر كانا بلدا واحدا [٥] .

٢/ أن السودان قبل نيله الاستقلال لم يكن دولة بالشكل الذي هو عليه الآن ، فقد كان ممالك وسلطنات متناثرة ، وقد ساهم الفتح المصري على توحيد السودان بحدوده الجغرافية الراهنة ، ومن ثم لا يمكن للسودان أن يتذرع بأي سيادة على أراضيه وحدوده قبل الاستقلال [٦] .

---

(١) د / فيصل عبد الرحمن علي طه ، **حلايب وحنيش : مقالات في القانون الدولي العام** ، (أمدرمان : مركز عبد الكريم مرغني الثقافي ، ٢٠٠٠م) ، ص ١٢٩ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٢١ .

(٣) محمد فؤاد شكري ، **مصر والسيادة علي السودان** ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٤٦م) ، ص ٢٨ .

(٤) صحيفة الوفاق ، العدد ١٥٠ ، مصدر سابق .

(٥) د / البخاري عبد الله الجعلي ، مرجع سابق ، ص ٥٢٣ .

(٦) المرجع نفسه ، ص ٥٣٢ .

٣/ أن اتفاقية عام ١٨٩٩م الموقعة بين بريطانيا ومصر تنص بصورة واضحة علـــى أن خط العرض ٢١درجة شمال هو الخط الحدودي الفاصل بين البلدين [١] .

٤/ أن اللوائح التشريعية التي يتذرع بهـا السودان والتي صـــدرت فـــي عـام ١٨٩٩م و١٩٠٧م ، قد صدرت أولاً بمقتضى تصرف من جانب واحد وأنها ثانياً لم تمنح السودان حق السـيادة على تلك المناطق وإنما منحته حقوقاً إداريـــة لا تعتبر مصـــادرة لحقـوق الغير [٢] .

وهكذا تذرعت مصر بهذه الذرائع لاثبات أحقيتها في المناطق المتنازع عليـــها ، ومن ثم التدخل فيها وامتلاكها ، وقد ذكرت السلطات المصرية بأن الواقع الــذي ترسـخ خلال العقود لا يلغي الحق القانوني المصري ، ولا يعطي السودان الحق بادعاء امتلاكه . وترى الحكومة المصرية بأن السودان هو الذي يبدأ بإثارة مشكلة الحدود دائما ، وذلك من أجل صرف الشعب عن المشاكل الداخلية باشتعال أزمات خارجية [٣] .

ثانياً : حجج وأسانيد السودان :

أبزر السودان حججاً تؤكد ملكيتها للمناطق المتنـــازع عليــها وتدحـض الحجـج المصرية منها :

١/ لا يمكن لمصر أن تدعي أن لها حقوق السيادة والفتح على السودان لأن مصر نفســها كانت ولاية عثمانية لا تملك سيادة مستقلة ، فقد كان الحاكم المصري يتم تعيينه وخلعة من قبل الإمبراطور العثماني ، كما أن الجيش المصري تم تنظيمـــه كجـزء مـن القـــوة العسكرية للإمبراطورية العثمانية ، ومن لا يملك سيادة على نفسه لا يمكن له أن يدعـــي السيادة على غيره [٤] .

٢/ أن الثورة المهدية قد طهر البلاد بكافة حدوده من الاحتلال التركي المصري ، وحينما أعيد غزو السودان مرة أخرى فقد تم ذلك باسم الحكومة البريطانية ، ولم تكن مصـــر إلاّ أداة لأنها هي نفســها كانت مستعمرة بريطانية ، وقد ذكر كرومر للخديوي آنــذاك بأنــه

---

(١) د / يونان لبيب رزق ، " حلايب الملف السري " ، **الأهرام** ، مصدر سابق .

(٢) د / البخاري عبد الله الجعلي ، مرجع سابق ، ص ٥٣٣ .

(٣) **التقرير الاستراتيجي لعام ١٩٩٢** ، مرجع سابق ، ص ٤٤٣ .

(٤) سيد حسني ، " حجج مصر وحجج السودان : التصوير القانوني للنزاع وفقاً لمبادئ القانون الدولي " ، **صحيفة الرأي العام** ، العدد ٣٨٦١ ، (٢٨ فبراير ١٩٥٨م) ،

سيكون للحكومة البريطانية الصوت الغالب في كل الأمور المتعلقة بالسودان ، وذلك أن إنجلترا وليست مصر هي التي أعادت فتح السودان [١] .

٣/ أن الحدود بين البلدين قد أشير لها ضمناً في اتفاقية عام ١٨٩٩م ، وقد تم تعديل تلك الحدود باتفاقيات تم التصديق عليها بموجب لوائح تشريعية أصدرها وزير الداخلية المصري في مارس ١٨٩٩م و ١٩٠٧م [٢] .

٤/ أن الحكومة البريطانية صاحبة السيادة على البلدين قد قبلت واعترفت بالتعديلات التي طرأت على خط عرض ٢٢ درجة شمال باعتبارها تعديلات لحدود نهائية بين السودان ومصر ، ومن ثم فإن البلدين **ممنوعين من النظر للوضع المستقر أكثر من نصف قرن من** الزمان بموجب نظرية الإغلاق [٣] .

تلك هي الدفوعات التي حاول بها السودان إثبات أحقيتها في المناطق المتنازع عليها ، وقد أكد السودان ذلك في عدة مناسبات بأن الحدود الحالية الموضحة في الخرائط هي المقبولة لدى الجميع ، وأن نفس الحدود كانت الأساس التي حددت بناءاً عليه الحدود الجغرافية للسودان المستقل وأهم من هذا كله أن نفس الحدود بقيت دون تنازع عليها حوالي ستين عاماً [٤] . بالإضافة إلى ذلك فإن كل الانتخابات المصرية بما فيها الاستفتاء لمنصب رئيس الجمهورية استثنت هذه المناطق باعتبارها جزء لا يتجزأ من السودان [٥].
وبنفس القدر فإن الانتخابات السودانية بما فيها انتخابات الحكم الذاتي التي أعقبت الاتفاقية البريطانية المصرية في عام ١٩٥٣م والتي أجريت تحت رقابة لجنة دولية وكانت مصر ممثلة في هذه اللجنة ، كل هذا أجري على أساس أن تلك المناطق جزء من السودان وأن السكان فيها هم سودانيون يساهمون في انتخابات مجلس النواب [٦] . واحتج السودان كذلك بأنه في ذات اليوم الذي أصبح فيه السودان مستقلاً فقد وضح للإدارة الثنائية بأن السودان

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) د / البخاري عبد الله الجعلي ، مرجع سابق ، ص ٥٣٤ .

(٣) د / فيصل عبد الرحمن علي طه ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ .

(٤) " المؤتمر الصحفي الذي عقده السيد عبد الله خليل رئيس الوزراء السوداني بشأن حلايب " ، **صحيفة الرأي العام** ، العدد ٣٨٦١ ، (١٨ فبراير ١٩٥٨م) .

(٥) المصدر نفسه .

(٦) علي عبد الله علي ، مرجع سابق ، ص ٥ .

يحتفظ بحقه في أن لا يكون ملزماً بأي معاهدة أو اتفاق أبرم نيابة عنه قبل الاستقلال إلاّ المعاهدات التي وافق عليها السودان ، وإن كانت للحكومة المصرية آراء في هذا الموضوع كان من الأولى أن تثيرها إما قبل الاستقلال أو عندما تسلمت الخطاب المؤرخ بتاريخ ٣ يناير ١٩٥٦م والذي سلمه رئيس الوزراء السوداني لجمال عبد الناصر [١] . هذه هي الحجج القانونية والواقعية التي قدمها البلدان لإثبات أحقيتهما في المناطق الحدودية المتنازع عليها ، ويري البعض أن هنالك أسباب أخرى سيحاول البحث مناقشتها في التحليل التالي :

ثانياً : الأسباب الحقيقية للصراع الحدودي بين البلدين :

يري الكثير من المحللين أن الصراع الحدودي السوداني المصري لا يتعلق بالأسباب السابقة المتصلة بالجوانب القانونية والالتباس في تقسيم الحدود ومسألة تقسيم الدوائر الانتخابية ، حيث يورد هؤلاء أسباباً أخرى أدت إلى إثارة النزاع منها :

أ / أهمية المنطقة والأطماع حولها :

يري البعض أن النزاع الحدودي سببه الأهمية التي تكتسبها المنطقة والتي أثارت أطماع البلدين حولها ، حيث تكتسب مثلث حلايب أهمية خاصة للبلدين في الجوانب التالية :

أولاً : الموقع : تتميز منطقة حلايب بموقعها الاستراتيجي الذي جعلها تطل على البحر الأحمر في شريط ساحلي يبلغ ٣٠٠ كلم ، يساوي ربع الساحل السوداني وخمس الساحل المصري مما يزيد من منفذ الدولتين على البحر الأحمر[٢] . بالنسبة لمصر فإن مثلث حلايب يكتسب أهمية خاصة من حيث أنه يقربها من منطقة القرن الإفريقي ذات الأهمية الاستراتيجية في صراع القوي العظمي [٣] وقد سرت شائعة في مصر خلال فترة الصراع الأولي أن حلايب تصلح أن تكون ميناء ، وأن ثمة خطة للربط بين البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط عن طريق بري بين السودان وليبيا كي يكون بديلاً عن قناة السويس ، وأن المعونة الأمريكية للسودان والمخصصة للطرق والبنيات الأساسية كانت مرتبطة بهذا المشروع ، وأنه حينما علمت السلطات المصرية بهذه المسالة قررت إثارة قررت

(١) المرجع نفسه ، ص ٦ .

(٢) د / محمود أبو العينين ، مرجع سابق ، ص ٤٣١ .

(3) John Boll *.The Geography of South - Eastern Egypt*, (London : Government Press . 1912) .P.38 .

إثارة قضية الحدود حيث أثير الموضوع داخل مجلس الثورة المصري ، وقد كان رأي عبد الناصر أنه لا داعي لإثارة القضية ورأي بعض الأعضاء أن إثارة الموضوع مسالة مهمة ومن ثم كانت مشكلة الحدود الأولي [١] . كذلك فإن موقع نتوء حلفا هو الموقع الذي ستغمره المياه في حالة إنشاء السد العالي ، ومن ثم فإن مصر تسعى لأن تدخل مع الحكومة السودانية في مساومات في حالة البدء في تنفيذ السد .

ثانياً المساحة : أما من حيث المساحة فبالنسبة لمصر فإن المناطق المتنازع عليها تمثل إضافة كبيرة لمساحتها المحدودة ، إذ تبلغ مساحة حلايب حوالي ١٨ الف كلم مربع وهي مساحة تقارب مساحة دلتا النيل ، أما مساحة نتوء حلفا فتساوي ٤,٠٩٤ كلم متر مربع ، كل هذه المساحات إن تم ضمها لمصر ستسهم بلا شك في حل مشكلة الانفجار السكاني التي تعاني منها البلاد [٢] .

ثالثاً : الثروات الطبيعية هذا بالإضافة إلى ما تكتنزها المنطقة من ثروات معدنية وبترولية كبيرة ، والتي كانت إجراءات التنقيب عنها من قبل السودان إحدى الأسباب المعلنة لانفجار الأزمة في عامي ١٩٥٨ - ١٩٩٢م[٣] . فقد ذكرت بعض المصادر المصرية في عام ١٩٥٨م ، أن الحكومة السودانية تنوي التنقيب عن البترول في المنطقة ، وأنه حينما علمت الحكومة المصرية بذلك عرضت على السودان أن تقوم مصر بالتنقيب عن البترول مع التعهد بتزويد السودان بالبترول بأسعار تقل بنسبة ١٠% من الأسعار العالمية وقد رفضت الحكومة السودانية هذا العرض مما أدي إلى إثارة المشكلة من قبل مصر آنذاك [٤] . وقد كانت الثروات والتنقيب عنها أيضاً من الأسباب المعلنة لانفجار الأزمة في عام ١٩٩٢م ، حيث قامت حكومة الخرطوم بمنح ترخيص لإحدى الشركات الكندية للتنقيب عن البترول ، مما أدي كذلك إلي إثارة المشكلة [٥] .

رابعاً : الأهمية السياحية : هذا بالإضافة إلى أن المنطقة تكتسب أهمية سياحية كبيرة لإطلالها على البحر الأحمر ولأنها تضم ميناء عيذاب الأثري ذو سياحية الشأن الكبير في

---

(١) محمد محمد احمد كرار ، **الأحزاب والتجربة الديمقراطية في السودان** ، مرجع سابق ، ص ٨٠ .

(٢) د / محمود أبو العينين ، مرجع سابق ، ص ٤٣٦ .

(٣) محمود أبو العينين ، مرجع سابق ، ص ٤٤٣ .

(٤) المرجع نفسه ،ص ٤٤٣ .

(٥) عبد الفتاح أبو الفضل اسم المرجع ، مرجع سابق ، ص ٣٠٣ .

العصور الإسلامية [١] . وقد كان من ضمن مبررات مصر لإثارة المشكلة في عام ١٩٩٢م ، منح السودان إحدى البعثات اليابانية حق التنقيب عن الآثار في ذلك الميناء وفي المثلث بصورة عامة [٢] .

ثالثا :الأسباب السياسية غير المعلنة للصراع الحدودي : كثيراً ما يؤكد المصريون أن النزاع في مثلث حلايب قد ارتبط أساساً بعامل رئيسي يتمثل في استقلال السودان في عام ١٩٥٦م ، بعد ما يزيد عن قرن وثلث من الارتباط السياسي بمصر ، حيث أن المصريين وعلى مدى ١٣٦ عاماً لم ينظروا إلى السودان إلا بمنظور وحدوي سواء بمفهوم أن السودان جزء من مصر أو بمنظور وحده وادي النيل [٣] ، ومن ثم فإن المصريين لا ينظرون إلى السودان إلا باعتباره جزء من مصر وتابع لها ، مما يقتضي تبعية الحكومات السودانية المتعاقبة لمصر وعدم مخالفتها ، حيث ارتبطت أزمات العلاقات الثنائية والخلافات الحدودية بوصول حكومات في الخرطوم لا تحمل وداً لمصر ولا ترض بالتبعية لها [٤] . ومن خلال ذلك بإمكاننا تحليل أسباب أزمة حلايب في عام ١٩٥٨م وعام ١٩٩٢م من زاوية الخلافات السياسية بين البلدين ، وتعارض المصالح حيث يمكن ملاحظة عوامل محدودة تثير أزمة حلايب منها :

١/ تنشب أزمة الحدود وتتصاعد في حالة وصول حكومة غير موالية لمصر في الخرطوم [٥] .

٢/ تتصاعد الأزمة كذلك في حالة تضارب المصالح بين البلدين والخلافات حول الموضوع من الموضوعات .

بناءاً على ذلك يمكن تحليل الصراع الحدودي بين البلدين على ضوء العاملين السابقين . ففي عام ١٩٥٨م كانت على رأس السلطة في الخرطوم حكومة عبد الله خليل الموالي لحزب الأمة ، ولا شك أن حزب الأمة لا يكن وداً لمصر لأسباب تاريخية

---

(١) أ.د / رجب محمد عبد الحليم ، **ميناء عيذاب ووادي العلاقي وأثرهما في علاقة مصر بالسودان** ، في د/ عبد العظيم رمضان ، الحدود السودانية المصرية عبر التاريخ ، مرجع سابق ، ص ٢٢٧ .

(٢) د / محمود أبو العينين ، مرجع سابق ، ص ٤٥٠ .

(٣) محسن محمد ، **مصر والسودان الانفصال** ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

(٤) بدر الدين سلمان ، " حديث في ندوة العلاقات السودانية المصرية في ضوء مشكلة حلايب " ، **مجلة دراسات استراتيجية** ، مرجع سابق ، ص ٩٩ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ٩٩ .

معروفة ، وقد دخلت تلك الحكومة في خلافات متتالية مع مصر حول عدد من الموضوعات التي تتعلق بالمصالح المشتركة والتبعية السياسية ، وقد كان **موضوع تحرير العملة السودانية** من أبرز الأمور التي دار حولها الجدل والنقاش بين البلدين حيث كانت مصر ترى ضرورة استمرار تداول العملة المصرية في السودان لفترة من الوقت بينما كانت حكومة عبد الله خليل تري خلاف ذلك مما أثار غبن الحكومة المصرية كما رأينا ذلك في الباب الثاني من هذا البحث [1] .

والموضوع الثاني الذي دار حوله الجدل والخلاف **موضوع مياه النيل** وجهود تعديل اتفاقية عام ١٩٢٩م ومسالة إنشاء السد العالي وخزان الرصيرص ، وقد ثار خلاف كبير بين البلدين حول الحصص المائية وتعويضات أهالي حلفا ، **وقد وصلت المفاوضات بين** البلدين إلى طريق مسدود بسبب إصرار كل طرف على رأيه [2] . والأمر الثالث الذي كان مثار جدال وخلاف بين البلدين **مسالة المعونة الأمريكية** ، حيث كانت الحكومة السودانية ترى ضرورة قبولها نسبةً للظروف الاقتصادية الحرجة التي يمر بها السودان حسب توصية وزير المالية السيد عبد الماجد احمد ، إلاّ أن الحكومة المصرية كانت ترى ضرورة رفض المعونة الأمريكية ، وعدم ارتباط السودان بالولايات المتحدة والدخول في حلف يعاديها مصر ، فقد كانت حكومة عبد الناصر تتبع للمعسكر الاشتراكي الذي قام بتمويل بناء السد العالي ، ودعم مصر اقتصادياً وعسكرياً ، وقد حركت مصر القوة الاتحادية المعارضة لحكومة عبد الله خليل الأمر الذي أدى إلى صراع سياسي عنيف داخل البلاد [3] .

كانت تلك هي أهم الموضوعات الخلافية الثلاثة التي دفعت مصر للتدخل في حلايب ١٩٥٨م ، وإخافة وتهديد الحكومة السودانية بذلك ، وبعد الهجمة الإعلامية الشرسة التي واجهتها مصر وإصرار السودان على تدويل المشكلة في ظل وضع دولي مؤيد لحكومة عبد الله خليل ، بعد ذلك تراجعت مصر وجولت معركتها مع حكومة السودان إلي ساحة أخري تمثلت في إثارة القلاقل عن طريق المعارضة الاتحادية والتخطيط للإطاحة بتلك الحكومة عبر الانقلابات العسكرية الأمر الذي مهد لانقلاب

---

(١) صحيفة الصراحة ، العدد ٦٩٠ ، (الاحد ٢٤ يونيو ١٩٥٦م) .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) Muddassir Abdelratim , ***Sudan Aid and External Relations*** , Op.cit , p . 33

الفريق إبراهيم عبود . أما في ١٩٩٢م وبعد أربعة وثلاثين عاما من النزاع الأول أبدت فيها معظم الحكومات السودانية المتعاقبة تعاطفاً مع مصر أو خضوعا لها ، بعد كل تلك الفترة جاءت حكومة الإنقاذ الوطني لتتخذ موقفا استقلاليا غير موالي لمصر ، إذ لم تحدث أزمة عام ١٩٩٢م بشكل مفاجئ ، بل كان أمراً متوقعاً في ظل التدهور المستمر للعلاقات الثنائية منذ موقف السودان المغاير للموقف المصري في مؤتمر القاهرة بشأن الموقف العربي حيال احتلال العراق للكويت . فقد طال التدهور معظم الثوابت في علاقات البلدين سواء كانت مسائل تتعلق بالأمن والتدخل في الشئون الداخلية ، أو بعلاقات حسن الجوار ، أو الدور الثقافي والتعليمي المصري في السودان ، أو تلك المتعلقة بالعلاقات المائية ، حيث طالت بعض القرارات التي صدرت من الحكومة السودانية المصالح المصرية في السودان مثل المؤسسات التعليمية المصرية والري المصري ومنازل البعثة المصرية . كما أبدت الحكومة السودانية عدم رضاها عن اتفاقية مياه النيل باعتبارها اتفاقية جائرة بحق السودان واتخذت عددا من الإجراءات المائية مثل تعلية خزان الرصيرص إنشاء خزان الحماداب ، وحفر ترعتي الرهد وكنانة . وفي ظل مناخ التوتر في العلاقات الثنائية والذي أخذ أبعاداً سياسية وأيدلوجية وأمنية وثقافية ، ومسّ مصالح مصر الحيوية في السودان ، في ظل ذلك عادت مصر لإثارة مشكلة الحدود مرة أخرى واحتلال مثلث حلايب ، وتكرار ما حدث في ١٩٥٨م ، لتكرار نفس العوامل الداعية لذلك ، وهي { وجود حكومة غير موالية أو خاضعة لها في السودان ، وفي نفس الوقت معادية لمصالحها الحيوية في البلاد } .

مما لا شك فيه أن الصراع الحدودي بين البلدين قد ألقى بظلاله على علاقات البلدين وأمنهما ومصالحهما المختلفة في مختلف المجالات ، فقد تضرر السودان حينما تم اقتطاع جزء كبير من أراضيه بثرواتها البشرية والاقتصادية والسياحية وموقعها الاستراتيجي على البحر الأحمر كما أشار البحث في هذا الفصل ، أما مصر فقد تضررت مصالحها في السودان وذلك في مختلف الأوجه ، ذلك أن الحكومة السودانية قد قامت بمصادرة معظم الممتلكات المصرية ، وعملت على محو الوجود المصريَ بالسودان ، وقد أسهمت مشكلة الحدود بالذات في بذر بذور الكراهية لمصر في نفوس الشعب السوداني ، الأمر الذي ينذر بوصول حكومات في المستقبل أكثر معاداةً لمصالح المصرية في البلاد ، والتي هي أكثر حيويةً وأهميةً من مثلث حلايب .

ونسبةً لتداخل مصالح البلدين وحيوية تلك المصالح خاصةً للجانب المصري فإن الأمر يقتضي من الطرفين السعي لإيجاد حل سلمي لمشكلة الحدود ، وعدم اللجوء إلى القوة والإثارة الإعلامية بالشكل الذي يسيء إلى الروابط الأزلية ، ويبذر الكراهية في نفوس الشعبين ، ويسهم في نقل الخلافات السياسية إلى خلافات شعبية يصعب حلّها ، ومن ذلك مثلاً مقالات الدكتور فرج التي أساء فيها إلى الشعب السوداني إبان زيارة الرئيس الإيراني رفسنجاني للسودان ، حيث وصف الشعب السوداني بأنه شعب جائع يتلقى الإغاثات ، وأنه من غير المستغرب أن يخرج الشعب السوداني بالملايين لاستقبال رفسنجاني لأنه لوح بالغذاء ، كما دعا في مقاله الي غزو السودان ، حيث قال : « إن العسكرية المصرية مطالبة اليوم بالنظر إلي الجنوب وفتح خرائطه وهو ما لم تفعله منذ أيام الخديوي إسماعيل » ، وقد أثارت مثل هذه المقالات صحف الخرطوم مما كان له مردود سلبي في نفوس الشعب السوداني وزيادة الجفوة بين شعبي وادي النيل [1] .

وقد قدم البلدان عدة مقترحات لحل سلمي مرض للطرفين ، منها جعل منطقة حلايب حرة أو منطقة تكامل بين البلدين ، إلاّ أن الواقع يؤكد غير ذلك ، فقد قامت مصر باحتلال المثلث ، واتباع كافة الوسائل والإجراءات الرامية لتمصيره ، ومحو الوجود السوداني فيه ، ولئن سكتت الحكومة السودانية عن ذلك في الوقت الراهن لأسباب كثيرة منها ضعف الحكومة نفسها ، وضعف الجبهة الداخلية بسبب الخلافات السياسية وحرب الجنوب التي تقتضي عدم فتح جبهة جديدة في شرق السودان ، وكذلك الوضع الدولي المتعاطف مع مصر والمناوئ للحكومة السودانية لئن سكتت الحكومة السودانية عن ذلك الآن فلا يمكن أن يقال أن الحكومات السودانية ستسكت عن ذلك على الدوام ، كما يقول بعض خبراء العلاقات الدولية الذين تصدوا لمناقشة مشكلات الحدود السياسية بين الدول والبحث في تأثيرها على أوضاع الصراع الدولي ، إذ قالوا : « إنه طالما أن القومية والدولة لا تخرجان في حقيقتهما النهائية عن كونهما مفاهيم إقليمية لذا فإن فقدان أي جزء من الإقليم القومي للدولة يمكن أن يماثل في عمق الشعور بالألم الذي يحدثه بتر أيّ عضو من الجسم الإنساني ، ومن هنا يتولد الحقد والمرارة لدى الدول التي يصيبها مثل هذا الضرر القومي وهي إذا أقدمت على هذه التنازلات الإقليمية نتيجة هزيمة عسكرية أو ما

---

[1] د / عبد اللطيف البوني ، " في العلاقات السودانية المصرية : حوار هادئ مع فرج فودة " ، صحيفة السودان الحديث ، العدد ٧٤٧ ، (الأحد يناير ١٩٩٢م) .

شابه ذلك فإنها تفعل ذلك مرغمة ، وهي تتحين الفرص لتصحيح ما تعتقد أنه ظلم حاق بها ، ويكون سبيلها إلي ذلك هو استعادة قوتها العسكرية بصورة فعالة وقادرة على التصدي لتغيير الأوضاع الإقليمية التي لا ترض عنها » [١] .

لذلك لا يمكن القول أن الحكومات السودانية المتعاقبة ستسكت عن اقتطاع مثلث حلايب على الدوام ، مما يجعل من المشكلة الحدودية لغم قد ينفجر في أي وقت ليعرقل مسيرة العلاقات الثنائية ، ويهدد أمن البلدين القومي .

---

[١] د / إسماعيل صبري مقلد ، **الاستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الأساسية** ، مرجع سابق ، ص ٥٢ .

الخاتمـــة

تناول البحث بالدراسة والتحليل العلاقات السودانية المصرية من منظور الأمن القومي ، مركزاً علي الفترة التي أعقبت استقلال السودان ، حيث وقف الباحث في أبوابه الأربعـــة علـــى الأسس والمبادئ النظرية التي قامت عليها تلك العلاقات ، مقارناً إياها بواقع العلاقات الثنائية .

وكما وضح من خلال الدراسة فإن البلدين يحتلان مركزاً استراتيجياً فريداً في مــــيزان المصـــالح الدولية . حيث وقف الباحث في هذا الصدد علي أهمية مصر الاستراتيجية . من حيث الموقع الاستراتيجي الفريد ، والتاريخ الضارب في القدم ، والمكانة العلمية والثقافية والسياســـية التي جعلتها قائدة للنظام الإقليمي العربي ، ومتحدثة باسمها في المحافل الدولية . أما السودان فقد وقف البحث علي مزاياه الاستراتيجية من موقع استراتيجي فريد كجسر رابـــط بيـــن الثقـــافتين الإفريقية والعربية ، وثروات طبيعية ، معدنية وبترولية وزراعية وثروة حيوانية ... الخ .

كل تلك العوامل جعلت البلدين في محط أنظار القوي العظمى ، الأمر الـــذي اقتضـــى ضرورة التنسيق بينهما لتحقيق مصالحهما المشتركة في الإطار الإقليمي والعالمي ، وفي هـــذا الصدد وقف البحث علي سياسة البلدين الخارجية ومدى تحقيقها لمصالحهما الاســـتراتيجية فـــي الدوائر المختلفة ، وقد أوضح البحث أن مصر قد مثلت دائماً دور القدوة للسودان في السياســـة الخـارجية ، بسبب مكانتها الإقليمية والدولية . أما سياسة السودان الخارجية فقد كانت في الكثـــير من الأحوال انعكاس لسياسة مصر الخارجية دون إدراك لمصالح السودان القومية .

وقف البحث بعد ذلك علي مسيرة العلاقات السودانية المصرية مبيناً الأسس التي انبنـــت عليها ، والتي تمثلت في قدم الوعي المصري بأهمية السودان بالنسبة لمصالحها الاســـتراتيجية ، وإدراك مصر التام لتلك المصالح ، كما تمثلت من جانب السودان في تطلعه الحضـــاري نحـــو مصر ، باعتبارها مهد الحضارتين العربية والإسلامية . وقد ركز البحث في بيـــان ذلـــك علـــى السياسة الواقعية التي انتهجتها مصر تجاه السودان ، والتي قابلتها علي الدوام سياسة عاطفية من جانب السودان ، الأمر الذي أدى إلى خلق عدم توازن في العلاقات بين البلدين تمخضت عنـــها علاقات حميمة تارةً لدرجة الاتهام بالتبعية ، وتوترات تارةً أخرى لدرجـــة القطيعـــة ، وفـــي الحالتين أوضح البحث مدى تأثير ذلك علي المصالح المشتركة .

بعد ذلك وقف البحث علي أبرز قضايا الأمن القومي والمصالح المشتركة في المجـــالات المختلفة ، موضحاً مدى إعمال البلدين لعلاقاتهما الثنائية من أجل تحقيق ذلـــك ، ففـــي المجـــال السياسي وقف البحث علي عدة قضايا أبرزها دعوات الوحدة السياسية والتكامل حيث أوضـــح

الخاتمـــة

الهدف من تلك الدعوات ، والمجهودات التي بذلت في سبيل تحقيقها صوناً لأمن البلدين القومي ، والتي أجهضت جميعاً لأسباب كثيرة . كذلك وقف البحث علي الدعم السوداني لاتفاقيات كامب ديفد في عهد مايو ومدى تأثير ذلك علي مصالح السودان الحيوية سلبا أو إيجاباً سواء في الإطار العربي والإسلامي بعزل السودان وحرمانه عن رؤوس الأموال العربية ؛ أم في الإطار الإفريقي الذي أدى إلى الوجود الدائم لإسرائيل في منابع النيل وتدخله في مشكلة جنوب السودان ، أم في الإطار العالمي والذي تمخض عنه الدعم الغربي لنظام مايو . وقف البحث كذلك علي بعض القضايا السياسية الدولية المعاصرة وأثرها علي أمن البلدين القومي مثل الاسلام السياسي والإرهاب الدولي ، خاصةً في الأونة الأخيرة بعد تبني الحكومة السودانية للتوجهات الإسلامية ، الأمر الذي أدى إلى أن تتولى القاهرة لواء محاربة الحكومة السودانية بجانب القوى الغربية مما أدى إلى عدة إجراءات دولية أضرت بمصالح السودان القومية .

وقف الباحث في الباب الرابع والأخير منه علي قضايا أخرى في سماء العلاقات الثنائية مثل القضايا العسكرية والمائية وقضايا الحدود المشتركة ، حيث أوضح البحث في هذا الصدد التحديات والتهديدات العسكرية التي واجهت كلا البلدين ، والتي اقتضت وقوفها معاً لمواجهتها ، وخلص البحث إلى أن التهديدات العسكرية التي واجهت مصر واقتضت وقوف السودان بجانبها جميعها تهديدات خارجية استهدفت أمن مصر القومي ومصالحها الاستراتيجية مثل العدوان الثلاثي ، وحرب يونيو ١٩٧٦م ، واكتوبر ١٩٧٣م ، وقد كان وقوف السودان انذاك زوداً عن مصالح مصر حتى وإن تعارضت في بعض الأحيان مع مصالحه الاستراتيجية . أما التهديدات الخارجية التي واجهت السودان فقد أوضح البحث أنها جميعاً إما تهديدات من قبل مصر نفسها مثل الغزو التركي المصري للسودان ، والتهديدات المصرية لمثلث حلايب ، أو أنها تهديدات بسبب الصراع السياسي الداخلي حول السلطة مثل التدخل المصري في أحداث يوليو ١٩٧١م ، وأحداث أبا وود نوباوي ، وحرب ويوليو ١٩٧٦م ، وتدخلها في حرب الجنوب ، حيث اتضح أن تدخل مصر في هذه الحالات جاء تحقيقاً لمصالحها القومية في نصرة طرف من أطراف الصراع حول السلطة علي حساب الطرف الآخر ، مما يعتبر تدخلاً في شؤون البلاد الداخلية .

وحول قضايا المياه أوضح البحث مدى الأزمة المائية التي تواجه دول المنطقة الأمر الذي جعل قضية المياه قضية أمن قومي وأمن دولي ، حيث أوضح الباحث مدى التهديدات التي تواجه الموارد المائية للبلدين مما يقتضي تنسيقهما لحماية تلك الموارد عبر اتفاقيات ثنائية وجماعية عادلة ، وقد أوضح البحث في هذا الصدد مدى تأثير المشكلة المائية علي العلاقات الثنائية بسبب الأطماع المصرية علي حساب السودان مما أدى إلى توتر العلاقات وفقدان الثقة ، وانشغال البلدين بالمشاكل المائية عن العدو المشترك .

وأخيراً وقف البحث علي المشاكل الحدودية بين البلدين ، وأوضح أن النزاعات علي الحدود هي نزاعات مفتعلة باعتبار أن مشكلة الحدود تفتعلها مصر لإخضاع الحكومات السودانية التي تخالف سياساتها وتعارض مطامعها في السودان .

النتائج :

من خلال الدراسة توصل البحث إلى النتائج التالية :

١/ تجمع البلدين مصالح حيوية مشتركة تقتضي التنسيق الثنائي لتحقيقها باعتبارهما يمثلان نصف العالم العربي من حيث المساحة وتعداد السكان .

٢/ السودان يمثل حقيقةً العمق الاستراتيجي لمصر ، ومصالح مصر وحياتها ترتبط ارتباطاً مباشراً بالسودان ، وليس العكس .

٣/ مصر تدرك تماماً مصالحها الحيوية في السودان ، ومن ثم تتبع وسائل علمية لتحقيقها ، وفي هذا الصدد فإنها لا تهتم كثيراً بمصالح السودان القومية خاصةً إذا تعارضت مع مصالحها .

٤/ إن السودان لا يعي مصالحه الاستراتيجية في العلاقات الخارجية والتي انبنت دائماً علي العواطف ، وخاصةً تجاه مصر ، يضاف إلى ذلك غياب عنصر التخطيط في سبيل تحقيق مصالح البلاد من خلال السياسة الخارجية .

٥/ لقد أدى تباين الرؤى والإدراك حول أهداف السياسة الخارجية للبلدين ومصالحها المشتركة إلى الكثير من الإشكاليات التي تعاني منها علاقات البلدين اليوم .

٦/ مصر هي مدخل السودان للعلاقات الدولية .

التوصيات :

علي ضوء تلك النتائج يوصي البحث بالآتي :

١/ ضرورة بناء سياسة السودان الخارجية علي أسس علمية وواقعية تنأى عن المثاليات والانجرار وراء العواطف خدمةً لمصالح البلاد القومية .

٢/ النظر إلى العلاقات السودانية المصرية من زاوية المصالح المشتركة ، واعتبار مصالح السودان القومية فوق كل المصالح ، فالنفس أولى من الصاحب .

٣/ ضرورة تفهم السودان للمخاوف المصرية من المخاطر التي قد تستهدف عمقها الاستراتيجي وشريان حياتها .

٤/ علي الحكومة المصرية التعامل مع الشعب السوداني بمختلف قطاعاته وتكويناته السياسية ، دون اللجوء إلى التعامل المزدوج وتصنيف الشعب السوداني إلى هذا معنا وهذا ضدنا .

٥/ علي مصر كذلك أن تتعامل مع السودان عبر القنوات الدبلوماسـية والعلاقـات الشـعبية ، والنأي عن اللجوء إلى التعامل بمفهوم الأجهزة والمنظور الأمني والاستخباري الذي كثيراً مـا يؤدي إلى خلق حساسيات لدي الشعب السوداني تجاه مصر .

٦/ علي البلدين عدم الاحتكام فقط على الإرث التاريخي بانتقاء سلبياتها دون إيجابياتها مما يؤدي إلى جمود المواقع لدى بعض الكيانات السياسية في البلدين تؤدي إلى إغفال المصالح المشـتركة الآنية والمستقبلية .

٧/ العمل المشترك علي تحديد المصالح المشتركة ، والمحاذير الأمنية ، وتنسيق وتكامل الخطى لتحقيقها بعلمية ، خاصة فيما يتعلق بحماية الموارد المائية وزيادتها عبر مشاريع مشتركة .

والحمد لله رب العالمين

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية :

أ / التقارير والنشرات والوثائق الرسمية :

١/ **الزراعة في السودان** ، تقرير وزارة الزراعة والغابات ، جمهورية السودان ، شركة مطابع العملة ، ١٩٩٨م .

٢/ **دليل المستثمر في جمهورية السودان** ، تقرير الأمين العام للاستثمار ١٩٩٩م .

٣/ الهيئة العامة للاستثمار ، **دليل المستثمر في جمهورية السودان** ، الخرطوم : معامل التصوير الملون ، ١٩٩٧م .

٤/ وزارة الزراعة والتعدين ، جمهورية السودان ، **دليل المستثمر في مجال الطاقة والتعدين** ، الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، ٢٠٠١م .

٥/ وزارة الخارجية السودانية ، إدارة الأمريكيتين ، **ملف رقم و خ ، أمريكيتين ١/١/٧** ، يناير – ديسمبر ١٩٩٢م .

٦/ مركز الدراسات الاستراتيجية ، **التقرير الاستراتيجي لعام ١٩٩٦م** ، الخرطوم : دار جامعة إفريقيا العالمية للنشر ، ١٩٩٦م .

٧/ **آفاق التجارة والاستثمار بين مصر وأمريكا** ، ملف الأهرام الاستراتيجي ، العدد ١٠ ، اكتوبر ١٩٩٦م .

٨/ **سياسة السودان الخارجية لعام ١٩٧٤م** ، تقرير وزارة الخارجية ، الخرطوم : مطبعة جامعة الخرطوم ١٩٧٤م .

٩/ السودان ، وزارة الخارجية ، **سلسلة كتيبات السودان** رقم ٢ .

١٠/ **من سياستنا الخارجية** : وزارة الإرشاد القومي ، سبتمبر ١٩٦٩م .

١١/ **أحداث أيلول الأسود : الواقعة وردود الفعل** ، تقرير وزارة الخارجية ، دار الوثائق القومية ، الخرطوم ، مصنف رقم Departmental Report 8,1,32 .

١٢/ **من خطاب عبد الناصر الذي ألقاه في ٢٢ يوليو ١٩٥٥م القاهرة** ، كتاب فلسفة الثورة ، المجلد الاول .

١٣/ السودان ، وزارة الخارجية ، **ملف محاضر اجتماعيات الوفود** ، رقم "٧" ، ١٩٨٥م.

١٤/ **بيان وزارة الخارجية السودانية حول قضية حلايب وإخلاء المنازل المؤجرة للحكومة المصرية** ، ملحق .

١٥/ قرارات الامم المتحدة ضد السودان بشأن محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك ، ملحق .

١٦/ **وزارة الطاقة والتعدين** ، الخرطوم ، الأبعاد النفطية ، عدد وثائقي .

١٧/ بنك السودان ، جمهورية السودان ، التقرير الأربعون ، ٢٠٠٠م .

١٨/ وزارة الصناعة والاستثمار ، جمهورية السودان ، **مناخ الاستثمار في السودان** ، ٢٠٠٠م

١٩/ الأمانة العامة لشئون مصر بالسودان ، **قرارات وتوصيات وإنجازات الاجتماع السابع للجنة الوزارية المشتركة** ، الخرطوم ، ١٢ -١٥ يناير ١٩٧٩م .

٢٠/ مصر والعرب : مصر والسودان ، **التقرير الاستراتيجي العربي** ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية ، ١٩٨٨م .

٢١/ **نشرة السفارة الامريكية حول الارهاب في السودان** ، ١٢ مارس ١٩٩٢م .

٢٢/ **نشرة السفارة الامريكية حول قرار ضم السودان القائمة الدول الراعيــة للإرهــاب** ، ١٨ أغسطس ١٩٩٣م .

٢٣/ كتاب أبيض ، **الزج باسم السودان في محاولة اغتيال الرئيس المصري مبارك** ، **الخرطوم** ، مجلس الإعلام الخارجي ، فبراير ١٩٩٦م .

٢٤/ **مجموعة الأمم المتحدة للتحكيم الدولي** ،المجلد الثاني .

٢٥/ **نص اتفاقية الدفاع المشترك بين السودان ومصر لعام** ١٩٧٦م ، ملحق .

٢٦/ نص خطاب الإمام الهادي للرئيس جمال عبد الناصر ، ملحق .

* الندوات :

١/ الصادق السهدي ، **حديث في ندوة الامن القومي السوداني** ، الخرطوم ، ابريل ١٩٨٩م .

٢/ د . حسن الترابي ، **حديث في ندوة امدرمان امبدة بعد الانشقاق** ، أغسطس ٢٠٠٠م .

٣/السفير المصري محمد عاصم ، **حديث في ندوة العلاقات السودانية المصرية** ، جامعة الزعيم الازهري ، **أمدرمان : نادي الخرجين . الثلاثاء ٢٠/٦/٢٠٠٠م** .

٤/ موسى الملك كور ، **حديث في ندوة العلاقات السودانية المصرية** ، جامعة الزعيم الأزهري

* البحوث والرسائل :

١/ أدم محمد أحمد عبد الله ، **العلاقات السودانية الأمريكية** ، رسالة ماجستير غير منشــورة ، جامعة أمدرمان الإسلامية ،١٩٩٧م .

٢/ عبد العظيم سليمان إبراهيم المهل ، **الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنزوح على العاصمة القومية ١٩٨٣م - ١٩٩٨م** ، رسالة دكتوراه غير منشــورة ، الســودان ، جامعــة أمدرمان الإسلامية ، سبتمبر ١٩٩٩م .

ب/ الكتب :

١/ القرآن الكريم .

٢/ د. ابراهيم الحاردلو ، **الرباط الثقافي بين السودان ومصر** ، الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر ، ١٩٧٧ م

٣/ ابراهيم نافع ، **نحن والمعالم ونحن وانفسنا** ، القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٨٦م .

٤/ د. احمد الحفناوي ، **سودان وادي النيل في ظل الاسلام** ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢م

٥/ أنور زهران ، **العالم والحرب** ، القاهرة : مطابع الاهرام التجارية ، ١٩٩٢م .

٦/ أمين هويدي ، **أحاديث في الامن العربي** ، بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨٠م .

٧/ أمين هويدي ، **أزمة الخليج والأمن القومي العربي** ، القاهرة : دار الشروق ، ١٩٩١م .

٨/ أمين هويدي ، **في السياسة والأمن** ، بيروت : معهد الإنماء العربي ، ١٩٨٢م .

٩/ امين التوم ، **ذكريات ومواقف في تاريخ الحركة الوطنية السودانية ، ١٩١٤م – ١٩٦٩م** ، الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للطباعة والنشر ، ١٩٨٧م .

١٠/ د. اسماعيل صبري مقلد ، **الاستراتيجية والسياسة الدولية : المفاهيم والحقائق الأساسية** ، ط٢ ، بيروت ، مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٧٩م .

١٢/ أسامة محمد ، التكامل الاقتصادي ، **دراسة تطبيقية للتكامل المصري السوداني** ، القاهرة : مركز النيل للإعلام ، ١٩٧٩م .

١٣/ بشير محمد سعيد ، **السودان من الحكم الثنائي الي انتفاضة رجب** ، الخرطوم ، مطبعة التمدن المحدودة ، ١٩٨٦م .

١٤/ ابن هشام ، **السيرة النبوية** ، تحقيق مصطفى الشقا وآخرين ، ج٢ ، ط٢ ، (القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، ١٩٥٥م) ، ص ٣٢١ .

١٥/ بشير محمد سعيد ، **خبايا وأسرار في السياسة السودانية ، ١٩٥٢م –١٩٥٦م** ، الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر ، ١٩٩٣م .

١٦/ بشير محمد سعيد ، **الزعيم الازهري وعصره** ، القاهرة : القاهرة الجديدة للطباعة والنشر ، د.ت .

١٧/ د. بركات موسى الحواتي ، **قراءة جديدة في العلاقات السودانية المصرية** ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩٧م .

١٨/ بونا ملوال ، جنوب السودان في سياق العلاقات السودانية المصرية ، في أسامة الغزالي حرب ، ندوة العلاقات السودانية المصرية بين الماضي والحاضر والمستقبل ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٠م .١٦

١٩/ د. البخاري عبد الله الجعلى ، **نزاع الحدود بين السودان ومصر** ، في أسامة الغزالي حرب ، مرجع سابق .

٢٠/**جريجوري ل . افتاندليان ، سعي مصر للزعامة العربية : دلالات السياسة الامريكية** ، ترجمة فوزي مخيمر ، القاهرة : المجموعة الصحفية للدراسات والنشر ، ١٩٩٥م .

٢١/ جيلي عبد الرحمن ، **المعونة الأمريكية تهدد استقلال السودان** ، القاهرة : دار النهضة للطباعة والنشر ، ١٩٥٨م .

٢٢/ جلال أحمد أمين ، **معضلة الاقتصاد المصري : بحث في الأسباب الحقيقية للمشكلة الاقتصادية في مصر** ، القاهرة : مصر العربية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٤م .

٢٣/ د . جعفر محمد علي بخيت ، **الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ، ١٩١٩م – ١٩٣٩م** ، ط٢ ، ترجمة هنري رياض ، الخرطوم : المطبوعات العربية لتكاليف الترجمة ، ١٩٨٧م .

٢٤/ جمال علي زهران ، **السياسة الخارجية لمصر ١٩٧٠م –١٩٨١م** ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٨٦م .

٢٥/ **جعفر** محمد نميري ، **السادات المبادئ والمواقف** ، القاهرة : المكتب المصري الحديث ، ١٩٨١م .

٢٦/ جمال عبد الملك بن خلدون ، **السياسة والاستراتيجية في الحربين العالميتين الأولى والثانية** ، بيروت : دار الجيل ، ١٩٨٧م

٢٧/ جميل السيد عبد الجواد ، **العلاقة بين النظام السياسي والحركات الإسلامية في مصر** ، ١٩٧٠م – ١٩٧٧م : القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٤م .

٢٨/ جوزيف س . ناي الابن ، **المنازعات الدولية : النظرية والتطبيق** ، ترجمة أحمد أمين الجميل ومجدي كامل ، القاهرة : الجمعية المصرية العامة لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، ١٩٩٧م .

٢٩/ هاني الخير ، **أشهر الاغتيالات السياسية في العالم** ، بيروت : دار أسامة للنشر ، ١٩٨٨م ، ص ١٤٩ .

٣٠/ وحيد عبد المجيد ، **العلاقات المصرية العربية في عهد السادات** ، في كتاب سعد الدين ابراهيم ، **مصر والعرب** ، القاهرة : مركز الدراسات الاستراتيجية ، ١٩٨٤م .

٣١/ زاهر رياض ، **تاريخ السودان المعاصر منذ الفتح المصري وحتى الاستقلال** ، القـاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٦م .

٣٢/ د. حورية توفيق مجاهد ، **الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده** ، القاهرة : مكتبـة الانجلو المصرية ، ١٩٧٦م .

٣٣/ د. حامد ربيع ، **نظرية الأمن القومي العربي والتطور الحاضر للأمن القومي في منطقـة الشرق الأوسط** ، القاهرة : دار الموقف العربي ، ١٩٨٤م .

٣٤/ حسن صالح بيومي ، **جهاز أمن الدولة أمام محكمة التاريخ** ، الخرطوم : شركة ماسـتر التجارية ، ١٩٩٣م .

٣٥/ د. حيدر ابراهيم علي ، **التيارات الاسلامية وقضيـة الديمقراطيـة** ، بـيروت : مركـز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٦م .

٣٦/ د. حيدر ابراهيم علي ، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان** ، القـاهرة : دار الأمين للنشر والتوزيع ، ١٩٩٦م .

٣٧/ د. حسن عبد الله الترابي ، **الحركة الاسلامية في السودان : التطور والمنهج والكسـب** ، ط٢ ، باكستان : مطبعة إيمان ١٤١٠، هـ .

٣٨/ د. حسن مكي محمد احمد ، **حركة الاخوان المسلمون في السودان ١٩٤٤م -١٩٦٩م .**

٣٩/ حسن محمد احمد حمودة ، **أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمون** ، القـاهرة : دار الاعلام العربي ، ١٩٨٥م .

٤٠/ حامد عبد القادر ، **الإسلام : ظهوره وانتشاره في العالم** ، ط٢ ، القاهرة : مكتبة نهضـة مصر ، دت ، ص ٢٤٨ .

٤١/ د. طه عبد العليم ، **التكامل المصري السوداني بين الضرورات والعقبات** ، فـي أسـامة الغزالي حرب ، مرجع سابق .

٤٢/ د. يسري الجوهري ، **الوطن العربي : دراسـة فـي الجغرافيـا القاريـة والاقليميـة** ، الإسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩م .

٤٣/ د. يونان لبيب ، **الخبرة التاريخية في العلاقات السودانية المصرية : محاور أساسية** ، في أسامة الغزالي حرب ، مرجع سابق .

٤٤/ د. يوسف فضل حسن ، **لمحات من تطور العلاقات المصرية السودانية متطور تـاريخي** ، في أسامة الغزالي حرب ، مرجع سابق .

٤٥/ يوقايم رزق مرقص ، **تطور نظام الادارة في السودان في عهد الحكـم الثنـائي الأول** ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤م .

٤٦/ يوقايم رزق مرقص ، **السودان في البرلمان المصري** ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٩م

٤٧/ د. يوسف القرضاوي ، **الصحوة الاسلامية وهموم الوطن العربي والإسلامي** ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٩٣م .

٤٨/ يوسف علي سليمان ، **الاغتيالات السياسية في مصر** ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩٨م

٤٩/ يوسف ابو قرون ، **لمحات عن حياة وعادات قبائل السودان الكبرى** ، الخرطوم : المطبعه الحكومية ، ١٩٩٩م .

٥٠/ كامل الشريف ، **المغامرة الاسرائيلية في افريقيا** ، ط٢ ، الرياض : الدار السعودية للنشر ، ١٩٩٠م .

٥١/ مصطفي محمود منجود ، **الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الاسلام** ، القاهرة : المعهد العالمي للفكر الاسلامي ، ١٩٩٦م .

٥٢/ محمد عبد العزيز وهاشم عثمان أبورنات ، **أسرار جهاز الأسرار : جهاز الأمن السوداني في الفترة من ١٩٦٩م -١٩٨٥م** ، القاهرة : مطابع سجل العرب ، ١٩٩٣م .

٥٣/ محمد طلعت الغنيمى ، **قانون السلام** ، ط٢ ، الاسكندرية ، منشاة المعارف ، ١٩٩٧م .

٥٤/ محمد عبد الكريم نافع ، **الإقليم القومي العربي** ، القاهرة : مطبوعات الشعب ، ١٩٧٥م .

٥٥/ محمد كمال عبد الحميد ، **الشرق الاوسط في الميزان الاستراتيجي** ، ط٢ ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٥٩م .

٥٦/ د. محمد متولي ود. محمود أبو العلا ، **الجغرافيا السياسية** ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٧م .

٥٧/ محمد سليمان ، **دور الأزهر في السودان** ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥م .

٥٨/ محمد حافظ إسماعيل ، **أمن مصر القومي** ، القاهرة : مركز الاهرام للترجمة والنشر ، ١٩٨٧م .

٥٩/ أ .د . محمد عمر بشير ، **تاريخ الحركة الوطنية في السودان ، ١٩٠٠-١٩٦٩م** ، ترجمة هنري رياض وأخرين ، بيروت : دار الجيل ، ١٩٨٣م .

٦٠/ أ . د. محمد عمر بشير ، **مشكلة جنوب السودان خلفية النزاع ومن الحرب الداخلية إلى السلام** ، ترجمة هنري رياض وآخرين ، بيروت : دار الجيل ١٩٨٣م .

٦١/ موسى بدوي ، **السادات رجل السلام ورجل الحرب** ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٨م

٦٢/ د . محمود محمد محمود خليل ، **أزمة المياه في الشرق الاوسط والأمن القومي العربي والمصري** ، القاهرة : المكتبة الأكاديمية ، ١٩٩٧م .

٦٣/ د . مصطفي علوي ، **مصر من الاسكندر الأكبر إلى الفتح العربي** ، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٦م .

٦٤/ محمد أحمد محجوب ، **الديمقراطية في الميزان** ، الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر ، د ت .

٦٥/ د . المختار مطيع ، **المشاكل السياسية الكبرى المعاصرة** ، الدار البيضاء : دار إيزيس للطباعة والنشر ، ينار ١٩٩٣م .

٦٦/ د . محمد عزيز شكري ، **الأحلاف والتكتلات في السياسة الدولية** ، الكويت : مطبعة عالم المعرفة ، ١٩٨٧م .

٦٧/ مدني محمد أحمد ، **علاقات السودان الخارجية البعد العربي والإفريقي** ، الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر ، ١٩٩٠م .

٦٨/ د. محجوب الباشا ، **التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان** ، الخرطوم : دار هايل للطباعة والنشر والتغليف ، ١٩٩٨م .

٦٩/ محمد وقيع الله ، **الإخوان وسنوات مايو** ، امدرمان : دار جامعة امدرمان الاسلامية للنشر ، د ت .

٧٠/ د . منصور خالد ، **السودان والنفق المظلم : قصة الفساد والاستبداد** ، مالطا : دار إيدام للنشر ، ١٩٨٥م .

٧١/ د . منصور خالد ، **الفجر الكاذب : نميري وتحريف الشريعة** ، دار الهلال ، ١٩٨٦م .

٧٢/ محجوب عمر باشري ، **معالم تاريخ السودان** ، الخرطوم : الدار السودانية للكتب ، ٢٠٠٠م .

٧٣/ محمد عبد الحميد احمد حناوي ، **معركة الجلاء ووحدة وادي النيل : ١٩٤٥م –١٩٥٤م** ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٠م .

٧٤/ محمود عبد الرحمن الفكي ، **القوات المسلحة في تاريخ السودان الحديث ، ١٩٥٣م–١٩٧٥م** ، امدرمان : المطبعة العسكرية ، د.ت .

٧٥/ محمد سعيد محمد الحسن ، **عبد الناصر والسودان** ، لندن : ميدلايت المحدودة ، ١٩٩٢م

٧٦/ محمد سعيد محمد الحسن ، **السودان ومصر والمصير المشترك مواقف وأحداث : ١٩٥٠م – ١٩٩٩م** ، الخرطوم : إبداع لفن الطباعة والتصميم ، ١٩٩٩م .

٧٧/ محمد سعيد محمد الحسن ، **قصر الحكم وصراع السلطة** ، الخرطوم : إبداع لفن الطباعة والتصميم ، ٢٠٠٠م .

٧٨/ مكي شبيكة ، **السودان عبر القرون** ، القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٦٤م .

٧٩/ د . محمد بها الدين الغمري ، **الحركة المهدية وآثارها علي العلاقات السودانية المصرية** ، القاهرة : مكتبة أوزوريس للكتب والمجلات ، ١٩٩٤م .

٨٠/ محمد محمد أحمد كرار ، **الاحزاب السياسية والتجربة الديمقراطية في السودان** ، الخرطوم : دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر ، ١٩٨٥م .

٨١/ محمد محمد أحمد كرار ، **الامن القومي السوداني** ، الخرطوم : دار هايل ، ١٩٩١م .

٨١/ مصطفي محمد الحسن ، **رجال ومواقف في الحركة السودانية الوطنية** ، د ن غ ، د ت .

٨٢/ المعتصم صبحي ، **السادات وثورة التصحيح** ، القاهرة : دار الشعب ، ١٩٧٥م .

٨٠/ محمد ابو القاسم حاج حمد ، **السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل** ، المجلد الأول والثاني ، بيروت : دار بن حزم للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٦م .

٨٢/ ميرغني النور جاويش ، **العلاقات السودانية المصرية ما بين التكامل وميثاق الإخاء** ، في أسامة الغزالي حرب ، مرجع سابق .

٨٣/ د . محمود ابو العينين ، **الدور الاقليمي العربي في افريقيا وتغيرات التسعينيات** ، في ندوة مصر وأفريقيا ، القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مايو ١٩٩٦م .

٨٤/ د . محمود أبو العينين ، **مشكلة الحدود السودانية المصرية في أواخر القرن العشرين** ، في د . عبد العظيم رمضان ، ندوة الحدود السودانية المصرية عبر التاريخ ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩م .

٨٥/ محمد عبد الغني سعودي وأخرين ، **التكامل المصري السوداني** ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٣م .

٨٦/ محمد يوسف الكندي ، **ولاة مصر** ، بيروت : دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٩٨٥م .

٨٧/ محسن محمد ، **من قتل حسن البنا** ، ط ٢ ، القاهرة : دار الشروق ١٩٧٨م .

٨٨/ محمد حسنين هيكل ، **اكتوبر ١٩٧٣م : السلاح والسياسة** ، القاهرة : مركز الاهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٣م .

٨٩/ د . محمود أبو زيد ، **المياه مصدر للتوتر في القرن الواحد والعشرون** ، القاهرة ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٨م .

٩٠/ محمود المراغي ، **أرقام تصنع العالم** ، الكويت : الكتاب العربي الثاني والثلاثون ، ١٥ ابريل ١٩٩٨م .

٩١/ محمد سمير احمد ، **معارك المياه في الشرق الأوسط** ، القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٩١م .

٩٢/ محمد فوزي ، **أسرار المعاهدة المصرية الإسرائيلية** ، القاهرة : مكتبة النسر للطباعة ، ١٩٩١م .

٩٣/ د . محمد عبد القادر ، **مقدمة في أصول النظم السياسية والاجتماعية** ، ج ١ القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٥م .

٩٤/ محمد عاشور مهدي ، **الحدود السياسية وواقع الدولة في إفريقيا** ، القاهرة : مركز دراسات المستقبل الأفريقي ، د ت .

٩٥/ محجوب محمد صالح ، **العلاقات السودانية المصرية وإشكاليات الإدراك المتبادل** ، في أسامة الغزالي حرب ، مرجع سابق .

٩٦/ محمد فؤاد شكري ، **مصر والسيادة علي السودان** ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٤٦م .

٩٧/ محمد أبو بكر الرازي ، **مختار الصحاح** ، بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر ، ١٩٨١م

٩٨/ د . ناصيف يوسف حتى . **القوى الخمس الكبرى والوطن العربي** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، يناير ١٩٨٧م .

٩٩/ د . نوال عبد العزيز مهدي ، **رياح الشمال : دراسات في العلاقات السودانية المصرية في التاريخ الحديث والمعاصر** ، القاهرة : المطبعة التجارية الحديثة ، ١٩٨٥م .

١٠٠/ د . نوال عبد العزيز مهدي ، **مصر والسودان في مفترق الطرق ، ١٩٥٣م -١٩٥٦م** ، القاهرة : دار النهضة العربية ١٩٨٩م .

١٠٢/ د . نوال عبد العزيز مهدي ، **دراسات في تاريخ العلاقات السودانية المصرية ، ١٩٥٤م – ١٩٥٦م** ، القاهرة : دار الانصار ، ١٩٨٢م ،

١٠٣/ د . نوال عبد العزيز ، **الاخوان ووفد السودان** ، القاهرة : المطبعة التجارية الحديثة ، ١٩٨٨م .

١٠٤/ د . نبيل السمان ، **حرب المياه من الفرات إلي النيل** ، د ن غ ، د ت .

١٠٥/ نعوم شقير ، **تاريخ السودان** ، تحقيق د. إبراهيم أبو سليم ، بيروت : دار الجيل ١٩٨١م

١٠٦/ نبيل راغب ، **أنور السادات والتأصيل الفكري** ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٥م .

١٠٧/ أ . د . السعيد البدوي ، **الحدود السياسية السودانية المصرية : نظرة جغرافية** ، في د . عبد العظيم رمضان ، مرجع سابق .

١٠٨/ علي نميري ، **الأمن والمخابرات ، نظرة إسلامية** ، الخرطوم : مركز الدراسات الإستراتيجية ، ١٩٩٧م .

١٠٩/ د . عطا محمد صالح زهرة ، **الإقليم القومي العربي** ، بنغـــازي : منشـــورات جامعـــة قاريونس ، ١٩٩٨م .

١١٠/ علي شمبش ، **العلوم السياسية** ، ط ٢ ، ليبيا : المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، ١٩٨٢م .

١١١/ د . عمر أحمد قدور ، **شكل الدولة وأثره في استراتيجيات وفلسفة الأمن** . الخرطـــوم : المؤسسة العامة للطباعة والنشر والإعلان ، ١٩٩٧م .

١١٢/ د . عبد العزيز كامل ، **دراسات في الجغرافية البشرية للسودان** ، القاهرة : مطبعة دار المعارف ، ١٩٧٢م .

١١٣/ عبد الغفار محمد احمد ، **السودان والوحدة في التنوع** ، برلين الغربية ، المكتبة العربيـــة ١٩٨١م .

١١٤/ علي حسن الخربوطلي ، **مصر العربية الإسلامية** ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصريـــة ، ١٩٦٣م .

١١٥/ عبد الرحمن الرافعي ، **مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال** ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٣م .

١١٦/ د. عودة بطرس غالي ، **عبد الناصر والاستعمار العالمي** ، القاهرة : دار الوحدة للنشر ، د ت .

١١٧/ عبد الفتاح أبو الفضل ، **مصر والسودان بين الوئام والخصام** ، القـــاهرة : دار الحريـــة للصحافة والنشر ، ١٩٩٥م .

١١٨/ د . عبد اللطيف محمد البوني ، **تجربة نميري الإسلامية في الســـودان** . الخرطـــوم : معهد البحوث والدراسات الاجتماعية ، ١١١٩٩٥م .

١١٩/ عبد الرحيم الأمين ، ساعة الصفر ، **مذبحة الديمقراطية الثانية في الســودان ١٩٨٥م – ١٩٨٩م** ، أجندة واشنطن ، ١٩٨٩م .

١٢٠/ عبد الفتاح ابو الفضل ، **مصر والسودان بين الوئام والخصام** ، القـــاهرة : دار الحريـــة للصحافة والطباعة والنشر ، ١٩٩٤م .

١٢١/ عبد المنعم حسن شافعي ، **المشاكل التي تواجه تجارة السودان مع مصر** ، القاهرة : دار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٨٧م .

١٢٢/ علي مبارك باشا ، **الخطط التوفيقية الجديدة** ، القاهرة : مطبعة دار الكتب ، ١٩٦٩م .

١٢٣/ عبد الرحمن مختار ، **خريف الفرح : أسرار السودان ١٩٥٠م –١٩٧٠م** ، الخرطـــوم : ١٩٧٨م .

١٢٤/ عبد الرحمن علي طه ، **السودان للسودانيين : طمع فنزاع فوثبة فجهاد** ، تحقيق فدوى عبد الرحمن علي طه ، الخرطوم : مطبعة جامعة الخرطوم ، ١٩٩٢م .

١٢٥/ عادل حسين ، **الاقتصاد المصري من الاستقلال إلي التبعية ١٩٧٤م-١٩٧٩م** ، القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٢م .

١٢٦/ د . عبد الفتاح عبد الصمد منصور ، **العلاقات السودانية المصرية في ظل الانقاذ** ، ١٩٨٩م - ١٩٩٢م ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣م .

١٢٧/ عصام سليمان الفراعنة ، **الأطماع المائية الصهيونية في مياه حوض النيل** ، الخرطوم : دار جامعة أفريقيا العالمية للطباعة والنشر ، ١٩٩٣م .

١٢٨/ عبد الله مرسي التقاني ، **المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية** ، الجيزة : مركز الحضارة العربية ، ١٩٩٦م .

١٢٩/ عنان دمشقية ، **أزمة المياه والصراع في المنطقة العربية** ، دمشق : الأهالي للطباعة والنشر ، ١٩٩٤م .

١٣٠/ علي أحمد أنور ، **النزاع الإثيوبي الصومالي : الجذور التاريخية** ، القاهرة : مطبعة أطلس ، ١٩٧٨م .

١٣١/ د . عبد الله الأشعل ، **مشكلة الحدود في الخليج العربي** ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ١٩٧٩م .

١٣٢/ علي عبد الله علي ، **حلايب ١٩٥٨م ، كيف نشأت وكيف حلت** ، الخرطوم : المركز القومي للبحوث ، يوليو ١٩٩٥م .

١٣٣/ علي عبد الله يوسف ، التجربة الفدرالية في السودان ، الخرطوم : دار البلد ، ١٩٩٩م ، ص ١٠ .

١٣٤/ عبد الحفيظ عباس الصديق ، **حزب الأمة السوداني ومصر** ، مركز الامة للدراسات والبحوث ، اكتوبر ١٩٩٦م .

١٣٥/ د . فاضل البراك ، **استراتيجية الإقليم القومي** ، بغداد : الدار العربي ، ١٩٨٧م .

١٣٦/ فتحي علي حسين ، **الماء وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط** ، القاهرة مكتبة مدبولي ، ١٩٩٧م .

١٣٧/ فؤاد عبد الرحمن البنا ، **الاخوان المسلمون والسلطة السياسية في مصر** ، الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر ، د ت .

١٣٨/ فاطمة سالم ، **قضايا في ميزان العدل الدولي** ، قراءة في قراري مجلس الأمن ١٠٤٤-١٠٥٤ ، الخرطوم : المركز القومي للانتاج الإعلامي ، ١٩٩٦م .

١٣٩/ فخر الدين لبيب ، **نهر النيل الماضي والحاضر في المستقبل** ، القاهرة : دار المستقبل العربي ١٩٨٥م .

١٤٠/ د . فيصل عبد الرحمن طه ، **حلايب وحنيش : مقالات في القانون الدولي العام** ، أمدرمان : مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي ، ٢٠٠٠م .

١٤١/ صمويل ب . هانتجتون ، **الاسلام والغرب آفاق الصدام** ، ترجمة مجدي شرشر ، القاهرة : مكتبة مدبولي ١٩٩٥م .

١٤٢/ روبرت ماكنمار ، **جوهر الأمن** ، ترجمة يونس شاهين ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٠م .

١٤٣/ روي مكريس ، **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم** ، ترجمة حسن صعب ، بيروت : دار الكتاب العربي ١٩٦٦م .

١٤٤/ د . رضوان السيد ، **ثقافة العالم الاسلامي والبحث عن هويته** ، الكويت : مكتبة الكويت الوطنية ، ٢٠٠١م .

١٤٥/ رأفت الغنيمى ، **مصر والسودان في العلاقات الدولية** ، الخرطوم : عالم الكتب ، ١٩٧٩م .

١٤٦/ د . رجب محمد عبد الحليم ، **ميناء عيذاب ووادي العلاقي وأثرهما في علاقة مصر بالسودان** ، في د. عبد العظيم رمضان ، مرجع سابق .

١٤٧/ روبرت أ . دال ، **التحليل السياسي الحديث** ، ترجمة د . علاء أبو زيد ، (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٣م) ، ص ١٠٠ .

١٤٨/ شوقي الجمل ، **تاريخ سودان وادي النيل** ، ج ١ ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ١٩٦٩م .

١٤٩/ شوقي عبد المنعم سعيد ، **قضايا الأمن القومي العربي** ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩٨م) ، ص ٣١ .

١٥٠/ خروتشوف ، **الوصية الأخيرة** ، ترجمة هنري جاد الله ، بيروت : الدار العربي للنشر والتوزيع ١٩٥٧م .

١٥١/ تيم نبلوك ، **صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال وحتى الانتفاضة** ، ترجمة الفاتح التجاني ومحمد علي جادين ، الخرطوم : مطبعة جامعة الخرطوم ، ١٩٩٠م .

١٥٢/ خضر حمد ، **مذكرات خضر حمد في الحركة الوطنية السودانية : الاستقلال وما بعده** ، الشارقة : مكتبة الشرق والغرب ، ١٩٨٠م .

ج/ الصحف والمجلات والدوريات :

- **الصحف :**

أولاً : صحف محلية :

صحيفة السودان الجديد :

العدد ٣٥٢٣ ، ١٩٥٨/١٠/٨م العدد ٦٧٠٣ ، ١٩٦٩/٦/١م العدد ٦٧١٤ ، ١٩٦٩/٦/١٥م

~ ٣٥٤٨ ، ١٩٥٨/١١/٦م . ~ ٤٥٦٦ ، ١٩٥٨/١١/٢٩م ~ ٣٥٥٧ ، ١٩٥٨/١١/١٧م

~ ٥٥٥٢ ، ١٩٦٥/٧/٢٧م . ~ ٥٥٧٠ ، ١٩٦٥/٨/١م ~ ٦١٩٦ ، ١٩٦٧/٩/١٤م

~ ٦١٩٩ ، ١٩٦٧/٩/١٨م .

صحيفة الأنباء :

احمد يوسف محمد ، "السودان حلقة الوصل بين أفريقيا العربية وأفريقيا السوداء " ، **صحيفة الأنباء** ، السودان ، العدد ٥٢٤ ، ٥ سبتمبر ١٩٦٣م .

صحيفة الزمان : العدد ٢٦٩ ، السبت ٣ يناير ١٩٥٩م – العدد ٩٦٣ ، ١٤ يناير ١٩٦٦م .

صحيفة السياسة

١/ الجبهة الاسلامية تتقدم ماراثون الخرطوم-القاهرة ، **جريدة السياسة** ، العدد ٣٦٠ ، ٢ يونيو ١٩٨٧م

٢/ توفيق حامد السيد ، ماذا بعد زيارة الاخوة الأعداء ، **صحيفة السياسة** ، العدد ٣٦٩ ، ١١ يوليو ١٩٨٧م

٣/ صلاح احمد ابراهيم ، مصر مسئولة عن بقاء النميري رغم كراهية الشعب له ، **صحيفة السياسة** ، العدد ٤١٢ ، ٦ سبتمبر ١٩٨٧م .

٤/ محمد فضل ، حول العلاقات السودانية المصرية تدور الدائرة وتبقي مصر ، **صحيفة السياسة** ، العدد ٣٤٥ ، ١٧ يونيو ١٩٨٧م .

العدد ٦١٢ ، ٢٧ /١٩٨٨/٣م العدد ٥٢٨ ، ١٩٨٨/١/٢م العدد ٤١١ ، ١٩٨٧/٩/٥م

~ ٣٧١ ، ١٣ /١٩٨٧/٧م ~ ٤٨٢ ، ١٩٨٧/١١/١٦م ~ ٢٠٠ ، ١٩٨٧/١/١٨م

~ ٨٥١ ، ٤ /١٩٨٨/١٢م ~ ٤٨٢ ، ١٦ /١٩٨٧/١١م .

صحيفة الصحافة :

١/ فضل الله محمد ، قمة ما بعد الامتحان ، **الصحافة** ، العدد ٧٢ ، ١٣ سبتمبر ١٩٨٤م .

٢/ السفير محمد ميرغني ، سياسة السودان الخارجية ، **الصحافة** ، العدد ٤٢٣٥ ، ٧فبراير ١٩٩٧م .

٣/ خطاب النميري في قمة فاس حول التضامن العربي ، **جريدة الصحافـــة** ، العــدد ٧١٩٨ ، السبت ١١ سبتمبر ١٩٨٢م .

العدد ٥٢٨٨ ، ٥ /١٩٧٦/٧م .العدد ١٩١٨ ، ١/٦/ ١٩٦٩م . العدد ٢٠٩٥ ، ١٩٦٩/١٢/٢٧م

~ ٨٧٤ ، ٢ /١٩٧٠/٣م ~ ٤٤٢٢ ، ٥ /١٩٧٤/١م ~ ٤٢٣٨ ، ١٩٧٤/٢/١١م

~ ٤٢٣٥ ، ١٩٧٤/٧/٨م ~ ٣٠٩٣ ، ٧ /١٩٧٣/٥م ~ ٤٢٢٨ ، ١٩٧٣/١٠/٧م

~ ٨٠٢٦ ، ١٩٨٥/٤/١٧م ~ ٨٠٢٧ ، ١٨ /١٩٨٥/٤م ~ ٨٠٣٥ ، ٦ /١٩٨٥/٤م

~ ٨٠٥٣ ، ٥ /١٩٨٥/٥م .

صحيفة الايام :

١/ د . منصور خالد ، الدبلوماسية : الاهداف والاستراتيجية ومنهجية العمل ، **صحيفـــة الايــام** العدد ، ٦٦٤٨ ، مارس ١٩٨٠م .

٢/ بشير محمد سعيد ، من مذكراتي ، **الايام** ، العدد ٦٠٥٥ ، الثلاثاء ٥ مايو ١٩٨٧م .

٣/ جمال محمد احمد ، سياسة السودان الخارجية ، **صحيفة الايام** ، العدد ٧٣٥١ ، الخميـــس ٢ يناير ١٩٧٥م

٤/ لقاء مع النميري ، **صحيفة الايام** ، **العدد** ٨٨٥٧ ، ١٥ اكتوبر ١٩٧٦م .

العدد ٩٤٧٢ ، ١٩٧٧/١١/٢م العدد ٦٣١٨ ، ١/٥/ ١٩٨٨م – العدد ٥٨٣٠ ، ٢ /١/ ١٩٧٠م

~ ١٠٤١٤ ، ١٩٨١/١٠/١٢م ~ ٩٢٨٧ ، ٦ /١/ ١٩٨٧م ~ ١٠٢٠٣ ، ١٩٨١/٥/٢٥م

~ ١١٠٦٨ ، ١٩٨٣/١٠/١٣م ~ ٧٥٦٢ ، ٦ /٩/ ١٩٧٥م ~ ٧٥٦٣ ، ٧/٩/ ١٩٧٥م

~ ٧٨١٨ ، ٨ /٧/ ١٩٧٦م .

صحيفة الصراحة :

العدد ٨٩١ ، ٢٢ /٥/ ١٩٥٧م العدد ٦١٧ ، ٣ /١/ ١٩٥٦م العدد ٦٩٠ ، ٢٤ /٦/ ١٩٥٦م

~ ٦٦٩ ، ٤ مايو ١٩٥٦م ~ ١٨٨ ، ٢٦ /١١/ ١٩٦٠م ~ ٦٥٧ ، ٦ /٤/ ١٩٥٦م

صحيفة الاخبار :

العدد ٥٨٠ ، ٣٠ نوفمبر ١٩٥٨م – العدد ٤٧٠ ، ٣ سبتمبر ١٩٦٧م

صحيفة السوداني :

العدد ٧٤٨ ، ٤ /١٩٨٨/١٢م العدد ٨٢٠ ، ١ /٣/ ١٩٨٩م العدد ٧٤٨ ، ٤ /١٢/ ١٩٨٨م

~ ٨٢٠ ، ١ /٣/ ١٩٨٩م .

صحيفة أنباء السودان :

احمد يوسف محمد ، السودان حلقة الوصل بين افريقيا العربية وإفريقيا السوداء ، **صحيفة أنبـــاء السودان** ، العدد ٥٢٤ ، الخميس ٥ سبتمبر ١٩٦٣م . والعدد ٥٣٢ ، ٣ اكتوبر ١٩٦٣م .

صحيفة القوات المسلحة :

١/ اللواء خالد حسن عباس ، الحزب الشيوعي من المعارضة إلى التآمر ، **صحيفة القوات المسلحة** ، العدد ١٦٦ ، الاحد ٣٠ يناير ١٩٧٢م .

٢/ شرف الدين احمد حمزة ، مصر والشطرنج السياسي في السودان ، **صحيفة القوات المسلحة** ، العدد ٢٠٣٣ ، الثلاثاء ٩ يناير ١٩٩٣م .

٣/ فؤاد مطر ، حوار مع نميري ، **صحيفة القوات المسلحة** ، العدد ٢٠٦ ، السبت ٢٨ اكتوبر ١٩٧٢م .

العدد ١٠٤٩ ، ٥ /١٩٨٩/٧م العدد ١٠٥٠ ، ٦ /٧/ ١٩٨٩م العدد ١٠٤٧ ، ١٩٨٩/٧/٣م

~ ١٠٦١ ، ١٩٨٩/٧/٢٠م ~ ١٠٦٤ ، ١٩٨٩/٧/٢٤م ~ ١٠٦٥ ، ١٩٨٩/٧/٢٥م

~ ٢٠١٩ ، ٥ /١٩٩٣/١م ~ ٢٠٧٨ ، ١٩٩٣/٣/١٦م ~ ١٠٤٩ ٥ /١٩٨٩/٧م

صحيفة الاسبوع :

١/ أبو خالد ، القديم والجديد في زيارة العقيد ، **صحيفة الاسبوع** ، العدد ٤٩ ، ١٧ سبتمبر ١٩٨٦م .

٢/ محمد زيادة حمور ، عقدة كامب ديفيد وأخواتها ، **صحيفة الاسبوع** ، العدد ١١٨ ، ٧ ديسمبر ١٩٨٦م

العدد ٢٤ ، ١٤ /٨/ ١٩٨٦م . العدد ١٩ ، ٢ /٨/ ١٩٨٦م . العدد ٩٢ ، ٢٨ /١٢/ ١٩٨٦م

~ ٧٨١٨ ، ٨ يوليو ١٩٧٦م . ~ ١٨١ ، ٢٠ فبراير ١٩٨٧م .

صحيفة السودان الحديث :

١/ د. عبد اللطيف محمد البوني ، في العلاقات السودانية المصرية : حوار هادئ مع فرج فوده ، **السودان الحديث** ، العدد ٧٤٧ الاحد ٢٦ يناير ١٩٩٢م .

٢ / د. عبد اللطيف البوني ، سفينة العلاقات السودانية المصرية شلالات النيل إلى أمواج الخليج ، **صحيفة السودان الحديث** ، العدد ٧٤٩ ، الثلاثاء ٢٩ يناير ١٩٩٢م .

٣/ محمد سعيد هرون ، العلاقات السودانية المصرية سرمدية ، **السودان الحديث** ، العدد ٢٠٥ ، ٣ مايو ١٩٩٠م

٤/ لقاء مع الفريق عمر البشير ، **السودان الحديث** ، العدد ٢٠٢٤ ، ٧ اغسطس ١٩٩٥م .

٥/ شرف الدين احمد حمزة ، من اوراق العلاقة حول مع مياه النيل ، **السودان الحديث** ، ٢٢ اكتوبر ١٩٩٤م .

٦/ محمد علي محمد ، دواعي اتهام السودان بالإرهاب ، **السودان الحديث** ، العدد ٢٣٢٠ ، فبراير ١٩٩٧م .

العدد ١٠٥ ، ١ /١/ ١٩٩٠م . العدد ١٤٦ ، ٢١ /٢/ ١٩٩٠م . العدد ٢٠٠ ، ٢٤ /٤/ ١٩٩٠م
~ ١٩٩١، ١٤ /٦/ ١٩٩٥م . ~ ٣٣٠ ، ٣٠ /٩/ ١٩٩٠م . ~ ٢٠٣٧ ، ٢٠ /٨/١٩٩٥م
~ ٨٢٠ ، ١ /٣/ ١٩٨٩م . ~ ٢١٢٠ ، ١٣ /٢/ ١٩٩٦م . ~ ٧٨٩ ، ٧ /٣/ ١٩٩٢م
~ ٢١٢٣ ، ٢٩ /٢/ ١٩٩٦م . ~ ٧٥٩ ، ٧ /٢/ ١٩٩٦م .

صحيفة الوفاق :

محمد طه محمد احمد ، مصر والسودان ورواية بين الأطلال ، **صحيفة الوفاق** ، العـدد ١٣٨ ، ١٩مايو ٩٨

العدد ١٥٠ ، ٣١ /٥/ ١٩٩٨م العدد ١٣٢ ، ١٤ /٥/ ١٩٩٨م العدد ١٣٨ ، ١٩ /٥/ ١٩٩٨م
~ ٥٢٤ ، ١٥ /٨/ ١٩٩٩م . ~ ٥٤٩ ، ١٠ /٨/ ١٩٩٩م .

صحيفة الإنقاذ الوطني :

موسى يعقوب المشهد السياسي ، صحيفة الانقاذ الوطني ، العدد ٣٩٠ ، ديسمبر ١٩٩٠م .
~ ١٢٣٨ ، ٢٣ /٦/ ١٩٩٣م . العدد ١١٦٧ ، ٢٥ /٤/ ١٩٩٣م العدد ١٢٠٣ ، ١٨ /٥/ ١٩٩٣م . ~ ٤١٧ ، ٢ يناير ١٩٩١م .

صحيفة اخبار اليوم :

العدد ١٠٦٢ ، ٦ /١/ ١٩٩٨م . ~ ١٨٤٠ ، ٥/١٢/ ١٩٩٩م . العدد ١٨٤٣ ، ١٩/١٢/١٩٩٩م

صحيفة التلغراف : العدد ١١١٤ ، ٢٣ يونيو ١٩٦٧م

صحيفة الرأي العام :

١/ سيد حسني ، حجج مصر وحجج السودان : التصور القانوني للنزاع وفقاً لمبـادئ القـانون الدولي ، **الرأي العام** ، ٣٨٦١ ، ٢٨ فبراير ١٩٥٨م .

٢/ المؤتمر الصحف الذي عقده عبد الله خليل بشان حلايب ، **الرأي العام** ، العـدد ٣٨٦١ ، ٨ فبراير ١٩٩٥م

العدد ٨٢٨ ، ١٦/١٢/١٩٦٦م . العدد ٨٢٤ ، ١٥/١٢/١٩٦٦م . العدد ٣٥٤٥ ، ١/٢/١٩٥٧م
~ ٦١١٠ ، ٥/٦/١٩٦٧م . ~ ٦٣١٠ ، ١٩/٦/١٩٦٧م

صحيفة الخرطوم : العدد ٢٧٤٩ ، ٧ يوليو ٢٠٠١م

ثانياً : صحف أجنبية :

صحيفة الشعب :

١/ مجدي احمد حسين ، "كيف يمكن القضاء علي الارهاب ورائحة الموت فـي كـل مكـان" **صحيفة الشعب** ، القاهرة ، العدد ٦٤٠ ، ١ يوليو ١٩٩٥م

٢/ فرج فوده يطالب العسكريين المصريين بغرب السودان ، **صحيفة الشعب** ، العدد ٦٣٥ ، الاثنين ٤ فبراير ١٩٩٢م . والعدد ١٠ يوليو ١٩٩١م .

صحيفة الاخبار القاهرية :

العدد ١٥٤٢١ ، ١ اكتوبر ١٩٨١م العدد ١٢٤٠١ ، ١٥ ابريل ١٩٩٥م

صحيفة الجمهورية ١١ /٨٥/٧

صحيفة النهار البيروتية : فؤاد مطر ، حوار مع النميري ، **صحيفة النهار البيروتية** ، الجمعة ٢٥ يناير ١٩٧٤م .

صحيفة الخرطوم القاهرية :

١/لقاء مع العقيد جون قرنق ، **صحيفة الخرطوم القاهرية** ، العدد ١٦٦٧ ، ٢ ديسمبر ١٩٦٧م .

٢/ عادل احمد : العلاقات السودانية المصرية إلى أين ، **صحيفة الوفاق** ، العدد ١٦٩ ، ١٦ يونيو ١٩٩٨م .

صحيفة الشرق الاوسط : ١ ديسمبر ١٩٩٧م

صحيفة الوفد القاهرية :

عباس الطرابيلي ، مصر والسودان قضية الامن القومي ، **صحيفة الوفد** ، ١٩ يونيو ١٩٩٨م

صحيفة الاهرام :

١/ فهمي هويدي ، الحقبة الغائبة بين القاهرة والخرطوم ، **الاهرام** ، ٣ سبتمبر ١٩٩١م

٢/ محمد عمر بشير ، المعادلة الصعبة : سودان حر ومصر ديمقراطي ، **الاهرام** ، ١٤ /١٩٨٦/٥م . العدد ٣٦٥٨٧ ، ٢٦ ابريل ١٩٦٥م .

صحيفة المستقلة : العدد ١٣٥ ، ٩ ديسمبر ١٩٩٦م .

صحيفة الحياة اللندنية : اشرف الفقي ومحمد علام ، فريق يلعب بالقاهرة التزامه بوحدة السودان ، **صحيفة الحياة** ، لندن ، ٢٧ نوفمبر ١٩٩٧م .

*** المجلات والدوريات :**

١/ أ . د . ابراهيم الامين حجر ، " القطاع الزراعي في السودان وتحديات العولمة " ، **مجلة دراسات حوض النيل** ، العدد الاول ، ديسمبر ١٩٩٩م .

٢/ أ حمد علي ابراهيم ، " التطور الدستوري في السودان " ، **مجلة دراسات حوض النيل** ، العدد الاول ، ديسمبر ١٩٩٩م .

٣/ احمد عبد الحليم ، " تحديات الامن القومي المصري في التسعينات " ، مجلة السياسة الدولية مركز الاهرام ، القاهرة ، العدد ١٠٠ ، ابريل ١٩٩٠م .

٤/ احمد يوسف القرعي ، " التحرك الدبلوماسي المصري في افريقيا " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٣١ ، يناير ١٩٧٣م .

٥/ احمد يوسف القرعي ، " منطقة التكامل السوداني المصري " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٥٢ ، ١٩٧٨م .

٦/ أحمد يوسف القرعي ، " الإطار البرلماني للتكامل السوداني المصري " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٥٦ ، ابريل ١٩٧٩م .

٧/ احمد بيوسف القرعي ، " البنيان التنظيمي للتكامل المصري السوداني " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٥٦ ، ١٩٧٨م .

٨/ اسماعيل صبري مقلد ، " عدم الانحياز بين الأيدلوجية والتطبيق " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٤٥ ، ١٩٦٧م .

٩/ انس مصطفي كامل ، " نحو بناء نظام للتعاون الاقليمي في حوض النيل " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ١٠٥ ، يوليو ١٩٩١م .

١٠/ د .بطرس غالي ، " الحرب بين مصر وإسرائيل " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ١٠ ، اكتوبر ١٩٦٧م .

١١/ بهجت قرني ، " نحو نظرية لصنع السياسة الخارجية في العالم الثالث " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٤٧ ، يناير ١٩٧٧م .

١٢/ د . بهاء الدين حنفي ، " العلاقات السودانية الامريكية خلال اربعة عهود " ، **مجلة الملتقي** ، العدد ٩٠ ، ديسمبر ١٩٩٣م .

١٣/ بونا ملوال، " حول جذور النزاع الراهن في جنوب السودان " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ، ٩ ، يناير ١٩٨٨م .

١٤/ بدر الدين سليمان ، " حديث في ندوة العلاقات السودانية المصرية علي ضو مشكلة حلايب " ، **مجلة دراسات استراتيجية** ، العدد صفر ، ١٩٩٣م .

١٥/ جمال عسكر ، " الشرق الاوسط من وجهات النظر الاستراتيجية " ، **مجلة العلوم السياسية** القاهرة : العدد ٣ ، ١٩٥٧م .

١٦/ جمال عبد الجواد ، " الحكم العسكري الثالث في السودان " ، **مجلة السياسة الدولية** : العدد ٩٩ ، يناير ١٩٩٠م .

١٧/ جمال عبد الجواد ، " تعثر التعديلات الدستورية في السودان " ، **الموقف العربي** ، العدد ٥٣، سبتمبر ١٩٨٤م .

١٨/ جمال عبد الجواد ، " أزمة التكامل القومي في السودان : حالة الجنوب " ، **مجلة الفكر الاستراتيجي العربي** ، بيروت : العدد ٢٩ يوليو ١٩٧٩م .

١٩/ د . حامد ربيع ، " نظرية الإقليم القومي " **دورية آفاق عربية** ، بغداد : دار آفاق عربية للصحافة والنشر ، العدد ٣ ، مارس ١٩٨٥م .

٢٠/ حسن ابو طالب ، " قمة الدار البيضاء وعودة مصر " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٩٧ ، يونيو ١٩٨٩م .

٢١/ د . يونان لبيب ، " أيدلوجية الوحدة بين السودان ومصر " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٢٤ ، ابريل ١٩٧١م .

٢٢/ د . يونان لبيب ، " التكامل التاريخي بين السودان ومصر " **مجلة السياسة الدولية** " ، العدد ٥٣ ، يوليو ١٩٧٨م .

٢٣/ يوسف فضل حسن ، " المؤشرات السياسية لموارد المياه لحوض النيل والشرق الاوسط " ، **مجلة دراسات استراتيجية** ، الخرطوم : العدد ٤ ، اغسطس ١٩٩٥م .

٢٤/ يوسف ابو عنجة ، " نهر النيل والامن القومي المصري " **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٧٩ ، ١٩٨٥م .

٢٥/ محمود مشائخ ، " الإقليم القومي العربي " ، **دورية آفاق المستقبل** ، ١٩٩٠م .

٢٦/ لواء . د محمود خليل ، " الامن السوداني ومشكلة الجنوب " **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٨٦ . اكتوبر ١٩٨٦م .

٢٧/ عقيد محرز الحسيني ، " اهمية قناة السويس في عهد الحرب الباردة " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٧٦ ، ابريل ١٩٨٤م .

٢٨/ مريت بطرس غالي ، " موقع الشخصية المصرية من القومية العربية " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٢٦ ، ابريل ١٩٧٤م .

٢٩/ محمد السيد سعيد ، " الاقتصاديات المصرية بين الواقع والمستقبل " **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٧٥ ، يناير ١٩٨٥م .

٣٠/ محمد جاد ، " المعونة الخارجية الامريكية والأهداف الأمنية " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ١٢٧ ، يناير ١٩٩٧م .

٣١/ محمد سعد ابو عامود ، " الرؤى الامريكية لدور مصر الاقليمي " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ١٣٤، اكتوبر ١٩٩٨م .

٣٢/ محمد سعد أبو عامود ، " النظام السوداني من منظور علاقاته مع مصر " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ١٢٨ ، ١٩٩٧م .

٣٣/ مصطفي علوي ، " التكامل السوداني المصري وتنسيق السياسات الخارجية " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٥١ ، يناير ١٩٨٧م .

٣٤/ منار الشوربجي ، " السياسة الخارجية السودانية بعد نميري " **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٨٢ ، اكتوبر ١٩٨٥م .

٣٥/ محمد محجوب هرون ، " بينما تتزايد الضغوط الخارجية علي السودان : تفاهم القوى الحديثة لتأمين وحدة البلاد " ، **مجلة الوسط** ، العدد ٢٠٢ ، ١١ / ديسمبر ١٩٩٥م .

٣٦/ محمد عيسي الشرقاوي ، " مصر ومرحلة دبلوماسية جديدة في افريقيا " ، **مجلة السياسية الدولية** ، العدد ٩٨ .

٣٧/ د . مأمون عطا المنان ، " **اتفاقية مياه النيل بين بريطانيا ومصر لعام ١٩٥٩م** " ، **مجلة دراسات حوض النيل** ، ، الخرطوم ، العدد الاول ، ديسمبر ١٩٩٩م .

٣٨/ محمد حسين الخضر ، " السودان بين منجل إثيوبيا ومطرقة الكنانس " ، **مجلة العالم** ، العدد ٢٠٢ ، ١٩٨٧م .

٣٩/ محمد أبو الفضل ، " الولايات المتحدة والمسألة السودانية " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ١٤٥ يوليو ٢٠٢ .

٤٠/ محمد عمر بشير ، " الجذور التاريخية للتكامل السوداني المصري والواقع المعاصر " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٥١ ، يناير ١٩٥٨م .

٤١/ محمد الميرغني ، " التكامل بين مصر والسودان " ، **مجلة الاقتصاد العربي** ، العدد ٣٣ ، مارس ١٩٧٩م .

٤٢/ محمد قنديل ، " مشروع قناة جونقلي " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٥١ ، يناير ١٩٧٨م

٤٣/ محمد علي الدمشقاوي ، " التكامل السوداني المصري ومعوقات التعاون العربي " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٧١ ، يناير ١٩٨٣م .

٤٤/ أ . د . مدثر عبد الرحيم ، " الاسلام والسياسة في السودان " ، **مجلة دراسات إفريقية** ، الخرطوم : العدد ٤ ، مارس ١٩٨٩م .

٤٥/ ماكوم كير ، " ندوة حركة الإحياء الإسلامي ومظاهرها المعاصرة " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٦١ ، يوليو ١٩٨٠م .

٤٦/ مجدي حماد ، " اليقظة الاسلامية والسياسية الدولية " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٦١ ، يوليو ١٩٨٠م .

٤٧/ محمد الخطيب ، " مرتكزات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط " ، **مجلة قضايا دولية** ، العدد ٢٩٣ ، اغسطس ١٩٩٥م .

٤٨/ مكرم محمد أحمد ، "الحوار مع الارهاب " ، **مجلة المصور** ، القاهرة : العدد ٣٦٦٨ ، ١٧ يناير ١٩٩٧م .

٤٩/ د . منصور خالد ، " العوامل الخارجية في الصراع السوداني " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٩١ ، ١٩٨٨م .

٥٠/ محمد رضا فوده ، " المصالح الأمريكية في القرن الأفريقي " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٨٥ ، يوليو ١٩٨٩م .

٥١/ د . المختار مطيع ، " ارتباط الأمن المائي الأمن الغذائي في الوطن العربي " ، **مجلة الوحدة** ، المغرب : العدد ٧٦ ، يناير ١٩٩١م .

٥٢/ سهدي ابراهيم ، " ندوة العلاقات السوداني المصرية في مشكلة حلايب " ، **مجلة دراسات استراتيجية** ، مرجع سابق .

٥٣/ معاذ محمد أحمد ، " نزاع الحدود السوداني المصري بين التاريخ والقانون الدولي " ، **مجلة دراسات استراتيجية** ، العدد ١٠ ، يوليو ١٩٩٧م .

٥٤/ نبيل عبد الفتاح ، " **الجماعات الإسلامية والنطاق السياسي في مصر** " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٦٨، ابريل ١٩٨٢م .

٥٥/ د .السيد عليوة ، " الإقليم القومي العربي ومضاعفات حرب الخليج الثانية " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٨١ ، يوليو ١٩٨٥م .

٥٦/ السيد ابراهيم ، " المحور الدولي لحرب الأصولية الإسلامية " ، **مجلة قضايا دولية** ، العدد ٢٦٨ ، ٢ فبراير ١٩٩٥م .

٥٧/ عبد الستار عبد العظيم عوض الكريم ، " الأبعاد الاستراتيجية للقرار الأميركي ضد السودان والسيناريوهات المحتملة " ، **مجلة قضايا دولية** ، العدد ١٩٦.

٥٨/ عمر سعد الدين ، " واقع المأزق الاقتصادي في السودان : الأبعاد والجذور " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٨٦ ، اكتوبر ١٩٨٦م .

٥٩/ عبد الحميد موافي ، " أبعاد الدور العربي في جامعة الدول العربية " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٦١ ، يوليو ١٩٨٠م .

٦٠/ عبد الملك عودة ، " قضايا الأمن القومي في اطار التكامل " ، **مجلة السياسة الدولية** العدد ٥١ ، يناير ١٩٧٨م .

٦١/ عادل حمودة ، " السادات والأخوان والسفارة الأمريكية " ، **مجلة روز اليوسف** ، القاهرة : العدد ٣٣٢٧ ، ١٦ مارس ١٩٩٢م .

٦٢/ د . عبد الله الشيخ ، " دور العامل الإسلامي في فشل السياسة الخارجية الأمريكية " ، **مجلة قضايا دولية** ، العدد ، ٢٢٠ ، ٢٩ مارس ١٩٩٤م .

٦٣/ د . عبد العزيز كامل ، " وجهة الإسلام في القارة الإفريقية " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٦١ يوليو ١٩٨٠م .

٦٤/ عبد الرحمن اسماعيل ، " تقرير مجلس الشعب المصري عن أزمة المياه في المنطقة العربية " ، **مجلة العالم** ، العدد ٤٨٩ ، يوليو ١٩٩٣م .

٦٥/ فلاح السمهري ، " التوجه الإسلامي في السودان بين مقاصد ثورته والمكائد التي تعترضه ، **مجلة الجهاد** ، العدد ٩٦ ، مارس ١٩٩٣م .

٦٦/ د . فتح الله الخطيب ، " العدوان الإسرائيلي " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٩ ، يونيو ١٩٩٧م .

٦٧/د . فرانسيس دينق ، " افاق السلام في جنوب السودان " ، **مجلة الدراسات الإستراتيجية** ، العدد صفر ، ١٩٩٣م .

٦٨/ فتحي محمد أحمد ، " الماء الواقع والمستقبل " ، **مجلة العلوم** ، الخرطوم : العدد الأول ، يناير ١٩٩٥م :

٦٩/ د . شوقي أبو شعيرة ، " الاستراتيجية المصرية لعالم ما بعد الحرب الباردة " ، **مجلة قضايا دولية** ، العدد ٨١٢ ، ٢٢ مايو ١٩٩٥م .

٧٠/ خالد فتح الرحمن عمر ، " العلاقات السودانية المصرية ضمن إطار وادي النيل " ، **مجلة دراسات استراتيجية** ، العدد ٥ ، يناير ١٩٩٦م .

٧١/ " لقاء مع الفريق عمر البشير " ، **مجلة قضايا دولية** ، العدد ١٩٢ ، ٦ ديسمبر ١٩٩٣م .

٧٢/ " لقاء مع الدكتور حسن الترابي " ، **مجلة السواعد** ، الخرطوم ، العدد ٧ ، يناير ١٩٩٥م .

٧٣/ " نص خطاب السادات في مجلس الشعب حول زيارة القدس " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٥٢ ، ابريل ١٩٧٨م .

٧٤/ " نص خطاب السادات في الكنيست الإسرائيلي " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٥٢، ابريل ١٩٧٨م .

ثانيا : المراجع الإنجليزية :

* Books:

1- Brown.Harold, ***Thinking about National Security***, Boulder- Colorado : West View press . 1988 .
2- Walter Lippman , ***United States Foreign Policy*** , U. S . A: Boston, Republic Peintice Hall, 1943.
3- Fomkin David: ***The Independence of Nations***. New YORK : Prager Special Studies , 1981) .
4- F . O . Blair, ***Security and People***, London: Huntchun, 1968.
5- Donald M. Snow, ***National Security: Induring Problems of US Devnnce Policy***, U.S.A: Library of Congress, Martin Press, 1987
6 - C.C.Rodee and Others, ***Introduction to Political Science***, M C . Grow . Hill, Inc, 1967.
7- Nyes.Joseph and Robert O. keohane, ***Power and Interdependence***, U.S.A : Boston Little , 1977 .
8- David P. Barrows, ***Mditary Policy and National Security***, U.S.A: University of California, 1936.
9- Ruth B.Russel, ***The United Nation and United State Security Policy***, U.S.A: Booking Institution, 1968.
10- Hans.J. Morgenthau, ***Politics Among Nations Third Edition***, New York: Altred, A. Knoph. Inc, 1961.
11- John Rouke, ***Congress and presidency in US Foreign Policy: 1945 – 1982***, U.S.A: Colorado: West View Press, 1983.
12- Fredric H. Hartman , ***The Relation of Nations*** , New York : The Macmillan Company . 1973 .
13- Kenneth L . Twitchet and Others , ***International Security*** , London : Oxford University Press , 1972 .
14- Ray Johnes , ***Analyzing Foreign policy*** , U.S.A Rout Ledge and Keganpanul . 1970.
15- Robert H.Ferrel, ***American Diplomacy*** , W.W . North Company Inc , 1983.
16- George M.Guess , ***The Politics of United State foreign Aid*** ,New York : Martins Press , 1987.
17- John Marlowe, ***Anglo-Egyptian Relations : 1800 - 1953***, London 1954.
18 - Mamdour Almahdi, ***Ashort History of The Sudan***, London Oxford University Press, 1967.
19- Collins Robert, ***Egypt and The Sudan***. N.j.Prentice. 1964.
20- P.M. Holt. ***Amodern History of the Sudan***, London: Red Wood Press limited, 1972.

21- Mammed Omer Bashir. ***Sudan Aid and External Relation***, Khartoum: Graduate College Publications, University of Kartoum, 1984.
22- Bynard Sally Ann, ***Sudanese Foreign Policy Under Nimiri***, U.S.A: the George Washington University Microfilms International, 1983.
23 Gabriel R. Warburg, ***Egypt and Sudan: study In History and Polices***, London: Lranckass 1985.
24 - Thoe Stork Merip, ***The Corter Doctrine and U.S.A Bases in Middle East***, Colorado – U.S.A, West View Press, 1980.
25- Fredric S. Bearson & J.Martin, ***International Relation: the Gobal Condition In theTwenties Century***, Second Edition, New York: MC. Grow Hill Publicating House, 1980.
26- David Hoile, ***The Clinton Administration Policy Towards Sudan: 1992-2000***. The European Sudanese Public Affairs Council. June 2000.
27- Maddathir Abdel Rahim, ***Imperialism & Nationalism In Sudan***, Khartoum: Khartoum University Printing House, 1980.
28- Bona Mulual, ***The Roots of Current Conflict***, In Francis M. Deng, The Search for Peace and Unity in the Sudan, Washington: Wedrow Wilson Inistitute, 1987.
29- T.T Beherens, ***National Frontiers In Relation to International Law*** London: 1927.
30- John Boll, ***The Geography of South Eastern Egypt***, London: Government Press, 1912.
31- David S. Robert, ***National Security*** , London : Oxford University Press , 1997 .
32- Horia Mogahid , ***The Development of the Nile Barism***, Bodapest : Center For Afro – American Research, 1998 .

* *Periodicals:*

1- Andrew Lycett, "Sudan Growing Significance" . ***Africa Report***, March- April, 1977.
2- "Interview with Francis Deng: Sudanese Minister of State for foreign Affairs", ***Africa Report***, U.S.A: November-December, 1978.
3- Jorge Tombelako, "The Impact of the Jonglei Scheme On The Economy of the Dinka", ***Africa Affairs***, Vol 84 No. 334, January 1985 .
4- ***Sudanow Magazine*** Vol 3 .No 2, February 1978.

الملاحق

وفاق ١٨٩٩م

وفاق بين حكومة جلالة ملكة الإنجليز وحكومة الجناب العالي خديوي مصر بشأن إدارة السودان في المستقبل

ملحق رقم : (أ)

حيث أن بعض أقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التي بذلتها بالاتحاد حكومتا جلالة ملكة الإنجليز والجناب العالي الخديوي . وقد أصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الأقاليم المفتتحة المذكورة ، ومن القوانين اللازمة بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الاقاليم ومن التأخير وعدم الاستقرار علي حال إلى الآن وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياجات المتنوعة . وحيث أنه من المقتضي التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة علي ما لها من حق الفتح وذلك في أن تشترك في وضع النظام الإداري والقانوني الآنف ذكره وفي إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه في المستقبل . وحيث أنه تراءى من جملة وجوه أصولية إلحاق وادي حلفا وسواكن إدارياً بالأقاليم المفتتحة المجاورة لها .

فلذلك فقد صدر الاتفاق والإقرار بين الموقعين على هذا بما لهما من التفويض اللازم بهذا الشأن علي ما يأتي وهو :

المادة الأولى : تطلق لفظة السودان في هذا الوفاق علي جميع الأراضي الكائنة إلى جنوبي الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهي :

أولاً : الأراضي التي لم تخلها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢م .

ثانياً : الأراضي التي كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتياً ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد .

ثالثاً : الأراضي التي قد تفتتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعداً .

المادة الثانية : يستعمل العلم البريطاني والعلم المصري معاً في البر والبحر بجميع أنحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلاّ العلم المصرّي فقط .

المادة الثالثة : تفويض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان إلى موظف واحد يلقب بلقب حاكم عموم السودان ويكون تعيينه بأمر عال خديوي بناءاً علي طلب حكومة جلالة الملكة ، ولا يفصل عن وظيفته إلاّ بأمر عال خديوي يصدر برضاء الحكومة البريطانية .

المادة الرابعة : القوانين وكافة الأوامر واللوائح التي يكون لها قوة القانون المعمول به والتي من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية

أيلولتها والتصرف فيما يجوز سنها أو تحريرها أو نسخها من وقت لآخر بمنشور من الحـــاكم العام ، وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسري مفعولها علي جميع أنحاء الســـودان أو علي جزء معلوم منه ويجوز أن يترتب عليها بصراحة أو ضمناً تحريرها أو نسخ أي قـانون أو أي لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة .

المادة الخامسة : لا يسري علي السودان او علي جزء منه شيء ما من القوانين أو الأوامـــر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعداً إلاّ ما يصدر بأجرائه منـــها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها .

المادة السادسة : المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبـــها يصرح للأوربيين من اية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكني بالسودان أو تملك كائن ضمن حدوده ولا يشمل امتيازات خصوصية لرعاية أية دولة أو دول .

المادة السابعة : لا تدفع رسوم الواردات علي البضائع الآتية من الأراضي المصريـــة حيـــن دخولها إلى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة علي البضائع القادمة مـــن غير الأراضي المصرية ، إلاّ أنه في حالة ما إذا كانت تلك البضائع اتية إلى السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء أخري من موانئ ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجاري تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحـــاكم العام من وقت إلى آخر بالمنشورات التي يصدرها بهذا الشأن .

المادة الثامنة : فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطات المحاكم المختلطة على أية جهـــة مـــن جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه .

المادة التاسعة : يعتبر السودان بأجمعه ما عدا مدينة سواكن تحت الأحكام العرفية ويبقي كذلك إلى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام .

المادة العاشرة : لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصليات بالســـودان ولا يصرح لهم بالإقامة فيه قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية .

المادة الحادية عشرة : ممنوع منعاً مطلقاً إدخال الرقيق إلـــــى الســـودان أو تصديـــره منـــه وسيصدر منشور بالإجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن .

المادة الثانية عشرة : قد حصل الاتفاق بين الحكومتين علي وجوب المحافظة منهما علي تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٣ يوليو سنة ١٨٩٠م فيما يتعلق بإدخال الأسلحة النارية والذخائر الحربية والأشربة المقطرة والروحية وبيعها أو تشغيلها .

تحرير بالقاهرة في ١٩يناير سنة ١٨٩٩م .

اتفاق الانتفاع الكامل بمياه

ملحق رقم : (ب)

النيل بين مصر والسودان عام ١٩٥٩م

في مجال التعاون الأمين على استجلاء الحقوق ، وعلى توحيد الجهود لتنفيذ السلسلة المحكمة من المشروعات اللازمة للانتفاع الكامل بمياه النيل ، عقدت مصر والسودان اتفاقاً في نوفمبر ١٩٥٩م لتحقيق هذا الغرض جاء مثلاً يحتذى للوسيلة التي يمكن للدول المجاورة أن تتبعها لتحقيق نفعها الكامل من النهر المشترك دون ما ثغرة يمكن أن ينفذ منها خلاف .

ولقد كان للتطور الذي حدث منذ توقيع اتفاق ١٩٢٩م وما اقترن باتجاه للتوسع الزراعي في كل من مصر والسودان أدت إلى مفاوضات انتهت بعقد اتفاق الانتفاع الكامل بمياه النيل ، فيما يلي ما تضمنه من نصوص .

نظراً لأن نهر النيل في حاجة إلى مشروعات لضبطه ضبطاً كاملاً ولزيادة إيراده للانتفاع التام بمياهه لصالح جمهورية السودان وجمهورية مصر علي غير النظم المعمول بها الان ... ونظراً لأن هذه الأعمال تحتاج حتى إنشائها وإدارتها إلى اتفاق وتعاون كامل بين الجمهوريتين لتنظيم الإفادة منها واستخدام مياه النهر بما يضمن مطالبها الحاضرة والمستقبلة .

ونظراً إلى أن اتفاقية مياه النيل المعقودة في سنة ١٩٢٩م ... قد نظمت بغرض الاستفادة بمياه النيل ، ولم يشمل مداها ضبطاً كاملاً لمياه النهر .. فقد اتفقت الجمهوريتان علي ما يلي :

*** الحقوق المكتسبة الحاضرة :**

١- يكون ما تستخدمه الجمهورية العربية المتحدة من مياه النيل حتى توقيع هذا الاتفاق هو الحق المكتسب لها قبل الحصول علي الفوائد التي ستحققها مشروعات ضبط النهر وزيادة إيراده المنوه عنها في هذا الاتفاق ومقدار هذا الحق ٤٨ مليار من الأمتار المكعبة مقدرة على أسوان سنوياً .

٢- يكون ما تستخدمه جمهورية السودان في الوقت الحاضر هو حقها المكتسب قبل الحصول علي فائدة المشروعات المشار إليها . ومقدار هذا الحق أربعة مليارات من الأمتار المكعبة مقدرة عند أسوان سنوياً .

*** مشروعات ضبط النهر وتوزيع فوائدها بين الجمهوريتين :**

١- لضبط مياه النهر والتحكم في منع انسياب مياهه إلى البحر توافق الجمهوريتان على أن تنشئ الجمهورية العربية المتحدة خزان السد العالي عند أسوان كأول حلقة من سلسلة مشروعات التخزين المستمر علي النيل .

٢- ولتمكين السودان من استقلال نصيبه توافق الجمهوريتان على أن تنشئ جمهورية السودان خزان الرصيرص علي النيل الأزرق وأي أعمال أخرى تراها جمهورية السودان لازمة لاستغلال نصيبها .

* يحسب صافي الفائدة من السد العالي على أساس متوسط إيراد النهر الطبيعي عند أسوان في سنوات القرن الحالي المقدرة بنحو ٨٤ مليارا سنوياً من الأمتار المكعبة ، ويستبعد من هذه الكمية الحقوق المكتسبة للجمهوريتين وهي المشار إليها في البند "أولا" مقدرة عند أسوان كما يستبعد منها متوسط فاقد التخزين المستمر في السد العالي فينتج من ذلك صافي الفائدة التي توزع بين الجمهوريتين .

* يوزع صافي فائدة السد العالي المنوه عنه في البند السابق بين الجمهوريتين بنسبة ١٤١/٢ للسودان ، ٧١/٢ للجمهورية العربية المتحدة متي ظل متوسط الإيراد في المستقبل في حدود متوسط الإيراد المنوه عنه في البند السابق وهذا يعني أن متوسط الإيراد إذا ظل مساوياً لمتوسط السنوات الماضية في القرن الحاضر المقدر بـ ٨٤ مليار وإذا ظلت فواقد التخزين المستمر علي تقديرها الحالي بعشرة مليارات ، فإن صافي فوائد السد العالي يصبح في هذه الحالة ٢٢ ملياراً ويكون نصيب جمهورية السودان منها ١٤١/٢ مليار ونصيب الجمهورية العربية المتحدة ٤١/٢ مليار . ويضم هذين النصيبين إلى حقهما المكتسب فان نصيبهما من صافي إيراد النيل بعد تشغيل السد العالي الكامل يصبح ١٨١/٢ مليار لجمهورية السودان و٥٥١/٢ مليار للجمهورية العربية المتحدة . فإذا زاد المتوسط فإن الزيادة في صافي الفائدة الناتجة عن زيادة الإيراد تقسم مناصفة بين الجمهوريتين .

* لما كان صافي فائدة السد العالي المنوه عنه في الفقرة "٣" يستخرج من متوسط إيراد النهر الطبيعي عند أسوان في سنوات القرن الحالي مستبعداً من هذه الكمية المكتسبة للبلدين وفواقد التخزين المستمر في السد العالي فإنه من المسلم به أن هذه الكمية ستكون محل مراجعة الطرفين بعد فترات كافية يتفقان عليها من بدء تشغيل خزان السد العالي الكامل .

* توافق حكومة الجمهورية العربية المتحدة على أن تدفع لحكومة جمهورية السودان مبلغ خمسة عشر مليوناً من الجنيهات المصرية تعويضاً شاملاً على الأضرار التي تلحق بالممتلكات السودانية الحاضرة نتيجة التخزين في السد العالي لمنسوب ١٨٢ المساحة ويجري دفع هذا التعويض بالطريقة التي اتفق عليها الطرفان والملحقة بهذا الاتفاق .

* تتعهد حكومة السودان بأن تتخذ إجراءات ترحيل سكان حلفا وغيرهم من السكان السودانيين الذين ستغمر أراضيهم بمياه التخزين بحيث يتم تزوجهم نهائياً قبل يولية سنة ١٩٦٣م ..

* من المسلم به أن تشغيل السد العالي للتخزين المستمر ينتج عنه استغناء الجمهورية العربية المتحدة عن التخزين في جبل الأولياء . وسيبحث الطرفان المتعاقدان ما يتصل بهذا الاستغناء في الوقت المناسب .

* **مشروعات استغلال المياه الضائعة في حوض النيل :**

نظرا لأنه تضيع الآن كميات من مياه حوض النيل في مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال ونهر السوباط من المحتم العمل علي عدم ضياعها زيادة لإيراد النهر لصالح التوسع الزراعي في البلدين فإن الجمهوريتين توافقان علي ما يلي :

* تتولى جمهورية السودان بالاتفاق مع الجمهورية العربية المتحدة **إنشاء مشروعات زيادة** إيراد النيل بمنع الضائع من مياه حوض النيل الأبيض ويكون صافي فائدة هذه المشروعات من نصيب الجمهوريتين بحيث توزع بينهما مناصفة وتساهم كل منهما في جملة التكاليف بهذه النسبة أيضاً .

وتتولى جمهورية السودان الاتفاق على المشروعات المنوه عنها من مالها وتدفع الجمهورية العربية المتحدة نصيبها في التكاليف بنفس النصف المقررة لها في فائدة المشروعات ..

* إذا دعت حاجة الجمهورية العربية المتحدة ، بناءاً علي برامج التوسع الزراعي الموضوعة ، إلى البدء في أحد مشروعات زيادة إيراد النيل المنوه عنها في الفترة السابقة بعد إقراره من الحكومتين في وقت لا تكون حاجة جمهورية السودان فيه دعت إلى ذلك فإن الجمهورية العربية المتحدة تخطر جمهورية السودان بالميعاد الذي يناسبها للبدء في المشروع ، وفي خلال سنتين من تاريخ هذا الاخطار تتقدم كل من الجمهوريتين ببرنامج للانتفاع بنصيبها من المياه التي يدبرها المشروع في التواريخ التي يحددها لهذا من الجمهوريتين ببرنامج للانتفاع بنصيبها في المياه التي يدبرها المشروع في التواريخ التي يحددها لهذا الانتفاع ويكون هذا البرنامج للطرفين وعندها وعندما تتهيأ جمهورية السودان لاستغلال نصيبها طبقا للبرنامج المتفق عليه فإنها تدفع للجمهورية العربية المتحدة نسبة من جملة التكاليف تتفق مع النسبة التي حصلت عليها من صافي المشروع علي ألاّ تتجاوز حصة أي من الجمهوريتين نصف الفائدة الكاملة للمشروع .

* **التعاون الفني بين الجمهوريتين :**

١. لتحقيق التعاون الفني بين حكومتي الجمهوريتين وللسير في البحوث والدراسات اللازمة لمشروعات ضبط النهر وزيادة [illegible] وكذلك لاستمرار الارصاد المائية علي النهر في احباسه العليا توافق الجمهوريتان علي ان تنشأ هيئة فنية دائمة من جمهورية السودان ومن الجمهورية

العربية المتحدة ، بعدد متساوي من كل منها يجري تكوينها عقب توقيع هذا الاتفاق ويكون اختصاصها :-

أ- رسم الخطوط الرئيسية للمشروعات التي تهدف إلى زيادة إيراده والإشراف علي البحوث اللازمة لها لوضع المشروعات في صورة كاملة تتقدم بها إلى حكومتي الجمهوريتين لاقرارها

ب- الإشراف علي تنفيذ المشروعات التي تقرها الحكومتان .

ج - تضع الهيئة نظم تشغيل الاعمال التي تقام علي النيل داخل حدود السودان كما تضع نظم التشغيل للأعمال التي تقام خارج حدود السودان بالاتفاق مع المختصين في البلاد التي تقام فيها هذه المشروعات .

د- تراقب الهيئة تنفيذ نظم التشغيل المشار إليها في الفقرة "جـ" بواسطة المهندسين الذين يناط بهم هذا العمل من موظفي الجمهوريتين فيما يتعلق بالأعمال المقامة داخل حدود السودان وكذلك خزان السد العالي وسد أسوان وطبقاً لما يبرم من اتفاقيات مع البلاد عن مشروعات أعالي النيل المقامة داخل حدودها .

و- لما كان من المحتمل أن تتولى السنوات الشحيحة الإيراد ويتولى انخفاض مناسب التخزين بالسد العالي لدرجات قد لا تساعد علي تمكين سحب احتياجات البلدين كاملة في أي سنة من السنوات فإنه من عمل الهيئة أن تضع نظاماً لما ينبغي أن تتبعه الجمهوريتان لمواجهة مثل هذه الحالة في السنوات الشحيحة بما لا يوقع ضررا علي أي منهما وتتقدم بتوصياتها في هذا الشان لتقرها الحكومتان .

٢. تمكين اللجنة من ممارسة اختصاصها المبين في البند السابق والاستمرار رصد مناسيب النيل وتصرفاته في كامل احباسه العليا ينهض بهذا العمل تحت الإشراف الفني للهيئة مهندسو جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة في السودان وفي الجمهورية العربية المتحدة وفي أوغندا .

٣. تصدر الحكومتان قراراً مشتركاً بتكوين الهيئة الفنية المشتركة وتدبر الميزانية اللازمة لها من اعتمادات البلدين ، وللهيئة ان تجتمع في القاهرة أو الخرطوم حسب ظروف العمل .. وعليها ان تضع لائحة داخلية تقرها الحكومتان لتنظيم اجتماعاتها واعمالها الفنية والإدارية والمالية ..

* **أحكام عامة :**

١. عندما تجري عند إجراء أي بحث في شؤون مياه النيل مع أي بلد من البلاد الواقعة علي النيل خارج حدود الجمهوريتين فان حكومتي السودان والجمهورية العربية المتحدة تتفقان علي

رأي موحد بشأنه بعد دراسته بمعرفة الهيئة الفنية المشار إليها ويكون هذا الرأي هو الذي تجري الهيئة الاتصال بشأنه مع البلاد المشار إليها .

وإذا أسفر البحث على الاتفاق على تنفيذ اعمال على النهر خارج حدود الجمهوريتين فإنه يكون من عمل الهيئة الفنية المشتركة أن تضع - بالاتصال بالمختصين في حكومات البلاد ذات الشأن - كل التفاصيل الفنية الخاصة بالتنفيذ ونظم التشغيل وما يلزم لصيانة هذه الاعمال وبعد إقرار هذه التفاصيل واعتمادها من الحكومات المختصة يكون من عمل هذه الهيئة الإشراف على تنفيذ ما تنص عليه هذه الاتفاقات الفنية .

٢. نظراً إلى أن البلاد التي تقع على النيل غير الجمهوريتين المتعاقدتين تطالب بنصيب في مياه النيل ، فقد اتفقت الجمهوريتان على أن يبحثا سنوياً مطالب هذه البلاد ويتفقا على رأي موحد بشأنها .. وإذا أسفر عن إمكان قبول أية كمية من إيراد النهر تخصص لبد منها أو لآخر فإن هذا القدر محسوباً عند أسوان بخصم مناصفة بينهما ..وتنظم الهيئة الفنية المشتركة المنوه عنها في الاتفاق مع المختصين في البلاد الأخرى مراقبة عدم تجاوز هذه البلاد للكميات المتفق عليها ..

*** فترة الانتقال قبل الانتفاع من السد العالي الكامل :**

نظراً لأن انتفاع الجمهوريتين بنصيبيهما المحدد لهما في صافي فائدة السد العالي لن يبدأ قبل بناء السد العالي والاستفادة منه فإن الطرفين يتفقان على نظام توسعهما الزراعي في فترة الانتقال من الآن إلى قيام السد العالي الكامل بما لا يؤثر على مطالبهما المائية الحاضرة .

خطاب السيد الصادق المهدي إلى الرئيس السادات حول التدخل في شئون السودان

ملحق رقم : (ج)

إلى/ فخامة الرئيس محمد أنور السادات .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد .

عندما وقع انقلاب الخامس والعشرين من مايو ١٩٦٩م في السودان كان خاضعاً لنفوذ شيوعي داخلي وخارجي . وفي وجه التسلط الجديد تجمعت القوى السياسية الوطنية والقومية والإسلامية في السودان تحت راية الجبهة الوطنية لقيادة المقاومة للحكم الجديد . وتوالت الانتفاضات العسكرية والشعبية حتى بلغت العشرين في يومنا هذا . لقد جعل النظام الجديد العنف الوسيلة الوحيدة لحسم الخلافات السياسية في بلادنا ، فصار الواجب علي كل وطني رافض للتسلط والاستبداد أن يعد نفسه للدفاع عن مبادئه بالقوة في وجه النظام الحاكم ، والتحالف الحاكم الذي أدخل العنف في الساحة السياسية ، لم يستطع التخلي عن العنف في حسم خلافات سياساته الداخلية نفسها فبدأ بين طرفيه صراع دموي انتهي بحوادث يوليو ١٩٧١م الشهيرة . والتحالف الحاكم هو الذي فتح باب الاستعانة العسكرية بجهات عربية لمناهضة خصومه وتثبيت حكمه ، ومنذ البداية قبلت الجبهة الوطنية هذه التحديات فالتمست تدريب عناصرها الفدائية استعداداً للعنف الذي أقحم على الساحة السياسية السودانية ووجدت تجاوباً كبيراً من الملك الراحل فيصل إذ كان ملماً بأحوال السودان حريصاً عل إعانة شعبه في محنته

إن الشعب السوداني شعب متسامح يكره العنف ولا يرض أن تكون علاقته بأشقائه من أبناء الأمة العربية علاقة جلب للسلاح لحل المشكلات السياسية الداخلية ، ولكن هذه البدع أدخلها اللواء جعفر نميري وزملائه في بلادنا وصار اللجؤ إليها واجباً وطنياً لإسقاط تسلطهم وتطهير الساحة السودانية من وسائلهم والبادئ اظلم ، وكاد النظام المايوي أن يسقط في الثاني من تموز ١٩٧٦م علي يد قوى فدائية وعسكرية مؤيدة للجبهة الوطنية ولكنه استعاد مكانته بفضل مساعدتكم العسكرية والإعلامية التي نطقت بها تصريحاتكم ، لقد فوجئنا بهذا التدخل وفوجئنا باعتباركم الانتفاضة الشعبية السودانية تدبيراً ليبياً واستغلال أجهزة الإعلام المصرية لذلك لتشويه سمعة الحركة الشعبية السودانية ولإلصاق التهم بالجمهورية العربيه الليبية . إننا سعينا تكراراً ومراراً للاتصال بكم لتوضيح حقيقة واحدة ناصعة وهي أن الجبهة الوطنية لا تكن لمصر سوى مشاعر الإخاء والمودة ولا تريد معها في المستقبل سوى أقوى علاقات الأشقاء في كل ميدان . وسعينا أن نوضح لك بكل ما بين يدينا من وسائل أن حكم السودان بالقوة مستحيل وأن علاقة الإخاء بين شعبنا وشعبكم تزداد قوة كلما ابتعدت السلطة المصرية عن الانتصار لفريق سوداني ضد فريق وأكدنا لكل مستمع بكل وسيلة أننا ونحن نقاوم التسلط

في بلادنا ثابتون على عهد واحد أيدنا من إخواننا العرب من أيدنا وتخلى عنـا دون أن نبدل موقفنا ، وأدهشنا جداً أن لم يجد كل ذلك سبيلاً لكم يوجه سياسة مصر نحو موقـف يرضـاه شعب السودان ، وأدهشنا في الوقت الذي تعدون الشعب المصري بالحريات والديمقراطية ترون شعب السودان متعرضاً للبطش والإذلال فتساعدون جلاديه علي الاستمرار ، أدهشـنا غـض النظر عن أزمة الحكم المستحكمة في السودان وتصوير ما حدث وسيحدث كأنه غزو أجنبـي تقوم به المرتزقة لكي تكسب السياسة المصرية جولة في حسابات سياساتها الخارجية . إن مـن قاتل في الثاني من تموز في الخرطوم هم سودانيون من أعز وأشرف أهـل السـودان . وأن العلاقات بين الشعبين السوداني والليبي خالية من أي حساسيات فلا يعقل أحد أن ليبيا تريـد أو تستطيع أن تغزو السودان أو تستعمره .

لقد وضح لنا جلياً أنكم تسيرون في سياسة عربية تلمسون بروداً عربياً واسـعا نحوهـا وأنكم تلتمسون لها الأعوان من كل مكان وأنكم وجدتم في نظام اللواء جعفر نميري وهو نظـام متآكل مترنح يبحث عن شيء يتكل عليهم جهة تؤيدكم وتحول ولو ظاهرياً دون عزلتكم فـهببتم لتأيد ذلك النظام مضحين في سبيله بالعلاقات الأزلية بشعب السودان . إن الشعب السوداني لـن يثنيه عن عزماته وجود من مصر وسلاح سوف يسير أصداء ماضي خديوي مكروه كنا مـن أحرص الناس علي نسيانه . ومع كل افتراءات أجهزة الإعلام المصري ضد الحركة الشـعبية السودانية فإن من حسن السياسة الرجوع إلى طريق مسدود والحياد في الصراع الدائر المستمر بين الشعب السوداني وجلاديه وإلاّ فستكون الحكومة المصرية هي المسؤولة عن بعث نغمـات الماضي الدفينة وعن الوقيعة بين شعبين مصيرهما الإخاء والمودة والوحدة .

أكتب لكم يا فخامة الرئيس للتاريخ علماً بأن الدين النصيحة وتنبيهاً ألاّ يضحى بالمصالح الاستراتيجية بين شعبين في سبيل مصالح محددة مؤقتة والله ولي التوفيق .

الصادق المهدي

ع/ الجبهة الوطنية السودانية

ملحق رقم : (د)

اتفاقية الدفاع المشترك
١٥ يونيو ١٩٧٦م

إن حكومة جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية ، استجابة لرأى الشعبين الشقيقين ، وانطلاقاً من إيمانهم الذي لا يتزعزع بالمصير المشترك والمصلحة الواحدة ، وتنسيقاً لجهودهما في تأمين وحماية سلامتهما وأمنهما ، وتعزيزاً لقدرتها الدفاعية إزاء التحديات التي تواجهها الأمة العربية في هذه المرحلة التي يجتازها النضال العربي المشترك في سبيل تحرير الأراضي واسترداد الحق المغتصب ، وتعميقاً للتعاون الذي هدفت إليه معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية الموقعة في١٧ يونيو ١٩٧٦م ، واستلهاماً للأهداف السامية لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية الموقعة في مايو ١٩٦٣م ، وعلي هدى منهاج العمل السياسي **والتكامل الاقتصادي الموقع في** ١٣ **فبراير** ١٩٧٤م . قد اتفقا علي عقد اتفاقية الدفاع المشترك لتحقيق هذه الغايات وذلك علي النحو التالي :

المادة الأولى : تعتبر الدولتان المتعاقدان كل اعتداء مسلح يقع علي أي منهما أو على قواتهما المسلحة اعتداءاً عليها ، ولذلك فإنهما عملاً بحق الدفاع الشرعي في ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية تلتزمان بأن تبادر كل منها إلى معونة الدولة الأخرى التي وقع عليها الاعتداء وأن تتخذ الدولتان معاً وعلى الفور جميع التدابير وتستخدم كل منهما ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوات المسلحة لردع العدوان ورده .

المادة الثانية : تتبادل الدولتان المعلومات وتشاوران بنداً علي عدوان مفاجئ أو قيام حالة مفاجئة يخشى خطورتها ، وتبادر الدولتان على الفور إلى توحيد خططهما وحركتهما .

المادة الثالثة : وضماناً لفاعلية هذه الاتفاقية ينسق الطرفان خطط وأساليب تطوير قواتهما المسلحة بما يكفل استيعاب أحدث الأسلحة المتقدمة .

المادة الرابعة : قررت الدولتان المتعاقدتان إنشاء الأجهزة الكفيلة بتنفيذ هذه الاتفاقية ومنها :
١/ مجلس الدفاع المشترك . ٢/ هيئة الأركان المشتركة .

المادة الخامسة :١/ يتكون مجلس الدفاع من وزارة الخارجية والحربية وهو المرجع الأعلى لهيئة الأركان المشتركة . ٢/ يشمل اختصاص مجلس الدفاع ما يلي :
أ - وضع الأسس والمبادئ العامة لسياسة تعاون البلدين في كافة المجالات لمنع وردع الاعتداء عنها . ب- وضع التوصيات اللازمة لتوجيه وتنسيق نشاط الدولتين لخدمة المجهود الحربي المشترك . ج- التصديق علي قرارات هيئة الأركان المشتركة . د- يجتمع المجلس دورياً كل

ستة اشهر مرة في القاهرة وأخرى في الخرطوم بالتناوب ، أو كلما دعت الظروف حسب تقدير أي من الطرفين .

المادة السادسة :

١/ تتألف هيئة الأركان المشتركة من رئيس أركان القوات المسلحة في البلدين ومن عدد متساو من ضباط الأركان في كل منها حسب ما يقرره مجلس الدفاع .

٢/ وتختص هيئة الأركان بإعداد الخطط والدراسات الكفيلة برفع الكفاءة القتالية للقوات المسلحة في البلدين وتطويرها في مجالي التسليح والتدريب ، وعرض ما يلزم عرضه من هذه الخطط والدراسات علي مجلس الدفاع للتصديق عليها .

٣/ تجتمع الهيئة دورياً كل ثلاثة اشهر أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك بطلب من أحد رئيسي أركان الدولتين .

المادة السابعة : مدة هذه الاتفاقية خمسة وعشرون سنة وتتجدد تلقائياً لمدة خمسة سنوات ما لم تخطر إحدى الدولتين المتعاقدتين الدولة الأخرى برغبتها في الانسحاب منها قبل سنة من تاريخ انتهاء المدة .

المادة الثامنة : يصدق على هذه الاتفاقية وفق الأوضاع الدستورية في كلا الدولتين المتعاقدتين ويتم تبادل وثائق التصديق بوزارة خارجية جمهورية السودان الديمقراطية ، وتعتبر نافذة ابتداءاً من تاريخ تبادل وثائق التصديق . وإثباتاً لما تقدم تم التوضيح على هذه الاتفاقية وختمها بخاتمي الدولتين .

حررت هذه الاتفاقية في الإسكندرية في ١٨ رجب ١٣٩٦هـ . ١٥ يوليو ١٩٧٦م من نسختين أصليتين .

محمد أنور السادات . **جعفر محمد نميري .**

بسم الله الرحمن الرحيم

ملحق رقم (هـ)

جمهورية السودان
وزارة الخارجية
الخرطوم
إدارة الاعلام والصحافة



THE REPUBLIC OF SUDAN
MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
khartoum
Information & press Department

Date : ٢٦/٥/[illegible]

بيـــان

اصدرت سلطات ولاية الخرطوم في إطار إعادة تخطيط وتنظيم العاصمة القومية عدداً من القرارات التنظيمية والادارية وفق القوانين واللوائح السارية واعتماداً على الوثائق المتوفرة استردت بمقتضاها عدداً من المواقع في مختلف انحاء الولاية للاستفادة منها ولاستثمارها للصالح العام .. وقد شملت القرارات ستة عشر موقعاً منها ثلاثة باسم الجيش المصري كان المفروض أن تؤول للملكية الحكومة السودانية بعد جلاء جيش الاحتلال البريطاني المصري عند استقلال البلاد في عام ١٩٥٦م كما حدث بالنسبة للمواقع التي كان يحتلها الجيش البريطاني وثلاثة عشر موقعاً يستاجرها الري المصري بالاضافة للنادي العربي المصري الذي خصصته حكومة السودان للجالية العربية المصرية في عام ١٩٥٧م اسوة بالجاليات العربية الأخرى إلا ان لجنة النادي لم تكمل اجراءات التسجيل منذ ذلك الوقت كما انها لم تقم بدفع الإيجار السنوي طوال هذه المدة .

وعلى عكس ما ورد في بيانات الحكومة المصرية واجهزة اعلامها الرسمية فإن كل هذه المواقع لم تكن ماهولة بل أن بعضها قد ظل مهجوراً لفترات طويلة .. لذلك فإن ما تردد عن تشريد بعض الأسر في ليلة العيد ما هو إلا محض اختلاق لا أساس له من الصحة .. ولم تقتصر المغالطات والاتهامات المصرية حول طبيعة ما يجري بين البلدين على هذه البيانات والتقارير المجافية للحقيقة ، بل إن السيد وزير خارجية مصر قد ذكر في تصريحات له مؤخراً بأن عدم زيارته للسودان لاستكمال اعمال لجنة حلايب يعود لسبب أن السودان هو الدولة الوحيدة التي وقفت ضد انضمام مصر لمجموعة التجارة التفضيلية لدول شرق افريقيا ، في الوقت الذي تعلم فيه الحكومة المصرية تمام العلم الأسباب التي ادت لعدم قبولها عضواً في المنظمة كما تعلم اعضاء كل الدول الافريقية التي وقفت معارضة لانضمامها .. من جانب آخر فإن قمة منظمة التجارة التفضيلية قد عُقدت في نوفمبر ١٩٩٣م في حين أن وزير الخارجية المصري تجاهل اربع دعوات لزيارة السودان خلال شهور يوليو ، اغسطس ، وسبتمبر واكتوبر ١٩٩٣م ، وتعلل وقتها بارتباطات محلية واقليميّة ودولية ولم يكن من ضمنها موضوع منظمة التجارة التفضيلية.

إن القرار الذي اتخذته ولاية الخرطوم باسترداد بعض المواقع هو إجراء إداري عادي شمل عدداً

من المواطنين والهيئات السودانية والأجنبية ، وما كان لهذا القرار أن يتخذ هذه الأبعاد السياسية ويعامل بهذه الحساسية المفرطة من جانب الحكومة المصرية الاستفزازية والتوسعية والمتمثلة في عدة إجراءات منها على سبيل المثال لا الحصر :

(١) حشد ما يزيد على العشرة آلاف جندي في مثلث حلايب وتغيير ملامح المنطقة وطبيعتها السكانية وفرض مظاهر السيادة المصرية عليها ، وبناء مواقع عسكرية جنوب خط عرض ٢٢ شمالاً في منطقة أرقين في تحرك واضح قصد به احتلال المثلث واستفزاز الجانب السوداني .

(٢) اعتبار منطقة حلايب وأبو رماد وشلاتين ضمن الدوائر الانتخابية المصرية .

(٣) إغلاق الحدود بين البلدين في منطقة حلايب واعتقال عدد من المواطنين السودانيين واعتراض السلطات السودانية المسئولة وحجز العربات ومصادرة ممتلكاتهم .

(٤) رصد ميزانية لانشاء طرق ومدارس ومنشآت أخرى في مثلث حلايب بغرض تهجير عدد من الأسر المصرية إلى المنطقة وتكريس الأمر الواقع .

(٥) احتضان المعارضة وايوائها بمختلف فصائلها واجنحتها من جنوبية وشمالية وعسكرية ومدنية ودعمها مادياً واعلامياً وسياسياً واتاحة المجال لها واسعاً للتآمر ضد السودان.

(٦) رفض مصر الواضح لتسليم الارهابي الذي اختطف الطائرة السودانية ، منتهكة بذلك القوانين والاتفاقيات الدولية التي تحارب الارهاب ، بل أن الحكومة المصرية احسنت استضافته بدلاً عن تسليمه للحكومة السودانية لمحاكمته .

لقد ظلت حكومة السودان تحرص دائماً على اقامة علاقات وثيقة وصحيحة مع مصر .. وانطلاقاً من هذا الحرص فقد ظل السودان يقدم دون منّ كل ما في استطاعته لدعم الأشقاء في مصر فعندما تعرضت مصر للعزلة داخل مجتمعها العربي في بداية الثمانيات كان السودان من الدول العربية القليلة التي استمرت في المحافظة على علاقتها بمصر بل ظل السودان يسعى في كل المحافل لفك طوق العزلة عن مصر ، وقد تحمل السودان كثيراً من الأذى بسبب هذا الموقف المبدئي . كما أن السودان وقف بجانب مصر في كل حروبها ضد اسرائيل واستضافت طلبة الكلية الحربية المصرية وسلاح الطيران المصري بل إن السودان ذهب إلى ابعد من ذلك عندما وافق على غرق حضارة بكاملها في وادي حلفا وشمال السودان حتى يتمكن الشعب المصري الشقيق من تنفيذ مشروعه الطموح في بناء السد العالي .

إن حكومة السودان تؤكد من جديد أن البلاد ستظل مفتوحة للأشقاء من مصر باعتبارها وطنهم الثاني كما إنها ستواصل كل جهدها لعودة العلاقات بين البلدين إلى طبيعتها لأن الذي يربط بين الشعبين الشقيقين اقوى من أن تؤثر فيه مؤامرات النظام المصري .

التاريخ : ١٩٩٤/٥/٢٦م.

ملحق رقم : (و)

قرار مجلس الأمن رقم (١٠٤٤)

إن مجلس الأمن : إذ يشعر بأسى بالغ لاستمرار أعمال الإرهاب الدولي بكافة أشكاله في سائر أنحاء العالم ، بما فيها الأعمال التي تشارك فيها الدول بصورة مباشرة او غير مباشرة ، والتي تعرض أرواح الأبرياء للخطر او تودي بها ولها تأثير ضار علي العلاقات الدولية ، وتعرض أمن الدول للخطر .

وإذ يشير إلى البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ٣١ كانون الثاني / يناير ١٩٩٢م (2/23500) عندما اجتمع المجلس علي مستوي رؤساء الدول والحكومات ، والذي أعرب فيه أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ إزاء أعمال الإرهاب الدولي واكدوا ضرورة أن يتصدى المجتمع الدولي بفعالية لكل هذه الأعمال .

وإذ يشير أيضاً إلى اتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون ، والمعاقبة عليها ، التي فتح باب التوقيع عليها في نيويورك في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٢م .

واذ يؤكد علي الحاجة الماسة لتعزيز التعاون الدولي بين الدول من اجل وضع تدابير عملية وفعالة واعتمادها لمنع ومكافحة جميع أشكال الإرهاب التي تؤثر في المجتمع الدولي ككل والقضاء عليها .

واقتناعاً منه بأن قمع أعمال الإرهاب الدولي بما فيها الأعمال التي تشارك فيها الدول بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، عنصر أساسي لصون السلم والأمن الدوليين .

وقد جزع جزعاً شديداً للمحاولة الإرهابية لاغتيال رئيس جمهورية مصر العربية وفي أديس أبابا بإثيوبيا ، في ٢٦ حزيران / يونيه ١٩٩٥م واقتناعاً منه بضرورة تقديم المسئولين عن ذلك للمحاكمة .

واذ يحيط علماً بأن الدورة الاستثنائية الثالثة لالية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها ، المعقودة في ١١ايلول / سبتمبر ١٩٩٥م ، اعتبرت أن الاعتداء لم يكن يستهدف رئيس جمهورية مصر العربية وحده ولا سيادة إثيوبيا وسلامتها واستقرارها فحسب بل انه استهدف أيضاً أفريقيا بأسرها .

واذ يحيط علما أيضاً بالبيانين الصادرين عن الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية في ١١ايلول / سبتمبر ١٩٩٥م و١٩ كانون الاول ديسمبر ١٩٩٥م واذ يؤيد تنفيذ الطلبات الواردة فيهما .

وإذ يأسف لأن حكومة السودان لم تمتثل حتى الآن لطلبات الجهاز المركـــزي لمنظمـــة الوحدة الأفريقية الواردة في هذين البيانين .

وإذ يلاحظ الرسالة الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإثيوبيا بتـاريخ ٩ كانون الثاني يناير ١٩٩٦م (S/1996/22) .

وإذ يلاحظ أيضا الرسالتين الموجهتين إلى رئيس المجلس من الممثل الدائـــم للســـودان والمؤرخ في ١١ كانون الثاني / يناير ١٩٩٦م (s/1996/22) في ١٢ كانـــون الثـــاني / ينـــاير ١٩٩٦م (S/1996/25) .

١/ **يدين محاولة الاغتيال الإرهابية التي استهدفت حياة رئيس جمهورية مصر العربية في أديس** أبابا . إثيوبيا في ٢٦ حزيران / يونية ١٩٩٥م .

٢/ يشجب بقوة الانتهاك الصارخ لسيادة إثيوبيا وسلامتها ومحاولة الإخلال بالسلم والأمن فـــي إثيوبيا والمنطقة بأثرها .

٣/ يثني على جهود حكومة إثيوبيا لتسوية هذه القضية من خلال ترتيبات ثنائية وإقليمية .

٤/ يطلب إلى حكومة السودان الامتثال لطلب منظمة الوحدة الأفريقية دون مزيد مـــن التـــأخير وذلك من أجل :

أ/ القيام بإجراءات فورية لكي تسلم إلى إثيوبيا الأشخاص الثلاثة المشتبه فيهم المختبئيـــن فـــي السودان والمطلوبين فيما يتعلق بمحاولة الاغتيال من أجل محاكمتهم على أساس معاهدة تســـليم المجرمين المبرمة بين إثيوبيا **والسودان لعام** ١٩٦٤م .

ب/ الكف عن القيام بأنشطة لمساعدة ودعم وتيسير الأنشطة الإرهابية ، وعن توفـــير الملجـــأ والملاذ للعناصر الإرهابية ، والتصرف في علاقاتها مع جاراتها ومع الآخرين في إطار التقيـــد التام بميثاق الأمم المتحدة وبميثاق منظمة الوحدة الأفريقية .

٥/ يحث المجتمع الدولي علي تشجيع حكومة السودان لكي يستجيب بصورة تامة وفعالية لطلبات منظمة الوحدة الأفريقية .

٦/ يرحب بالجهود التي يبذلها الامين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية والرامية إلى تنفيذ الأحكـــام ذات الصلة من بياني الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية في ما تبذله مـــن جـــهود مستمرة لتنفيذ قراراته .

٧/ يطلب إلى الأمين العام أن يقوم بالتشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية بالتماس تعاون حكومـــة السودان في تنفيذ هذا القرار إلى المجلس في غضون ٦٠ يوماً .

٨/ يقرر ان يبقي المسالة قيد نظرة .

نص قرار مجلس

الأمن رقم : (١٠٥٤)

ملحق رقم : (ز)

إن مجلس الأمن :

إذ يعيد تأكيد قراره ١٠٤٤ "١٩٩٦م" المؤرخ كانون الثاني / مارس ١٩٩٦م .

وإذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٨ مارس ١٩٩٦م (S/1996/179) المقدم ، عملاً بالفقرة "٧" من قرار المجلس ١٠٤٤ "١٩٩٦"م وبالاستنتاجات الواردة فيه .

وقد جزع جزعاً شديداً لمحاولة الاغتيال الإرهابية التي استهدفت رئيس جمهورية مصر العربية في أديس أبابا - إثيوبيا في ٢٦ حزيران / يونيو ١٩٩٥م ، واقتناعاً منه بضرورة تقديم المسؤولين عن الفعلة للمحاكمة .

واذ يحيط علماً بأن البيانين الصادرين في ١١ أيلول / سبتمبر ١٩٩٥م و ١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٩٥م عن آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع نشوب النزاعات واحتوائها وتسويتها (S/1996/10) المرفقان الاول والثاني ، اعتبر ان محاولة اغتيال الرئيس مبارك لم تستهدف رئيس جمهورية مصر العربية وحده ، ولا سيادة إثيوبيا وسلامتها واستقرارها ، فحسب وانما استهدفت أيضاً أفريقيا بأسرها .

واذ يأسف لكون حكومة السودان لم تمتثل حتى الآن لطلبات الجهاز المركزي لمنظمة الوحدة الأفريقية الواردة في البيانين المذكورين .

واذ يحيط علما باستمرار الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية في بذل الجهود لضمان امتثال السودان لطلبات الجهاز المركزي لهذه المنظمة .

واذ يحيط علماً مع الأسف بأن حكومة السودان لم تتجاوب بالقدر الكافي مع جهود منظمة الوحدة الأفريقية .

وقد جزع جزعاً بالغاً لعدم امتثال حكومة السودان لطلبات مجلس الأمن الواردة في الفقرة ٤ من القرار ١٠٤٤ "١٩٩٦م" .

واذ يؤكد من جديد أن لقمع أعمال الإرهاب الدولي بما فيها الأعمال التي تشترك فيها الدول أهمية أساسية بالنسبة لصون السلام والأمن الدوليين .

واذ يقرر أن عدم امتثال حكومة السودان للطلبات الواردة في الفقرة ٤ من القرار ١٠٤٤ وتصميماً منه علي القضاء علي الإرهاب الدولي وضمان التنفيذ الفعال للقرار ١٠٤٤ "١٩٩٦م" ، **واذ يتصرف لهذه الغاية بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة**

١/ يطلب بان تمتثل حكومة السودان دون مزيد من التأخير للطلبات المبنية في الفقرة ٤ من القرار ١٠٤٤ "١٩٩٦م" بقيامها بما يلي :-

أ/ اتخاذ اجراءات فورية لكفالة أن يسلم إلى إثيوبيا لأغراض المحاكمة الأشخاص الثلاثة المشتبه فيهم والذين تم إيوائهم في السودان ، المطلوبون فيما يتعلق بمحاولة اغتيال رئيس جمهورية مصر العربية في أديس أبابا - إثيوبيا في ٢٦ حزيران / يونيو ١٩٩٥م .

ب/ الكف عن مساعدة ودعم وتيسير الأنشطة الإرهابية والتصرف من الان فصاعداً في علاقاتها مع جاراتها ومع الآخرين بما يتماشي تماماً مع ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية .

٢/ يقرر أن تدخل الأحكام المبنية في الفقرة ٣ أدناه حيز النفاذ في الساعة ٠٠,٠١ بتوقيت الساحل الشرقي للولايات المتحدة الامريكية من ١٠ أيار / مايو ١٩٩٦م ، وأن تظل نافذة إلى أن يقرر مجلس الأمن أن حكومة السودان قد امتثلت لاحكام الفقرة أعلاه .

٣/ يقرر أن تتخذ جميع الدول التدابير التالية :-

أ/ إجراء تخفيض كبير في عدد ومستويات الموظفين الموجودين في البعثات الدبلوماسية والقنصليات السودانية وتقييد حركة كل من بقي من هؤلاء الموظفين داخل أراضيها او مراقبة هذه الحركة .

ب/ اتخاذ خطوات لتقييد دخول أعضاء حكومة السودان وموظفيها وأفراد القوات المسلحة السودانية إلى أراضيها وعبورهم لها .

٤/ يطلب من جميع المنظمات الدولية والإقليمية عدم عقد أي مؤتمر في السودان .

٥/ يطلب من جميع الدول بما فيها الدول غير الأعضاء في الامم المتحدة ومن الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة أن تتقيد علي نحو صارم بهذا القرار بصرف النظر عن وجود أي حقوق ممنوحة أو التزامات منوطة أو مفروضة بموجب أي اتفاق دولي أو أي عقد مبرم أو أي ترخيص أوإذن ممنوح قبل نفاذ الأحكام المبنية في الفقرة ٣ اعلاه .

٦/ يطلب الي الدول ان تفيد الامين العام للأمم المتحدة في غضون ٦٠ يوما من تاريخ اتخاذ هذا القرار بالخطوات التي تكون قد اتخذتها تنفيذا للأحكام المبنية في الفقرة ٣ أعلاه .

٧/ يطلب إلى الأمين العام ان يقدم الي المجلس في غضون ٦٠ يوما في التاريخ المحدد في الفقرة ٧ اعلاه تقريرا أوليا عن تنفيذ هذا القرار .

٨/ يقرر ان يدرس هذه المسالة مجددا بعد ٦٠ يوما من التاريخ المحدد في الفقرة ٢ اعلاه وان ينظر علي أساس الوقائع التي يثبتها الأمين العام فيما إذا كان السودان قد امتثل للطلبات الواردة في الفقرة ١ أعلاه وإلاّ نظر في أمر اتخاذ تدابير أخرى لضمان امتثاله .

٩/ يقرر إبقاء هذه المسالة قيد النظر .

نص قرار مجلس الأمن

رقم : (١٠٧٠)

ملحق رقم : (ح)

إن مجلس الأمن يشير إلى قراريه ١٠٤٤ "١٩٩٦م" ، المؤرخ ٣١كانون الثاني / ينـاير ١٩٩٦م و١٠٥٤ "١٩٩٦م" المؤرخ ٢٦ نيسان / ابريل ١٩٩٦م ، **وقد نظر في تقرير الامين** العام المؤرخ ١٠ تموز / يوليه ١٩٩٦م (٣٠٢٠ ٥٤١ /١٩٩٦/ ADD. IS) .

وإذ يحيط علماً برسائل المندوب الدائم للسودان المؤرخـة ٣١ أيـار / مـايو ١٩٩٦م ٤٠٢/١٩٩٦م s و ٢٤ حزيران / يونية ١٩٩٥م واقتناعاً منه بضرورة تقديم المسئولين عن تلك الفعلة للمحاكمة .

واذ يحيط علماً بأن البيانين الصادرين في ١١ أيلول / سـبتمبر ١٩٩٥م و١٩ كـانون الاول / ديسمبر ١٩٩٥م عن الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنـع المنازعـات وإداراتها وتسويتها ١٠/١٩٩٦م / s وقد جزع جزعاً شديداً لمحاولة اغتيال الرئيس مبـارك التي لم تستهدف رئيس جمهورية مصر العربية وحده ، ولا سيادة إثيوبيا وسلامتها واسـتقرارها **فحسب ، وانما استهدفت أيضاً أفريقيا بأسرها .**

وإذ يأسف علماً باستمرار منظمة الوحدة الأفريقية في بـذل الجـهود لضمـان امتثـال السودان لطلبات الجهاز المركزي لهذه المنظمة وإذ يأسف لأن حكومة السـودان لـم تتجـاوب بالقدر الكافي مع جهود منظمة الوحدة الأفريقية .

وقد جزع جزعا بالغاً لعدم امتثال حكومة السودان للطلبات الواردة في الفقـرة ٤ مـن القرار ١٠٤٤ /١٩٩٦م والتي أعيد تأكيدها في الفقرة ١ من القرار ١٠٥٤/١٩٩٦م.

وإذ يؤكد من جديد أن لقمع أعمال الإرهاب الدولي بما فيها الأعمال التي تشترك فيـها الدول أهمية أساسية بالنسبة إلى صون السلام والأمن الدوليين .

وإذ يقرر أن عدم امتثال حكومة السودان للطلبات الواردة في الفقـرة ٤ مـن القـرار ١٠٤٤/١٩٩٦م والتي أعيد تأكيدها في الفقرة ١ من القرار ١٠٤٥ يشكل تهديداً للسلم والأمـن الدوليين ، وتصميماً منه علي **القضاء علي الإرهاب الدولي وضمان التنفيذ الفعـال للقراريـن** ١٠٤٤ و ١٠٥٤، يتصرف تحقيقاً لهذه الغاية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة :

١/ يطالب من جديد بأن تمتثل حكومة السودان امتثالاً كاملاً ودون مزيد من التـأخير للطلبـات المبينة في الفقرة ٤ من القرار ١٠٤٤ ، والتي أعيد تأكيدها في الفقرة ١ من القرار ١٠٥٤ .

٢/ يحيط علماً بالخطوات التي اتخذتها بعض الدول الأعضاء بتنفيذ الأحكام الواردة في الفقرة ٢ من القرار ١٠٥٤ ويطلب من الدول التي لم تبلغ الأمين العام بالخطوات التي اتخذتها تحقيقاً لتلك الغاية أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن .

٣/ يقرر ان تحرم جميع الدول الطائرات المسجلة في السودان أو التي تملكها أو تستأجرها أو تشغلها شركة الخطوط الجوية السودانية جزءاً كبيراً منها أو تتحكم فيه أو التي تملكها أو تستأجرها أو تشغلها حكومة السودان أو سلطاته العامة جزءاً كبيراً منها أو تتحكم فيه أينما وجد مقر تلك الهيئة ومكان تنظيمها .

٤/ يقرر أيضاً يحدد بعد مرور ٩٠ يوماً أعلاه وجميع جوانب اجراءات تنفيذه ما لم يقرر المجلس قبل ذلك علي أساس تقرير يقدمه الأمين العام أن السودان امتثل للطلب الوارد في الفقرة "١" أعلاه .

٥/ يطلب إلى الأمين العام أن يقدم بحلول ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٦م تقريراً عن امتثال السودان لاحكام الفقرة ١ أعلاه .

٦/ يقرر إبقاء هذه المسالة قيد نظرة .

ملحق رقم : (ط)

مذكرة الإمام الهادي المهدي للرئيس المصري جمال عبد الناصر

بسم الله الرحمن الرحيم

سيادة الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة ، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركته وبعد ، هذه الكلمات فرضت علينا مسئوليتنا تجاه وطننا وقومنا أن نكتبها إليكم راجين أن تمنحوها من الاهتمام بقدر ما تودون له من خير وعزة في حاضره ومستقبله .

يا سيادة الرئيس ..

إن العلاقة بين بلدينا كان يمكن بالعقل والعدل والحكمة أن تكون أفضل مما هي عليه الآن ، طوال تاريخ الجوار ، وعلى عمق أخوة الإسلام وبإملاء المصالح القومية للشعب السوداني والشعب المصري . فما من أحد راشد يتمنى أو يعمل على إهدار حرمة الإخاء الإسلامي أو يمزق صلات الجوار أو يضيع المصالح القومية لقومه .

إلا أن أخطاء خطيرة وقعت في تاريخنا الحديث وأصابت هذه العلاقة بمساوئ وأضرار كثيرة وعميقة تخطت جراحات المشاعر إلى إنزال الضرر بالمقومات القومية والمصالح الحيوية لوطننا فالتسلط التركي المصري ، ثم الحكم الثنائي – الإنجليزي المصري – وما أدى كل ذلك إلى قتال طاحن مع السودانيين وسقوط عشرات الآلاف من الشهداء (عشرة آلاف شهيد من الأنصار في معركة كرري وحدها ، وسياسة القمع والتعالي على السودانيين التي اتسمت بها تلك الفترة المظلمة) . ورد الفعل السودانية ضد كل هذه السياسات وهي ردة فعل استمرت حتى استقلال السودان ، هذه السلسلة من المآسي المحزنة ألحقت بالعلاقات بيننا هزات لم تقتصر آثارها على جيل واحد من السودانيين

وكان يمكن بعد ذلك كله – ان يتدارك العقلاء الأمر ويضعوا العلاقات في إطار أسلم ، من مراعاة المصالح والاحترام المتبادل . وهنا اسمح لنا – يا سيادة الرئيس – بأن نكون أكثر صراحة وأدق تحديدا لما نقول .

إن العلاقة بين بلدينا بعد الاستقلال – لم تكن كما ينبغي لها من المتانة والثقة ، وكما لم نكن مسئولين عن الأخطاء التي حدثت من قبل فإننا اليوم لسنا مسؤولين عن الأخطاء التي وقعت بعد لاستقلال . بعد الاستقلال اخذ مبعوثكم إلى السودان والمكلف من قبلكم بالأشراف على العلاقة مع السودان وهو السيد صلاح سالم ، أخذ يعاملنا بروح الماضي الأليم حتى أن كثيراً من السودانيين الحادبين على حسن الجوار ومستقبل العلاقات تساءلوا لماذا يعاملنا إخواننا في مصر بروح الحكم الثنائي ؟ ، ولمصلحة أي الطرفين منا يجرى هذا ؟ ، وكان نتيجة لهذه التصرفات ،

ان توترت العلاقات من جديد . وحوادث الحدود في حلايب كانت باستفزاز من جانبكم وهي حوادث كانت ستقود الى حرب حقيقية بين البلدين ولكن الله سلم :

في عام ١٩٥٨م ، ألغى انقلاب عسكري الحياة الدستورية في بلادنا وصادر حريات المواطنين فلم تلبثوا أن أعلنتم اعترافكم وتاييدكم وتشجيعكم لذلك الانقلاب وكانت هذه الخطوة من جانبكم صدمة ومفاجأة للوطنيين الأحرار وأصحاب الوزن الحقيقي في البلاد .

في تلك الفترة غير الشرعية سارعتم بتعديل اتفاقية مياه النيل ، ووقعت اتفاقية جديدة مجحفة بالسودان سواء من حيث الأموال وأوقات سدادها الطويلة ، أو من حيث كمية المياه المتدفقة إلى الشمال على حساب المزارع السوداني وأرضة ، ووقعتم تلك الاتفاقية ، وأنتم تعلمون ان الحكم الانقلابي غير مفوض من قبل الشعب لإبرام تلك الاتفاقية التي أدت إلى جانب ذلك الإجحاف إلى تشريد الألوف من المواطنين من وادي حلفا .

وطوحت ثورة شعبية في اكتوبر ١٩٦٤م بالحكم العسكري وردت أمور البلاد إلى الشعب ليدفع إلى الحكم من يريد بإرادته الخالصة عن طريق انتخابات حرة .

أثناء فترة ما بعد اكتوبر حدثت في بلادنا محاولات شتى لإرجاع شعبنا إلى قبضة الحكم الدكتاتوري ولكنها جميعا فشلت ، والذي يهمنا هنا أن المسؤولين عن السلطة التنفيذية في الوطن تأكد لديهم أن مخابراتكم كانت وراء تلك الانقلابات .

إن بلادنا - يا سيادة الرئيس - لم يقتصر نشاطها السياسي تجاهكم - وبعد الذي حدث - على الجانب السلبي وحده (التغاضي عن الأخطاء والإساءات والمظالم) ، ولكنها إيجابية في مواصلة جهودها لتهيئه جوانب لدعم العلاقات وتحسينها وتقويتها .

ففي أثناء حرب السويس ١٩٥٦م وضعت بلادنا نفسها تحت تصرفكم مشاركة في المعركة ، وقياما بالواجب وتعبيرا عن الخلق السوداني الأصيل .

وفى حرب يونيو ١٩٦٧م سارعت بلادنا إلى الوقوف إلى جانبكم بكل ما تملك من إمكانات ، قطعت العلاقات مع أمريكا وبر يطانيا حسب ما أعلنته من مشاركة هاتين الدولتين الفعلية في المعركة لصالح إسرائيل ، وأرسلت بلادنا رجالها المقاتلين إلى الجبهة واستقبلت طائراتكم بعد الانقضاض الإسرائيلي على سلاحكم الجوى ، ورصدت ثروتها الحيوانية لتغذيه الجند والطعام للمشردين .

وفى ذيول المعركة أدركت بلادنا مدى الأضرار التي لحقت ببلادكم من جراء العدوان فرأت أن لابد من القيام بواجبها للحد من تلك الاضرار بوسع الطاقة . ومن ثم نشطت في الدعوة إلى مؤتمر قمة عربي يعقد في الخرطوم .

وتعلم يا سيادة الرئيس اكثر من غيرك – أن السودان هو الذي أقنع الدول العربية الغنية بمساعدتكم وهو الذي قام بالدور الأساسي في عقد المؤتمر ، وفى إنجاح المؤتمر المتمثل بصفة خاصة في الدعم المالي لكم والذي بلغ حتى الآن نحو (٤٠٠) أربعمائة مليون جنيه إسترليني والسودان هو الذي أنهى في نفس المؤتمر المشكلة الدامية التي أهدرت جهود مصر البشرية والمادية لبضع سنين وهى مشكلة اليمن .

ولا نريد أن نحصى أعمالنا ، ولا نمن على مصر بما قدمناه فان أيا من هذه الأمور لا يتفق والخلق السوداني إننا نذكر ذلك لنوضح مدى المفارقات الكبيرة والمحزنة بين ما يقدمه السودان من خير وبر ، وما يتلقاه من شر وعقوق . ولنؤكد لكم ان العلاقات مستحيل أن تستمر بهذا المستوى المحرج لكرامتنا ولا أن تسير بهذا الأسلوب المستفز لكل شيء فينا .

إن الظروف وضعتنا بين موقفين اثنين : إما أن نسكت على هذه المظالم ونتجرع المذلة في صمت فنخون بذلك ربنا وإنسانيتنا وقومنا ووطننا ، وإما أن نتكلم ونعارض ونرفض بحزم كل محاولة لإذلالنا والسيطرة علينا .

ولقد اخترنا الموقف الثاني لأنه هو الموقف الطبيعي والأنسب لتاريخنا وأخلاقيات أهلنا ، فوق أنه هو الموقف الحق .

وفى ٢٥مايو إيار ١٩٦٩م . قامت جماعه من الضباط الشيوعيين والناصريين بالانقلاب فألغت الدستور وصادرت الحريات وسجنت الناس ولا تزال تمارس طيشها في كل مرفق في البلاد ، وتأكدنا أنكم قد اشتركتم في تدبير هذا الانقلاب سلفا في اجتماع عقد في القاهرة بين سيادتكم وبابكر عوض الله وعبد الكريم ميرغني كان سفير العهد الديمقراطي في بلادنا وشخص رابع وهو نفسه الان من ضحايا الانقلاب .

وبمرور الأيام تتكشف الحقيقة وتتفضح ، إذ انهال عونكم على الانقلابيين بشكل ملفت ، خاصةً في مجال الأمن والاستخبارات ثم كانت الخطوة الخطيرة التي أقلقت كل سوداني وهددت حاضره ومستقبله ، ففي هذه الأيام كثر الحديث عن الوحدة ونشط العمل لها من جانبكم ومن الطغمة العسكرية هنا . وهذا أمر جد خطير وخيم النتائج ، وهو السبب المباشر في كتابة هذه المذكرة إليكم ولا نملك في هذا الوقت إلا أن نصارحكم بموقفنا .

سيادة الرئيس ،

إن أحداً منا لا يرفض الوحدة كمبدأ ومعارضتنا ترتكز على جملة أسباب نذكر أهمها :

١/ ان الأنظمة العسكرية وهى أنظمة دكتاتورية وغير شرعية ولا تملك تفويضاً من الشعوب يمكنها من الإقدام على عمل خطير كهذا .

٢/ إن لدينا مشاكل محلية خاصة بوحدة قطرنا ، فالسودان يعج بأجناس شتى ، وصهر هذه الأجناس بشرياً ، وضبط المناطق التي يعيشون فيها جغرافياً يحتاج إلى وقت طويل ، ونعتقد أن الحديث عن الوحدة اليوم لا يساعد على هذا الانصهار ولا على الوئام القومي في بلادنا بل أنه يثير سودانيين غير عرب – خاصةً وأن الوحدة التي يتحدثون عنها تنطوي على نسب عنصري عربي – ولقد صدق الواقع ما ذهبنا إليه حيث حمل الجنوبيون السلاح من جديد وعادت المشكلة الحادة التي تهدد الوطن بالفرقة والنزيف .

٣/ ان الوحدة التي يذهبون إليها تنطوي على إهدار لمصالح السودان . وإن هي إلاّ حل لمشاكل نظامكم الخاصة على حساب السودان . فوحدتكم تعنى أول ما تعنى تهجير مليون ونصف مليون مصري إلى السودان وهذا العدد هو الذي هاجر من بور سعيد والقنال وسبب للحكومة المصرية المشاكل في السكن والبطالة إلى جانب التذمر السياسي . وتعنى وحدتكم تعديل اتفاقية مياه النيل مجددا لكي تأخذ بلادكم من مياه النيل ، غير عابئة بمصالح الزراع السودانيين وتعني أن يظل السودان سوقاً محتكراً لبضائع مفروضة عليه فرضاً وتعني الاستيلاء على محاصيلنا بأرخص الأسعار ، وتبدت بوادر هذه النقطة بشراء قطننا بسعر رخيص كي تبيعه بأسعار أعلى مستأثرة **بالفروقات ، بينما مصر مصدرة للقطن وانتاجها ثلاث مرات .**

٤/ إن الوحدة الأمنية لدى الشعوب والارتجال في تحقيقها انما هو إجهاض لها وتخييب لآمال الشعوب فيها . وأي مخلص لوحدة حقيقية لا يظهر إخلاصه لها إلاّ في حمايتها من المغامرة والمجازفة وحسب الناس تجربة ما حدث في وحدة سوريا ومصر واليمن ومصر فإن شعوب هذه البلاد تفضل الآن الانفصال على وحده مزيفه شوهاء . نحن لا نريد لشعبنا ان يكفر بالوحدة إلى الأبد إذ يرى هذا التزييف والتشويه

يا سيادة الرئيس :

إنني باسم المعارضة في بلادنا وهي الشعب كله باستثناء الشيوعيين والموصومين بعدم الولاء للوطن – أرفض أي إجراء او قرار يخضع السودان لسيطرة غير سيطرة أبنائه تحت أي شعار .

والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته .

أبا في ١٨ شوال ١٣٨٩هـ ـ ٢٧ ديسمبر ١٩٦٩م

المفتقر إليه تعالي : الهادي عبد الرحمن المهدي .